ثورة ١٤ تمّوز ١٩٥٨ في العراق

ليث عبد الحسن الزبيدي



منشورات
مكتبة اليقظة العربية

ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨
في العراق

ثــــورة
١٤ تـــمّوز ١٩٥٨
فـي العـــرَاق

تـأليف

ليث عبد الحسَن جـواد الـزبيدي

منشـورات
مكتـبَة اليَقظـة العَربّـية
بغــدَاد

طبع بموجب موافقة وزارة الثقافة والاعلام
في كتابها المرقم ١١٩٧ بتاريخ ١٨/٥/١٩٨١

الطبعة الثانية
١٩٨١

المقـــدّمـــة

لقد تناول عدد كبير من الباحثين أحداث العراق السياسية في عهد الاحتلال البريطاني والانتداب والاستقلال، وقد ساعدتهم على ذلك وفرة المصادر والوثائق الأولية حول تلك الفترة، وكلما جد العهد قلت أو ندرت البحوث والدراسات السياسية لصعوبة الحصول على الوثائق الرسمية وبخاصة بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

لقد جلبت هذه الناحية انتباهي فحاولت أن أقدم هذه الرسالة المتواضعة حول الثورة ودراستها دراسة علمية موضوعية، وكانت وراء ذلك الدوافع التالية:

١ ـ تجاوز النظرة التقليدية التي تؤكد عدم امكانية وضع دراسات سياسية عن الفترات الحديثة إلا بعد مرور ثلاثين أو خمسين عاماً. لأن الثورات هي سياق تاريخي في تطور أي مجتمع، وتخضع لقواعد موضوعية. ولهذا حاولت أن أتجاوز هذه النظرة التقليدية وأكتب في موضوع ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وخفاياها وأحداثها بكل موضوعية من خلال ما توفر لدي من وثائق ومصادر.

٢ ـ الإسراع بدراسة هذه الفترة المهمة دراسة علمية وموضوعية لتوفر وثائقها، المتمثلة بالأشخاص الذين ساهموا في التخطيط لثورة ١٤ تموز وتفجيرها لأن غياب هؤلاء الأشخاص معناه زوال وثائق مهمة وغير مدونة.

٣ ـ ما يمر به الوطن العربي بصورة عامة والقطر العراقي بصورة خاصة من تحولات ثورية تجعلنا بالضرورة ندرس ونبحث الثورات السابقة ونبين سلبياتها وايجابياتها حتى نستفيد من الايجابيات ونتجاوز السلبيات.

وبالرغم من أن أحداث العراق السياسية هي حلقات متصلة، إلا أنه يمكن القول بأن هذه الفترة متميزة عن باقي الفترات، وذلك لأن القطر العراقي لأول مرة يحكم من قبل بنيه دون سلطان خارجي. وكذلك لأول مرة تستلم فصائل الحركة الوطنية السلطة، رغم ما رافق هذه الفترة من اضطراب سياسي كبير نشب بين العسكريين من قادة الثورة بعد فترة وجيزة من قيامها. وعلى الصعيد الشعبي الصراع الذي نشب بين الأحزاب والقوى السياسية المؤتلفة في جبهة الاتحاد الوطني والتي ساهمت في التحضير والاعداد للثورة، كما رافقت هذه الفترة مشاكل داخلية وخارجية كثيرة مما عرقلت تطور العراق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وقد تصدى بعض الكتاب والباحثين إلى كثير من مظاهر ذلك الاضطراب السياسي إلا أن أغلب تلك الكتابات لم تخل من مصلحة أو غرض سياسي، لذا فإن غاية البحث هذا هو الكشف عن أسباب ودوافع قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وعن دور التنظيمات العسكرية السرية والأحزاب والقوى السياسية في الاعداد والتحضير للثورة وعن الصراعات العسكرية والسياسية التي رافقت مسيرة الثورة خلال الأعوام الأربعة والنصف التي عاشتها وأسباب ودوافع هذا الصراع، كما تناول البحث أهم التغييرات التي أحدثتها الثورة في المجال الوطني والقومي والدولي كما تناول البحث أهم المشاكل الداخلية والخارجية التي رافقت مسيرة الثورة والتي عرقلت تطور العراق الاقتصادي والاجتماعي.

وعلى هذا الأساس فقد قسمت هذا البحث ثلاثة أقسام:

بحثنا في القسم الأول منها موضوع الاعداد للثورة، فتناولنا في الفصل الأول منه طبيعة النظام الملكي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً في مبحث أول، وعلاقات النظام الملكي عربياً ودولياً في مبحث ثانٍ، وتناولنا في الفصل الثاني دور الأحزاب السياسية في الاعداد للثورة، فتعرضنا للأحزاب السياسية التي كانت تساند السلطة في مبحث أول، وأحزاب المعارضة في مبحث ثانٍ، ثم العمل الجبهوي بين أحزاب المعارضة في مبحث ثالث. أما الفصل الثالث فقد كرسناه لدراسة حركة وتنظيمات الضباط الأحرار حيث تناولنا نشأة وتطور حركة الضباط الأحرار في مبحث أول، وتنظيم الضباط في مبحث ثانٍ ثم أهداف ومبادىء تنظيم الضباط الأحرار.

وخصصنا القسم الثاني لتنفيذ الثورة ومسيرتها، وبحثنا فيه الخطط التي وضعها الضباط الأحرار للاطاحة بالنظام الملكي قبل ١٤ تموز ولم تنفذ لأسباب مختلفة في الفصل الأول، وقيام الثورة في ١٤ تموز ١٩٥٨ في الفصل الثاني حيث

أفردنا لحركة العسكريين مبحثاً، والمساندة العربية والدولية للثورة مبحثاً ثانياً. أما الفصل الثالث فقد عالجنا فيه مسيرة الثورة وما استطاعت أن تحققه من تغييرات في المجال الوطني في المبحث الأول، والتغييرات التي أجرتها الثورة في مجال علاقات العراق العربية والدولية في المبحث الثاني.

أما القسم الثالث والأخير فقد عالجنا فيه الصراع بين الأطراف التي قامت بالثورة بسبب الخلافات التي انصبت إما على اسلوب ممارسة السلطة أو على السياسة التي يجب اتباعها في المجال الداخلي أو الخارجي. ولذلك فقد أفردنا للصراع بين العسكريين فصلاً أولاً، بحثنا فيه الصراع بين عبد الكريم قاسم ومؤيديه من جهة وعبد السلام عارف وأنصاره من جهة ثانية في المبحث الأول، وحركات التمرد المسلحة التي قام بها الضباط بوجه السلطة المركزية، وعلى الأخص حركة الموصل في المبحث الثاني. وعالجنا في الفصل الثاني الصراع بين الأحزاب السياسية فتناول انهيار جبهة الاتحاد الوطني في المبحث الأول، ثم الخلافات التي نشبت بين الأحزاب السياسية والمواقف التي اتخذتها من ثم في المبحث الثاني.

وقد اعتمدنا في كتابة هذه الأطروحة على أربعة أنواع من المصادر هي التالية:

اولا - الوثائق:

لم يكتب عن ثورة ١٤ تموز الشيء الكثير، وأغلب هذه لا يعتد بها من الناحيتين التاريخية والعلمية، فقد كتبت لأسباب مختلفة ولم تكن منزهة عن الغرض. ولذلك رجعنا إلى الوثائق في صفائها ورغم تعسر الحصول عليها. وحاولنا قدر الامكان أن نبني دراستنا هذه على الوثائق التي يمكن تصنيفها كما يلي:

١ - الوثائق المنشورة:

وثائق وزارة الدفاع: وهي محاضر جلسات المحكمة العسكرية العليا الخاصة التي تقع في اثنين وعشرين جزءاً، وهي تكشف عن سياسة العهد الملكي، كما تضمن الجزء الخامس منها محاكمة عبد السلام عارف ونشاطات الضباط الأحرار ودورهم في الثورة كما تضمن محاولة رشيد عالي الكيلاني ومحاكمته، كما تضمنت الأجزاء الأخرى الصراع الذي نشب بين العسكريين وخاصة حركة الموصل ومحاولة اغتيال عبد الكريم قاسم ومحاكمة القائمين بها.

وثائق وزارة الخارجية: وهي لا تقل أهمية عن الوثائق السابقة وعلى الأخص ما تعلق منها بمسألة الكويت والجامعة العربية.

وثائق وزارة الارشاد التي تضمنت خطب بعض ساسة الدولة وخاصة خطب عبد الكريم قاسم ومحاضر جلسات مفاوضات النفط وغيرها .

وثائق مديرية الأمن العامة: وتتضمن اعترافات بعض الشيوعيين ووثائق الحزب الشيوعي العراقي .

وثائق المكتب الثقافي القومي لحزب البعث العربي الاشتراكي التي تتعلق بنضال حزب البعث العربي الاشتراكي في القطر العراقي وكذلك كتاب نضال البعث .

٢ ـ الوثائق غير المنشورة:

وهي وثائق سرية لم تنشر حتى الآن استطعت بعد جهود كبيرة أن أحصل عليها من عدة جهات وقد التزمت بعدم البوح باسم هذه الجهات لذلك لا أستطيع أن أتطرق إليها بشيء من التفصيل إلا أنني استطيع القول بأن هذه الوثائق كانت مهمة وتشكل العمود الفقري للرسالة من حيث ما جاء فيها من وقائع وأحداث مهمة .

ثانياً ـ الصحف؛

تميزت الفترة موضوع البحث بكثرة الصحف الصادرة فيها نظراً لحرية النشر التي رافقت قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وهي :

١ ـ الصحف الحزبية

ولها أهمية كبرى لأنها تعكس وجهة نظر الحركة الوطنية ومواقفها تجاه الأحداث والسلطة القائمة .

٢ ـ الصحف غير الحزبية

وتنقسم إلى صحافة معارضة وصحافة مساندة وموالية للسلطة ، وقد رأينا وجوب الحذر مما كتبته هذه الصحف وتمحيصه والتأكد من صحته بمقابلته أو مقارنته مع المصادر الأخرى، لأن فترة الثورة كانت مضطربة بأحداثها ، والمواقف مختلفة ، والعواطف متأججة ومتباينة .

ثالثاً ـ الكتب العربية والأجنبية

أما الكتب العربية فيمكن أن تقسم إلى :

مذكرات الساسة العراقيين الذين شاركوا في الأحداث السياسية في العراق

وكتبوا عنها وهي تمثل وجهة نظر شخصية، وبالرغم من أهمية الأحداث التي توردها هذه المذكرات إلا أنه لا بد من أخذ الحيطة والحذر والنظرة العلمية والموضوعية الدقيقة في الاعتماد على هذه المذكرات ثم الكتب السياسية والتاريخية وبعضها هام مثل كتاب العقيد المتقاعد صبيح علي غالب «قصة ثورة ١٤ تموز والضباط الأحرار» ومع ذلك فقد دققنا ما ورد فيه من معلومات خلال اتصالنا بالضباط الأحرار. والبعض الآخر من الكتب غلب عليها الطابع الانفعالي والتحيز إلى فئة سياسية معينة أوالدفاع عن نظام سياسي معين، ولهذا فإن اعتمادنا عليها كان يتسم بالحذر الشديد والحيطة، أيضاً. أما الكتب التي كتبها مؤلفون عرب فتمتاز باقتضابها وقلة المعلومات التي فيها وارتباك بعضها وكثرة الأخطاء في بعضها الآخر، ولهذا كان اعتمادنا عليها ضئيلاً.

الكتب الأجنبية:

وقد اعتمدت في بحثي على بعض الكتب الأجنبية ومنها كتاب الدكتور مجيد خدوري (Republic Iraq) والكتاب بالرغم من تناوله ثورة ١٤ تموز والأحداث السياسية التي جرت خلالها إلا أن المعلومات التي وردت فيه تحتاج إلى الكثير من التمحيص للتأكد من صحتها وهذا ما قمت به خلال اتصالاتي بالضباط الأحرار ورجال الأحزاب السياسية، ولهذا كان اعتمادي قليلاً على هذا الكتاب.

أما الكتب الأجنبية الأخرى فإنها كتبت بصورة مختصرة ولا تستحق اهتماماً يذكر لأنها كتبت لغرض التعريف بالعراق وليس للباحثين والدارسين العراقيين.

أما كتاب الصهيوني ـ أوريال دان (Iraq Undr Qassem) فيغلب عليه طابع سرد الأحداث، ومبني على ما أوردته الصحف ووكالات الأنباء عن الثورة وأحداثها، وقد أشرت إليه في بعض الأحيان، والكتاب عموماً يمثل وجهة نظر صهيونية حول ما يجري في الوطن العربي والعراق ومحاولة الدس والتفريق.

رابعاً ـ المقابلات الشخصية:

يمكن اعتبار المقابلات الشخصية التي أجريتها مع الضباط الأحرار من أعضاء اللجنة العليا بمثابة وثائق مهمة لأحداث الاعداد للثورة لأنها المادة الأساسية في هذا الموضوع. ويمكن اعتبار هؤلاء الضباط المصادر الحقيقية للثورة لعدم وجود وثائق رسمية أو غير رسمية عن التحضير للثورة وأحداثها. مع هذا فإن ما أورده الضباط الأحرار خلال مقابلاتي الشخصية لهم لم اعتمد عليه إلا بعد تدقيقه مع أكثر من

مصدر واحد. كما اعتمدت في بعض نشاطات الأحزاب ودورها في الثورة على المقابلات الشخصية مع زعماء تلك الأحزاب. كما أجريت مقابلات شخصية مع بعض الوزراء في عهد عبد الكريم قاسم للتعرف على ما كان يجري أثناء اجتماعات مجلس الوزراء.

وختاماً، لا ندعي بأننا قد بلغنا حد الكمال في دراسة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في هذه الرسالة، فإن ذلك طموح يصعب الوصول إليه، غير أننا تصدينا لموضوع ما زال حتى الآن ميداناً واسعاً لكل من يريد من الباحثين معالجة جوانب الحياة المختلفة خلال تلك الفترة. ولا ندعي من ثم أننا قد كشفنا كل الحقائق ولا كل الوقائع أو الدوافع التي أحاطت بالثورة في مراحلها المختلفة، غير أننا بدأنا المسيرة نحو هذا الهدف، وأطول مسيرة في العالم تبدأ بخطوة واحدة. آملين أن تتوالى البحوث والدراسات في المستقبل حول هذه الفترة الهامة جداً في تاريخ العراق السياسي الحديث.

وقد اتبعت في بحثي هذا، المنهج العلمي التحليلي القائم على عرض الوقائع التاريخية ومن ثم استنباط الحقائق منها وتحليلها وفق ايديولوجية علمية ثورية.

وفي الختام أسجل شكري وثنائي إلى أستاذي الفاضل الدكتور صادق جعفر الأسود لقبوله الاشراف على هذه الرسالة، رغم مشاغله الكثيرة، ولما أبداه من روح علمية عالية، ورأي صائب، وتوجيه سديد.

كما أوجه شكري إلى جميع الاخوة الذين مدوا يد العون لإنجاز هذه الرسالة.

القسم الأول

الإعدَاد للثورة

إن ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ليست وليدة الصدفة المحضة، ولا حركة اعتباطية دفعت بها ظروف عارضة، وإنما هي تاريخياً حصيلة نضال طويل ومرير خاضه الشعب العراقي منذ أن قام ما يسمى بالحكم الأهلي في أعقاب ثورة العشرين المجيدة.

وقد أسهمت في الاعداد لها قوى الشعب المختلفة، مدنية أو عسكرية حزبية أم غير حزبية. ومن ثم هي نتيجة حتمية بعد أن استنفذ النظام الملكي طاقته على الحياة ولم يعد بإمكانه مواكبة حركة تطور المجتمع العراقي وتقدمه، بحيث أصبح التناقض بين النظام والحاجات الجديدة للمجتمع يشكل هوة سحيقة لا يمكن تجاوزها، واستحال التوفيق بين الواقع الراهن المهترىء وتطلعات الأغلبية الساحقة في المجتمع نحو واقع أفضل. لذلك فقد بادرت القوى الوطنية نحو رص صفوفها لتقويض النظام الملكي والاعداد لبناء المجتمع على أسس جديدة.

وعليه فسوف نبحث موضوع الاعداد للثورة في ثلاثة فصول متتالية على النحو الآتي:

نتناول في الفصل الأول طبيعة النظام الملكي، فنعالج في المبحث الأول منه الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ونعالج في المبحث الثاني منه العلاقات الخارجية له العربية والدولية.

ونتناول في الفصل الثاني دور الأحزاب السياسية، فنعالج في المبحث الأول

منه الأحزاب المساندة للسلطة، وفي المبحث الثاني أحزاب المعارضة وفي المبحث الثالث الجبهات الوطنية وتعاونها مع تنظيمات الضباط الأحرار.

أما في الفصل الثالث فسنتناول دور العسكريين في الاعـداد للثورة والتنظيمات السرية للضباط الأحرار، وذلك في مباحث ثلاثة هي على التوالي:

المبحث الأول في نشوء وتطور تنظيمات الضباط الأحرار، المبحث الثاني اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار، المبحث الثالث مبادىء وأهداف تنظيمات الضباط الأحرار.

الفصل الأول

طبيعة النظام الملكي

إن انهيار النظام الملكي يدل على إن عوامل اضمحلاله كانت قد وصلت إلى درجة عالية من الشدة والخطورة، بحيث لم يصمد أمام الضربات التي وجهت إليه صبيحة ١٤ تموز ١٩٥٨. والعوامل التي أدت إلى اضمحلاله كثيرة ومتنوعة منها داخلية، أي اجتماعية واقتصادية وسياسية، ومنها خارجية عربية ودولية. ومهما كانت أهمية هذه العوامل بعضها بالنسبة إلى البعض الآخر واختلاف التقييمات لها من قبل الباحثين فإن حصيلة تفاعلها بكليتها هي التي أدت إلى سقوط النظام الملكي.

وبناء على ذلك ولفهم ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ لا بد من دراسة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة قبل اندلاع الثورة، ولا بد أيضاً من دراسة طبيعة العلاقات التي كان يعقدها النظام مع الأقطار العربية، وكذلك مواقفه وعلاقاته في المجتمع الدولي، كل ذلك بأسلوب علمي موضوعي.

وعليه فسوف ندرس في المبحث الأول الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق قبل ١٤ تموز ١٩٥٨، وندرس في المبحث الثاني العلاقات الخارجية العربية والدولية.

المبحث الأول

الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي

اولاً ـ الوضع السياسي:

لقد انشئت الدولة العراقية منذ البداية على أساس واهٍ، لأنها جاءت في أعقاب اقتسام الدول الاستعمارية الكبرى للأقطار العربية وتجزئتها وإقامة كيانات هزيلة فيها يسهل حكمها والسيطرة على شعوبها ومن ثم نهب خيراتها. وقد كان العراق أحد هذه الكيانات الهزيلة التي ساعدت بريطانيا على إيجادها وعملت على إقامته وحكمه بالتعاون مع بعض العناصر في البلاد.

لقد قام النظام الملكي على أركان ثلاثة هي السيطرة البريطانية والبرجوازية الكبيرة والاقطاع. وأصبح لهذه القوى الثلاث مصالح مشتركة يحميها النظام القائم، ولا يسمح باجراء أي تغيير من شأنه المساس بها، ولذلك كان يقف بوجه الحركة الوطنية التي كانت تمثل مصالح القوى الاجتماعية الصاعدة في المجتمع والتي تسعى إلى إسهامها في الحكم بما يتلاءم وطموحاتها وآمالها، ومن ثم تحقيق أهداف الشعب في السيادة التامة والرفاه[1].

لقد ضربت السلطة القائمة كل محاولة لاجراء التغيير بهذا الاتجاه وتحقيق التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للبلاد، ويتبين ذلك من الوقائع التالية:

١ ـ لقد وضع مشروع الدستور العراقي لعام ١٩٢٥ في وزارة المستعمرات البريطانية وشرعه مجلس تأسيس عراقي دون تغيير في أية نقطة من نقاطه المهمة. وقد روعي فيه أن يحافظ على جميع المصالح البريطانية وأن لا يتعارض مع أحكام المعاهدة التي تربط العراق ببريطانيا (معاهدة ١٩٢٢) وأن لا يتعارض مع صك الانتداب، ويحقق للطبقة الحاكمة أيضاً ضمان مصالحها.

---

(١) حسين جميل، العراق الجديد، دار منيمنة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٥٨، ط ١، ص ٣٠

كما روعي فيه تغليب السلطة التنفيذية وإضعاف السلطة التشريعية وتحديد صلاحياتها وكذلك إضعاف السلطة القضائية لنفس الغرض[٢]

٢ ـ إن القانون الأساسي وإن كان قد نص على بعض المظاهر الديمقراطية في نظام الحكم، ولكن في الواقع لم يكن للنظام الديمقراطي في حياة العراق السياسية من أثر كبير يذكر. فالانتخابات كانت تزيف بأن تنظم قوائم النواب جميعاً من قبل رئيس الوزراء ووزير الداخلية والبلاط، ثم تبلغ إلى الموظفين الاداريين لتنفيذها. وقد جاء تأكيد ذلك على لسان رئيس الوزراء في العهد الملكي نوري السعيد في عام ١٩٤٤ عندما جوبه بمعارضة مصطنعة داخل مجلس النواب كان يحركها الوصي عبد الإله، حيث قال موجهاً كلامه إلى المعارضين.

«هل في الامكان، أناشدكم الله، أن يخرج أحد نائباً مهما كانت منزلته في البلاد ومهما كانت خدماته في الدولة ما لم تأت الحكومة وترشحه، فأنا أراهن كل شخص يدعي بمركزه ووطنيته فليستقل الآن ويخرج، ونعيد الانتخاب ولا ندخله في قائمة الحكومة، ونرى هل هذا النائب الرفيع المنزلة الذي وراءه ما وراءه من المؤيدين يستطيع أن يخرج نائباً»[٣].

كما أكد ذلك رئيس الديوان الملكي عبد الله بكر في شهادة له أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة التي تشكلت بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ لمحاكمة رجال العهد الملكي[٤].

٣ ـ أما التكوين الاجتماعي لمجلس النواب فمنذ تأسيسه عام ١٩٢٥ حتى ١٤ تموز ١٩٥٨ لم يدخله أي نائب من طبقتي العمال والفلاحين بالرغم من أن أكثرية سكان العراق هي من هاتين الطبقتين، ولو أن الشعب هو الذي ينتخب نوابه لأرسل من يمثله إلى هذا المجلس لقد كان أعضاء مجلس النواب والأعيان من رؤساء الاقطاع والشيوخ وكبار الملاكين والرأسماليين.

٤ ـ إن ظاهرة عدم الاستقرار في الحياة السياسية في العراق وإغراق البلاد في

---

(٢) فائز عزيز اسعد، انحراف النظام البرلماني في العراق، وزارة الاعلام، بغداد، ١٩٧٥ ص ١٩١ ـ ١٩٢

(٣) حسين جميل المصدر السابق، ص٣٢

(٤) وزارة الدفاع، محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة المحاضر الرسمية للجلسات التي عقدتها المحكمة، جـ ٣، بغداد، مطبعة الحكومة، ص ١٠٢٣

اضطرابات مريرة ليست في صالح الشعب إنما جاءت بسبب التلاعب بالقانون الأساسي وسيادة القوانين الاستثنائية وسهولة اعلان الأحكام العرفية. ويمكن التعرف على ذلك من خلال عرض الحقائق التالية:

أ - تألفت في العهد الملكي منذ ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠ حتى ١٣ تموز ١٩٥٨ (تسع وخمسون) وزارة اشترك فيها (مئة وخمسة وسبعون) وزيراً، وكان عدد رؤساء الوزراء واحداًوعشرين رئيساً[٥].

ب - ألف نوري السعيد (اربع عشرة) وزارة، وألف جميل المدفعي (سبع وزارات)، وألف كل من عبد المحسن السعدون ورشيد عالي الكيلاني (أربع وزارات)؛ وألف كل من عبد الرحمن النقيب وتوفيق السويدي وعلي جودت الأيوبي (ثلاث وزارات)، وألف كل من جعفر العسكري وياسين الهاشمي وحمدي الباجه جي وأرشد العمري وفاضل الجمالي (وزارتين).

جـ - أطول الوزارات عمراً لا تتجاوز العامين وهي الوزارة السعيدية الثالثة عشرة حيث تألفت في ١٧ كانون الأول ١٩٥٥ واستقالت في ٨ حزيران ١٩٥٧، أما أقصرها عمراً فهي الوزارة المدفعية الثالثة التي تألفت في ٤ آذار ١٩٣٥ واستقالت في ١٥ آذار ١٩٣٥ فاستغرقت أحد عشر يوماً.

د - تألف في العهد الملكي (ستة عشر) مجلساً نيابياً استكمل مجلس نيابي واحد فقط منها دورته الاعتيادية وهي أربعة أعوام.

هـ - أعلنت الأحكام العرفية (ست عشرة) مرة خلال الحكم الملكي في العراق بين ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠ و١٣ تموز ١٩٥٨[٦].

و - لم يشعر كل الذين استلموا الحكم بمسؤولية نحو الشعب لأنهم اعتقدوا أن بقاءهم في الحكم لم يكن مرهوناً بمشيئته وأنه لا يستطيع إطالة عمر حكمهم أو تقصيره. وإنما مناصبهم مرهونة بيد البلاط المشرف الفعلي

---

(٥) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ١٠، دار الكتب بيروت، ١٩٧٤، ط ٤ ص ٣١٦ كذلك انظر عائف طعمة فرمان، الحكم الأسود في العراق، دار الفكر، القاهرة، ١٩٥٧، ط ١، ص ٤٨

(٦) نفس المصدر، ص ٣١٥ - ٣٥١

على كل عمل، وعلى الأخص بعد حركة ١٩٤١ التحررية بحيث دفع ذلك الأستاذ كامل الجادرجي إلى القول في مذكرته عام ١٩٥٢ إلى الوصي على العرش بأن «الوزارات كانت تعلق بقاءها في الحكم على إرادة البلاط ومشيئته، فاستسلمت كل الاستسلام له، وأصبح والحالة هذه مرجعاً حقيقياً في كل صغيرة وكبيرة حتى تعيين الموظفين واحالتهم على التقاعد وما إلى ذلك من الأمور»[٧].

ز ـ لم تعد للمجالس النيابية أهمية، فقد كانت الوزارة المشرفة على الانتخابات تتدخل فيها تدخلاً سافراً فتفوز بأغلبية برلمانية مصطنعة وكل الانتخابات التي أجراها نوري السعيد أصبح بعدها «زعيم» الأغلبية البرلمانية وفي بعض الأوقات كانت الحكومة تستدعي متصرفي الألوية وتعطيهم قوائم النواب الذين يجب أن يفوزوا[٨].

ومنذ عام ١٩٤١ أخذت الحكومات العراقية تعنى بالشرطة عناية تامة وتجهزها بأحدث أساليب القمع، وتصرف عليها المبالغ الطائلة وتزيد من عددها زيادة مطردة، وأصبحت لها شرطة سرية ذات عدد ضخم تتعقب المواطنين في المدارس والكليات والمقاهي ودور السينما وتنحصر مهمتها في تقديم تقارير يومية عن سلوك الناس وتفتيش المنازل دون ترخيص من سلطة قضائية والقبض على المعارضين للحكم الملكي الرجعي. فسيطرت الشرطة السرية على كل شيء فشهادتها هي المفضلة لدى المحاكم وكلمتها هي النافذة في تعيين الموظفين وقبول الطلاب في المدارس الثانوية والكليات[٩]. كذلك سيطرت العقلية البوليسية على الثقافة فانشأت في مديرية التوجيه والدعاية العامة رقابة صارمة على الكتب المستوردة من مصر وسوريا ولبنان وروقبت الصحف والمجلات العربية مراقبة دقيقة وحرم المواطن العربي في العراق من متابعة ما يجري في وطنه الكبير من تيارات فكرية وأدبية وأصبح لا يطلع إلا على ما تريده الشرطة الاطلاع عليه من مواضيع رذيلة ففتحت أبواب دور السينما للأفلام الإجرامية وتشجيع الحروب وتحبيذ التمييز العنصري

---

(٧) الحسني، المصدر السابق الذكر، جـ٨، ص ٣٢٧ ـ ٣٣١. كذلك انظر: كراكتاكوس، ١٤ تموز ثورة العراق، تعريب خيري حماد، المكتب العلمي للطباعة ـ بيروت، ص ٦١

(٨) غائب طعمة فرمان، المصدر السابق الذكر، ص ٤٩.

(٩) غائب طعمة فرمان، المصدر السابق لذكر، ص ٦٣ ـ ٦٦ كذلك انظر: صبيح نشأت الحي، ١٤ تموز يوم خالد، (المطبعة والناشر غير مدونين) ص ٤١ ـ ٤٢

وحرم الشعب من كل الأفلام النظيفة التي تربي في الشعب الحقد على الظلم والاخلاص للوطن والتآخي بين الشعوب[١٠].

أما دور العلم فقد تحكمت في الموضوعات التي يدرسها الطلاب فشطبت من المناهج كل الثورات الشعبية العربية والإنسانية وروجت الأفكار الإستعمارية والدعايات المسمومة وأصبح التاريخ يدرس كتاريخ خلفاء وأشخاص وبذلك تمت إزالة دور الشعب العربي في صنع تاريخه لأنها بهذا سوف تؤثر على التلاميذ الذين يتلقون مثل هذه المعلومات ويتصورون أن مستقبلهم يتوقف على عمل خليفة أو سلطان وليس كفاحهم ونضالهم في صنعه[١١].

وقد ازداد القمع السياسي من قبل السلطة عند عودة نوري السعيد إلى الوزارة في ٣ آب ١٩٥٤.

ففي ٢٢ آب صدر مرسوم اسقاط الجنسية العراقية الذي أجاز لمجلس الوزراء ـ بناء على اقتراح وزير الداخلية ـ إسقاط الجنسية العراقية عن العراقي المحكوم وفق قانون ذيل العقوبات البغدادي الخاص بمحاربة «الشيوعية» وأعطى لوزير الداخلية الحق في «اعتقال الشخص المسقطة عنه الجنسية العراقية فور صدور قرار مجلس الوزراء بذلك والاحتفاظ به إلى أن يتم إبعاده»[١٢].

وتحت ستار مكافحة الشيوعية شنت الهجمات الضارية على الوطنيين وأصدرت المجالس العرفية أشد الأحكام ضدهم.

وطبيعي أن نوري السعيد حين أصدر هذا المرسوم أراد تطبيقه على كل متهم بالوطنية وكل معارض لمشاريعه وطريقته الدكتاتورية في الحكم فأسقطت الجنسية العراقية عن خمسة أشخاص من مختلف الاتجاهات وهم: عزيز شريف وعدنان الراوي ود. صفاء الحافظ وكاظم السماوي وخالد الصانع واتهموا بالتعاون مع دولة أجنبية ويعني بذلك مصر حين كانت تقف بصلابة ضد حلف بغداد[١٣].

وعدل قانون العقوبات ليشمل المادة ٨٩ (أ) منه «كل من حبذ الشيوعية أو

---

(١٠) عائب طعمة فرمان، المصدر السابق الذكر ص ٦٦.
(١١) الحلي، المصدر السابق الذكر، ص ٤٣.
(١٢) الحسني، المصدر السابق الذكر، ص ١٧٣. كذلك انظر: فرمان، المصدر السابق الذكر، ص ٦٥
(١٣) فرمان، المصدر السابق الذكر، ص ٦٥

كان عضواً في حزب شيوعي أو في حركة أنصار السلام والشبيبة الديمقراطية أو ما شاكل ذلك. . .» وأصبحت عقوبة المتهمين بذلك الأشغال الشاقة المؤبدة أو الاعدام[١٤].

وفي معمعات اصدار المراسيم أجرى نوري السعيد انتخابات جديدة بعد أن حل المجلس النيابي السابق، وكانت الانتخابات «نموذجية»، في التزييف لم يشهد تاريخ العراق انتخابات جرت على غرارها. فلقد كان المرشحون غير الحكوميين يعتقلون والشرطة تمنع كل المشتبه فيهم من الاشتراك في التصويت ونتيجة لذلك كله فاز أكثر من «١١٥» نائباً بالتزكية من مجموع «١٤٥» نائباً[١٥].

واتم نوري السعيد عملية الانتخابات وحصل على مجلس نيابي حكومي تحت ارادته لا يجرؤ أن يعارضه بشيء ولذلك تم تمرير حلف بغداد على هذا المجلس والاتفاقية العسكرية الثنائية بين العراق وبريطانيا.

ثانياً : الوضع الاقتصادي

لقد تميز الوضع الاقتصادي قبل الثورة بالخصائص التالية:

أ ـ التسيب وانعدام التخطيط واطلاق العنان لحرية الاستغلال الداخلي والخارجي.

وقد كانت هذه السياسة تجري تحت أغطية زائفة من النظريات الاقتصادية والاستعمارية يحمل لواءها ويشيع مفاهيمها طائفة من الخبراء الغربيين.

ب ـ التبعية الكاملة للاقتصاد الاستعماري. كما كان يبدو على الأخص في القطاع النفطي التمويلي والمصرفي والنقدي. وقطاع التجارة الخارجية بجانبيها التصديري والاستيرادي، وقطاع البناء والانشاء وفي السنوات الأخيرة في قطاع التنمية الاقتصادية، أي في سياسة مجلس الاعمار سيئة الصيت. والتي كانت تهدف من حيث الجوهر إلى تثبيت وتشديد التبعية الاقتصادية، ليبقى العراق إلى الأبد مجرد سوق لمنتجات الاستعمار ورساميله ومصدراً لمواده الخام والغذائية والوقود الرخيص الثمن[١٦].

---

(١٤) د. فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العرق، دار اهاء، القاهرة، ١٩٧٤، ص ٢٩ ـ ٣٠

(١٥) د. فاضل حسين، تاريخ الحزب لوطني لديمقراطي ١٩٤٦ ـ ١٩٥٨ مطبعه الشعب، بغداد، ١٩٦٣ ص ٣٥٩ ـ ٣٦٠ كذلك انظر الحسني، المصدر السابق الذكر جـ ٩ ص ١٧٢

(١٦) ابراهيم كبة، هذا طريق ١٤ تموز، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٩ ط ١، ص ٣٣ ـ ٣٤

ج ـ جميع مظاهر التخلف وعدم التوازن في تركيب الهيكل الاقتصادي من غلبة للطابع الزراعي والأساس الاقطاعي للنظام، إلى تفاهة القطاع الصناعي وعلبة الطابع الاستهلاكي عليه، إلى اختلال الموازين الرئيسية للاقتصاد الوطني، كالميزان التجاري والميزان النقدي والميزانية المالية العامة، إلى ضآلة الانتاجية والانتاج والدخل والاستثمار والاستخدام إلى اختلال التوزيع اختلالاً فظيعاً على حساب الجماهير إلى استفحال البطالة بجميع أنواعها والتضخم والهجرة والتهريب.

د ـ استفحال جميع مظاهر الاستغلال الاقتصادي والاحتكار والطفيلية في الاقتصاد الداخلي في جميع قطاعاته واتساع الهوة الاجتماعية بين طبقات المجتمع بشكل مخيف، وتدمير القوى الانتاجية من مادية وبشرية وتسابق الاستعمار والاقطاع وكبار المقاولين والبرجوازية التجارية العليا، وحتى بعض فئات البورجوازية الصناعية المرتبطة بالاحتكارات الخارجية في استغلال جماهير الفلاحين والعمال والبورجوازية الصغيرة والمثقفين الوطنيين أشنع استغلال ـ هذا بالإضافة إلى نزع ملكية الفلاحين للأرض وتسليم ١١ ـ ١٢٪ من أراضي الدولة (أي أراضي الشعب) الزراعية إلى حفنة من الاقطاعيين تحت ستار التسوية والتفويض واللزمة ـ وإلى جانب اشتداد مظاهر الطفيلية والرشوة والفساد في الجهاز الحكومي ودخول البيروقراطية العليا ميدان الاستغلال، خاصة في السنوات الأخيرة حيث وضع جهاز الدولة بمجموعه في خدمة الاستعمار والاقطاع وقوى الاستغلال في البلاد[١٧].

هـ ـ الاقليمية الضيقة، وتوجيه مجموع الاقتصاد الوطني وجهة عزله عن الاقتصاد العربي وتوسع الهوة الاقتصادية ومن ثم السياسية بين البلدان العربية. وتصنع العراقيل الجدية أمام الوحدة الاقتصادية والسياسية للأمة العربية. تعمقت هذه الخصائص واستفحلت جميع مظاهرها منذ عام ١٩٥٢، وكان ذلك نتيجة طبيعية لتعديل اتفاقيات النفط في العراق واتخاذ كل ما يلزم للحيلولة دون استثمار موارد النفط لفك التبعية الاقتصادية وبناء اقتصاد وطني مستقل أي للحيلولة دون تحويل الرأسمال النفطي الميت إلى رأسمال صناعي حي يقود عملية التحويل الاقتصادي الجذري في البلاد، أي تحقيق الثورة الاقتصادية.

---

(١٧) ابرهيم كبة، المصدر السابق الذكر، ص ٣٤

وكان مجلس الإعمار هو الجهاز الذي أنيطت به هذه العملية الإجرامية[١٨].

و ـ دور مجلس الاعمار:

أنشىء مجلس الاعمار بناء على اقتراح بعثة البنك الدولي. وتطور بعد ذلك إلى وزارة الاعمار ليأخذ على عاتقه مهمة توجيه موارد الدولة وخاصة عائدات النفط المتراكمة وصرفها على النشاط الاقتصادي نتيجة لأسباب عديدة أهمها[١٩]:

١ ـ ازدياد واردات العراق من عائدات استخراج وتصدير النفط.

٢ ـ ازدياد ضغط القوى الوطنية والقومية كافة لاستخدام هذه الايرادات لصالح التنمية الاقتصادية في القطر.

٣ ـ رغبة الخبراء الأجانب الذين يعبرون عن وجهة نظر ومصالح الاحتكارات الأجنبية من جهة ورغبة القوى الاستغلالية كافة التي بيدها سلطة الدولة من جهة أخرى في انتهاج سياسة تمويهية تحافظ على جوهر سياستها الاقتصادية وترتدي أشكالاً جديدة وتبقى المبادرة في طبيعة أسلوب التنمية بيد هذه الفئات. ولقد اتجهت سياسة مجلس الاعمار الاقتصادية بناء على توصيات الخبراء الأجانب القادمين من الدول الغربية الوجهة التالية[٢٠]:

١ ـ وضع سياسة اقتصادية تخدم بالأساس إبقاء الطابع الكولونيالي المتخلف والوحيد الطرف في الاقتصاد العراقي وذلك لإبقاء اقتصاد العراق متخلفاً وبالتالي تابعاً للبلدان التي تسيطر على السوق الرأسمالي العالمي والسوق الداخلي وبالتالي عاجزاً عن النهوض باعباء التنمية الاقتصادية. وقد اتبعت الأساليب التالية:

أ ـ التوجه نحو الزراعة باعتبارها أساس التنمية الاقتصادية ولكن في ذات الوقت إهمال التطوير المبرمج والعلمي للقطاع الزراعي والحفاظ على طبيعة العلاقات الانتاجية السائدة فيه، علاقات الانتاج شبه الاقطاعية، وإبقاء القوى المنتجة على تخلفها. أي أن التوجه نحو الزراعة لم يكن عملياً سوى الاعتناء ببعض

---

(١٨) ابراهيم كبة، المصدر السابق الذكر، ص ٣٥

(١٩) د. كاظم حبيب، دراسة في اتجاهات ومشاكل التطور الاقتصادي في العراق للفترة ١٩١٧ ـ ١٩٦٣، مجلة الجامعة المستنصرية، ج ٢، السنة الثانية، ١٩٧١، ص ٥٩٠ ـ ٥٩١

(٢٠) نفس المصدر، ص ٥٩١

المشاريع الاروائية غير المترابطة أو بإنشاء بعض المزارع النموذجية على النمط الأمريكي، كما جرى في قضاء مخمور من لواء أربيل في حينه في محاولة للالتفاف على مطلب الجماهير الشعبية في حل مشكلة الأرض والقضاء على العلاقات الانتاجية شبه الاقطاعية[٢١].

ب - عرقلة التنمية الصناعية عن طريق الوقوف بوجه أية محاولة لانشاء الصناعات الثقيلة التي تتناسب وامكانيات العراق المادية والبشرية وحاجاته الاقتصادية والاجتماعية وكذلك الوقوف بوجه قيام الصناعات البتروكيمياوية والصناعات الاستخراجية الوطنية.

جـ - إن السياسة الاقتصادية هذه كانت تستهدف إبقاء الطبقة العاملة ضعيفة قليلة العدد موزعة على مؤسسات صناعية صغيرة ومتباعدة وبالتالي إضعاف التنظيم السياسي والطبقي المستقل للطبقة العاملة والسيطرة على منظماتها المهنية وبالتالي عرقلة أداء دورها التاريخي، وكذلك الوقوف بوجه نمو القوة الاقتصادية للبورجوازية الوطنية ودورها في الحياة السياسية والاجتماعية.

لقد وجدت هذه الأهداف الأساسية تعبيرها في السياسة التمويلية العملية لمجلس الإعمار خلال الفترة الواقعة بين عام ١٩٥١ و١٩٥٨ والتي يشرحها بوضوح توزيع موارد مجلس الاعمار.

فلقد وضع مجلس الاعمار خلال هذه الفترة مناهج استثمارية خمسية صدر أولها في عام ١٩٥١ ليغطي الفترة حتى عام ١٩٥٥ ثم عدل وأضيفت عليه مبالغ جديدة ومدد حتى عام ١٩٥٦.

وقد جرى تخصيص مبلغ قدره (٣١) مليون دينار تقريباً لتنمية الصناعة الوطنية، إلا أن ما صرف فعلاً من هذا المبلغ كان (٥,٤) مليون دينار فقط أو ما يعادل ١٧,٤٪ من المبلغ المخصص للصناعة وهو يعادل ٣,٥٪ من مجموع تخصيصات البرنامج الخماسي الذي بلغ مجموع تخصيصاته (١٥٥,٣) مليون دينار. وفي عام ١٩٥٥ صدر المنهاج الاستثماري الثاني ليشمل الفترة حتى عام ١٩٥٩. وقد كان نصيب الصناعة في التخمينات (٤٣,٦) مليون دينار أو ما نسبته ١٤,٣٪ من المجموع الكلي للمنهاج وقد وزع هذا المبلغ على سنوات البرنامج

---

(٢١) العراق الثائر، منشورات الفرع الثقافي العسكري، دمشق، (بلا) ص ٩٧.

الخمس ويستهدف انشاء جملة من المؤسسات الصناعية الاستهلاكية والانشائية وإنشاء شبكات الانتاج وتوريع الكهرباء في مختلف مناطق العراق الرئيسية[٢٢].

ثالثاً ـ الوضع الاجتماعي

لأجل تفهم الوضع الاجتماعي الذي كان سائداً قبل ١٤ تموز ١٩٥٨ لا بد من بحث التركيب الاجتماعي والطبقي للمجتمع العراقي ومن ثم تبيان الأوضاع الفاسدة التي كانت سائدة آنئذ.

الأحوال الاجتماعية:

يبلغ عدد سكان العراق حسب احصاء ١٩٥٧ ستة ملايين ونصف مليون نسمة. والأغلبية الساحقة منهم ذات أصل عربي، إذ تؤلف ٨٠٪ من مجموع السكان، وعدد نفوسها (٥,٠١٨,٩٦٢) مليون نسمة موزعين على جميع محافظات القطر الأربع عشرة أما نفوس السكان الأكراد فبلغ (١,٠٤٢,٧٧٤) مليون نسمة موزعين على المحافظات الشمالية الأربع. وبلغ نفوس السكان التركمان (١٣٦,٨٠٦) ألف نسمة. أما الأقليات الأخرى فبلغت حوالي (١٠٠) ألف نسمة وهي من الكلدان والسريان[٢٣].

وينتمي العراقيون إلى أديان ومذاهب متعددة. فالمسلمون يبلغون حوالي (٦,٠٥٧,٤٩٣) مليون نسمة والمسيحيون (٢٠٦,٢٠٦) ألف نسمة، أما الصابئة فيبلغون حوالي (١١,٨٢٥) ألف نسمة واليهود (٤,٩٠٦) ألف نسمة. أما الديانات الأخرى فيبلغ نفوسها حوالي (٥٦,٩٢٤) ألف نسمة موزعين على جميع محافظات القطر[٢٤].

إن نسبة الولادات إلى الوفيات تعين مبدئياً وإلى حد بعيد مشكلة السكان في البلاد، وتبين موقفها وعلاقاتها بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية الأخرى. وقد كانت نسبة الولادات في العراق عالية جداً إلا أنه وحدث إلى جانبها نسبة عالية من الوفيات أيضاً. فليس في العراق من العادات الاجتماعية ما يقف حائلاً بوجه تكاثر السكان، بل بالعكس فإن عادة الزواج المبكر مقبولة بل ومستحبة عند الأكثرية من

(٢٢) د. كاظم حبيب، المصدر السابق الذكر، ص ٥٩٣ كذلك انظر عائب طعمة فرمان، المصدر السابق الذكر، ص ٣٧

(٢٣) مديرية النفوس العامة، المجموعة الاحصائية لتسجيل عام ١٩٥٧

(٢٤) نفس المصدر

السكان وخاصة في الريف وحتى بين الطبقات الكادحة في المدن[٢٥]. وبناء على ذلك كان يجب أن يزداد عدد السكان وبنسبة عالية غير أن ذلك لم يتحقق للأسباب التالية:

١ ـ الأمراض المستوطنة والوافدة التي تؤثر في المستوى الصحي العام وتؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات بين الأطفال[٢٦].

٢ ـ انتشار الجهل والأمية بين أكثر السكان وهو عامل مساعد على عدم اتباع الطرق الصحية ومراعاة النظافة والانقياد إلى الخرافات وغيرها من الأمور التي تودي بحياة الأطفال والأحداث خاصة.

٣ ـ انخفاض مستوى المعيشة الذي يحول دون تناول الحد الأدنى مما يحتاجه الجسم من الطعام، وسكن الدور الصحية أو الوقاية من البرد والحر

٤ ـ قلة عدد المستشفيات والأطباء في البلاد بالنسبة إلى عدد السكان فكان عدد المستشفيات (١٠٤) مستشفى ٨٧ منها تابعة لوزارة الصحة والباقي لوزارات أخرى أو أهلية، ويبلغ عدد الأسرة حوالي (٦,٥٠٠) سرير بمعدل سرير لكل ألف نسمة.

أما عدد الأطباء فحوالي ألف طبيب والممارسون منهم حوالي ٩٠٠و٥٠٪ منهم أو أكثر في مدينة بغداد وعدد كبير منهم يزاول مهنته مستقلاً عن السلطات الصحية وعددهم حوالي ٣٠٠ طبيب. ولا يوجد تجانس في توزيع الأطباء فهناك طبيب لكل ألفي شخص في بغداد ويرتفع هذا العدد إلى ٢٥ ألفاً في لواء السليمانية و١٥ ألفاً في مناطق العراق الأخرى[٢٧]. أما معدل عمر الفرد في العراق فلا يتجاوز ٢٨ ـ ٣٠ سنة وهذا منخفض جداً إذا ما قورن بما هو عليه في الدول الأخرى كانكلترا حيث المعدل ٦٨ سنة للرجال و٧١ سنة للنساء، وإن أكثر من ٥٠٪ من السكان في العراق هم دون ٢٠ سنة وهذا يدل على ارتفاع معدل الولادة وإلا لانقرض سكان العراق[٢٨].

---

(٢٥) هاشم جواد، مقدمة في كيان العراق الاجتماعي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٤٦ ص ٢٢ ـ ٢٣.

(٢٦) ومن هذه الأمراض: الملاريا، البلهارزيا، الانكلستوما، الدازانتري وأمراض العيون

(٢٧) د. رحيم عجينة، الحالة الصحية في العراق، مجلة المثقف، العدد ١، تشرين الأول ١٩٥٨، ص ٦٩ ـ ٧٠

(٢٨) فلقد بلغ نفوس الأطفال الذين دون الخمس سنوات في احصاء ١٩٥٧ (١,٢٢٥,٤٠٠) مليون طفل انظر: مديرية النفوس العامة، المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٥٧

وبسبب تخلف الوضع الاجتماعي والاقتصادي كان المستوى التعليمي منخفضاً جداً، فقد بلغ عدد الأميين حسب احصاء عام ١٩٥٧ (٤,١٧٩,٨٦٣) مليون نسمة أي حوالي ثلاثة أرباع السكان اجمالاً[٢٩]. ولم يخصص للتعليم إلا جزء ضئيل من الميزانية السنوية للدولة وأهمل التعليم المهني والدراسات المتخصصة، أو أنها ضيقت إلى أبعد حدود. والغرض من كل ذلك اعداد كادر يشغل وظائف الدولة التي لا تخدم إلا فئة قليلة من السكان. أما الأغلبية الساحقة فقد كانت محرومة من وسائل الحياة الحرة الكريمة.

التركيب الطبقي:

يتكون المجتمع العراقي من الطبقات التالية:

١ ـ الاقطاع

تكون الاقطاع في ظل الإحتلال التركي الثالث للعراق (١٨٣١ ـ ١٩١٤) من ملتزمي ضرائب يجبون الخراج لخزينة الدولة لقاء عمولة (١٢,٥٪ من الأراضي الخراجية). وفي ١٨٦٩ عندما عين مدحت باشا والياً على العراق بدأ تطبيق نظام الطابو. وهو من حيث الشكل ملكية خاصة لأفراد الطبقة الاقطاعية. ولكن الدولة لم تتنازل عن الخراج طيلة الحكم التركي وحتى في ظل الإحتلال البريطاني وأوائل الحكم الملكي. وخلال ستين عاماً من ١٨٦٩ ـ ١٩٢٩ لم يتحول من أراضي الدولة إلى الطابو للأفراد إلا نحو ٢٠٪ من مساحة الأراضي الزراعية المستثمرة عهد ذاك. أما في الثلاثين سنة التي تلت ذلك حتى عام ١٩٥٧ فقد بلغت نسبة الأراضي المفوضة بالطابو نحو ٤٠٪ من مساحة الأراضي الزراعية المستثمرة، كما أن ٣٠٪ منحت باللزمة (التي لا تختلف كثيراً عن الطابو) وحتى الأراضي الأميرية الصرفة (كمقاطعات العمارة الغنية) أصبحت تحت تصرف الاقطاعيين عملياً ومن حيث الجوهر (الاستحواذ على الريع)، في حين لم يبق للدولة أي نصيب من الريع وحتى لم تفرض أية ضريبة على الأرض أو الدخل الزراعي[٣٠].

أما عن مدى استفادة الفلاحين من تمليك أراضي الدولة للأفراد فيكفي أن

---

(٢٩) أما عدد الذين يقرأون ويكتبون فبلغ (٧٣٤,٩٥٧) شخصاً. انظر المجموعة الاحصائية لعام ١٩٥٧

(٣٠) زكي خيري، ملاحظات أولية عن الاصلاح الزراعي المنشود في العراق، مطبعة الشعب، بغداد، ١٩٧٤، ص ٤٢ ـ ٤٣.

نعلم أن ٧٥٪ من مساحة الأراضي الزراعية المستثمرة (لزمة، طابو، أميرية، صرفة) كانت بحيازة كبار الملاكين الذين تزيد حيازة كل منهم على (٤٠٠) ألف دونم، و٢٥٪ فقط بحيازة بعض الفلاحين وصغار الملاكين[٣١].

وبقي ٨٥٪ من سكان الريف لا يملكون شبراً واحداً من الأرض، في حين أن أقل من ١٪ (بالنسبة لسكان الريف) كان يملك ثلاثة أرباع الأراضي الزراعية، وبعض كبار الملاكين كان يستثمر (٢٠) ألف عائلة فلاحية[٣٢]. لقد اشترى بعض الملاكين الأراضي من الدولة بثمن بخس (ببدل اسمي) وبعضهم اشتراها بثمن بخس من الفلاحين المدنيين بعد تراكم الفوائد الربوية التي عجزوا عن دفعها أو بقطع مياه السقي عن أراضي الفلاحين لاجبارهم على التنازل عنها، ولكن أكثر الملاكين وأكبرهم وخاصة من الشيوخ الاقطاعيين ورجال الدولة استولى على الأراضي من دون أي ثمن، منحة من الدولة على حساب الفلاحين. وكانت الدولة تعفيهم من أجرة الأرض الأميرية والضرائب المتراكمة بجرة قلم[٣٣].

٢ ـ البرجوازية

ويمكن تصنيفها إلى فئتين:

أ ـ البرجوازية الكبيرة

وهي البرجوازية الصناعية والتجارية التي نشأت في ظل العلاقات الاستعمارية وارتبطت بها في كثير من الوجوه وقد أظهرت هذه الطبقة عجزاً كبيراً في تنمية الاقتصاد وكانت قدرتها على المساهمة في تنمية الاقتصاد وتصنيع البلد محدودة. وهي قد اتجهت بصورة عامة نحو التجارة وامتلاك العقارات أكثر بكثير من اتجاهها نحو الصناعة وذلك لسهولة الأرباح في الأولى. وهي بوجه عام ذات طابع رجعي وكانت تساند النظام الملكي لأنه يحقق لها ما تصبو إليه من استغلال بشع للجماهير الكادحة.

ب ـ البرجوازية الصغيرة.

لقد تعرضت هذه الفئة على الصعيد المهني إلى شرور العلاقات الاستعمارية

---

(٣١) وكان هناك مائة مالك تزيد ملكية كل واحد منهم على مليون دونم من أمثال (أمير ربيعة) انظر الثورة العربية، جريدة الحزب الداخلية، العدد ٨، ١٩٦٩، ص ٥٦ كذلك انظر: زكي خيري، المصدر السابق، ص ١١

(٣٢) زكي خيري، المصدر السابق، ص ٤٣.

(٣٣) نفس المصدر السابق، ص ٤٤

وإلى استغلال الرأسمالية الاحتكارية، كما كانت تتضرر من سوء معاملة الدولة وجهازها الاداري. وقد لعبت في جميع الحالات دوراً وطنياً تقدمياً في المجتمع في فترات الكفاح الشعبي ضد الاستعمار والتحلف حنباً إلى جنب مع الفئات المضطهدة والكادحة. وعلى صعيد المثقفين كانت هذه الطبقة أقرب إلى الحركة الشعبية ذات الأهداف القومية الديمقراطية والتقدمية الاشتراكية، وبحكم طبيعتها المتنورة وبحكم تعرضها إلى الاستغلال والاضطهاد وتضررها من النفوذ الاستعماري ومن النظام الملكي الرجعي ومن أوضاع التخلف فقد اتصفت بصفة شبه ثورية ولعبت دوراً تقدمياً من أجل إسقاط النظام الملكي الرجعي

٣ ـ الطبقات الكادحة

وتكون هذه الطبقة الأغلبية الساحقة لسكان القطر العراقي وتشمل الفئات التالية:

أ ـ الفلاحون.

وهم يشكلون الطبقة الكادحة ذات الحجم الأكبر في العراق. فنسبتهم تقرب من ٧٥٪ من مجموع السكان وهي تعكس واقع الجهل والتحلف والاستغلال الاقطاعي والإهمال. كما أن النزعة الدينية والعشائرية تطبع العلاقات الاجتماعية في الريف العراقي.

وعلى الرغم من أن الزراعة تساهم بـ ٢٥٪ من الانتاج الوطني، فإن الفلاحين لا يحصلون إلا على ١٣٪ من مجموع الدخل الوطني. كما أن ٤ /٣ ٦٨ من مجموع المالكين لا يملكون سوى ٨٪ من مجموع مساحة الأراضي الزراعية في حين أن أغلبية سكان الريف ليس لها أرض[٣٤].

والحقيقة أن هذه الطبقة ساهمت مساهمة فعالة من أجل القضاء على الاقطاع والنظام الملكي الرجعي من خلال نضالها الطويل والمرير الذي خاضته ضد الإقطاع.

نضال الفلاحين.

لقد تحول نضال الفلاحين في ظل الحكم التركي في النصف الثاني من القرن الماضي من حركات عشائرية إلى حرب وطنية (وإن كانت عشائرية من حيث شكلها

(٣٤) الثورة العربية، جريدة الحزب الداخلية، العدد ٨، ١٩٦٩ ، ص ٥٨

التنظيمي)، واستمرت عشرات السنين وكبدت الطرفين خسائر جسيمة. وبعد تأسيس نظام الطابو ظهرت نضالات فلاحية ضد الاقطاعيين المحليين كنضال فلاحي المنتفك ضد الأمراء الاقطاعيين الذين سرقوا أراضيهم وسجلوها بأسمهم خلسة، وهي تشمل معظم أراضي شط الغراف والفرات الأسفل. ولكن الفلاحين لم يعترفوا أبداً بالملاكين الجدد ولم يدفعوا لهم «حق الطابو» عن طيبة خاطر يوماً بل لم يستطع الملاكون جباية الريع إلا بالحملات العسكرية المنتظمة[٣٥].

وقد استمر هذا النضال حتى سنة ١٩٣٥ عندما انتفض فلاحو سوق الشيوخ وأجبروا الحكومة الملكية على اطفاء الطابو أي دفع تعويضات بأقساط لانهاء حق الطابو. وفي سنة ١٩٢١ ـ ١٩٢٢ ثار فلاحون من آل فتلة في الشامية وأبي صخير ضد شيوخهم من آل فرعون. وقد تدخلت السلطات لصالح الاقطاعيين وقمعت الانتفاضة. كما حدثت انتفاضة مسلحة قام بها فلاحو البومتيوت ضد الاقطاعيين من آل الياور في عام ١٩٤٦ في الموصل قمعتها الشرطة بوحشية. وعصيان آل ازيرج على اقطاعييهم في العمارة سنة ١٩٥٢، ونضال فلاحي دزه يي في ٣٠٠ قرية في أربيل سنة ١٩٥٣ لتخفيض بدل الملاكية واسترجاع الأراضي الأميرية من الاقطاعيين. وفي نفس السنة انتفض فلاحو هورين شيخان في لواء ديالي وفلاحو وارماوه (حلبجة ـ سليمانية) لاسترجاع الأراضي الأميرية من الاقطاعيين وقد قمعت الحكومة الملكية الرجعية كل هذه الانتفاضات بالقوة. وفي سنة ١٩٥٤ تمرد فلاحو الشامية على الاقطاعيين ولم تستطع الحكومة قمع هذا التمرد لاتساعه وعمقه والتأييد الشعبي الذي اكتسبه مما اضطر الحكومة إلى إصدار قانون المناصفة أي ضمان نصف الغلة للفلاح وهو مطلب الفلاحين المتمردين، ولكنها لم تطبق القانون إلا في عام ١٩٥٨. وفي عام ١٩٥٥ انتفض فلاحو بني أزريج في الرميثة لايقاف نهب الاقطاعيين لأراضيهم فقمعت الحكومة الانتفاضة بالقوة المسلحة[٣٦].

وفي عام ١٩٥٦ شب صراع حاد بين الفلاحين من بني عارض والبو حسان وبين الاقطاعي سوادي الحسون حلته السلطة بالحديد والنار لصالح الاقطاعي. وكان آخر وأقوى نضال فلاحي قبل ١٤ تموز ١٩٥٨ هو انتفاضة الفلاحين المنظمة في الديوانية (من الدغارة حتى الرميثة) في نيسان ١٩٥٨ وقد لعبت الجمعيات

---

(٣٥) زكي خيري، المصدر السابق الذكر، ص ٤٥ ـ ٤٦

(٣٦) نفس المصدر، ص ٤٧

الفلاحية السرية دور المنظم لهذه الانتفاضة، مما اصطر الحكومة إلى التراجع أمام هذه الحركة المنظمة وطبقت قانون المناصفة الذي كان مطلب الفلاحين المتمردين[٣٧].

إن هذه النضالات والانتفاضات الفلاحية لم تكن منعزلة عن نضال الشعب العراقي وأحزابه السياسية وإنما كانت تسير معها جنباً إلى جنب للتخلص من النظام الملكي الرجعي شبه الاقطاعي.

ب ـ العمال.

إن الطبقة العاملة في العراق حديثة النشوء فهي بالأساس من أصل فلاحي وتكونت نتيجة هجرة الفلاحين إلى المدن، وقد بلغ عدد أفراد هذه الطبقة عام ١٩٥٧ حوالي نصف مليون عامل. وكانت أكبر كثافة للتجمعات العمالية حتى ١٤ تموز ١٩٥٨ تتواجد في شركات النفط الأجنبية الاحتكارية، وعلى الأخص في كركوك والبصرة، بحيث كانت تواجه السيطرة الاستعمارية مباشرة ووجهاً لوجه ثم بعد ذلك عمال السكك والميناء والبريد والنقل وغيرها التابعة للدولة، فضلاً عن تواجدها في المصانع التي تديرها الدولة أو البورجوازية العراقية.

وبقي دور هذه الطبقة زمناً طويلاً ضعيفاً بسبب الجهل والتأخر الفكري والثقافي وبسبب عدم افساح المجال لها لممارسة العمل السياسي والنقابي. وبالرغم من هذا فإنها خاضت معارك عديدة مع السلطة وقامت باضرابات رائعة لنيل حقوقها المشروعة بالإضافة إلى اشتراكها في جميع الانتفاضات الجماهيرية التي حدثت في العراق بعد الحرب الثانية.

وقد عانى العمال من ظروف معيشية سيئة للغاية، فانخفاض الأجور، وعدم وجود الضمان الاجتماعي والسكن غير الصحي، حيث يسكنون في بيوت صغيرة وقديمة وكثيراً ما تعيش عدة عائلات في بيت واحد تحتل كل واحدة منها حجرة فيه، وتفشي الأمية والمرض والجهل بينهم، كل هذه جعلت العمال يشعرون بالاستغلال ثم بالنقمة والتمرد.

ج ـ الجنود والضباط الثوريون.

تتمثل الطبقة الكادحة في قطاع الجيش في فئة الجنود وضباط الصف الذين

---

(٣٧) نفس المصدر، ص ٤٧

ينتمون في الغالب إلى أصول فلاحية. وقد لعبوا دوراً كبيراً من أجل إسقاط النظام الملكي الرجعي وذلك من خلال انتمائهم إلى التنظيمات العسكرية التي كانت تسعى لاسقاط النظام وإقامة الجمهورية، كما لعب الضباط الشباب دوراً كبيراً في توعية هذه الفئة وحثها على الانضمام إلى التنظيمات السرية الموجودة داخل القوات المسلحة ومن ثم الاندماج بالحركة الوطنية بصورة مباشرة حيناً وغير مباشر أحياناً أخرى. فكانوا القوة الضاربة للنظام الملكي في أعوام ١٩٣٦ و١٩٤١ و١٩٥٨ وما بينها.

د ـ المثقفون الثوريون.

إن هذه الفئة تشمل المثقفين الذين ربطوا فكرهم ومصيرهم بالحركة الوطنية وبمصالح الطبقات الكادحة، وهذه الفئة لعبت دوراً هاماً ورئيسياً في النضال ضد الاستعمار والطبقة الحاكمة في العراق. فأخذت على عاتقها عملية التوعية بين الجماهير من خلال الصحف والمجلات المعارضة للنظام الملكي، كما لعبت دوراً آخر من خلال انتمائها للأحزاب السياسية الثورية التي كانت تسعى لإسقاط النظام الملكي الرجعي وكانت عناصرها ضمن ومع صفوف الحركة الوطنية في مسيرة نضالها.

المبحث الثاني

العلاقات العَربيّة وَالدَولية

لقد اعتبر البعض أن الأسباب الخارجية هي التي دفعت إلى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، ولكن الواقع هو أن الأسباب الخارجية عجلت في قيامها، إذ لا يمكن أن تقوم في أي بلد حركات ثورية بوحي من الخارج فقط ما لم تكن هناك ظروف موضوعية ناضجة للثورة.

وعليه فسوف نتناول في هذا المبحث:

أولاً: التأثيرات العربية التي كان لها دور في قيام الثورة.

ثانياً: التأثيرات الدولية التي أسهمت في التعجيل لقيام الثورة.

أولاً: التأثيرات العربية:

إن المواقف التي اتخذها النظام الملكي إزاء القضايا القومية، وعلاقاته بالدول العربية الأخرى كان لها دور التفاعل مع الظروف الموضوعية التي كانت سائدة في داخل البلاد. فكما أن ظروف الثورة كانت تنضج بناء على عوامل داخل المجتمع العراقي، كانت الظروف العربية بدورها تدخل محركاً أيضاً للتعجيل باندلاع الثورة. وهذه الظروف العربية هي التالية:

١ ـ اتساع وتصاعد الحركة القومية العربية:

لقد نمت وتطورت حركة القومية العربية عمقاً واتساعاً منذ الحرب العالمية الثانية بسبب نشوء أحزاب قومية ثورية ذات ايديولوجية واضحة تربط بين محتوى وشكل الوحدة العربية، وقد حمل مشعل هذه الحركة حزب البعث العربي الإشتراكي الذي تأسس في عام ١٩٤٧.

وقد ساعدت على نشر الوعي القومي بين الجماهير على الأخص ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر وتبني الرئيس عبد الناصر حركة القومية العربية، فزداد نشاط الأحزاب القومية في العراق مثل حزب البعث العربي الاشتراكي وحزب الاستقلال

في النضال ضد الطبقة الحاكمة بتحقيق أماني العرب القومية في الوحدة والتحرر.

وقد شهد عام ١٩٥٦ انتقالاً من حيز التوضيح لفكرة الوحدة العربية إلى حير التخطيط لتحقيقها، إذ طرح حزب البعث العربي الاشتراكي بمناسبة عيد الجلاء في سوريا شعار (وحدة مصر وسوريا) فتحقق ذلك في شباط ١٩٥٨ بعد نضال شاق وطويل مع الرجعية في كل من مصر وسوريا[1].

واعتبرت وحدة مصر وسوريا نواة للوحدة الشاملة التي يتطلع إليها العرب في كل مكان. ففي العراق اعتبرت الأحزاب السياسية وتنظيمات الضباط الأحرار أن قيام الجمهورية العربية المتحدة هو نهاية النظام الملكي الرجعي لأن ظروف الثورة الداخلية والخارجية قد نضجت وأن تفجيرها أصبح قاب قوسين أو أدنى.

٢ ـ قضية فلسطين:

كانت مأساة فلسطين عاملاً هاماً في التطورات السياسية للبلاد العربية بصورة عامة والعراق بصورة خاصة، فالنكبة التي أدت إلى خلق الكيان الصهيوني كانت ضربة موجهة إلى معنويات الجيوش العربية التي كان بامكانها سحق الصهاينة أثناء الحرب الفلسطينية في عام ١٩٤٨، لو لم تحدث خيانات من جانب بعض الحاكمين، على أن ذلك أدى إلى أن تكون الأقطار العربية التي اشتركت في تلك الحرب مسرحاً لانتفاضات شعبية وثورات عسكرية ثم تدخل الجيش في السياسة[2]. وفي العراق كانت معاناة الضباط الأحرار من مأساة فلسطين السبب الرئيسي لتشكيل تنظيماتهم السرية داخل المؤسسة العسكرية.

وجعلت الأحزاب السياسية القومية في برامجها مسألة تحرير فلسطين هدفاً أساسياً تسعى إلى تحقيقه باسقاط الأنظمة الرجعية والمرتبطة بالاستعمار.

---

(١) د. توفيق سلطان اليوزبكي وآخرون، دراسات في الوطن العربي ـ الحركات الثورية والسياسية، مؤسسة دار الكتب للطباعة، الموصل، ١٩٧٤، ط ٢، ص ٣٥٤ كذلك انظر: د. فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، ص ٥٣

(٢) عبد الكريم قاسم، مبادىء ثورة ١٤ تموز، خطب الزعيم، جـ ١، ١٩٥٩، مطبعة الحكومة، بغداد، ص ٣٠ كذلك انظر. صبيح علي غالب، قصة ثورة ١٤ تموز والضباط الأحرار، دار الحجط للطباعة، بغداد، ١٩٧١، ص ٣٧ ـ ٣٨، وانظر. مذكرات عبد السلام عارف، المؤسسة القومية للنشر، بغداد ١٩٦٧، ط ١، ص ٢٠ ـ ٢١ وانظر. د. فاضل حسين، المصدر السابق ذكره، ص ٤١ ـ ٤٧

٣ ـ ثورة ٢٣ يوليو في مصر:

لقد تركت ثورة ٢٣ يوليو أثراً على الشعب العراقي وأحزابه وتنظيماته السياسية والعسكرية فبدأ التفكير بإيجاد الوسيلة الكافية للاطاحة بالنظام الملكي في العراق كما أطيح به في مصر.

وتشجعت الأحزاب السياسية في العراق وتحفزت للمطالبة بالاصلاح الجذري الشامل لنظام الحكم. ففي ٢٨ تشرين الأول ١٩٥٢ قدم الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وحزب الجبهة الشعبية المتحدة مذكرات إلى الوصي عبد الإله شاجبة الأوضاع القائمة ومطالبة بالتغيير الجوهري[٣].

وكان التأثير واضحاً على الضباط الشباب الذين بادروا إلى تشكيل تنظيمات سرية داخل القوات المسلحة لتأخذ على عاتقها مهمة تغيير الأوضاع القائمة.

فاجتمعت بعض الفصائل الوطنية والقومية في نهاية أيلول ١٩٥٢ وقررت تشكيل تنظيم الضباط الأحرار مسترشدة بتنظيم الضباط الأحرار في مصر وبتجربتهم الوطنية ضد النظام الملكي الرجعي[٤].

أما السلطة فكانت تعادي الثورة المصرية ورئيسها جمال عبد الناصر، وقد زاد في هذا العداء تبني رجال الثورة فكرة القومية العربية والدعوة لها وتوجيه سياسة الدول والأقطار العربية نحو الاعتماد على نفسها وحصر التعاون فيما بينها، ووجوب انتهاجها سياسة الحياد بين المعسكرات الدولية ومنعها من الدخول في الأحلاف الاستعمارية، وهذا ما كان يتنافى وسياسة حكومة العراق الملكية التي انساقت وراء سياسة الانكليز والأمريكان في الانضمام إلى الأحلاف والتكتلات الأجنبية[٥].

٤ ـ الانقلابات العسكرية في سوريا:

لقد عاشت سوريا انقلابات متعددة منذ عام ١٩٤٩، وقد أحدث ذلك ردود فعل قوية في العراق، فأخذت فصائل الضباط الشباب تنظر إلى هذه الانقلابات نظرة دراسة وتمحيص لكي تعد العدة للقيام بانقلاب مماثل في العراق. فبعد انقلاب

---

(٣) د. فاصل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ص ٢٩٣.

(٤) مقابلة شخصية مع العقيد المهندس رجب عبد المجيد سكرتير تنظيم الضباط الأحرار بتاريخ ٢٧ نيسان ١٩٧٦ وانظر. عبد السلام عارف، المصدر السابق الذكر، ص ٢٧ ـ ٢٨

(٥) محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الأحداث ١٩١٨ ـ ١٩٥٨، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٥، ط ١ ص ٣٦٧

حسني الزعيم في ٢٠ آذار ١٩٤٩، جرت اتصالات بين زعيم الانقلاب وبين السلطات العراقية لغرض انشاء اتحاد سوري ـ عراقي، إلا أن هذه المحادثات فشلت بسبب انقلاب سامي الحناوي في ١٤ آب ١٩٤٩ وكان الأخير من مؤيدي الوحدة مع النظام الملكي في العراق، وجاء الانقلاب الثالث في ١٩ كانون الأول ١٩٤٩ بقيادة العقيد أديب الشيشكلي ليضع حداً للمحادثات مع العراق بشأن الاتحاد[٦].

إن الإنقلابات السالفة الذكر أحدثت شعوراً داخل الجيش العراقي بأنه من الممكن القيام بعمل مماثل للتخلص من النظام الملكي. وبدأت الاتصالات بين الضباط للغرض ذاته، الا أن حركة ٢٣ يوليو في مصر غيرت أفكارهم وصمموا على القيام بحركة في العراق على غرار حركة الضباط المصريين، ولذلك عملوا على تشكيل خلايا الضباط الأحرار لتأخذ على عاتقها مهمة اسقاط النظام الملكي الرجعي.

٥ ـ العدوان الثلاثي على مصر:

أعلن الرئيس جمال عبد الناصر في ٢٦ تموز ١٩٥٦ تأميم قناة السويس لتوفير موارد مالية لبناء السد العالي ووعد بالمحافظة على حرية المرور فيها بدفع قيمة أسهم الشركة إلى أصحابها. إلا أن بريطانيا وفرنسا والكيان الصهيوني اعتبرت مسألة تأميم قناة السويس سابقة خطرة تشجع الشعب العربي وشعوب الشرق الأوسط على تأميم نفطها فيما بعد إذا لم تقم بعمل عسكري ضد مصر لاجبارها على التخلي عن قرار التأميم ومن ثم عودة الاستعمار وشركاته الاحتكارية إلى القناة. ولذلك فقد بادرت هذه الدول الثلاث إلى العدوان الذي قابلته الجماهير العربية في كل مكان وفي العراق باستنكار بالغ، وبدأت التظاهرات والاصطدامات مع الشرطة في شوارع بغداد والمحافظات الأخرى ورفعت الأحزاب المذكرات والاحتجاجات إلى البلاط الملكي مطالبة إياه بقطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا ومساعدة مصر في صد العدوان. وبدلاً من استجابة مطالب الجماهير شنت السلطة حملة اعتقالات واسعة بين صفوف قادة الأحزاب والطلبة والأساتذة[٧].

وازداد الحماس أيضاً في صفوف الضباط الأحرار فعقدوا عدة اجتماعات

---

(٦) د. فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، ص ٣٤.
(٧) محمد مهدي كبة، المصدر السابق الذكر، ص ٣٦٨.

قرروا خلالها تحريك بعض القطع لاحتلال بغداد، وبالفعل بدأت الاستعدادات لذلك إلا أن ظروفاً صعبة صادفتهم مما أدى إلى تأجيل حركتهم هذه إلى وقت آخر[٨].

إن موقف حكومة نوري السعيد من العدوان الثلاثي والأغاني التي كانت تذيعها إذاعة بغداد التي كشف بها عن روح التشفي بنكبة قطر عربي شقيق وطريقة عرض الأخبار التي كانت واضحة التحيز إلى العدو المغتصب ومحاولة نشر كل خبر يضر بمصلحة مصر حتى قبل أن تنشره أية دولة محايدة تحترم نفسها، كل ذلك خلق شعوراً عدائياً عميقاً في نفوس أبناء الشعب العراقي تجاه الحكومة، فالأحزاب السياسية أبدلت طريقة عملها التقليدية التي تقوم على رفع المذكرات والاحتجاجات بالعمل المسلح ووضع المتفجرات في الأماكن التي يتواجد فيها الضباط البريطانيون وأخذت أيضاً تعمل على تهيئة الجماهير الشعبية لاسقاط نظام الحكم الملكي ثم بدأت الاتصالات من أجل إقامة جبهة وطنية تأخذ على عاتقها مهمة إسقاط النظام الملكي[٩].

٦ ـ قيام الجمهورية العربية المتحدة:

لقد أحدثت الوحدة بين مصر وسوريا في ١ شباط ١٩٥٨ انقلاباً اساسياً في ميزان القوى في منطقة الشرق الأوسط، فقد عزز امكانيات النضال القومي ضد الاستعمار والرجعية المحلية[١٠]، والهب شعوب الجماهير العربية في سائر أقطار الوطن العربي ومنها العراق حيث طالبت الأحزاب القومية بالانضمام إلى هذه الوحدة كما وعملت الأحزاب ما في وسعها لحث الحكومة إلى الانضمام إلى الوحدة. إلا أن النظام الملكي السائر في خطط الاستعمار واجه الحركة الوطنية والقومية بقيام الاتحاد الهاشمي الذي تم بين العراق والأردن.

ويمكن القول إن عجز الأحزاب السياسية عن القيام بثورة شعبية دفع الضباط

---

(٨) مقابلة شخصية مع النقيب محمد علي سعيد أحد الضباط الأحرار بتاريخ ٦ ـ ١ ـ ١٩٧٧، كذلك انظر. عبد الكريم قاسم، مبادىء ثورة ١٤ تموز في خطب ابن الشعب البار، جـ ١، ١٩٥٩، مطبعة الحكومة بغداد، ص ٣١ كذلك، جـ ٢، ١٩٥٩، ص ٨٩ ـ ٩٠ كذلك انظر عبد السلام عارف، المصدر السابق الذكر، ص ٣١ ـ ٣٢

(٩) مقابلة شخصية مع السيد علي صالح السعدي والسيد محمد صديق شمشل كذلك انظر نضال البعث، جـ ٥، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٦، ط ٣ ص ١٣٤ ـ ١٣٦

(١٠) نضال البعث، جـ ٥، ص ٣٣١

الشباب إلى تفجير ثورة ١٤ تموز من أجل تحقيق آمال الشعب العراقي في التحرر والوحدة[١١].

٧ ـ المؤامرات ضد سوريا والوحدة العربية:

لم يكن واضعو مشروع حلف بغداد يهدفون إلى اقتصار عضوية الحلف على العراق فقط، بل أن خطة هذا الحلف وضعت على أساس أن انضمام العراق إليه ليس إلا الخطوة الأولى التي ستتبعها خطوات اعلان انضمام باقي الأقطار العربية الأخرى.

وقد تعرضت سوريا منذ أن أعلن قيام الحلف رسمياً في شباط ١٩٥٥ إلى ضغط شديد ومستمر كان الغرض منه حملها على الانضمام إليه. ويعود سبب توجه دول حلف بغداد إلى سوريا بالذات إلى ادراك هذه الدول أن نجاح الحلف أو فشله يتوقفان إلى حد كبير على موقف سوريا منه، فإذا انضمت سوريا إليه فإن انضمام الأردن ولبنان يصبح متيسراً فيتحقق بذلك الغرض من الحلف وهو تشكيل طوق جديد يدعم طوق تركيا وإيران وباكستان المقام عند الحدود الجنوبية للاتحاد السوفياتي[١٢].

وردت سوريا على دعوات العراق المستمرة للانضمام إلى حلف بغداد بالاتجاه إلى القاهرة واعلان البلدين سياسة خارجية موحدة ترتكز على أساس معارضة الحلف العراقي ـ التركي وجميع الأحلاف العسكرية الأخرى. وتأكيداً لهذه السياسة عقد القطران السوري والمصري معاهدة الدفاع المشترك في ٢٠ تشرين أول ١٩٥٥[١٣].

إن السياسة التحررية التي انتهجتها سوريا قد أثرت على الأحزاب السياسية في العراق وأخذت تطالب بسياسة مشابهة لسياسة سوريا ومصر والابتعاد عن

---

(١١) مقابلة شخصية مع أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار ومنهم العقيد المهندس رجب عبد المجيد والزعيم الركن محي الدين عبد الحميد.

(١٢) باتريك سيل، الصراع على سورية، ترجمة سمير عبده، دار الأنوار، بيروت، ١٩٦٨، ط ١ ص ١٨٦. كذلك انظر: كراكتاكوس، المصدر السابق الذكر، ص ٩٨. وانظر. د. فاضل حسين، المصدر السابق الذكر، ص ٢٤ ـ ٣٧.

(١٣) غانم محمد صالح عبد الله، النظام السياسي في العراق بين ١٩٤٨ ـ ١٩٥٨، (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة القاهرة، ١٩٧١. ص ٢٨٨.

الأحلاف العسكرية التي لا مصلحة للعراق فيها والارتباط بالدول العربية الأخرى بسياسة موحدة. وكذلك أخذت تنظيمات الضباط الأحرار تنتقد سياسة الحكومة نتيجة تآمرها على سوريا ومحاولة توجيه الجيش العراقي لضرب سوريا. وحينما كان عبد الكريم قاسم والعقيد الركن عبد السلام عارف في الأردن عام ١٩٥٦ على رأس اللواء التاسع عشر أجريا اتصالات مع الضباط السوريين ومنهم عبد الحميد السراج واللواء عفيف البزري في منطقة (الرمثا) على الحدود. وصرح لهم عبد الكريم قاسم بأنه غير مقتنع بالسياسة التي يتبعها النظام الملكي في العراق وأكد لهم بأنه هو وجميع ضباط الجيش العراقي يمتنعون عن القيام بأي عمل ضد الجيش السوري[١٤]. وطلبا من السراج أن يبلغ الرئيس عبد الناصر رسالة بوجود حركة ضباط أحرار في الجيش العراقي سوف تأخذ على عاتقها مهمة إزالة النظام الملكي[١٥].

٨ ـ الاتحاد العربي الهاشمي بين العراق والأردن

لقد جاء الاتحاد الهاشمي كرد فعل على قيام الوحدة بين سوريا ومصر وكان الاتحاد يستهدف أغراضاً هي[١٦]:

أ ـ حماية النظام القائم في الأردن ومنعه من الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة وبخاصة أن الحركة الوطنية التقدمية فيه كانت قوية ومهيأة لاستلام السلطة.

ب ـ تضليل الجماهير وزرع الالتباس ثم اليأس حول مشاريع الوحدة ومفاهيمها عن طريق الإيحاء بأن هذا الاتحاد يحقق تطلعاتها نحو الوحدة.

جـ ـ تدعيم سياسة التعاون مع الغرب التي كان يمثلها نوري السعيد والفئة الحاكمة في العراق.

د ـ ربط الأردن بحلف بغداد بصورة غير مباشرة عن طريق هذا الاتحاد.

---

(١٤) خطب الزعيم، ج ١، ١٩٥٩، ص ٣١. كذلك ج ٢، ١٩٥٩، ص ٨٩ ـ ٩٠ وانظر: عبد الكريم الجدة، ثورة الزعيم المنقذ، مطبعة البرهان: بغداد، ١٩٦٠ ط ١. ص ٣٦ ـ ٣٧.
(١٥) محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، دار النهار، بيروت، ١٩٧٢. ص ١٨٨.

(١٦) شبلي العيسمي، الوحدة العربية من خلال التجربة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧١ ص ٢١. وانظر محمد عودة، ثورة العراق، دار النديم، القاهرة، ١٩٥٨ ص ٧٧

هـ ـ تأمين مستقبل الأسرة الهاشمية في المنطقة العربية.

ولعل المقارنة بين قيام الجمهورية العربية المتحدة وقيام الاتحاد الهاشمي والتي نشرها حزب البعث العربي الاشتراكي في القطر العراقي في مجلته السرية «الاشتراكي» تدل على صحة ما ذكرت سابقاً حيث ورد فيها ما يلي «كما أن قيام الجمهورية العربية المتحدة سيكون بداية لمزيد من التماسك القومي والسير لتحقيق الوحدة العربية الشاملة وللمزيد من التقدم الاقتصادي والاجتماعي كذلك الاتحاد العربي ستكون بدايته المزيد من التآمر على الوحدة العربية الكبرى والمزيد من الخضوع للاستعمار والاستغلال والتبذير وللمزيد من الطغيان والارهاب وسلب الحريات»(١٧).

٩ ـ الثورة الشعبية في لبنان:

بدأت الثورة الشعبية في لبنان بصورة خفية منذ الاعتداء الثلاثي على مصر حيث طالب الوطنيون بأن يقطع لبنان علاقاته مع بريطانيا وفرنسا، ولكن السلطة المتمثلة برئيس الجمهورية كميل شمعون عارضت بقوة اتخاذ مثل هذه الخطوة. وشعرت الدول الغربية وبالأخص واشنطن بأن زعامة الرئيس كميل شمعون تهيء فرصة ممتازة ليصبح لبنان مركز الارتكاز لمبدأ ايزنهاور، وعلى هذا الأساس جرت محاولة فورية ليتبنى لبنان هذا المبدأ بصورة رسمية(١٨).

وقبل أن تنتهي مدة رئاسة كميل شمعون أخذ أنصاره يدعون إلى تعديل الدستور اللبناني بشكل يسمح بتجديد رئاسته. ووقفت القوى الوطنية ضد هذا التعديل واشتدت المنافسة بينها إلى حد الاقتتال والحرب الأهلية.

واتهم لبنان الجمهورية العربية المتحدة بالتدخل وتشجيع الثوار وبتسلل المحاربين والسلاح عبر حدوده مع سوريا. وقد فشلت الجامعة العربية في التوسط بين لبنان والجمهورية العربية المتحدة. أما موقف النظام الملكي في العراق فقد كان

---

(١٧) نضال البعث، جـ ٥، ص ٢٢٩ ـ ٢٣٠ كذلك انظر شبلي العيسمي، المصدر السابق، ص ٢١ ـ ٢٢

(١٨) ارسكين تشايلدرز، الحقيقة عن العالم العربي، تعريب خيري حماد، منشورات المكتب التجاري، بيروت، ١٩٦٠، ص ١٣٥ وانظر ارسكين تشيلدرز، الطريق إلى السويس، تعريب خيري حماد، الدار القومية للنشر، القاهرة، ١٩٦٢ ص ٣٨٤ وانظر عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق الذكر، جـ ١٠، ص ٢٩٠

موالياً للرئيس شمعون. فقد كشفت محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة عن كميات الأسلحة الكبيرة التي أرسلت إلى لبنان لدعم شمعون ضد الثوار وارسال بعض الوحدات العسكرية الصغيرة إلى لبنان عن طريق تركيا لمساندة شمعون[١٩].

وتوصل نوري السعيد مع الرئيس شمعون إلى قرار يقضي بارسال قوات عراقية إلى الأردن ومن هناك تزحف على سوريا وتقضي على الوحدة ومن ثم تسحق الثورة الشعبية في لبنان، ولكن هذا القرار الذي اتخذ بصورة سرية لم ير النور حيث ان القوات العراقية المقرر ارسالها إلى الأردن احتلت بغداد في فجر ١٤ تموز ١٩٥٨ وأعلنت سقوط النظام الملكي وقيام الجمهورية[٢٠].

إن تأثير أحداث لبنان على الوضع في العراق وخصوصاً قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ كان كبيراً حيث استطاعت الفصائل الوطنية في القوات المسلحة أن تستغل أحداث لبنان في إضرام الحماس والوعي الوطني والقومي لدى الضباط والجنود ومن ثم كسبهم لتأييد الثورة[٢١].

كما أن الأحزاب السياسية الممثلة في جبهة الاتحاد الوطني كانت تقف بصلابة وتفضح خطط ونوايا النظام الملكي الرجعي أمام الجماهير ومن ثم تعبئتها لمساندة الثورة.

ثانياً: التأثيرات الدولية:

وعلى نطاق العلاقات الدولية عملت بعض العوامل أثرها أيضاً على انضاج الثورة في العراق، ويمكن إجمال هذه العوامل كما يلي:

---

(١٩) المحاكمات، جـ ١، ص ٣٦٥ ـ ٣٦٧ وكذلك جـ ٢، ص ٤٩٢

(٢٠) د. محمد مصطفى زيدان، القومية العربية بين التحدي والاستجابة، دار مكتبة الاندلس، بنغازي، ١٩٧٣، ط ١. ص ٢١٢ وانظر: أرسكين تشايلدرز، المصدر السابق الذكر، ص ١٤٠ كذلك انظر أرسكين تشايلدرز، الطريق إلى السويس، ص ٣٨٥ ـ ٣٨٦.

(٢١) مقابلة شخصية مع أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار ومنهم العقيد المهندس رجب عبد المجيد والزعيم الركن ناجي طالب والزعيم الركن محيي الدين عبد الحميد والزعيم الركن محسن حسين الحبيب والزعيم الركن عبد الكريم فرحان والعقيد الركن صبيح علي غالب والمقدم الطيار محمد سبع.

١ ـ حلف بغداد

يمثل حلف بغداد مستوى جديداً في عظم اخطاره لا على الشعب العراقي وحده بل على الأمة العربية وسائر شعوب الشرق الأوسط وهذه الأخطار هي:

أ ـ قسم الوطن العربي إلى جبهتين، جبهة متحررة من الاستعمار ونفوذه، وجبهة ارتبطت مع الاستعمار اعتقاداً منها أنه قادر على حمايتها من الموجة التحررية الشعبية التي أطلقتها الأولى[٢٢].

ب ـ أصبحت بغداد بعد التوقيع على الميثاق وكراً للمؤامرات على البلدان العربية المناهضة للاستعمار وخاصة سوريا قبل قيام الوحدة وبعدها. وقد كشفت محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة عن الأموال التي صرفت والأسلحة التي كدست في سبيل إسقاط النظام التقدمي في سوريا وربطها بالعراق ومن ثم بحلف بغداد

جـ ـ انكرت دول حلف بغداد حق مصر في تأميم قناتها، بينما كانت بريطانيا وفرنسا والكيان الصهيوني تشن عدواناً مسلحاً على مصر واكتفى العراق بالمطالبة بوقف العدوان لا برده.

د ـ كان حلف بغداد صلة الوصل بين حلف شمالي الأطلسي وحلف جنوبي شرقي آسيا وكان متمماً للطوق الذي ضربته الدول الغربية حول الاتحاد السوفياتي. وزج العراق في عداء لا مصلحة له فيه مع دولة كبرى، وحشر في موقف حرج في حالتي الحرب الباردة والساخنة.

هـ ـ لم يعرف العراق في تاريخه حكماً استبدادياً وإرهابياً كالحكم الذي ارتبط بسياسة حلف بغداد.

و ـ كان حلف بغداد ضمانة للكيان الصهيوني. فقد جاء في تصريح وكيل وزارة الخارجية الأمريكية «إن حلف بغداد ينطوي على ضمانة لإسرائيل وإن

---

(٢٢) د. جورج حنا، عندما يتكلم الشعب، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٥٨، ط ١ ص ٣٦ وانظر: د. محمود حافظ، استراتيجية العرب في الوطن العربي، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٧، ص ٢٢٠. وانظر اللواء محمد كمال عبد الحميد، الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٢، ط ٤ ص ٣٨٠ ـ ٣٨٤

سياستنا تقوم على خلق جهاز دفاعي عسكري في منطقة الشرق الأوسط، تكون فيه إسرائيل جنباً إلى جنب مع الدول العربية»[٢٣].

لقد أدركت الأحزاب السياسية والتنظيمات العسكرية للضباط الأحرار بصورة خاصة والشعب العراقي بصورة عامة أخطار هذا الحلف على القومية العربية وعلى أهداف الثورة العربية. ولذلك قررت مقاومة هذا الحلف منذ اليوم الأول للتوقيع عليه فرفعت المذكرات الاحتجاجية وسارت التظاهرات في الشوارع استنكاراً لهذا الحلف وازداد عمل التنظيمات العسكرية للتعجيل بقيام الثورة تخلصاً من الحلف ومن النظام الذي ارتبط به[٢٤].

٢ ـ الحرب الباردة بين الدول الكبرى:

كانت بريطانيا ترى أن يكون العراق هو قاعدة الحرب الباردة في الشرق الأوسط ضد الاتحاد السوفياتي لأنه كما قال معقب بريطاني: «إن الحقيقة الرئيسية الحاسمة هو موقع الحبانية قاعدة سلاح الطيران البريطاني في شمال غرب بغداد، فهي تتمتع بمركز فريد ممتاز في الصراع الدولي القائم وهي تقع على بعد ٦٠٠ ميل من باكو مركز النفط السوفياتي وعلى بعد ٦٠٠ ميل من السويس وعلى بعد ٦٠٠ ميل من حيفا وهي لهذا تستطيع أن تكون قاعدة مثالية للطيران البعيد المدى في الاتجاهات الثلاثة وهي القاعدة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تستطيع أن تقدم الحماية للطائرات المقاتلة وأن تكون قاعدة العمليات لقاذفات القنابل لكي تهاجم كل المواقع الروسية القريبة من الشرق الأوسط على حدود إيران الشمالية أو تركية الشرقية، وهي أيضاً القاعدة الوحيدة التي تقع على قدر كاف من الأمان من قواعد قاذفات القنابل الروسية وهذه ميزة لا تتمتع بها أكثر القواعد الجوية الجديدة التي أقيمت بمساعدة أمريكا في شرق تركيا»[٢٥]. ولذلك فإن جعل العراق طرفاً في صراع بين الدول الكبرى أمر لم ترتضه الأحزاب السياسية ولا تنظيمات الضباط

---

(٢٣) د. جورج حنا، المصدر السابق الذكر، ص ٣٦ ـ ٤٠. وكذلك انظر: احرار العراق، انتفاضة العراق الأخيرة، مشورات أحرار العراق (بلا)، ص ٦.

(٢٤) مقابلة شخصية مع السيد علي صالح السعدي أمين سر القطر العراقي لحزب البعث العربي الاشتراكي سابقاً كذلك انظر: عبد السلام عارف، المصدر السابق الذكر، ص ٣٠ ـ ٣١. وانظر: د. فاضل حسين، المصدر السابق، ص ٣١ ـ ٣٢.

(٢٥) محمد عودة، ثورة العراق، دار النديم، القاهرة (١٩٥٨). ص ٢٤ ـ ٢٥

الأحرار وعارض الشعب العراقي بأجمعه حلف بغداد والاتفاقية الثنائية مع بريطانيا لأنها تجعل العراق ساحة صراع بين الدول الكبرى.

٣ ـ المنافسة الانكلو ـ أميركية في المنطقة:

إن البريطانيين كانوا في العراق منذ الحرب العالمية الأولى وكان من الطبيعي أن يحصلوا على امتيازات في شتى المجالات السياسية والاقتصادية بفعل سيطرتهم على البلاد، فكانت لهم سيطرة تامة في شؤون المواصلات عن طريق سيطرتهم على ادارة السكك الحديدية والميناء والخطوط الجوية، وكان هناك عدد من الرعايا البريطانيين المنتشرين في مختلف الوزارات بوظائف استشارية مختلفة بالإضافة إلى سيطرتهم على النفط. إن البريطانيين في العراق سواء أكانوا من الرسميين أم من المقيمين بصفتهم الخاصة لم يكونوا مسرورين لوجود الفنيين الأمريكيين بينهم وكان موقفهم هو أن هناك تدخلاً من الهواة في مجال بريطاني مغلق لا تصلح له غير الخبرة البريطانية[٢٦].

بدأ صراع عنيف منذ الحرب العالمية الثانية بين شركات النفط الأمريكية والشركات البريطانية حول نفط الشرق الأوسط، واستطاعت الشركات الأمريكية بدعم من حكومة الولايات المتحدة أن تزيح الشركات البريطانية من مواقعها وامتيازاتها.

فلقد تنازلت بريطانيا عن نصف نفط الكويت والتي بلغ انتاجها من النفط عام ١٩٥٥ نحو ٥٤ مليون طن لأمريكا، وجرى تغيير أكبر لصالح الاستعمار الأمريكي بعد انقلاب الجنرال زاهدي في إيران حيث تمكنت الاحتكارات الأمريكية من أن تفرض على بريطانيا عام ١٩٥٤ تكوين الكونسوزيتوم الذي يمتلك فيه الأمريكيون ٤٠٪ أي حصة مساوية لما تملكه بريطانيا من نفط إيران الذي كان منحصراً تقريباً بيد بريطانيا. وقد بين السيناتور كيفرفر «إن أمريكا لم تكن تملك من نفط الشرق الأوسط عام ١٩٤٦ سوى ٣٥,٣٪ ولكنها في عام ١٩٥٣ أصبحت تملك ٥٨,٤٪ وأن أسهم بريطانيا هبطت من ٤٩,٩٪ إلى ٢٨,٤٪»[٢٧].

---

(٢٦) نجدة فتحي صفوة، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب، منشورات المكتبة العصرية، بيروت ١٩٦٩، ط ١ ـ ص ٢٥٩ ـ كذلك انظر: خليل كنه، العراق أمسه وغده، دار الريحاني، بيروت ١٩٦٦، ط ١ ص ٣٢١.

(٢٧) عزيز شريف، شعوب اسيا وافريقيا ضد حلف بغداد ومبدأ ايزنهاور، دار الفكر، القاهرة، ١٩٥٨، ط ١. ص ٥٦.

أما في العراق ففي أوائل الخمسينات اتصل الأمريكان بكامل الكيلاني شقيق رشيد عالي وأبدوا استعدادهم للتعاون والتفاهم مع حزب الاستقلال من أجل تغيير النظام الملكي إلى جمهوري ودعم حزب الاستقلال إذا وافق على هذا الاتجاه، وبالفعل اتصل الكيلاني بأمين عام حزب الاستقلال الأستاذ محمد صديق شنشل وعرض عليه رغبة الأمريكان هذه ولكن شنشل رفض التعاون أو التفاهم مع الأمريكان وقال أنه لا يريد تبديل استعمار بأخر[٢٨].

وكان البريطانيون يحاولون أن يظهروا للرأي العام العراقي عن طريق دعايتهم بأنهم كرماء تجاهه كما كانوا يحاولون منع الدعاية الأمريكية في العراق خوفاً من توغلهم فيه ومن ثم إزاحتهم. فلقد صادف قبيل الجلسة الافتتاحية لميثاق بغداد في تشرين الثاني سنة ١٩٥٥ أن أهدى البريطانيون دبابتين ستوريون إلى العراق وأهدى الأمريكان عشر دبابات من نفس النوع إلا أن الدعاية البريطانية بحكم سيطرتها على العراق أعلمت الرأي العام العراقي بهديتها فقط دون أن تذكر هدية الأمريكان خوفاً مر توغل الولايات المتحدة في العراق وبالتالي منافستها في نفطه والسيطرة عليه[٢٩].

إن المنافسة بين الاستعمارين الأمريكي والبريطاني للسيطرة على ثروات العراق قد أعطت للأحزاب السياسية والتنظيمات العسكرية وعياً وثقة بالاعتماد على النفس في تخليص العراق من النظام الملكي وحلف بغداد.

٤ ـ حركة مصدق في إيران

أحدث اعلان رئيس وزراء إيران الدكتور مصدق في ١٥ آذار ١٩٥١ تأميم شركة النفط الإيرانية التي تملكها المصالح البريطانية، وما أعقب ذلك من إحداث ردود فعل عنيفة بين صفوف الشعب العراقي، فالأحزاب السياسية أخذت تضغط على الحكومة العراقية من أجل اتخاذ خطوات حاسمة في مسألة النفط كما فعلت ايران وتبنى حزب الاستقلال من بين جميع الأحزاب العلنية فكرة تأميم النفط فتقدم أمين سره الأستاذ محمد صديق شنشل نائب الموصل بالسؤال إلى رئيس الوزراء نوري السعيد حول تبني فكرة تأميم مشاريع النفط في العراق، غير أن هذا الأخير امتنع

---

(٢٨) مقابلة شخصية مع الأستاذ محمد صديق شنشل بتاريخ ٤ ٥ ١٩٧٦

(٢٩) نجدة فتحي صفوة، المصدر السابق الذكر، ص ٢٥٩ كذلك انظر كراكناكوس، المصدر لسابق الذكر، ص ٦١ ـ ٦٢

عن الاجابة على ذلك[٣٠]. واشتد حماس واندفاع الجماهير العراقية لتحدي شركات النفط الاحتكارية وتحرير النفط العراقي من قبضتها. فطالبت الصحافة الوطنية بالتأميم وعمت العراق موجة صاخبة معادية لاحتكارات النفط. ورغم تحدي الحكومة العراقية لمطالبة الشعب بالتأميم، إلا أنها اضطرت لمفاتحة شركات النفط لتعديل الاتفاقية المعقودة بينها وبين الشركات[٣١].

٥ ـ مؤتمر باندونغ وسياسة الحياد الايجابي:

انعقد مؤتمر باندونغ بعد أقل من شهرين من عقد حلف بغداد، واعتبر حدثاً تاريخياً عظيماً انعكست فيه رغبة شعوب آسيا وافريقيا وعزمها الحاسم على مقاومة الاستعمار والقضاء على سياسة الحرب والاحلاف العسكرية. فكان نجاحه رغم العراقيل التي حاول وضعها ممثلو حكومات العراق وتركيا وإيران ضربة عنيفة لحلف بغداد[٣٢].

لقد ألهم مؤتمر باندونغ شعب العراق وأحزابه السياسية وتنظيماته العسكرية فتبنت في برامجها مقررات المؤتمر التي صدرت في ٢٤ نيسان ١٩٥٥ والتي أكدت على حق تقرير المصير والامتناع عن استخدام التنظيمات الدفاعية الجماعية لخدمة المصالح الخاصة لأية دولة من الدول الكبرى، كما أخذت تطالب الحكومة بتطبيق مقررات المؤتمر المذكور واتباع سياسة الحياد بين المعسكرين المتصارعين.

٦ ـ حركات التحرير والتحرر في العالم الثالث:

إن دخول شعوب العالم الثالث في غمار حركات تحرير مسلحة ضد القوى الاستعمارية شدد من الحركة الوطنية في العراق وذلك للترابط الكفاحي بين شعوب

---

(٣٠) منشورات حزب الاستقلال، في شؤون النفط، مطبعة الصباح، بغداد ١٩٥١، ص ٨ ـ ٢٥. كذلك انظر: عبد الرزاق الحسني، الجبهة الوطنية في العراق ـ جذورها التاريخية وتطورها، مستل من مجلة العرفان اللبنانية ص ٥٩٨٧.

(٣١) ابراهيم علاوي، البترول العراقي والتحرر الوطني، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٧، ط ١ ص ١٦٤ وكذلك انظر: كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، بيروت، ١٩٧٠. ص ٥٣٧.

(٣٢) عزيز شريف، شعوب آسيا وافريقيا ضد حلف بغداد ومبدأ ايزنهاور، دار الفكر، القاهرة، ١٩٥٨، ط ١، ص ٣٧ ـ ٣٨.

الدول المستعمرة لإزالة الاستعمار والإقطاع ولبناء نظام جديد يقوم على تصفية الاستغلال واتباع سياسة حرة[٣٣].

٧ ـ التقارب بين الدول الاشتراكية وبعض الأقطار العربية

عندما انضم العراق إلى حلف بغداد وظهرت في الوطن العربي دول تحررية تعارض الحلف المذكور وتتمتع بتأييد الدول الاشتراكية ازداد التقارب بين هذه الدول والاتحاد السوفياتي وعقدت اتفاقيات بينها لتزويدها بالأسلحة والمساعدات الفنية

إن هذا التقارب أزال كثيراً من الحواجز التي كانت تفصل بين الأحزاب الوطنية والحزب الشيوعي في العراق. وبنفس الوقت عدّل الشيوعيون موقفهم إزاء مبدأ القومية العربية فقد كانت تحوم حول الشيوعيين في الوطن العربي شبهات قوية بمعارضتهم لفكرة الوحدة العربية وتهاونهم في قضية فلسطين[٣٤].

ونتيجة هذا التقارب تمهد السبيل للتلاقي بين حزب الاستقلال وحزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الوطني الديمقراطي من جهة والحزب الشيوعي من جهة أخرى فانبثقت جبهة الاتحاد الوطني في آذار ١٩٥٧ والتي كان لها الجهد الأكبر في بث الوعي القومي والثوري بين الجماهير وتهيئتها لقبول فكرة الثورة.

---

(٣٣) اسماعيل رسول، ضوء على الجذور التاريخية لثورة ١٤ تموز، دار ابن الشعب للنشر، بغداد، ١٩٥٩. ص ٢٩

(٣٤) د. صلاح العقاد، الشرق العربي المعاصر، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٠ ص ٢٩٩

الفصل الثاني

دَور الأحزابْ السيَاسيّة

إن أبرز سمات الحياة السياسية في العراق في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية هي السماح بتكوين الأحزاب.

ففي ٢٧ كانون الأول ١٩٤٥، أصدر الوصي عبد الإله بياناً يعلن فيه العزم على السماح بتأليف الأحزاب والجمعيات السياسية، والاتجاه نحو حياة ديمقراطية صحيحة بالانتظام في الحياة الحزبية على النحو الذي يكفله الدستور[١].

إن الأسباب التي دعت الوصي إلى اتخاذ هذا القرار هي:

١ ـ الظروف السياسية العالمية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية وانتشار الأفكار والمبادىء الديمقراطية التي كان الحلفاء يتبنونها في صراعهم مع النازية والفاشية.

٢ ـ ظهور الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي مما دفع الدول الاستعمارية إلى إعطاء بعض الحريات الديمقراطية في الدول الخاضعة لها.

٣ ـ انتشار حركة التحرر في الدول الآسيوية المستعمرة واستقلال البعض الآخر.

٤ ـ ظهور الطبقة العاملة العراقية كقوة لها دور كبير في كفاح الشعب العراقي. وقد ساهمت مساهمة فعالة في كافة المعارك التي خاضها الشعب العراقي. فبالرغم من حداثة نشوء هذه الطبقة وعدم تبلور الوعي الوطني والطبقي بينها بشكل عام، وبالرغم من الجهل والتخلف الفكري والثقافي المنتشر بينها بسبب عدم

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، جـ ٦، ص ٣٤٤ ـ ٣٤٨

افساح المجال لها لممارسة العمل السياسي والنقابي، فإنها خاضت معارك عديدة وقامت باضرابات رائعة لنيل حقوقها المشروعة.

٥ ـ بالإضافة إلى الأسباب السابقة فهناك السبب المباشر والأهم ألا وهو إصرار الشعب العراقي الممثل بفئاته السياسية وشخصياته الوطنية على ضرورة الحريات الديمقراطية والاستقلال التام.

وبناء على ذلك تقدمت ست فئات سياسية بطلب الموافقة على تكوين أحزاب لها إلى حكومة توفيق السويدي. فأجازت خمسة منها هي: حزب الاستقلال، الحزب الوطني الديمقراطي، حزب الأحرار، حزب الشعب، حزب الاتحاد الوطني. ورفضت اجازة حزب التحرر الوطني بحجة انتماء عناصر شيوعية بارزة فيه[٢].

ولمواجهة ازدياد نشاط الأحزاب السالفة الذكر، عملت السلطة على إيجاد حركة حزبية مضادة فتأسست أحزاب مساندة للسلطة وذلك لضرب الحياة الحزبية فتأسس حزب الاتحاد الدستوري بزعامة نوري السعيد. كما تأسس حزب الأمة الاشتراكي بزعامة صالح جبر.

وعليه فسنعالج في هذا الفصل دور الأحزاب السياسية في الاعداد للثورة على النحو التالي:

المبحث الأول ـ الأحزاب المساندة للسلطة.
المبحث الثاني ـ أحزاب المعارضة.
المبحث الثالث ـ الجبهات الوطنية.

(٢) عبد الرزاق الحسني، المصدر نفسه، جـ ٧، ص ٢٤

المبحث الأول

الأحزاب المسَاندة للسلطة

لم تكن الطبقة الحاكمة بما فيها البلاط تؤمن بالحياة الحزبية أو على الأقل لا ترتاح إلى نشاطها، ولذلك وجهت للأحزاب ضربة شديدة منذ البداية. إلا أن تلك الأحزاب وصحفها بالرغم مما لقيت من اضطهاد وتعسف فإنها ظلت تعمل كحركة معارضة للأوضاع القائمة. وقد كان من مصلحة الانكليز والبلاط والفئة الحاكمة أن تعمل إلى جانب مكافحة الحياة الحزبية على إيجاد حركة حزبية مضادة تعمل جنباً إلى جنب مع جهاز الدولة القائم. فأوجدت السلطة أحزاباً على هذا الأساس، كحزب الاتحاد الدستوري برئاسة نوري السعيد، وحزب الأمة الاشتراكي برئاسة صالح جبر أوجدا لغرض قمع الحركة الوطنية في العراق ومقاومة الأحزاب المعارضة للحكم وليس لخدمة المصلحة الوطنية واصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما جاء في منهاجيهما.

فالبلاط ونوري السعيد وصالح جبر كانوا جميعاً متفقين على تأييد السياسة الانكليزية ومناهضة الديمقراطية والاشتراكية وكل سياسة ترمي إلى سيادة الشعب، ولكنهم كانوا يختلفون في أسلوب العمل[٣].

إن أحزاب السلطة هي التالية:

١ ـ حزب الاتحاد الدستوري:

قدم نوري السعيد وأحمد مختار بابان وعبد الوهاب مرجان ونايف الجريان وآخرون من رؤساء العشائر وكبار الملاكين طلباً إلى وزارة الداخلية في ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٩ لتأسيس حزب سياسي باسم «حزب الاتحاد الدستوري» وقد وافقت الوزارة على الطلب في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٩. وقد سبق تأسيس الحزب المذكور أن بعث نوري السعيد «ميثاقاً دستورياً» إلى حزب الاستقلال لغرض توحيد الجهود

(٣) كامل الجادرجي، من أوراق الجادرجي، دار الطليعة، بيروت ١٩٧١ ص ٧٠

وتأليف حزب واحد، إلا أن حزب الاستقلال مع ترحيبه في توحيد الصفوف كان يشك في تصرفات نوري السعيد ووزارته[٤].

وكان المقصود من تأسيس حزب الاتحاد الدستوري إيجاد دعامة حزبية لمؤازرة الوضع القائم تحت زعامة نوري السعيد، والحد من تصرفات عبد الإله عندما تتصادم تلك التصرفات مع زعامة نوري السعيد، وقد كان الحزب يستهدف أيضاً منافسة كتلة صالح جبر التي أخذت تتبلور وكان البلاط يستأذن من قبل بعض كبار الاقطاعيين وأصحاب المصالح الكبيرة والإنتهازيين للانضمام إلى حزب نوري السعيد أو عدم الانضمام ويجيب بالموافقة في أغلب الأحيان ليضمن له في الحزب جماعة تأتمر بأمره[٥].

وهكذا تألف حزب الاتحاد الدستوري من عناصر مختلفة تتضمن عدداً كبيراً من الإقطاعيين وأصحاب المصالح الكبيرة والمستعمرين والانتهازيين الذين أعدوا أنفسهم لتسلم المناصب الكبيرة.

أما الأشخاص الذين كلفوا من قبل نوري السعيد بوضع منهاج الحزب فلم يكونوا يفكرون قط بالدستور ولا بالديمقراطية إلا بقدر ما يكون هذان آلة طيعة بيد نوري السعيد لتمشية النظام القائم[٦].

فالمادة الرابعة من منهاج الحزب نصت في الفقرة أ على:

«تعزيز القانون الأساسي بجعله فعلاً مرجع الأمة ـ حكومة وشعباً ـ في جميع الشؤون وحماية أفكاره من أي اعتداء كان ومحاربة جميع الأعمال المخالفة لها»[٧].

كان نوري السعيد يقصد بهذه المادة الحد من نفوذ البلاط عندما يشتد النفور الشخصي بين الاثنين ويبلغ أقصاه أو عندما يعجز البلاط عن تمشية السياسة الانكليزية بالأسلوب المطلوب.

وقد حدد الحزب غايته في المادة الثانية من منهاجه بـ «تحقيق اصلاح عام

---

(٤) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق الذكر، جـ ، ص ١٠٧ ـ ١١٩

(٥) كامل الجادرجي، المصدر السابق الذكر، ص ٧١

(٦) نفس المصدر، ص ٧٢٢

(٧) حزب الاتحاد الدستوري، المنهاج الأساسي أو النظام الداخلي، شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد، ١٩٤٩، ص ٣.

يستهدف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفق منهج علمي شامل يأخذ بالتجديد النامي مع مسايرة التطور ومحاربة الطبقة الطائفية بأنواعها والروح الاقليمية والانعزالية»[٨].

أما في المجال العربي فاشارت المادة الثالثة إلى أن «يعمل الحزب على توثيق روابط الاخاء والتفاهم بين الدول والشعوب العربية وذلك بوضع وتشجيع المشروعات التي تستهدف تعزيز وتوسيع مختلف الصلات بين الدول والشعوب وتكفل تقدمها وازدهارها وسيرها متحدة لاستعادة مجد الأمة العربية وإنزالها المنزلة اللائقة بها بين أمم العالم المتمدن»[٩].

إلا أن الحزب لم يطبق هذه القواعد النظرية التي جاءت في منهاجه وبهذا أظهر عجزه أو إعراضه عن تحقيق الأهداف التي اختطها لنفسه وبذلك فهو حزب أوجد لدعم السلطة الحاكمة لا لتحقيق مطالب الجماهير الشعبية في إصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٢ ـ حزب الأمة الاشتراكي:

بالنظر لكثرة المتهافتين من الاقطاعيين والنفعيين على حزب الاتحاد الدستوري فإن ضيق المجال من جهة والعوامل الشخصية التي كانت تلعب دوراً كبيراً داخل الحزب المذكور من جهة ثانية، وبالنظر للعوامل المتعددة التي كونت التكتلات الخاصة بزعامة صالح جبر من جهة ثالثة، فإن الجو المناسب قد وجد لأن يظهر حزب بزعامة صالح جبر وذلك لتحقيق الفكرة الانكليزية الملحة القائلة بضرورة إيجاد شخصية سياسية موالية لها تحل محل نوري السعيد عند الاقتضاء، ولاظهار هذه الفكرة إلى حيز الوجود بعد أن أصاب ما أصاب سمعة صالح جبر من ترد عقب الوثبة عام ١٩٤٨[١٠]. وبتشجيع من عبد الإله الوصي على العرش قام صالح جبر بتشكيل تكتل موال لعبد الإله مقابل القوة المتزايدة لنوري السعيد فقدم طلباً إلى وزارة الداخلية في ٢٠ حزيران ١٩٥١ بتأسيس حزب سياسي باسم «حزب الأمة الاشتراكي».

وأجيز الحزب في ٢٤ حزيران ١٩٥١ وكان برنامج الحزب ينص على وجوب

---

(٨) نفس المصدر، ص ٢.
(٩) نفس المصدر، ص ٢ ـ ٣
(١٠) كامل الجادرجي، المصدر السابق الذكر، ص ٧٣.

تحقيق الديمقراطية بالأخذ بالانتخاب المباشر أو المناطق الانتخابية الفردية، وجعل الوزارة مسؤولة مباشرة أمام مجلس النواب وفقاً لأحكام الدستور[١١]. أما في الشؤون الخارجية فقد نصت المادة الثانية منه على «تنظيم العلاقات بين العراق والدول العربية الأخرى على أساس اتحاد سياسي يشملها جميعاً، على أن يبدأ هذا الاتحاد بالدول التي ترغب بالانتظام فيه. ويرى الحزب أن جامعة الدول العربية يجب أن تكون وسيلة لتحقيق هذا القصد»[١٢].

ولذلك لم يختلف حزب الأمة عن حزب الاتحاد الدستوري فقد كان الحزب يتفق مع الحزب الأخير في السياسة الخارجية بينما كان يتخذ مواقف أكثر اعتدالاً في الشؤون الداخلية. ولم يكن حزب الأمة مختلفا في تكوينه الاجتماعي عن حزب نوري السعيد من حيث انتماء كبار الملاكين ورؤساء العشائر وأصحاب المصالح إليه وكانت قوته الرئيسية في المناطق الجنوبية من العراق[١٣].

أما إشتراكية الحزب فيجب أن لا تفسر تفسيراً حرفياً تاماً، لأن موقف الحزب الفعلي من الملكية الشخصية كان موقفاً محافظاً يكاد يشبه حزب الاتحاد الدستوري، وكان الحزب في اتجاهه ينمو طائفياً، وليس اشتراكياً حقاً[١٤].

وفي ٤ تموز ١٩٥١ تقرر دمج حزب الاصلاح الذي يرأسه سامي شوكت والذي تأسس في ١١ تشرين الثاني ١٩٤٩ بحزب الأمة الاشتراكي وذلك للتشابه ووحدة الأهداف الموجودة في منهجي الحزبين[١٥].

وبالرغم من معارضة الحزب لسياسة السلطة الحاكمة إلا أنها لم تتخذ منه موقفاً متشدداً وذلك لأن هذه المعارضة هي معارضة موالية منبثقة من الخصومة الشخصية أكثر من انبثاقها عن صراع ايديولوجي.

---

(١١) منهاج حزب الأمة الاشتراكي، عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق الذكر، جـ ٨، ص ٢٣٨ - ٢٤٥.

(١٢) نفس المصدر، ص ٢٣٩

(١٣) جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، جـ ٢، ترجمة جعفر خياط، دار المثنى، بغداد، ١٩٦٥ ص ٢٧

(١٤) كامل الجادرجي، المصدر السابق، ص ٧٤

(١٥) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، جـ ٨، ص ٢٤٥ - ٢٤٦ كذلك انظر جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١ - ١٩٥٣، مطبعة النعمان، النجف ١٩٧٦ ص ٦٣٧

٣ ـ حزب الأحرار:

أجازت وزارة الداخلية في ٢ نيسان ١٩٤٦ تأليف «حزب الأحرار» وكان نوري السعيد صاحب فكرة تأليف الحزب المذكور[١٦]. وقد وضع منهاج الحزب باشراف نوري السعيد وساهم في وضعه عبد الوهاب محمود[١٧]. وعندما قدم الطلب إلى وزارة الداخلية كان نوري السعيد في تركيا للمفاوضة من أجل عقد المعاهدة العراقية ـ التركية ولذلك فقد قدم الطلب من قبل كامل الخضيري والشيخ داخل الشعلان ونوري الأورفلي وعبد القادر باش اعيان والمحامي عبد العزيز السنوي ومحمد فخري الجميل والسيد حسين النقيب والمحامي عباس السيد سلمان[١٨]. وكان المقصود بالهيئة المؤسسة أن تكون مؤقتة لحين عودة نوري السعيد إلى العراق من تركيا فيعاد النظر فيها[١٩]. ولكن عندما عاد نوري السعيد إلى العراق انصرف عن فكرة الحزب وبدأ بمعارضة وزارة توفيق السويدي واسقاطها، وبعد استقالة السويدي في حزيران ١٩٤٦ انضم السويدي ومعظم أعضاء وزارته إلى حزب الأحرار فأعيد انتخاب الهيئة العليا للحزب وأصبح توفيق السويدي رئيساً للحزب وسعد صالح نائباً للرئيس[٢٠].

ويعتبر هذا الحزب من الأحزاب المحافظة والمؤيدة للسلطة وذلك من خلال النظر إلى منهاجه الاصلاحي فقد نص في المادة الثانية منه بأن: «هدف الحزب النهوض بالشعب العراقي على اختلاف طبقاته والعمل على توحيد صفوف أبنائه في سبيل التعاون وتنظيم المملكة بأحدث الأساليب والطرق العصرية وتقدمها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً»[٢١].

---

(١٦) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق الذكر، جـ ٧، ص ٢٦

(١٧) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق الذكر، ص ٢٠٧

(١٨) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق الذكر، جـ ٧، ص ٢٤

(١٩) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ٢٠٧

(٢٠) وذلك بناء على تنحي السيد كامل الخضيري عن رئاسة الحزب والسيد حسين النقيب عن نيابة الرئاسة لكثرة مشاغلهما وأعمالهما صحيفة صوت الأحرار العدد ٤٢ التاريخ ١٦ حزيران ١٩٤٦، ص ١ وقد انتمى إلى حزب الأحرار بتاريخ ١٠ حزيران ١٩٤٦ أثر استقالة وزارة السويدي كل من السادة الوزراء توفيق السويدي، علي ممتاز الدفتري، سعد صالح، الفريق إسماعيل نامق، عبد الوهاب محمود، عبد الهادي الظاهر وعبد الجبار الجلبي نظر صحيفة صوت الأحرار، العدد ٣٧، التاريخ ١١ حزيران ١٩٤٦ ص ١

(٢١) منهاج حزب الأحرار، عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، جـ ٧، ص ٢٥

أما في السياسة الخارجية فقد نصت المادة الثالثة الفقرة (ب) على «التعاون مع الحكومات العربية لتحقيق أهداف الجامعة العربية»[٢٢] كذلك فإن الحزب المذكور لا يختلف عن حزب الاتحاد الدستوري وحزب الأمة الاشتراكي من حيث تكوينه الاجتماعي فقد ضم الحزب كبار الملاكين والتجار ورؤساء العشائر إليه.

وكان قادة الحزب يؤيدون التعاون الوثيق مع بريطانيا ويدينون بالولاء إلى البلاط. ولم تكن للحزب المذكور أهمية بين الأحزاب الأخرى حيث كان هدف أعضاء الحزب الحصول على مناصب وزارية فحسب.

استنتاجات المبحث الأول:

لعبت الأحزاب المساندة للسلطة دوراً مهمًا في أحداث العراق السياسية حتى ثورة ١٤ تموز فقد ساعد وجودها على تحقيق ما يلي:

١ ـ دفع أبناء الشعب العراقي نحو الانتماء إلى الأحزاب الوطنية المعارضة وذلك بعد أن أزالت عقدة الخوف منهم وذلك بتشجيع قيام الأحزاب. ونلاحظ ذلك بصورة واضحة خلال فترة الخمسينات حيث اشتد نضال الحركة الوطنية نتيجة زيادة عدد المنتمين إليها.

٢ ـ أصبح لدى أبناء الشعب فكرة ثابتة عن هذه الأحزاب بأنها تؤيد سياسة الغرب جملة وتفصيلاً وتخدم مصالحه ولذلك فإن هذه الأحزاب قد دفعت الشعب إلى مقاومة السلطة أكثر من السابق لقناعتها بأن السلطة تحاول أن تجد وسائل جديدة لضرب الحركة الوطنية وخدمة مصالح الغرب ونلاحظ ذلك بصورة واضحة خلال انتفاضة ١٩٥٢ و١٩٥٦.

٣ ـ إنّ تشكيل هذه الأحزاب قد دفع الضباط الشباب الناقمين على الأوضاع إلى تكتيل أنفسهم في تنظيمات سرية لغرض تغيير الأوضاع الفاسدة. فبدأت في أيلول ١٩٥٢ الاجتماعات السرية لتأسيس تنظيم الضباط الأحرار الذي فجر ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

---

(٢٢) نفس المصدر، ص ٢٥

المبحث الثاني

أحزاب المعارضة

لعبت أحزاب المعارضة دوراً كبيراً في بث الوعي الوطني والقومي بين الجماهير الشعبية على اختلاف طبقاتها وانتماءاتها من أجل التخلص من النظام الملكي الرجعي. كما لعبت دوراً عظيماً في تهيئة الجو المناسب لتفجير ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ من خلال انتفاضات الجماهير الشعبية التي كانت هذه الأحزاب المحرك الرئيسي لها. كما لعبت دوراً آخر من خلال التنسيق مع تنظيمات الضباط الأحرار والعمل سوية للتعجيل باسقاط النظام الملكي.

ولأهمية هذه الأحزاب في الاعداد والتحضير لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ فسوف أبحث هذه الأحزاب من خلال نشوئها وتطورها ونشاطاتها لاسقاط النظام الملكي.

١ - حزب الاستقلال:

تمتد جذور تكوين حزب الاستقلال إلى نادي المثنى الذي تأسس في الثلاثينات من هذا القرن وكان له شرف المساهمة في حركة ١٩٤١ المناهضة للاستعمار البريطاني.

وبدأ التفكير في تأسيس حزب الاستقلال أيام كان القوميون أعضاء نادي المثنى في المعتقلات إثر فشل حركة ١٩٤١ التحررية وكان فائق السامرائي صاحب الفكرة والداعي لها[١].

وعندما أعلن الوصي عبد الإله في ٢٧ كانون الأول ١٩٤٥ العزم على السماح بتأليف الأحزاب والجمعيات السياسية والاتجاه نحو حياة ديمقراطية صحيحة بالانتظام في الحياة الحزبية على النحو الذي كفله الدستور[٢].

---

(١) مقابلة شخصية مع الأستاذ محمد صديق شنشل أمين حزب الاستقلال بتاريخ ١٥ - ١ - ١٩٧٦

(٢) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق الذكر، جـ ٦، ص ٣٤٤

وقدم الأساتذة محمد مهدي كبه وداوود السعدي وخليل كنه واخرون طلباً إلى وزارة الداخلية في ١٢ آذار ١٩٤٦ لتأسيس حزب باسم «حزب الاستقلال» وأرفقوه بالنظام الأساسي للحزب[٣]، فأجيز في ٢ نيسان ١٩٤٦. ويعتبر حزب الاستقلال حزباً قومياً في نظرته ولكنه اقليمي في تنظيمه، فلقد اقتصر نشاطه التنظيمي على العراق فقط.

إن حزب الاستقلال هو حزب بورجوازي حيث ان قيادته وأعضاءه هم من الطبقة البورجوازية المثقفة ولذلك كان عمله مقتصراً على رفع المذكرات والاحتجاجات إلى البلاط الملكي. وقد كان تنظيم الحزب علنياً ولا يؤمن بالعمل السري وفي فترات انعدام العمل الحزبي كان يعمد الحزب إلى إيقاف نشاطه.

وكان للحزب تأثير لدى ضباط الجيش وذلك لمشاركة أعضائه في حركة ١٩٤١ التحررية، أما سمعته لدى البلاط والمستعمرين البريطانيين فقد كانت سيئة بسبب مواقفه الجريئة منهم. فبالإضافة إلى اشتراك اعضائه في حركة ١٩٤١، فإنه دعا إلى تأميم النفط العراقي على لسان أمين سره الأستاذ محمد صديق شنشل في ١٨ آذار ١٩٥١ في البرلمان العراقي إثر تأميم مصدق لنفط ايران[٤].

وبعد نجاح الانقلاب العسكري في سوريا بقيادة حسني الزعيم عام ١٩٤٩ ودور المخابرات الأمريكية في تدبير هذا الانقلاب توجهت أمريكا إلى العراق لاحداث انقلاب مماثل فطلبت من حزب الاستقلال التعاون معها لتغيير النظام الملكي إلى جمهوري ولكن الحزب رفض هذا الطلب واعتبره تبديل مستعمر بآخر[٥].

ومنذ عام ١٩٥١ تعاون حزب الاستقلال مع الحزب الوطني الديمقراطي تعاوناً وثيقاً في رفع المذكرات والاحتجاجات إلى البلاط وفي قيام جبهات ثنائية ومتعددة الأطراف مثل جبهة ١٩٥٤ العلنية الانتخابية ومشروع حزب المؤتمر

---

(٣) كان من ضمن طالبي التأسيس الأستاذ محمد صديق شنشل والأستاذ فائق السامرائي. فطلب وزير الداخلية باستبعادهم من الهيئة المؤسسة لأن وجودهما قد يفسر بأنه استمرار للمطالب لعلة مساهمتهم في حركة ١٩٤١ التحررية. انظر محمد مهدي كبه، المصدر السابق الذكر، ص ١١٣

(٤) منشورات حزب الاستقلال، في شؤون النفط، ص ٤ ـ ٥

(٥) مقابلة شخصية مع الأستاذ محمد صديق شنشل بتاريخ ٢ ـ ٥ ـ ١٩٧٦

الوطني الذي رفض من قبل وزير الداخلية سعيد قزاز في ٩ تموز ١٩٥٦ وجبهة الاتحاد الوطني عام ١٩٥٧.

وكان الحزب ينادي بالوحدة العربية ولكن على أسس عاطفية وغير علمية. وقد بدأ الحزب تعاونه مع الضباط الأحرار منذ عام ١٩٥٣ لتغيير النظام الملكي الرجعي إلى نظام جمهوري مع القيام باصلاحات في كافة المجالات. وكانت اتصالات الحزب بالضباط الأحرار تجري بواسطة نائب رئيس الحزب السيد فائق السامرائي وأمين عام الحزب الأستاذ محمد صديق شنشل، وقد كلف الاثنان باعداد مسودة بيان أول للثورة، وتم اعداده بشكل لا يختلف من حيث الجوهر عن البيان الذي أذيع صباح ١٤ تموز ١٩٥٨ من دار الاذاعة بصوت العقيد الركن عبد السلام محمد عارف[٦].

وحصل اتصال آخر بين العقيد المهندس رجب عبد المجيد سكرتير اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار والأستاذ محمد صديق شنشل وكان ذلك في أواخر عام ١٩٥٧ وأوائل عام ١٩٥٨ وكلف الأستاذ شنشل بالسفر إلى القاهرة لمفاتحة الرئيس عبد الناصر حول الثورة المرتقبة في العراق وموقف الجمهورية العربية المتحدة منها[٧]، كما سنبين ذلك فيما بعد.

٢ ـ الحزب الوطني الديمقراطي:

يعتبر الحزب الوطني الديمقراطي امتداداً لجماعة الأهالي التي انبثقت إلى الوجود في الثلاثينات من هذا القرن، وقد كانت جريدة صوت الأهالي التي عادت إلى الصدور عام ١٩٤٢ النواة لتأسيس هذا الحزب الذي لم يمارس نشاطه السياسي بصورة عملية وعلنية إلا بعد إجازة الأحزاب السياسية الخمسة في العراق عام ١٩٤٦[٨].

قدم طلب التأسيس إلى وزارة الداخلية في ٥ آذار ١٩٤٧ من قبل الأساتذة كامل الجادرجي ومحمد حديد وعبد الكريم الأزري وحسين جميل. فوافقت الوزارة على الطلب في ٢ نيسان ١٩٤٦، والملاحظ على الهيئة المؤسسة أنها

(٦) مقابلة شخصية مع الأستاذ محمد صديق شنشل بتاريخ ١ ـ ٣ ـ ١٩٧٦.

(٧) مقابلة شخصية مع العقيد المهندس رجب عبد المجيد سكرتير اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار بتاريخ ٢٧ ـ ٤ ـ ١٩٧٦، كذلك مع الأستاذ محمد صديق شنشل.

(٨) د. فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ص ١٥.

ضمت بالاضافة إلى جماعة الأهالي السابقة شخصيات بورجوازية أمثال عبد الوهاب مرجان وعبود الشالجي فوصف الحزب بأنه يمثل الحركة الديمقراطية المعتدلة(٩).

وكانت غاية الحزب الأساسية القيام باصلاح عام في كافة نواحي حياة العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفق تصميم علمي مسق شامل لجميع تلك النواحي، وذلك بقصد تحقيق تطور البلاد من وضعها المتخلف إلى دولة ديمقراطية عصرية(١٠). ولم يكن للحزب الوطني الديمقراطي أيديولوجية واضحة أو فلسفة محددة للعمل، وقد سيرت الحزب منذ نشوئه حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ شخصية مؤسسة وليست مبادئه، وحتى الاشتراكية الديمقراطية التي طرحها مؤسس الحزب في عام ١٩٥٠ واتخذها كفلسفة لحزبه لم تكن ثابتة في جميع مراحل حياة الحزب(١١) أما نشاط الحزب فقد اقتصر على رفع المذكرات التحريرية إلى الملك فيصل الثاني مطالبة بتحقيق الحياة الديمقراطية وكذلك من خلال صحيفته «صوت الأهالي» التي كانت تنتقد سياسة الحكومة وتطالبها بتحقيق الاصلاحات السياسية والاقتصادية.

لقد رفض الحزب الوطني الديمقراطي اتباع أسلوب العمل السري في معارضته للحكومة الملكية وفضل العمل العلني أما في فترات منع العمل الحزبي فكان الحزب يجمد نشاطه. وقد رفض الأستاذ الجادرجي التعاون مع العسكريين بحجة أنه جرب العمل معهم في عام ١٩٣٦ ولا يريد أن تتكرر المأساة(١٢).

---

(٩) الهيئة المؤسسة للحرب هي. السيد كمل الحردحي، محمد حديد، عبد الكريم الأرزي، يوسف الحاج الياس، حسين جميل، عبود الشالجي، صادق كمونة وعبد الوهاب مرجان انظر د فاضل حسين، المصدر السابق، ص ٣٠

(١٠) منهاج الحزب الوطني الديمقراطي ونظامه الداخلي، عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، جـ ٧، ص ٢٩ ـ ٣٣

(١١) ويلاحظ أن الحزب قد انتهى عملياً بعد وفاة رئيس الحزب الأستاذ كامل الجادرجي في شباط عام ١٩٦٨.

(١٢) لقد اتصل السيد رشيد مطلك بالأستاذ كامل الجادرجي في أواخر تشرين الأول عام ١٩٥٦، وكان موفداً من قبل عبد الكريم قاسم، وعرض عليه التعاون مع تنظيم الضباط الأحرار للقيام بحركة ضد النظام الملكي، فلم يوافق الجادرجي على التعاون مع الضباط الأحرار للقيام بانقلاب أو ثورة لأن تجربته في انقلاب ١٩٣٦ لا تشجعه على إعادة التجربة (مقابلة شخصية مع

أما السيد محمد حديد نائب رئيس الحزب فلقد اتصل به العسكريون من خلال جبهة الاتحاد الوطني في عام ١٩٥٧، وكانت اتصالاته تتم عن طريق السيد رشيد مطلك الذى كان موفداً من قبل عبد الكريم قاسم[١٣].

إن دور الحزب الوطني الديمقراطي للاعداد لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ كان ضمن نشاطات جبهة الاتحاد الوطني، وسيأتي تفصيل ذلك فيما بعد.

٣ ـ حزب البعث العربي الإشتراكي:

إن حزب البعث العربي الاشتراكي هو حزب عربي قومي ليس في اسمه وفي غايته المثالية فحسب، بل أيضاً في واقعه وتنظيمه واسلوب عمله، فهو وجد ليكون فروعاً في سائر الأقطار العربية. لا يعالج السياسة القطرية إلا من وجهة نظر المصلحة العربية العليا. وهذا يعني إن فروع الحزب في كافة الأقطار العربية تتعامل مع الأوضاع القطرية بمنطلق قومي يستوعب حقيقة الأمة العربية بكاملها وينطلق من استراتيجية ومن تنظيم قوميين.

ويمكن أن نعتبر مجيء الأساتذة والطلبة العرب من القطر السوري إلى العراق حين كانوا يدرسون في مدارس وكليات بغداد ومنهم أدهم مصطفى وفائز اسماعيل وعن طريقهم تم تشكيل أول خلية في عام ١٩٤٧، المبشرين الأوائل لأفكار حزب البعث العربي الإشتراكي في العراق[١٤]. كدلك كان الطلبة العراقيون الذين يدرسون في سوريا ولبنان والذين يأتون أيام العطل وعن طريقهم تم التبشير بأفكار حزب البعث العربي الاشتراكي فتشكلت أول خلية عن هذا الطريق في عام ١٩٤٨ في محافظة كربلاء بواسطة سعدون حمادي الذي كان يدرس في بيروت وكان السيد سعدون يرسل المنشورات الحزبية من بيروت إلى كربلاء ويتم توزيعها على الأعضاء والمؤيدين لأفكار الحزب[١٥]. وقد

السيد حسين جميل بتاريخ ١٨ ـ ١٠ ـ ١٩٧٦، وكذلك من أوراق المرحوم الجادرجي غير المنشورة والموجودة في مكتبة السيد نصير الجادرجي).

(١٣) مجلة الثقافة الجديدة البغدادية، العدد ٤، التاريخ تموز ١٩٦٩، «حوار حول جبهة الاتحاد الوطني مع الأستاذ محمد حديد». ص ١٧

(١٤) مقابلة شخصية مع السيد علي صالح السعدي أمين سر حزب البعث العربي الإشتراكي في القطر العراقي سابقاً بتاريخ ١٥ ـ ٩ ـ ١٩٧٦.

(١٥) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق الذكر. ص ٦٥٧

عرض في سنة ١٩٤٨ في مكتبات العراق كراسان صغيران كان الطلبة والأساتذة السوريون قد جلبوهما معهم وكان اسم الأول «أحاديث البعث العربي» والثاني «في السياسة العربية». وصدر الكراسان بكلمة البعث العربي. وقد قدر لهما وعلى وجه الخصوص الثاني منهما أن يلعبا دوراً كبيراً في لفت أنظار مجموعة من المثقفين والطلبة إلى الحزب الجديد الذي نشأ في سورية والذي اتخذ شعارات ثلاثة كان واحداً منها «الاشتراكية» كأنما هو الحلقة المفقودة في حركة النضال القومي في العراق منذ أن رأت النور في مطلع هذا القرن[١٦].

وعندما حدثت انتفاضة تشرين ١٩٥٢ الوطنية كان البعثيون قد ازداد عددهم ودخل عليهم شيء جوهري وخطير هو التنظيم لذلك حاولت قيادة التنظيم أن تكون ذات أثر فعال في هذه الانتفاضة. وبعد أيام صدرت صحيفة الأخبار البغدادية لتعلن إن حزباً سياسياً جديداً قد تألف في العراق اسمه «حزب البعث العربي» وإن عناصر هذا الحزب كان لها دور كبير في التهيئة للاضرابات والتظاهرات التي عمت مدن العراق[١٧]. والواقع أن أول بيان سياسي صدر عن الحزب بتوقيع «الشباب العربي الجامعي في العراق» واستنكر فيه الاعتداء على طلبة كلية الصيدلة من قبل الشرطة ودعا الطلبة والشعب إلى التعبير عن الاستنكار وإلى النضال[١٨].

كانت مشاركة الحزب في انتفاضة تشرين ١٩٥٢ ذات تأثير عميق في تركيب الحزب ومستقبله فإن الحزبيين الذين اشتركوا بحماسة كانوا بعد قليل كوادر الحزب وقادته. وخلال هذه الفترة كان الارهاب الملكي الرجعي قد

---

(١٦) نضال البعث، جـ ٥، ص ٦

(١٧) صحيفة الأخبار البغدادية، ٣٦٢٦، التاريخ ٢٠ كانون الأول ١٩٥٢، السنة ١٤، ص ٢ وكان عنوان المقال. حزب سري لجماعة البعث العربي أعضاؤه يقومون بنشاط غير مشروع «جاء فيه» علماً أن حزباً سرياً انشىء في العراق باسم حزب البعث العربي، والمفهوم أن أعضاء هذا الحزب لعبوا دوراً هاماً في المظاهرات التي حدثت في الشهر الماضي ويطالب الحزب السري المذكور «بوحدة عربية اشتراكية» والمعروف أن الشرطة كانت قد قبضت قبل حوالي شهرين على الشخص المدعو علي طه رشيد الطالب في كلية التجارة والاقتصاد وسيق إلى المحكمة بتهمة تأسيس فرع حزب البعث العربي السوري المنحل ببغداد بصورة غير مشروعة وقد حكمت محكمة الجزاء الأولى في حينه على المتهم المذكور بغرامة قدرها ٤٠ ديناراً أو الحبس لشهر واحد وقد خفضت محكمة الاستئناف الغرامة إلى ٤ دنانير والمفهوم أن منتمي هذا الحزب قد أبدوا في الآونة الأخيرة نشاطاً غير مشروع

(١٨) نتيجة للحذر من مراقبة السلطة فقد نشر الحزبيون الأوائل أفكار الحزب كحركة قومية عربية دون ذكر اسم الحزب انظر نضال البعث، جـ ٥ المصدر السابق، ص ٧

أرهب الأحزاب البورجوازية وشلها عن العمل السياسي، بينما كان الحزب الشيوعي يعاني من الانشقاقات وعزلة عن الجماهير بسبب موقعه من قضية فلسطين وتأييده للتقسيم.

وبقي حزب البعث العربي الاشتراكي وحيداً في الساحة وكان الزمن زمن سقوط مصدق وهبوب رياح الأحلاف والمواثيق العسكرية وزمن القوة الهائلة للحكومات البيروقراطية والاقطاعية المدعومة من الاستعمار البريطاني، فكانت السنوات الخمس الأولى من الخمسينات فترة خمول أو زوال للحركات الثورية في نطاق العراق والوطن العربي ولكنها كانت فترة نشوء وتبلور هذه الحركة الثورية الجديدة وفترة تطورها وتماسكها، فما انتهت هذه السنوات حتى كان في ساحة النضال الجماهيري حزب ثوري من الطراز الأول حزب نشأ في أيام المحنة والجزر الثوري[19].

وفي أواخر عام ١٩٥٣ عندما قام عمال شركة النفط في البصرة بإضراب وقف الحزب إلى جانب العمال المصريين. ودعا إلى الاضراب في ١٤ كانون الأول ١٩٥٣ ونجح نجاحاً تاماً في حين فشلت دعوة الأحزاب الأخرى إلى الاضراب قبل يومين من ذلك[20]. وتوالى نضال الحزب «وفي نهاية عام ١٩٥٤ كان طبخة الأحلاف والمواثيق قد وصلت إلى حدها الأقصى وتنبهت الحركة الوطنية إلى أن العراق سيكون الثالث في الحلف التركي الباكستاني، إلا أن هذه الحركة بسبب طابع بعضها البورجوازي وسبب معاناة بعضها الآخر للتمزق كانت عاجزة عن القيام بعمل جدي وكان على الحزب أن يخوض بمفرده معركة فضح الحلف عبر تنظيم عمليات الاحتجاج في خطة أدركت أنه سوف يمر ولكنه لن يمر إلا عبر صرخات الشعب واحتجاجاته، وقد شهدت كليات ومعاهد العراق اضرابات الطلبة ومزاولة الحزب لسيادة أول حركة سياسية واسعة في نطاق العراق[21]». ولقد كان للأحداث التي مر بها الوطن العربي الأثر الكبير في تصعيد نضال الحزب وشد تنظيمه واعتبار أن أي انتصار على الساحة العربية هو انتصار لقضية الحزب وشد لعزم مناضليه. فقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر وبعدها التأميم والعدوان الثلاثي وطبيعة أنظمة الحكم الدكتاتورية التي

(١٩) نضال البعث، جـ ٥، ص٧

(٢٠) نفس المصدر، ص ٨ ـ ٩

(٢١) نفس المصدر، ص ٩

عانى منها القطر السوري جعلت تنظيم الحزب يعيش حياة الجماهير العربية ويتعلق بقضاياها القومية ويؤكد عليها.

ونتيجة لموقف الحكم الرجعي في العراق المتواطىء مع المعتدين أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، تغير نضال الشعب العراقي إلى أسلوب جديد. ففي مساء آخر يوم من عام ١٩٥٦ وبينما كان الانكليز يحتفلون بالعام الجديد قامت العناصر الوطنية والحزبية بعمليات تفجير ونسف شملت مكتب الاستعلامات البريطاني في بغداد ونادي العلوية والمركز البريطاني المعروف بـ (واي أم سي أي)[٢٢].

ويمكن أن نرجع أسباب نشوء وقوة نشاط حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق إلى الأسباب التالية:

١ - انعدام الأحزاب القومية التي تطالب بالاشتراكية والوحدة فكان حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب الوحيد في نطاق الوطن العربي الذي دعا إلى القومية والاشتراكية.

٢ - طرح الحزب نفسه كحزب للجماهير الكادحة وذلك خلال نضاله من أجل تحقيق المطالب العمالية والفلاحية في تلك الفترة، فقد وقف إلى جانب مطالب العمال وساند اضراباتهم كاضراب عمال شركة الدخان الأهلية في تشرين الأول ١٩٥٣ إذ كتبت جريدة الحزب الداخلية «العربي الجديد» مقالاً بعنوان «العمال والفلاحون والمثقفون طبقة نضالية واحدة ضد الرأسمالية والاقطاع واعداء الاشتراكية العربية»[٢٣].

٣ - رفض حزب البعث العربي الاشتراكي طريقة المساومة ورفع المذكرات التي كانت تتبعها الأحزاب البورجوازية في العراق وطالب بالنضال من أجل تحقيق مطالب الطبقات الكادحة في العراق واسقاط النظام الملكي الرجعي المسنود من قبل الاستعمار البريطاني.

٤ - اتبع حزب البعث العربي الإشتراكي طريقة العمل السري للانتشار بين

---

(٢٢) أحرار العراق، انتفاضة العراق الأخيرة، ص ٩٢ كذلك انظر: سليم سلطان، [illegible] في مسائل الثورة العراقية، منشورات جريدة الثورة، (بلا)، ص ٤٩.

(٢٣) نضال البعث، جـ ٥، ص ٢٦.

الجماهير وتعريفها بأفكار ومبادىء الحزب وبذلك فوت الفرصة على الحكومة من أجل تقييد نشاطه وعمله. كما انتشر الحزب داخل المؤسسة العسكرية وذلك لقناعته بأن أي تغيير في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا بد وأن يستند على الطبقات الكادحة والمظلومة وبما أن فئة العسكريين تنحدر من الطبقات الكادحة لذلك لا بد من الانتشار بين صفوفها للقيام بحركة عسكرية ثورية تأخذ على عاتقها مهمة التغيير الذي تصبو إليه الطبقات الكادحة بعد التخلص من النظام الملكي الرجعي[٢٤].

٥ـ ضعف الحزب الشيوعي العراقي في تلك الفترة بسبب الانشقاقات والانقسامات التي حدثت في صفوفه على أثر اعدام سكرتيره (فهد) واعتقال أغلب قيادييه وكذلك ابتعاد الجماهير عن هذا الحزب بسبب موقفه من قضية فلسطين.

المؤتمرات القطرية والتحضير للثورة:

انعقد أول مؤتمر قطري لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق عام ١٩٥٥ تتويجاً لسني النضال التأسيسية التي بدأت مع اطلالة عام ١٩٤٨. وقد شهدت سنوات النشأة والتأسيس هذه نمو وتطور الحزب حتى أصبح مع انعقاد مؤتمره الأول «كائناً مادياً ضخماً في واقع العراق الاجتماعي والسياسي»[٢٥].

ونتيجة لتطور الأوضاع السياسية في القطر باتجاه تعزيز التبعية للاستعمار والدخول في أحلافه العسكرية ونظراً لتدهور أوضاع الحركة الوطنية إزاء حالة التمزق والخلافات التي تعيشها ولأن نمو الحزب أتاح له حجماً تنظيمياً وتأثيراً جماهيرياً يمكنه من ممارسة دور فعال في قيادة وتوجيه النضال الشعبي، لكل ذلك دعا المؤتمر إلى بذل أقصى الجهود والمساعي من أجل التوصل إلى صيغة عمل للتعاون مع الأحزاب الوطنية والأخذ بنظر الاعتبار الظروف الصعبة التي يمر بها القطر والأخطار التي تتهدده والأمة العربية وللتغلب على هذه الصعوبات والعقبات ولتحقيق ثورة الشعب المنتظرة بادر الحزب لوضع صيغة عملية

---

(٢٤) مقابلة شخصية مع السيد علي صالح السعدي أمين سر القطر العراقي لحزب البعث العربي الاشتراكي سابقاً بتاريخ ١٥ ـ ٩ ـ ١٩٧٦.

(٢٥) نضال البعث، جـ ٥، ص ١٠

للتعاون مع الأحزاب: الوطني الديمقراطي والاستقلال والشيوعي[٢٦].

وقاد الحزب عملية التحضير والتمهيد لجبهة الاتحاد الوطني التي احذت على عاتقها عملية تهيئة الجماهير لثورة.

أما المؤتمر القطري الثاني فقد انعقد في شباط عام ١٩٥٨، اثر عدد من التطورات السياسية المهمة على الصعيدين القطري والقومي

فعلى الصعيد القطري كان الحزب قد نجح في دفع الأحزاب الوطنية إلى إقامة جبهة الاتحاد الوطني وتحديد مهامها في النضال لتعرية الحكم الملكي واسقاطه[٢٧].

وعلى الصعيد القومي كان الحزب في القطر السوري قد نجح في إقامة دولة الوحدة مع القطر المصري، وفي نفس الوقت كانت القوى الاستعمارية ومرتكزاتها من النظم الرجعية العميلة تسعى إلى إحكام سيطرتها على المناطق الخاضعة لنفوذها وتقود حملات محمومة ضد القوى الوطنية لتطويق الانتصارات التي بدأت تحرزها فصائل الثورة العربية في أكثر من قطر عربي، الأمر الذي وضع الحزب والحركة الوطنية في القطر العراقي أمام مهمات ملحة ضرورية تتلخص بالعمل على إسقاط النظام الملكي وإقامة حكم وطني ينضم إلى دولة الوحدة.

وبالفعل كان للمؤتمر القطري الثاني والقيادة المنبثقة عنه دور واضح في الاعداد والتحضير لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ عبرت عنه اتصالات ممثلي الحزب مع العناصر الوطنية في القوات المسلحة والتنسيق بينهم وبين الرفاق الحزبيين العسكريين حيث كانت قيادة الحزب على علم بموعد تفجير الثورة كما اتفق مع قيادة الثورة على اعطاء مقعدين وزاريين للحزب عند نجاح الثورة[٢٨].

---

(٢٦) المكتب الثقافي القومي، حول المؤتمرات القطرية للحزب في القطر العراقي، حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، ١٩٧٦، مطبوعة بالرونيو، ص ١٤ كذلك انظر نضال البعث، جـ ٥، ص ١٢ - ١٢٣

(٢٧) نفس المصدر، ص ١٥

(٢٨) مقابلة شخصية مع السيد علي صالح السعدي كذلك انظر المكتب الثقافي القومي، مصدر السابق ص ١٥

كما إن الحزب كان على اتصال مباشر مع أجهزة الجمهورية العربية المتحدة المتواجدة في العراق أمثال السيدين مجيدفريد وطلعت صدقي والشخص الأكثر أهمية بالنسبة للحزب هو السيد محمد كبول الذي كان يحمل رسالة من الأستاذ صلاح الدين البيطار

ولقد استلم الحزب من السيد محمد كبول متفجرات وأسلحة خفيفة كانت قد وصلت العراق من القطر السوري وتم وضعها في أحد بساتين الجدربة ودلك للاستفادة منها في يوم الثورة للاطاحة بالنظام الملكي[٢٩]. وقد استعملت صباح يوم ١٤ تموز ١٩٥٨.

٤ ـ الحزب الشيوعي العراقي:

يعتبر العقد الثاني من القرن العشرين بداية دخول الأفكار الماركسية إلى العراق، حيث ظهر عدد من المثقفين الذين شغفوا بالأفكار الماركسية وانكبوا على دراستها عن طريق ما يصلهم من الكتب والكراريس الماركسية عن طريق سوريا ولبنان. فظهرت أول حلقة ماركسية عراقية ضمت كلا من: حسين الرحال، عوني بكر صدقي، مصطفى علي، محمد سليم، محمد أحمد المدرس، عبد الله جدوع، وفاضل محمد، وأصدرت مجلة علنية نصف شهرية باسم (الصحيفة) صدر العدد الأول منها في ٢٨ كانون الأول ١٩٢٤م عالجت فيها مشاكل العراق الاجتماعية والاقتصادية والفكرية كما هاجمت الاقطاع والاستعمار والتفرقة العنصرية. إلا أن جهود جماعة الصحيفة باءت بالفشل واغلقت المجلة وانفرط عقد الجماعة لعدم نضوج الظروف الموضوعية والذاتية لحركة كهذه[٣٠].

وفي عام ١٩٣٠ تكونت خلية ماركسية أخرى في مدينة الناصرية حيث كانت تعقد اجتماعاتها للمناقشة وتم الاتفاق بين يوسف سلمان يوسف (فهد) وعبد الكريم حسون الجار الله على اصدار منشور شيوعي. وتمت كتابة مسودة المنشور بخط يد فهد وكان عنوانه: (يا عمال وفلاحي البلاد العربية اتحدوا) وتطرق فيه إلى وضع الحكومة وتدخل الأنكليز في شؤون العراق الداخلية والخارجية وسلبه ثرواته.

---

(٢٩) مقابلة شخصية مع السيد علي صالح السعدي أمين سر القطر لحزب البعث العربي الاشتراكي سابقاً

(٣٠) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق الذكر، ص ٣٣٩ ـ ٣٤٠

وقد وقع المنشور باسم الحزب الشيوعي العراقي وتم توزيع المنشور في مدينة الناصرية وكان ذلك في عام ١٩٣٢[٣١].

وفي ٣١ آذار ١٩٣٤ انعقد في بغداد اجتماع تأسيسي للشيوعيين الذين جاءوا من بعض مناطق العراق. وقرر المجتمعون توحيد منظماتهم في تنظيم مركزي واحد باسم (لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار) وانتخبوا اللجنة المركزية للتنظيم وأصبح عاصم فليح أول سكرتير للحزب الشيوعي العراقي ويوسف سلمان يوسف (فهد) عضواً في اللجنة المركزية[٣٢].

وفي تموز ١٩٣٥ اتخذت اللجنة المركزية قراراً باعلان اسم «الحزب الشيوعي العراقي» بدلاً من لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار، واصدرت صحيفة مركزية باسم (كفاح الشعب) وكانت تطبع بالرونيو[٣٣].

وبالرغم من محاولات السلطة للحد من انتشار الشيوعية في العراق، إلا أن الشيوعيين استطاعوا أن ينشروا دعوتهم مستغلين ظروف الحرب العالمية الثانية ومهادنة السلطة لهم بسبب تحالف الاتحاد السوفياتي مع دول الحلفاء، وبذلك استطاعوا التوغل في صفوف العمال والطلبة وكسب الأعضاء والمؤيدين لهم.

إلا أن الحركة الشيوعية في العراق لم تخل من الانقسامات التي حدثت في

---

(٣١) عبد الكريم حسون الجار الله، تصدع البشرية من ضلال وويلات الاستبداد والعبودية، المكتبة العصرية، بيروت ١٩٦٩ ص ٨٠.

(٣٢) زكي خيري، بذور الشيوعية كيف نبتت، صحيفة اتحاد الشعب البغدادية، العدد ١٢، السنة الثانية التاريخ ٢٦ كانون الثاني ١٩٦٠. ص ٦. ويذكر مالك سيف: «إن تأسيس الحزب الشيوعي العراقي لم يتم في أواخر آذار ١٩٣٤ وإنما حدث في عام ١٩٣٨ يوم عاد فهد من موسكو بعد تخرجه من الجامعة الأممية للشيوعيين (جامعة كادحي الشرق) ووضع معارفه النظرية وتجاربه العلمية بشأن التنظيم والدعاية تحت تصرف العاملين في الحزب الشيوعي العراقي بشكل يختلف تماماً عما كان سائداً في صفوف الشيوعيين الذين تجمعوا فيما يشبه الحزب عام ١٩٣٤. وما يؤكد هذه الحقيقة هو تبعية التشكيلة الشيوعية في العراق عام ١٩٣٤ إلى الحزب الشيوعي السوري مما أفقد هذه التشكيلة استقلالها في وضع الشعارات والمفاهيم واتخاذ المواقف السياسية وفق الظروف السائدة آنذاك في العراق» انظر: مالك سيف، تجربتي في الحزب الشيوعي، منشورات فؤاد كرم بيروت، ١٩٧٤، ص ٨١ - ٨٢.

(٣٣) التحقيقات الجنائية: موسوعة سرية خاصة بالحزب الشيوعي العراقي السري، جـ ٤، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٩، ص ٧٦٨. كذلك انظر: زكي خيري، بذور الشيوعية كيف نبتت، صحيفة اتحاد الشعب، العدد ٢، السنة الثانية، ٢٦ كانون الثاني ١٩٦٠، ص ٦.

صفوفها فأدت هذه الانشقاقات إلى أن تفقد الحركة الشيوعية فعاليتها ونشاطاتها التي اتسمت بها خلال الحرب العالمية الثانية.

وتم عقد أول مؤتمر للحزب الشيوعي في شباط عام ١٩٤٤ وفي هذا المؤتمر أقر الحزب «الميثاق الوطني» وتم نشره في صحيفة القاعدة السرية وهي صحيفة الحزب[٣٤].

وفي المؤتمر الثاني للحزب (الكونغرس) عام ١٩٤٥ تم اقرار «النظام الداخلي» للحزب.

وعندما قررت الحكومة اجازة الأحزاب عام ١٩٤٦ تقدم الشيوعيون بطلب تأسيس حزب «التحرر الوطني» غير أن طلبهم رفض في نفس الوقت الذي أجيز فيه لخمسة أحزاب سياسية. ونتيجة نشاط الشيوعيين الواسع اتخذت السلطة اجراءات قاسية بحقهم، فسحبت اجازة الأحزاب الماركسية التي انتمى إليها الشيوعيون وهما حزب الشعب الذي يرأسه الأستاذ عزيز شريف وحزب الاتحاد الوطني الذي يرأسه الأستاذ عبد الفتاح إبراهيم[٣٥].

يعتبر عام ١٩٤٨ قمة النشاط للحزب الشيوعي العراقي إذ تعاون مع الأحزاب الأخرى في الغاء معاهدة بورتسموث (جبر ـ بيفن) بالانتفاضة الجماهيرية التي نظمتها الأحزاب في كانون الثاني ١٩٤٨. ولم يدم نشاط الحزب الواسع حيث أصيب بأخطر انتكاسة تعرض لها خلال حياته إذ فقد عام ١٩٤٩ سكرتيره العام «فهد» وعضوي المكتب السياسي زكي بسيم وحسين الشبيبي إثر اعدامهم من قبل السلطة وزج الكثير من كوادره وأعضائه النشيطين في السجون[٣٦].

وبالرغم من هذه الخسارة الفادحة التي تعرض لها الحزب استطاعت بعض الكوادر التي اختفت عن أنظار السلطة أن تتكتل فيما بينها وتكون اللجنة المركزية، وقد قاد هذا التكتل بهاء الدين نوري. واستطاع الحزب أن يستعيد نشاطه في فترة قصيرة حيث ساهم في انتفاضة تشرين ١٩٥٢. ثم انشق عن الحزب بعض السجناء

---

(٣٤) التحقيقات الجنائية، المصدر السابق، جـ ٤، ص ٧٧١.
(٣٥) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق الذكر، جـ ٧، ص ١٩٧.
(٣٦) مديرية الأمن العامة، الحركة الشيوعية في العراق من عام ١٩٤٩ ـ ١٩٥٨، جـ ١، بغداد، ١٩٦٦. ص ٨.

الشيوعيين وتعتهم عناصر من خارج السجن وأصدرت جريدة باسم «راية الشغيلة»[٣٧].

وبدأت جريدة الحزب «القاعدة» بشن هجوم ضد «راية الشغيلة» فنشرت في العدد الأول من السنة الحادية عشرة الصادرة في أواخر شباط **١٩٥٣** مقالاً تحت عنوان (حزبنا الشيوعي يطهر صفوفه من العناصر الانتهازية والمخربة) جاء فيه: «إن حزبنا رغم جميع نجاحاته ضد الإنتهازية لا زال وسيبقى أمام مهمة كفاح طويل وشاق ضد العناصر والمفاهيم الانتهازية سواء في صفوف الحزب أو خارجها»... و«لقد أخذوا يبثون مفاهيم الانتهازية بأحقد الأساليب ويصنعون التلفيقات ضد قيادة الحزب، لقد وقفوا ضد شعار «الجمهورية» الذي تبناه الحزب والجماهير وبذلك كشفوا عن أنفسهم كخدام للعائلة المالكة»[٣٨].

ولقد ساهم الحزب الشيوعي في الجبهة الانتخابية عام **١٩٥٤** التي ضمت بالاضافة إلى ممثلين عنه، ممثلين عن الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وبعض الشخصيات الوطنية المستقلة، ولكن عمل هذه الجبهة انتهى بانتهاء المعركة الانتخابية وفوز احد عشر مرشحاً من الجبهة[٣٩].

ولعب الحزب الشيوعي دوراً في انبثاق جبهة الاتحاد الوطني عام **١٩٥٧** التي هيأت الجماهير لاستقبال الثورة واحتضانها[٤٠].

وكان للحزب الشيوعي العراقي دور في الاعداد والتحضير لثورة **١٤** تموز عبر اتصالاته مع الضباط الأحرار وبالأخص عبد الكريم قاسم[٤١]. إضافة إلى أن الحزب كان له تنظيم عسكري خاص به هو «اللجنة الوطنية لاتحاد الضباط والجنود» التي كانت، تصدر نشرة سرية بعنوان «حرية الوطن».

أما عن اتصالات الحزب بعبد الكريم قاسم فكانت تجري عن طريق السيد

---

(٣٧) نفس المصدر، ص ١٦.
(٣٨) نفس المصدر، ص ١٧
(٣٩) د. فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ص ٣٥٢. كذلك الثقافة الجديدة، صفحات مشرقة من تاريخ الحزب، العدد ٣٤، آذار ١٩٧٢، ص ١٥.
(٤٠) ثابت حبيب العاني، صفحات من تاريخ ثورة تموز، صحيفة طريق الشعب البغدادية، العدد ٨٥٨، ١٤ تموز ١٩٧٦ ص ٢
(٤١) عامر عبد الله، حين كانت الثورة تطرق على الأبواب، صحيفة طريق الشعب البغدادية، العدد ٢٤٩، ١٤ تموز ١٩٧٤ ص ٤

رشيد مطلك وقد بدأت في صيف عام ١٩٥٦ عندما أرسل السيد رشيد مطلك من قبل عبد الكريم قاسم لاخبار الحزب الشيوعي عن عزمه الإطاحة بنظام الحكم الملكي في مناورات الخريف التي تجري في الرطبة ولذلك فهو يطلب من الحزب أن يدعم الثورة(٤٢).

وكان رأي عبد الكريم قاسم في المرحلة الأولى الابقاء على الملك وإكراهه على الظهور بالتلفزيون واعلان تأييده للثورة.

ولقد ظل قاسم على هذا الرأي حتى أوائل ١٩٥٨، ثم أبلغ الحزب فيما بعد عن عزمه على تصفية النظام الملكي وإقامة النظام الجمهوري، لأنه لا يريد على حد تعبيره «القيام بثورتين»(٤٣).

ولكن حدث بعد ذلك ما لم يكن في الحسبان إذ تعرض تنظيم الضباط الأحرار لمحاولة كادت أن تؤدي به إلى الانكشاف أمام السلطة وكذلك الغيت مناورات الخريف مما حدا عبد الكريم قاسم إلى تأجيل حركته إلى موعد آخر.

ولقد جرت محاولات أخرى للاطاحة بالنظام الملكي إلا أنها كانت تؤجل في اللحظات الأخيرة لعدم ضمان نجاحها بسبب غياب أحد الثلاثة الكبار، إلى أن تبلغ اللواء العشرين بالحركة إلى الأردن، عند ذلك خطط عبد الكريم قاسم وكان آنذاك آمر اللواء التاسع عشر مع العقيد الركن عبد السلام عارف امر الفوج الثالث في اللواء العشرين على تنفيذ الثورة عند مرورهما في بغداد.

ولذلك تم تبليغ الحزب الشيوعي العراقي (عن طريق السيد رشيد مطلك صديق قاسم وأبناء محلة واحدة) في يوم الجمعة المصادف ١١ تموز ١٩٥٨(٤٤)، وبنفس الوقت تم تبليغ جبهة الاتحاد الوطني وأحزابها عن طريق السيد كمال عمر نظمي حيث هو الآخر كان صديق قاسم وممثل الحزب الشيوعي في الجبهة(٤٥).

ومنذ ١٢ تموز ١٩٥٨ وضعت قوى الحزب الشيوعي وجبهة الاتحاد الوطني

---

(٤٢) عامر عبد الله، المصدر السابق الذكر، ص ٤
(٤٣) نفس المصدر، ص ٤
(٤٤) عامر عبد الله، المصدر السابق الذكر، ص ٧.
(٤٥) افادة كمال عمر نظمي بتاريخ ١٣ - ٤ - ١٩٦٣، مصادر خاصة.

تحت الانذار لمجابهة تطورات الموقف ومساندة الثورة عند تنفيذها في صباح ١٤ تموز ١٩٥٨.

وبالفعل اصدر الحزب الشيوعي في ١٢ تموز ١٩٥٨ توجيهاً عاماً إلى منظمات الحزب وتم التبليغ بسرية تامة خوفاً من تسرب الانباء إلى أجهزة الأمن والشرطة وكان التوجيه يتضمن ارشادات إلى أعضاء الحزب بالتركيز على الشعارات التالية:

١ ـ الخروج من ميثاق بغداد، والغاء الاتفاقية الثنائية مع بريطانيا والوقوف ضد مبدأ أيزنهاور.

٢ ـ إطلاق الحريات الديمقراطية لجماهير الشعب، واعلان العفو العام عن المحكومين السياسيين واطلاق سراحهم والغاء المراسيم والقوانين الدستورية التي تستهدف ضرب الحركة الوطنية.

٣ ـ اتخاذ التدابير الفعالة لحماية ثرواتنا الوطنية واقتصادنا الوطني والعمل على حل المشاكل المعاشية لجماهير الشعب.

٤ ـ قيام حكومة تنتهج سياسة وطنية عربية مستقلة تدعم نضال الشعب اللبناني وسائر الشعوب العربية وتخدم السلم وتحول «الاتحاد العربي» إلى اتحاد حقيقي بين العراق والأردن يضمن مصالح شعبنا ويخدم النضال ضد الاستعمار والصهيونية ومن أجل الوحدة العربية وإقامة اتحاد فدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة»[٤٦].

أما موقف الحزب في يوم الثورة ومساندته لها فسوف يتم بحثه في القسم الثاني من هذا الكتاب.

٥ ـ الأحزاب الأخرى:

لقد وجدت أحزاب أخرى معارضة للنظام الملكي ودعت إلى قيام علاقات اجتماعية واقتصادية جديدة إلا أن دورها كان أقل أهمية بالنسبة للأحزاب المعارضة السابقة. وهذه الأحزاب:

---

(٤٦) سعاد خيري، من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق، حـ ١، مطبعة الأديب، بغداد، ١٩٧٤، ص ٣٥٣. كذلك انظر صحيفة اتحاد الشعب البغدادية، العدد ١٤٢، التاريخ ١٧ تموز ١٩٦٠.

حزب الشعب:

ابتدأ حزب الشعب نشاطه السياسي بشكل سري في أوائل عام ١٩٤٢ وحاول في وقتها إبراز هذا النشاط بشكل علني حين تقدم إلى وزارة نوري السعيد الثانية بطلب اجازته في عام ١٩٤٣، إلا أن الوزارة رفضت الطلب. ولكن الحزب استمر في عمله السري وقدم عدة طلبات لابراز نشاطه بشكل علني، وكان آخر هذه الطلبات في ٢ كانون الثاني ١٩٤٦، فأجيز الحزب في ٢ نيسان ١٩٤٦. وقدم الطلب كل من:

عزيز شريف، توفيق منير، عبد الأمير أبو تراب، عبد الرحيم شريف، حميد هندي، إبراهيم الدركزلي، نعيم شهرباني، جرجيس فتح الله، سالم عيسى، وديع طليا[٤٧]. وهدف الحزب كما جاء في المادة الثانية من منهاجه هو: «تحقيق الحياة الديمقراطية في العراق وتعزيز استقلاله واستكمال سيادته»[٤٨]. وكانت صحيفة الحزب «الشعب». واستمر الحزب على العمل العلني إلى أن أبلغت وزارة الداخلية الهيئة المؤسسة في ٢٩ أيلول ١٩٤٧ بسحب إجازته متذرعة بقيام الحزب بتشكيل خلايا سرية وبالحصول على أموال من جهات مجهولة[٤٩].

ولكن الحزب استمر في العمل السياسي بصورة شبه سرية بعد سحب اجازته واشترك في وثبة كانون عام ١٩٤٨ وانضم إلى لجنة التعاون الوطني وشارك بعض أعضاء الحزب في التظاهرات الوطنية والجماهيرية التي حدثت في تلك الفترة. إلا أن الحزب لم يستمر في العمل السياسي طويلاً بعد ذلك إذ انضم أغلب أعضائه إلى الحزب الشيوعي العراقي[٥٠].

حزب الاتحاد الوطني:

قدم كل من عبد الفتاح إبراهيم، محمد مهدي الجواهري، جميل كبه، موسى الشيخ راضي، أدوار قليان، موسى صبار، عطا البكري في ١٢ آذار ١٩٤٦ طلباً باجازة حزب سياسي باسم «الاتحاد الوطني» وقد وافقت الوزارة على الطلب في ٢ نيسان ١٩٤٦[٥١].

---

(٤٧) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ٣١٤. كذلك انظر: عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، جـ ٧، ص ٤١.

(٤٨) منهاج حزب الشعب ونظامه الداخلي، عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، جـ ٧، ص ٤١

(٤٩) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، جـ ٧، ص ١٩٧

(٥٠) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ٣٣٢ ـ ٣٣٣.

(٥١) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، جـ ٧، ص ٤٦

ولقد جاء في المادة الأولى من منهاج وأهداف الحزب بأنه يسعى إلى «تعزيز كيان العراق الوطني واستكمال سيادته وتوطيد علاقاته على أساس المساواة والمصالح المتبادلة بجميع الدول الديمقراطية.».

أما المادة الثانية فقد أكدت على «توثيق الروابط القومية بين العراق والأقطار العربية الأخرى، وتوسيع مجال التضامن السياسي والتعاون الاقتصادي والثقافي فيما بينها، وتأييد الأقطار العربية غير المستقلة في نضالها من أجل حريتها وسيادتها، ومكافحة الصهيونية باعتبارها خطراً يهدد البلاد العربية، والعمل على حل قضية فلسطين عن طريق تحقيق استقلالها»(٥٢).

واتخذت الهيئة المؤسسة من صحيفة الرأي العام التي يصدرها محمد مهدي الجواهري منبراً لتوضيح آراء الحزب وفلسفته، فنشرت الصحيفة نظام الحزب ومنهاجه كما نشرت مقالات عديدة بقلم أعضاء الهيئة المؤسسة لمعالجة القضايا الداخلية والعربية والدولية(٥٣).

ودعا الحزب إلى توحيد الحركة الديمقراطية فكتب عبد الفتاح إبراهيم عدة مقالات في صحيفة الرأي بهذا الشأن. وفي ١٤ نيسان ١٩٤٦ أصدر الحزب نداءً إلى حزب الشعب والحزب الوطني الديمقراطي دعاهما إلى تحقيق فكرة الحزب الديمقراطي الواحد. كما أصدر الحزب نداءً آخر في ٢٦ نيسان ١٩٤٦ أكد فيه ما ورد في بيانه الأول(٥٤).

وعندما فشلت جهود الحزب في توحيد الحركة الديمقراطية في العراق بحزب واحد، اتجه للعمل من أجل الاتحاد مع حزب الشعب.

وفي ١٩ أيلول ١٩٤٧ أبلغت وزارة الداخلية الهيئة المؤسسة للحزب بأنها قررت إبطال رخصة الحزب لخروجه عن أهدافه التي أجيز من أجلها ولأنه عمد إلى تشكيل نظام الخلايا الخطر وحثه على الثورة وخلق الإضطرابات كما اعتمد في إيراداته على مصادر مجهولة. فحل الحزب نفسه بصورة رسمية ولم يمارس العمل

---

(٥٢) منهاج حزب الاتحاد الوطني، عبد الرزاق الحسني، جـ ٧، ص ٤٥

(٥٣) صحيفة الرأي العام البغدادية، العدد ١٤٧٦، التاريخ ١٣ اذار ٤٦ كذلك العدد ١٥٠٠، ١٢ نيسان ١٩٤٦.

(٥٤) صحيفة الرأي العام البغدادية، العدد ١٥٠٧، التاريخ ٢١ نيسان ١٩٤٦ كذلك العدد ١٥١١، ٢٦ نيسان ١٩٤٦

السري أو العلني بعد ذلك. وتفرق اعضاؤه وانضموا إلى أحزاب وحركات مختلفة وخاصة الحزب الشيوعي والحزب الوطني الديمقراطي(٥٥).

إن الحزبين السابقي الذكر لم يكن لهما دور فعال في التحضير والاعداد لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ والسبب في ذلك هو حل تنظيمات هذين الحزبين بفترة سابقة على الاعداد والتحضير لثورة تموز ومع ذلك فقد ساهما في تهيئة الجماهير الشعبية للثورة فدعا حزب الشعب للثورة على النظام الملكي منذ عام ١٩٤٧ وكذلك حزب الاتحاد الوطني، وقد جاء ذلك في قرار وزارة الداخلية بحل الحزبين السابقين إذ ورد فيه: «لاحظت الحكومة إن حزبي الشعب والاتحاد الوطني أخذا منذ تأسيسهما يقومان خلافاً للقانون، ولنظاميهما المصدقين، بتحبيذ المبادىء الهدامة وترويجها، والحث على الثورة وخلق الاضطرابات، والاساءة إلى رجالات العراق المسؤ ولين كما وجدت أنهما اعتمدا في تلافي قسم من مصروفاتهما على إيرادات من مصادر مجهولة، وعمدا في تنفيذ مقاصدهما السرية إلى تشكيل نظام الخلايا الخطر، ولذلك ونظراً لما في استرسال الحزبين المذكورين بأعمالهما هذه من الخطر البليغ في تسميم الأفكار، والاخلال بالأمن والنظام العامين، فقد تقرر إبطال رخصتهما استناداً إلى المادة العاشرة بدلالة المادة الرابعة من قانون تأليف الجمعيات، وما زالت التحقيقات جارية بهذا الشأن بكل عناية وسيساق من تتوفر بحقهم الأدلة الكافية من الأشخاص الذين قاموا بهذه الأعمال الإجرامية إلى القضاء لينالوا عقابهم»(٥٦).

استنتاجات المبحث الثاني:

١ - إن الأحزاب المعارضة السابقة الذكر لعبت دور المحرض للجماهير الشعبية على الاطاحة بالنظام الملكي الرجعي، وذلك عن طريق قيادتها للانتفاضات الشعبية ضد السلطة الحاكمة وكذلك عن طريق بث الوعي الوطني والقومي بين هذه الجماهير للتخلص من السيطرة الأجنبية والتجزئة التي فرضها الاستعمار.

٢ - لعبت الأحزاب المعارضة وخاصة حزب البعث العربي الإشتراكي والحزب الشيوعي العراقي دوراً كبيراً داخل المؤسسة العسكرية وذلك لايمان هذين الحزبين بأن الثورة المقبلة يجب أن تساهم فيها جميع الفئات والطبقات الكادحة

---

(٥٥) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، جـ ٧، ص ١٩٧ كذلك انظر: جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ٣٠٣ - ٣٠٤.

(٥٦) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، جـ ٧، ص ١٩٧.

وعمل الحزبان المذكوران على تأسيس تنظيمات سرية للضباط الأحرار المرتبطة بهذين الحزبين كما قاما ببث الوعي الوطني بين صفوف الضبّاط والشباب والجنود عن طريق النشرات والصحف الحزبية السرية.

٣ ـ إن دور الأحزاب المعارضة السابقة الذكر لم يكن متكافئاً ومتوارياً في الاعداد للثورة وذلك بسبب عدم إيمان بعض الأحزاب بالعمل العسكري العنيف من أجل التخلص من النظام الملكي بينما لعبت أحزاب أخرى دور المحرض والقائد للجماهير من أجل إسقاط النظام الملكي وخاصة حزب البعث العربي الإشتراكي.

المبحث الثالث

الجبهات الوطنية

إن الظروف السياسية التي أحاطت بالعراق داخلياً وخارجياً دفعت الأحزاب السياسية المعارضة لنظام الملكي إلى التعاون بالرغم من التباين في مناهجها واختلاف أيديولوجياتها وذلك لشعورها بعدم قدرتها على تحقيق المطالب الشعبية كل على انفراد.

كما أن الاضطهاد السياسي الذي مارسته السلطة الرجعية الحاكمة والمؤامرة الكبرى التي كانت تحيط بفلسطين وتحاول انتزاعها من الوطن العربي، دفعت الأحزاب والقوى السياسية العاملة في العراق لتوحيد جهودها ومسؤولياتها للوقوف تجاه ذلك.

١ ـ جبهة الدفاع عن فلسطين عام ١٩٤٧:

كان هدف الجبهة تبيان أبعاد المؤامرة التي تحاك في فلسطين لسلخها عن الوطن العربي والدفاع عن حق العرب بوجه الغزو الصهيوني لأراضي فلسطين. لكن الجبهة المذكورة لم تحقق الأهداف التي اختطتها لنفسها سواء في المجال المحلي أو القومي والسبب هو موقف السلطة المتشدد منها. حيث اتخذت اجراءات ضد النشاط الجماعي للقوى السياسية المنظمة في الجبهة وعملت على تعطيل حزبين من هذه الجبهة وهما حزب الشعب وحزب الاتحاد الوطني وبذلك فقدت الجبهة الجناح اليساري منها. هذا الاجراء التعسفي من قبل السلطة ادى بالأحزاب الأخرى أن تمارس نشاطها كلا على انفراد[١]. وفت من عضد الجبهة أيضاً موقف الحزب الشيوعي العراقي المفاجىء من قرار التقسيم الذي صدر عن الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧، فبعد أن كان الحزب الشيوعي يعتبر التقسيم بأنه «مشروع استعماري

---

(١) غانم محمد صالح عبد الله، المصدر السابق الذكر، ص ١٧١ ـ ١٧٣

قديم، وهو يقوم على عدم التفاهم بين العرب واليهود» نراه يؤيد قرار التقسيم بعد أن أيد الاتحاد السوفياتي القرار المذكور(٢).

إن هذا الموقف من قبل الحزب الشيوعي العراقي أدى بالأحزاب الأخرى إلى الابتعاد عن الحزب المذكور وعدم التعاون معه وبالتالي تأخر قيام الجبهة الوطنية التي دعي إليها للوقوف بوجه سياسة السلطة واجراءاتها(٣).

٢ ـ لجنة التعاون الوطني عام ١٩٤٨:

نتيجة لاتفاق حكومة صالح جبر مع الحكومة البريطانية عام ١٩٤٨ لعقد معاهدة بورتسموث انتفضت الجماهير الشعبية بأحزابها وفئاتها الوطنية ضد هذه المعاهدة، وأعلنت كافة الأحزاب العلنية منها والسرية معارضتها وشجبها للمعاهدة. فالتقت بصورة غير مباشرة على مناهضة الحكومة وسياستها وعلى هدف وطني مشترك، وارادت بعض الأحزاب أن تجعل هذا الاتفاق يتم حقيقة وحسب خطة موضوعة ومتفق عليها. غير أن هذه الأحزاب لم تتوصل إلى اتفاق بسبب الخلاف الشديد بين الحزب الشيوعي وحزب الاستقلال. ومع ذلك فقد تشكلت «لجنة التعاون الوطني» والتي ضمت: الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي العراقي وحزب الاستقلال وحزب الشعب كما اشترك الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي) فيها(٤).

٣ ـ الجبهة الشعبية المتحدة عام ١٩٥١:

ولقد جرت محاولة أخرى لقيام نوع من التعاون بين الأحزاب الوطنية وهو ما قام به الحزب الوطني الديمقراطي بالاشتراك مع الساسة المستقلين لقيام الجبهة الشعبية المتحدة(٥). وقد نص النظام الداخلي للجبهة على أن يمثل الحزب الوطني

---

(٢) خلدون ساطع الحصري، ثورة ١٤ تموز وحقيقة الشيوعيين في العراق، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٣، ط ٢ ص ٧٦ ـ ٧٧. كذلك جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ٣٧١ ـ ٣٧٤.

(٣) كان الحزب الشيوعي العراقي قد طرح شعار «الجبهة الوطنية الموحدة» لأول مرة في العراق خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، فصدر العدد السادس من جريدة الحزب المركزية «القاعدة» في عام ١٩٤٣ يحمل شعار «يا جماهير الشعب اتحدي ضد الفاشية في سبيل الخبز والحريات الديمقراطية في جبهة وطنية موحدة». انظر: ماجد عبد الرضا، الأصول التاريخية لشعار الجبهة الموحدة، الثقافة الجديدة، العدد ٧، تشرين الأول ١٩٦٩. ص ٢٤ ـ ٢٥

(٤) عبد الرزاق مطلق الفهد، تاريخ الأحزاب السياسية في العراق ١٩٤٦ ـ ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة كلية الآداب، ١٩٧٠. ص ٢٩٠.

(٥) استطاع الأستاذ كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي حمل رؤساء الوزراء السابقين =

الديمقراطي في مؤتمر الجبهة وفي لجانها بنسبة الثلث ولممثليه ثلث الأصوات وعندما تقدمت الهيئة المؤسسة للجبهة الشعبية لاجازتها اعترضت وزارة الداخلية في ١٩ نيسان ١٩٥١ على طلب التأسيس لأن المادة الثالثة من قانون الجمعيات تنص على أن الجمعية هي الهيئة المؤلفة من عدة أشخاص ولما كانت الجبهة مؤلفة من أحزاب وهيئات وأفراد فإن الأحزاب والهيئات ليست بأشخاص[٦]. وفي ٢٤ نيسان اعترض أصحاب الطلب على جواب وزارة الداخلية لدى مجلس الوزراء ولما أخذ رأي وزارة العدل بالموضوع أيدت رأي وزارة الداخلية، ولذلك اضطر أصحاب الطلب إلى حذف فقرة «من أحزاب وهيئات وأفراد» وانسحب الحزب الوطني الديمقراطي من الاشتراك في الجبهة[٧].

وتقدم الساسة المستقلون بطلب لاجازة حزب الجبهة الشعبية المتحدة فاضطرت السلطة إلى الموافقة في ٢٦ مايس ١٩٥١[٨].

«ولما أجيزت الجبهة ظهرت أولى بوادر التعاون بين الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الجبهة الشعبية في البيان المشترك المؤرخ في ١ تموز ١٩٥١ وقد تضمن عدة مطالب منها:

١ ـ أن لا يصبح العراق قاعدة عسكرية للتهديد أو الاعتداء على إيران أو أي بلد آخر.
٢ ـ إبعاد العراق عن التكتلات الدولية.
٣ ـ أن يكون الشعب مصدر السيادة.

وبعض السادة المستقلين على نشر بيان الحياد إلى الشعب العراقي يدعوه إلى التزام الحياد تجاه المعسكرين «وان يتكتل بجميع منظماته، ويعمل لمنع زج البلاد في أحد المعسكرين المتخاصمين». انظر عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، جـ ٨، ص ٢٣١.

(٦) وكانت الهيئة المؤسسة تضم السادة: طه الهاشمي، مراحم الباجحي، محمد رضا الشبيبي، نصرت الفارسي، صادق البصام، كامل الجادرجي جعفر حمدي، عبد المهدي الطاهر، برهان الدين باش عيان، عارف قفطان، صالح شكارة، عبد الرزاق الظاهر، خدوري، حسن عبد الرحمن، جميل صادق، جعفر البدر، حطاب الخضيري، محمود الدرة، نجيب الصايغ عبد الرزاق الحمود، عبد الجبار الجومرد، عبد الرحمن الخليلي، وعبد الرزاق الشيخلي. انظر: د. فاضل حسين، المصدر السابق الذكر، ص ٢٨٥ ـ ٢٨٦.

(٧) د. فاضل حسين، المصدر السابق، ص ٢٨٦.

(٨) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، جـ ٨، ص ٢١٣.

٤ ـ توفير الغذاء والكساء بأثمان معتدلة»[٩].

«واستمر التعاون بين الحزبين حتى أواخر عام ١٩٥٢. حيث حدث خلاف بين أعضاء الجبهة أنفسهم وبينهم وبين الحزب الوطني الديمقراطي بسبب الموقف من الانتخابات التي أجرتها وزارة نور الدين محمود. وبعد ذلك حلّت الجبهة نفسها وكان ذلك في أوائل عام ١٩٥٣»[١٠].

٤ ـ الجبهة الوطنية المتحدة عام ١٩٥٤:

أعلن في نيسان ١٩٥٤ عن حل المجلس النيابي والتهيؤ لاجراء انتخابات جديدة بحجة تحقيق تعاون تام بين الحكومة والمجلس النيابي للنهوض بمستوى البلاد. ولقد وجدت الأحزاب السياسية المختلفة في هذا الاعلان فرصة لاختبار نوايا السلطة ومعرفة اتجاهاتها الحقيقية. فأعلنت الأحزاب السياسية كل على انفراد خوض معركة الانتخابات مع ضمان مراقبة اجرائها وقرر حزب الجبهة الشعبية المتحدة خوض الانتخابات مع مراقبة اجرائها في جميع مراحلها»[١١]. وأعلن حزب البعث العربي الاشتراكي تدشين نشاطه الرسمي في العراق بخوض معركة الانتخابات لفضح الفئة الحاكمة وإظهار متناقضات الواقع الفاسد أمام الجماهير وإثارة الوعي في نفوس الجماهير الشعبية[١٢].

كما أعلن حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي خوض الانتخابات[١٣]. ونتيجة لالتقاء الأحزاب السياسية المعارضة على ضرورة الاشتراك في الانتخابات والفوز بأكبر عدد من المقاعد البرلمانية طرح موضوع الجبهة الوطنية كأسلوب جديد لخوض الانتخابات وتحقيق الفوز وتعرية السلطات الحاكمة.

فتم الاتفاق في ٢ مايس ١٩٥٤ على قيام الجبهة الوطنية المتحدة وهي جبهة انتخابية ضمت الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وبعض المستقلين والشيوعيين من العمال والطلاب والمحامين[١٤].

---

(٩) د. فاضل حسين، المصدر السابق، ص ٢٨٧

(١٠) كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي، ص ٦٢٢ ـ ٦٢٣

(١١) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق الذكر، جـ ٩، ص ١٣٧

(١٢) نضال البعث، جـ ٥، ص ٥٨

(١٣) د. فاضل حسين، المصدر السابق، ص ٣٥٢

(١٤) «لقد عقد الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وانصار السلام والحزب الشيوعي بعض في وبعض المستقلين سلسلة اجتماعات للاتفاق على ميثاق وطني لخوض الانتخابات، وقد اتفق على أن تكون الجبهة الوطنية المتفقة مقتصرة على الانتخابات ولم يكن متفقٌ أن تكون دائمة. وقد ذكر —

ووصعت الأحزاب ميثاقاً للجبهة دعت فيه إلى إطلاق الحريات الديمقراطية وحق التنظيم السياسي والنقابي وإلى إلغاء معاهدة ١٩٣٠ وجميع المحالفات العسكرية وإلى رفض المساعدات العسكرية الأمريكية التي يراد بها تقييد سيادة العراق[١٥].

ونتيجة لتزوير الانتخابات والضغوط التي تعرض لها مرشحو الجبهة لم يفز سوى أحد عشر مرشحاً من أصل سبعة وثلاثين مرشحاً شاركت بهم الجبهة[١٦].

= الموقعون على الميثاق باسماء مبهمة لتغطية الشيوعيين، انظر د. فاضل حسين، المصدر السابق، ص ٣٥ كذلك انظر عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، جـ ٩، ص ١٣٩

(١٥) أما نص ميثاق الجبهة: ١ ـ اطلاق الحريات الديمقراطية كحرية الرأي والنشر والاجتماع والتظاهر والاضراب وتأليف الجمعيات وحق التنظيم السياسي والنقابي.

٢ ـ الغاء معاهدة ١٩٣٠ والقواعد العسكرية وجلاء الجيوش الأجنبية ورفض جميع المحالفات العسكرية الاستعمارية بما فيها الحلف التركي الباكستاني أو أي نوع من أنواع الدفاع المشترك

٣ ـ الدفاع عن حرية الانتخابات

٤ ـ رفض المساعدات العسكرية الامريكية التي يراد بها تقييد سيادة العراق وربطه بالمحالفات العسكرية الاستعمارية.

٥ ـ التضامن مع الشعوب العربية المناضلة في سبيل الجلاء والتخلص من الاستعمار ولا سيما مصر والمغرب العربي، والعمل على تحقيق استقلال البلاد العربية المحرومة من استقلالها وتحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني وضمان حقوق وكيان شعبها العربي هذا مع العلم أن الحل النهائي لمشكلة فلسطين مرتبط كل الارتباط بالقضاء على الاستعمار والصهيونية، فمن واجب الحكومات العربية عدم التعاون مع الاستعمار لحل هذه المشكلة والمشاكل المتوقعة عنها والعمل على مقاومة مشاريع الاسكان والاعانة وغيرها من المشاريع ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة والمشاريع الاستعمارية الرامية ألى إدامة تشريد اللاجئين العرب ومنعهم من العودة إلى ديارهم

٦ ـ العمل على إبعاد العراق والبلاد العربية الأخرى عن ويلات الحرب الاستعمارية وتحديد العراق موقفاً مؤيداً في الميدان الدولي لحل المشاكل الدولية بالطرق السلمية

٧ ـ العمل على الغاء امتيازات الشركات الأجنبية والاحتكارية، وعلى تحقيق العدل الاجتماعي وإنهاء دور الاقطاع وحل المشاكل الاقتصادية القائمة ومشكلة البطالة وغلاء المعيشة ورفع مستوى الشعب بوجه عام وتشجيع الصناعة الوطنية وحمايتها

٨ ـ العمل على إزالة الأثار الأليمة التي خلفتها كارثة الفيضان وذلك بإسكان المشردين من ضحايا الكارثة وتعويض المتضررين وتأليف لجنة نزيهة محايدة لتحديد مسؤولية المقصرين واتخاذ كل ما يلزم لدرء أخطار الفيضان في المستقبل. بغداد في ١٢ مايس ١٩٥٤ ممثل العمال ـ ممثل حزب الاستقلال ـ ممثل الحزب الوطني الديمقراطي ـ ممثل الشباب ـ ممثل الفلاحين ممثل المحامين ـ ممثل الأطباء ـ ممثل الطلاب انظر: كامل الجادرجي، مذكرات. ، ص ٦٣٤ ـ ٦٣٥ كذلك انظر د. فاضل حسين، المصدر السابق، ص ٣٥٢ ـ ٣٥٤

(١٦) وهم كامل الجادرجي، حسين جميل، محمد مهدي كبه، فائق السامرائي، جدوري، عبد الجبار الجومرد، ذو النون ايوب، محمد حديد، محمد صديق شنشل، مسعود محمد، جعفر البدر وقد انحصر فوز مرشحي الجبهة في المدن الرئيسية من العراق وهي بغداد والبصرة والموصل انظر د. فاضل حسين،

وبالرغم من قلة عدد أعضاء الجبهة الوطنية المتحدة في المجلس النيابي الجديد، إلا أنه يعتبر تحول ونمو جديد للمعارضة في داخل المجلس النيابي.

ورأت الوزارة الجديدة التي ترأسها نوري السعيد في طعن المعارضة بنتائج الانتخابات فرصة مهيأة للتخلص من هذه المعارضة، فاتخذت قراراً بحل المجلس النيابي بالرغم من مرور شهرين فقط على انتخابه. وتحدد موعد لانتخابات جديدة في ١٢ أيلول **١٩٥٤** سبقته تدابير شديدة ضد الأحزاب والقوى السياسية المعارضة مما جعل الأحزاب السياسية تعلن مقاطعة الانتخابات عدا حزب الاستقلال الذي اشترك فيها وفاز بمقعدين[١٧].

ولقد تبع ذلك اصدار تشريعات ومراسيم تقضي على جميع مظاهر الحياة الديمقراطية[١٨]، وحل الأحزاب السياسية مما دفع الأحزاب إلى تبني أساوب العمل

المصدر السابق، ص ٣٥٦ كدلك انطر: عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، حـ ٩، ص ١٤٦.

(١٧) والشخصان اللذان فازا من حزب الاستقلال هما: لشيخ محمد مهدي كبه وعبد المحسن الدوري. «وقد استقال محمد مهدي كبه من لمجلس بعد التزوير الذي جرى في الانتخابات، أما عبد المحسن الدوري فقرر الاستقالة من حزب الاستقلال مفصلاً لنيابة على عضوية الحزب». انطر عبد الرزاق الحسني، المصد السابق، حـ٩، ص ١٨٨.

(١٨) بدأت وزارة نوري السعيد الثانية عشرة حملتها ضد الحريات العامة فأصدرت عدة مراسيم هي:

١ ـ مرسوم تعديل ذيل قانون العقوبات البغدادي رقم ٥١ لسنة ١٩٣٨ ورقم ١٦ لسنة ١٩٥٤ صدر بتاريخ ٢٢ آب ١٩٥٤. تضاف الفقرة الآتية إلى آخر الفقرة الأولى من المادة ١ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٨: «الفقرة الأولى من المادة ١: كل من حبذ أو روج أياً من المذاهب الإشتراكية البلشفية ـ الشيوعية والفوضوية والإباحية وما يماثلها التي ترمي إلى تغيير نظام الحكم والمبادىء والأوضاع السياسية للهيئة الاجتماعية المضمونة بالقانون الأساسي ـ يستحق عقوبة الحبس لمدة ٧ سنوات والحبس المؤبد أو الإعدام إذا كان التحبيذ قد جرى بين القوات المسلحة»

الفقرة المضافة: «سواء كان ذلك مباشرة أو بواسطة هيئات أو منظمات تهدف إلى خدمة أغراض المذهب المذكور تحت ستار أي إسم كان كأنصار السلام والشبيبة الديمقراطية وما شاكل ذلك».

٢ ـ مرسوم ذيل قانون الجنسية رقم ١٧ لسنة ١٩٥٤ صدر بتاريخ ٢٢ آب ١٩٥٤:
«لمجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية، إسقاط الجنسية العراقية عن العراقي المحكوم وفق ذيل قانون العقوبات البغدادي رقم ٥١ لسنة ١٩٣٨»
ونصت المادة ٢ على أن «لوزير الداخلية إعتقال الشخص المسقطة عنه الجنسية العراقية فور صدور قرار مجلس الوزراء بذلك والاحتفاظ به إلى أن يتم أبعاده»

٣ ـ مرسوم النقابات العام رقم ١٨ لسنة ١٩٥٤ صدر بتاريخ ٢٢ آب ١٩٥٤
«لمجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية أن يقرر غلق أية نقابة مؤسسة وفق قانونها الخاص بصورة دائمة أومؤقتة عندما تسلك النقابة مسلكاً يمس الأمن العام أو النظام العام أو=

السري واصدار النشرات ضد حلف بغداد ومبدأ ايزنهاور واستمر هذا النشاط بصورة فردية حتى عام ١٩٥٧ عندما تشكلت جبهة الاتحاد الوطني.

٥ ـ جبهة الاتحاد الوطني عام ١٩٥٧:

بعد أن أصاب الجبهة الوطنية المتحدة بعض الجمود في نهاية عام ١٩٥٤ وبداية عام ١٩٥٥، أثناء الحملة العنيفة من الارهاب والقمع التي وجهها نوري السعيد من أجل عقد حلف بغداد، عاد الحديث حول إعادة تكوين الجبهة عام ١٩٥٥، فجرت اتصالات وتنسيق في أواخر ذلك العام بين حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي وأهدى الحزب الشيوعي مطبعة حديثة إلى حزب البعث كما تم تدريب أحد كوادر الحزب المذكور على أسلوب الطباعة الحديثة[١٩]. وحدث تقارب بين الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال فاتفقا على تأسيس حزب واحديضمهما باسم «حزب المؤتمر الوطني» فقدم طلب التأسيس باسم الحزب المذكور في ١٦ حزيران ١٩٥٦ تمهيداً لتكوين الجبهة الوطنية، ولكن السلطة الحاكمة رفضت اجازة الحزب، ومع ذلك اخذت البيانات والمذكرات تصدر بتوقيع كامل الجادرجي ومحمد مهدي كبة عن الهيئة المؤسسة لحزب المؤتمر الوطني[٢٠]. ومن ناحية أخرى قام تعاون وتنسيق بين حزب البعث العربي الاشتراكي وحزب

= بسبب إقلاق الراحة مما يدل على خروجها عن الأسس والمبادىء التي أسست من أجلها»

٤ ـ مرسوم الجمعيات رقم ١٩ لسنة ١٩٥٤ صدر بتاريخ ٢٢ أيلول ١٩٥٤
خول وزير الداخلية إلغاء الجمعيات والنوادي ودور التمثيل

٥ ـ مرسوم المطبوعات رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٤ صدر بتاريخ ١٠ تشرين الأول ١٩٥٤.
خول وزير الداخلية إلغاء إجازات الصحف والمجلات. وقد ألغيت صحف كثيرة ومنها صحف الحزب الوطني الديمقراطي.

٦ ـ مرسوم الاجتماعات العامة والمظاهرات رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٤ صدر بتاريخ ١٢ تشرين أول ١٩٥٤:
«خول وزير الداخلية إعطاء إجازة التظاهر والتجمع وأعطى الموظف الإداري حق تفريق المظاهرات إذا عرضت الأمن والنظام إلى الإخلال وإذا كان المتظاهرون أو قسم منهم يهتفون هتافات معادية ضد نظام الحكم ولغرض إثارة الجمهور ضد الأمن والنظام أو يحملون لافتات من هذا النوع» أنظر:
د. فاضل حسين، المصدر السابق ص ٣٥٨ ـ ٣٥٩ كذلك أنظر عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، جـ ٩، ص ١٧٢ ـ ١٧٧.

(١٩) كان هذا الكادر هو السيد معاذ عبد الرحيم. (مقابلة شخصية مع السيد علي صالح السعدي بتاريخ ١٥ ـ ٩ ـ ١٩٧٦).

(٢٠) كامل الجادرجي، مذكرات، ص ٦٤٦

المؤتمر الوطني فدعيا إلى الاضراب العام في ١٦ آب عام ١٩٥٦ لتأييد مصر في نضالها التحرري[٢١].

إن الاتصالات الثنائية السابقة حفزت الأحزاب السياسية على التعاون الشامل بينها لأسباب عديدة منها:

١ ـ سوء الأوضاع الداخلية من اقتصادية وسياسية واجتماعية، وإهمال الحكومة المتعمد لاصلاح الأوضاع بصورة عامة.

٢ ـ دخول العراق في الأحلاف الثنائية والمتعددة (حلف بغداد) التي تخدم دول الاستعمار وتفقد سيادة العراق على أراضيه.

٣ ـ العدوان الثلاثي على مصر وموقف الحكومة العراقية الموالي لدول العدوان.

٤ ـ تصاعد حركات التحرير في العالم الثالث بصورة عامة وفي الوطن العربي بصورة خاصة، فثورة الجزائر ضربت مثلاً على التصدي للمستعمرين.

٥ ـ ادراك الأحزاب السياسية في العراق بعدم قدرتها على التصدي للسلطة واجراءاتها التعسفية منفردة، وعليه فقد بادرت الأحزاب السياسية بالاتصال والتنسيق فيما بينها، وقد نصت مقررات المؤتمر القطري الأول لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق الذي عقد في كانون الأول عام ١٩٥٥ على: «بذل أقصى الجهود والمساعي من أجل التوصل إلى صيغة عمل للتعاون بين الأحزاب الوطنية والأخذ بنظر الاعتبار الظروف الصعبة التي يمر بها القطر والأخطار التي تتهدده والأمة العربية، للتغلب على الصعوبات والعقوبات التي تعترض قيام التعاون بين الأحزاب»[٢٢].

وأكد حزب الاستقلال على إن الحوادث التي شهدها العراق أثناء العدوان الثلاثي على مصر قد عجلت بقيام الجبهة الوطنية[٢٣].

أما الحزب الوطني الديمقراطي فقد كان يؤمن بأن حزباً سياسياً واحداً في العراق لا يمكن أن يحقق أهداف الشعب.

---

(٢١) مدرسة الإعداد الحزبي، الجوانب التنظيمية والنضالية وتطورها في حزب البعث من ١٩٤٩ ـ ١٩٥٨، بالرونيو، ص ٥٦

(٢٢) المكتب الثقافي القومي، حول المؤتمرات القطرية للحزب في القطر العراقي مطبوعة بالرونيو، ص ١٤.

(٢٣) محمد مهدي كبه، المصدر السابق الذكر ص ٢٥٣

وأكد الحزب الشيوعي العراقي في قرارات الكونغرس الثاني للحزب في أيلول ١٩٥٦ على أن التعاون بين القوى الوطنية هو نقطة البدء في المعركة[٢٤].

وما إن وقع العدوان الثلاثي على مصر بسبب تأميم قناة السويس حتى غمر الشعب العراقي شعور طافح من الاستياء والتحفز لتأييد حق مصر ولشجب موقف حكومة نوري السعيد الموالي للقوات المعتدية وعلى رأسها الاستعمار البريطاني. وكان لهذا الحدث الأثر الكبير في قيام الجبهة الوطنية.

«فاجتمع ممثلو الأحزاب الأربعة (البعث العربي الاشتراكي، الشيوعي، الوطني الديمقراطي، الاستقلال) وبعض الديمقراطيين المستقلين في اليوم الأول لوقوع العدوان وتدارسوا الموقف واتخذوا قرارات موحدة كان على رأسها إدامة هذه الاجتماعات المشتركة من جهة وتأليف (قيادة ميدان) مشتركة للمظاهرات الجماهيرية، وفي اليوم نفسه حيث كان مقرراً عقد اجتماع (قيادة ميدان) ألقي القبض على كل أعضائها فاضطر ممثلو الأحزاب الذين عقدوا الاجتماع الأول إلى القيام بتلك المهمة رغم الصعوبات الناجمة عن انكشافهم للحكومة»[٢٥].

إن أوثق تعاون في هذه المعارك الفعلية قام بين البعثيين والشيوعيين وكان لهذا التعاون الأثر الكبير لقيام جبهة الاتحاد الوطني.

لقد كانت تجربة انتفاضة ١٩٥٦ تأكيداً جديداً لا يقبل الشك على ضرورة قيام جبهة وطنية موحدة تضم كل الأحزاب والأفراد الوطنيين على نطاق القطر وتقيم لها صلة وثيقة مع القوى العسكرية الوطنية ومع حركة التحرر العربي، وقد قامت جبهة الاتحاد الوطني على هذه الأسس بعد أن تتابعت اجتماعات ممثلي الأحزاب الأربعة في أوائل عام ١٩٥٧. ورغم العقبات الكبيرة قامت في شباط ١٩٥٧ اللجنة الوطنية العليا لجبهة الاتحاد الوطني التي ضمت الأحزاب الأربعة وعدداً كبيراً من العناصر الديمقراطية اللاحزبية. وبعد أن هيأ الحزب الشيوعي المطبعة السرية لأغراض الجبهة صدر البيان الأول في ٩ آذار ١٩٥٧ بشرح أسباب قيام الجبهة ومهامها[٢٦].

---

(٢٤) ثابت حبيب العاني، يوم تحققت وحدة الشعب وقواه الوطنية، صحيفة الفكر الجديد، العدد ٢٣٠، التاريخ ٥ آذار ١٩٧٧. بغداد، ص ٢.

(٢٥) عزيز الشيخ، جبهة الاتحاد الوطني والمهام التاريخية الملقاة على عاتقها في الظرف الراهن، مكتبة النور، بغداد ص ١٢، كذلك أنظر:
صحيفة إتحاد الشعب البغدادية، العدد ١٤٢، التاريخ ١٧ تموز ١٩٦٠

(٢٦) ثابت حبيب العاني، المصدر السابق الذكر، ص ٢ كذلك أنظر:
صحيفة إتحاد الشعب البغدادية، العدد ١٤٢، التاريخ ١٧ تموز ١٩٦٠.

وقد أجمعت القوى السياسية في البيان المذكور على المطالب الوطنية الكبرى وهي :

«١ ـ تنحية وزارة نوري السعيد وحل المجلس النيابي.
٢ ـ الخروج من حلف بغداد وتوحيد سياسة البلاد العربية المتحررة.
٣ ـ مقاومة التدخل الاستعماري بشتى أشكاله ومصادره وانتهاج سياسة عربية مستقلة اساسها الحياد الإيجابي.
٤ ـ اطلاق الحريات الديمقراطية الدستورية
٥ ـ إلغاء الادارة العرفية واطلاق سراح السجناء والمعتقلين والموقوفين السياسيين وإعادة المدرسين والموظفين والمستخدمين والطلاب المفصولين لأسباب سياسية»[٢٧].

---

(٢٧) بيان جبهة الاتحاد الوطني الصادر في ٩ آذار ١٩٥٧. أما نص البيان فهو: بيان اللجنة الوطنية العليا إلى الشعب العراقي الكريم:
نظرة في الوضع الدولي العام.
يتميز الوضع الدولي العام بامتداد شدة الكفاح على النطاق الدولي بين الدول الاستعمارية من جهة وبين القوى الوطنية والتحررية من جهة أخرى وباتخاذ الكفاح المذكور أشكالاً جديدة بعد أن تغير ميزان القوى داخل الجبهة الاستعمارية، بينها وبين القوى الوطنية والتحررية تغيراً حاسماً بعد فشل العدوان الجنوني الغادر على الشقيقة مصر وتصدع البناء الاستعماري تصدعاً خطيراً وانكشاف زيف المواثيق والإحلاف الإستعمارية والدور المستنكر الذي قامت به دول ميثاق بغداد (وخاصة تركيا والعراق) العدوان الاستعماري المذكور.
ومن البديهي أن يحاول الاستعمار الذي يرى في نمو القومية العربية ونشوء الكتلة العربية المتحررة وتبلور الوعي القومي للشعوب العربية، أكبر خطر على مصالحه وأعظم عائق في أحكام طوقه الاستعماري وأكبر ثغرة في سلسلة مواثيقه وكتله وأحلافه، من البديهي أن يحاول تجديد أشكاله وتغيير أساليبه، والقيام بتوزيع جديد لأدوار أبطاله، ورفع شعارات جديدة تتلاءم والمواقف المستجدة المتغيرة، وبالرغم من عدم تبلور الموقف الاستعماري الجديد وشدة التناقضات التي تنخر في جسمه إلا أن الخطوط الأولى لهذا الوضع الجديد بدأت تتضح في محاولات مفضوحة للقضاء على الوضع السياسي الوطني في الشقيقتين مصر وسورية بطريق الضغط الاقتصادي المتواصل والمؤامرات المكشوفة، وتهديدات الدول المحورة الضالعة في ركاب الاستعمار والاتهامات الرخيصة الكاذبة، وحملات التهويش والتضليل وسياسة الدس عن طريق الرشوة وشراء الذمم وإفساد الضمائر، ومحاولة تحويل قوات الأمن الدولية إلى قوات احتلال دائمة. هذا فضلاً عن حماية إسرائيل وإسناد سياستها العدوانية وتوسعها الإقليمي والعمل على فرص الصلح معها على العرب، والتلويح بتدويل بعض الأراضي العربية لاستخدامها كقواعد ضد حركة التحرر القومية واندفاع الاستعمار الأمريكي للحلول محل الاستعمار البريطاني في الشرق الأوسط والاستعمار الفرنسي في المغرب العربي، والاستمرار في إسناد ميثاق بغداد ومحاولة جر الدول العربية المتحررة إليه بالضغط والتهديد والإكراه وتكوين إتحاد إستعماري جديد في المغرب العربي وخنق القومية العربية بمنع مصادر الحياة=

بالرغم من إن الأهداف السابقة لم تكن لتحدد موقف الجبهة من بعض

= والقوة عنها بما في ذلك الموارد الاقتصادية والمالية والأسلحة الدفاعية، وتدعيم المصالح النفطية في الشرق الأوسط باسم حرية التجارة والملاحة العالمية والنقل، والتآمر المكشوف على أمن الشعوب وسلامتها ومصالحها باسم نظرية الفراغ السياسي المزعوم وصيانة الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، وأخيراً وليس آخر تثبيت الأوضاع الفاسدة في الشرق الأوسط ومنع أي تطوير ديمقراطي لها بكل الوسائل التي ينطوي عليها مشروع إيزنهاور الجديد، ولكن بالرغم من هذه المؤامرات لاستعمارية التي استنفدت جميع أشكالها من معاهدات غير متكافئة إلى أحلاف عسكرية إستعمارية إلى تحالف مع (إسرائيل) عدوة العرب، إلى عدوان مسلح على الشقيقة مصر، نقول بالرغم من هذه المؤامرات فقد خرجت القومية العربية من هذه المعركة منتصرة قوية نامية، بعد أن صقلتها التجربة وبصت أركانها المحنة، إذا ردت العدوان عن مصر وألغت معاهدة قناة السويس لسنة ١٩٥٤ وأرغمت الدول الإستعمارية بريطانيا وفرنسا وربيبتها إسرائيل على الانسحاب، كما إنها فضحت الدول المزعومة إسرائيل في المجالات الدولية وبدا حق العرب واضحا في فلسطين، وسما مركزهم مشفوعاً بروح جديدة تدفعهم للنضال وتشدهم للإتحاد.
ولكن الاستعمار لن يلقي سلاحه بسهولة لأنه مازال يتشبث بالبقاء في منطقة الشرق الأوسط ولا سيما في العراق تحت ستار حلف بغداد الاستعماري مستعيناً بأعوانه وأذناب الذين ربطوا مصالحهم به. إن هذا الوضع الشاذ والمرحلة الخطيرة التي تجتازها الأمة العربية في تاريخها فرضا على العراقيين أن يقوموا بواجبهم في الكفاح من أجل التحرر والاستقلال فاجتمع الوطنيون وتدارسوا الأوضاع الداخلية والخارجية وثبتوا الأهداف التي تعتبر في هذه المرحلة نقطة إبتداء لتحقيق الحرية والاستقلال للشعب العراقي والسير به في موكب الأمة العربية التحرري.
المطالب الوطنية الكبرى:

إن هذه الأهداف الوطنية الكبرى التي أجمع عليها العاملون في الحركة الوطنية يمكن تلخيصها بما يلي:

١ - تنحية وزارة نوري السعيد وحل المجلس النيابي.

إن هذا المطلب يشكل بالبداهة الخطوة الأولى لأية سياسة وطنية محتملة فنوري السعيد وهو العميل الأول للإستعمار البريطاني والصفقات الاستعمارية الكبرى في تاريخ العراق الحديث بل وفي الشرق الأوسط، شكل وزارته الحالية في صيف عام ١٩٥٤ ليقوم بدوره الاستعماري المرسوم له، وهو تصفية الحركة الوطنية في العراق، وتجديد معاهدة ١٩٣٠ بشكل من الأشكال، وعقد ميثاق بغداد والعمل على جر الدول العربية إليه، وعقد الصلح مع إسرائيل والقضاء على القومية العربية المتحررة، وتحويل الشرق العربي إلى قلعة إستعمارية كبرى. وبالرغم من جميع الوسائل الوحشية والجرائم المنكرة والمجازر الفظيعة التي ارتكبها نوري السعيد بالرغم من جميع المراسيم الكيفية والأحكام العرفية والمؤامرات على الدول الشقيقة، فقد أثبتت الحوادث الأخيرة فشل سياسة نوري السعيد فشلاً تاماً، فهو وإن كان قد حقق بعض أغراض الاستعمار في العراق بتجديد المعاهدة وشق الصف العربي إلا أنه فشل فشلاً تاماً في ضرب الحركة القومية العربية كما فشل في جر أي بلد عربي إلى حلفه الاستعماري، فهو لم يستطع إذن تحقيق أهداف الاستعمار في هذه المنطقة الحساسة من العالم

على أن نوري السعيد، بعد فشل العدوان الثلاثي على مصر وانكشاف مؤامراته على سورية، وقبل ذلك على الأردن، وافتضاح دور ميثاق بغداد للقضاء على حركة التحرر=

= العربية، وإنعزاله إنعزالاً تاماً في الحقلين الداخلي والدولي، سوف لا يتورع عن إرتكاب أفظع الجرائم الجديدة للمحافظة على مصالح الاستعمار في العراق والشرق العربي، وسوف يوالي مؤامراته وتهديداته ومناوراته في محاولة يائسة للقضاء على استقلال الدول العربية المتحررة والذي ما انفك يخلق لها المتاعب ويثير المشاكل باستمرار، وسوف لا يتردد في القيام بدوره الجديد في المرحلة الجديدة للإستعمار العالمي بعد تغير ميزان القوى داخل الجبهة الاستعمارية بنفس الوحشية والقسوة التي عرف بها في خدمه سادته القدامى. وما المجلس النيابي الحالي المكون أكثره من الاستغلاليين والانتهازيين والامعات والذي عين أعضاؤه بأفظع وسائل التزوير والتلفيق، إلا أداة طيعة لتنفيذ المشاريع الاستعمارية يسخره نوري السعيد كيفما أراد في خدمة المستعمرين المغتصبين على حساب الشعب العراقي ومبدأ حق تمثيله. فالمجلس النيابي الحالي هو أبعد ما يكون إذن عن كونه جهازاً تشريعياً مستقلاً محترماً.

لهذه الأسباب جميعاً أصبحت تنحية وزارة نوري السعيد وحل مجلسه النيابي المطلب الأول من مطالب الحركة الوطنية.

٢ ـ الخروج من حلف بغداد وتوحيد سياسة العراق مع سياسة البلاد العربية المتحررة.

إن الصراع بين القوى الاستعمارية وسياسة الكتل والأحلاف الأجنبية من جهة، وبين القوى الوطنية ومبادىء مؤتمر باندونغ من جهة أخرى، إنعكس في الشرق العربي في صراع عنيف متواصل مستمر إتخذ أشكالاً وألواناً شتى بين الشعوب العربية في نزعتها إلى التحرر والاستقلال، وبين بعض الحكومات العربية الرجعية الضالعة في ركاب الاستعمار والحريصة على تثبيت المصالح غير المشروعة للفئات الحاكمة والمرتبطة بمصالح الاستعمار، ولعل أكبر حدث سياسي في تاريخ الأمة العربية الحديث، هو ظهور حكومات عربية إستطاعت لأول مرة في تاريخنا المعاصر أن تفلت من طوق الاستعمار وتتبع سياسة عربية مستقلة تخدم مصالح شعوبها وتسهم في التيار المتجه، بالقوة، نحو استقلال جميع الأمم وتحرر الإنسان من أشباح الاستغلال والاستعباد. وقد كان لهذا الحدث السياسي الخطير وقع الصاعقة على الاستعمار العالمي. فأسرع لعقد ميثاق بغداد، وركز على كل جهوده لجر الدول العربية الأخرى لهذا الحلف. ولقد قامت دول الميثاق المذكورة لتحقيق مهمتها العدوانية بكل الكبائر وآثار هذه السياسة الإجرامية ماثلة لدينا في العراق، في حل الأحزاب السياسية، وتعطيل الصحافة الوطنية وخنق الحركة الفكرية، والأزمة الاقتصادية الآخذة بخناق أكثرية أبناء الشعب العراقي، وفي هذه السجون والمعتقلات الملأى بالوطنيين وتلك الكليات والمعاهد الغاصة بالأرصاد والجواسيس وخنق الشعب العراقي بالجاسوسية وتبذير موارد الدولة عليها لخدمة الدول الاستعمارية، وفي الثكنات والقلاع المحولة لوسائل عقاب وتعذيب للشباب، وفي مجازر الحي والنجف والموصل وبغداد وغيرها، وفي إعدام الوطنيين وفصل الأساتذة والطلاب والموظفين، ونفي السياسيين ونزع الجنسية العراقية عنهم، وفي هذه الأوضاع القائمة على الاستغلال والرشوة والفساد وعلى السلب والنهب والتبذير والتبديد، والمحسوبية والمنسوبية والعنف والإكراه، وأخيراً وليس آخر في هذه المعاهدة الجديدة التي هربت تهريباً تحت ستار حلف بغداد العدواني لتجديد معاهدة ١٩٣٠ لتمكين نفوذ الاستعمار ومصالحه في العراق، على أن الاستعمار بالرغم من فشل ميثاق بغداد في تأدية مهمته الأساسية، وخاصة بعد انكشاف دوره المفضوح في العدوان الثلاثي على مصر، =

وبالأخص الطبقات الكادحة، وما يخص اقتصادنا الوطني المتدهور والمشاكل

= لايزال يفكر بتعدية هذا الميثاق بدم جديد والعمل على إسناده بوسائل جديدة ترد له بعض الحياة لذلك فإن خروج العراق من هذا الميثاق، الذي كان وسيلة لتجديد معاهدة ١٩٣٠ الجائرة عندما أوشكت على الانتهاء والذي كان وسيلة لتمكين الاستعمار البريطاني في الشرق الأوسط وجعل العراق قاعدة لضرب الحركات الوطنية فيه، والذي فرق كلمة العرب وهدم التعاون العربي الذي كنا نأمل أن يصل إلى درجة الاتحاد، والذي شل الجامعة العربية وربط مصير العراق بالدول الاستعمارية ومهد النفوذ التركي البغيض في العراق كخطوة أولى لنفوذ أوسع وأكبر، نقول أن خروج العراق من هذا الميثاق هو الشرط الأول والأساسي لكسب العراق واستقلاله السياسي، وانفكاكه من القيد الاستعماري، وخروجه من عزلته المصطنعة، والالتحاق بقافلة الدول العربية المتحررة ومساهمته في تحرير الشعوب العربية، وعمله كقوة إيجابية من القوى العاملة على وحدة الأمة العربية.

٣ ـ مقاومة التدخل الاستعماري بشتى أشكاله ومصادره وانتهاج سياسة عربية مستقلة أساسها الحياد الإيجابي

إن هذا المطلب الأساسي المتعلق بموقف العراق من السياسة الدولية، هو امتداد ضروري وطبيعي للمطلب السابق الذي يتعلق بموقفه من السياسة القومية وقد سبق إن المحنا في أول هذه الكلمة إلى أن الاستعمار يتخذ بالضرورة أشكالاً مختلفة وألواناً شتى حسب تطور ميزان القوى الدولية. إننا نشجب ميثاق بغداد لأنه مظهر جوهري من مظاهر الاستعمار ولكن لاستعمار إتخذ وسيتخذ حتمًا مظاهر جديدة أخرى، إقتصادية وعسكرية وسياسية وفكرية، وواجب الحركة الوطنية أن تتابع حركة التطور والأساليب الاستعمارية بكل يقظة وحذر، وأن تكشف عن جوهرها وخطرها، وأن تطور هي الأخرى أساليب عملها وكفاحها حسب تطور الظروف المقاومة للإستعمار بسائر ألوانه وأشكاله وإدراك جوهره الحقيقي وراء شعاراته المضللة واعتباره وحدة عالمية عدوانية، رغم الخلافات المحتدمة بين أجزائه، وإتباع سياسة عربية تحررية مستقلة أساسها الحياد الإيجابي تجنيب البلاد من الانجرار في تيار الحرب الباردة بين المعسكرات الدولية وانتهاج سياسة مستقلة في الحقل الدولي مستوحاة من مصالح الأمة لعربية بعيدة عن مؤامرات الاستعمار وإغراءاته وتهديداته، حذرة من كتله ومواثيقه، مدركة لزيف مساعداته ونقاطه وحرباته، مستندة لمصالح الشعوب العربية التي لا تطمح لغير الاستقلال والحرية والرفاه والسلم والازدهار المادي والأدبي في جو عالمي هادئ خال من التوتر والعدوان.

٤ ـ إطلاق الحريات الديمقراطية الدستورية.

إن مبدأ سيادة الشعب مبدأ إنتزعته الشعوب منذ قرون وسلكت لتحقيقه فعلاً حقوقاً كثيرة، منها حق تمثيل الشعب لنفسه عن طريق الانتخاب الحر المباشر والعمل هذا الغرض في جو تكتنفه الحريات وتعمه الديمقراطية المبنية على أساس حرية التنظيم الحزبي وحرية التعبير والرأي والضمير على أساس المسؤولية الوزارية، في مثل هذه الأجواء الديمقراطية فقط يمكن أن تتيح الشعوب لنفسها محيطاً تنمو فيه القابليات وتتضاعف الثروات ويخطو المجتمع إلى الأمام في مدارج الرقي والمدنية فالحريات الديمقراطية هي الإطار العام الذي لا يمكن للحياة العامة أن توجد وتتحرك وتنمو وتتطور وتتفاعل وتتوالد بدونه. فالمراسيم الكيفية اللادستورية وإسقاط الجنسية عن إحرار العراق والمطالبين بالحق والكرامة وإلغاء الأحزاب وتعطيل الصحف وترهيب

الاجتماعية الأخرى، غير أنها كانت تشخص الحلقة الرئيسية في سلسلة الأهداف الوطنية ألا وهي مسألة التحرر من الاستعمار وتحقيق الحريات الديمقراطية، كما أن بيانات الجبهة المتلاحقة عالجت بعض المشاكل الداخلية المذكورة[٢٨]، ومنها بيان الجبهة في ٥ أيلول ١٩٥٧ «حول الوضع العربي الراهن ومهام حركتنا الوطنية». وكذلك البيان الصادر في ١٠ تشرين الأول ١٩٥٧ «حول الوضع في العراق ومطالب الشعب» والبيان الصادر في ١١ تشرين الأول ١٩٥٧ الذي يطالب باطلاق سراح الجادرجي وكافة السجناء السياسيين.

كما أصدرت الجبهة بيانات أخرى حول الأوضاع العربية ومطالب الشعب العربي في الوحدة ومنها البيان الصادر في ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٧ «بيان الجبهة في ذكرى العدوان على مصر» كذلك البيان الصادر في ١٤ تشرين الثاني ١٩٥٧ «حول الاتحاد العربي أمنية العرب العظمى» والذي جاء فيه:

= الانتخابات «دكتاتورية لفرد وكم أفواه الناس وخنق الحريات، كلها وسائل سلكتها وزارة نوري السعيد لتعيد للعراق عهود الطغيان والعبودية، إنها سموم تميت الديمقراطية وتمتهن الكرامة وتقضي على القومية. لذلك فالقضاء على هذا الفساد السياسي وإعادة الحكم الديمقراطي، بإطلاق حرياته الدستورية هو الشرط الأول لبناء حياة سياسية صحيحة

إن الحريات الديمقراطية، تؤلف وحدة لا يمكن أن تتجزأ، فيجب أن تشمل حرية الاجتماع وتأليف الأحزاب والتنظيم النقابي وحرية الانتخاب والحرية الفكرية بسائر ألوانها والحريات الشخصية والمدنية الخ.. كما إنه يجب أن تكون عامة شاملة يتمتع بها جميع المواطنين دون تمييز إن ضمان هذه الحريات الدستورية وإلغاء ما يتعارض معها من مراسيم وتشريعات شدة مطلب وطني أساسي لا غنى للشعب عنه

٥ - إلغاء الإدارة العرفية وإطلاق سراح السجناء والمعتقلين والموقوفين السياسيين وإعادة المدرسين والموظفين والمستخدمين والطلاب المفصولين لأسباب سياسية

إن هذا المطلب الأخير وإن كان نتيجة حتمية يمكن أن تدخل في نطاق المطلب السابق، إلا أن طبيعته الآنية المستعجلة، وكثرة عدد ضحايا الإرهاب السعيدي، والتعذيب والإرهاب الذي لايزال يلاقيه الألوف من ضحايا الحركة الوطنية مع عائلاتهم وذويهم يجعل المطالبة بتحقيق هذا المطلب مظهراً من مظاهر العمل على إزالة المظالم التي قامت بها وزارة نوري السعيد ضد الوطنيين

إننا ندعو جميع أفراد الشعب العراقي الكريم، وجميع العاملين في الحركة الوطنية إلى وحدة التكتل والالتفاف حول مطالب الأمة الكبرى، ندعوهم إلى نبذ الخلافات والانشقاقات بمختلف أشكالها من صفوف الحركة الوطنية والكفاح المشترك من أجل تنحية نوري السعيد وحل المجلس النيابي والخروج من حلف بغداد وتوحيد سياسة العراق الخارجية مع سياسة البلاد العربية المتحررة ومقاومة التدخل الاستعماري بشتى أشكاله ومصادره وسلوك سياسة الحياد الإيجابي وإطلاق الحريات الديمقراطية الدستورية وإلغاء الإدارة العرفية وإطلاق سراح السجناء والمعتقلين السياسيين وإعادة المفصولين بسبب نشاطهم الوطني والنصر لا محاله للشعب

(٢٨) عزيز الشيخ، المصدر السابق، ص ١٥

«إن جبهة الاتحاد الوطني إذ تعبر باسم شعبنا العراقي عن الابتهاج البالغ باتحاد سوريا ومصر باعتبارهما نواة الوحدة العربية تعلن عن العزم الراسخ في تحرير العراق والحاقه بركب العروبة والتحرر»[٢٩].

لقد اتبعت الجبهة أسلوباً مرناً في التنظيم يتيح الفرصة لدخول اللاحزبيين إلى جانب ممثلي الأحزاب أو بعضهم حيثما وجدوا.

وقامت إلى جانب اللجنة الوطنية العليا (التي مارست القيادة السياسية) لجنة تنظيمية مركزية بقيادة الأولى وتشعبت عن هذه اللجنة التنظيمية لجان رئيسية في معظم الألوية تليها لجان فرعية في مختلف المجالات[٣٠].

ولم تكن جبهة الاتحاد الوطني تضم كل القوى السياسية فقد عارضْ في البداية مثلا حزب الاستقلال وحزب البعث العربي الاشتراكي ضم الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي) إلى الجبهة ولكنهما تراجعا بعد ذلك عن موقفهما. غير أن هذا الحزب نفسه تلكأ في إرسال ممثليه إلى الجبهة في حينه[٣١].

إن تنامي الوعي الوطني والقومي واشتداد قوة الحركة الوطنية لا سيما بعد تشكيل الجبهة الوطنية المتحدة عام ١٩٥٤ قد انعكس في صفوف الضباط الأحرار، وكان من الطبيعي أن تنسجم اتجاهات هذا الوعي مع التيارات الوطنية التي كانت سائدة في البلاد. وكما التقت الأحزاب الوطنية في الجبهة بسبب الموقف العام الذي كان يجابه البلاد، كذلك انعكس هذا الالتقاء وبصورة مستقلة وبدون اتصال مع الجبهة على النشاط السياسي بين الضباط الأحرار والذي أدى إلى تأليف اللجنة العليا للضباط الأحرار التي جمعت كل الضباط الأحرار الواعين سياسياً بغض النظر عن اتجاهاتهم الفكرية والسياسية. ولم يكن الاتصال بين الجبهة والضباط الأحرار في

---

(٢٩) مصادر حاصة.
كما صدرت بيانات أخرى عن اللجنة الوطنية العليا لجبهة الاتحاد الوطني وذلك بمناسبة مرور عام على سحق الاستاذ كامل الجادرجي حيث صدر هذا البيان في ١٩ تشرين الثاني ١٩٥٧ • كما صدر بيان آخر في ٩ كانون الثاني ١٩٥٨ «حول وزارة عبد الوهاب مرجان» حيث انتقدت فيه الوزارة واعتبرتها بأنها إمتداداً لوزارة نوري السعيد وإنها جاءت لتنفيذ بعض المشاريع الاستعمارية

(٣٠) صحيفة إتحاد الشعب البغدادية، العدد ١٤٢، التاريخ ١٧ تموز ١٩٦٠

(٣١) ويؤكد السيد علي صالح السعدي: «بأن حزب البعث العربي الاشتراكي رفض ضم الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى جبهة الاتحاد الوطني بسبب الطبيعة العشائرية لقيادته وكذلك لعمالة الملا مصطفى البارزاني للمخابرات البريطانية والذي كان الرئيس الأسمي للحزب»
(مقابلة شخصية مع السيد علي صالح السعدي بتاريخ ١٥ ـ ٩ ـ ١٩٧٦)

أول الأمر على نطاق الجبهة وإنما كان بواسطة الأحزاب المتصلة بكلا التنظيمين.

وقد كان قيام جبهة الاتحاد الوطني من أهم العوامل التي ساعدت على تكوين اللجنة العليا للضباط الأحرار.

وفي مطلع عام ١٩٥٨ فوتحت جبهة الاتحاد الوطني من قبل اللجنة العليا للضباط الأحرار عن مدى استعداد الجبهة للمشاركة في الحكم فيما إذا نجحت الثورة التي كان يخطط لها من قبل الضباط، ونوقش هذا الموضوع في اجتماع ضيق وبمحادثات على أعلى المستويات بين قادة الأحزاب الممثلة في الجبهة وتقرر مبدئياً دعم الثورة واستعداد الجبهة للمشاركة فيها على أساس تنفيذ منهاجها دون التطرق إلى موضوع الأشخاص الذين اختيروا للوزارة عند قيام الثورة[٣٢].

إن الضباط الأحرار قاموا باتصالات خاصة وباستطلاعات مع الشخصيات السياسية الممثلة في الجبهة وقام نوع من التنسيق والتعاون بينهم. وسيأتي تفصيل ذلك في الفصل الثاني من هذه الرسالة.

إن قيام جبهة الاتحاد الوطني بالشكل الذي قامت عليه كان انتصاراً خطيراً أحرزته الحركة الوطنية في العراق وانعطافاً حاسماً في تاريخها هيأ لها كل المستلزمات الداخلية لنجاح الثورة. فلم يسبق أن تبلورت أهداف الحركة الوطنية كما حدث في بيان الجبهة السابق الذكر. ولم يسبق أن أجمعت كل القوى الوطنية المدنية منها والعسكرية على نسف النظام الملكي بالقوة وتغيير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة، كما أجمعت في تلك الفترة.

ولم يسبق أن وحدت ونظمت ونسقت ونشطت قوى الحركة الوطنية المختلفة جميع جهودها في مجرى واحد كما فعلت في قيام الجبهة.

إن هذا الاجماع الرائع قد ارتفع بمستوى الحركة الوطنية إلى أقصى حد وارتفع بمعنويات الشعب وحشد جميع طاقاته في صف واحد متماسك لا يقهر إن عوامل الانتصار اجتمعت ولم يبق سوى تفجير الثورة.

(٣٢) الثقافة الجديدة، العدد ٤، التاريخ شهر تموز ١٩٦٩، حوار حول جبهة الاتحاد الوطني مع الاستاذ محمد حديد، ص ١٦ - ١٧

الفصل الثالث

حَركة وتنظيمات الضبّاط الأحرار

بعد فشل حركة ١٩٤١ التحررية، وعودة السيطرة البريطانية على العراق، وما قامت به من تنكيل بالحركة الوطنية وباعدام الضباط الأحرار الذين شاركوا بالحركة، والتمهيد لحل الجيش العراقي الذي أصبح يشكل خطراً على النفوذ والسيطرة البريطانية، ازدادت النقمة بين صفوف الشعب العراقي ضد القوات البريطانية وضد النظام الملكي الرجعي.

وجاءت حرب فلسطين عام ١٩٤٨ وآثارها المأساوية لتزيد أسباب النقمة بين الضباط الشباب، فأخذت اللقاءات الليلية بينهم تكثر وهم يتحدثون عن مدى الانحطاط والفساد الذي وصلت إليه البلاد[1].

غير أن حركة الضباط الأحرار في مصر كانت حافزاً لهم فاعتبروا إن الحل هو القيام بحركة مماثلة للقضاء على النظام الملكي الرجعي، ولكن أية حركة لا بد لها من تنظيم يستطيع أن يأخذ على عاتقه عملية التهيئة والإعداد للثورة المقبلة. وبدأ الضباط الشباب في أيلول ١٩٥٢ يفكرون بالقيام بحركة مشابهة لها ووجوب تنظيم قواهم وإعدادها لليوم الذي يفجرون فيه الثورة.

---

(١) [illegible] محادثة مع أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار وخاصة سكرتير اللجنة العقيد المهندس [illegible] مجيد بتاريخ ٢٧ نيسان ١٩٧٦.

وتأسيساً على دلك فسوف نعالج في هذا الفصل حركة وتنظيمات الضباط الأحرار كما يلي:

المبحث الأول ـ نشأة وتطور حركة الضباط الأحرار.
المبحث الثاني ـ تنظيم الضباط الأحرار.
المبحث الثالث ـ مبادىء وأهداف حركة الضباط الأحرار.

المبحث الأول

نشأة وتطوّر حركة الضبّاط الأحرار

إندماج العسكريين بالحركة الوطنية:

لقد كان للعسكريين في العراق دائمًا دور في السياسة، غير إننا سوف نتناول الأسباب المهمة التي دفعت الضباط الأحرار إلى تشكيل تنظيماتهم التي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية فحسب، ويمكن إجمالها على النحو التالي:

١ ـ منذ بداية تأسيس الجيش العراقي، كان الضباط يشعرون بأنهم أوعى العناصر الموجودة في البلاد، حيث يسود الجهل والحرمان والمرض. وكان هذا الشعور يزداد لديهم بازدياد شعورهم بأنهم قريبون جداً من السلطة في حكمها البلاد وفي مواجهتها الدول الأخرى. وعندما كانت السلطة في النظام الملكي تدخرهم في أوقات الأزمات العصيبة لمواجهة قوى الشعب، كان الشعور يساورهم بأنهم يستطيعون أكثر من غيرهم أن يوجهوا البلاد نحو سياسة وطنية فعّالة. إن شعورهم بآلام الشعب من ناحية وشعورهم بالقوة التي تحت تصرفهم دفع بهم بعيداً إلى الانغمار بالعمل السياسي ومن ثم الاندماج بالحركة الوطنية[٢].

٢ ـ عجز الحكومات المتعاقبة التي تولت الحكم قبل ١٤ تموز ١٩٥٨ عن تحقيق الأهداف الوطنية والقومية التي كان يتطلع إليها الشعب العراقي والأمة العربية والتي وعدت تلك الحكومات بتحقيقها، فلم يجد الضباط الأحرار سبيلاً إلى تحقيقها إلا بتنظيم أنفسهم بتنظيمات سرية لغرض إسقاط النظام الملكي

---

(٢) ويذكر د. فاضل حسين إن من أسباب تحرك الضباط الشباب لتشكيل خلاياهم هو «طموحهم للوصول إلى السلطة بعد أن رأوا الضباط المصريين قد فعلوا ذلك» أنظر د. فاضل حسين، سقوط النظام الملكي ، ص ٦٢.
إن الدكتور فاضل حسين يحاول أن يجعل من حركة الضباط الأحرار وأسباب قيامها في العراق طموحاً شخصياً في حين أن الواقع والحقيقة تدلنا أن الضباط الذين قاموا بتشكيل خلايا الضباط الأحرار كانوا من أكفأ الضباط وأنشطهم ولم يكن للطموح الشخصي تأثير في قيام تنظيماتهم وحركتهم

وتحقيق المطالب الوطنية والقومية. فتشكلت عدة تنظيمات للضباط الأحرار منذ عام ١٩٥٢ حتى ١٤ تموز ١٩٥٨.

٣ ـ فشل حركة ١٩٤١ التحررية التي قام بها الضباط القوميون في العراق وما لاقاه الشعب العراقي بصورة عامة والجيش بصورة خاصة من أحكام الإعدام بخيرة ضباطه. وأراد الإنكليز تصفية الجيش العراقي خوفاً منه ولكن بعض العناصر المخلصة الموجودة فيه حالت دون ذلك، ومع ذلك فقد عملوا على تقليص عدد وحدات الجيش العراقي وإنهاكه بكثرة التدريبات والمناورات حيث كان الجيش طيلة أيام وفصول السنة في تدريب ومناورات بالعتاد الحي[٣].

٤ ـ حرب فلسطين عام ١٩٤٨ وما انتهت إليه من نكبة العرب، حيث شعر الضباط الشباب أن فشلهم في حرب فلسطين سببه سياسي أكثر مما هو عسكري، وإن النصر يجب أن يمر ببغداد قبل فلسطين، وشعروا بتواطوء الحكام وتقاعسهم عن تحرير فلسطين، فازدادت نقمة الضباط الشباب على الحكم وعاهدوا أنفسهم على إزالة هذا الحكم[٤].

٥ ـ منذ أن نجحت حركة الضباط الأحرار في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وقوضت النظام القائم في مصر، جوبهت هذه الحركة من قبل الحكومات العربية ذات النظم الملكية ولاسيما تلك التي تسير في ركاب الاستعمار بالهلع والفزع في حين أنها ألهبت حماس الضباط الشباب وأججّت مشاعرهم الوطنية ودفعتهم لتشكيل تنظيمات سرية للقيام بعمل عسكري ضد النظام الملكي الرجعي على غرار التنظيم السري المصري. لذلك اقتبس الضباط الشباب نفس إسم التنظيم العسكري المصري وهو «الضباط الأحرار» وأطلقوه على تنظيمهم الذي بدأ يتبلور في نهاية عام ١٩٥٢[٥].

---

(٣) مقابلة شخصية مع الزعيم الركن محسن حسين الحبيب بتاريخ ٩ كانون الأول ١٩٧٧

(٤) مقابلة شخصية مع العقيد المهندس رجب عبد المجيد سكرتير تنظيم الضباط الأحرار بتاريخ ٢٧ نيسان ١٩٧٦

(٥) نفس المصدر

ويذكر د. فاضل حسين «تأثر الضباط الأحرار العراقيون بتنظيم الضباط الأحرار المصريين في كثير من مقدماته وتنظيماته ومواقفه مثل الأمور التالية

(١) إتحاد إسم الضباط الأحرار، وله هيئة عليا، تصبح مجلساً لقيادة الثورة بعد نجاح الثورة المنتظرة

(٢) من أسباب تكوين هذا التنظيم في مصر حدث ٤ فبراير ١٩٤٢ لدى فرضت به السلطات البريطانية مصطفى النحاس على الملك فاروق رئيساً لوزارة مصرية بواسطة الدبابات، يقابله في العراق الحرب العراقية

=

٦ - إقحام الجيش في قمع الانتفاضات الشعبية، ومنها إنتفاضة تشرين عام ١٩٥٢ التي نزل فيها الجيش إلى الشوارع لقمع الانتفاضة وتم تشكيل وزارة رئيس أركان الجيش نور الدين محمود التي كان لها أثر كبير في نفوس الضباط الشباب الذين أخذوا يعملون لإزالة الحكم الفاسد وتخليص الشعب منه.

٧ - كان الضباط الشباب متأثرين بالأفكار السياسية الثورية. فقبل دخولهم الكلية العسكرية تلقوا علومهم في المدارس الثانوية في فترة تصاعد المد الوطني والقومي في العراق خلال فترة الثلاثينات. إن أغلب الضباط الأحرار خاصة أعضاء اللجنة العليا كانوا في المدارس الثانوية خلال هذه السنوات التي شهدت تعاظم

= - البريطانية في مارس ١٩٤١ ونتيجتها سقطت كتلة الضباط المناوئة لبريطانيا ومن أيدها من المدنيين من أمثال رشيد عالي الكيلاني ويونس السبعاوي ثم عودة نوري السعيد إلى الحكم بقوة الحراب البريطانية التي أعادت إحتلال العراق. وكذلك كانت حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ سبباً في نقمة الجيش المصري والجيش العراقي وتكوين التنظيم السري في كلا البلدين.

(٣) إستند التنظيم المصري على ضابط كبير يحمل رتبة عالية هو اللواء محمد نجيب إستعمل كواجهة للتنظيم، وحدث ما يشبه هذا حين أسندت الرئاسة الرسمية للتنظيم العراقي إلى ضابط هو عبد الكريم قاسم.

(٤) قام التنظيم المصري على تحدي الملك فاروق والساسة المدنيين التقليديين والاستعمار البريطاني وأدى ذلك بعدئذ إلى إلغاء الملكية وإعلان النظام الجمهوري، وحدث مثل هذا في العراق حين قرر التنظيم القضاء على عبد الإله ونوري وإلغاء الملكية وإعلان الجمهورية

(٥) قرار التنظيم المصري بإقامة مجلس وصاية على الملك الطفل أحمد فؤاد يقابله في العراق إقامة مجلس السيادة على غرار ما حدث في السودان

(٦) الاتفاق بين أعضاء التنظيم المصري على الاخلاص المطلق لأعضاء التنظيم وعدم التنكيل ببعضهم إذا حدث خلاف بينهم وقد طبق ذلك فعلاً بعد نجاح الثورة وقد اتفق التنظيم العراقي على مثل هذا المبدأ ولكن لم يطبق

(٧) عهد الضباط الأحرار المصريون إلى أحد المدنيين برئاسة أول وزارة مصرية بعد الثورة وهو علي ماهر إلى أن حان الوقت الملائم ليؤلفوا الوزارة هم أنفسهم وقد اتصل عبد الكريم قاسم قبل الثورة العراقية بحسين جميل عارضاً عليه تأليف أول وزارة بعد الثورة، وطبعاً كان يقصد أن يكون ذلك مؤقتاً كما حدث في مصر ولكن حسين جميل رفض».
أنظر: د. فاضل حسين، المصدر السابق الذكر، ص ٥٣ - ٥٥.
أما العقيد المهندس رجب عبد المجيد سكرتير اللجنة العليا للضباط الأحرار فيقول: «إن تنظيمنا لم يتأثر بتنظيم الضباط الأحرار في مصر لأن الوضع عندنا في العراق يختلف عن الوضع في مصر، كما أن تنظيمنا قرر منذ اليوم الأول لتأسيسه على ضرورة إسقاط النظام الملكي وقيام الجمهورية بينما ثورة مصر لم تلغ الملكية إلا بعد مدة طويلة
صحيح أن لثورة يوليو ١٩٥٢ تأثيراً فعالاً على قيام تنظيمنا إلا أننا لم نقتبس من التنظيم المصري سوى الأسم فقط»
(مقابلة شخصية مع العقيد المهندس رجب عبد المجيد)

المد الوطني والقومي والتي تعتبر سنوات ميلاد قوى وتنظيمات الحركة الوطنية والثورية التي لعبت دوراً بارزاً في أحداث العراق السياسية و الاجتماعية ومنه جماعة الأهالي وجمعية الإصلاح الشعبي والحزب الشيوعي العراقي كما شهدت وقوع أول إنقلاب عسكري في العراق وفي الأقطار العربية وهو إنقلاب الفريق بكر صدقي عام ١٩٣٦ ، وكان لهذه الحركات والأحداث السياسية تأثير كبير على أفكارهم وخاصة عندما تخرجوا من الكلية العسكرية حيث أخذو، يفكرون بقلب نظام الحكم للقيام بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لصالح الجماهير(٦).

٨ ـ الإنحدار الطبقي للضباط الشباب حيث أن أغلبهم ينحدر من الطبقات الكادحة، فأعضاء اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار يمثلون التركيب الاجتماعي لمختلف الضباط الأحرار في الجيش العراقي(٧) إن هذا الإنحدار الطبقي للضباط الأحرار جعلهم يفكرون بضرورة إصلاح الأوضاع في البلاد وخصوصاً وضع الفلاحين فكان قانون الإصلاح الزراعي من جملة القضايا التي تم مناقشتها في اللجنة العليا للضباط الأحرار.

٩ ـ ظهور الأحزاب ذات الأيديولوجيات الثورية كحزب البعث العربي الإشتراكي والحزب الشيوعي العراقي وازدياد نشاطها في صفوف الشعب والقوات المسلحة، مما أدى إلى زيادة الوعي الثوري لدى الضباط والجنود بضرورة التخلص من النظام الملكي الرجعي.

١٠ ـ إزدياد الانتفاضات الشعبية التي حدثت في الفترة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى قيام الثورة في ١٤ تموز ١٩٥٨، وازدياد الإضرابات العمالية مما ساعد على زيادة النقمة لدى الضباط والجنود على الحكم(٨).

---

(٦) مقابلة شخصية مع الزعيم الركن محيي الدين عبد الحميد أحد أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار بتاريخ ٢ ـ ٩ ـ ١٩٧٦ .

(٧) ولد عبد الكريم قاسم ببغداد سنة ١٩١٤ في محلة قنبر علي، وكان والده يشتغل نجاراً. وهو من عائلة فقيرة. أنظر:
عبد الكريم الجده، المصدر السابق الذكر. ص ٥
أما عبد السلام عارف فلقد ولد في بغداد محلة سوق حمادة في الكرخ وكان والده يشتغل بزازاً يبيع القماش بالمفرق وقد نزح من محافظة الأنبار وهو من عائلة فقيرة أيضاً. أنظر:
عبد السلام عارف، المصدر السابق الذكر. ص ٩.

(٨) وأهم هذه الانتفاضات هي:

١١ ـ عدم قدرة الأحزاب السياسية في العراق آنذاك على أحداث ثورة جماهيرية وذلك لضعفها وتفتتها وعدم إنسجامها مما حمل الضباط الشباب إلى تكوين تنظيمهم للقيام بهذه المهمة(٩).

نشأة تنظيمات الضباط الأحرار.

على أثر رجوع الجيش العراقي من فلسطين بعد اشتراكه في حرب ١٩٤٨ أدرك أغلب الضباط الشباب الذين شاركوا في هذه الحرب بأن النصر يجب أن يمر ببغداد قبل فلسطين(١٠). وقد دفعت بهذا الاتجاه إلى الأمام الثورة المصرية في ٢٣

= وثبة كانون عام ١٩٤٨، وانتفاضة تشرين عام ١٩٥٢، وانتفاضة عام ١٩٥٦ على أثر العدوان الثلاثي على مصر

أما أهم الاضرابات العمالية فهي

إضراب عمال النفط في كركوك عام ١٩٤٦، وإضراب عمال الميناء عام ١٩٤٧، وإضراب عمال السجاير عام ١٩٥٢ أنظر

رزق إبراهيم حسن، تاريخ الطبقة العاملة في العراق ١٩١٨-١٩٦٨، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٦، ط ١.

(٩) يؤكد د. فاضل حسين: أن من أسباب قيام تنظيمات الضباط الأحرار «أ ـ حلف بغداد الذي حول العراق إلى قاعدة بريطانية وكبل إستقلال العراق بالقيود الاستعمارية» أنظر د. فاضل حسين، المصدر السابق ص ٦٢

ولكن الحقيقة ان تنظيمات الضباط الأحرار وجدت قبل قيام حلف بغداد بفترة ليست بالقصيرة، حيث ان تاريخ أول خلية للضباط الأحرار تم تشكيلها في أيلول عام ١٩٥٢

مقابلة شخصية مع الضباط الأحرار أعضاء اللجنة العليا وهم العقيد المهندس رجب عبد الحميد، الزعيم ناجي طالب، الزعيم الركن محيي الدين عبد الحميد، الزعيم الركن محسن حسين الحبيب، العقيد الركن صبيح علي غالب، المقدم الطيار محمد سبع كذلك أكدها العقيد نعمان ماهر الكنعاني والمقدم الركن طه ياسين الدوري

(١٠) مقابلة شخصية مع العقيد المهندس رجب عبد المجيد بتاريخ ؟ ـ ٤ ـ ١٩٧٦ كذلك أنظر صبيح علي غالب، المصدر السابق الذكر، ص ٣٧

أما العقيد الركن عبد السلام عارف فيذكر «بعد فشل حركة ١٩٤١ وأثناء وجودي في لواء البصرة عام ١٩٤٢ بدأنا أنا وزملائي الضباط الشباب نتحدث عما وصل إليه العراق من ظلم وفساد، وقلنا أن أية ثورة لا بد من الاعداد لها إعداداً دقيقاً ولا بد أن يسبقها تهيئة كاملة وتنظيم للقوى سواء داخل الجيش بين صفوف المدنيين، وهذا في حد ذاته يستلزم قيام منظمة سرية تأخذ على عاتقها مهمة الاعداد للثورة. وفعلاً تم تشكيل المنظمة السرية وقمنا بوضع أهداف المنظمة وتتلخص في

١ ـ تخليص البلاد من حكم الطغاة ٢ ـ إزالة القواعد البريطانية ٣ ـ تطهير البلاد من الأذناب وعملاء الاستعمار ٤ ـ إعطاء الفرصة للشعب ليحكم نفسه بنفسه

وبدأنا نصدر المنشورات، وكان توزيعها يتم ليلاً وفي سرية تامة على أماكن تجمع الضباط وعن طريق البريد وكنا نضطر أحياناً أن يقوم أحدنا بالسفر إلى بغداد أو العمارة أو أية منطقة أخرى في العراق ـ

تموز ١٩٥٢ إذ أخذ الضباط الشباب بتشكيل خلايا وتنظيمات على غرار تنظيم الضباط الأحرار المصري، فبدأ الرائد رفعت الحاج سري والمقدم المهندس رجب عبد المجيد في أيلول ١٩٥٢ بمفاتحة الضباط الذين يثقان بهم ويدعوانهم إلى الانضمام إلى الخلايا التي قررا تشكيلها لتأخذ على عاتقها عملية التغيير التي يصبو إليها الشعب عن طريق ثورة يقوم بها الجيش وذلك لعجز الأحزاب السياسية عن القيام بثورة للإطاحة بالنظام الملكي المدعوم من قبل الاستعمار البريطاني[١١].

وتم تشكيل عدة خلايا للضباط الأحرار داخل صفوف الجيش وبين وحداته المنتشرة في العراق شمالاً وجنوباً[١٢].

وبعد انكشاف سر اجتماع الكاظمية الذي سنتطرق إليه بالتفصيل فيما بعد والذي شارك فيه الرائد رفعت الحاج سري والعقيد الركن عبد الوهاب أمين والمقدم إسماعيل العارف والمقدم صالح عبد المجيد السامرائي لدى السلطات الملكية وبعد إجراء التحقيق معهم، تم تفريق هؤلاء الضباط وإبعادهم عن الوحدات

= لنقوم بإرسال المنشورات من هناك عن طريق البريد حتى لا يعرف نوري السعيد وعملاؤه المصدر الحقيقي الذي تخرج منه المنشورات».
انظر:
مجلة روز اليوسف المصرية، العدد ١٩٧٩، التاريخ ١٦ مارس ١٩٦٦،ص ١٥. كذلك أنظر.
عبد السلام عارف، المصدر السابق الذكر، ص ١٦ - ١٧.
ونحن نعتقد أن هذه المنظمة التي يذكرها عبد السلام لم يكن لها وجود فعلي وإنما فقط في مخيلته.
ونتيجة البحث والتقصي والسؤال عن هذه المنظمة لدى الضباط الأحرار فإنهم جميعاً أكدوا بأنه لا توجد منظمة سرية للضباط قبل عام ١٩٥٢ وحتى لم يسمعوا باسم هذه المنظمة أو نشاطاتها (مقابلات مع الضباط الأحرار أعضاء اللجنة العليا).

(١١) مقابلات شخصية مع الضباط الأحرار أعضاء اللجنة العليا وخاصة سكرتيرها العقيد المهندس رجب عبد المجيد. كذلك أنظر:
صبيح علي غالب، المصدر السابق الذكر، ص ٣٧. كذلك أنظر.
د. فاضل حسين، المصدر السابق، ص ٦٣
أما urial dann فيذكر: «ان الخلايا الأولى قام بتأسيسها المقدم صالح عبد المجيد السامرائي ومن أعضائها المقدم رفعت الحاج سري».
أنظر:

urial dann iraq under qassem pall moll jerusalem 1969 p.20

(١٢) مقابلة شخصية مع العقيد المهندس رجب عبد المجيد والعقيد الركن صبيح علي غالب كذلك أنظر:
صبيح علي غالب، المصدر السابق الذكر، ص ٣٨ كذلك أنظر.
مجيد خدوري، العراق الجمهوري، الدار المتحدة للنشر، بيروت ١٩٧٤، ط١ ص ٣٤.

الفعّالة[١٣]. وبقيت خلايا الضباط الأحرار الأخرى بدون توجيه بعد تشتيت الضباط الأحرار الأوائل الذين أخذوا على عاتقهم مهمة التنظيم والتوجيه.

إزداد الحماس بين الضباط الأحرار بعد الاعتداء الثلاثي على مصر في تشرين عام ١٩٥٦ للتخلص من النظام الملكي بأسرع وقت قبل فوات الأوان وكان الاعتداء الثلاثي على مصر بمثابة ناقوس الخطر الذي حفز الضباط الأحرار على العمل بسرعة قبل أن يستفحل خطر التآمر الاستعماري على العراق والأمة العربية[١٤].

لذلك قرر الضباط الأحرار تشكيل اللجنة العليا لتأخذ على عاتقها مهمة التهيّؤ وإعداد الخطط اللازمة للإطاحة بالنظام الملكي. فاجتمع في آواخر عام ١٩٥٦ كل من العقيد الركن محيي الدين عبد الحميد والعقيد الركن ناجي طالب والعقيد الركن محسن حسين الحبيب والعقيد المهندس رجب عبد المجيد والمقدم الركن عبد الكريم فرحان والمقدم الركن صبيح علي غالب والمقدم وصفي طاهر والرائد الطيار المتقاعد محمد سبع، وتخلف عن الحضور كل من العقيد الركن عبد الوهاب الأمين والرائد رفعت الحاج سري وقرروا تشكيل اللجنة العليا للضباط الأحرار من الضباط السابقي الذكر ليأخذوا على عاتقهم عملية الإعداد للثورة[١٥].

لقد كان تشكيل اللجنة العليا للتنظيم بمثابة بدء العمل الجدي ووضع الخطط الفعلية للإطاحة بالنظام الملكي الرجعي.

وبنفس الوقت الذي تم فيه تشكيل اللجنة العليا، تشكلت تنظيمات أخرى للضباط الأحرار بين صفوف القوات المسلحة كتنظيم المنصور الذي يرئسه عبد الكريم قاسم ويضم في عضويته كل من العقيد الركن عبد السلام عارف والعقيد طاهر يحيى والزعيم أحمد صالح العبدي، في اللواء التاسع عشر الذي كان آمره عبد الكريم قاسم ومعسكره في جلولاء، وكان هذا التنظيم منفصلاً

---

(١٣) صبيح علي غالب، المصدر السابق الذكر، ص ٣٩ ـ ٤٠

(١٤) مقابلات شخصية مع أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار وهم: العقيد المهندس رجب عبد المجيد والعقيد الركن صبيح علي غالب والزعيم الركن ناجي طالب والزعيم الركن محي الدين عبد الحميد والزعيم الركن محسن حسين الحبيب والعقيد الركن عبد الكريم فرحان والرائد الطيار محمد سبع.

(١٥) نفس المصدر السابق، كذلك أنظر:
صبيح علي غالب، المصدر السابق الذكر، ص ٤٤ ـ ٤٥.

عن تنظيم بغداد السابق الذكر[١٦] . كذلك تم تشكيل تنظيم الضباط الأحرار التابع للشيوعيين حيث أطلقوا عليه إسم «اللجنة الوطنية لاتحاد الضباط والجنود» وكان يرئس هذا التنظيم الرائد إبراهيم حسين الجبوري ويضم في عضويته الرائد فاضل مهدي البياتي والرائد موسى إبراهيم. وأخذ هذا التنظيم يصدر نشرة سرية مكتوبة باليد باسم «حرية الوطن» فصدر العدد الأول منها في كانون الثاني عام ١٩٥٥، وفيه نداء موجه إلى الضباط والجنود يحثهم على المساهمة في تبديل الأوضاع القائمة داخل الجيش، وقد جاء في العدد نفسه أيضاً «إن الجندي العراقي لا يعني به أبداً فيعامل كالقن ويساق إلى القتال دون أن يكون له رأي، ويسخر كالخادم في بيوت الضباط، إن الخبراء والجواسيس الأجانب يعملون على تحطيم معنوية الجندي وإظهاره بمظهر الجبن. .»[١٧].

واستمر هذا التنظيم في العمل داخل صفوف القوات المسلحة لحين قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، ولكنه لم يستطع أن يكسب عطف وتأييد عدد كبير من الضباط لأن هؤلاء كانوا منضمين إلى حركة الضباط الأحرار في غالبيتهم. وأصبحت «اللجنة الوطنية لاتحاد الضباط والجنود» في حكم المنتهية بعد الثورة، واقتصر نشاطها على توزيع نشرتها السرية «حرية الوطن». وكانت هذه النشرات توزع في أماكن تواجد الضباط والجنود وتحث الضباط والجنود على العمل للتخلص من النظام الملكي الرجعي المرتبط بالإستعمار البريطاني دون وضع الخطط اللازمة للإطاحة بهذا النظام.

وكان هناك تنظيم شيوعي آخر مقره في لواء الديوانية ومن أبرز أعضائه النقيب إحسان مهدي البياتي والنقيب حسن الوائلي والنقيب كاظم عبد الكريم والملازم الأول منعم جاسم ويرتبط هذا التنظيم بتنظيم بغداد الذي يرئسه الرائد فاضل مهدي البياتي المنوه عنه أعلاه[١٨].

---

(١٦) مقابلة شخصية مع الزعيم الركن ناجي طالب بتاريخ ٣١ - ٨ - ١٩٧٦، كذلك مع الزعيم الركن محسن حسين الحبيب بتاريخ ٩ - ١ - ١٩٧٧، كذلك أنظر
وزارة الدفاع، محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ج٥، مطبعة الحكومة، بغداد ص ٣٦٣.

(١٧) سعاد خيري، المصدر السابق الذكر. ص ٢٤٨ - ٢٤٩. وكذلك أنظر: فاروق الدرة، إنطلاقة العراق، ١٤ تموز ١٩٥٨ وتاريخ القضية العربية، مؤسسة حسين النوري، دمشق، ١٩٥٨ ص ٢٥. وأنظر: المحاكمات، ج٥، ١٩٥٩. ص ٣٣٧.

(١٨) إفادة النقيب إحسان مهدي البياتي في ١٤ - ٤ - ١٩٦٣

وتشكلت تنظيمات أخرى في كافة أنحاء العراق إلا أن دورها كان ضعيفاً ولم تكسب إلا تأييد عدد من الضباط ومن هذه التنظيمات: تنظيم الموصل الذي كان يطلق على نفسه إسم «تنظيم الضباط الثوار» وكان في عضويته كل من المقدم الركن محمود عزيز والرائد مجيد الجلبي والرائد علي الخفاف والنقيب حازم حسن والنقيب زكريا طه والنقيب هاشم الدبوني والنقيب سالم سلو والملازم الأول كامل إسماعيل. وقد ارتبط هذا التنظيم بعد ذلك باللجنة العليا للضباط الأحرار قبل ثورة ١٤ تموز وكانت مبادئه متفقة مع مبادىء اللجنة العليا في التحرر الوطني والوحدة العربية[١٩].

وتشكل تنظيم آخر في لواء الناصرية وكان يتزعمه العقيد شاكر محمود شكري ويضم الضباط القوميين الذين كانوا يدعون إلى الوحدة العربية وظل هذا التنظيم بعيداً عن نشاط اللجنة العليا للضباط الأحرار[٢٠].

ويعتبر تنظيم بغداد الذي يرئسه العقيد الركن محيي الدين عبد الحميد وتنظيم المنصور الذي يتزعمه عبد الكريم قاسم من أنشط التنظيمات بين صفوف القوات المسلحة وأوسعها انتشاراً.

وبعد أن عرفت اللجنة العليا بوجود تنظيم المنصور تدارست إمكانية توحيد التنظيمين، وقررت، بعد مناقشات طويلة، مفاتحة تنظيم المنصور لتوحيد التنظيمين. ولقد تم إرسال ممثل عن اللجنة العليا للتفاوض مع عبد الكريم قاسم عن إمكانية دمج التنظيمين. وكان ذلك في كانون الثاني عام ١٩٥٧ حيث أرسلَ العقيد الركن ناجي طالب والمقدم وصفي طاهر ممثلين عن اللجنة العليا للإتفاق مع عبد الكريم قاسم، وبعد دراسة مبادىء التنظيمين وأسس العمل وجد أنهما متفقان على ضرورة إزالة النظام الملكي ولذلك دعي عبد الكريم قاسم لحضور الاجتماع المقبل في منزل الرائد الطيار المتقاعد محمد سبع، فحضر وأدى القسم أمام اللجنة العليا وبذلك تم دمج التنظيمين[٢١].

---

(١٩) المحاكمات، ج١٤، ١٩٦١، ص ٢٧٨. وأنظر:
عبد الغني الملاح، التجربة بعد ١٤ تموز، مطبعة معتوق، بيروت، ١٩٦٦، ص ١٧.

(٢٠) مقابلة شخصية مع المقدم الطيار المتقاعد محمد سبع بتاريخ ٤ أيلول ١٩٧٦ كذلك مع العقيد المهندس رجب عبد المجيد

(٢١) مقابلة شخصية مع الزعيم الركن ناجي طالب بتاريخ ٣١ آب ١٩٧٦ وكذلك مع المقدم الطيار محمد سبع والزعيم الركن محي الدين عبد الحميد. وأنظر: =

ويمكن إرجاع أسباب دمج التنظيمين إلى ما يأتي:

١ ـ توحيد العمل الجدي للإسراع بقيام الثورة ووضع الخطط اللازمة لذلك.
٢ ـ زيادة قوة وحجم تنظيم الضباط الأحرار ومنع المنافسة بينهما.
٣ ـ سرية العمل وعدم إفساح المجال لتسرب أنباء التنظيم إلى السلطة.
٤ ـ الإستفادة من أكبر عدد من الوحدات العسكرية الفعّالة التي يسيطر عليها الضباط الأحرار.

وفي الاجتماع الذي تلاه أحضر عبد الكريم قاسم معه العقيد الركن عبد السلام عارف دون أن يفاتح أعضاء اللجنة العليا بهذا الحضور، ولذلك تفاجأ أعضاء اللجنة العليا لأن من أسس العمل في التنظيم هو عدم ضم أي ضابط في التنظيم دون أخذ آراء كافة أعضاء اللجنة العليا، ولكن عبد الكريم قاسم لم يتقيد بهذه الأسس وأخبرهم أن العقيد الركن عبد السلام عارف عضو في التنظيم ويعرف كل شيء ويجب أن يكون أحد أعضاء اللجنة العليا فوافق أعضاء اللجنة العليا بعد أن أصبحوا أمام الأمر الواقع[٢٢].

وقبل قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ أصبح عدد أعضاء اللجنة العليا خمسة عشر ضابطاً وهم[٢٣]:

١ ـ عبد الكريم قاسم.
٢ ـ العقيد الركن عبد السلام عارف.
٣ ـ العقيد الركن محيي الدين عبد الحميد.

= المحاكمات، ج٥، ١٩٥٩، ص ٣٣٦ ـ ٣٣٧
أما العقيد الركن عبد السلام عارف فيذكر «وفي إجتماع ضم أعضاء من الكتلتين تم الاتفاق على ضم الكتلتين، وقد حضر هذا الاجتماع معي ناجي طالب وشقيقي عبد الرحمن» أنظر عبد السلام عارف، المصدر السابق الذكر، ص ٣٥
ومن خلال مقابلاتي لأعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار لم يتأيد هذا القول ويذكر العقيد المهندس رجب عبد المجيد: «لا أعرف من أين أتى عبد السلام عارف بهذا الكلام».

(٢٢) مقابلة شخصية مع الزعيم الركن ناجي طالب والعقيد الركن محسن حسين الحبيب والعقيد المهندس رجب عبد المجيد كذلك أنظر:
المحاكمات، ج٥، ١٩٥٩، ص ٣٣٧

(٢٣) مقابلات شخصية مع أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار وخاصة سكرتير اللجنة العقيد المهندس رجب عبد المجيد كذلك أنظر
صبيح علي غالب، المصدر السابق، ص ٩٧ ـ ٧٩٨

٤ ـ العقيد الركن ناجي طالب.
٥ ـ العقيد الركن محسن حسين الحبيب.
٦ ـ العقيد الركن عبد الوهاب الأمين.
٧ ـ العقيد الركن عبد الوهاب الشواف.
٨ ـ العقيد الركن صبيح علي غالب.
٩ ـ العقيد المهندس رجب عبد المجيد.
١٠ ـ العقيد طاهر يحيى.
١١ ـ العقيد عبد الرحمن عارف.
١٢ ـ المقدم الركن عبد الكريم فرحان.
١٣ ـ المقدم وصفي طاهر.
١٤ ـ المقدم رفعت الحاج سري.
١٥ ـ الرائد الطيار المتقاعد محمد سبع.

أما عدد الضباط الأحرار فلقد بلغ (٢٠٣) ضابط في مختلف الوحدات العسكرية، وبسبب عدم وجود وثائق مكتوبة عن تنظيم الضباط الأحرار وأعضائه لم نستطع الحصول على جميع أسماء الضباط الأحرار وإنما على أسماء مائة وأربعة وأربعين نتيجة مقابلاتي للضباط الأحرار وهم إضافة إلى اللجنة العليا[٢٤]:

١ ـ اللواء الركن نجيب الربيعي.
٢ ـ الزعيم الركن أحمد صالح العبدي.
٣ ـ العقيد الركن ناظم الطبقجلي.
٤ ـ العقيد الركن خليل سعيد.
٥ ـ العقيد الركن عزيز العقيلي.
٦ ـ العقيد الركن إسماعيل الجنابي.
٧ ـ العقيد أحمد حسن البكر.
٨ ـ العقيد عبد اللطيف الدراجي.
٩ ـ العقيد إسماعيل فياض.
١٠ ـ العقيد إسماعيل مصطفى.

(٢٤) مقابلات شخصية مع أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار وخاصة سكرتير اللجنة العقيد رجب عبد المجيد.

١١ ـ العقيد عادل جلال.
١٢ ـ العقيد علي العاملي.
١٣ ـ العقيد عبد الله سعيد.
١٤ ـ العقيد محمود عبد الرزاق.
١٥ ـ العقيد شمس الدين عبد الله.
١٦ ـ العقيد فاضل محسن الحكيم.
١٧ ـ العقيد فاضل عباس المهداوي.
١٨ ـ العقيد الركن ماجد محمد أمين.
١٩ ـ المقدم ذياب العلكاوي.
٢٠ ـ المقدم نعمان ماهر الكنعاني.
٢١ ـ المقدم شكيب الفضلي.
٢٢ ـ المقدم صالح عبد المجيد السامرائي.
٢٣ ـ المقدم عبد الجبار عبد الكريم.
٢٤ ـ المقدم فاضل محمد علي.
٢٥ ـ المقدم فتاح الشالي.
٢٦ ـ المقدم محسن الرفيعي.
٢٧ ـ المقدم عبد العزيز جاسم الحجية.
٢٨ ـ المقدم الركن عبد الغني الراوي.
٢٩ ـ المقدم محمود مسلط.
٣٠ ـ المقدم نوري الراوي.
٣١ ـ المقدم نهاد فخري.
٣٢ ـ المقدم طه صالح السلطان.
٣٣ ـ المقدم عبد الهادي الراوي.
٣٤ ـ الرئيس الأول الركن محمود عزيز.
٣٥ ـ الرئيس الأول الركن مصطفى عزيز.
٣٦ ـ الرئيس الأول عبد الجبار عبد الكريم.
٣٧ ـ الرئيس الأول حميد المولى
٣٨ ـ الرئيس الأول عبد المجيد سبع
٣٩ ـ الرئيس الأول مظهر محمد.
٤٠ ـ الرئيس الأول خليل إبراهيم حسين.

٤١ ـ الرئيس الأول الطيار عارف عبد الرزاق.
٤٢ ـ الرئيس الأول عبد الكريم محمود.
٤٣ ـ الرئيس الأول سعيد مطر.
٤٤ ـ الرئيس الأول كاظم مرهون.
٤٥ ـ الرئيس الأول إبراهيم حمودي عزال
٤٦ ـ الرئيس الأول حسين علي العجيل.
٤٧ ـ الرئيس الأول عدنان محيي الدين الخيال.
٤٨ ـ الرئيس الأول هاشم الدبوني.
٤٩ ـ الرئيس الأول مجيد الحلبي.
٥٠ ـ الرئيس الأول علي الخفاف.
٥١ ـ الرئيس الركن إبراهيم جاسم التكريتي.
٥٢ ـ الرئيس الركن صبحي عبد الحميد.
٥٣ ـ الرئيس الركن عبد الستار عبد اللطيف.
٥٤ ـ الرئيس الركن حسن مصطفى النقيب.
٥٥ ـ الرئيس الركن خالد مكي الهاشمي.
٥٦ ـ الرئيس الركن صالح مهدي عماش.
٥٧ ـ الرئيس الركن جاسم كاظم العزاوي.
٥٨ ـ الرئيس الركن محمد مجيد.
٥٩ ـ الرئيس الركن إسماعيل تايه النعيمي.
٦٠ ـ الرئيس الركن الطيار حردان عبد الغفار التكريتي.
٦١ ـ الرئيس الركن خالد حسن فريد.
٦٢ ـ الرئيس الركن علي حسين جاسم.
٦٣ ـ الرئيس الركن محمد خالد.
٦٤ ـ الرئيس الركن عبد العزيز أحمد شهاب.
٦٥ ـ الرئيس الركن عيسى الشاوي.
٦٦ ـ الرئيس الركن هادي خماس
٦٧ ـ الرئيس الركن عرفان.
٦٨ ـ الرئيس طه ياسين الدوري.
٦٩ ـ الرئيس إبراهيم عباس اللامي.
٧٠ ـ الرئيس أكرم محمود.

٧١ ـ الرئيس بهجت سعيد.
٧٢ ـ الرئيس إبراهيم عبد الرحمن.
٧٣ ـ الرئيس خضر محمد.
٧٤ ـ الرئيس عبد الجواد حامد.
٧٥ ـ الرئيس عبد الستار الجنابي.
٧٦ ـ الرئيس عبد الله الشاوي.
٧٧ ـ الرئيس منذر سليم.
٧٨ ـ الرئيس هاشم عبد الغفور الراوي.
٧٩ ـ الرئيس نعمة النعمة.
٨٠ ـ الرئيس أنور عبد القادر.
٨١ ـ الرئيس عبد الستار الشيخلي.
٨٢ ـ الرئيس خماس العزاوي.
٨٣ ـ الرئيس سامي خليل.
٨٤ ـ الرئيس طارق نجم الدين.
٨٥ ـ الرئيس حازم حسن.
٨٦ ـ الرئيس زكريا طه.
٨٧ ـ الرئيس سالم سلو.
٨٨ ـ الملازم الأول سعيد محمد علي.
٨٩ ـ الملازم الأول محمد حسن شلال.
٩٠ ـ الملازم الأول كامل إسماعيل.
٩١ ـ الملازم الأول حاتم حسن الياسين.
٩٢ ـ الملازم الأول طارق ناجي.
٩٣ ـ الملازم صالح مهدي.
٩٤ ـ الملازم صلاح الدين بهجت.
٩٥ ـ الملازم الأول أحمد محسن.
٩٦ ـ الملازم عزيز عباس.
٩٧ ـ الملازم ناظم السعدي.
٩٨ ـ الملازم عبد المنعم الشيخلي.
٩٩ ـ الملازم أحمد أبو الجبن.
١٠٠ ـ الملازم حافظ علوان.

١٠١ ـ الملازم حامد مقصود.
١٠٢ ـ الملازم حبيب شبيب.
١٠٣ ـ الملازم رشاد سعيد.
١٠٤ ـ الملازم زهير البنا.
١٠٥ ـ الملازم سامي مجيد الأطرقجي.
١٠٦ ـ الملازم عبد الحميد السراج.
١٠٧ ـ الملازم عبد الرزاق صالح العبيدي.
١٠٨ ـ الملازم عبد الله الحديثي.
١٠٩ ـ الملازم عبد الله مجيد.
١١٠ ـ الملازم عبد الله مصطفى.
١١١ ـ الملازم عبد المطلب موسى.
١١٢ ـ الملازم عمر محمد الهزاع.
١١٣ ـ الملازم فاضل الساقي.
١١٤ ـ الملازم قاسم الجنابي.
١١٥ ـ الملازم محمد حسن شلش.
١١٦ ـ الملازم عبد الستار سبع العبوسي.
١١٧ ـ الملازم عبد الغفار عبد الكريم.
١١٨ ـ الملازم عبد الكريم جهاد.
١١٩ ـ الملازم عبد الكريم رفعت.
١٢٠ ـ الملازم محمد علي سعيد.
١٢١ ـ الملازم فاضل عباس.
١٢٢ ـ الملازم عبد الكريم جاسم.
١٢٣ ـ الملازم شهاب أحمد.
١٢٤ ـ الملازم علاء الجنابي.
١٢٥ ـ الملازم عبد الكريم قاسم الخفاف.
١٢٦ ـ الملازم سالم حسين.
١٢٧ ـ الملازم عبد الرزاق إبراهيم.
١٢٨ ـ الملازم كنعان توفيق.
١٢٩ ـ الرئيس محمد سيد خلف.



المبحث الثاني

تنظيم الضبّاط الأحرار

بعد اكتشاف احتماع الكاظمية وما أصاب التنظيم على أثره من تجميد وتشتيت لأعضائه[1]، عملت إحدى خلايا التنظيم على استمرار الاتصالات بين الضباط الأحرار وتهيئة الظروف لعقد اجتماع موسع يتم فيه انتخاب اللجنة العليا[2]، فعقد في كانون الأول ١٩٥٦ إجتماع في منزل أحد الضباط الأحرار وهو الرائد الطيار المتقاعد محمد سبع، وتقرر فيه تشكيل اللجنة العليا للتنظيم لتأخذ على عاتقها عملية التهيئة والإعداد للثورة المرتقبة. وكان الحاضرون في هذا الاجتماع ثمانية ضباط وهم:

العقيد الركن محيي الدين عبد الحميد والعقيد الركن ناجي طالب والعقيد الركن محسن حسين الحبيب والعقيد المهندس رجب عبد المجيد والمقدم الركن عبد الكريم فرحان والمقدم الركن صبيح علي غالب والمقدم وصفي طاهر والرائد الطيار محمد سبع. وقد تخلف عن حضور الاجتماع العقيد الركن عبد الوهاب الأمين والمقدم رفعت الحاج سري. وتم تشكيل اللجنة العليا من الضباط السابقي الذكر بعد اداء القسم وهو:

«أقسم بالله العظيم وبهذا الكتاب المقدس بأن أكون مخلصاً لموضوع الثورة، وأن أحافظ على سرية التنظيم وهدفه، وأن أنفذ ما يطلب مني، وأكون ملتزماً بعدم إفشاء سر التنظيم والثورة إذا ما انسحبت من هذا التنظيم، وأن أحافظ على أعضائه».

---

(١) فيما يخص إجتماع الكاظمية، أنظر ص ١٨٠ ـ ١٨٤ من هذه الرسالة

(٢) مقابلات شخصية مع الضباط الأحرار أعضاء اللجنة العليا وخاصة سكرتير التنظيم العقيد المهندس رجب عبد المجيد وأنظر
صبيح علي غالب، المصدر السابق الذكر، ص ٤٣ وأنظر
د. فاضل حسين، المصدر السابق الذكر، ص ٦٥.

كما تم في هذا الاجتماع وضع أسس العمل التي بموجبها يتم الاتصال بالخلايا والتنظيمات الأخرى[٣].

اللجنة العليا للضباط الأحرار:

وتعتبر اللجنة العليا أعلى قيادة في تنظيم الضباط الأحرار ومن خلالها يتم وضع الخطط اللازمة للإطاحة بالنظام الملكي الرجعي.

ويمكن أن نرجع الأسباب التي أدت إلى تشكيل اللجنة العليا إلى:

١ ـ تنامي الوعي الوطني واشتداد زخم الحركة الوطنية لاسيما بعد عام ١٩٥٤ وقد انعكس هذا في صفوف الجيش العراقي بصورة عامة والضباط الأحرار بصورة خاصة.

٢ ـ قوة حركة القومية العربية التي شملت الوطن العربي إثر ثورة مصر والعدوان الثلاثي والتي تنادي بضرورة التخلص من الاستعمار وإعادة مكانة العرب ووحدتهم.

٣ ـ إرتباط العراق بالأحلاف الثنائية والمتعددة الأطراف مثل حلف بغداد الذي حول العراق إلى قاعدة جوية لبريطانيا، مما حدا بالضباط الأحرار إلى الإسراع بقيام الثورة للتخلص من الوجود الأجنبي.

٤ ـ العدوان الثلاثي على مصر وموقف حكومة نوري السعيد الموالي لدول العدوان مما أدى إلى ازدياد الحماس بين الضباط الأحرار للإسراع بتنفيذ الثورة.

٥ ـ إتساع خلايا الضباط الأحرار فأخذت تشمل جميع وحدات الجيش لذلك لا بد من لجنة تشرف على تنظيمها وإعدادها للثورة.

٦ ـ وجود عدة تنظيمات للضباط الأحرار مما يعرقل خطط الثورة ويعرضها للكشف.

٧ ـ قيام الجبهة الوطنية المتحدة بين الأحزاب والقوى الوطنية في عام ١٩٥٤، كان من أهم العوامل التي ساعدت على تكوين اللجنة العليا للضباط الأحرار، كذلك قيام جبهة الاتحاد الوطني عام ١٩٥٧ مما ساعدهم على التقارب والعمل المشترك.

---

(٣) نفس المصدر. كذلك أنظر:
صبيح علي غالب، المصدر السابق، ص ٤٤ ـ ٤٥.

وبعد دمج تنظيم بغداد مع تنظيم المنصور توسعت اللجنة العليا وأصبحت تضم أربعة عشر ضابطاً ، إذ أضيف عبد الكريم قاسم والعقيد الركن عبد السلام عارف والعقيد طاهر يحيى والعقيد عبد الرحمن عارف ، وقبل حدوث ١٤ تموز بشهرين أصبح عدد أعضاء اللجنة العليا خمسة عشر ضابطا بعد ضم العقيد الركن عبد الوهاب الشواف[٤].

قيادةالضباط الأحرار:

لقد توالت إجتماعات اللجنة العليا لوضع أهداف ومبادىء التنظيم، وفي إحدى الاجتماعات التي جرت في نيسان ١٩٥٧ طرح على بساط البحث موضوع القيادة، فكان هناك إقتراحان بهذا الصدد أحدهما القيادة الجماعية والآخر القيادة الرئاسية، وبعد مناقشة الاقتراحين تمت الموافقة على تكوين قيادة رئاسية لتنظيم الحركة بصورة مركزية ورشحت اللجنة ثلاثة أسماء للقيادة هم : عبد الكريم قاسم والعقيد محيي الدين عبد الحميد والعقيد الركن ناجي طالب . وأجري التصويت فانتخب عبد الكريم قاسم رئيسا للجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار باعتباره أقدم الضباط في اللجنة وأعلاهم رتبة، وذلك لمراعاة الضبط العسكري في التنظيم، وانتخب العقيد الركن محيي الدين عبد الحميد والعقيد الركن ناجي طالب نائبين للرئيس والعقيد المهندس رجب عبد المجيد سكرتيراً للجنة العليا[٥].

وتم تشكيل لجان تأخذ على عاتقها مهمة الدعاية والمالية للتنظيم وهذه اللجان هي:

لجنة الخطط، •

ونضم العقيد الركن محيي الدين عبد الحميد والعقيد الركن ناجي طالب والعقيد الركن عبد الوهاب الأمين والعقيد الركن محسن حسين الحبيب.

---

(٤) صم العقيد الركن عبد الوهاب الشواف إلى اللجنة العليا في مايس ١٩٥٨ على أثر المحاولة التي قام بها في ١١ مايس ١٩٥٨ للإطاحة بالنظام الملكي ولوضع اللجنة العليا أمام الأمر الواقع
مقابلة شخصية مع المقدم الطيار محمد سبع بتاريخ ١٠ ـ ٩ ـ ١٩٧٦
كذلك مع العقيد المهندس رجب عبد المجيد. كذلك صبيح علي غالب، المصدر السابق، ص ٤٩ و ص ٥٦

(٥) مقابلات شخصية مع أعضاء اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار وأنظر صبيح علي غالب، المصدر السابق الذكر، ص ٤٦

لجنة الدعاية والتنظيم،

وتضم المقدم الركن عبد الكريم فرحان والمقدم الركن صبيح علي غالب والعقيد المهندس رجب عبد المجيد.

لجنة جمع المعلومات،

وتضم الرئيس الأول الطيار المتقاعد محمد سبع والمقدم رفعت الحاج سري والمقدم وصفي طاهر.

اللجنة المالية،

وتضم العقيد الركن محيي الدين عبد الحميد والعقيد الركن محسن حسين الحبيب.

وكانت هذه اللجان تجتمع حسب اختصاصاتها وبعدها تطرح الاقتراحات عند اجتماع اللجنة العليا بكامل أعضائها، وكان هذا الأسلوب يحافظ على سرية الاجتماعات والتنظيم[٦].

أسلوب عمل تنظيم الضباط الأحرار:

لقد وضعت اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار أسساً لعمل تنظيم الضباط الأحرار لكي لا تتسرب المعلومات إلى دائرة الاستخبارات العسكرية. وهذه الأسس ما يأتي:[٧].

١ ـ إن الكتابة كانت ممنوعة بأي شكل من الأشكال وإذا اقتضى الحال فإن الرسائل تكتب بين الأعضاء بأسلوب لا علاقة له بأي تنظيم أو حركة. وكان هذا هو السبب الرئيسي لعدم وجود ميثاق وطني موقع من قبل الأعضاء حول أسس العمل قبل الثورة وفي أثنائها وبعدها[٨].

---

(٦) نفس المصدر، وكذلك أنظر.
صبيح علي غالب، المصدر السابق، ص ٤٧ ـ ٤٨
(٧) مقابلات شخصية مع الضباط الأحرار أعضاء اللجنة العليا للتنظيم، كذلك أنظر صبيح علي غالب، المصدر السابق، ص ٥٠ ـ ٥٣
(٨) لقد ذكر العقيد الركن عبد الوهاب الأمين في شهادته أمام محكمة الشعب لفظة «ميثاق» «ومواد هذا الميثاق». ولكن خلال مقابلاتي الشخصية لأعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار وسؤالي عن ما =

٢ ـ إستعمال الكلمات الرمزية بين الضباط الأحرار وخاصة في المكالمات التلفونية حتى يتم التمويه على الاستخبارات العسكرية.

٣ ـ عدم جواز قبول أي ضابط في تنظيم الضباط الأحرار إلا بعد أخذ آراء كافة أعضاء اللجنة العليا.

٤ ـ تقسيم اللجنة العليا إلى عدة خلايا لضمان الأمن في الاجتماعات السرية على أن لا يقل عدد أعضاء كل خلية عن ثلاثة ولا يزيد عن خمسة أعضاء.

٥ ـ عدم إخراج أية نشرة خاصة بتنظيم الضباط الأحرار وذلك لتأمين المباغتة في يوم الثورة وكذلك حتى لا يتم التشديد والمراقبة على الضباط الأحرار المشكوك في ولائهم للسلطة.

٦ ـ الاتصال بالأحزاب السياسية في العراق يقتصر على عدد قليل من ضباط اللجنة العليا، وذلك لسرية العمل وعدم الارتباط بالأحزاب السياسية.

٧ ـ عدم التحيز لأي حزب سياسي ولأية عقيدة سياسية، وإن اللجنة العليا للتنظيم هي فوق الاتجاهات والميول السياسية(٩).

٨ ـ إن المنضمين للحركة هم أخوان متساوون في الحقوق والمسؤولية التاريخية، وحتى رئيس الحركة المنتخب لم تخصص له أية صلاحية أو إمتيازات خاصة. إن اللجنة العليا فقط كانت لها الصلاحيات في كل شيء وحتى محاكمة المنضمين إلى الحركة فإذا أخل أحد الأعضاء بالقسم وثبتت خيانته للتنظيم عندها تجري محاكمته من قبل اللجنة العليا ويتخذ القرار بأكثرية ثلثي عدد أعضائها ويحكم بالنسبة إلى جرمه، وقد استبعد حكم الإعدام نهائياً، ولا توجد سلطة أعلى في البلاد لمحاكمة أعضاء اللجنة العليا سوى سلطة اللجنة نفسها(١٠).

٩ ـ أن تكون خطة القيام بالثورة مرنة تتغير أو تعدل بالسبة إلى الظروف والإمكانيات، مع الإستفادة من حركة أية وحدة عسكرية تمر ببغداد لتنفيذ الخطة.

= يتضمنه «ميثاق الثورة» أنكروا وجود مثل هذا الميثاق واستغربوا من لفظة الميثاق التي وردت في شهادة العقيد عبد الوهاب الأمين، أنظر
المحاكمات، ج٥ ١٩٥٩ ص ٢٥٣ ـ ٢٥٤.

(٩) وبالفعل لم يثبت إنتماء أي عضو في اللجنة العليا سياسياً لأي حزب كان أنظر
صبيح علي غالب، المصدر السابق، ص ٥١.

(١٠) صبيح علي غالب، المصدر السابق الذكر، ص ٥٢ ـ ٥٣ كذلك مقابلات شخصية مع الضباط الأحرار

١٠ ـ عدم الاتصال بأية دولة أجنبية أو عربية حتى تتم المحافظة على سرية التنظيم[١١].

١١ ـ عند إعلان الثورة من الإذاعة يقوم كافة الضباط الأحرار بتنفيذ ما عليهم من واجبات والسيطرة على الوحدات العسكرية ومساعدة الآخرين إذا واجهتهم أية صعوبات.

١٢ ـ بعد نجاح الثورة وتشكيل مجلس قيادة الثورة على الضباط الأحرار في المجلس عدم إستلام أي منصب وزاري[١٢].

إن الأسس السابقة التي قررتها اللجنة العليا للتنظيم منعت تواجد أي ميثاق وطني أو أهداف مكتوبة يمكن السير عليها بعد نجاح الثورة إذا ما تم الاختلاف على نقطة معينة.

كذلك حافظت على سرية التنظيم وجعلت الثورة مباغتة لرجال العهد الملكي والعالم الخارجي[١٣].

وقد اعترفت الاستخبارات البريطانية ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية «بأن ثورة ١٤ تموز كانت مفاجئة لهما، ولم تعرفا عنها إلاّ لحظة إعلانها وكان السبب هو دقة العمل في الحركة»[١٤].

الخلافات داخل اللجنة العليا للضباط الأحرار:

حدثت خلافات كثيرة بين أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار ومرجع ذلك

---

(١١) مقابلة شخصية مع العقيد المهندس رجب عبد المجيد.

(١٢) صبيح علي غالب، المصدر السابق، ص ٥٢، كذلك مقابلات شخصية مع الضباط الأحرار.

(١٣) صبيح علي غالب، المصدر السابق، ص ٥٠ . كذلك أنظر:

Androw Tully, CIA The Inside story, William Morro Wand companny, New York, 1862, third printing, P 75

وللاطلاع على وجهة نظر مخالفة أنظر:

توفيق السويدي، مذكراتي. نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، دار الكتب العربي، بيروت، ١٩٦٩، ط ١. ص ٥٩٠ ـ ٥٩٨.

فالح حنظل، أسرار مقتل العائلة المالكة ١٤ تموز ١٩٥٨، بيروت ١٩٧١ (المطبعة والناشر غير معروفين)، ص ٤٠ ـ ٤٨. كذلك خليل كنة، العراق أمسه وغده، دار الريحاني للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٦، ص ٣٠٩ ـ ٣٢٠.

(١٤) Androw Tully, op. cit , P 75.

كذلك أنظر: صبيح علي غالب، المصدر السابق، ص ٥٠.

هو اختلاف وجهات النظر حول القضايا التطبيقية للأهداف والمبادئ وكذلك التنافس الشخصي بين الضباط الأحرار.

وعلى الرغم من المدة القصيرة التي عاشتها اللجنة العليا والتي استمرت من كانون الثاني ١٩٥٦ وحتى قيام الثورة في ١٤ تموز ١٩٥٨، إلا أن الخلافات بين أعضائها كانت كثيرة ومتشعبة ولذلك سوف أبين أهم هذه الخلافات:

١ ـ رئاسة اللجنة العليا:

بعد دمج تنظيم بغداد الذي كان يرئسه العقيد الركن محيي الدين عبد الحميد مع تنظيم المنصور الذي يرئسه عبد الكريم قاسم إتفق على اختيار رئيس جديد وأخذ بنظر الاعتبار قاعدة الرتبة والقدم لمراعاة الضبط العسكري في التنظيم، وكانت النتيجة إنتخاب عبد الكريم قاسم رئيساً للجنة العليا باعتباره أقدم الضباط وأعلاهم رتبة، ولكن ظهرت معارضة داخل اللجنة العليا بين الأعضاء فالمقدم رجب عبد المجيد أصر على انتخاب العقيد الركن ناجي طالب لرئاسة اللجنة باعتباره أنضج الضباط سلوكاً ومسلكاً وأيده ضباط آخرون، ولكن من جهة أخرى أصر العقيد الركن عبد السلام عارف على انتخاب عبد الكريم قاسم. ونتيجة لإصرار المقدم رجب عبد المجيد وآخرون تم الاتفاق على انتخاب نائبين للرئيس الأول العقيد الركن محيي الدين عبد الحميد والثاني العقيد الركن ناجي طالب[١٥].

٢ ـ تنفيذ الثورة:

لقد كان قسم من الضباط الأحرار يرى ضرورة الاتزان وحساب كافة العوامل بصورة دقيقة خاصة وأن أجهزة السلطة كثيرة من استخبارات عسكرية وأمن إلى دوائر حلف بغداد... ولذلك يجب أن يكون يوم الثورة وخطتها مضموني النجاح ١٠٠٪ لأن فشل الثورة معناه تأخر قيام أية حركة ضد النظام الملكي مدة

---

(١٥) مقابلات شخصية مع الضباط الأحرار أعضاء اللجنة العليا وخاصة العقيد المهندس رجب عبد المجيد والزعيم ناجي طالب، كذلك أنظر
المحاكمات، جـ٥، ١٩٥٩، ص ٢٤١. كذلك أنظر:
صبيح علي غالب، المصدر السابق، ص ٤٦

عشرين عاماً أو أكثر، بينما كان القسم الآخر يرغب في العمل بشكل انتحاري وسريع، وكان يتزعم هذا الاتجاه العقيد الركن عبد السلام عارف ففي إحدى اجتماعات اللجنة العليا التي جرت في شهر مايس ١٩٥٨ أصر العقيد عبد السلام عارف على أن تكون الثورة يوم السبت المقبل أي بعد ذلك الاجتماع مباشرة في يوم الخميس والفترة الموجودة الجمعة فقط، وأصر عبد السلام على رأيه بشكل يثير الاستغراب وقال «هذا السبت وإلا هذا حدنا وياكم»[١٦].

وكانت هناك الحلقة الوسطية (أو تنظيم الظل كما يسميه البعض) ترى ضرورة الاسراع للقيام بالثورة، وكانت تعتقد بأن اللجنة العليا للضباط الأحرار غير مستعدة للقيام بالثورة لوجود الخلافات بين أعضائها، ولهذا قررت الحلقة الوسطية القيام بالثورة ووضع اللجنة العليا أمام الأمر الواقع.

فقررت القيام بالحركة في ١١ مايس ١٩٥٨ وأخبرت اللجنة العليا بذلك وكان يتزعم هذه الحركة العقيد الركن عبد الوهاب الشواف (الذي لم يكن عضواً في اللجنة العليا حتى ذلك الوقت)، ولم تنفذ الحركة بسبب تأخر القطعات العسكرية المكلفة بذلك حيث أنها لم تعسكر في بغداد وإنما انتشرت بين الرمادي والفلوجة[١٧].

٣ ـ وضع خطة الثورة:

إجتمعت اللجنة العليا في شهر كانون الأول ١٩٥٧ وقررت فيه دراسة موضوع تنفيذ الثورة في ٦ كانون الثاني ١٩٥٨ يوم عيد تأسيس الجيش العراقي، ونتيجة للدراسة والمناقشة برزت عدة خطط منها خطة عبد الكريم قاسم، ولكن اللجنة العليا لم توافق على هذه الخطة لكثرة المخاطر وما ستؤدي إليه من ضحايا بريئة. والخطة الأخرى طرحها العقيد الركن ناجي طالب ولم يتفق عليها أيضاً لمعارضة بعض الأعضاء في اللجنة[١٨].

---

(١٦) مقابلة شخصية مع الزعيم الركن ناجي طالب بتاريخ ٣١ ـ ٨ ـ ١٩٧٦ كذلك أنظر: المحاكمات، جـ٥، ١٩٥٩، ص ٣٣٨.

(١٧) مقابلة شخصية مع المقدم نعمان ماهر الكنعاني بتاريخ ٢٣ ـ ٥ ـ ١٩٧٦. كذلك مع المقدم الطيار محمد سبع بتاريخ ٤ ـ ٩ ـ ١٩٧٦.

(١٨) مقابلة شخصية مع الزعيم الركن ناجي طالب بتاريخ ٣١ ـ ٨ ـ ١٩٧٦. كذلك أنظر: صبيح علي غالب، المصدر السابق الذكر ص ٧٦ ـ ٧٧.

إن الخلافات داخل اللجنة العليا حول موعد قيام الثورة وخطتها أدت إلى أن يعمل بعض الضباط الأحرار بصورة مستقلة دون استشارة الأعضاء الأخرين داخل اللجنة العليا، ولم تطرح خطة ثورة ١٤ تموز على اللجنة العليا لإقرارها وإنما تم وضعها ومناقشتها من قبل ثلاثة ضباط هم عبد الكريم قاسم والعقيد الركن عبد السلام عارف والعقيد عبد اللطيف جاسم الدراجي[١٩] .

٤ ـ مصير العائلة المالكة:

أما بالنسبة لمسألة مصير العائلة المالكة فكان قسم من الضباط الأحرار يرى ترك هذه المسألة إلى يوم قيام الثورة والظروف التي تحيط بها، أما القسم الآخر فكان يؤكد على محاكمة نوري السعيد وعبد الإله امام محكمة عسكرية ومن ثم إعدامهما لما اقترفا بحق الشعب والوطن من جرائم، وعلى تسفير الملك فيصل الثاني إلى خارج العراق بعد أن يجبر على التنازل عن العرش[٢٠] .

أما العقيد الركن عبد السلام عارف فكان يصر على تصفية الثلاثة الكبار حتى لاتكون هناك حجة من قبل دول حلف بغداد والأردن بالتدخل العسكري وقمع الثورة وتكرار مأساة ١٩٤١ .

أما عبد الكريم قاسم فكان صامتاً أثناء هذه المناقشات ولم يبدِ أية وجهة نظر[٢١] .

٥ ـ قبول عبد السلام عارف عضواً:

جرى العمل لدى اللجنة العليا على عدم قبول أي ضابط في التنظيم إلا بعد طرح أسمه أمام اللجنة العليا وأخذ آراء كافة أعضاء اللجنة ،إلا أن عبد

---

(١٩) وذكر عبد السلام عارف في إفادته أمام محكمة الشعب: «وكثيراً ما كانت تعقد إجتماعات الهيئة العليا وتكون النتائج نظرية ومعظمها تكون جدلاً، وفعلاً قد انسحب كثير من الضباط من الهيئة».
« وأخيراً قال لي قاسم دعنا نحاملهم كإخوان وكي لا نفرط بإخوتنا وننفذ قسمنا، ولكن العمل الحاسم بيني وبينك، وفعلاً حاول كثير من ضباط الثورة معرفة وقت ويوم الحركة فأبينا الإجابة وكانت غايتنا الكتمان والمناعة». أنظر:
المحاكمات، جـ٥، ١٩٥٩، ص ٤٢٧.

(٢٠) مقابلة شخصية مع العقيد المهندس رجب عبد المجيد

(٢١) وأخيراً إتفق الضباط الثلاثة الذين وضعوا خطة الثورة على تصفية العائلة المالكة وأقسموا اليمين على عدم إخبار أحد بذلك وهم عبد الكريم قاسم والعقيد الركن عبد السلام عارف والعقيد عبد اللطيف الدراجي . (مقابلة مع العقيد المهندس رجب عبد المجيد) .

الكريـم قاسـم أحضـر معه العقيد الركن عبد السـلام عارف إلى إحـدى اجتماعات اللجنة العليا، دون أن يطرح أسمه في الاجتماعات السابقة، «وقال هذا معنا في التنظيم وهو يعرف كل شيء» فأصبح أعضاء اللجنة العليا أمام الأمر الواقع وتم قبوله على مضض[٢٢].

٦ ـ الإتصال بالأحزاب السياسية:

رغم وجود إتفاق على عدم الاتصال بالأحزاب السياسية إلا عن طريق سكرتير التنظيم المقدم المهندس رجب عبد المجيد المخول الوحيد بالاتصال بجبهة الاتحاد الوطني، بصديق شنشل باعتباره ممثلاً عن الجبهة إلا أن أعضاء اللجنة العليا أخذوا يتصلون بالأحزاب السياسية المنظمة في جبهة الاتحاد الوطني دون استشارة أعضاء اللجنة العليا.

عبـد الكريـم قاسم كان يتصل بالحزب الوطني الديمقراطي وبالحزب الشيوعـي العـراقي عـن طريق السيد رشيد مطلك، كذلك المقدم وصفي طاهر كان يتصل بالحزب الشيوعي عن طريق قريبه السيد زكي خيري، كما ان المقدم رفعت الحاج سري إتصل بالسيد محمد صديق شنشل وبالسيد فائق السامرائي من حزب الاستقلال، والعقيد الركن عبد الوهاب الأمين إتصل بالسيد محمد مهدي كبه رئيس حزب الاستقلال عن طريق العقيد شمس الدين عبد الله. وبذلك خرج الأعضاء على أسس العمل التي أقرتها اللجنةالعليا للتنظيم[٢٣].

٧ ـ عدم الاتصال بالدول العربية والأجنبية:

كان من أسس العمل التي أقرتها اللجنة العليا للضباط الأحرار هو عدم الاتصال بالدول الأجنبية وحتى العربية وذلك للمحافظة على سرية التنظيم ولتكون الثورة مفاجأة للداخل والخارج، ولكن الضباط الأحرار لم يلتزموا بهذا القرار

---

(٢٢) يذكر العقيد الركن عبد الوهاب الأمين : بأن عبد الكريم قاسم عرض على اللجنة العليا فكرة ضم العقيد الركن عبد السلام عارف إليهم ، ونوقشت الفكرة وتقرر أن يبقى العقيد الركن عبد السلام عارف تحت التجربة لمدة كافية ، وبقي ستة أشهر تحت التجربة وبعد إلحاح عبد الكريم قاسم وتعهده بضمان عبد السلام تقرر قبوله» . أنظر :

المحاكمات، جـ٥، ١٩٥٩. ص ٢٥٢ ـ ٢٥٧.

(٢٣) مقابلات شخصية مع كل من: العقيد المهندس رجب عبد المجيد بتاريخ ٢٧ ـ ٤ ـ ١٩٧٦، والسيد حسين جميل بتاريخ ١٨ ـ ١٠ ـ ١٩٧٦، والسيد محمد صديق شنشل بتاريخ ٢١ ـ ١ ـ ١٩٧٦ والعقيد شمس الدين عبد الله بتاريخ ١٢ ـ ٨ ـ ١٩٧٦.

فعبد الكريم قاسم والعقيد الركن عبد السلام عارف إتصلا بالضباط السوريين ومنهم رئيس أركان الجيش السوري الفريق عفيف البزري وذلك في تشرين الثاني ١٩٥٦ عندما كان اللواء التاسع عشر الذي آمره قاسم في (H3)[٢٤] .

كما اتصل قاسم بالرئيس جمال عبد الناصر عن طريق السيد حسين جميل وذلك في تموز ١٩٥٧ وتم إبلاغه بالثورة المرتقبة في العراق[٢٥] .

٨ ـ عدم الانسجام بين الضباط الأحرار أعضاء اللجنة العليا:

ومن الخلافات الشخصية بين الضباط الأحرار في داخل اللجنة العليا هي عدم الانسجام بين أعضائها فالمقدم رفعت الحاج سري بالرغم من إنتخابه عضواً في اللجنة العليا إلا إنه كان يرفض حضور إجتماعاتها لعدم إنسجامه مع بعض أعضائها .

كما حدث خلاف شخصي آخر بين العقيد الركن عبد السلام عارف وبين المقدم رجب عبد المجيد حول بعض القضايا التي تهم التنظيم وذلك في مايس ١٩٥٨ ولم يحضر العقيد عبد السلام إجتماعات اللجنة العليا بعد ذلك[٢٦] .

٩ ـ إختيار أعضاء اللجان :

ظهر خلاف آخر في داخل اللجنة العليا في الاجتماع الذي عقد في ١ تموز ١٩٥٨ في منزل العقيد الركن عبد الوهاب الشواف حول عضوية لجنة اختيار كبار موظفي الدولة من مدراء عامين ووكلاء وزارات بعد قيام الثورة والتي تقرر تشكيلها من قبل أعضاء اللجنة العليا ، فعبد الكريم قاسم أصر على إدخال العقيد الركن عبد السلام عارف عضواً في هذه اللجنة بينما عارض ضباط آخرون ذلك ومنهم المقدم رجب عبد المجيد لأن العقيد عبد السلام لم يكن حاضراً في هذا الاجتماع وإن هذه اللجنة يجب أن تنهي عملها خلال أسبوع واحد . ولكن إصرار قاسم أدى إلى عدم تشكيل هذه اللجنة وإلى إنهاء هذا الاجتماع بشكل

---

(٢٤) عبد الكريم قاسم ، مبادىء ثورة ١٤ تموز في خطب ابن الشعب البار ، جـ ٢ ، ١٩٥٩ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ص ٩٦ .

كذلك: عبد الكريم الجده، المصدر السابق الذكر، ص ٢٨

(٢٥) مقابلة شخصية مع السيد حسين جميل بتاريخ ٢٨ ـ ٦ ـ ١٩٧٧

(٢٦) مقابلة شخصية مع العقيد المهندس رجب عبد المجيد بتاريخ ٢٧ ـ ٤ ـ ١٩٧٦

مفاجىء وكذلك عدم حضور المقدم رجب عبد المجيد في الاجتماع الذي تلاه والذي تقرر أن يكون في مرل الزعيم قاسم في ٤ تموز ١٩٥٨[٢٧].

١٠ ـ عدم الالتزام بمبادىء اللجنة العليا:

ومن الخلافات المهمة في اللجنة العليا هي عدم موافقة بعض الأعضاء على أسس العمل والمبادىء التي أقرتها اللجنة العليا ومنهم عبد الكريم قاسم، حيث اتصل بالعقيد الركن ناجي طالب في مايس ١٩٥٨ وسأله عن رأيه في قيام مجلس السيادة على غرار السودان وإن يكون هو أحد أعضائه فرد عليه العقيد الركن ناجي طالب بأنه يرفض ذلك لأنه تم الاتفاق على قيام مجلس قيادة الثورة فما هي حاجة مجلس السيادة بعد ذلك[٢٨].

نتيجة لازدياد الخلافات داخل اللجنة العليا وعدم قيامها بحركة فعّالة ضد النظام الملكي، بدأ التذمر بين صفوف الضباط الأحرار وأخذوا يلحون على اللجنة العليا بالإسراع للقيام بالثورة ولكن إلحاحهم ونداءاتهم ذهبت هباء.

ولذلك قرر الضباط الأحرار من أعضاء اللجنة الوسطية (هيئة الظل) وبعض أعضاء اللجنة العليا تشكيل هيئة جديدة تأخذ على عاتقها مهمة تفجير الثورة.

فعقد اجتماع أوائل كانون الثاني ١٩٥٨ بين الضباط الأحرار التالية أسماؤهم:

المقدم رفعت الحاج سري، والعقيد الركن عبد الوهاب الشواف، والمقدم الركن وصفي طاهر، والمقدم نعمان ماهر الكنعاني، والرائد حسن مصطفى النقيب، والرائد خزعل السعدي، والعقيد عبد الغني الراوي، والرائد طه الدوري والرائد خليل العلي، وقرروا تشكيل هيئة جديدة من الضباط المجتمعين تأخذ على عاتقها مهمة القيام بالثورة لأن اللجنة العليا أخذت تعج بالخلافات الشخصية والمبدئية وعاجزة عن القيام بحركة ناجحة، وبدأ الإعداد للقيام بالثورة في مايس ١٩٥٨[٢٩]. وسوف يأتي تفصيل ذلك في القسم الثاني من هذه الرسالة.

---

(٢٧) مقابلة شخصية مع العقيد المهندس رجب عبد المجيد كذلك أنظر د. فاضل حسين، المصدر السابق الذكر، ص ٧٦.

(٢٨) مقابلة شخصية مع الزعيم الركن ناجي طالب بتاريخ ٣١ ـ ٨ ـ ١٩٧٦ كذلك أنظر د. فاضل حسين، المصدر السابق، ص ٦٩.

(٢٩) مقابلة شخصية مع العقيد نعمان ماهر الكنعاني بتاريخ ١٣ ـ ٥ ـ ١٩٧٦. ومع المقدم طه ياسين الدوري بتاريخ ١١ ـ ٩ ـ ١٩٧٦

إن الخلافات السابقة الذكر أدت إلى نتائج خطيرة في يوم قيام الثورة وفي مسيرتها التي استمرت حتى ٨ شباط ١٩٦٣.

فخطة الثورة تم وضعها من قبل ثلاثة ضباط هم عبد الكريم قاسم والعقيد الركن عبد السلام عارف والعقيد عبد اللطيف الدراجي ، وكذلك لم يتم تبليغ الضباط الأحرار أعضاء اللجنة العليا بموعد قيام الثورة وأغلبهم علم بها عن طريق الإذاعة في صباح يوم الثورة، وكذلك لم يلتزم الضباط الأحرار الثلاثة الذين قاموا بالثورة بأسس العمل والمبادىء التي أقرتها اللجنة العليا.

والأهم من ذلك هو الصراعات العسكرية التي نشبت بعد قيام الثورة وكان سببها الأول والرئيسي هو الخلافات السابقة داخل اللجنة العليا بالإضافة إلى المطامع الشخصية في السلطة والمناصب المهمة. وهذاما سأبحثه في القسم الثالث من هذا الكتاب.

محاولات الكشف التي تعرض لها تنظيم الضباط الأحرار:

تعرض تنظيم الضباط الأحرار لظروف كادت تكشفه أمام السلطة وتؤدي به إلى الانهيار. وفيما يلي وقائع ذلك:

المحاولة الأولى:

عقد اجتماع في منزل صفاء العارف في الكاظمية في صيف عام ١٩٥٦ بين كل من العقيد الركن عبد الوهاب الأمين والمقدم الركن إسماعيل العارف والمقدم رفعت الحاج سري والمقدم صالح عبد المجيد السامرائي والمحامي صفاء العارف. ولم تجرِ خلال الاجتماع أية مناقشة هامة وإنما استعراض الوضع في البلاد بصورة عامة وما وصلت إليه من سوء الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعن حركة الضباط الأحرار في مصر وما حققته من إنجازات[٣٠].

وفي اليوم التالي علم رئيس أركان الجيش الفريق الركن محمد رفيق عارف بالاجتماع فقام على أثره بإجراء تحقيق مع المجتمعين ثم إبعادهم عن المراكز الحساسة وتفريقهم. فنقل المقدم رفعت الحاج سري إلى ضابط تجنيد في قلعة صالح

(٣٠) مقابلات شخصية مع أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار وكذلك مع المقدم نعمان ماهر الكنعاني وأنظر:
صبيح علي غالب، المصدر السابق الذكر، ص ٣٩. وانظر:
عبد الكريم الجده، المصدر السابق الذكر، ص ٢٣ ـ ٢٥.

والمقدم إسماعيل العارف ملحقاً عسكرياً في واشطن والمقدم صالح عبد المجيد السامرائي ملحقاً عسكرياً في عمان. أما العقيد الركن عبد الوهاب الأمين فقد بقي في منصبه كرئيس لشعبة الحركات العسكرية في دائرة الأركان العامة في وزارة الدفاع[٣١].

وبقي سر الشخص أو الأشخاص الذين قاموا بالإخبار عن الاجتماع المذكور مجهولاً حتى ١٤ تموز ١٩٥٨. غير أن المقدم رفعت الحاج سري كان يشك بل ويتهم المقدم الركن إسماعيل العارف بأنه هو الذي وشى بسر الاجتماع والسبب الذي دعا المقدم رفعت إلى أن يتهمه هو نقله إلى ملحق عسكري في واشنطن حيث اعتبره مكافأة له[٣٢].

وكان البعض يشك بالمقدم صالح عبد المجيد السامرائي بدليل نقله إلى ملحق عسكري في عمان وهو بمثابة ترفيع له، كذلك ما قام به بعد ثورة ١٤ بالتآمر عليها مع أركان النظام الأردني من خلال محاولة السيطرة على الرتل الهادي (القطعات العسكرية العراقية الموجودة في الأردن) والزحف بها على بغداد لإسقاط الثورة، وكذلك حداده وحزنه على مقتل العائلة المالكة[٣٣].

---

(٣١) مقابلات شخصية مع الضباط الأحرار أعضاء اللجنة العليا وانظر: صبيح علي غالب، المصدر السابق الذكر، ص ٣٩ وانظر
د. فاضل حسين، سقوط النظام الملكي ...، ص ٦٤ وانظر
د. مجيد خدوري، العراق الجمهوري، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٤، ط ١ ص ٣٥ ـ ٣٦.

(٣٢) مقابلة شخصية مع العقيد نعمان ماهر الكنعاني كذلك أنظر صبيح علي غالب، المصدر السابق الذكر، ص ٣٩ ـ ٤٠
وأكد لي المقدم الركن عبد الكريم فرحان نقلاً عن الفريق صالح مهدي عماش حيث ذكر: «بأن المقدم الركن إسماعيل العارف رفض العودة إلى العراق بعد قيام ثورة ١٤ تموز وحاول أن يطلب اللجوء السياسي في أمريكا والسبب هو وشايته بتنظيم الضباط الأحرار عام ١٩٥٦ إلى رئيس أركان الجيش إلا أن الفريق عماش طلب من المقدم إسماعيل العارف بأن يرسل رسالة إلى رئيس الوزراء يشرح له ظروفه ويطلب عفوه، وبالفعل أرسل إسماعيل العارف الرسالة وبعد ذلك عاد إلى بغداد». (مقابلة شخصية مع الزعيم الركن عبد الكريم فرحان)

(٣٣) مقابلة شخصية مع الزعيم الركن جاسم كاظم العزاوي بتاريخ ٥ ـ ٦ ـ ١٩٧٦ كذلك أنظر. نص إستقالة السيد فائق السامرائي من منصبه كسفير للعراق في ج. ع. م وذلك في صحيفة الإهرام القاهرية، ٢٨ ـ ٣ ـ ١٩٥٩ وفي كتاب إنعام الجندي، إلى أين يسير الشيوعيون بالعراق، دار النشر العربية، بيروت، ١٩٥٩، ص ١٠٧

أما القسم الاخر من الضباط الأحرار فكان يشك بالعقيد الركن عبد الوهاب الأمين لا لسبب بقائه في منصبه كرئيس لشعبة الحركات العسكرية في دائرة الأركان العامة فحسب وإنما لطلبه من أعضاء اللجنة العليا الإنسحاب من تنظيم الضباط الأحرار وكذلك ما قام به في صباح يوم الثورة في ١٤ تموز ١٩٥٨ إذ اتصل تلفونياً بالزعيم أحمد مرعي مدير الاستخبارات العسكرية وكذلك بالزعيم شكري محمود نديم يسألهما عن علمهما بالثورة وعن الاستعدادات التي تم اتخاذها لمجابهتها، وكذلك ما قام به من زيارات للسجناء من رجال العهد الملكي وإرسال الصحف والمجلات لهم داخل السجن(٣٤).

كما اعترف رئيس أركان الجيش الفريق الركن محمد رفيق عارف في يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ لبعض الضباط الأحرار عندما كان رهن الاعتقال في معسكر الرشيد بأن العقيد عبد الوهاب الأمين هوالذي أوشى بسر الاجتماع له، وهذا ما أكده لي أكثر من شخص من الضباط الأحرار(٣٥).

وبعد انكشاف سر هذا الاجتماع لدى السلطات الحاكمة قامت مديرية الاستخبارات العسكرية بتشديد المراقبة وتوزيع الجواسيس على أماكن جلوس الضباط في النادي العسكري(٣٦). كذلك صدرت الأوامر إلى الضباط الآمرين بكتابة التقارير الشهرية عن سلوك الضباط ونشاطهم وأصبح الاستماع إلى إذاعة

---

(٣٤) مقابلة شخصية مع العقيد المهندس رجب عبد المجيد والزعيم الركن محسن حسين الحبيب كذلك أنظر
المحاكمات، جـ ٥، ١٩٥٩، ص ٢٦١ - ٢٦٤.

(٣٥) مقابلة شخصية مع العقيد المهندس رجب عبد المجيد، والزعيم الركن جاسم كاظم العزاوي.
أما عبد السلام عارف فيذكر: «بعد تشريد الضباط الأحرار كنا نتساءل من الذي وشى بالتنظيم فهناك عدة إتجاهات، فهناك من يقول إن قاسم له علاقة بخلية شيوعية أرادت أن تضرب تنظيمات الضباط الأحرار حتى يخلو لها الجو، وهناك من يذكر بأن قاسم هو الذي أخبر نوري السعيد بكل شيء حتى يدعم مركزه إلى ان تأتيه الفرصة هو وحده، وهناك من يقول بأن إسماعيل العارف قد إنهار وأدلى باعترافات كاملة. أما الذي ظهر بعد ذلك وبعد قيام الثورة فهو ان إسماعيل العارف قد أبلغ عن التنظيم بتعليمات من قاسم الذي أبلغه أن لديه تنظيمًا اخر يمكنه الإستيلاء على الحكم، ويمكنه أن يعمل دون ان يحس به أحد إذ أنه سيصبح محل ثقة الحاكمين». أنظر:
مجلة روز اليوسف القاهرية، العدد ١٩٨٠، التاريخ ٢٣ مايس ٩٦٦، ص ٢٧ كذلك أنظر
عبد السلام عارف، المصدر السابق الذكر، ص ٣٤.

(٣٦) المحاكمات، جـ ٢، ١٩٥٨، ص ٤٧٨

القاهرة أو صوت العرب جريمة تذكر في التقرير الشهري عن الضباط[٣٧].

المحاولة الثانية:

والمحاولة الثانية كانت في أوائل عام ١٩٥٧، عندما دعي المقدم نعمان ماهر الكنعاني والمقدم شكيب الفضلي، وهما من الضباط الأحرار اللذين فاتحهما المقدم رفعت الحاج سري وكانا أعضاء في خليته ويعرفان أكثرية أعضاء اللجنة العليا، من قبل السيد علي حيدر الركابي وهما من أصدقائه، إلى بيته، وخلال الحديث إنطلق المقدم نعمان ماهر في مهاجمة الاستعمار وأذنابه وانتقاد الأوضاع في البلاد، وكان حديث المقدم نعمان يسجل في جهاز تسجيل Recorder. وفي اليوم التالي نقل الحديث إلى إسماع عبد الإله لأن السيد علي حيدر الركابي من أصدقائه المقربين، فأمر عبد الإله بإجراء تحقيق في الموضوع وألقي القبض على المقدم نعمان ماهر والمقدم شكيب الفضلي، وبدأ التحقيق معهما، تارة بالتهديد وتارة أخرى بالإغراء بالمناصب والوعود، غير أنهما لم يبوحا بشيء يذكر، وذلك بفضل الرئيس صالح مهدي عماش الذي كان ضابطاً بالإستخبارات العسكرية وعضواً في حركة الضباط الأحرار، إذ نسق الإفادات بين المتهمين بما لا يؤدي إلى اعترافهما. ولذلك فلم يتوصل التحقيق إلى شيء هام، غير أن كلا منهما أحيل على التقاعد في ١٨ نيسان ١٩٥٧[٣٨].

المحاولة الثالثة:

أخذ الضباط الأحرار بعد ذلك يقللون من نشاطهم ومن اجتماعاتهم خوفاً من إنكشافهم للسلطة وبالتالي ضياع جهود كثيرة بذلت من أجل إيجاد وتعزيز الحركة. ورغم الحرص الشديد الذي بذله الضباط الأحرار رفعت قائمة بأسماء مائة وخمسين ضابطاً إلى عبد الإله من قبل مديرية الأمن العامة تحذره من نشاطهم ضد السلطة، ولكن عبد الإله لم يحقق معهم وإنما اقتصر على طلب رئيس أركان الجيش الفريق الركن محمد رفيق عارف والتأكد من عنده عن مدى صحة هذه المعلومات،

---

(٣٧) صبيح علي غالب، المصدر السابق، ص ٤٠. كذلك أنظر:
عبد الكريم الجده، المصدر السابق الذكر، ص ٢٣ ـ ٢٦.

(٣٨) مقابلة شخصية مع العقيد نعمان ماهر الكنعاني بتاريخ ١٦ مايس ١٩٧٦، وانظر:
صبيح علي غالب، المصدر السابق، ص ٦١.

فأفد بأن الجيش يدين بالولاء إلى البلاط ولا يمكن أن يقوم بأي نشاط ضد الحكم وأكد كذب هذه المزاعم والإدعاءات(٣٩).

المحاولة الرابعة:

لقد اتصل الملك حسين ملك الأردن هاتفياً بالملك فيصل الثاني في تموز ١٩٥٨، يخبره بمحاولة يعدها نفر من الضباط ضد حكمه في منتصف تموز ١٩٥٨ ويطلب منه إرسال من يعتمد عليه إلى عمان لإطلاعه على المعلومات التي تخص الحركة المذكورة، فسافر رئيس أركان الجيش الفريق الركن محمد رفيق عارف إلى عمان لمقابلة الملك حسين. وعرض الملك حسين المعلومات التي تخص الحركة وبعض أسماء القائمين بها، ولكن رئيس أركان الجيش رد على الملك حسين بأنه يخشى على عرشه أما الملك فيصل الثاني فإن الجيش يدين بالولاء له. وعاد محمد رفيق عارف إلى بغداد يوم ١١ تموز ١٩٥٨ وكان واثقاً بأن الجيش العراقي في قبضته ويدين بالولاء إلى البلاط(٤٠).

وبالرغم من انتشار وكلاء الاستخبارات العسكرية وكثرتهم في وحدات الجيش إلا أن الضباط الأحرار إستطاعوا بحذرهم ويقظتهم أن يحافظوا على سرية إجتماعهم وخلاياهم من الكشف عنها من قبل أعين السلطة(٤١).

---

(٣٩) وذكر الفريق الركن محمد رفيق عارف أثناء محاكمته بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.
«كانت تردهم أسماء ضباط يقومون بنشاطات ضد الحكم، ولكثرة هذه الأسماء أخذنا لا نصدقهاونعتبرها معلومات كاذبة» أنظر:
المحاكمات، جـ٢، ١٩٥٨، ص ٤٢٥ - ٤٢٦.
ومما يذكر بأن الضباط الأحرار كانوا يرسلون رسائل فيها أسماء ضباط إلى البلاط يحذرونه منهم، وكان سبب إرسال هذه الرسائل هو بقصد التشويش على السلطات الحاكمة لعدم معرفة تنظيمات ونشاطات الضباط الأحرار. (مقابلة شخصية مع الزعيم الركن جاسم كاظم العزاوي بتاريخ ٥ حزيران ١٩٧٦).

(٤٠) Petersnow, Hussien Abigraphy, Bassle & Jenkins, London, 1971 P 121.
كذلك أنظر:
عبد الحميد محمود، العراق الشهيد والخطر الشيوعي. مكتبة الملك طلال، عمان، ط ١ ص ١٩ - ٢٠

(٤١) ذكر عبد الكريم قاسم لبعض الصحفيين العرب بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ قائلاً «احذر علمي أن أجمل نوري السعيد والمتصلين بقصر الملك في حالة إطمئنان كامل لإخلاصي =

المحاولة الخامسة:

وهناك حادث آخر لا يقل أهمية عما تقدم، فقد انفجرت قبلة على مقربة من المنصة التي كان واقفاً عليها الملك فيصل الثاني لمشاهدة المناورات التي قامت بها الفرقة الأولى في الحبانية في خريف عام ١٩٥٧. وغضب قائد الفرقة وطالب بإجراء تحقيق لمعرفة المقصر، إذ أنه اعتبر إطلاق القنبلة بهذا الانفجار الواسع تخريبياً يقصد به إفشال التمرين، وبالتالي فشل القائد المذكور(٤٢).

ولقد تم إجراء تحقيق مع الضابط الذي رمى القذيفة ولكن لم يتم الوصول إلى شيء لأن الضباط الأحرار أخذوا على عاتقهم مهمة التحقيق(٤٣).

وهناك محاولات أخرى أيضاً من هذا القبيل تعرض إليها تنظيم الضباط الأحرار للكشف عنه كادت أن تؤدي به إلى الانهيار، غير أنها باءت بالفشل جميعاً من ناحية، ومن ناحية أخرى عجلت بسرعة حركة الضباط الأحرار لتفجير الثورة صباح ١٤ تموز ١٩٥٨(٤٤).

= المتناهي وتفاني في خدمة نوري السعيد وحماية القصر الهاشمي، وقد حدث اكثر من مرة أن نقل إلي أن هناك من يثير حولي الغبار فكنت انتهز أول فرصة لا بدد أي شك في إخلاصي وولائي» انظر.
صبيح نشأت الحلي، ١٤ تموز يوم خالد، (المطبعة والناشر غير مدونين)، بغداد، ١٩٥٩ ص ١٣ - ١٤

(٤٢) خليل كنه، المصدر السابق الذكر، ص ٣١٠، وانظر:
عبد الكريم الجدة، المصدر السابق الذكر، ص ٩٢ وانظر:
د. فاضل حسين، المصدر السابق الذكر، ص ٧٧

(٤٣) مقابلة شخصية مع المقدم طه ياسين الدوري بتاريخ ١١ أيلول ١٩٧٦ وانظر
ثورة العراق ١٤ تموز، مكتبة النوري، دمشق، ١٩٥٨، ط ٢ ص ٧٥

(٤٤) يذكر الملازم فالح حنظل:
«في شهر حزيران ١٩٥٨ قدم ضابط إستخبارات الحرس الملكي ملفاً يحتوي على أسماء وتنظيمات الضباط الأحرار الذين ينوون الإطاحة بالنظام الملكي إلى الأمير عبد الإله وقد قرأ عبد الإله كل الأسماء التي وردت في الملف والتي ضمت العديد من ضباط رافقوه فترات من حياته سواء في وحدات الحرس الملكي أو مرافقيه ورائديه السابقين» «وبعد أن أطلع على الأسماء والتشكيلات، صفق الملف ورماه أمامه على المكتب وقال «إن غالبية هؤلاء الضباط أصدقاء له، وإنهم - ولا خلاف - عرفوه جيداً وأيقنوا إنه غير صالح لحكم العراق»
وأردف قائلاً «وأما أنا فعلى علمي بأن هؤلاء الضباط جميعاً وطنيون مخلصون، وقد يفيدون العراق أحسن مني، فإن كانوا لا يريدونني فإني أترك وفيصل معي العراق » أنظر: =

المحاولة السادسة:

وفي ١٢تموز ١٩٥٨ فاتحت دائرة الاستخبارات العسكرية مديرية الأمن العامة لتزويدها بمعلومات عن منظمة الضباط الأحرار الموجودة داخل الجيش العراقي والتي أخذت تنشط في الاونة الأخيرة، إلا أن قيام الثورة في ١٤ تموز ١٩٥٨، أحبطت محاولات الأمن والاستخبارات العسكرية عن كشف تنظيم الضباط الأحرار(٤٥).

ويذكر توفيق السويدي في مذكراته بأن بهجت العطية مدير الأمن العام جاء قبل ١٤ تموز ١٩٥٨ بثلاثة أو أربعة أيام وقدم تقريراً إلى رئيس وزراء العراق أحمد مختار بابان ضمنه معلومات عن حركة بعض الضباط الأحرار وقال إن انقلاباً عسكرياً قريب الوقوع. وبعد مطالعته التقرير المذكور ذهب مع بهجت العطية إلى البلاط الملكي وأطلع عليه الثلاثة الكبار، وتم الاتصال برئيس أركان الجيش محمد رفيق عارف وأطلع على التقرير إلا إنه كذب هذا التقرير وطلب عدم الاهتمام بتقارير الأمن العامة لأنها لا تنطبق مع الواقع(٤٦).

ويذكر آخرون محاولات أخرى كادت أن تطيح بتنظيم الضباط الأحرار وتكشفه أمام السلطة، إلا أن السرية والحذر التي أتبعها الضباط الأحرار في تحركاتهم والتقرب إلى الثلاثة الكبار عند سماع أية أخبار تشكك بإخلاصهم للعائلة المالكة

= فالح حنظل، أسرار مقتل العائلة المالكة في العراق. ١٤ تموز، (المطبعة والناشر غير مدونين)، بيروت، ١٩٧١ ص ٤٤ ـ ٤٦ إن الملازم فالح حنظل وقع في تناقض واضح خلال سرده للحادثة السابقة، فهو يذكر في الصفحة ٤٤ من نفس الكتاب بأنه «في الأشهر الأخيرة من حياته إتصل نوري السعيد بأحمد مختار بابان الذي كان رئيساً لوزارة العراق، وأبلغه بأن يقنع عبد الإله بمغادرة العراق وتعيينه سفيراً في لندن أو واشنطن أو أي مكان يختاره لإقامته في العالم فلما فوتح عبد الإله بالأمر هذا رفضه . رفضاً قاطعاً».

من خلال مناقشة هاتين الحادثتين يتبين زيف إدعاء الملازم فالح حنظل بأن الأمير عبد الإله كان ينوي مغادرة العراق إذا ما طلب منه الضباط الأحرار ذلك كما إن عبد الإله لا يعرف شيئاً عن أسماء الضباط الأحرار ومحاولتهم للسيطرة على الحكم ولو كان يعرف ذلك لما تماهل في اعتقالهم ومحاكمتهم وحادثة المقدم نعمان ماهر والمقدم شكيب الفصلي ليست بعيدة عن الزمن الذي يتحدث به الملازم فالح حنظل.

(٤٥) مصادر خاصة

(٤٦) توفيق السويدي، المصدر السابق الذكر ص ٥٩٥ ـ ٥٩٦

والنظام الملكي أدى بالمسؤولين بغض النظر عن المعلومات التي تصلهم وتكذيبها بنفس الوقت وذلك لقناعتهم بأن الجيش وضباطه يدينون بالولاء إلى الحكم الملكي والعائلة الهاشمية المالكة(٤٧).

وبذلك إستطاعت ثورة ١٤ تموز أن تبرز إلى الوجود.

---

(٤٧) خليل كنه. المصدر السابق الذكر، ص ٣٠٩ ـ ٣١٢. كذلك أنظر:
فاضل الجمالي، العراق الحديث. آراء ومطالعات في شؤونه المصيرية، (المطبعة والناشر غير مدونين)، ص ١٥ ـ ١٧. كذلك:
توفيق السويدي، المصدر السابق، ص ٥٩٤ ـ ٥٩٧.

المبحث الثالث

أهداف ومبادئ تنظيم الضبّاط الأحرار

حيث إنه لم توجد وثائق مكتوبة عن التنظيم عملاً بمقررات اللجنة العليا منعاً لانكشاف سر التنظيم[1]، لذلك فقد اعتمدنا في بحثنا هذا على الاعترافات الشفهية من خلال مقابلاتنا لأعضاء اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار ممن بقي منهم على قيد الحياة، ووجدت أن أغلبهم متفقون على أهداف ومبادىء وطنية وقومية.

وكانت معظم أهداف ومبادىء التنظيم قريبة من الأهداف والمطالب الوطنية والقومية التي كانت تطالب بها وتعمل من أجلها الأحزاب والقوى الوطنية في ذلك الوقت.

أما الأهداف والمبادىء فيمكن تصنيفها إلى ثلاثة هي:

أولاً ـ الأهداف والمبادىء الوطنية:

١ ـ إزالة النظام الملكي وإقامة النظام الجمهوري، وذلك من المبادىء الأساسية لتنظيم الضباط الأحرار، ولقد تطور هذا المبدأ تدريجياً فقد كانت الفكرة لدى

---

(١) يقول د. مجيد خدوري «وجدت عند العقيد الركن عبد الوهاب الأمين أحد أعضاء اللجنة العليا مذكرات تتضمن على تسجيل لما كان يدور في الاجتماعات ومن ضمنها ميثاق وطني يشتمل على الأهداف والمبادىء التي تم الاتفاق عليها من قبل أعضاء اللجنة العليا للتنظيم» أنظر د. مجيد خدوري، المصدر السابق، ص ٤١.
ومن خلال مقابلاتنا لأعضاء اللجنة العليا فإنهم أكدوا بأن هذه المذكرات ربما كتبها العقيد الأمين بعد قيام الثورة وبالأخص أثناء محاكمة العقيد الركن عبد السلام عارف، لأنهم أقسموا اليمين بعدم كتابة أية ورقة أو جملة عن التنظيم خوفاً من إنكشاف الحركة لدى سلطات العهد الملكي أما عن «الميثاق الوطني» الذي يتضمن الأهداف والمبادىء، فإن التنظيم لم يقر أي ميثاق وإنما كانت هناك أهداف ومبادىء أساسية تعتبر من البديهيات لأية حركة سياسية أو عسكرية ضد الحكم الملكي الرجعي وهي التحرر السياسي والاقتصادي (مقابلات شخصية مع أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار)

الضباط الأحرار إبتداء هي الاحتفاظ بالنظام الملكي وإقصاء كل من نوري السعيد وعبد الإله، إلا أن هذه الفكرة تغيرت بعد ذلك لوجوب القيام بثورة واحدة وليس بثورتين(٢).

أما مصير العائلة المالكة فكان مختلفاً عليه، بين أعضاء اللجنة العليا للتنظيم(٣).

٢ ـ القضاء على الاقطاع وتشريع قانون الاصلاح الزراعي وتوزيع الأراضي على الفلاحين(٤).

٣ ـ تحقيق الاصلاحات الجذرية في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية وإزالة التخلف(٥).

٤ ـ الخروج من نطاق الاسترليني وتحرير إقتصاد ومالية العراق من الارتباط بالمتروبول الاستعماري(٦).

٥ ـ إعلان تأليف مجلس قيادة الثورة عند نجاح الثورة من أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار، على أن تكون السلطتان التشريعية والتنفيذية لفترة إنتقالية تحدد مدتها، وأن تشكل حكومة مدنية من الأحزاب السياسية المؤتلفة في جبهة الاتحاد الوطني(٧).

٦ ـ إسترداد حقوق الشعب العراقي بجميع ثرواته بما فيها النفط، والتصرف بها كما تقتضي مصلحة الشعب آخذين بنظر الاعتبار تبادل المنافع المشتركة والظرف الذي تمر به الثورة(٨).

---

(٢) عامر عبد الله، تفاصيل عن ثورة ١٤ تموز، صحيفة طريق الشعب، العدد ٢٤٩، لتاريخ ١٤ تموز ١٩٧٤.

(٣) مقابلة شخصية مع العقيد المهندس رجب عبد المجيد وكذلك مع العقيد نعمان ماهر الكنعاني

(٤) نفس المصدر وانظر أيضاً:
صبيح علي غالب، المصدر السابق، ص ٦٧

(٥) نفس المصدر.

(٦) مقابلة شخصية مع الزعيم الركن محيي الدين عبد الحميد والزعيم الركن محسن حسين الحبيب

(٧) مقابلات شخصية مع أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار. وانظر أيضاً:
صبيح علي غالب، المصدر السابق، ص ٥١ ـ ٥٢

(٨) مقابلة شخصية مع العقيد المهندس رجب عبد المجيد والزعيم الركن محيي الدين عبد الحميد

٧ ـ تحقيق الوحدة الوطنية بين أبناء الشعب، وإن العراق هو ملك للعرب والأكراد والأقليات المتآخية[٩].

٨ ـ تحقيق العدالة الاجتماعية وتضييق الفوارق الطبقية بين أبناء الشعب العراقي[١٠].

ثانياً ـ الأهداف والمبادىء القومية:

١ ـ الوحدة العربية، كان يؤمن بها كافة أعضاء اللجنة العليا، ولكن المناقشات التي دارت حول هذا الموضوع لم توجب إعلان الوحدة الفورية إلا في حالة التدخل الأجنبي ضد الثورة.

وأقرت اللجنة العليا إن التضامن الأخوي مع الجمهورية العربية المتحدة والسير بسياسة التقارب لتحقيق الوحدة العربية أمر ضروري ولا بد منه[١١].

٢ ـ الخروج من الاتحاد الهاشمي في الأيام الأولى من الثورة، لأنه إتحاد مزيف وحد لخدمة العائلة المالكة وليس لخدمة الشعب العربي[١٢].

٣ ـ المساهمة مع الدول العربية الأخرى من أجل تحرير فلسطين ودعم الشعب

---

(٩) مقابلة شخصية مع العقيد الركن صبيح علي غالب بتاريخ ٦ ـ ٤ ـ ١٩٧٧ كذلك انظر صبيح علي غالب، المصدر السابق الذكر، ص ٦٧ كذلك: د. فاضل حسين، المصدر السابق، ص ٧٢

(١٠) مقابلة شخصية مع الزعيم الركن محيي الدين عبد الحميد كذلك أنظر صبيح علي غالب، المصدر السابق، ص ٦٧

(١١) مقابلات شخصية مع أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار وخاصة سكرتير اللجنة العقيد المهندس رجب عبد المجيد. كذلك:
صبيح علي غالب، المصدر السابق، ص ٥٢
أما العقيد وصفي طاهر فقد ذكر أمام محكمة الشعب في شهادته. بأنه «لم تكن من أهداف التنظيم قيام الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة»
كذلك العقيد طاهر يحيى فقد ذكر أمام محكمة الشعب «إن موضوع الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة لم يكن موضوع بحث في اللجنة العليا للضباط الأحرار». أنظر.
المحاكمات، جـ ٥، ١٩٥٩، ص ٢٧٠ وص ٣٦٠
أما عبد السلام عارف فيذكر. «إن الوحدة العربية مع الجمهورية العربية المتحدة من أهم أهداف اللجنة العليا للضباط الأحرار». أنظر:
عبد السلام عارف، المصدر السابق، ص ٣٨

(١٢) مقابلة شخصية مع العقيد المهندس رجب عبد المجيد والزعيم الركن محسن حسين حبيب

الفلسطيني بكل الإمكانيات المادية والبشرية باعتبار مسألة فلسطين هي محور السياسة العربية[١٣].

ثالثاً ـ الأهداف والمبادىء الدولية

١ ـ التحرر الوطني وإزالة القواعد العسكرية البريطانية. لأن استقلال العراق لا يتم إلا بتصفية القواعد العسكرية الجوية في الحبانية والشعيبة والخروج من جميع الاتفاقات العسكرية التي تنتقص من سيادة العراق على أراضيه[١٤].

٢ ـ الخروج من حلف بغداد: لأنه وجد لخدمة المصالح الإستعمارية في المنطقة وليس من مصلحة العراق البقاء في هذا الحلف، ولذا تقرر الخروج منه في أيام الثورة الأولى حتى لا تكون للدول المنظمة تحت لوائه حجة التدخل لقمع الثورة[١٥].

٣ ـ إتباع سياسة عدم الإنحياز بين المعسكرين الشرقي والغربي. وذلك بالخروج من الأحلاف العسكرية وعدم الارتباط بأية إتفاقات عسكرية مع الدول الكبرى وإقامة علاقات حسنة على أساس تبادل المنافع المشتركة بين الدول دون تمييز[١٦].

٤ ـ تحديد العلاقات السياسية والاقتصادية للعراق مع جميع دول العالم على أساس المصلحة الوطنية والقومية[١٧].

٥ ـ إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الدول الاشتراكية والصين الشعبية[١٨].

---

(١٣) نفس المصدر. كذلك أنظر.
صبيح علي غالب، المصدر السابق، ص ٦٨

(١٤) مقابلة شخصية مع الزعيم الركن يحيى طالب والزعيم الركن عبد الكريم فرحان والمقدم الطيار محمد سبع. كذلك أنظر:
صبيح علي غالب، المصدر السابق، ص ٦٧.

(١٥) مقابلة شخصية مع العقيد المهندس رجب عبد المجيد والزعيم الركن محيي الدين عبد الحميد

(١٦) صبيح علي غالب، المصدر السابق، ص ٦٨ كذلك مقابلات شخصية مع الضباط الأحرار.
كذلك أنظر. د. فاضل حسين، ص ٧١

(١٧) مقابلات شخصية مع أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار وخاصة العقيد المهندس رجب عبد المجيد.

(١٨) مقابلة شخصية مع العقيد المهندس رجب عبد المجيد والعقيد نعمان ماهر الكنعاني

التنسيق بين تنظيمات الضباط الأحرار والأحزاب السياسية:

رغم ان العمل السياسي كان محرماً على أفراد الجيش العراقي إلا أن بعض الضباط والجنود كانوا يعتنقون مبادىء سياسية وينتمون إلى أحزاب ثورية، فحزب البعث العربي الاشتراكي كان له تنظيم عسكري داخل الجيش وفيه عدد كبير من الضباط الأحرار، وكذلك الحزب الشيوعي العراقي كان له تنظيم عسكري داخل الجيش ويضم ضباطاً وجنوداً، وكانت هذه التنظيمات الحزبية تعمل بصورة سرية[١٩].

وعند تأسيس خلايا الضباط الأحرار أخذت هذه الخلايا تتصل بالأحزاب السياسية عارضة التعاون معها من أجل تغيير الأوضاع القائمة. وقد بدأت هذه الاتصالات مع البدايات الأولى لتأسيس خلايا الضباط الأحرار. ويذكر الأستاذ محمد صديق شنشل الأمين العام لحزب الاستقلال: «بأن المقدم رفعت الحاج سري كان قد اتصل به عن طريق السيد عبد الستار علي الحسين في أوائل عام **١٩٥٣** عارضاً التعاون مع الأحزاب السياسية والزعماء المدنيين لغرض الإطاحة بالنظام القائم. ولكن الأستاذ محمد صديق شنشل رفض التعاون مع المقدم رفعت الحاج سري وبنفس الوقت حاول إقناعه بعدم التفكير بهذا الأمر لأنه ليس من السهل الاتصال بالمدنيين وإنما يجب أن ينظموا أنفسهم لأن المدنيين سوف يربكوهم وبذلك لا يحققون أهدافهم»[٢٠]. ولكن المقدم رفعت الحاج سري كان قد قرر العمل من أجل إسقاط النظام الملكي وليس من السهل التأثير عليه بهذه السهولة، فاتصل بالسيد فائق السامرائي نائب رئيس حزب الاستقلال ولقي لديه التجاوب التام من أجل العمل سوية للإطاحة بالنظام الملكي القائم[٢١].

---

(١٩) مقابلة شخصية مع السيد علي صالح السعدي، امين سر حزب البعث العربي الاشتراكي سابقاً بتاريخ ١٥ ـ ٩ ـ ١٩٧٦. كذلك مع السيد عبد القادر إسماعيل البستاني، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي سابقاً، بتاريخ ١٦ ـ ١٢ ـ ١٩٧٦

(٢٠) مقابلة شخصية مع الأستاذ محمد صديق شنشل أمين عام حزب الاستقلال بتاريخ ١٥ ـ ١ ـ ١٩٧٦

(٢١) يذكر السيد فائق السامرائي في استقالته من منصب سفير العراق في الجمهورية العربية المتحدة. «إن واسطة الاتصال كان المقدم صالح عبد المجيد السامرائي، وإن الاتصال إنقطع مع تنظيم الضباط الأحرار عند اكتشاف اجتماع الكاظمية وتشتيت المجتمعين فيه». أنظر نص الاستقالة في كتاب.

=

وقد أخبر السيد فائق السامرائي في صيف ١٩٥٦ الأستاذ محمد صديق شنشل بهذا الاتصال وسأل شنشل عن هدف حركة الضباط الأحرار، فأجابه السيد فائق بأن هدفهم إبعاد نوري السعيد وعبد الإله والاحتفاظ بالنظام الملكي والملك. فكان جواب الأستاذ شنشل: «بأنه يرفض التعاون معهم لأنهم جربوا الاحتفاظ بالنظام الملكي في أعقاب حركة ١٩٤١ التحررية. وما جرى بعد ذلك من تنكيل بالحركة الوطنية والقائمين بها». وأضاف شنشل قائلاً: «إذا كانوا يريدون تغيير النظام الملكي إلى جمهوري فإني أكون معهم»[٢٢].

وقد جرى إتصال آخر بالسيد حسين جميل سكرتير الحزب الوطني الديمقراطي في نفس الفترة، ولكن السيد جميل رفض التعاون معهم لأنه إرتاب من الرجل الذي فاتحه بالتعاون مع تنظيم الضباط الأحرار وأخبره بأنهم يعملون بالنظام الدستوري[٢٣].

وفي أواخر تشرين الأول ١٩٥٦ إتصل السيد رشيد مطلك بالأستاذ كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديموقراطي وكان السيد مطلك موفداً من قبل عبد الكريم قاسم وطلب منه التعاون مع الضباط الأحرار للقيام بحركة تطيح بالنظام الملكي وتقيم الجمهورية، ولكن الأستاذ كامل الجادرجي رفض التعاون مع العسكريين للقيام بإنقلاب عسكري أو ثورة لأن تجربته في إنقلاب بكر صدقي في عام ١٩٣٦ لا تشجعه على إعادة التجربة[٢٤].

وبنفس الوقت إتصل السيد رشيد مطلك بالسيد محمد حديد نائب رئيس الحزب الوطني الديمقراطي وعضو اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني، عارضاً التعاون مع الضباط الأحرار من أجل إسقاط النظام الملكي، وبالفعل لقي تجاوباً من السيد حديد وبقي على اتصال معه حتى قيام الثورة حيث اشترك في أول وزارة بعد الثورة[٢٥].

= إنعام الجندي، المصدر السابق الذكر، ص ١٠٥ - ١٢٢ كذلك كتاب:
أحمد فوزي، ثورة ١٤ رمضان، الشركة العربية للنشر، القاهرة، ١٩٦٣. ص ٣٦ - ٣٨

(٢٢) مقابلة شخصية مع الأستاذ محمد صديق شنشل بتاريخ ١٠ - ٢ - ١٩٧٦.

(٢٣) مقابلة شخصية مع السيد حسين جميل بتاريخ ١٨ - ١٠ - ١٩٧٦.

(٢٤) من أوراق المرحوم كامل الجادرجي غير المنشورة والموجودة في مكتبة السيد نصير الجادرجي كذلك مقابلة مع السيد حسين جميل

(٢٥) حوار مع السيد محمد حديد، مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٤، التاريخ تموز ١٩٦٩، ص ١٦ - ١٧ كذلك مقابلة شخصية مع السيد حسين جميل

وفي صيف ١٩٥٧ طلب الضباط الأحرار من السيدين فائق السامرائي ومحمد صديق شنشل كتابة مسودة بيان أول للثورة، وأعد الأستاذ شنشل مسودة البيان ووافق عليها السيد فائق السامرائي ونقلها إلى أحد الضباط الأحرار، وكان البيان الذي أعده الأستاذ شنشل يتفق مع البيان الأول في أغلب النقاط مع ملاحظة أن البيان الأول أبرز الناحية الاسلامية أكثر من البيان الذي أعده الأستاذ شنشل[٢٦].

وقد كلفت اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار المقدم رجب عبد المجيد سكرتير التنظيم بالاتصال بجبهة الاتحاد الوطني وتكليف أحد أعضائها بالسفر إلى القاهرة والاتصال بالرئيس عبد الناصر وسؤاله عن موقف الجمهورية العربية المتحدة إذا حدثت الثورة في العراق وكذلك موقف الاتحاد السوفياتي من الثورة وما هي نصيحته لتنظيم الضباط الأحرار[٢٧].

وسافر الأستاذ شنشل في ١٢ شباط ١٩٥٨ إلى القاهرة واتصل بالرئيس عبد الناصر وأخبره بما كلفه سكرتير تنظيم الضباط الأحرار فكان جواب الرئيس عبد الناصر بأنه سوف يؤيد الثورة إذا نجحت ويقدم لها كل مساعدة تحتاج لها، أما إذا فشلت فهو يمنح القائمين بها حق اللجوء السياسي، وسوف يسعى إلى أن يكون موقف الاتحاد السوفياتي مؤيداً لثورة العراق. أما نصيحته لهم فهي أن يعتمدوا على أنفسهم ويكيفوا خططهم بما يلائم الظرف والزمان[٢٨].

وقد طلب الأستاذ شنشل من الرئيس عبد الناصر أن يجري تكديس الأسلحة في الأقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة لعلمه بأن تسليح الجيش العراقي كان ناقصاً وربما يستفاد من هذه الأسلحة عند قيام الثورة في العراق[٢٩] وتم تكديس الأسلحة ونقلت في اليوم الثاني من قيام الثورة بالطائرات إلى مطار بغداد وقد أشرف على عملية التفريغ المقدم الطيار محمد سبع[٣٠]. وبنفس الوقت قام

---

(٢٦) مقابلة شخصية مع الأستاذ محمد صديق شنشل
(٢٧) مقابلة شخصية مع العقيد المهندس رجب عبد المجيد وكذلك مع الأستاذ شنشل
(٢٨) مقابلة شخصية مع الأستاذ محمد صديق شنشل وكذلك مع العقيد المهندس رجب عبد المجيد
(٢٩) نفس المصدر
(٣٠) مقابلة شخصية مع المقدم الطيار محمد سبع بتاريخ ٤ ـ ٩ ـ ١٩٧٦

عبد الكريم قاسم بتكليف السيد حسين جميل بنفس المهمة عن طريق السيد رشيد مطلك[٣١] .

وكان هناك إتصال آخر بين خلية العقيد الركن عبد الوهاب الأمين عضو اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار وبين السيد محمد مهدي كبه رئيس حزب الاستقلال عن طريق العقيد شمس الدين عبد الله بسبب صلة القرابة، بينهما، وقد بدأ هذا الاتصال منذ عام ١٩٥٧. وخلال هذه الاتصالات تم ترشيح السيد إبراهيم كبه كوزير للإقتصاد والسيد علي الحمامي وزيراً للصحة وذلك في نيسان ١٩٥٨، وتم تسليم هذه الترشيحات إلى مسؤول الخلية العقيد الركن عبد الوهاب الأمين[٣٢].

أما حزب البعث العربي الاشتراكي فكان على إتصال دائم بالضباط الأحرار وبخلاياهم وذلك عن طريق الضباط البعثيين في هذه الخلايا وهما الرئيس صالح مهدي عماش والرئيس حسن مصطفى النقيب. وفي مايس ١٩٥٨ إتصل الضباط الأحرار البعثيون بحزبهم وأبلغوه بموعد حركة ١١ مايس ١٩٥٨ وأنيطت بالشباب البعثي مهمة حماية أجهزة المخابرة والسيطرة على البدالات، لكن الحركة لم تنفذ بسبب تأخر القطعات العسكرية المكلفة بذلك[٣٣].

كما إن الحزب الشيوعي العراقي كان على اتصال بعبد الكريم قاسم منذ عام ١٩٥٦.

ففي صيف ١٩٥٦ إتصل السيد رشيد مطلك بالحزب الشيوعي وأطلعه على عزم عبد الكريم قاسم الاطاحة بالنظام الملكي في خريف ذلك العام أثناء المناورات التي تجري في الرطبة، ولكن الحركة لم تقم بسبب عدم حضور الثلاثة الكبار للمناورات، وبذلك تأجلت الحركة إلى فرصة أخرى[٣٤] .

---

(٣١) مقابلة شخصية مع السيد حسين جميل بتاريخ ٢٨ - ٦ - ١٩٧٧ كذلك أنظر:
د. فاضل حسين، المصدر السابق الذكر، ص ٧٣ - ٧٤

(٣٢) مقابلة شخصية مع العقيد شمس الدين عبد الله كذلك أنظر مجيد حدوري، المصدر السابق الذكر، ص ٤٦ - ٤٧

(٣٣) مقابلة شخصية مع العقيد نعمان ماهر الكنعاني، وكذلك مع السيد علي صالح السعدي

(٣٤) صحيفة طريق الشعب البغدادية، العدد ٢٤٩، التاريخ ١٤ تموز ١٩٧٤

واستمرت الاتصالات بين الحزب الشيوعي العراقي وقاسم عن طريق السيد رشيد مطلك حتى ثورة ١٩٥٨. وخلال هذه المدة تطور مضمون الحركة لدى قاسم، ففي أوائل إتصالاته كان ينوي الإبقاء على الملك وإكراهه على الظهور في التلفزيون وإعلانه تأييد الثورة، ولكن في أوائل عام ١٩٥٨ أبلغ الحزب الشيوعي العراقي عن نيته بتصفية النظام الملكي وإقامة الجمهورية لأنه لا يريد أن يقوم بثورتين على حد قوله[٣٥].

وقد تم تبليغ الأحزاب المشتركة في جبهة الإتحاد الوطني بموعد الثورة في ١٤ تموز ١٩٥٨. فتم تبليغ الحزب الوطني الديمقراطي بموعد الثورة بالضبط، حيث كان السيد رشيد مطلك موفداً من قبل قاسم في يوم الجمعة ١١ تموز ١٩٥٨ ليعلم الأستاذ كامل الجادرجي وحزبه بيوم الثورة وأن يتخذ الحزب الترتيبات اللازمة لمساندة الثورة[٣٦].

كما تم تبليغ الحرب الشيوعي العراقي في نفس اليوم عن طريق السيد رشيد مطلك أيضاً، وقد أصدر الحزب الشيوعي بياناً في ١٢ تموز ١٩٥٨ وتم توزيعه على أعضاء اللجان الرئيسية ليكونوا على علم بالحدث الكبير[٣٧].

كما تم تبليغ حزب البعث العربي الاشتراكي بموعد الثورة وذلك في يوم السبت ١٢ تمور ١٩٥٨ عن طريق الملازم علاء الجنابي الذي كان موفداً من قبل العقيد الركن عبد السلام عارف ليبلغ الحزب بموعد الثورة في ١٤تموز ١٩٥٨وأن يتخذ الحزب الإجراءات اللازمة لمساندة الثورة. وبالفعل تم إبلاغ نائب أمين سر الحزب السيد علي صالح السعدي بذلك الذي قام بدوره بإبلاغ القيادة القطرية بذلك، وتم إتخاذ الإستعدادات اللازمة لمساندة الثورة[٣٨]. وسوف يأتي تفصيل ذلك في القسم الثاني من هذه الرسالة.

إتصالات الضباط الأحرار بالدول العربية:

إن بعض ضباط اللجنة العليا كانوا يتصلون ببعض الدول العربية ومنهم

---

(٣٥) نفس المصدر

(٣٦) من أوراق المرحوم كامل الجادرجي الموجودة في مكتبة السيد نصير الجادرجي. كذلك مقابلة مع السيد حسين جميل بتاريخ ١٨ ـ ١٠ ـ ٧٦

(٣٧) سعاد خيري، المصدر السابق الذكر، ص ٣٥٣.

(٣٨) مقابلة شخصية مع السيد علي صالح السعدي أمين سر حزب البعث العربي الاشتراكي سابقاً

عبد الكريم قاسم حيث اتصل في تشرين الثاني عام ١٩٥٦ أثناء الإعتداء الثلاثي على مصر عندما كان آمراً للواء التاسع عشر الموجود في المفرق. بالضباط السوريين الموجودين هناك وأخبرهم بتذمره من الأوضاع السياسية في العراق وإنه سوف يقوم بحركة ضد الوضع وتخليص البلاد العربية من سياسة العهد الملكي وكان حاضراً في هذه المحادثات العقيد الركن عبد السلام عارف(٣٩).

وعندما أصبح قاسم رئيساً للجنة العليا للضباط الأحرار أرسل السيد رشيد مطلك في تموز ١٩٥٧ للإتصال بالسيد حسين جميل حيث كلفه بالسفر إلى القاهرة للإتصال بالرئيس عبد الناصر والاستفسار منه عن موقفه من تنظيم الضباط الأحرار وعن الثورة التي يسعى إلى تفجيرها وكذلك عن المساعدة والعون التي يقدمها في حالة حدوث الثورة، وبالفعل إتصل السيد حسين جميل وأخبر الرئيس عبد الناصر بما طلب منه فكان جواب الرئيس عبد الناصر بأنه سوف يقدم للثورة كل عون ومساعدة تحتاج إليها إذا نجحت، أما إذا فشلت المحاولة فإنه سوف يمنح القائمين بها حق اللجوء السياسي فقط. كما تم إبلاغ الرئيس عبد الناصر عن نية القائمين بالحركة بتصفية الثلاثة الكبار (الملك وعبد الإله ونوري السعيد) وهل يعتقد بأن الغرب يتدخل لقمع ثورة العراق والانتقام لمقتل الثلاثة الكبار، فكان جواب الرئيس عبد الناصر: «بأن مصالح الغرب في العراق أهم من مقتل الثلاثة الكبار، ولذلك فإنهم لا يتدخلون لصالح الثلاثة»(٤٠).

---

(٣٩) خطب الزعيم، جـ٢، ١٩٥٩، ص ٣١ وكذلك، جـ٣، ١٩٦٠ ص ٨٩ - ٩٠. كذلك أنظر: المحاكمات، جـ ٥، ١٩٥٩، ص ٢٤٥ - ٢٤٦ وكذلك ص ٤٤٨. ويذكر محمد حسنين هيكل: «إن عبد الكريم قاسم والعقيد الركن عبد السلام عارف إتصلا بالسراج قبل عام من الثورة عندما كانا يخدمان في اللواء الموجود في الأردن، وقد اجتمع الثلاثة في «الرمثا» على الحدود السورية حيث طلب الإثنان من السراج أن يبلغ الرئيس عبد الناصر رسالة مفادها أن هناك حركة ضباط أحرار في الجيش العراقي مماثلة للحركة التي يقودها في مصر. وقد أرادا أن يعرفا نوع العون الذي يستطيع عبد الناصر تقديمه إليهما وما إذا كانت مصر تستطيع المساعدة في التخطيط للثورة. وقد أبلغ الرئيس عبد الناصر رسالة إلى السراج جاء فيها: أولاً. إذا كانا جادين حقاً فإن عليهما أن يحفظا الأمر سراً حتى عني، ثانياً. إننا لا نستطيع أن نساعدهما بخطة ما لأن الخطة لا يمكن أن يضعها إلا أولئك الذين سيقومون بتنفيذها». أنظر:

محمد حسنين هيكل، المصدر السابق الذكر. ص ١٨٨.

أما العقيد عبد الكريم الجده فيذكر: «إن قاسم إتصل بقيادة الجيش السوري عندما كان في الأردن واجتمع أيضاً برئيس أركان الجيش السوري عفيف البزري». أنظر:

عبد الكريم الجده، المصدر السابق الذكر. ص ٢٨.

(٤٠) مقابلة شخصية مع السيد حسين جميل بتاريخ ٢٨ - ٦ -١٩٧٧.

وقد حصل إتصال آخر بعلم اللجنة العليا للضباط الأحرار وبتكليف منها، فقد اتصل سكرتير اللجنة العليا المقدم رجب عبد المجيد بممثل جبهة الاتحاد الوطني وأمين عام حزب الاستقلال الأستاذ محمدصديق شنشل وطلب منه الاتصال بالرئيس عبد الناصر حيث أن الأستاذ شنشل كان يستعد للسفر لحضور إجتماع المكتب الدائم للخريجين العرب في دمشق، وطلبت اللجنة العليا من الأستاذ شنشل الاستفسار من الرئيس عبد الناصر عن موقفي الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفياتي من الثورة التي ينوون القيام بها(٤١).

وسافر الأستاذ شنشل في ١٢ شباط ١٩٥٨ واتصل بالرئيس عبد الناصر فكان جوابه بأن الجمهورية العربية المتحدة تضع جميع إمكانياتها تحت تصرف الثورة العراقية، أما عن موقف الاتحاد السوفياتي فسيكون شبيهاً بموقفها من دول العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦(٤٢).

وحدث إتصال آخر حيث ذكر العقيد الركن ناجي طالب بأنه قد «وصلته رسالة من رئيس أركان الجيش الأردني علي أبو نوار عام ١٩٥٨ يذكر فيها بأنه مطلع على كل تنظيم الضباط الأحرار في الجيش العراقي وعن الحركة التي ينوون القيام بها ولذلك فهو يرشح السيد رشيد عالي الكيلاني لمنصب رئاسة الجمهورية بعد نجاح الثورة» ويمضي العقيد الركن ناجي طالب قائلاً : «لقد مزقت هذه الرسالة ولم يرها أحد، ولكني أخبرت اللجنة العليا في الاجتماع المقبل عن الرسالة ومحتواها، إلا أن أعضاء اللجنة العليا لم يكترثوا إلى أمرها وبذلك أهملت»(٤٣).

وجرت إتصالات أخرى بالدول العربية والأجنبية منها ما ذكره الدكتور معروف الدواليبي في تصريح له في ١٨ تموز ١٩٥٨ لجريدة المنار البيروتية قائلاً: بأن «ضابطين عراقيين وصلا إلى دمشق قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ واتصلا به وطلبا منه ترتيب إجتماع لهما مع السفير السوفيتي في دمشق، وبالفعل قام بترتيب الاجتماع مع السفير المذكور وسألاه عن موقف الاتحاد السوفياتي إذا حدثت ثورة في العراق ضد النظام الملكي، فكان رد السفير بعد أن استشار حكومته بأن الاتحاد السوفياتي سوف يبارك هذه الثورة»(٤٤).

---

(٤١) مقابلة شخصية مع العقيد المهندس رجب عبد المجيد وكذلك الأستاذ محمد صديق شنشل

(٤٢) مقابلة شخصية مع الأستاذ محمد صديق شنشل وكذلك العقيد المهندس رجب عبد المجيد

(٤٣) مقابلة شخصية مع الزعيم الركن ناجي طالب بتاريخ ٣١ ـ ٨ ـ ١٩٧٦ كذلك أنظر:
د. فاضل حسين، المصدر السابق الذكر، ص ٧٥

(٤٤) صحيفة الشرق اللبنانية بتاريخ ٢٢ ـ ١٢ ١٩٦١

التكوين الاجتماعي والطبقي للضباط الأحرار:

كان الجيش العراقي يختلف من ناحية تكوين ضباطه عن جيوش الدول الاستعمارية، فعدم نضج الاقطاع وابتعاد أبناء الأسر الاقطاعية عن إلحاق أبنائهم بالكلية العسكرية كان ذلك عاملاً من عدم سيطرتها على القوات المسلحة التي تحمي نظامها من الإنهيار. فلم يكن بين قادة الجيش إقطاعي واحد بمن فيهم الفريق محمد رفيق عارف رئيس أركان الجيش رغم ولائه الشديد للبلاط الملكي، كذلك لم يكن كبار ضباط الجيش رغم خضوعهم للنظام الملكي وتبعيتهم له من يعتبر مدافعاً عن نظام الاقطاع. لقد كان الواقع الاجتماعي والطبقي للضباط الأحرار مختلفاً عن الواقع الطبقي والاجتماعي للسلطة[٤٥].

ولم يكن بين الضباط الأحرار إبن من أبناء الأسر الإقطاعية أو إبن من أبناء كبار البورجوازية الكومبرادورية حيث كانت هذه الأسر تتعالى على الجيش ولا تدخل أبناءها فيه.

لقد كان الضباط الأحرار من أبناء الطبقات الكادحة ودون المتوسطة وأغلبهم من أصل فلاحي أو حرفي ولم يكن بين أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار أحد من أبناء الإقطاعيين أو الباشوات، كذلك لم يكن أحد منهم يملك ليلة قيام الثورة بيتاً للسكن أو أراضي زراعية[٤٦].

وكانوا يتقاضون رواتبهم من الدولة اسوةً بالموظفين ويعيشون منها، ولذلك كانوا يتحسسون بما كان يحس به أبناء الشعب والطبقات الكادحة من قهر طبقي واستعماري في نفس الوقت.

ويعتبر الضباط الأحرار أعضاء اللجنة العليا من خيرة الضباط كفاءة وسلوكاً في الجيش. فقسم منهم درس في كلية الحقوق وحصل على شهادتها وقسم آخر درس في الدول الأوروبية وأطلع على المجتمعات الأوروبية والتقدم الحضاري الذي وصل فيها[٤٧]. وكانوا في مستوى عالٍ من الثقافة، ويتمتعون بشخصيات قوية. ومع

---

(٤٥) تعبير مجازي، يراد به القابضين على السلطة

(٤٦) باستثناء العقيد الركن ناجي طالب حيث كان والده صاحب أراضٍ وعضواً في المجلس النيابي لعدة سنوات، إلا إنه لم يكن يدعي بأنه ينتمي إلى عائلة ثرية أو إقطاعية

(٤٧) لقد حصل كل من العقيد الركن محيي الدين عبد الحميد والمقدم الركن عبد الكريم فرحان على شهادة الحقوق فضلاً عن ثقافتهما العسكرية كما أن العقيد الركن ناجي طالب والعقيد المهندس رجب عبد =

دلك يصعب القول بأنهم في أغلبيتهم كانوا من المثقفين لأن طبيعة الضباط وتعليمهم وعزلتهم عن المجتمع تجعل منهم فئة خاصة تتعامل مع الحياة بالأسلوب الذي اعتادته في الجيش والذي يغلق دائرة التفكير غالباً في حدود إعطاء الأوامر وتنفيذها.

لا شك في أن قصر المدة التي تم فيها تشكيل تنظيم الضباط الأحرار وخاصة اللجنة العليا التي لم تتجاوز السنتين كانت سبباً رئيسياً في عدم خلق وحدة فكرية متجانسة ووعي ثقافي مشترك لهؤلاء الضباط.

وقد دفعت بهم الأفكار الوطنية العامة والنقمة على الاستعمار البريطاني إلى الانغمار بالسياسة بخطوطها العامة، وبخلاف ذلك كانوا يختلفون في التفاصيل والجزئيات، وذلك لعدم انتمائهم للأحزاب السياسية وعدم إطلاعهم على الأفكاروالفلسفات الثورية على نحو واضح ودقيق ومدروس[٤٨].

= المجيد قد درسا في كليات إنكلترا.أما العقيد الركن محسن حسين الحبيب فقد درس في الولايت المتحدة الأمريكية ، كدلك عبد الكريم قاسم درس في دورة الضباط القدامى في إنكلترا . أما العقيد الركن عبد السلام عارف فقد درس في دسلدورف بألمانيا الغربية في دورة تدريبية .

(٤٨) صبيح علي غالب، المصدر السابق الذكر، ص ٥١

وزيادة في التوضيح ندكر هنا إنتماء كل عضو من اعضاء اللجنة العليا إلى الأفكار السياسية:

١ - عبد الكريم قاسم / مستقل سياسياً ويميل إلى أفكار الحزب الوطني الديمقراطي وصحيفته الأهالي.

٢ - العقيد الركن عبد السلام عارف / مستقل سياسياً ويميل إلى الأفكار القومية والإسلامية

٣ - العقيد الركن محيي الدين عبد الحميد / مستقل سياسياً ويميل إلى أفكار الحزب لوطني الديمقراطي

٤ - المقدم الركن صبيح علي غالب / مستقل سياسياً ويميل إلى أفكار الحزب الوطني الديمقراطي .

٥ - العقيد الركن عبد الوهاب الأمين / مستقل سياسياً ويميل إلى أفكار الحزب الوطني الديمقراطي

٦ - العقيد الركن ناجي طالب / مستقل سياسياً ويميل إلى الأفكر القومية لعربية

٧ - العقيد المهندس رجب عبد المجيد / مستقل سياسياً ويميل إلى الأفكر القومية العربية

٨ - لعقيد الركن محسن حسين الحبيب / مستقل سياسياً ويميل إلى الأفكار القومية لعربية

٩ - المقدم الركن عبد الكريم فرحان / مستقل سياسياً ويميل إلى الأفكار القومية العربية

١٠ - المقدم الطيار محمد سبع / مستقل سياسياً ويميل إلى الأفكار القومية العربية

١١ - المقدم رفعت الحاج سري / مستقل سياسياً ويميل إلى الأفكار القومية والاسلامية

١٢ - العقيد طاهر يحيى / مستقل سياسياً ويميل إلى الأفكار القوميه العربية

١٣ - العقيد عبد الرحمن عارف / مستقل سياسياً ويمل إلى الأفكار القوميه العربية

١٤ - العقيد الركن عبد الوهاب الشواف / مستقل سياسياً ويميل إلى الأفكار السياسية اليسارية =

أما عن الانتماء القومي فيمكن القول بأن معظم الضباط الأحرار كانوا من العرب، وقلة منهم من القوميات الأخرى. فلقد وجد في خلايا الضباط الأحرار ضباط من الأكراد مثل المقدم مصطفى عزيز عبد الكريم قاسم الخفاف والرئيس فتاح الشالي ، أما في اللجنة العليا فلقد كان العقيد الركن محيي الدين عبد الحميد من أصل كردي والمقدم الركن صبيح علي غالب من أصل تركماني .

أما عن الانتماء الطائفي فلم يكن بين الضباط الأحرار وخاصة اللجنة العليا ضابط مسيحي، ولكن هذا لا يعني أن الضباط الأحرار كانوا متعصبين للدين الإسلامي .

ولقد ضمت اللجنة العليا للضباط الأحرار ضباطاً من جميع الطوائف ولم يكن بينهم أي تعصب طائفي ويشعرون بشعور وطني موحد للتخلص من النظام الذي أوجد التفرقة الطائفية(٤٩).

كان واقع الضباط الأحرار الطبقي والاجتماعي أقرب إلى قيادات الأحزاب الوطنية العاملة المكونة من الفئات المثقفة والمنتمية إلى الطبقات دون المتوسطة. كما وجد التقاء فكري بين الضباط الأحرار وبين زعماء الأحزاب السياسية في أن إزالة النظام الملكي هي الكفيل بإزالة المأساة التي يعيش فيها الشعب العراقي والفساد الذي ينخر المؤسسات السياسية .

كذلك لا الأحزاب السياسية المؤتلفة في جبهة الاتحادالوطني ولا اللجنة العليا للضباط الأحرار قد وضعت منهاجاً للبناء بعد الثورة، ولذلك نرى أن الخلافات بدأت تظهر بعد أيام من نجاح الثورة سواء بين العسكريين أو بين الأحزاب السياسية داخل جبهة الاتحاد الوطني.

ولقد وجد فارق إجتماعي حاد بين الضباط وبين الجنود داخل المؤسسة العسكرية في النظام الملكي فكان الجندي يتناول مرتباً شهرياً لا يتجاوز الدينارين، كما إنه كان يتناول معظم وجباته من العدس والبصل والصمون الأسمر، وكانت

= ١٥ ـ المقدم وصفي طاهر / مستقل سياسياً ويميل إلى الأفكار السياسية اليسارية وقد انتمى في عهد قاسم إلى منظمة أنصار السلام

(٤٩) مقابلة شخصية مع الضباط الأحرار أعضاء اللجنة العليا

الأمية سائدة بين الجنود على نحو واسع، وكان نظام البدل يتيح الفرصة للطبقات المتوسطة والغنية للتهرب من الخدمة العسكرية.

وكان الضباط الأحرار يدركون الظروف البائسة التي يعيش فيها الجنود وهكذا يمكن القول بأن الضباط الأحرار لم يكونوا في عزلة تامة عن واقع مجتمعهم رغم حياتهم المنعزلة في المعسكرات كما إنه لا يمكن القول بأنهم كانوا مرتبطين بمجتمعهم إرتباطاً عضوياً كاملاً رغم صلاتهم بالقوى والتنظيمات الوطنية والتقدمية في المجتمع ومع ذلك يعتبر تنظيم الضباط الأحرار والحركة التي قام بها في ١٤ تموز ١٩٥٨ أكثر أقسام المثقفين الوطنيين تنظيماً وقدرة على فرص إرادتها بقوة السلاح.

القسم الثاني

تنفيذ الثورة ومسيرتها

سوف نتناول في هذا القسم الخطط التي وضعها الضباط الأحرار للتطويح بالنظام الملكي ، وحركتهم في ١٤ تموز ١٩٥٨ ، وتفاعل الحركة مع القوى السياسية المختلفة ، وما استطاعت الثورة أن تحققه .

وبذلك فسوف نبحث ما يأتي :

الفصل الأول

المحاولات السابقة لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

الفصل الثاني

قيام الثورة في ١٤ تموز ١٩٥٨ .

الفصل الثالث

مسيرة الثورة .

الفصل الأول

المحاولات السابقة لحركة ١٤ تموز ١٩٥٨

إن الحركة التي قام بها الضباط الأحرار صباح ١٤ تموز ١٩٥٨ ، لم تكن الأولى من نوعها ، وإنما سبقتها خطط عديدة لمحاولة الإطاحة بالنظام الملكي ، لم تتيسر لها الظروف الملائمة للتنفيذ ، ومع ذلك فإن هذه المحاولات السابقة تركت آثارا عميقة على مسيرة الثورة وانعكست فيها بعد بشكل صراعات عنيفة ودموية بين الضباط القائمين بالحركة ومن التف حولهم من عسكريين ومدنيين .

وعليه فسوف نستعرض هذه الخطط والمحاولات لتنفيذها وبيان ما أحدثته من خلافات فيها بعد .

المحاولة الأولى - تشرين الثاني ١٩٥٦

لقد اشتد غضب ونقمة الضباط على النظام الملكي أثناء العدوان الثلاثي على مصر الذي جاء في أعقاب تأميم قناة السويس ، ففي الوقت الذي تصاعدت فيه الحركة الوطنية واشتدت لمساندة الشعب المصري بحيث تحولت إلى انتفاضة شعبية عنيفة شملت أغلب مدن العراق ، كانت الحكومة القائمة آنذاك تمالىء الاستعمار وتستفز مشاعر الشعب بمواقفها اللاقومية .

ولذلك فكر الضباط الأحرار في اللواء الرابع عشر للفرقة الأولى الذي كان يجري تمارين وتدريبات آنذاك في منطقة جبل حمرين بضرورة الإسراع بالتحرك لاسقاط النظام الملكي .

وبادر العقيد الركن عبد الوهاب الشواف آمر الفوج الثالث من اللواء

الرابع عشر إلى عقد اجتماع للضباط الأحرار في الفوج وكذلك في الأفواج الأخرى لتدارس الموقف ، فاستقر الرأي على وضع خطة للسيطرة على اللواء واعتقال آمره سلمان الدركزلي ، ومن ثم التحرك نحو بغداد بعد الاستعانة بكتيبة المدرعات التي يقودها العقيد طاهر يحيى للسيطرة على المراكز المهمة في العاصمة ، غير أنه ارتؤي تأجيل تنفيذ هذه الخطة بعد أن تبين أن نجاحه غير مضمون تماما . ومع ذلك فإن هذه المحاولة قد أثارت حماساً عالياً بين صفوف ضباط وجنود الفوج الثالث ، وانتقل تأثيره إلى الأفواج الأخرى .

وتسربت أخبار هذه الخطة إلى الجهات العليا ، فأرادت أن تجابه ذلك بتجريد اللواء من سلاحه ، غير أنها خشيت عاقبة ذلك فاكتفت بنقله إلى منطقة ايج ثري (H3) بحجة تبديل القطعات[١] .

المحاولة الثانية ـ كانون الأول ١٩٥٦

أما المحاولة الثانية فقد جرت حين عودة اللواء التاسع عشر من الأردن الذي كان آمره عبد الكريم قاسم ووصول اللواء الرابع عشر إلى ايج (H3) فاتصل العقيد الركن عبد الوهاب الشواف بعبد الكريم قاسم وقررا القيام بالحركة هناك عند بدء مراسيم الاحتفالات بعودة القطعات من الأردن .

ولكن عدم حضور نوري السعيد هذه الاحتفالات أدى إلى تأجيل القيام بالحركة إلى موعد آخر لأن الضباط الأحرار قرروا عدم القيام بأية حركة إلا إذا كان الثلاثة الكبار ـ (الملك فيصل وعبدالاله ونوري السعيد) مجتمعين وذلك لعدم تكرار مأساة عام ١٩٤١[٢] .

---

(١) مقابلة شخصية مع العميد الركن محمد علي سعيد بتاريخ ٩ ـ ١ ـ ١٩٧٧ وانظر :
ثورة العراق ١٤ تموز ، مكتبة حسين النوري ، دمشق ، ١٩٥٨ ، ط ٢ ص ٨٢ . ويذكر العقيد الركن عبد السلام عارف في مذكراته :
« لقد كان الاعتداء الأثيم على مصر عاملا من أهم العوامل التي دعتنا إلى عقد اجتماع سريع مع خلايا الضباط الأحرار ، وفي هذا الاجتماع قررنا أن نضرب ضربتنا وقمت بتوزيع الواجبات على الأفراد ، وتحدد لكل منهم دوره ولم يبق سوى التنفيذ ، وقبل أن تحين ساعة الصفر خرجت من وزارة الدفاع قوائم تشمل نقل وابعاد واحالة للتقاعد لعدد كبير من الضباط مذيلة بالتنفيذ فوراً » . انظر :
مجلة روز اليوسف المصرية ، العدد ١٩٨٠ ، التاريخ ٢٣ مايس ١٩٦٦ ص ٢٧ .
(٢) مقابلة شخصية مع العميد الركن محمد علي سعيد . وانظر : المؤتمر الصحفي الذي عقده =

المحاولة الثالثة ـ تشرين الأول ١٩٥٧

لقد تقرر في خريف عام ١٩٥٧ القيام بمناورات وتمارين بالسلاح الحي في منطقة بيخال في شمال العراق وكان الغرض من هذه المناورات الدعاية لحلف بغداد وعرضاً للأسلحة الأمريكية التي تم تجهيز الجيش بها .

وتقرر حضور الثلاثة الكبار لمشاهدة هذه المناورات ، فاجتمعت اللجنة العليا للضباط الأحرار وتدارست الموقف فقررت وضع خطة للقيام بالثورة خلال هذه المناورات خاصة وأن القطعات المشاركة في المناورات يقودها الضباط الأحرار ومنهم العقيد الركن عبدالسلام عارف الذي كان يقود الفوج الثاني من اللواء العشرين وكذلك اللواء الثالث الذي يقوده العقيد الركن خليل سعيد .

وكانت الخطة تتضمن اعتقال الثلاثة الكبار ثم قيام القطعات الأخرى في بغداد بالسيطرة على المراكز المهمة بعد إرسال كلمة السر إليها . ولكن الآمال خابت عندما تقرر سفر عبدالاله إلى اليابان وفرموزة بزيارة رسمية ولم يحضر نوري السعيد المناورات فتأجلت الحركة إلى موعد آخر[٣] .

المحاولة الرابعة ـ ٦ كانون الثاني ١٩٥٨ .

وتدارست اللجنة العليا موضوع تنفيذ الثورة في عيد الجيش الموافق في ٦ كانون الثاني ١٩٥٨ اثناء الاحتفالات التي تجري بهذه المناسبة في معسكر الرشيد ، ومن قبل القطعات المشاركة في هذه الاحتفالات التي كان يقودها الضباط الأحرار وهي اللواء التاسع عشر الذي آمره قاسم وكتيبة المدفعية الثقيلة التي آمرها العقيد الركن محسن حسين الحبيب والفوج الثاني الذي آمره العقيد محمود عبد الرزاق .

= عبد الكريم قاسم في وزارة الدفاع بتاريخ ٢٤ تموز ١٩٥٨ وذلك في صحيفة الجمهورية ، العدد ٨ ، ٢٥ تموز ١٩٥٨ ، بغداد . وكذلك : مقابلة شخصية مع السيد نصير الجادرجي بتاريخ ٢ نيسان ١٩٧٧ حيث اكد بأن عبد الكريم قاسم قد حدثه عن هذه المحاولة بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، وكيف تم تبديل الخطة بسبب عدم حضور نوري السعيد واستبدالها باحتفال كبير حتى لا تصل الشكوك اليهم

(٣) مقابلة شخصية مع العقيد الركن محسن حسين الحبيب بتاريخ ٩ ـ ١ ـ ١٩٧٧ . وكذلك مع العقيد الركن عبد الكريم فرحان بتاريخ ١٦ ـ ٤ ـ ١٩٧٧ وانظر :
ناصر الدين النشاشيبي ، حفنة رمال ، دار الموعد للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ص ٢٩٢ .

وبعد مناقشات عديدة ظهرت امام اللجنة العليا خطتان لتنفيذ الثورة وهما :

١ ـ خطة عبد الكريم قاسم .

تقوم دبابتان عند مرورهما امام منصة التحية التي سيقف عليها الملك وعبد الاله ونوري السعيد وتفتح نيرانها عليهم ومن حولهم . ثم يقوم الضباط الأحرار باعتقال المسؤولين والسيطرة على الوحدات العسكرية الاخرى والزحف على بغداد واعلان الثورة .

غير أن اللجنة باكثرية اعضائها لم توافق على هذه الخطة خوفا من وقوع ضحايا بريئة فضلا عن احتمال اصابة عدد من الضباط الأحرار الحاضرين في الاحتفال ، ووفاة الملك فيصل الثاني الذي تقرر عدم قتله في المناقشات السابقة .

فتخلت اللجنة عن هذه الخطة بالرغم من تحمس عبد الكريم قاسم والعقيد الركن عبد السلام عارف لها[٤] .

٢ ـ خطة العقيد الركن ناجي طالب .

وعرض العقيد الركن ناجي طالب خطة أخرى هي أن تقوم كتيبة المدرعات التي يقودها العقيد عبد الرحمن عارف والتي تتحرك فجر كل يوم من منطقتها في أبي غريب وتتجه نحو معسكر الرشيد بمناسبة احتفالات عيد الجيش في ٦ كانون الثاني ١٩٥٨ ، اثناء مرورها ببغداد ، بتطويق قصر الرحاب والاذاعة والجسور واعتقال الثلاثة الكبار واعلان الثورة ، بينما تبدأ القطعات الأخرى المعسكرة في معسكر الرشيد بالزحف نحو بغداد والسيطرة على جانب الرصافة .

ولكن هذه الخطة لم يتم الاتفاق عليها بسبب عدم موافقة العقيد عبد

---

(٤) مقابلة شخصية مع اعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار . وانظر :
صبيح علي غالب ، المصدر السابق الذكر ، ٧٦ ـ ٧٧
كذلك انظر :
عبد السلام عارف ، المصدر السابق الذكر ، ص ٣٨ ـ ٣٩ .

الرحمن عارف بحجة عدم وجود عتاد بالرغم من أن الضباط الآخرين تعهدوا بتزويده بالعتاد اللازم[٥] .

المحاولة الخامسة ـ ١١ مايس ١٩٥٨ .

لقد بدأ التذمر يزداد بين الضباط الأحرار ، بسبب الخلافات العديدة بين أعضاء اللجنة العليا ، وعلى الأخص في أوساط الحلقة الوسطية (لجنة الظل) التي يتألف معظمها من الضباط الشباب المندفعين نحو القيام بالحركة في اسرع وقت ممكن . وقد وصل هذا التذمر إلى حد تأليف هيئة جديدة بعد أن تولدت لديهم قناعة بأن اللجنة العليا عاجزة عن القيام بمهمة التطويح بالنظام الملكي ، لذلك اجتمع عدد من الضباط الأحرار في أوائل كانون الثاني ١٩٥٨ في منزل الرائد كامل الشماع وقرروا تكوين هيئة جديدة تتكون من العقيد الركن عبد الوهاب الشواف والمقدم رفعت الحاج سري والمقدم وصفي طاهر والمقدم نعمان ماهر الكنعاني والرائد حسن مصطفى النقيب والعقيد عبد الغني الراوي والرائد خليل العلي والرائد خزعل السعدي والرائد طه ياسين الدوري والرائد كامل الشماع . ثم اتخذوا قرارا بالقيام بالحركة واعلان الثورة عند مرور اية قطعات عسكرية ببغداد يقودها الضباط الأحرار[٦] .

وجاءت الفرصة الملائمة بخبر مرور اللواء الخامس عشر الذي آمره الزعيم أحمد محمد يحيى ببغداد في طريقه إلى مقره في البصرة بعد مشاركته مع باقي قطعات الفرقة الأولى في تمرين الحبانية الذي طبق من الحبانية إلى الرطبة ، وإن العقيد عبد الغني الراوي وهو من الضباط الأحرار هو رئيس ركن اللواء المذكور . فاجتمعت الهيئة الجديدة في منزل الرائد حسن مصطفى النقيب وتقرر القيام بالحركة في هذه الاثناء ، ووضعت خطة تنفيذ الثورة واعدت البيانات التي كانت ستلقى ، وابلاغ الضباط الأحرار بالتحرك ،بمن فيهم أعضاء اللجنة العليا ، وتحدد موعد الحركة بيوم ١١ ليلة ١٢ مايس ١٩٥٨[٧] .

وبرزت بين أعضاء اللجنة العليا مواقف متباينة . فرغم أن عبد الكريم

---

(٥) مقابلة شخصية مع اعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار . وانظر : صبيح علي غالب ، المصدر السابق ، ص ٧٧ .

(٦) مقابلة شخصية مع العقيد نعمان ماهر الكنعاني بتاريخ ٢٥ ـ ٥ ـ ١٩٧٦ . كذلك مع المقدم طه ياسين الدوري بتاريخ ١٥ ـ ٩ ـ ١٩٧٦ .

(٧) نفس المصدر

قاسم تعهد بمساندة الحركة إلا أنه كان يرى أن القطعات المذكورة غير كافية لانجاح الحركة[٨] .

أما العقيد الركن ناجي طالب والعقيد الركن محسن حسين الحبيب والعقيد المهندس رجب عبد المجيد فكانوا لا يؤيدون قيامها لأنها حركة انتحارية لعدم كفاية القطعات المكلفة بالحركة ولذلك قرروا منع قيام مثل هذه الحركة عن طريق اقناع المشاركين بخطورة القيام بهذه الحركة وإذا اصروا على رأيهم فلا بد من تأييدها ومساندتها عند القيام بها[٩] .

أما العقيد محيي الدين عبد الحميد فكان لا يؤيد قيامها وطالب اعضاء اللجنة العليا بمنع قيامها لأن الثورة يجب أن تقوم بها اللجنة العليا[١٠] .

ومرت ليلة ١٢ مايس ١٩٥٨ دون تنفيذ الحركة لأن اللواء الخامس عشر لم يعسكر في بغداد وإنما انتشر بين الفلوجة والرمادي ومن ثم تم نقله بالقطار إلى البصرة ، ولذلك لم يستطع العقيد عبد الغني الراوي تحريك فوجه للسيطرة على بغداد[١١] .

وتعتبر خطة ١١ مايس ١٩٥٨ من أوسع المحاولات إذ شارك فيها مائة واربعة عشر ضابطا حرا بالاضافة إلى اشتراك حزب البعث العربي الاشتراكي في هذه المحاولة إذ انيطت به مهمة السيطرة على بدالات التلفون والشارع . كما اعدت سبعة بيانات للثورة واودعت لدى المقدم نعمان ماهر الكنعاني لاذاعتها بعد سيطرته على الاذاعة[١٢] .

---

(٨) ادعى عبد الكريم قاسم بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بأنه هو الذي عمل على افشال حركة ١١ مايس عن طريق المقدم وصفي طاهر . انظر : أحمد فوزي ، غرب أم غروب ـ دار الشرق الجديدة القاهرة ط١ ص ٨٣ ـ ٨٤ .
إلا أن الحقيقة هي أن عبد الكريم قاسم كان قد تعهد بمساندة الحركة ، كما أن المقدم وصفي طاهر كان من أكثر الضابط حماسا لتنفيذها واختلف مع ضباط اللجنة العليا بسببها . (مقابلة شخصية مع المقدم الطيار محمد سبع والعقيد المهندس رجب عبد المجيد) .

(٩) مقابلة شخصية مع العقيد المهندس رجب عبد المجيد والزعيم الركن ناجي طالب والزعيم محسن حسين الحبيب .

(١٠) مقابلة شخصية مع الزعيم الركن محيي الدين عبد الحميد .

(١١) مقابلة شخصية مع المقدم الطيار محمد السبع والعقيد نعمان ماهر الكنعاني .

(١٢) مقابلة شخصية مع العقيد نعمان ماهر الكنعاني والمقدم طه ياسين الدوري .
ويذكر أحمد فوزي في كتابه السابق الذكر : « اجتمع في تلك الليلة ما يقرب مائة وثمانون=

وقد تضمنت البيانات السبع ما يأتي :

١ ـ تذاع البيانات باسم الملك فيصل الثاني ، وإن الحركة هي تصحيح للأوضاع الداخلية السيئة ، حيث تقرر أن يتم التخلص من نوري السعيد وتسفير عبدالاله إلى خارج العراق .

٢ ـ الخروج من حلف بغداد واتباع سياسة عدم الانحياز بين المعسكرين .

٣ ـ اعلان مجلس قيادة الثورة وتكوينه من أعضاء الهيئة الجديدة بالاضافة إلى قادة الفرق ورئيس أركان الجيش .

٤ ـ تشكيل مجلس الوزراء من احزاب جبهة الاتحاد الوطني واعهاد رئاسة مجلس الوزراء إلى العقيد الركن عبد الوهاب الشواف. الذي هو رئيس مجلس قيادة الثورة وقائد الحركة . أما منصب رئيس اركان الجيش فقد تم اسناده إلى عبد الكريم قاسم .

٥ ـ بعد استقرار الأمور يتم التخلص من النظام الملكي ويسفر الملك إلى خارج العراق وتعلن الجمهورية[١٣] .

وبالرغم من سعة الحركة وانتشارها إلا أنها بقيت غير مكشوفة من قبل النظام الملكي .

= ضابطا حرا في أبي غريب لتنفيذ العملية ، انظر :
أحمد فوزي ، المصدر السابق الذكر ، ص ٨٤ .

(١٣) مقابلة شخصية مع المقدم نعمان ماهر الكنعاني والمقدم طه ياسين الدوري .
أما الوزارة المقترحة في البيانات التي تم اعدادها فكانت كالآتي :
١ ـ العقيد الركن عبد الوهاب الشواف رئيسا للوزارة .
٢ ـ الفريق الركن نجيب الربيعي .
٣ ـ السيد كامل الجادرجي .
٤ ـ السيد حسين جميل .
٥ ـ السيد محمد مهدي كبه .
٦ ـ السيد فائق السامرائي .
٧ ـ السيد فؤاد الركابي .
٨ ـ السيد عبد الجبار الجومرد .

المحاولة السادسة ـ ٢٩ مايس ١٩٥٨ .

اجتمعت اللجنة العليا بعد أن تقرر اقامة حفلة في ٢٩ مايس ١٩٥٨ في كلية الأركان بمناسبة مرور خمسة وعشرين عاما على تأسيسها ، وحضور الثلاثة الكبار وقواد الفرق ورئيس أركان الجيش للحفلة المذكورة ، وتدارست اللجنة موضوع القيام بالحركة في هذا اليوم فقدمت خطتان لذلك :

١ ـ خطة المقدم رفعت الحاج سري

تقوم المدرعات الصغيرة التابعة لشعبة اهندسة الموجودة في أبي عريب باحتلال المراكز المهمة في بغداد ، وتقوم مدرعات أخرى بمحاصرة المدعوين في الحفلة واعتقالهم ثم اعلان الثورة من الاداعة . إلا أن هذه الخطة لم تقر لصعوبة تنفيذها بسبب تحرك المدرعات في السابعة مساء وهو وقت تزدحم فيه الشوارع بالسيارات والمارة مما يعيق عملية السيطرة على المراكز المهمة في الوقت المناسب[١٤] .

٢ ـ خطة العقيد عبد الغني الراوي .

نقل العقيد عبد الغني الراوي « خطة فداء » التي وضعها الضباط الأحرار في البصرة إلى أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار والخطة تقضي بوجوب قتل عبدالاله ونوري السعيد بواسطة فدائيين من الضباط الأحرار يحملون الغدارات اثناء الحفلة واعتقال الملك فيصل والمدعوين الأخرين ، على أن تقوم القطعات الأخرى والتي يقودها الضباط الأحرار باحتلال المراكز المهمة في البلاد واعلان الثورة ، وقد هيأ العقيد عبد الغني الراوي عشر غدارات لتنفيذ العملية وكان قد جلبها معه من مستودعات الجيش في البصرة[١٥] .

ومع ذلك فقد تأجلت الحفلة إلى يوم الخميس ٥ حزيران ١٩٥٨ بسبب سفر عبدالاله ونوري السعيد إلى خارج العراق . وتم التخلي عن هذه الخطة لعدم توفر مستلزمات نجاحها .

---

(١٤) مقابلة شخصية مع العقيد الركن محسن حسين الحبيب والعقيد الركن صبيح علي غالب وانظر :
صبيح علي غالب ، المصدر السابق الذكر ، ص ٨٢ ـ ٨٣

(١٥) عبد الغني الراوي ، مذكرات عبد الغني الراوي ، صحيفة المنار ، العدد ٣٣٩٨ ، التاريخ ٢٦ مايس ١٩٦٦ ، بغداد وانظر عبد السلام عارف ، المصدر السابق الذكر ، ص ٣٩ ـ ٤٠
وانظر د . فاضل حسين ، سقوط النظام ، ص ٧٨

المحاولة السابعة ـ ٢٢ حزيران ١٩٥٨ .

قابل العقيد عبد الغني الراوي اثناء وجوده في بغداد العقيد عبد اللطيف الدراجي واخبره بعملية فداء المزمع تنفيذها في حفلة كلية الأركان ، ولكن العقيد الدراجي اقنعه بعدم تنفيذ هذه الخطة لأن هنالك فرصة افضل منها للقيام بالثورة وذلك لتهيؤ لوائي التاسع عشر والعشرين المعسكرين في المنصور وجلولاء للقيام بمسيرة ليلية وتدريب ليلي وقد تم وضع خطة يتم فيها الزحف على بغداد اثناء المسيرة[١٦] .

وكانت خطة المسيرة الليلية أن يقوم اللواء التاسع عشر الذي آمره عبد الكريم قاسم من معسكر المنصور واللواء العشرون من معسكر جلولاء بإجراء مسيرة ليلية تدريبية في انحاء بغداد ويدخلان إلى معسكر في العراء(المأوى الليلي) في منطقة أبو جسره وأبو صيدا قبل طلوع الشمس(وكانت خطة الثورة أن يدخلا بغداد ويعلنا الثورة بعد احتلال المراكز المهمة) . ولكن تسرب الإشاعات والأقاويل عن غرض المسيرة الليلية وفحواها ووصول انبائها إلى المراجع المسؤولة في بغداد التي اخذت تترقب نتيجة هذه المسيرة ومدى صحتها ، اضطر آمر لواء المشاة التاسع عشر عبد الكريم قاسم إلى تغيير رأيه والتخلي عن القيام بهذه الحركة واجراء المسيرة بصورة طبيعية والمبيت في أبو جسره وأبو صيدا ، والطلب إلى قائد الفرقة الأولى اللواء الركن غازي الداغستاني بتفتيشها في المأوى والعودة في اليوم التالي إلى معسكر المنصور ومعسكر جلولاء بصورة طبيعية[١٧] .

وبعد هذه الحادثة جعل عبد الكريم قاسم والعقيد الركن عبد السلام عارف والعقيد الركن عبد اللطيف الدراجي جميع اعمالهم وافكارهم اكثر سرية مما كانت عليه في الماضي واقسموا اليمين فيما بينهم على الكتمان حتى لا تتكرر الاشاعات مرة أخرى[١٨] .

---

(١٦) المحاكمات ، ج ٥ ، ١٩٥٩ ، ص ٤٣٥ .

(١٧) عبد الغني الراوي ، المصدر السابق الذكر ، العدد ٣٤٠٠ ، ٢٨ مايس ١٩٦٦ .

(١٨) عبد الغني الراوي ، المصدر السابق الذكر .

ولقد وحدث محاولات أخرى للاطاحة بالنظام الملكي ، لكن هذه المحاولات لم تكن لها أهمية تذكر بسبب طابعها الفردي . فمثلا محاولة « جمعية الضباط الثوار في الموصل » وذلك في خريف عام ١٩٥٧ مستغلة زيارة الثلاثة الكبار (الملك وعبد الاله ونوري السعيد) لمدينة الموصل كمناسبة اسبوع الاعمار وافتتاح معمل الغزل والنسيج الحكومي فيها . غير أن بقاء نوري السعيد في=

استنتاج .

برغم الظروف المختلفة التي احاطت بالمحاولات التي جرت قبل ١٤ تموز ١٩٥٨ للاطاحة بالنظام الملكي وادت إلى احباطها وعلى الأحص عدم حضور الثلاثة الكبار أو بسبب عدم اتفاق اعضاء اللجنة العليا على خطة التنفيذ ، إلا أن مقابلاتنا للضباط الأحرار دلتنا إلى أن أهم الأسباب التي كانت تحول دون التنفيذ هي :

١ ـ المنافسة الفردية بين اعضاء اللجنة العليا ، إذ كان اعضاء اللجنة العليا غير منسجمين فكريا ولا شخصيا فيما بينهم ، فقسم منهم كان يستعجل الأمور ويحاول التخلص من النظام الملكي بأسرع وقت[١٩] . وقسم آخر كان متأنياً ومتزناً ويحاول أن يدرس جميع الفرص والاحتمالات قبل اقدامه على تنفيذ الثورة[٢٠] .

وقد ادى ذلك إلى أن تطرح عدة خطط لتنفيذ الثورة لم يتفق على أي منها .

٢ ـ مصير الملك ، حيث أن اعضاء اللجنة العليا لم يتفقوا على مصير الملك بعد تنفيذ الثورة ، وقد طرحت عدة آراء حول هذا الموضوع ، فقسم منهم كان يرغب بتصفيته فور قيام الثورة[٢١] .

= بغداد وعدم حضوره للاحتفال أدى إلى تأجيل العملية ، وبذلك اكتفى الضباط الأحرار باحراق بعض اقواس النصر ومظاهر الزينة التي اقامتها البلدية لاستقبال الملك وولي العهد كما قام ضباط آخرون بدفع المدعوين إلى حفلة الغداء في معمل النسيج بصورة غير مباشرة لتناول الطعام قبل حضور الملك وحاشيته ، وذلك تعبيرا عن السخط المكبوت لدى الضباط الأحرار في الموصل على النظام الملكي الرجعي .

انظر

عبد الغني الملاح ، التجربة بعد ١٤ تموز ، مطبعة معتوق بيروت ، ١٩٦٦ ، ص ١٧

(١٩) وكان من انصار هذا الرأي العقيد الركن عبد السلام عارف والعقيد الركن عبد الوهاب الشواف والمقدم وصفي طاهر . أما عبد الكريم قاسم فكان يؤيد عبد السلام عارف بذلك ولكنه لم يعط رأيا بالموضوع

(٢٠) وكان من أنصار هذا الرأي العقيد الركن ناجي طالب والعقيد المهندس رجب عبد المجيد

(٢١) وكان من أنصار هذا الرأي عبد الكريم قاسم والعقيد الركن عبد السلام عارف

وقسم آخر طلب ترك مصيره إلى ظروف التنفيذ وما يطرأ على الثورة من مخاطر[٢٢] .

أما القسم الثالث فكان يعارض قتل الملك ويطالب بالابقاء عليه واجباره على التنازل عن العرش[٢٣] . ووجد ضباط احرار خارج اللجنة العليا يفكرون بالابقاء على الملك والنظام الملكي والقيام بالحركة للتخلص من عبدالاله ونوري السعيد وتشكيل وزارة وطنية تأخذ على عاتقها مهمة القيام بالاصلاحات[٢٤] .

---

(٢٢) وكان من أنصار هذا الرأي العقيد الركن محيي الدين عبد الحميد والعقيد الركن محسن حسين الحبيب والمقدم الطيار محمد سبع .
(٢٣) كان من أنصار هذا الرأي العقيد الركن عبد الوهاب الشواف والعقيد الركن ناجي طالب والعقيد المهندس رجب عبد المجيد والمقدم رفعت الحاج سرى .
(٢٤) وكان من أنصار هذا الرأي العقيد عبد الغني الراوي والمقدم نعمان ماهر الكنعاني

الفصل الثاني

قيام ثورة ١٤ تمّوز ١٩٥٨

نتناول في هذا الفصل القيام بحركة الثورة في ١٤ تموز ١٩٥٨ فنبحث في المبحث الأول منه الدور الذي قام به العسكريون ، وفي المبحث الثاني دور القوى السياسية المدنية والاسناد العربي والدولي لها .

المبحث الأول

دور العسكريين

سنحت ظروف جديدة ملائمة للقيام بحركة الضباط الأحرار للتطويح بالنظام الملكي ، عندما صدرت الأوامر في ٣ تموز ١٩٥٨ إلى لواء المشاة العشرين الذي آمره الزعيم الركن أحمد حقي بالتحرك من مقره في معسكر جلولاء نحو الأردن وسمي ذلك بـ « حركة صقر » .

غير أنه أرجىء تحرك اللواء لعدم إكمال نواقصه ، واستمر التأخير مدة عشرة أيام ، وهيأ ذلك ظرفا أكثر ملاءمة بالنسبة للضباط الأحرار ، لأن كلا من عبدالإله ونوري السعيد اللذين كانا قد غادرا العراق في ٣ تموز عادا في ١٢ منه إلى بغداد ، وأخذ الملك فيصل وعبدالاله يستعدان للسفر إلى اسطنبول لحضور اجتماع حلف بغداد في ١٤ تموز ثم قضاء عطلة الصيف[1] .

وعليه فقد اجتمعت اللجنة العليا وتدارست الموقف الراهن على ضوء هذه الظروف الجديدة ، فقررت وجوب قيام اللواء العشرين بالحركة أثناء مروره ببغداد[2] .

غير أن عبد الكريم قاسم والعقيد الركن عبد السلام عارف لحرصهما على الانفراد بتنفيذ الثورة وعدم إخبار اعضاء اللجنة العليا بموعد التنفيذ ، وبعد أن أقسما يمينا على ذلك مع العقيد عبداللطيف الدراجي ، سعيا بكل وسيلة ممكنة لعرقلة اجتماعات اللجنة العليا[3] .

---

(١) صبيح علي غالب ، المصدر السابق الذكر ، ص ٩٩ . وانظر :
عبدالسلام عارف ، المصدر السابق الذكر ، ص ٤٠ . وانظر : توفيق السويدي مذكراتي . نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٦٩ . ص ٥٨٧ - ٥٨٨ .

(٢) مقابلة شخصية مع العقيد المهندس رجب عبد المجيد بتاريخ ١٩٧٦/٥/٤

(٣) لكثرة تأجيل الحركة من قبل اللجنة العليا ، خاطب العقيد عبدالسلام عارف أعضاء اللجنة قائلا : =

فقد عمل عبد الكريم قاسم على تأجيل اجتماعات اللجنة العليا في الأيام القليلة السابقة ليوم ١٤ تموز ، بل وإثارة بعض الخلافات بين اعضائها . فأصر خلال الاجتماع الذي عقدته اللجنة في اول تموز بمنزل العقيد الركن عبد الوهاب الشواف لدراسة موضوع تشكيل اللجان التي كانت ستأخذ على عاتقها مهمة توزيع المناصب الهامة في الدولة بعد القيام بالحركة ، على أن يكون العقيد الركن عبد السلام عارف عضوا في هذه اللجان ، رغم ان هذا الاخير لم يكن آنئذ حاضرا في الاجتماع ، وكان الأمر في غاية الاستعجال ، ولذلك فقد عارض بعض أعضاء اللجنة العليا ومنهم العقيد المهندس رجب عبد المجيد اقتراح عبد الكريم قاسم ، وتطور هذا الاختلاف إلى مشادة حامية بين عبد الكريم قاسم ورجب عبد المجيد انسحب بعدها هذا الأخير واضطرت اللجنة العليا إلى تأجيل الاجتماع دون ان يتخذ فيه أي قرار[٤] .

وبناء على اقتراح من عبد الكريم قاسم عقد الاجتماع التالي بمنزله في ٤ تموز لغرض وضع خطة الثورة وتوزيع المراكز . ولكن الاجتماع قضي سريعا وبدون اتخاذ أي قرار بسبب حضور العقيد فاضل عباس المهداوي واخبار المجتمعين بعلم الاستخبارات العسكرية بذلك ووجوب التفرق قبل إلقاء القبض عليهم[٥] .

= « سوف نقوم بالحركة لوحدنا (ويقصد هو وعبد الكريم قاسم) ولا نريد منكم مساعدة ، وإنما فقط نطلب منكم أن لا تقفوا ضدنا ، وأن لا تجعلوا من انفسكم أبطالا عند نجاحها » (مقابلة شخصية مع الزعيم الركن محيي الدين عبد الحميد بتاريخ ٢٧ - ٥ - ١٩٧٧)

(٤) مقابلة شخصية مع العقيد المهندس رجب عبدالمجيد والعقيد الركن ناجي طالب والعقيد الركن محسن حسين الحبيب

(٥) يذكر العقيد المهندس رجب عبد المجيد والعقيد الركن ناجي طالب « بأن نهاية هذا الاجتماع كانت مرتبة من قبل عبد الكريم قاسم لأن الاستخبارات العسكرية لم تكن تعرف بالاجتماع ولم يتم استدعاء أحد للتحقيق معه وكذلك لم يحاول قاسم الاجتماع باللجنة العليا بعد ذلك » (مقابلة شخصية مع العقيد المهندس رجب عبدالمجيد والعقيد الركن ناجي طالب)

أما العقيد عبد الكريم الجده فيذكر « قبل الثورة بعشرة ايام بلغني ممن اثق بهم بأن دوائر الأمن والاستخبارات العسكرية جادة بمراقبة عبد الكريم قاسم ومراقبة داره وحتى تلفونه ، وقبل ان اتصل به واخبره بذلك صادفت العقيد فاضل عباس المهداوي وكان يوم جمعة ، فذكرت له ما يدور من شائعات حول عبد الكريم قاسم وطلبت إليه أن يخبره بذلك، فدخل قاسم على أثرها إلى داره وتم فض الاجتماع».

انظر :

عبد الكريم الجده ، المصدر السابق الذكر ، ص ٣٠ - ٣١

أما العقيد الركن عبد السلام عارف الذي كان متواطئا مع عبد الكريم قاسم فقد قاطع اجتماعات اللجنة العليا وكان يخطط للانفراد بالثورة أيضا[٦] .

لقد كانت اللجنة العليا قد قررت بأن يكون موعد القيام بالحركة ، أي ساعة الصفر ، اثناء مرور أية قطعات عسكرية يتواجد فيها ضباط أحرار ببغداد ، وذلك حسب الخطة التي وضعت من قبل ووزعت بموجبها الواجبات على اعضاء اللجنة العليا والضباط الآخرين في التنظيم ، بما في ذلك توزيع الضباط الذين ليس لديهم وحدات مقاتلة على القطعات الموالية للتنظيم ، سواء كان ذلك في بغداد أو في المقرات الأخرى ، فضلا عن الايعاز إلى وجوب تواجد الضباط الأحرار مع وحداتهم ليلة القيام بالحركة ، حتى إذا ما قامت القطعات المارة ببغداد بالحركة بادرت القطعات الأخرى المتواجدة ببغداد إلى تنفيذ ما عهد إليها من مهمات في نفس الوقت حسب الخطة الموضوعة وكل حسب الدور المسند إليه[٧] .

ويذكر العقيد المهندس رجب عبد المجيد أن اللجنة العليا كانت على علم بأن رئاسة أركان الجيش قد أصدرت أوامرها إلى جحفل اللواء العشرين المعسكر في جلولاء بالتحرك إلى الأردن وعلى علم بأن عددا كبيرا من الضباط الأحرار يتواجدون فيه على رأسهم العقيد الركن عبد السلام عارف والعقيد عبد اللطيف الدراجي[٨] . بل إن جميع أعضاء اللجنة العليا كانوا يعلمون قبل عدة أيام بموعد الحركة في ١٤ تموز ١٩٥٨ ، وتهيأ كل واحد منهم للقيام بواجبه . وارتُؤي أن تجتمع اللجنة العليا يوم الجمعة ١٠ تموز ١٩٥٨ للنظر في الخطة الموضوعة للحركة والتأكد من أنها ستنفذ بدقة وانضباط . ولذلك فقد حضر كل من العقداء الركن محيي

---

(٦) حيث ان العقيد عبدالسلام عارف قاطع اجتماعات اللجنة العليا منذ مايس ١٩٥٨ ، عندما اصر على قيام الحركة في يوم السبت المصادف ٣ مايس ١٩٥٨ ، وكان الاجتماع في يوم الخميس المصادف ١ مايس ١٩٥٨ وقال . « لو السبت او هذا حدنا وياكم » وقد امتنع الضباط الأحرار عن القيام بالحركة بالموعد الذي حدده عبدالسلام عارف وذلك لصعوبة القيام بالحركة بهذه السرعة وبدون تخطيط ودراسة لجميع الظروف والاحتمالات .
مقابلة شخصية مع اعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار وكذلك انظر :
المحاكمات ، ج ٥ ، ١٩٥٩ ، ص ٣٣٨ وانظر :
صبيح علي غالب ، المصدر السابق الذكر ، ص ٨٨ .
(٧) مقابلة شخصية مع اعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار وخاصة العقيد المهندس رجب عبد المجيد .
(٨) مقابلة شخصية مع العقيد المهندس رجب عبد المجيد

الدين عبد الحميد وعبد الوهاب الشواف ومحسن حسين الحبيب وعبد الوهاب الأمين ورجب عبد المجيد في النادي العسكري للاجتماع بعبد الكريم قاسم والعقيد الركن عبد السلام عارف . غير أن هذين الاخيرين لم يحضرا . واخبر العقيد عبد اللطيف الدارجي اولئك بأن عبد الكريم قاسم وعبدالسلام عارف قد اتفقا بحضوره على الامتناع عن تنفيذ الثورة اثناء مرور جحفل اللواء العشرين ببغداد ، وانهما سيقومان بالحركة بعد الوصول قرب الفلوجة ، اذ سيمران على بغداد والسيطرة على المراكز الهامة فيها(٩) .

والواقع ان العقيد عبد اللطيف الدارجي اراد بذلك تضليل اللجنة العليا عن موعد القيام بالحركة بسبب تواطئه مع كل من عبدالكريم قاسم وعبدالسلام عارف .غير ان أعضاء اللجنة العليا المذكورين اعلاه ساورهم الشك بأقواله وشعروا بأن في الأمر خدعة ، وجابهوه بأن من يريد احتلال بغداد لا يمكنه إهمال عنصر هام في نجاح الحركة ، ألا وهو المباغتة

ومع ذلك فقد وعد العقيد الدراجي بأنه سينقل وجهة نظرهم إلى كل من عبدالكريم قاسم وعبدالسلام عارف عندما يعود إلى المعسكر في جلولاء ، وأن يعلمهم عن طريق احد ضباطه بما سيتوصل إليه معهما من اتفاق أخير بشأن تنفيذ الثورة . وعاد إلى مقره في نفس الليلة(١٠) .

أما العقيد عبدالسلام عارف فيروي في مذكراته ما يأتي : « إن يوم الخميس ١٠ تموز ١٩٥٨ شهد نشاطا واسعا فقد كان عليّ أن أمر على جميع الضباط المكلفين بتنفيذ العملية لأشرح لهم تفاصيل الخطة وتحركاتهم . وقد حاول كثير من الضباط معرفة وقت ويوم الحركة إلا أنني آثرت السرية ، فقد كانت غايتنا الكتمان والمباغتة واكتفيت بتبليغ عدد قليل جدا من الضباط ، وهم الذين سيقومون بواجبات

---

(٩) مقابلة شخصية مع العقيد المهندس رجب عبد المجيد والعقيد الركن محيي الدين عبد الحميد والعقيد الركن محسن حسين الحبيب .

(١٠) يذكر العقيد شمس الدين عبدالله بأنه كان جالسا مساء الخميس ١٠ تموز ١٩٥٨مع جماعة من الضباط الاحرار في النادي العسكري وجاء العقيد عبد السلام عارف ودار الحديث عن الثورة وموعدها فقال عبد السلام بأن خطة الثورة تم تأجيلها لحين عودة اللواء العشرين من الأردن ، لأن ظرف الثورة لم يكتمل بعد وليس من المعقول والممكن تنفيذها في الوقت الحاضر (مقابلة شخصية مع العقيد شمس الدين عبدالله بتاريخ ٢ - ٩ - ١٩٧٦)

التنفيد ، وكان واجبي أن أسيطر على اللواء العشرين وأعزل مقر قيادته واستلم القيادة وأنا ما زلت آمرا للفوج الثالث في اللواء »[١١] .

ومن الذين حرى إخبارهم بموعد تنفيذ الحركة الضباط التالية اسماؤهم :

عبدالكريم قاسم ـ واجب احتياط للقوة في المنصورية .
العقيد الركن عبدالسلام عارف ـ واجب التنفيذ في بغداد .
العقيد عبداللطيف الدراجي ـ واجب التنفيذ في بغداد .
العقيد عادل جلال ـ واجب التنفيد في بغداد .
الزعيم الركن أحمد صالح العبدي ـ مساعدة عبد الكريم قاسم
النقيب قاسم الجنابي ـ السيطرة على جسر بعقوبة ومقر الفرقة الثالثة فيها .
الرائد الركن جاسم العراوي ـ السيطرة على معسكر الرشيد .
الرائد الركن عبدالستار عبد اللطيف ـ السيطرة على معسكر الرشيد .
المقدم وصفي طاهر ـ واجب الدلالة في خان بني سعد .
الرائد الركن ابراهيم جاسم التكريتي ـ واجب الدلالة في بغداد .
الرائد الركن ابراهيم عباس اللامي ـ واجب الدلالة في بغداد .
العقيد عبدالرحمن عارف ـ ضابط الاتصال وتدعيم القوات في بغداد .
أما باقي تشكيلات الضباط الأحرار فعلموا بالثورة عن طريق الاذاعة[١٢] .

وتم إبلاغ الضباط الأحرار في رتل الهادي بالأردن في ١٣ تموز بعد الظهر عن طريق احد الضباط الاحرار في ذلك الرتل وهو الملازم الأول محمد حسين شلال ، احد تلاميذ كلية الأركان آنذاك ، فاجتمع الضباط الاحرار في الرتل المذكور واعلنوا درجة الانذار القصوى ووجوب تواجدهم بجانب اجهزة الراديو لسماع نبأ الثورة ، وتنفيذ الواجبات المناطة بهم للسيطرة على الرتل ومساندة الثورة[١٣] .

---

(١١) عبد السلام عارف ، المصدر السابق الذكر ، ص ٤٠ ـ ٤١ . وانظر المحاكمات ، ج ٥ ، ١٩٥٩ ، ص ٤٢٧ وانظر
صبيح علي غالب ، المصدر السابق الذكر ،ص ٩٢
(١٢) مقابلة شخصية مع العميد الركن جاسم العراوي بتاريخ ٥ ـ ٦ ـ ١٩٧٦
وانظر
صبيح علي غالب ، المصدر السابق الذكر ، ص ٩٣ ـ ٩٤ .
(١٣) تقرير الاستخبارات العسكرية حول موقف رتل الهادي من ثورة الجيش ١٤ تموز ١٩٥٨ كذلك مقابلة شخصية مع العميد الركن عبدالكريم فرحان بتاريخ ٧ ـ ٣ ـ ١٩٧٧

الزحف على بغداد

لقد كانت الخطة التي وضعها عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف للقيام بالحركة بعد أن صدرت الأوامر الى اللواء العشرين بالتحرك من جلولاء الى الأردن مرورا ببغداد تتضمن ما يلي :[١٤] :

١ ـ خداع الزعيم احمد حقي بتركه مقتنعا بأن أوامر قيادة الجيش ستنفذ بالتقدم الى الفلوجة عبر بغداد ، ومن الفلوجة يبدأ التحرك إلى عمان .

٢ ـ يطلب من الزعيم احمد حقي ان يكون على رأس الجزء الأول من القوات الزاحفة والتي ستتوقف عند الفلوجة ، فإذا ما وصلها ، تبادر القطعات التي تخلفت في الطريق إلى القيام بالاستيلاء والسيطرة على بغداد .

٣ ـ يضلل الزعيم أحمد حقي عن سبب تخلف القطعات في الطريق ، بتقديم معلومات وحجج مختلفة ، وإبعاد أية شبهة أو شك قد يساوره عن السبب الحقيقي للتخلف . وعن المسافات البعيدة التي تفصل القطعات بعضها عن البعض الأخر ، او عدم التحاقها به .

٤ ـ لا يلقى القبض على الزعيم أحمد حقي أثناء القيام بالحركة . لئلا تتسرب أنباؤها إلى القيادة العليا ، أو الجهات المسؤولة .

٥ ـ يتولى اللواء التاسع عشر الذي آمره عبد الكريم قاسم مهمة تأمين ظهر القوات الزاحفة إلى بغداد واعتقال اللواء غازي الداغستاني قائد الفرقة الثالثة .

٦ ـ عدم إخبار القوات الزاحفة الى الأردن بما ستقوم به في بغداد من اعلان الثورة لئلا يشتد الحماس عند الضباط والجنود وبالتالي تصل اخبار ذلك إلى السلطات العليا .

٧ ـ إبلاغ الضباط الأحرار الذين سيقومون بمهام التنفيذ في بغداد وعدم ابلاغ أي ضابط آخر للمحافظة على السرية والمباغتة ومنعا لتسرب أخبار الثورة[١٥] .

---

(١٤) مقابلة شخصية مع العميد الركن جاسم العزاوي . وانظر :
موسى صبري ، مخبر صحفي وراء احداث عشر ثورات ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٠ . ص ٩٧ ـ ٩٩ .

(١٥) مقابلة شخصية مع العميد الركن جاسم العزاوي . وانظر :
عبد السلام عارف ، المصدر السابق الذكر ، ص ٤١ .

وجرت الأحداث بعد دلك على النحو التالي :

كان الزعيم أحمد حقي في مقدمة القوات الزاحفة ، وعندما كان يسأل عن انتظام القطعات في مسيرتها ، أو عن سبب تخلف البعض منها ، كان العقيد عبد السلام يختلق مختلف الأسباب والأعدار لتبرير ذلك ويطمئنه على أن كل شيء يسير على ما يرام ، وأمكن حداعه حتى وصل إلى الفلوجة[١٦] . وقام الرائد الركن قاسم أحمد الجنابي باعتقال اللواء الركن غازي الداغستاني والسيطرة على مقر الفرقة الثالثة في بعقوبة[١٧] .

وكان يجتمع آنئد في منزل الرائد عبد الستار عبداللطيف ستة ضباط بانتظار بدء الحركة وهم :

الرائد الركن جاسم العزاوي والرائد الركن ابراهيم جاسم التكريتي ، والرائد عبد الستار عبداللطيف ، والرائد محمد مجيد ، والرائد الركن ابراهيم عباس اللامي ، والمقدم وصفي طاهر . وعندما تمت ، انطلقوا في سيارتين خاصتين وبملابسهم المدنية ، وهم يحملون ملابسهم العسكرية ملفوفة ، لملاقاة القوات الزاحفة على بعد خمسة عشر كيلومترا عن بغداد ، فالتحق ثلاثة منهم بهذه القوات ، وقام الباقون منهم بمهمة الادلاء على المراكز الهامة التي يجب الاستيلاء عليها[١٨] . فتفرقت هذه القوات إلى ثلاث مجموعات لاحتلال كل من قصر الرحاب ، وبيت نوري السعيد ، ودار الاذاعة ، ومقر شرطة القوة السيارة ، ودائرة البريد والبرق والهاتف ، والجسور ، ووزارة الدفاع وبعض المراكز الهامة الأخرى .

لقد كان اللواء العشرون الذي كان يقوده الزعيم أحمد حقي مكونا من ثلاثة أفواج يقود الفوج الأول العقيد عبداللطيف الدراجي . والفوج الثاني يقوده العقيد الركن ياسين محمد رؤوف الذي لم يكن من الضباط الأحرار ، ويقود الفوج الثالث العقيد الركن عبد السلام عارف .

---

(١٦) المحاكمات ، ج ٥ ، ١٩٥٩ ، ص ٤٢٦ - ٤٢٧ . وانظر
صبيح علي غالب ، المصدر السابق الذكر ، ص ١٠٠

(١٧) عبد الكريم الجده ، المصدر السابق الذكر ، ص ٦٧ - ٦٨

(١٨) وهم : المقدم وصفي طاهر ، الرائد الركن ابراهيم جاسم التكريتي ، والرائد ابراهيم عباس اللامي انظر :
المحاكمات ، ج ٥ ، ١٩٥٩ ، ص ٢٦٧

وقد قرر الضباط الأحرار إعتقال العقيد الركن ياسين محمد رؤوف وكلف النقيب فاضل الساقي والملازم كريم حاسم بذلك ولكنهما تأخرا في اعتقاله مما اضطر العقيد الركن عبدالسلام عارف إلى أن يبادر بنفسه الى القيام بهذه المهمة ، فعرض على العقيد رؤوف الاشتراك بالحركة ، إلا أنه رفض فاعتقله وبسبب ذلك تأخرت الحركة بعض الوقت ، وحدثت البلبلة بين الضباط الأحرار ، وأراد البعض منهم التخلي عن الحركة والعودة إلى بغداد ، إلا أن العقيد الركن عبدالسلام عارف أصر على المضي بالمهمة مهما كلف الأمر ، ووزع العتاد على القطعات العسكرية ثم تفرقت كل حسب الهدف المرسوم لها مسبقا علما بأن العقيد عبدالسلام عارف هوالذي دبر هذا العتاد واحتفظ به إلى يوم الثورة[١٩] .

ومما هو جدير بالذكر أن حزب البعث العربي الاشتراكي في القطر العراقي كان قد أرسل في صباح يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ سيارة محملة بالعتاد والأسلحة الخفيفة أيضا لهذه القوات عند مشارف بغداد ووزعت عليها لتعزيز قوتها[٢٠] .

وكانت لهذه الأسلحة أهمية كبرى في إنجاح مهمة السيطرة على معسكر الرشيد والاذاعة حيث لم يكن عند القوات الزاحفة عتاد يكفي للسيطرة على هذه المراكز الحساسة .

السيطرة على معسكر الرشيد

تعتبر خطة الاستيلاء على معسكر الرشيد من أهم وأخطر خطط الثورة ، لأن نجاح الثورة كان موقوفا على نجاح السيطرة على هذا المعسكر ، لأن الفريق الركن محمد رفيق عارف رئيس أركان الجيش ومن رجال النظام الملكي البارزين لو استطاع أن يفلت من قبضة الضباط الأحرار وأن يتصل بنوري السعيد لباءت الحركة بالفشل .

وقد وضعت خطة الاستيلاء على معسكر الرشيد في الاجتماع الذي جرى يوم الخميس المصادف ١٠ تموز ١٩٥٨ في منزل الرائد عبدالستار عبد اللطيف

---

(١٩) المحاكمات ، ج ٥ ، ١٩٥٩ ، ص ٤٢٧ وانظر
عبد السلام عارف ، المصدر السابق لذكر ، ص ٤١ وانظر
صبيح علي غالب ، المصدر السابق لذكر ، ص ١٠١
(٢٠) مقابلة شخصية مع السيد علي صالح السعدي نائب امين سر الحزب سابقا بتاريخ ٤ - ٩ - ١٩٧٦

وأنيطت مهمة الاستيلاء على المعسكر بالرائد الركن جاسم العزاوي والرائد عبدالستار عبداللطيف والرائد ابراهيم جاسم التكريتي[٢١] .

بدأ تنفيد الخطة في الساعة الرابعة من صباح ١٤ تموز ١٩٥٨ ، بعد أن وصلت الاشارة المتفق عليها بالتنفيذ وهي وصول صناديق العتاد التي استلمها الرائد ابراهيم جاسم التكريتي والملازم حردان عبدالغفار التكريتي من العقيد عبداللطيف الدراجي امر الفوج الأول . وفور وصولها اتجه الرائد الركن جاسم العزاوي مع الملازم أحمد أبو الجبن والملازم علاء الجنابي لاعتقال رئيس أركان الجيش الفريق الركن محمد رفيق عارف فطوق منزله بعد أن تمت السيطرة على الحرس المكلف بحمايته ، وطلب منه بعد ذلك الاستسلام ، وقد فعل دون مقاومة . ووضع في سجن خصص له من قبل[٢٢] .

ثم توجه رجال الحركة نحو الباب الرئيسي للمعسكر لمنع دخول أي كان عدا الضباط الاحرار وارسال الضباط الاخرين الى منازلهم . وامكن السيطرة عليه ، بوضع سيارة في مدخله ، وبعد اتمام هده المهمة ، تجمعت الدبابات ، والقى بعض الضباط الأحرار كلمة وطنية حماسية على الضباط والجنود الحاضرين اعلن فيها قيام الثورة ، فتحركت الدبابات بسرعة غير اعتيادية وتوجهت إلى مركز قوة الشرطة السيارة فاستولت عليه بدون اية مقاومة . ثم أرسلت قوة إلى دار السفارة الامريكية للمحافظة عليها من غضب الجماهير ولمنع التجاء نوري السعيد اليها[٢٣] .

الهجوم على قصر الرحاب

إن الهجوم على قصر الرحاب قد بدأ في الساعة السادسة من صباح ١٤ تمور ١٩٥٨ . بعد أن صدرت الأوامر إلى الرائد منذر سليم من لواء المشاة العشرين بأن يتوجه على رأس سريته إلى قصر الرحاب حيث يقيم الملك وعبد الإله ويحتل القصر ويحول دون فرارهما[٢٤] . وقد وصلت السرية إلى قصر الرحاب في الساعة السادسة

---

(٢١) مقابلة شخصية مع العميد الركن حاسم العزاوي وانظر صبيح على غالب ، المصدر السابق الذكر ، ص ١٠٠

(٢٢) مقابلة شخصية مع العميد الركن حاسم العزاوي بتاريخ ٥ ـ ٦ ـ ١٩٧٦

(٢٣) مقابله شخصية مع العقيد المهندس رجب عبد المجيد انظر موسى صبري ، المصدر السابق الذكر ، ص ١٠٦ ـ ١٠٧

(٢٤) صبيح على غالب ، المصدر السابق الذكر ، ص ١٠١ =

صباحا وأخذت مواقعها بالقرب من قصر الرحاب وحوله بانتظار الهجوم عليه .

وفي نفس الوقت الذي كان الجنود المهاجمون يتخذون مواقعهم خارج القصر اتصل الملازم فالح حنظل من ضباط الحرس الملكي بالقصر واخبرهم بأن وحدات لواء المشاة العشرين قد سيطرت على بغداد وأن انقلابا حدث[٢٥] . وكانت سرية الرائد منذر سليم والتي تقدر بحوالي الأربعين جنديا قد امتدت على طول الرصيف وصوبت بنادقها باتجاه القصر ، وقد وضعت رشاشة برن واحدة امام الباب النظامي لحديقة القصر ووقف خلفها الرائد منذر سليم .

وفي حوالي السادسة والربع فتحت النار باتجاه القصر ، واصابت رشقة الاطلاقات الأولى نوافذ غرفة نوم عبد الإله في الطابق الأول وحطمت زجاج النافذة الكبيرة[٢٦] . واصيب حرس الباب النظامي للقصر بالذهول وهم يسمعون طلقات الرصاص تفتح عليهم ، بينما كان عبدالإله في غرفة نومه يكلم العقيد طه البامرني آمر الحرس الملكي مستفسرا عن الموقف ويطلب منه ان يكسب اكبر وقت يمكنه من الاتصال بالقوات التي ما زالت موالية ، وكذلك انتظار اوامر بالقيام بإجراءات أخرى[٢٧] .

وفي الوقت الذي ازدادت فيه مقاومة الحرس الملكي للمهاجمين ، وتأزم الموقف ، وصل الضباط الأحرار في مدرسة المشاة القريبة من القصر بعد أن سمعوا إطلاق الرصاص لنجدة رفاقهم . وأعلمهم النقيب عبد الجواد حامد بأن عتادهم يوشك على الانتهاء ، فانطلق النقيب محمد علي سعيد إلى مدرسة المشاة وتحدث مع الضباط والجنود فيها مستثيرا فيهم نخوتهم وشعورهم الوطني لنجدة القائمين بالحركة فهب هؤلاء يجمعون العتاد وحملوه بناقلتين أقلتا اضافة إلى ذلك ستين

= ويذكر د. مجيد خدوري : « بأن عبد السلام عارف اصدر أوامره إلى الرائد عبد الجواد حامد » . انظر :

مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، الدار المتحدة للنشر ، بيروت ١٩٧٤ ، ط ١ ، ص ٦٥

وخلال مقابلاتنا للضباط الأحرار اكد معظمهم بأن الأوامر صدرت إلى الرائد منذر سليم وأن الرائد عبد الجواد حامد هو أحد ضباط سرية منذر سليم . (مقابلات شخصية مع الضباط الأحرار)

(٢٥) فالح حنظل ، اسرار مقتل العائلة المالكة في العراق ، (المطبعة والناشر غير مدونين ، بيروت ، ١٩٧١ . ص ٩٥ .

(٢٦) العقيد طه البامرني ، موقف العقيد طه مصطفى البامرني من ثورة الجيش العراقي المدرك ضد عهد الطغيان والملكية الفاسدة في صباح ١٤ تموز ١٩٥٨ ، مخطوطة .

(٢٧) نفس المصدر .

ضابط صف واعد النقيب عبدالستار سبع العبوسي مدفعا عيار ١٠٦ملم مصادا للدروع وازداد الحماس بوصول هذه النجدات ، واشتدت نيران المهاجمين للقصر بينما توقف الرمي من جانب الحرس الملكي . وعندئذ تقدم النقيب محمد علي سعيد والنقيب حميد السراج وعدد من ضباط الصف ودخلوا حديقة القصر من بابه الجانبي[٢٨] . وفي غضون ذلك وصل النقيب عبدالستار سبع العبوسي واطلق ثلاثة قنابل بازوكا من المدفع ١٠٦ملم باتجاه القصر ، فاهتزت المنطقة اثر الانفجار ، وتصاعد الدخان من الطابق العلوي للقصر ، ولم تلبث السنة اللهب أن تصاعدت من الشرفة[٢٩]

أمر عبد الإله كافة أفراد الأسرة المالكة بالنزول إلى أقبية وسراديب القصر والاحتماء هناك . أما هو فقد اصطحب معه مرافقه العسكري وصعد إلى الطابق العلوي حيث اجتاز النيران ، ودلف إلى غرفته وفتح خزانته الخاصة وأخذ مبلغا من النقود وبعض الحاجات الضرورية ونزل الى الطابق الأرضي الذي لم تكن النيران قد بلغته بعد ، غير أن العقيد البامرني اخبر عبدالإله بأن الهجوم قد توسع وأن أعدادا كبيرة من جنود معسكر الوشاش يشاركون في الهجوم أيضا ، وأنه لم يتمكن من الوصول إلى أحد من الضباط المهاجمين وإقناعه بالتوجه إلى القصر للتفاوض معه ، علما بأن الملازم ثابت يونس كان قد اخفى حظيرة من جنود الحرس الملكي في مدخل المطبخ وأمرهم برمي الضباط المهاجمين عند دخولهم إلى القصر للتفاوض[٣٠] ، ولكن احدا من ضباط الحركة لم يخرج ، وطلبوا من الملازم ثابت يونس أن يخرج الملك وعبدالإله ليسلما نفسيهما ، فأجابهم الملازم ثابت يونس بأن الملك وعبدالإله غير موجودين في القصر وأنه يطلب واحدا منهم للتفاوض على التسليم[٣١] . ولم تعد

---

(٢٨) مقابلة شخصية مع العميد الركن المتقاعد محمد علي سعيد بتاريخ ٦ ـ ١ ـ ١٩٧٧ وانظر : صبيح علي غالب ، المصدر السابق الذكر ، ص ١٠٥ ـ ١٠٦ وانظر موسى صبري ، المصدر السابق الذكر ، ص ١٠٨

أما الملازم فالح حنظل فيذكر « إن النقيب عبدالستار سبع العبوسي هو الذي جمع الضباط والجنود وألقى كلمة قال فيها بأن هذه هي الساعة الحاسمة التي كانوا ينتظرونها ويعملون لها ، وأمرهم بالمشاركة في الهجوم على قصر الرحاب لتخليص العراق من شر الملكية » انظر فالح حنظل المصدر السابق الذكر ، ص ١١٠

(٢٩) مقابلة شخصية مع العميد الركن المتقاعد محمد علي سعيد وانظر صبيح علي غالب ، المصدر السابق الذكر ، ص ١٠٦

(٣٠) العقيد طه البامرني ، المصدر السابق الذكر

(٣١) « كانت قوة قوامها عشرة جنود بإمرة عريف قد اتخذت مواضعها في مؤخرة القصر على الطريق —

لعبد الإله والملك بارقة أمل في السيطرة على الموقف ، بعد ان انضم العقيد طه البامرني آمر الحرس الملكي إلى الحركة ، واصدر اوامره ، بناء على طلب الضباط الأحرار ، إلى قوات الحرس بوجوب التسليم . فاجتمع الرئيس عبدالرحمن محمد صالح وآمر الفصيل والسريتان أمامه وتركت أسلحتها على الشارع[٣٢] ، فقررا التسليم وخرجت العائلة المالكة وخلفها يسير الملك وعبدالإله . وطلب الضباط الأحرار إليهم السير عبد حديقة القصر والخروج من الباب الرئيسي لنقلهم إلى وزارة الدفاع بالسيارات العسكرية ، وكان المهاجمون يحيطون بهم بشكل نصف دائرة .

وأثناء سيرهم في حديقة القصر دخل النقيب عبدالستار سبع العبوسي من الباب الرئيسي حاملا غدارته فأطلق رصاصه على العائلة المالكة ، ثم توالى إطلاق رصاص المهاجمين فسقط الملك وعبدالإله والملكة نفيسة والدة الأمير عبدالإله والأميرة عابدية ، كما جرح من الضباط الأحرار كل من النقيب حميد السراج والنقيب مصطفى عبدالله ، أما الأميرة هيام زوجة عبدالإله فقد جرحت مع الخادمة رازقية وقتل الطباخ التركي وأحد الخدم في نفس المكان[٣٣] . كما أصيب النقيب ثابت يونس بطلقة في رئته وفارق الحياة أثناء نقله إلى المستشفى . أما سبب اطلاق الرصاص على العائلة المالكة فيذكر النقيب محمد علي سعيد بأن سبب ذلك كما شرحه لي النقيب العبوسي « بأنه تذكر حوادث حركة مايس ١٩٤١ التحررية وما لاقاه الضباط الاحرار من إعدام وتنكيل فأراد أن لا تتكرر المأساة مرة أخرى ويعود عبدالإله ليشنق ضباط الثورة »[٣٤] .

= الزراعي المؤدي إلى المطار » .
انظر : فالح حنظل ، المصدر السابق الذكر ، ص ١٠٨ ـ ١٠٩ .
وانظر : طالب مشتاق ، أوراق ايامي ١٩٠٠ ـ ١٩٥٨ ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ط ١ . ص ٥٧٥ .
ومن المحتمل أن هذه القوة قد أعطيت لها اوامر بقتل الملك فيصل وعبدالإله في حالة هروبهما من القصر عبر الطريق إلى خارج العراق . وقد تأكد وجود هذا الأمر عند القوة التي اتخذت مواضعها خلف القصر عندما تكلم العريف مع آمر ربية حرس الشرف وقال له : إننا جئنا إلى هنا لقتل الملك والوصي .

(٣٢) العقيد طه البامرني ، المصدر السابق .

(٣٣) مقابلة شخصية مع العميد الركن محمد علي سعيد . وانظر :
فالح حنظل ، المصدر السابق ، ص ١٢٩ ـ ١٣٠ وانظر :
طالب مشتاق ، المصدر السابق ، ص ٥٧٥ ، وانظر :
كراكاكوس ، المصدر السابق ، ص ١٢١ .

(٣٤) مقابلة شخصية مع العميد الركن المتقاعد محمد علي سعيد .

ونقلت جثث العائلة المالكة في سيارة تابعة للقصر حيث توجهت إلى وزارة الدفاع ، غير ان الجماهير الثائرة اعترضت السيارة وسحبت منها جثة عبد الاله ثم علقت على بوابة وزارة الدفاع وفي نفس المكان الذي أعدم فيه الشهيد العقيد صلاح الدين الصباغ عام ١٩٤٥(٣٥) . أما قرينة عبد الاله الأميرة هيام والخادمة رازقية فقد نقلتا إلى المستشفى الملكي (الجمهوري) حيث أعطيتا العلاج اللازم وتم إنقاذ حياتيهما(٣٦) .

القرار الحاسم

لم يتخذ أي قرار نهائي بشأن مصير الثلاثة الكبار قبل يوم ١١ تموز ١٩٥٨ ، وإنما كانت تدور مناقشات حول مصيرهم داخل اللجنة العليا ولم يتم الاتفاق على

= وتذكر مصادر أخرى بأن النقيب العبوسي ، عندما أطلق النار كان يتصور بأن الحرس الملكي هو الذي اعتقل الضباط الأحرار الذين دخلوا القصر وأراد أن يحسم المسألة لصالح الثورة .
(مقابلة شخصية مع العقيد المهندس رجب عبدالمجيد)

(٣٥) Gerald De Gawry, Three Kings in Baghdad 1921-1958, Hut-chinson of London, 1961, P 143-145

وانظر . طالب مشتاق ، المصدر السابق ، ص ٥٧٤ وانظر .
ارسكين تشايلدرز ، الطريق إلى السويس ، ص ٣٨٧ ، وانظر
دزموند ستيوارت ، تاريخ الشرق الأوسط الحديث ، ترجمة زهدي جارالله ، دار النهار ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص ٣٤٣ وانظر . انتوني ايدن ، مذكرات انتوني ايدن ، القسم الثاني ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ص ٢٣٣ .

وتذكر بعض المصادر « بأن الملك فيصل الثاني لم يفارق الحياة عندما أطلق النار على العائلة المالكة في القصر وإنما جرح جراحاً خطيرة نقل على أثرها إلى المستشفى الملكي (الجمهوري) وهناك تم الاعتناء به من الأطباء بتوصية خاصة من عبد الكريم قاسم ولكنه توفي بعد ذلك » .
(مقابلة شخصية مع العقيد المتقاعد شمس الدين عبدالله) . وانظر مالك سيف ، تجربتي في الحزب الشيوعي ، منشورات فؤاد كرم ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص ١٣٦
ولا يمكن تصديق ذلك للأسباب التالية

١ - ان عبد الكريم قاسم لم يصل إلى بغداد إلا بعد الساعة العاشرة صباح ١٤ تموز ١٩٥٨ ، بينما معركة قصر الرحاب قد انتهت في الساعة السابعة صباحا

٢ - ان عبد الكريم قاسم كان من المتحمسين لقتل الثلاثة الكبار بما فيهم فيصل وقد سبق أن وضع خطة للثورة تقضي على الثلاثة الكبار وهي خطة ٦ كانون الثاني ١٩٥٨ التي لم تنفذ .

٣ - في يوم الجمعة ١١ تموز ١٩٥٨ جرى اجتماع بين عبدالكريم قاسم وعبدالسلام عارف وعبداللطيف الدراجي بحضور السيد رشيد مطلك وتقرر فيه قتل الثلاثة الكبار بمن فيهم الملك فيصل وكان عبد الكريم قاسم من مؤيدي القتل .

(٣٦) فالح حنظل ، المصدر السابق ، ص ١٣١

رأي محدد[٣٧] . ولكن في صباح يوم ١١ تموز ١٩٥٨ كان هناك اجتماع هام بين عبد الكريم قاسم والعقيد عبد السلام عارف والعقيد عبد اللطيف الدراجي والسيد رشيد مطلك تباحثوا خلاله في مصير الملك وعبدالاله ونوري السعيد ، وتقرر في هذا الاجتماع قتل عبدالاله ونوري السعيد ، أما مصير الملك فقد ظل معلقاً باستشارة بعض الزعماء المدنيين ، فذهب السيد رشيد مطلك إلى دار الأستاذ كامل الجادرجي لمعرفة رأيه حول مصير الثلاثة الكبار ، فأخبره بأن مصير عبدالاله ونوري سعيد قد تقرر صباح هذا اليوم وهو القتل أما مصير الملك فبقي معلقاً وكان رأي الجادرجي أنه ضد عملية القتل سواء تعلق الأمر بالملك أم بغيره ومن المحتمل أن السيد رشيد مطلك أخبر الثلاثة المجتمعين بضرورة قتل الملك ، ولذلك تقرر قتله مع عبدالاله ونوري السعيد ، وأصبح ذلك القرار نهائياً[٣٨] .

هروب نوري السعيد

لقد عهد إلى الرائد بهجت سعيد صباح ١٤ تموز ١٩٥٨ بالتوجُه بسريته إلى بيت نوري السعيد واعتقاله ، والحق به المقدم وصفي طاهر ليدله على البيت ، لأنه سبق أن عمل مرافقاً لنوري السعيد عدة سنوات[٣٩] . غير أن هذه المهمة باءت بالفشل ، فنوري السعيد كان قد فر هارباً في الساعة الخامسة والربع صباحاً وهو بملابس النوم (البيجامة)[٤٠] . وحمل مسدسه معه . واستطاع أن يستقل قارباً ووجهته

---

(٣٧) يذكر الأستاذ حسين جميل بأنه خلال الاتصال الأول الذي تم بينه وبين الضباط الأحرار (عبد الكريم قاسم) عن طريق السيد رشيد مطلك في تشرين الأول عام ١٩٥٦ تم إبلاغه بأن الثورة المقبلة ستتم بتصفية الثلاثة الكبار (عبدالاله ، نوري ، الملك فيصل). كما أن الاتصالات الأخرى كانت تؤكد على ذلك ومن ضمنها عندما كلف السيد جميل بالاتصال بالرئيس جمال عبد الناصر في تموز ١٩٥٧ حيث طلب منه إبلاغ عبد الناصر بأن الثورة ستتم بقتل الثلاثة الكبار . (مقابلة شخصية مع الأستاذ حسين جميل تاريخ ٢٨ ـ ٦ ـ ١٩٧٧) .

(٣٨) مقابلة شخصية مع المحامي نصير الجادرجي بتاريخ ٣١ ـ ٥ ـ ١٩٧٧ .
وانظر : دكتور فاضل حسين ، سقوط النظام ... ، ص ٧٠ .
وانظر : مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص ٨٥ .

(٣٩) صبيح علي غالب ، المصدر السابق الذكر ، ص ١٠١ ، وانظر : خليل كنه ، المصدر السابق ، ص ٣٠٦ .

(٤٠) وقد طوقت السرية بيت نوري السعيد إلا أنها لم تجده ، فقد هرب إلى جهة مجهوله بعد أن علم من خبازة اعتادت جلب الخبز لعائلته صباح كل يوم أنها شاهدت القطعات العسكرية في الطريق انظر :
ناجي شوكت ، سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤ ـ ١٩٧٤ ، دار الكتاب الجديد ، بيروت ، ١٩٧٥ ، ط ٢ ، ص ٦١٧ .

الرصافة بعد أن هدد أصحابه . غير أنه عدل عن وجهته وذهب إلى منزل الدكتور صالح مهدي البصام الكائن في كرادة مريم ، والذي لا يبعد كثيراً عن منزله . ومن هناك تم تهريبه بسيارة مرتضى البصام شقيق صالح البصام ، بعد أن وضع في الصندوق الخلفي للسيارة ، وتوجه به نحو الصالحية ثم إلى الكاظمية حيث منزل الحاج محمود الاستربادي صديق العائلة ، وأمضى لدى عائلة الاستربادي ليلة واحدة . وفي نفس اليوم أصدرت حكومة الثورة بياناً تدعو الشعب إلى إلقاء القبض على نوري السعيد حياً أو ميتاً . ووضعت جائزة قدرها (١٠) آلاف دينار لقاء ذلك[٤١] .

وفي اليوم التالي ١٥ تموز غادر نوري السعيد بيت الاستربادي متنكراً بعباءة نسائية تصحبه زوجة الحاج محمود الاستربادي وخادمتها في حوالي الساعة الواحدة بعد الظهر واستقلوا سيارة الاستربادي التي كان يقودها مظفر ابن الحاج محمود الاستربادي الذي أوصلهم إلى منزل السيد هاشم جعفر شقيق الوزير السابق الدكتور ضياء جعفر . غير ان ابن هاشم جعفر الذي علم بوجود نوري السعيد في البيت ، أسرع إلى وزارة الدفاع وقابل عبد الكريم قاسم وأخبره بمكان وجود نوري السعيد . فأوعز عبدالكريم قاسم إلى المقدم وصفي طاهر بالتوجه مع مفرزة إلى منزل هاشم جعفر واعتقال نوري السعيد[٤٢] ، غير ان نوري سعيد عندما علم بخروج عمر بن هاشم جعفر ترك المنزل بصحبة (بيبه قطب) والخادمة متوجهاً إلى منزل محمد العريبي في منطقة البتاويين . وعند استفساره لدى أحد المحلات عن المنزل عرفه صاحب المحل وأخذ يصرخ « نوري السعيد امسكوه » وتجمهرت الجماهير حوله فأخرج مسدسه وأخذ يطلق النار يميناً ويساراً ، ولكن الجماهير الغاضبة بالاشتراك مع الجنود الذين تواجدوا في مكان الحادث تبادلوا إطلاق الرصاص معه فقتل نوري السعيد والسيدة (بيبه قطب) زوجة محمود

ويذكر مجيد خدوري « لما كان العقيد وصفي طاهر أول الداخلين إلى بيت نوري السعيد فقد لمح خادمته البدوية التي سبق أن عرفها من قبل وأشيع آنذاك بأن وصفي لا شك أخبر البدوية بالهجوم الوشيك على بيت نوري ، ونقلت بدورها الخبر إلى نوري حتى ينجو هو نفسه في حال إخفاق الثورة ، ولكن لا يبعد أن يكون فعل ما فعل بدافع من ولائه ومحبته لنوري » أنظر مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص ٨٧

(٤١) الوقائع العراقية، العدد١ ، ٢٣ تموز ١٩٥٨، بغداد ص ١٣ وانظر صحيفة الجمهورية، العدد ٤٢ ، ٣ أيلول ١٩٥٨ ، بغداد كذلك (مقابلة شخصية مع العقيد المتقاعد شمس الدين عبدالله) وانظر : د. فاضل حسين ، سقوط النظام ، ص ٨٦

(٤٢) مقابلة شخصية مع العقيد المتقاعد شمس الدين عبدالله الحاكم العرفي العسكري في عهد قاسم

الاستربادي ، أما الخادمة فقد هربت ، وعندئذ حضرت المفرزة بقيادة المقدم وصفي طاهر فوجدت نوري السعيد مقتولاً ، ولكن المقدم وصفي طاهر رمى جثته بزخة من رشاشه[٤٣] .

ونقلت جثة نوري إلى وزارة الدفاع حيث اطلع عليها عبد الكريم قاسم وعدد من الوزراء وقادة الفرق ، وبقيت هناك إلى أن حل الظلام وخلت الشوارع فتم نقلها إلى مقبرة باب المعظم حيث دفنت هناك[٤٤] .

احتلال الاذاعة وصدور البيان الأول للثورة

وصل العقيد الركن عبدالسلام عارف إلى دار الاذاعة في الصالحية واحتلها دون اطلاق رصاصة واحدة ، واتخذ له مقراً مؤقتاً في مبنى جمعية الشبان المسلمين بجوار الاذاعة ، ثم نقله إلى دار الاذاعة ، وانتظر حتى الساعة السادسة صباحاً

---

(٤٣) نفس المصدر . كذلك أكدها العقيد المهندس رجب عبدالمجيد حيث ذكر « أن نوري السعيد استعمل مسدسه للدفاع عن نفسه وقد تمكن أحد الجنود (عريف بالقوة الجوية) من أخذ المسدس من نوري وأطلق عليه الرصاص قبل أن تأتي المفرزة ، وقد جاء المقدم وصفي طاهر مع المفرزة رمى جثته برخة من رشاشه على شكل صليب » (مقابلة شخصية مع العقيد رجب عبدالمجيد) وانظر صحيفة الجمهورية ، الأعداد ١٦ و١٧ ، بتاريخ ٤ و٥ ـ ٨ ـ ٥٨ . وانظر : د فاضل حسين سقوط النظام ، ص ٨٦ وانظر . موسى حبيب ، ثورة ١٤ ، شركة فرح الله للمطبوعات ، بغداد ١٩٥٨ ص ١٧٢ .

أما مجيد خدوري فيذكر « إن موته كان انتحاراً لا اغتيالاً ، ذلك أنه كان يحمل دائماً مسدساً ، وقد صرح مراراً بأنه لن يتردد في اطلاق النار على نفسه إذا وجد أنه لن يستطيع النجاة من الموت . وبما أنه لم يدع احد أنه قتل نوري السعيد في وقت كان هذا العمل يعتبر بطولياً فضلاً عن مكافأة قدرها (١٠) آلاف دينار صدرت ثمناً لرأسه ، فإنني اعتقد بأن نوري أطلق النار على نفسه عندما اكتشف المارة أمره وتعرفوا عليه ولم يقتله شخص مجهول كما أشيع » . انظر : مجيد خدوري ، عرب معاصرون ـ أدوار القادة في السياسة ، الدار المتحدة للنشر ، ١٩٧٣ ص ٨٤ وانظر .

Lord Birdwoord, Nuri As-Said. Astudy in Atab Leadership cassell, 1959 P. 267-268.

أما نحن فنعتقد بأن نوري السعيد لم ينتحر وإنما قتل نتيجة تبادل إطلاق النار مع الجماهير الثائرة والجنود المتواجدين في ذلك المكان ، وذلك لأن نوري السعيد لم يقتل لوحده وإنما مع السيدة نفيه قطب زوجة الحاج محمود الاستربادي التي كانت معه في أثناء وقوع الحادث وقد أصيبت بعدة طلقات نارية .

(٤٤) مقابلة شخصية مع العقيد الركن المتقاعد محيي الدين عبدالحميد وانظر طالب مشتاق ، المصدر السابق ، ص ٥٨٢ . وانظر : فاروق الدرة ، المصدر السابق ، ص ٤٢ . وانظر : عبدالله الشيتي ، معجزة العراق ، دار الأيام ، دمشق ، ١٩٥٨ ، ص ٥٠ وانظر : دزموند ستيوارت ، المصدر السابق ، ص ٣٤٣ وانظر : ولدمار غولمان ، المصدر السابق ، ص ٣٣٨ وانظر : كراكتاكوس ، المصدر السابق ، ص ١٢٤ ـ ١٢٦

موعد بدء البث ليحضر الموظف المختص ويفتتح الاذاعة(٤٥) . وأذيع البيان الأول للثورة مباشرة عدة مرات ثم مراسيم تأليف مجلس السيادة ومجلس الوزراء . وكانت البيانات هذه قد كتبت مسبقاً من قبل عبد الكريم قاسم بالاتفاق مع العقيد عبد السلام عارف والعقيد عبد اللطيف الدراجي .

وبسبب اختلاف أكثر الباحثين والمؤرخين ، ووجود عدة نصوص مختلفة ، في الشكل وليس الجوهر ، على البيان الأول للثورة الذي أذيع في صباح ١٤ تموز ١٩٥٨ أورد نص البيان :

البيان الأول للثورة

أيها الشعب العراقي الكريم :

بعد الاتكال على الله وبمؤازرة المخلصين من أبناء الشعب والقوات الوطنية المسلحة أقدمنا على تحرير الوطن العزيز من سيطرة الطغمة الفاسدة التي نصبها الاستعمار لحكم الشعب والتلاعب بمقدراته لمصلحتهم في سبيل المنافع الشخصية .

أيها الإخوان ـ

إن الجيش هو منكم وإليكم وقد قام بما تريدون وأزال الطبقة الباغية التي استهترت بحقوق الشعب فما عليكم إلا أن تآزروه في رصاصه وقنابله وزئيره المنصب على قصر الرحاب وقصر نوري السعيد .

واعلموا أن الظفر لا يتم إلا بترصينه والمحافظة عليه من مؤامرات الاستعمار وأذنابه وعليه فإننا نوجه إليكم نداءنا للقيام بإخبار السلطات عن كل مفسد ومسيء وخائن لاستئصاله .

---

(٤٥) لم يكن في خطة الثورة أية إشارة إلى احتلال مرسلات البث في أبي غريب ، وإن دار الاذاعة التي تم احتلالها في الصالحية هي مجرد قاعة للبث الاذاعي ، ولم ينتبه أي ضابط من الضباط الأحرار بأن مصير الثورة كان معلقاً على صمام واحد من الصمامات العديدة في تلك المرسلات لقد كان القدر يحاب الثورة ولم يصل أحد من انصار العهد الملكي إلى تلك المرسلات ليقطع البث . انظر . أحمد فوزي ، قصة عبدالكريم قاسم كاملة ، الشركة العربية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ط ١ ص ٩٤ ـ ٩٥ . وانظر : أحمد فوزي ؛ غرب أم عروب . ، ص ٨٩ ـ ٩٠ . وانظر : خليل كنه ، المصدر السابق . ص ٣٠٦

ونرجو أن تكونوا يداً واحدة من السليمانية إلى الرطبة ومن زاخو إلى الفاو ، العراق يداً واحدة للقضاء على هؤلاء المجرمين والتخلص من شرهم .

أيها المواطنون ـ

إننا في الوقت الذي تكبر فيكم الروح الوطنية الوثابة والأعمال المجيدة ندعوكم إلى الخلود والسكينة وإلى التمسك بالنظام والاتحاد والتعاون على العمل المثمر في سبيل مصلحة الوطن ، وطن واحد وشعب واحد .

أيها الشعب ـ

لقد أقسمنا أن نبذل دماءنا وكل عزيز علينا في سبيلكم فكونوا على ثقة واطمئنان أننا سنواصل العمل من أجلكم وأن الحكم يجب أن يعهد إلى حكومة تنبثق من الشعب وتعمل بوحي منه وهذا لا يتم إلا بتأليف جمهورية شعبية تتمسك بالوحدة العراقية الكاملة وترتبط بروابط الأخوة مع الدول العربية والاسلامية وتعمل بمبادىء الأمم المتحدة وتلتزم بالعهود والمواثيق وفق مصلحة الوطن وبقرارات مؤتمر باندونك وعليه فإن الحكومة الوطنية تسمى منذ الآن بالجمهورية العراقية وتلبية لرغبة الشعب فقد عهدنا لرئاستها بصورة وقتية إلى مجلس سيادة يتمتع بسلطة رئيس جمهورية ريثما يتم استفتاء الشعب لانتخاب الرئيس .

والله نسأل أن يوفقنا في أعمالنا لخدمة وطننا العزيز إنه سميع مجيب[٤٦] .

القائد العام للقوات المسلحة الوطنية
بالنيابة
بغداد في ٢٦ ذيْ الحجة ١٣٧٧ هـ
الموافق ١٤ تموز ١٩٥٨ م

ملاحظات حول البيان الأول للثورة

لقد وجدت اختلافات في نص البيان الأول المذاع في صباح **١٤** تموز **١٩٥٨** بصوت العقيد الركن عبدالسلام عارف واعتقد أن ذلك راجع للأسباب التالية :

١ ـ ان العقيد الركن عبدالسلام عارف أضاف إلى البيان الأول المتفق عليه

---

(٤٦) المؤسسة العامة للاذاعة والتلفزيون ، من تسجيلات إذاعة بغداد . استماع خاص بتاريخ ٣ - ٨ - ١٩٧٦ .

بعض الفقرات والجمل الحماسية لاستثارة الشعب وزيادة حماسه لمؤازرة الثورة[٤٧] .

٢ ـ ان بعض النصوص التي وجدتها في الكتب والصحف المطبوعة خارج العراق تختلف عن نص البيان الأول الذي استمعت إليه من تسجيلات إذاعة بغداد ، وأعتقد أن ذلك كان بسبب إذاعة البيان عدة مرات وبصيغ مختلفة وذلك لاذاعتها مباشرة دون تسجيل مما أدى إلى إضافة وحذف جمل في كل مرة[٤٨] .

٣ ـ إن عبارة « فما عليكم إلا أن تآزروه في رصاصه وقنابله وزئيره المنصب على قصر الرحاب وقصر نوري السعيد » أضيفت للبيان الأول الأصلي على أثر مكالمة هاتفية إلى عبدالسلام بعدم السيطرة على قصر الرحاب وشدة مقاومة الحرس الملكي المدافع عن القصر فأراد العقيد الركن عبدالسلام عارف حسم الموقف عن طريق انتفاضة شعبية وذلك بإضافة هذه العبارة لخروج الشعب والتوجه إلى القصر .

بالاضافة لما سبق من ملاحظات حول اختلاف صيغ البيان التي وردت في المصادر ، فإن هنالك ملاحظات جوهرية تتعلق بالبيان نفسه وهي :

١ ـ في البيان تناقضات فهو من جهة يدعو الشعب إلى مؤازرة الجيش في الهجوم على قصر الرحاب وقصر نوري السعيد ويدعوه كذلك إلى إخبار السلطات عن كل مفسد ومسيء وخائن نراه في الفقرة الثانية من البيان يدعو المواطنين إلى الخلود (ويقصد الاخلاد) والسكينة وإلى التمسك بالنظام (ولا ندري أي نظام يقصد هل هو منع التظاهرات أم النظام العرفي ؟ . . .) .

٢ ـ توجد في البيان أخطاء لغوية مثل « ندعوكم إلى الخلود والسكينة » ويقصد بها الإخلاد إلى السكينة . وكذلك « العراق يداً واحدة » بينما الصحيح العراق يد واحدة ، وكذلك قوله « والتلاعب بمقدراته لمصلحتهم وفي سبيل المنافع الشخصية » ويقصد الطغمة الفاسدة وكان الصحيح أن يقول « والتلاعب بمقدراته

---

(٤٧) وهذا ما أكده العقيد الركن عبدالسلام عارف في خطابه الذي ألقاه في دمشق بتاريخ ١٩ تموز ١٩٥٨ أثناء توقيع اتفاقية التعاون بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة حيث جاء فيه « وتلبية لرغبة الشعب أمرت بتوجيه جماهير الشعب إلى باستيل عبدالاله فقضيت عليه قضاء مبرما وعلى ملكيته وعلى عصابته المجرمة . . » انظر
صحيفة الجمهورية البغدادية ، العدد ٣ ، التاريخ ٢٠ تموز ١٩٥٨ .

(٤٨) عبدالله الشيبي ، مجزرة العراق ، منشورات دار الأيام ، دمشق، ١٩٥٨ ، ص ٦١ ـ ٦٢

لمصلحتها وفي سبيل المنافع الشخصية » وكذلك قوله « وإن الحكم يجب أن يعهد إلى حكومة تنبثق من الشعب » وكان الصحيح أن يذكر « وإن الحكم سوف يعهد إلى حكومة تنبثق عن الشعب » .

٣ ـ وكان من الأفضل أن ترد عبارة « وبقرارات مؤتمر باندونك » بعد عبارة « وتعمل بمبادىء الأمم المتحدة » حتى يكون النص بالشكل التالي : « وتعمل بمبادىء الأمم المتحدة وبقرارات مؤتمر باندونك وتلتزم بالعهود والمواثيق وفق مصلحة الوطن » لكي يكون سياق الجملة متوازناً ، دولياً ثم وطنياً .

٤ ـ لقد وردت في نهاية البيان الأول عبارة « القائد العام للقوات المسلحة الوطنية بالنيابة » وكان هذا صحيحاً منطقياً لأن الذي أذاع البيان هو نائب القائد العام للقوات المسلحة الوطنية العقيد الركن عبدالسلام عارف . ولكن عند تثبيت البيان بعد ثورة ١٤ تموز استبعد كلمة بالنيابة[٤٩] .

٥ ـ ذكر في البيان الأول والثاني كلمة « الوطنية » بعد « القائد العام للقوات المسلحة » وأريد بذلك التفريق والتمييز بين القوات الموالية للثورة والقوات غير الموالية فيما إذا حدث انشقاق داخل صفوف القوات المسلحة وأصبحت هناك قوات موالية للنظام الملكي ، ولكن بما أنه لم توجد قوات موالية للنظام الملكي وأصبحت جميع القوات المسلحة العراقية موالية للثورة حذفت كلمة الوطنية من البيانات اللاحقة[٥٠] .

٦ ـ إن نصوص البيان واضحة وضوحا تاما بأنها ليست في صالح القومية العربية والوحدة العربية ، فلم يذكر في البيان إلا نص واحد يقول « وترتبط بروابط الأخوة مع الدول العربية والاسلامية » وبذلك فقد ساوى البيان بين الدول العربية والدول الاسلامية . وعليه فإن البيان الأول جعل الجمهورية العراقية بعيدة عن الوحدة العربية وعن أهداف الثورة العربية .

٧ ـ إن نص البيان جاء غامضاً فلم يحدد موقف العراق من حلف بغداد بصورة واضحة وإنما ذكر « تلتزم بالعهود والمواثيق وفق مصلحة الوطن » وإن هذا

---

(٤٩) الوقائع العراقية ، العدد ، السنة الأولى ، التاريخ ٢٣ تموز ١٩٥٨ . ص ١ .

(٥٠) استعملت نفس كلمة « الوطنية » في البيانات التي أذاعها عبد الكريم قاسم في يوم ٨ آذار ١٩٥٩ عند وقوع حركة الشواف في الموصل وذلك للتفريق بين القوات الموالية لحكومة قاسم وقوات حركة الشواف .

النص وضع لعدم إثارة دول حلف بغداد ومن ثم منعها من الهجوم على العراق وإسقاط ثورته .

أما من وضع البيان الأول للثورة فقد حدث خلاف وجدل كبيران حول ذلك . فالعقيد عبد السلام عارف يذكر بأنه أعد صياغة البيان عند منتصف ليلة ١٣ تموز ١٩٥٨[٥١] ، كما ان بعض المؤرخين يذكرون بأن العقيد عبدالسلام عارف هو الذي وضع نص البيان الأول ومنهم الدكتور فاضل حسين[٥٢] .

ونتيجة البحث والاستقصاء عن الحقائق توصلنا بأن الذي وضع البيان الأول للثورة هو عبد الكريم قاسم ومن المحتمل أنه استعان بمسودة البيان الذي تم إعداده من قبل الأستاذ محمد صديق شنشل والسيد فائق السامرائي عام ١٩٥٦ عندما طلب الضباط الأحرار منهما ذلك ، وذلك لأن فقرات البيان مشابهة من حيث محتواها للمسودة التي وضعها شنشل والسامرائي عدا نقطة واحدة هي التأكيد على الدول الاسلامية بينما المسودة لم تذكر ذلك[٥٣] .

أما الأسباب التي تدفعني إلى ترجيح كون عبد الكريم قاسم هو الذي كتب نص البيان فهي ما يلي :

١ ـ إن الأفكار والمبادىء التي وردت في نص البيان الأول تتفق مع سياسة عبدالكريم قاسم التي سار عليها خلال حكمه بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

٢ ـ المعروف عن العقيد عبدالسلام أنه متسرع وغير متزن في أغلب القضايا ولذلك ليس من المعقول أن يكون هو الذي كتب البيان بالصيغة الهادئة والمرنة .

٣ ـ إن عبد الكريم قاسم اطلع مسودة البيان على العقيد الركن محيي الدين عبدالحميد قبل الثورة بحوالي شهر ، وهي لا تختلف عن البيان الأول الذي أذيع في صباح ١٤ تموز ١٩٥٨ ، وان العقيد محيي اعترض على كلمة « الشعبية »

---

(٥١) عبد السلام عارف ، المصدر السابق ، ص ٤٣

(٥٢) د فاضل حسين ، سقوط النظام ص ٧٩ وانظر :
موسى صبري ، محرر صحفي وراء أحداث عشر ثورات ، دار المعارف القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ١٧٩ وانظر :
أحمد فوزي ، قصة عبدالكريم ، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٧

(٥٣) مقابلة شخصية مع الأستاذ محمد صديق شنشل بتاريخ ٢ ـ ٣ ـ ٩٧٦

التي وردت في البيان إلا أن قاسم لم يأخذ بها وبقيت كما هي في البيان الذي أذيع[٥٤] .

موقف رتل الهادي في الأردن من الثورة

في الساعة الواحدة بعد الظهر من يوم ١٣ تموز ١٩٥٨ ، وصل أحد تلاميذ كلية الأركان الملازم الأول محمد حسن شلال إلى الأردن وأخبر الضباط الأحرار الموجودين في اللواء بأن الثورة ستحدث ليلة ١٣ /١٤ تموز عند مرور اللواء العشرين في بغداد[٥٥] فعقد هؤلاء الضباط الأحرار ، الذين كان يبلغ عددهم اثنين وعشرين ضابطاً والمسؤول عن تنظيمهم المقدم الركن عبدالكريم فرحان[٥٦] ، اجتماعاً وضعت فيه خطة للسيطرة على اللواء ومن ثم الخروج به من الأردن بدون علم آمر اللواء الزعيم الركن هادي علي رضا . وأعلنت حالة الانذار القصوى بينهم في تلك الليلة ووجوب ملازمة أجهزة الراديو والتحرك عند سماع نبأ الثورة والسيطرة على اللواء والارتباط بقيادة الثورة في بغداد بدلاً من السلطات الأردنية . ثم ذهب كل ضابط منهم لأداء الواجب المكلف به . وفور إعلان الثورة من محطة الاداعة انطلق هؤلاء الضباط بالتحرك نحو العراق لمساندة الثورة بكل قواهم .

---

(٥٤) أما أسباب اعتراض العقيد محيي على كلمة الشعبية فيقول « إن عبارة الشعبية ربما تثير الدول العربية ودول حلف بغداد باعتبار أن الثورة شيوعية مما يجلب متاعب للثورة هي في غنى عنها ، كما أن ظروف الفترة التي حدثت فيها الثورة لا تسمح بمثل هذه التعابير »

مقابلة شخصية مع العميد الركن المتقاعد محيي الدين عبدالحميد بتاريخ ٢٧ - ٥ - ١٩٧٧ وانظر

د. فاضل حسين ، المصدر السابق ، ص ٧٩

ويذكر العقيد عبدالكريم الجدة في شهادته أمام محكمة الشعب قائلاً « إن دور عبد السلام عارف في الثورة هو أحد البيانات من قاسم والتي وضعها بخطه ونحن مطلعون عليها قبل أشهر وسلمها له قبل ١٣ تموز ١٩٥٨ » انظر

المحاكمات ، ج ٥ ، ص ٢٤٦

أما العقيد وصفي طاهر فقد ذكر في شهادته قائلا « إن دور عبدالسلام هو أن قاسم أمره أن يأخذ البيانات لاذاعتها من إذاعة بغداد » نظر

المحاكمات ، ج ٥ ، ص ٢٦٨

(٥٥) تقرير الاستخبارات العسكرية حول موقف الرتل الهادي من ثورة الجيش في ١٤ تموز ١٩٥٨

(٥٦) والضباط الأحرار الموجودون في رتل الهادي في الأردن هم المقدم الركن عبدالكريم فرحان ، الرئيس الأول الركن خالد مكي الهاشمي ، الرئيس محمد سيد خلف ، الرئيس الركن إسماعيل تايه النعيمي ، الرئيس الأول كاظم مرهون ، الرئيس الأول إبراهيم حمودي عزال ، الملازم حاتم حسن =

والواقع ان سيطرة الضباط الأحرار على اللواء لم تكن سهلة ، لأن السلطات الأردنية بالتعاون مع الملحق العسكري العراقي العقيد صالح عبد المجيد السامرائي حاولت السيطرة على اللواء تارة عن طريق الترغيب وتارة أخرى عن طريق التهديد ، واحاطت الدبابات الأردنية بوحدات اللواء .

وقد استلم العقيد صالح عبد المجيد عدة برقيات من حكومة الثورة تدعوه إلى الالتحاق بالثورة ، إلا أنه لم يبلغ هذه البرقيات إلى ضباط اللواء وإنما أخذ يتعاون مع البلاط الأردني لغرض السيطرة على القوات ومن ثم الزحف على بغداد بقوات عراقية / أردنية . لذلك قرر الضباط الأحرار رفض تنفيذ أية أوامر صادرة إليهم غير تلك التي تذيعها حكومة الثورة بواسطة اذاعة بغداد ، فكانت اجهزة الراديو وسيلة اتصالية ، وانطلقوا بالتحرك نحو الحدود العراقية بعد أن قطعوا أسلاك التلفون بين عمان ووحداتهم اثر قيام السلطات الأردنية بشن حرب أعصاب ضد ضباط وجنود اللواء ومحاولتها السيطرة على هذه القطعات العسكرية(٥٧) .

وفي مساء ١٤ تموز ١٩٥٨ استمع هؤلاء الضباط إلى بيان موجه إليهم من محطة الاذاعة في بغداد يدعوهم إلى العودة فوراً إلى ايج ثري (H3) داخل الحدود العراقية مع « اتخاذ تدابير الحماية خلال العودة »(٥٨) . وتحركت هذه القوات في الساعة الخامسة من صباح ١٥ تموز ١٩٥٨ ، ووصلت ايج ثري (H3) في الساعة الحادية عشرة مساء ١٥ تموز ١٩٥٨ ، أما الدبابات فقد عسكرت شرق ايج فور (H4) قرب الحدود العراقية ووصلت إلى ايج ثري (H3) في الساعة الثانية عشرة ظهر يوم ١٦ تموز ١٩٥٨ . ثم استقبل ضباط

= ليسين ، الملازم الأول طارق ناجي ، المقدم طه صالح السلطان ، الرئيس الأول حسين علي المحيل ، الرئيس طارق نجم الدين ، الملازم سالم حسين ، الملازم عبدالرزاق إبراهيم ، الملازم كنعان توفيق ، الملازم صالح مهدي ، الملازم صلاح الدين بهجت ، الملازم الأول سعيد محمد علي ، الرئيس الأول عدنان محيي الدين الخيال ، الملازم الأول أحمد محسن ، الملازم عزيز عباس ، الملازم ناظم السعدي ، والملازم عبد المنعم الشيخلي . انظر : تقرير الاستخبارات ، المصدر السابق . وكذلك : مقابلة شخصية مع العميد الركن عبدالكريم فرحان بتاريخ ٥ ـ ٣ ـ ١٩٧٧ .

(٥٧) مقابلة شخصية مع العميد الركن المتقاعد عبد الكريم فرحان . انظر : صحيفة الجمهورية ، العدد ٢٠ ، ٨ ـ ٨ ـ ١٩٥٨ ، بغداد .

(٥٨) إن عبارة « اتخاذ تدابير الحماية خلال العودة » الواردة في بيان رئيس أركان الجيش الذي اذيع من اذاعة بغداد موجهاً إلى رتل الهادي ، دلت على توقع اتخاذ حكومة الأردن التدابير المستميتة لمنع القوات العراقية من مغادرة معسكراتها في الأردن ، كما اعطت قائد الرتل صلاحية استعمال القوة لمقاومة محاولة أردنية لمنع انسحاب القوات العراقية من الأردن .

وجنود الفرقة الرابعة هذه القوات العائدة لمساندة الثورة وسط جو ثوري حماسي[٥٩] .

وبذلك تم احباط محاولات النظام الأردني والملحق العسكري العقيد صالح عبد المجيد السامرائي للسيطرة على الوحدات العراقية وجعلها رأس رمح للزحف على بغداد واسقاط حكومة الثورة .

وفي اليوم التالي من وصول هذه القوات هبطت قوات المظليين البريطانية في عمان وجميع أنحاء الأردن للسيطرة على الموقف خوفاً من حدوث ثورة شعبية تسقط النظام الهاشمي في الأردن .

تأييد القطعات العسكرية للثورة .

عند سماع إعلان الثورة من الاذاعة قام أكثر الضباط الأحرار بإسناد الثورة بكل طاقاتهم وحسب امكانياتهم وبدأوا يعرقلون أوامر الحركات التي أصدرها قواد الفرق وامراء التشكيلات بالقضاء على الثورة[٦٠] .

فاصدر قائد الفرقة الأولى اللواء الركن عمر علي في الديوانية التعليمات إلى وحدات فرقته بالتهيؤ لسحق الثورة والزحف على بغداد ، ولهذا الغرض اتصل بآمر اللواء الأول في المسيب ، وبآمر حامية البصرة الزعيم الركن ناجي طالب وحثهما على التحرك لسحق الثورة . كما اتصل بشيوخ العشائر الموجودة في جنوب العراق وحرضها ضد الثورة . لكن قيادة الثورة في بغداد اتصلت به واكدت استعدادها للتعاون والتفاوض معه ، وحاول عبد الكريم قاسم كسبه بالترضية واللين إلا أن عبد السلام عارف أخذ من عبد الكريم قاسم سماعة الهاتف وهدد عمر علي وطلب منه الإستسلام فوراً « وإلا سوف نرسل إليك قوة تجلبك سحلا إلى بغداد » .

ولم يمض وقت طويل إلا واستسلم عمر علي اثر ضغط الضباط الأحرا داخل فرقته في الديوانية بالإضافة إلى عدم تعاون آمر حامية البصرة وآمر اللواء الأول معه[٦١] .

---

(٥٩) تقرير الاستخبارات ، المصدر السابق وكذلك
مقابلة شخصية مع العميد الركن المتقاعد عبد الكريم فرحان والعميد الركن المتقاعد محيي الدين عبد الحميد . وانظر :
صحيفة الجمهورية ، العدد ٢٠ ، التاريخ ٨ ـ ٨ ـ ١٩٥٨

(٦٠) صبيح علي غالب ، المصدر السابق الذكر ، ص ١٠٤ . وانظر . خليل كنه ، المصدر السابق ، ص ٣٠٧ .

(٦١) وقد كان للمظاهرات المسلحة التي قام بها فلاحو الديوانية يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ ذات أثر حاسم في قمع =

كذلك أصدر قائد الفرقة الثانية الزعيم الركن عبد الوهاب شاكر في كركوك تعليمات مماثلة بالزحف على بغداد ، إلا أن حركات وفعاليات الضباط الأحرار في الفرقة افشلت خططه بالاضافة إلى عدم وجود أية قوة أخرى تساعده . ولولا حركة وفعاليات الضباط الأحرار في الفرقتين لأصبحت الثورة بين كماشتين تزحف من جنوب العراق وشماله[٦٢] .

وكانت خطة أمن بغداد التي وضعها رئيس أركان الجيش اللواء محمد رفيق عارف تقضي بأن يكون اللواء الأول المسلح تسليحاً كاملاً والذي مقره في المسيب ويقوده للواء وفيق عارف شقيق رئيس أركان الجيش ، على أهبة الاستعداد ، وأن يتحرك إذا ما حدثت قلاقل أو اضطرابات في بغداد . غير ان هذا اللواء لم يتحرك ، لأن آمره حسب صباح ١٤ تموز ما تنشره محطة اذاعة بغداد اذاعة خارجية[٦٣] . في حين كان الضباط الأحرار قد تبلغوا في ١٣ تموز ١٩٥٨ بموعد الثورة من قبل العقيد أحمد حسن البكر الأب القائد ، فاستعدوا واتخذوا الاحتياطات اللازمة للسيطرة على اللواء ، ولذلك عندما جاءت أنباء الثورة عن طريق الاذاعة صباح ١٤ تموز ، سيطروا على اللواء واعتقلوا آمره ، وحل العقيد فاضل عباس المهداوي مكانه لأنه الأعلى رتبة بين الضباط الأحرار ولصلة القرابة التي تربطه بعبد الكريم قاسم قائد الثورة[٦٤] .

وعلى هذا النحو استطاعت الحركة أن تسيطر على الموقف في جميع انحاء العراق بعد أن التفت حولها جميع الوحدات العسكرية في ساعاتها الأولى . كما أمكن تجريد القوات البريطانية في الحبانية من اسلحتها وحصر تنقلها في معسكر واحد وطوقتها قوات الفرقة الرابعة ، التي أصبح آمرها بعد قيام الحركة العقيد الركن محيي الدين عبد الحميد ، من كل جانب[٦٥] .

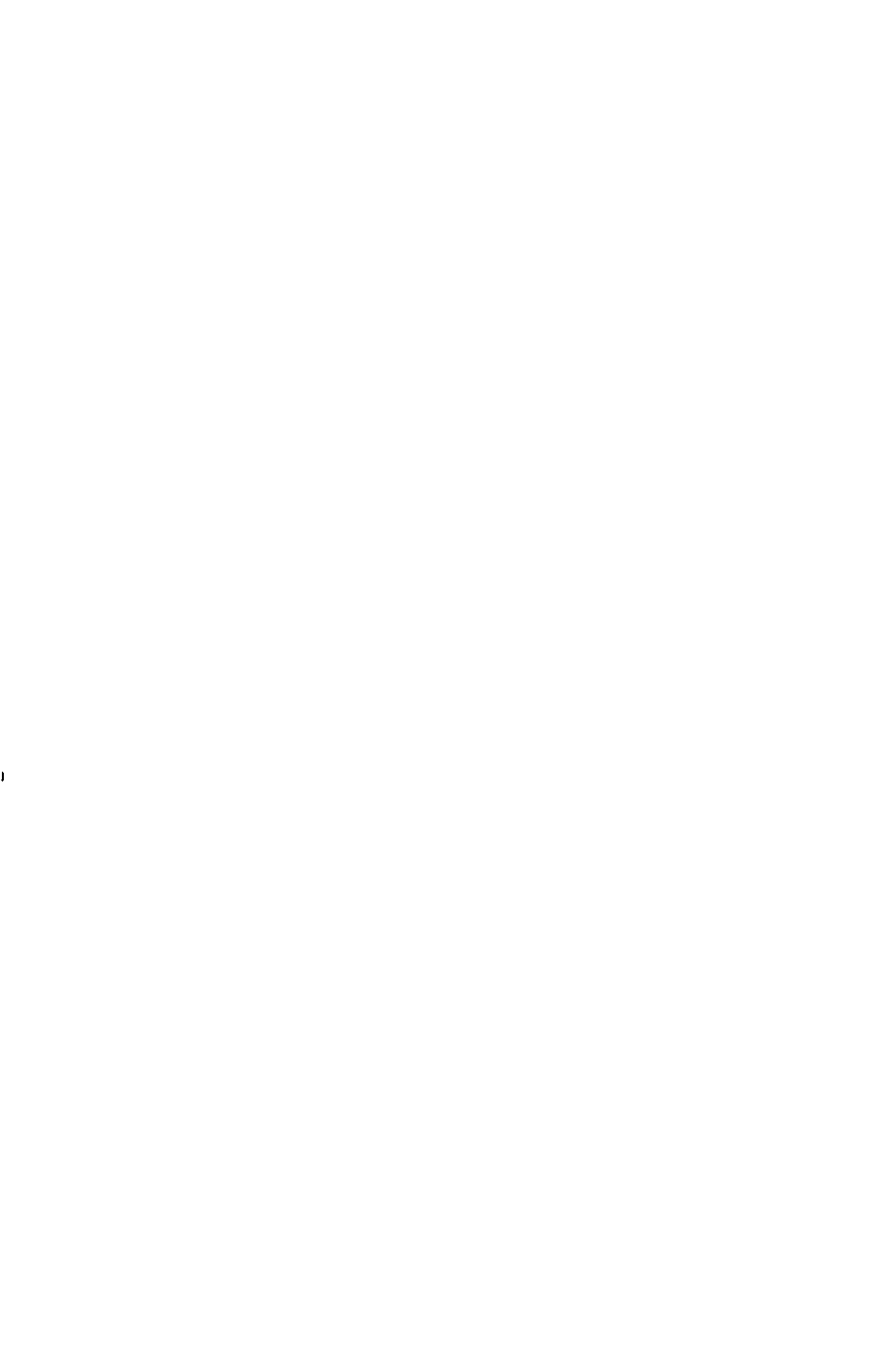
= التحرك الذي قام به اللواء الركن عمر علي في الديوانية . أنظر :
زكي خيري ، ملاحظات أولية عن الاصلاح الزراعي المنشود في العراق ، مطبعة الشعب ، بغداد ١٩٧٤ . ص ٤ .

(٦٢) مقابلة شخصية مع العقيد الركن صبيح علي غالب بتاريخ ٦-٢-١٩٧٧ وانظر صبيح علي غالب ، المصدر السابق ، ص ١٠٤

(٦٣) خليل كنه ، المصدر السابق ، ص ٣٠٧ .

(٦٤) المحاكمات ، ج ١٠ ، ١٩٦٠ ، ص ٣٨١-٣٨٢ . وانظر المحاكمات ، ج ١٨ ، ص ٤٧٦ . كذلك مقابلة شخصية مع العقيد المهندس رجب عبد المجيد

(٦٥) مقابلات شخصية مع الزعيم المتقاعد محيي الدين عبد الحميد بتاريخ ٦-٦-١٩٧٦



المبحث الثاني

دَور القوى السيَاسيّة المدنيّة والاسناد العَربي وَالدولي

أولا : موقف الأحزاب السياسية :

إن تلاحم الجماهير الشعبية في صباح ١٤ تموز مع ثورة القوات المسلحة لم يكن عفوياً وإنما جاء نتيجة وعي قومي وثوري مسبق ونتيجة اعداد مسبق للانتفاضة . فتنظيمات الضباط الأحرار كان لها اتصال بالأحزاب السياسية بصورة منفردة واتصالات جماعية عن طريق جبهة الإتحاد الوطني ولذلك فإن أحزاب الجبهة كانت تهيء الجماهير لمثل هذا الحدث العظيم وكان هناك تنسيق بين الضباط الأحرار والأحزاب السياسية قاد إلى التلاحم الجماهيري مع ثورة القوات المسلحة ومن ثم انجاحها ، ولولا مساهمة الجماهير النشطة والواعية في صباح يوم الثورة لما حققت هذا النجاح الباهر في الساعات الأولى من انبثاقها ، ثم اسقاط النظام الملكي المدعوم بالإستعمار وحلف بغداد .

وقد كان للأحزاب السياسية علم بموعد تفجير الثورة ، فحزب البعث العربي الاشتراكي تم ابلاغه بموعد الثورة عن طريق ضباطه داخل صفوف اللواء العشرين وتنظيم الضباط الأحرار ، إذ اتصل الملازم علاء الجنابي بالسيد علي صالح السعدي نائب أمين سر الحزب في القطر العراقي في يوم الجمعة المصادف ١١ تموز ١٩٥٨ واخبره بأن الثورة سوف تحدث في صباح ١٤ تموز ١٩٥٨ أثناء مرور اللواء العشرين في بغداد وطلب منه وضع الجهاز الحزبي في الانذار حتى يتم نجدة الضباط الأحرار عند الحاجة[1] . (إن الملازم علاء الجنابي لم يكن مرسلاً من قبل قادة الثورة وإنما كعضو حزبي عليه تبليغ الحزب بما يدور في البلاد) .

---

(١) مقابلة شخصية مع السيد علي صالح السعدي .

وقد جاء في بيان الحزب في الذكرى الثالثة لثورة ١٤ تموز : « وحزبنا حزب البعث العربي الاشتراكي الذي كان له شرف المساهمة في الثورة والمشاركة في مسؤولياتها الخطيرة الأولى والذي جند كل جموعه وانزلها إلى الشارع صبيحة اعلان الجمهورية تحت قيادة الثورة لتعمل متكاتفة مع الشعب ومع قطعات الجيش الحسور في دعم الثورة وتثبيت أسسها والتصدي بالقوة لأية مبادرة تخريبية تستهدف النيل من الثورة وقادة الجمهورية »

انظر : نضال البعث ، ج ٧ ، ص ١٢٥

أما الحزب الشيوعي فلقد تم إبلاغه بموعد الثورة عن طريق السيد رشيد مطلك الذي كان مرسلاً من قبل عبد الكريم قاسم يوم ١١ تموز ١٩٥٨ ، ولقد اتخذ الحزب احتياطات كبيرة لابلاغ الكوادر المتقدمة في الحزب فاصدر بلاغا بتاريخ ١٢ تموز ١٩٥٨ وزع بصورة سرية ولعدد محدود من الكادر المتقدم في الحزب كما وضع الجهاز الحزبي بالانذار[٢] .

أما الحزب الوطني الديمقراطي فتم ابلاغه بموعد الثورة عن طريق السيد رشيد مطلك في يوم ١١ تموز ١٩٥٨ ، إذ حضر إلى منزل الأستاذ كامل الجادرجي مساء واخبره بموعد الثورة وطلب منه أن يبلغ السيد محمد حديد الذي كان في مدينة الموصل في دلك

---

(٢) وقد جاء في التوجيه العام الذي أصدره الحزب الشيوعي العراقي في ١٢ تموز ١٩٥٨ ما يلي
توجيه عام « نظراً للأوضاع السياسية المتأزمة ، الداخلية والعربية ، ووجود احتمالات تطورها بين أونة وأخرى وبغية ضمان وحدة النشاط السياسي لمنظماتنا الحزبية في الظروف الطارئة أو المعقدة نرى من الضروري التأكيد في الوقت الحاضر على أن شعاراتنا الأساسية هي

١ . الخروج من ميثاق بغداد ، والغاء الاتفاقية الثنائية مع بريطانيا والوقوف ضد مبدأ ايزنهاور
٢ ـ اطلاق الحريات الديمقراطية لجماهير الشعب (حرية التنظيم الحزبي والنقابي وحرية النشر والاجتماع . الخ) واعلان العفو العام عن المحكومين السياسيين واطلاق سراحهم والغاء المراسيم والقوانين الدستورية التي تستهدف ضرب الحركة الوطنية
٣ ـ اتخاذ التدابير الفعالة لحماية ثرواتنا الوطنية واقتصادنا الوطني والعمل على حل المشاكل المعاشية لجماهير الشعب
٤ ـ قيام حكومة تنتهج سياسة وطنية عربية مستقلة تدعم نضال الشعب اللبناني وسائر الشعوب العربية وتخدم السلم وتحول « الاتحاد العربي » إلى اتحاد حقيقي بين العراق والأردن ليضمن مصالح شعبنا ويخدم النضال ضد الاستعمار والصهيونية ومن أجل الوحدة العربية واقامة اتحاد فدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة

ونرى من المناسب التأكيد على (١) ضرورة تجنب ابراز شعارات مبهمة أو متطرفة أو تلك التي تمجد هذا الزعيم أو ذاك من قادة الحركة الوطنية أو العربية على حساب طمس شعاراتنا الأساسية ، والتقليل من شأن نضال الجماهير الشعبية والجبهة الوطنية
(٢) ضرورة ابداء اليقظة السياسية العالية تجاه مختلف المناورات و مؤامرات وتجاه نشاط عملاء الاستعمار والعمل بحزم وبأمانة تامة لسياسة الحزب ، واعتبار ان واجبنا الأساسي في كل الظروف هو تعبئة أوسع الجماهير الشعبية ولفها حول الشعارات الصائبة في اللحظة المعينة، وحول الشعارات الكبرى لحركتنا الوطنية الديمقراطية »

١٢ تموز ١٩٥٨
الحزب الشيوعي العراقي
انظر . صحيفة اتحاد الشعب ، العدد ١٤٧ ، السنة الأولى ، ١٨ تموز ١٩٥٩ بغداد ، ص ٦ وانظر صحيفة اتحاد الشعب ، العدد ١٤٢ ، السنة الثانية ، ١٧ تموز ١٩٦٠ ، ص ١٠ وانظر سعاد خيري ، المصدر السابق ، ص ٣٥٣ ـ ٣٥٤

الوقت ، فارسلت برقية إليه تبلغه بموعد الثورة كما أرسلت برقية مماثلة إلى السيد هديب الحاج حمود تطلب إليه الحضور إلى بغداد ، كما تم وضع الكادر الحزبي بالانذار في انتظار موعد تفجير الثورة وسماعها عن طريق اجهزة الراديو(٣) .

أما حزب الاستقلال فلقد علم بموعد الثورة عن طريق احد ضباط اللواء العشرين الذي هو من أقارب السيد فائق السامرائي ، وكان ذلك قبل حوالي اسبوع من الثورة ، وقام السيد فائق بابلاغ محمد صديق شنشل امين عام حزب الاستقلال بذلك(٤) ، اما رسميا فلم يبلغ حزب الاستقلال كما تبلغ الوطني الديمقراطي والشيوعي والسبب كما اظهرت الوقائع فيما بعد أن عبد الكريم قاسم لا يميل إلى افكار حزب الاستقلال .

كما تم ابلاغ جبهة الاتحاد الوطني التي تضم الأحزاب الأربعة السابقة الذكر والمستقلين عن طريق السيد كمال عمر نظمي عضو الجبهة وصديق عبد الكريم قاسم الذي أرسله لابلاغ الجبهة بموعد تفجير الثورة في ١٤ تموز ١٩٥٨(٥) .

إن ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ مختمرة في ضمير وارادة الشعب العراقي ، ووقفت الأحزاب المؤتلفة في جبهة الاتحاد الوطني في الطليعة مشرفة على تنظيم الانتفاضات والاحتجاجات ، وبالرغم من هذا فإن الجماهير بطلائعها السياسية لم تكن منفذة الثورة كما حدث في ثورات العالم الهامة كالثورة الفرنسية والثورة الروسية والثورة الصينية .. الخ ، وإنما نفذت الثورة قوة عسكرية وطنية وعت إرادة الجماهير ووعت ضرورة المرحلة فقامت بالثورة بمؤازرة الجماهير الشعبية لها ، فلقد خرجت الجماهير إلى الشارع لتستقبل الثورة ولتزيل معاقل النظام الملكي ، فبين الملكية والجمهورية كانت تتواجد كل آلام الشعب العراقي من جهة وكل تطلعاته من جهة أخرى . وبواسطة الجبهة والتفاف الجماهير حول قواها السياسية تم احتضان ثورة ١٤ تموز ، وبشكل لفت انتباه العالم وارعب الاستعمار والاقطاع . لقد كانت الثورة لدى الجماهير لا تعني تغييرا شكليا لأسلوب الحكم وإنما تحولاً نوعيا وتاريخيا في حياة الشعب في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

---

(٣) مقابلة شخصية مع الأستاذ حسين جميل بتاريخ ١٨ - ١٠ - ١٩٧٦ ومع السيد هديب الحاج حمود بتاريخ ٢١ - ٦ - ١٩٧٧ ومع السيد نصير الجادرجي بتاريخ ١١ - ٥ - ١٩٧٦ .

(٤) مقابلة شخصية مع الأستاذ محمد صديق شنشل بتاريخ ٢٢ - ٥ - ١٩٧٧ .

(٥) افادة كمال عمر نظمي بتاريخ ١٦ - ٤ - ١٩٦٣

أما ما وقع في صباح ١٤ تموز ١٩٥٨ من حوادث عنف ، فنجم عن حقيقة واقعة وهي أنها كانت تفجراً ثورياً اجتماعياً شاملاً ، يتشابه إلى حد كبير مع ما وقع في باريس يوم الباستيل في الثورة الفرنسية ، فلقد اندفع من احياء بغداد الفقيرة ومن صرائفها الألوف من الناقمين على الارهاب والطغيان يدفعهم الحماس والغليان العاطفي يجوبون الشوارع كالحمم البركانية تجرف كل ما أمامها[٦] .

ثانياً : موقف الأقطار العربية من الحركة :

لقد جاءت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، في اعقاب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر ، وثورة آذار ١٩٥٤ في سوريا ، وثورة تشرين الثاني ١٩٥٤ في الجزائر ، وقيام الجمهورية العربية المتحدة في شباط ١٩٥٨ ، وعليه فهي حلقة في سلسلة وقائع الثورة العربية ضد الامبريالية والتخلف في الوطن العربي . وبهذا الصدد صرح السيد فرحات عباس رئيس جبهة التحرير الجزائرية غداة نجاح ثورة ١٤ تموز من أن « هذا يساوي عشرين فرقة عربية مدرعة دخلت الجزائر »[٧] .

لقد وجهت ثورة ١٤ تموز ضربة حاسمة للنفوذ الامبريالي في المنطقة ، بعد أن كان العراق في عهد النظام الملكي منطلقاً للمؤامرات والمناورات ، وعلى الأخص بعد ارتباطه بحلف بغداد ، ضد الحركات الوطنية والثورية في الأقطار العربية . وكانت الرجعية العراقية بما تملكه من قوة وثروة سنداً للرجعيات العربية وعائقا لمسيرة التطور

---

(٦) إن ظاهرة السحل التي حدثت في صباح ١٤ تموز ١٩٥٨ لم تكن غريبة عن معظم الثورات التي حدثت في العالم ، فلقد تم سحل رجال الاقطاع والرجعيين ابان الثورة الفرنسية كما تم اعدام وشنق زمرة الدكتاتور باتيستيا في كوبا ابان ثورتها عام ١٩٥٨

وقد بلغ عدد القتلى في يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق نحو ثلاثين قتيلا من ضمنهم افراد العائلة المالكة ونوري السعيد وولده صباح كما فيهم اثنان من وزراء الأردن واثنان من الأمريكان واثنان من الألمان وانكليزي واحد انظر

د . عبد الجبار الجومرد ، تاريخ حياتي ١٩١٠ ـ ١٩٧١ ، مخطوطة غير منشورة . وانظر محمد رفعت ، التوجيه السياسي للفكرة العربية الحديثة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ٢٦٧ . وانظر .

طالب مشتاق ، أوراق أيامي ، ص ٥٧٤ ـ ٥٧٥ وانظر ارسكين تشايلدرز ، الطريق إلى السويس ، ص ٣٨٧ .

وللاطلاع على وجهة نظر مخالفة انظر .

د مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ص ٧١ ـ ٧٤ وانظر : فالح حنظل ، المصدر السابق ، ص ١٣٢ ـ ١٣٧ . وانظر ولدمار غولمان ، المصدر السابق ، ص ٣٣٩ .

(٧) محمد عودة ، ثورة العراق ، دار النديم ، القاهرة ، (١٩٥٨) ، ص ٥٧ .

الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للأمة العربية . إن انهيار الرجعية العراقية عنى في نفس الوقت انهيار ركن قوي من أركان الرجعية العربية وفت في عضدها وزعزع مركزها[٨] .

فلا غرو إن هبت الجماهير العربية وقواها الثورية تساند عراق الثورة وتدعمه مادياً ومعنوياً . وكانت أول بادرة في هذا التلاحم العربي ، إن أرسل مجلس السيادة العراقي بعد ثلاث ساعات من قيام الثورة برقية إلى الرئيس جمال عبد الناصر تعلن اعتراف العراق بالجمهورية العربية المتحدة[٩] . وبعد ثلاث ساعات من ذلك اعترفت الجمهورية العربية المتحدة بالنظام الجمهوري في العراق .

وجدير بالذكر ان الرئيس جمال عبد الناصر سمع بقيام الثورة في العراق عن طريق الراديو عندما كان في زيارة رسمية ليوغسلافيا وسمع كذلك نبأ انزال القوات الأمريكية في لبنان ، فقطع زيارته وتوجه سرا وعلى الفور إلى موسكو حيث اجتمع فور وصوله بالرئيس السوفياتي خروشوف في اليومين السابع عشر والثامن عشر من تموز ١٩٥٨ ، ليتعرف على موقف الاتحاد السوفياتي من الثورة ومدى استعداده للمساعدة إذا ما تدخلت الدول الغربية ضد ثورة العراق[١٠] :

وامكن لعبد الناصر أن ينال مساعدة الاتحاد السوفياتي بإقامة مناورات كبيرة على الحدود البلغارية ـ التركية ، وحمل الدول الغربية على عدم التدخل في شؤ ون العراق . والواقع أن الرئيس عبد الناصر كان يسعى إلى أن يوجه الاتحاد السوفيتي انذارا إلى دول الغرب لمنع أية تحركات ضد العراق وسوريا كما فعل أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ . ولكن خروشوف لم يكن مستعدا التحمل أية مخاطرة قد تؤ دي إلى حرب عالمية ثالثة ، واكتفى بإعلان إجراء مناورات عامة على الحدود البلغارية ـ التركية واضاف على ذلك قائلاً لعبد الناصر « لكنني أقول لك بصراحة : لا تعتمد على أي شيء أكثر من

---

(٨) للتوسع في ذلك انظر .
المحاكمات ، ج ١ ، ١٩٥٨ ، محاكمة آمر اللواء غازي الداغستاني .

(٩) اما نص البرقية التي أرسلها مجلس السيادة إلى الرئيس جمال عبد الناصر فهو .
« الجمهورية العربية المتحدة / سيادة الرئيس جمال عبد الناصر . بمزيد الفخر والاعتزاز نقدم اعترافنا بالجمهورية العربية المتحدة ، ونرجو الله أن يوفقنا لخدمة العروبة وخدمة الشعوب » . انظر : عبد السلام عارف ، المصدر السابق ، ص ٥١ . وانظر :
عراق ١٤ تموز ، مطبعة النجاح ، بغداد ، ١٩٥٩ . ص ١٦ .

(١٠) جورج كيرك ، السياسة العربية المعاصرة ، ترجمة عبد الواحد الأنباري ، الدار القومية للنشر ، القاهرة ، ص ١٥١ .

هذا »[11] . ومع ذلك فتذكر المصادر السوفيتية أن خروشوف أبلغ عبد الناصر قائلا « المتطوعون السوفيات متأهبون في المطارات السوفيتية للذهاب فور الطلب »[12] .

وعاد عبد الناصر عن طريق إيران وبغداد وابرق بتحياته إلى زعماء الثورة واقترح عليه الهبوط في بغداد ، ولكنه رفض معتذراً بأن هذا يوم العراقيين وحدهم ولا ينبغي التدخل في شؤونهم . ثم وصل دمشق واعلن رسميا عن هذه الرحلة السرية[13] ، وادلى بالتصريح التالي : « إن حكومة الجمهورية العربية المتحدة تعلن أن أي عدوان على الجمهورية العراقية يعتبر في نفس الوقت عدوانا على الجمهورية العربية المتحدة وفي هذه الحالة ستقوم الجمهورية العربية المتحدة بكافة التزاماتها تجاه الجمهورية العراقية وفقا لميثاق الضمان الجماعي العربي »[14] .

وبعثت حكومة الثورة السيد فائق السامرائي في مهمة سياسية وعسكرية إلى القاهرة ، فاجتمع حال وصوله بالمشير عبد الحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة وطلب منه تزويد العراق بالأسلحة فورا لحاجته الماسة إليها بعد الانزال الأمريكي في لبنان والبريطاني في الأردن والتحشدات التركية على الحدود الشمالية للعراق ، ولأن تسليح العراق بواسطة حلف بغداد ليس سوى اكذوبة ، فأرسلت السلطات العربية في القاهرة باخرة محملة بالأسلحة البريطانية ، لأن تسليح الجيش العراقي كان بريطانيا عن طريق اللاذقية على أمل أن ترسل باخرة أخرى بعدها[15] . وبناء على طلب العراق أيضاً وصلت إلى الحبانية كتيبة مدفعية سورية ضد

---

(١١) محمد حسنين هيكل ، عبد الناصر والعالم ، دار النهار ، بيروت ، ١٩٧٢ . ص ١٨٩ - ١٩١ .

(١٢) والترلاكور ، الاتحاد السوفياتي والشرق الأوسط ، المكتب التجاري للطباعة ، بيروت ، ١٩٥٩ ، ط ١ . ص ٣٤٧ .

ويذكر خروشوف في رسالته إلى عبد الناصر في نيسان ١٩٥٩ اثر تأزم العلاقات بين البلدين جاء فيها : « تذكرون - يا سيادة الرئيس - أنه عندما حدثت الثورة في العراق بحثنا في موسكو في المسائل المتصلة بالأعمال التي يحتمل أن تصدر عن المعتدين ضد الشعوب العربية . ولقد خشينا أن يؤدي تأييدنا غير المحدود لمشاعرك ، إلى حثك على اتخاذ اجراء عسكري اعتبرناه دائما غير مرغوب فيه كما خشينا أن تفسر مثل ذلك التأييد بمثابة موافقة منا على اجراء عسكري » . انظر :

محمد حسنين هيكل ، المصدر السابق ، ص ١٩٩ .

(١٣) محمد حسنين هيكل ، المصدر السابق ، ص ١٩٢ .

(١٤) صحيفة الزمان ، العدد ٦٢٩١ ، ١٧ تموز ١٩٥٨ ، بغداد وانظر :

عبد السلام عارف ، المصدر السابق ، ص ٥٣ . وانظر :

انعام الجندي ، إلى أين يسير الشيوعيون بالعراق ، دار النشر العربية ، بيروت ، ١٩٥٩ . ص ١٠٩

(١٥) نص استقالة السيد فائق السامرائي سفير العراق في القاهرة ، صحيفة الأهرام ، ٢٨ - ٣ - ١٩٥٩ وانظر :

الجو وسرب طائرات ميك من سلاح الجو العربي للجمهورية العربية المتحدة بعد ان بحث ذلك في اجتماع دمشق بتاريخ ١٩ تموز ١٩٥٨[١٦] .

وقرر مجلس الوزراء العراقي ارسال وفد لمقابلة الرئيس عبد الناصر بعد وصوله إلى دمشق عائدا من رحلته السرية إلى موسكو ، وقد جاء ذلك في اعقاب مروره بالأجواء العراقية وتبادل التهاني بينه وبين المسؤولين في العراق بمناسبة نجاح الثورة[١٧] .

وتألف هذا الوفد من العقيد الركن عبد السلام عارف والسادة محمد صديق شنشل ومحمد حديد وعبد الجبار الجومرد . ووصل دمشق صباح ١٨ تموز ١٩٥٨ وسط تظاهرات شعبية واسعة كانت في استقباله ، ثم اجتمع بالرئيس عبد الناصر بعد أن انضم إليه عدد من الضباط[١٨] .

وتمخض الاجتماع عن توقيع اتفاقية للتعاون بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية ، نصت على ما يلي :

١ ـ تأكيد ما يربط بين البلدين من عهود ومواثيق وفي مقدمتها ميثاق الجامعة العربية وميثاق الدفاع المشترك بين الدول العربية .

٢ ـ تأكيد ما أعلنته حكومتا البلدين من ارتباط وثيق بينهما ازاء الموقف الدولي وتصميمهما على الوقوف كبلد واحد في الدفاع ضد أي عدوان عليهما أو على أي منهما والبدء حالا باتخاذ ما يقتضيه ذلك من خطوات عملية .

٣ ـ التعاون الكامل في المحيط الدولي للمحافظة على حقوق البلدين والعمل على تأييد ميثاق الأمم المتحدة ودعم السلام في الشرق الأوسط وفي العالم .

٤ ـ اتخاذ الخطوات العاجلة لتنمية التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين .

النعم الجندي ، المصدر السابق ، ص ١١٠ .

(١٦) مقابلة شخصية مع العميد الركن المتقاعد محيي الدين عبد الحميد قائد الفرقة الرابعة ووزير المعارف سابقاً .

(١٧) د . عبد الجبار الجومرد ، المصدر السابق .

(١٨) صحيفة الزمان ، العدد ٦٢٩٤ ، ٢٠ تموز ١٩٥٨ ، بغداد ، وانظر : د . عبد الجبار الجومرد ، المصدر السابق .

٥ ـ التعاون والتشاور المستمران بين البلدين في جميع الشؤون التي تهمهما[١٩] .

لقد كان لهذه الاتفاقية أثر كبير في دعم الثورة وتعزيز مواقعها ، حيث اطمأنت حكومة الثورة بأنها لن تكون وحيدة اذا تعرضت لهجوم خارجي سواء من دول حلف بغداد أم من الأردن .

أما ثالث دولة عربية اعترفت بالنظام الجديد في العراق فقد كانت المملكة اليمانية . ولم تعترف الدول العربية الأخرى إلا في الأسبوع الثاني من قيام الثورة بعد أن استدعى الدكتور عبد الجبار الجومرد وزير خارجية الثورة سفراء الدول العربية في وقت واحد وتكلم معهم حول الصلات العربية والأخوة التي تتركز حول القومية المشتركة والمصير المشترك[٢٠] .

ثالثاً : الموقف الدولي من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

اعترف الاتحاد السوفياتي بالنظام الجديد في العراق بعد أربع وعشرين ساعة من اعلان الثورة ، وخرجت تظاهرات كبيرة في موسكو تأييدا لثورة العراق ضد محاولات التدخل الأمريكية في شؤون لبنان والعراق الداخلية[٢١] . واصدر بيانين بهذا الشأن في ١٦ و١٨ تموز ١٩٥٨ عرّى فيهما الادعاءات الزائفة للولايات المتحدة وبريطانيا حول « حماية استقلال » لبنان والأردن بطلب من حكومتيهما . كما أكد رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي في رسالة وجهها في ١٩ تموز إلى رؤساء حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والهند بأن التدخل الامبريالي المسلح في لبنان والأردن والخطر الماثل بعدوان مماثل على العراق والدول العربية الأخرى قد يؤديان إلى نتائج غير متوقعة وفي منتهى الخطورة ، ويخلقان سلسلة من ردود الفعل التي قد يكون من المتعذر وقفها . واقترحت الحكومة السوفياتية اجراءات عملية وفورية منها سحب قوات الاحتلال وعقد مؤتمر يضم رؤساء حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والهند لتسوية مشكلات الشرق الأوسط[٢٢] .

---

(١٩) صحيفة الجمهورية ، العدد ٢ ، ٣٠ تموز ١٩٥٨ بغداد . وانظر : د . عبد الجبار الجومرد ، المصدر السابق . وانظر :
عبد السلام عارف ، المصدر السابق ، ص ٥٥ .

(٢٠) د . عبد الجبار الجومرد ، المصدر السابق .

(٢١) صحيفة الجمهورية ، العدد ٢ ، ١٨ تموز ١٩٥٨ ، بغداد .

(٢٢) مجموعة من كبار الكتاب السوفيات ، السياسة الخارجية السوفياتية بين عامي ١٩٥٥ ـ ١٩٦٥ ، تعريب خيري حماد ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ١٩٦٨ . ص ١٣٣ . وانظر :

وفي ٢٠ تموز ١٩٥٨ حذر الاتحاد السوفياتي مجددا حكومات الدول الغربية من مغبة تدخلها في شؤون البلدان العربية . ونبهت حكومات المانيا الغربية وايطاليا واسرائيل إلى ما قد يحدث لو استخدمت أراضيها وأفضيتها الجوية لنقل قوات الغاصبين(٢٣) .

وشجبت صحيفة « البرافدا » الناطقة بلسان الحكومة السوفياتية عمل الولايات المتحدة بانزال اسطولها في لبنان على أساس أنه « عمل حربي مباشر وعدوان مكشوف » والمحت الصحيفة إلى أنه ما لم تتوقف الولايات المتحدة عن المضي في تنفيذ نية التدخل المسلح ضد الثورة العراقية فإن المتطوعين سيتوجهون من أقطار الكتلة السوفياتية إلى الشرق الأوسط(٢٤) . كما وصلت طائرات مقاتلة سوفياتية من طراز ميغ إلى مطار دمشق في يوم ١٩ تموز ١٩٥٨ ، كما شوهدت طائرات النقل السوفياتية الكبيرة وهي تحمل شحنات من الأسلحة في نفس المطار(٢٥) .

أما عن موقف دول حلف بغداد ، فكان من المفروض أن ينعقد مجلس حلف بغداد في اسطنبول في ١٤ تموز ١٩٥٨ ، على مستوى رؤساء حكومات الدول الأعضاء فيه ، إلا أن الثورة حالت دون ذلك ، وقد أصدرت الدول الأعضاء في الحلف بيانا استنكرت فيه احداث الثورة ووصفتها بأنها « تأثير هدام قادم من الخارج ، وإن قادة الانقلاب يستلهمون أفكارهم من دول اجنبية »(٢٦) .

واصدرت الحكومة التركية في نفس الوقت بيانا جاء فيه : « ان المغامرين السياسيين في العراق يرتأون من وراء القيام بالانقلاب القضاء على حلف بغداد الذي يعتبر مصدر السلام في الشرق الأوسط ، وإن اختيار يوم اجتماع مجلس

= اسراعيلان وآخرون ، سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية دار التقدمْ ، موسكو ، ص ١٨٥ - ١٨٦ .

(٢٣) مجموعة من كبار الكتاب السوفيات ، المصدر السابق ، ص ١٣٤ . وانظر : اسراعيلان وآخرون ، المصدر السابق ، ص ١٨٦ .

(٢٤) ولترلاكور ، المصدر السابق ، ص ٣٤٧ .

(٢٥) صحيفة الجمهورية ، العدد ٣ ، ٢٠ تموز ١٩٥٨ .

(٢٦) أحمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الثانية ، دار الحرية ، بغداد ، ١٩٧٥ . ص ٢٥٩ . وانظر ، اللواء محمد كمال عبد الحميد ، الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي ، مكتبة الانكلو المصرية ، ١٩٧٢ ، ط ٤ . ص ٣٨٨ .

الحلف لتنفيذ هذا الانقلاب خير دليل على ذلك » . وفي اعقاب هذا البيان ذهب في ١٥ تموز ١٩٥٨ ، الباي ميشيل الملحق العسكري الاسرائيلي إلى وزارة الدفاع التركية واقترح على رئيس أركان الجيش التركي المشروع الآتي : « إن نظام الحكم في الأردن سيكفل من قبل الانكليز ، والجمهورية اللبنانية من قبل الولايات المتحدة ، وإن اسرائيل ستفصم عرى الوحدة بين مصر وسورية ، وعليه يجب أن تتآزر تركيا مع إيران لاعادة النظام الملكي في العراق »[٢٧] .

وتحدث وزير خارجية تركيا في المؤتمر الصحفي الذي عقده في انقره في ١٨ تموز ١٩٥٨ عن احداث العراق فقال « في اعتقادي الجازم ليس هناك أي سؤ ال فيما يتعلق بالنظام الجديد في العراق ، اليوم ان رئيس الاتحاد الهاشمي هو الملك حسين ، وان الحكومة الشرعية الآن هي حكومة الأردن » . وصرح عبد المجيد حيدر السفير الأردني في انقره « بأن الملك حسين طلب من الولايات المتحدة وتركيا المعونة العسكرية لمقاومة الوضع الجديد في العراق »[٢٨] .

وإزاء هذا الوضع فقد وجه الاتحاد السوفياتي مذكرة إلى الحكومة التركية في ١٨ تموز ١٩٥٨ جاء فيها « بأن هناك استعدادات واسعة النطاق في تركيا للقيام بهجوم ضد العراق » ، وحذر من الاعتداء على العراق ، فردت الحكومة التركية على المذكرة في ٢٢ تموز ١٩٥٨ مؤكدة فيها ان اعمال تركيا هي دفاعية في طبيعتها . إلا أن الحكومة السوفياتية بعثت بمذكرة أخرى إلى الحكومة التركية في ٢٤ تموز ١٩٥٨ حذرت فيها من مغبة القيام بتحركات عسكرية ضد ثورة العراق ، وجاء في المذكرة أيضاً بأن تركيا ستصبح مسؤ ولة عن أي عمل عدائي تقوم به ضد النظام الجديد في العراق . ولقد أوضحت الحكومة التركية عن نيتها بالتدخل في الأوضاع الداخلية للعراق حيث تحرك الجيش التركي نحو الجنوب ، غير أن النشاط الأمريكي القوي وابداء النصيحة لعدنان مندريس حال دون ذلك[٢٩] . وقد اتضح من مذكرات خير الدين آركمن خلال محاكمة عدنان مندريس ووزرائه على أثر انقلاب ٢٧ مايس ١٩٦٠ ، ان فطين رشدي زورلو وزير خارجية تركيا السابق

---

(٢٧) أحمد نوري النعيمي ، المصدر السابق ، ص ٢٠٦ .

(٢٨) د . عبد الجبار الجومرد ، المصدر السابق .

(٢٩) اسراعيلان واخرون ، المصدر السابق ، ص ١٨٦ . وانظر : أحمد نوري النعيمي ، المصدر السابق ، ص ٢٦١ . وانظر : والترلاكور ، المصدر السابق ، ص ٣٤٧ . وانظر : صحيفة الجمهورية ، العدد ١١ ، ٣٠ تموز ١٩٥٨ .

اقترح أن تتدخل تركيا عسكريا في العراق ، وبعد مباحثات جرت بين جلال بايار رئيس الجمهورية وعدنان مندريس وافقا على هذا الاقتراح ، وقد اعدت وزارة الدفاع التركية خطة لتنفيذ ذلك ، واتخذ قرار بالتدخل دون علم المجلس الوطني التركي الكبير . غير أن الولايات المتحدة منعت تركيا من تنفيذ هذا القرار[٣٠] .

وفي ايران تجمعت عناصر من المرتزقة الأوربيين لغرض التسلل إلى العراق واحداث النسف والتدمير والاغتيالات . كما اعلن شاه ايران الحداد العام لمدة ثمانية ايام على ارواح من قتل في ثورة ١٤ تموز في العراق[٣١] .

ومما تجدر الاشارة إليه ان ثورة ١٤ تموز قد كشفت عن حقائق مهمة حول حلف بغداد ، منها ان الحلف في العراق لم يمتلك شبكة رادار للدفاع الجوي مما يدل على أن هذا الحلف لم يكن موجها ضد خطر محتمل من خارج المنطقة ، وإنما كان هدفه السيطرة عليها من الداخل[٣٢] .

أما في اسرائيل فقد صرح بن غوريون رئيس الوزراء الصهيوني امام اعضاء لجنة الأمن والخارجية في الكنيست الاسرائيلي قائلا « إن أمن اسرائيل قد تأثر تأثرا خطيرا بسبب ثورة الشعب العراقي ، ولذلك سوف نجدد طلبنا للحصول على أسلحة ثقيلة من الغرب ، كما سنطالب الدول الغربية الثلاث بتجديد ضماناتها التي سبق أن اعطتها لاسرائيل في عام ١٩٥٥ بشأن المحافظة والابقاء على حدودنا الحالية »[٣٣] . ويذكر ولدمار غولمان سفير الولايات المتحدة في العراق « بأن وفاة نوري السعيد هي خسارة لاسرائيل أيضاً »[٣٤] .

وعبرت بريطانيا والولايات المتحدة عن موقفهما من ثورة ١٤ تموز بارسال القوات الامريكية إلى لبنان والبريطانية إلى الأردن بخلاف ما أعلنته الولايات المتحدة في مناسبات مختلفة من أنها فعلت ذلك استجابة لنداء ورجاء حكومة صديقة شرعية ، بعد أن ثبت أن حكومة الرئيس كميل شمعون الحت في الرجاء أكثر من مرة لطلب مساعدة عسكرية من امريكا قبل قيام ثورة ١٤ تموز في العراق ولم تجد

---

(٣٠) أحمد نوري النعيمي ، المصدر السابق ، ص ٢٦٢ .

(٣١) د . عبد الجبار الجومرد ، المصدر السابق .

(٣٢) د . محمود حافظ ، استراتيجية الغرب في الوطن العربي ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٧ . ص ٢٢٣ .

(٣٣) صحيفة الزمان ، العدد ٦٢٩١ ، ١٧ تموز ١٩٥٨ ، بغداد

(٣٤) ولدمار غولمان ، المصدر السابق ، ص ٣٧٠

الولايات المتحدة سببا قويا أو منطقاً مقبولاً تبرر به لنفسها مثل ذلك الرحاء في حينه[٣٥] .

إن انزال القوات البريطانية والامريكية في الأردن ولبنان كان هدفه انتهاز الفرصة للزحف على العراق ووأد حركته كما فعل الاستعمار البريطاني مع حركة ١٩٤١ التحررية . كما اثارت العواصم الغربية موجة من الفزع اثر انتشار نبأ الثورة في العراق حيث اقيمت صلاة الغائب في كنائس لندن حضرتها الملكة نفسها[٣٦] . واعربت صحيفة الايكونومست البريطانية عن تخوفها بقولها « سيحمل الموقف الحاضر في الشرق الأوسط أكبر تهديد لاستقرار هذه المنطقة وربما لسلام العالم كله منذ انتهاء الحرب الثانية . وإن هذه اللحظة اسوء بكثير من أن تجعلنا نفكر في شيء سوى تقدير الأخطار التي ستواجهنا ، لأن الموقف لا يمكن أن يزداد سوءا عما هو عليه بعد انهيار العراق وتدهور مركز الغرب إلى هذا الحد ، واذا ما وازنا بين التدخل العسكري وعدم التدخل فإن نتائج عدم التدخل تعتبر اكثر ضررا لمصالحنا الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية من نتائج التدخل »[٣٧] .

أما في الولايات المتحدة فإن ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ خلقت ضجة كبيرة داخل الكونكرس الامريكي ، لأن العراق عضو في حلف بغداد صنيعة الغرب ويعتبر الحصن المنيع للاستقرار في المنطقة[٣٨] .

واستدعت لجنة العلاقات الخارجية في الكونكرس الأمريكي في ٢٢ تموز مسؤولين عن المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) للاستفسار عن سبب حدوث ثورة ١٤ تموز في العراق وعدم علم الولايات المتحدة بها مسبقا ، إلا أن اللجنة رغم أنها اجتمعت وقتا طويلا لم تتوصل إلى شيء[٣٩] .

---

(٣٥) محمد كمال عبد الحميد ، المصدر السابق ، ص ٣٩٠ . وانظر : د . توفيق سلطان اليوزبكي واخرون ، المصدر السابق ، ص ١٢٧ . وانظر .
د . حكمت شبر ، الجوانب القانونية لنضال الشعب العربي من أجل الاستقلال ، وزارة الاعلام ، بغداد ، ١٩٧٤ . ص ٢٥٩ .
(٣٦) د . عبد الجبار الجومرد ، المصدر السابق .
(٣٧) محمد عودة ، المصدر السابق ، ص ٣ .
(٣٨) صحيفة الزمان ، العدد ٦٢٩١ ، ١٧ تموز ١٩٥٨ ، بغداد . وانظر : د . توفيق اليوزبكي ، المصدر السابق ، ص ١٢٧ .
(٣٩) Andrew Tully, CIA The Inside story, William Morrow and companmy, New York, 1962. third printing, P. 75

إن التأييد الشعبي الواسع الذي نالته ثورة ١٤ تموز سواء في العراق أو في الوطن العربي بالاضافة إلى موقف الجمهورية العربية المتحدة ورئيسها جمال عبد الناصر المشرف وكذلك قوى التقدم والتحرر في العالم ، قد أفشل جميع مخططات الدول الغربية الاستعمارية ودول حلف بغداد لضرب الثورة وعودة نفوذهم إلى سابق عهده .



الفصل الثالث

مَسيرة الثورة

منذ أن برزت البوادر الأولى لحركة الضباط الأحرار عام ١٩٥٢ ، كانت بعض المبادىء العامة تنتشر فيها بينهم ، ثم تتبلور بتطور الحركة واتساعها . ويمكن اجمال هذه المبادىء والأهداف التي سعت الحركة لتحقيقها كما يأتي[١] :

١ ـ القضاء على النفوذ الأجنبي في العراق وخاصة البريطاني منه .

٢ ـ رفع مستوى كفاءة الجيش وتزويده بالأسلحة والمعدات الحديثة .

٣ ـ تحرير الاقتصاد العراقي من السيطرة الأجنبية .

٤ ـ اجراء اصلاحات داخلية عديدة في المجالات الزراعية والصناعية والثقافية والاجتماعية .

٥ ـ الابقاء على النظام الملكي إلى أن تستقر الأمور ثم اقامة النظام الجمهوري .

٦ ـ التعاون مع الدول العربية المتحررة .

٧ ـ التعامل مع جميع دول العالم بغض النظر عن نظامها السياسي والاجتماعي .

---

(١) مقابلة شخصية مع العقيد المتقاعد نعمان ماهر الكنعاني بتاريخ ٢٣ ـ ٥ ـ ١٩٧٦ كذلك مع العقيد المهندس المتقاعد رجب عبد المجيد بتاريخ ٢٧ ـ ٤ ـ ١٩٧٦

غير ان التطورات التي حدثت على الساحة العربية عامة وفي العراق خاصة بعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ، واعقبها توحيد تنظيمات الضباط الأحرار وظهور اللجنة العليا ، جعلت هذه المبادىء اكثر جذرية سواء في المجال الوطني أو القومي أو الدولي[٢] .

والواقع ان أهداف الحركة صباح ١٤ تموز ١٩٥٨ استقيت من الأهداف الوطنية والقومية التي اجمعت عليها الاحزاب السياسية المكونة لجبهة الاتحاد الوطني وأقرتها اللجنة العليا للضباط الاحرار[٣] .

وسوف نبحث مسيرة الثورة من خلال التغييرات التي احدثتها في المجال الوطني والقومي والدولي ، وذلك من خلال مبحثين :

المبحث الأول :
التغييرات في المجال الوطني .

المبحث الثاني :
التغييرات في المجال القومي والدولي .

•

(٢) مقابلة شخصيه مع العقيد نعمان ماهر الكنعي والعقيد الركن محي الدين عبد الحميد .
(٣) مقابلة شخصيه مع اعضاء اللجنة العليا للضباط وخاصة سكرتير اللجنة العقيد المهندس المتقاعد رجب عبد المجيد

المبحث الأول

التغييرات في المجال الوطني

ان ثورة ١٤ تموز كانت حصيلة تفجير تناقضات النظام الاقتصادي والاجتماعي في العراق ودك اداته القمعية السياسية المتمثلة في النظام الملكي الاستبدادي ، اي عجز النظام الاجتماعي والسياسي في العهد الملكي عن حل تناقضاته الاساسية والاستجابة لمصالح الجماهير في الحرية والحياة الكريمة[٤] .

ولذلك سعت الثورة منذ اليوم الاول لانبثاقها الى القيام بالتغييرات الضرورية وذلك في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وعلى هذا الأساس سوف اقسم هذه التغييرات الى قسمين :

اولا : في المجال السياسي

لقد حققت الثورة في مدى أربع سنوات ونصف اعمالا عظيمة ، الا أنه يمكن القول بأن اهم الانجازات التي حققتها الثورة كانت في الستة اشهر الأولى من الثورة . وإن اعظم ما حققته الثورة هو القضاء على النظام الملكي وإقامة الجمهورية فأزالت بذلك الاستعمار والاقطاع والاستغلال ، كما ألغت الثورة أغلب المراسيم السعيدية التي صدرت إبان الحكم الملكي الرجعي[٥] . كما اطلقت سراح المعتقلين والسجناء السياسيين وألغت قرارات نزع الجنسية عن العراقين وسعت الى اعادة السياسيين

---

(٤) ابراهيم كبه ، المصدر السابق الذكر ، ص ٨

(٥) والمراسيم هي :

١ - مرسوم اسقاط الجنسية العراقية رقم ٦٢ لسنة ١٩٣٣ وتعديلاته .

٢ - مرسوم ذيل قانون الجنسية العراقية رقم ١٧ لسنة ١٩٥٤ .

٣ - قانون الأسرة المالكة رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٨ .

٤ - قانون منع الدعايات الضارة رقم ٢٠ لسنة ١٩٤٨ .

٥ - قانون ذيل العقوبات البغدادي رقم ٥١ لسنة ١٩٣٨ .

٦ - مرسوم تعديل قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٥٤ . انظر : الوقائع العراقية ، العدد ١ ، تاريخ ٢٣ تموز ١٩٥٨ .

للوطن واطلاق الحريات العامة والنشاطات الحزبية وإلغاء سيطرة الأمن على سياسة التوظيف وإصدار قانون المقاومة الشعبية والبدء بسياسة التطهير في الجهاز الحكومي والقضائي ، كما اعتبرت حركة ١٩٤١ التحررية ثورة وطنية وأعادت لضباطها وجنودها ولكل من ساهم فيها اعتبارهم وحقوقهم(٦) . كما أعادت الضباط الذين احيلوا على التقاعد في العهد الملكي لأسباب سياسية وخفضت محكوميات السجناء الأكراد الذين حوكموا بسبب اشتراكهم في الانتفاضات الكردية المسلحة ضد الحكم الملكي ، كما سن قانون بشأن معاقبة المتآمرين على سلامة الوطن ومفسدي نظام الحكم ، وتألفت بموجب هذا القانون « المحكمة العسكرية العليا الخاصة » للفصل في الجرائم التي يشملها هذا القانون ، وهذه المحكمة هي التي سماها الشعب العراقي بـ« محكمة الشعب » ، وهي التي حاكمت رجال العهد الملكي المتهمين باستغلال النفوذ في دفع سياسة البلاد الى وجهة تخالف المصلحة الوطنية بتقريب البلاد من خطر الحرب او بجعلها ساحة لها ، واستعمال قوى البلاد المسلحة ضد الدول العربية الشقيقة او التهديد باستعمالها او تحريض الدول الأجنبية على التعرض لسلامتها او التآمر على قلب نظام الحكم فيها او التدخل بشؤونها الداخلية ضد مصلحتها او صرف الاموال للتآمر عليها او ايواء المتآمرين ضدها او التعريض في المجالات الدولية برؤسائها وتناولهم بالسب او القذف او الاهانة وذلك بطرق النشر(٧) .

كما قامت حكومة الثورة بانجازات كبيرة في المجال السياسي يصعب التطرق اليها جميعا ، ولذلك سوف أبين اهم الانجازات بشيء من التفصيل :

١ ـ اسقاط النظام الملكي وقيام الجمهورية

ليست فكرة الجمهورية جديدة على الشعب العراقي ، فقد طرحت لأول مرة بمواجهة خطة اقامة نظام ملكي في العراق ، في أعقاب الحرب العالمية الاولى التي ادت الى انسلاخ العراق عن الامبراطورية العثمانية وسقوطه تحت احتلال القوات البريطانية . وقد تبنت الفكرة عناصر وطنية وجعلتها احد مطالبها الرئيسية الى جانب مطلب حق تقرير المصير للشعب العراقي ، وحريته في اختيار النظام الذي يراه مناسبا لظروفه

---

(٦) محمد توفيق حسين ، عندما يثور العراق ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٥٩ ، ط١ ص ٢٣٤ـ ٢٣٥ . وانظر
ابراهيم كبه ، المصدر السابق ، ص ٢٠ .

(٧) الوقائع العراقية ، العدد ١ ، ٢٣ تموز ١٩٥٨ . وانظر : عراق ١٤ تموز ، مطبعة النجاح ، بغداد ، ١٩٥٩ . ص ١١ـ ١٢ .

عامة . وقد حدث في الاجتماع الذي انعقد في النجف الأشرف في كانون الأول ١٩١٨ وشارك فيه قادة الحركة الوطنية في كل من النجف وابي صخير والشامية للبحث في موضوع استفتاء الشعب العراقي حول نظام الحكم الذي يختاره ، ان عرض على المجتمعين اقتراح باقامة النظام الجمهوري ، غير ان هذا الاقتراح واجه معارضة في هذا الاجتماع ، كما واجه مقاومة ومعارضة في اجتماعات اخرى عقدت في انحاء العراق المختلفة ، وربما كان موقف الشيخ عبد الواحد الحاج سكر رئيس عشائر الفتلة في الاجتماع المذكور يعبر عن الاتجاه المعارض لفكرة الجمهورية افضل تعبير ، عندما قال « لسنا ايها السادة أكفاء للجمهورية حتى نختار حكومة جمهورية ، ولسنا فرسا او تركا أو (انجليز) فنختار اميرا فارسيا أو تركيا او انجليزيا ، وإنما نحن عرب فيجب ان نختار اميرا عربيا »[٨] .

ويلاحظ انه لم تنشر آراء وحجج ومواقف دعاة الاخذ بالنظام الجمهوري في الصحافة او في المدونات التي صدرت في حينها . وإنما نشرت الردود عليهم ، ومن فحوى تلك الردود يمكن استنتاج بعض ما ادلوا به من آراء . وذلك لأن سلطة الاحتلال البريطاني قاومت الدعوة الى « الجمهورية » ولم تفسح لها مجال التعبير عن نفسها ، وظلت مقتصرة على الاتصال بالناس مباشرة عن طريق التحريض والنشرات السرية .

ومع ذلك فإن الدعوة الى الأخذ بالنظام الجمهوري كونت ، قبل اجراء الاستفتاء على نظام الحكم في العراق في شهري كانون الأول ١٩١٨ وكانون الثاني ١٩١٩ ، تيارا فكريا لا يستهان به في الحياة السياسية العراقية . وليس ادل على ذلك من المقال الافتتاحي الذي نشرته جريدة الاستقلال البغدادية في ١٧ تشرين الاول ١٩٢٠ ، إذ جاء فيه « إن الجمهورية أحسن بكثير من الملوكية الأثرية لأن الأمة لا تنتخب الا الذي تعتقد فيه الأهلية ، والطراز الأخير تابع لما تلد البطون »[٩] .

وقد ذكر الاستاذ حسين الرحال : « إنه عندما كان طالبا في الجامعة في المانيا اواخر الحرب الاولى كان السيد توفيق الخالدي يجتمع به وبالطلاب العراقيين الآخرين ويحدثهم عن مستقبل العراق ويدعو الى تفضيل النظام الجمهوري ويحدثهم عن مزاياه وعن مساوىء النظام الملكي وانهم عندما كانوا يحدثونه عن صعوبة اتفاق العراقيين

---

(٨) حسين جميل ، بداية فكرة الجمهورية في العراق ، مجلة الهلال ، العدد ٦ ، السنة ٧٣ ، كانون الثاني ١٩٦٥ ص ٩٤- ٩٥ .
(٩) نفس المصدر ، ص ٩٧

على رئيس للجمهورية كان يقول لهم ان هذه الصعوبة مؤقتة وإن بالامكان اختيار السيد طالب النقيب الذي تتفق عليه الكلمة في الوقت الحاضر كأول رئيس للجمهورية »[١٠] . ولكن القاء القبض على السيد طالب النقيب وإبعاده عن مسرح الأحداث في الاشهر السابقة لتتويج فيصل لم يقص واحدا من المناوئين للنظام الملكي فحسب ، وإنما كان ايضا عبرة للاخرين الذين يفكرون على شاكلته باقامة النظام الجمهوري في العراق[١١] .

وبرزت الدعوة الى الجمهورية مرة اخرى عند قيام حركة ١٩٤١ التحررية وهروب الوصي عبد الاله ، فاقترح البعض الغاء النظام الملكي اساسا واعلان الجمهورية ، وتزعم هذا الرأي ناجي شوكت . غير ان هذا لم يحظ بمؤيدين له ، واكتفى باختيار الشريف شرف وصيا للعرش[١٢] .

وكذلك هتف المتظاهرون في وثبة كانون عام ١٩٤٨ بحياة الجمهورية وكانوا يطالبون باسقاط النظام الملكي وقيام حكومة جماهيرية[١٣] . وتجددت الدعوة في انتفاضة تشرين الثاني عام ١٩٥٢ . ويلاحظ ان الحزب الشيوعي العراقي قد تبنى ، اثر انتفاضة تشرين ، شعار اسقاط النظام الملكي وإحلال النظام الجمهوري مكانه . وكان هذا الشعار أحد عوامل الشقاق بين صفوفه . فبعد اعتقال عدد من زعمائه بينهم بهاء الدين نوري وجمال الحيدري وعزيز محمد وغيرهم من اعضاء اللجنة المركزية ، رفع الحزب الشعار المذكور في حين رأت جماعة اخرى من الحزب الشيوعي في الشعار المذكور تطرفا وانحرافا ، والفريق الذي يؤيد اسقاط النظام الملكي وإقامة الجمهورية ظل يصدر جريدة الحزب (القاعدة) ، اما المعارضون ، وعلى رأسهم عزيز محمد وجمال الحيدري وبعض العناصر الأخرى التي كانت في السجن وخارجه آنذاك فقد انشقت عن الحزب وكونت تنظيمها الخاص بها واصدرت صحيفة « راية الشغيلة » واخذت تهاجم القاعدة وتصفهم بـ« المنحرفين اليساريين » وتطالب بتطورير النظام الملكي بدلا من القضاء عليه[١٤] .

---

(١٠) نفس المصدر السابق ، ص ٩٩ .
(١١) نفس المصدر السابق ، ص ٩٩ .
(١٢) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق الذكر ، ص ٤٥
(١٣) نفس المصدر ، ص ٥٣٢ - ٥٣٣ .
(١٤) مديرية الأمن العامة ، الحركة الشيوعية في العراق من عام ١٩٤٩ - ١٩٥٨ ، جـ ١ ، بغداد ، ١٩٦٦ ، ص ١٦ - ١٧

من هذا يتضح ان فكرة النظام الجمهورية لم تكن غريبة عن الحركة الوطنية .

وقد طرحت فكرة النظام الجمهوري ايضا على الضباط الأحرار ، وأخذوا بها ، لقناعتهم بأن تحقيق الوحدة العربية لا يمكن أن يتم بوجود النظام الملكي في العراق لتعارضه مع النظام الجمهوري في كل من سوريا ومصر(١٥) .

٢ ـ دستور ١٩٥٨ المؤقت

لقد طرح موضوع مصير الدستور القائم وما اذا ظل نافذ المفعول ، او وجوب تشريع دستور جديد على القائمين بالحركة والسياسيين المناصرين لها . وبهذا الصدد صرح الأستاذ حسين جميل الى صحيفة « البلاد » البغدادية بتاريخ ١٨ تموز ١٩٥٨ بقوله « من المعلوم والمتفق عليه أنه اذا حدث انقلاب سياسي في أي بلد ونجح كما هو الأمر بالنسبة لما تم في العراق يوم ١٤ تموز الماضي ، من المتفق عليه ان الدستور في هذه الحالة يسقط حالا ومن تلقاء نفسه . وقد طبق هذا المبدأ في أحداث كثيرة قديمة وجديدة منذ الثورة الفرنسية حتى اليوم »(١٦) .

والواقع ان الثورة في ذاتها لا تلغي الدستور ، بل إن مصير الدستور يتوقف على الإرادة الصريحة او الضمنية للحكام الجدد . فالثورة لا تلغي الدستور اوتوماتيكيا ، لأن

---

(١٥) صبيح عي غالب ، المصدر لسابق ، ص ٦٩ . كذلك مقابلة شخصية مع العقيد المهندس رجب عبد المحيد سكرتير تنظيم الضباط الأحرار بتاريخ ٢٧-٤-١٩٧٦ .

(١٦) مقابلة شخصية مع الاستاذ حسين جميل بتاريخ ١٨-١٠-١٩٧٦ . وانظر : صحيفة البلاد ، العدد ٥٢٦٨ ، ١٨ تموز ١٩٥٨ ، بغداد . اما نص التصريح فهو : « من لمعلوم ان لمتفق عليه اذا حدث انقلاب سياسي في اي بلد ونجح ، كما هو الامر بالنسبة لما تم في العراق يوم ١٤ تمور الماصي من المتفق عليه ان الدستور في هذه الحالة يسقط حالا من تلقاء نفسه وقد طبق هذا المبدأ في أحد ث كثيرة قديمة وجديدة منذ الثورة لفرنسية حتى ليوم ، فقد سقط دستور ١٨١٤ بنجاح ثورة سنة ١٨٣٠ وخلع الملك شارل العشر ، وسقط دستور سنة ١٨٣٠ بنجاح ثورة سنة ١٨٤٨ وخلع الملك لويس فيليب . وكان من نتائج الانقلاب الذي قدم به لويس بونابرت سنة ١٨٥١ ان سقط دستور سنة ١٨٤٨ . كما أن سقوط لويس بونابرت في سنة ١٨٧٠ جعل دستور ١٨٥٢ ساقطا وفي احداث العصر الحديث كان نجاح الثورة المصرية في سنة ١٩٥٢ مسقطا لدستور ١٩٢٣ وعلى هذ فان من حق زعماء حركة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق ان يعتبروا القانون الأساسي العراقي وتعديلاته ساقطة بما يتضمن من مؤسسات دستورية كمجلس الأعيان المعين جميعه من قبل الملك والمجلس النيابي المفروض نظريا انه ينتخب من قبل الشعب وكلنا نعرف كيف كان يتم اختيار عضائه وان من حقهم ان يقروا وضع دستور مؤقت للحكم حتى يتم وضع دستور مبني على سس الديمقراطية الصحيحة والسليمة ويقرر للشعب سيرته الحقيقية وللمواطنين حقوقهم كاملة من سياسية واجتماعية وان تقرر فيه الضمانات اللازمة وتستبعد منه كل عيوب دستور ١٩٢٥ وتعديلاته ذلك الدستور الذي وضع للعراق في وزارة المستعمرات البريطانية وفي دوائرها »

النظام السياسي الجديد الذي يعقب الثورة او الانقلاب هو الذي يبت في الغائه الكلي أو الجزئي أو حتى الابقاء عليه[17] . وهو ما فعله رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم يوم ٢٧ تموز ١٩٥٨ (قبل قراءة نصوص الدستور المؤقت) إذ أكد أن القانون الأساسي قد « انهار فعلا » يوم ١٤ تموز . ومع ذلك بقيت بعض النصوص الدستورية التي لا تتعارض مع النظام الجديد وإقامة الجمهورية . وسقط كليا بإعلان الدستور المؤقت . وهذا ما اعلنته « ديباجة » دستور ٢٧ تموز ١٩٥٨ المؤقت حين قالت « باسم الشعب نعلن سقوط القانون الأساسي العراقي وتعديلاته كافة منذ ١٤ تموز ١٩٥٨ »[18] .

وقد بدىء بالاعداد للدستور المؤقت . ففي ٢٠ تموز ١٩٥٨ اتصل بالسادة محمد صديق شنشل ومحمد حديد (وكلاهما عضو في اول وزارة للثورة) بالسيد حسين جميل وكلفاه بوضع مسودة دستور مؤقت . وقد طلبا منه أن يراعي في عمله نقطتين هما : النص على أن العراق جزء من الأمة العربية ، وعلى ان العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن على أن يقتبس هذا النص الأخير من منهاج حزب « المؤتمر الوطني » الذي تقرر انشاؤه في حزيران ١٩٥٦ من حزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي[19] .

وقد تشكلت لجنة لوضع الدستور من السادة : حسين جميل ، حسين محيي الدين ، وعبد الأمير العكيلي[20] ، معتمدة في عملها على دستور ١ شباط ١٩٥٣ المؤقت ودستور ٢٣ حزيران ١٩٥٦ المصريين وذلك بالنظر للتشابه بين وضع الجمهوريتين بعد الثورتين ولتشابه حاجات الحكم في اعقاب الثورة ، ولم يرجع الى اي دستور آخر .

وفرغت اللجنة من وضع مسودة الدستور المؤقت بعد يومين من تكليفها بهذا العمل . ثم اقره الاستاذ محمد صديق شنشل وأخذه الى مجلس الوزراء لمناقشته ، فأقره حرفيا بعد أن أضاف اليه مادتين ، تضمنت الاولى الاعلان بأن « الاسلام دين الدولة » (المادة ٤ من الدستور المؤقت) ، ونصت الثانية على ان « القوات المسلحة في الجمهورية العراقية ملك للشعب ومهمتها حماية سيادة البلاد وسلامة أراضيها » (مادة ١٧) .

---

(١٧) د. منذر الشاوي ، القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية العراقية ، مطبعة شفيق ، بغداد ، ١٩٦٦ ، ط٢ ، ص ١٤٩

(١٨) الوقائع العراقية ، العدد ٢ ، ٢٨ تموز ١٩٥٨

(١٩) مقابلة شخصية مع الاستاذ حسين جميل بتاريخ ١٨ - ١٠ - ١٩٧٦ وانظر د. منذر الشاوي ، المصدر السابق ، ص ١٥٢

(٢٠) صحيفة الجمهورية ، العدد ٨ ، ٢٥ تموز ١٩٥٨ ، بغداد

ثم اعلن رسميا في ٢٧ تموز ١٩٥٨ على الشعب العراقي[٢١] . وقد سمي هذا الدستور بالمؤقت ، لأنه كان يراد منه تنظيم ممارسة السلطة السياسية خلال فترة معينة (لم تحدد مدتها) اعتبرت فترة انتقال . هذا يعني انه خلال هذه الفترة لا تسمح الظروف بطرح الأسس الدائمة او الثابتة للحكم ، حيث جاءت « ديباجة » الدستور المؤقت تؤكد ذلك فقالت « رغبة في تثبيت قواعد الحكم وتنظيم الحقوق والواجبات لجميع المواطنين نعلن الدستور المؤقت هذا للعمل بأحكامه في فترة الانتقال الى أن يتم تشريع الدستور »[٢٢] .

ملاحظات حول الدستور

١ ـ يجمع مجلس الوزراء بين كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية وفقا للمادتين الحادية والعشرين والثانية والعشرين وذلك يتجاوز النظام الليبرالي الذي يأخذ بالفصل بين السلطات . وربما اقتضت هذا التركيز المرحلة الانتقالية التي كان يمر بها العراق بعد الثورة[٢٣] .

---

(٢١) أما نص البيان فهو :

أيها المواطنون / سلام الله عليكم ورحمته وبركاته .

تعلمون بأن ما سمي بالقانون الأساسي العراقي قد وضع في عهد الانتداب وفي ظل الارهاب وجاء مخالفا في اسسه للنظام الديمقراطي الصحيح . ولمطالب الثورة العراقية الأولى عام ١٩٢٠ اذ منح لعائلة المالكة السابقة سلطات وامتيازات اتخذت اداة لاستغلال الشعب وتقييده بقيود الاستعمار ، وإن العائلة المالكة والطبقة الحاكمة السائدة في ركابها في العهد البائد لم تكتف بما جاء في ذلك الدستور من احكام ضد رغبات الشعب بل انها امعنت في العدوان على حقوقه وهدر حياته والعبث بكرامته فلما جاءت ثورتكم هذه التي احتثت جذور الطغيان والفساد بدأ عهد جديد فأصبح من المحتم قطع الصلة بذلك الماضي المؤلم واعلان سقوط ذلك القانون الأساسي الذي انهار فعلا يوم اعلان ثورتكم المباركة في ١٤ تموز الحالي . إن هذه الثورة التي انبثقت من ارادتكم وحققت امنية من اعز امانيكم فساندتموها بمساهمتكم في التطويح بصرح الطغيان ومصدر الفساد قررت ان تتخذ لها دستورا مؤقتا يعين اسس الحكم الجديد الى ان يتم تشريع الدستور الدائم باستفتاء يعرب فيه الشعب بحرية تامة عن رأيه بأسلوب الحكم الديمقراطي الذي يختاره لنفسه واني لمطمئن ان ما لقيته الثورة من تضامن ابناء الشعب كافة سيكون اعظم ضامن للوصول الى اهدافها في ظل حياة دستورية سليمة . وسيقوم اخي العقيد الركن عبد السلام عارف بتلاوة نصوص الدستور المؤقت راجيا من الله العلي القدير ان يكون هذا الدستور نبراسا نهتدي به في ادارة دفة الحكم لصالح الأمة وفاتحة عهد جديد لحرية شعب الجمهورية العراقية واعلاء كلمة العرب . . .

عبد الكريم قاسم

رئيس الوزراء

انظر : الوقائع العراقية ، العدد ٢ ، ٢٨ تموز ١٩٥٨ ، ص ١ .

(٢٢) المصدر السابق ، ص ٢

(٢٣) د. منذر الشاوي ، المصدر السابق ، ص ١٦١ .

٢ ـ لم تكن لمجلس السيادة اية سلطة عليا وانما وظيفته المصادقة على الاعمال التشريعية لمجلس الوزراء ويقوم بالاعمال التي هي من اختصاص رؤساء الدول كقبول اوراق اعتماد السفراء الاجانب .

٣ ـ كان من المفروض ان توجد او تشكل هيئة اخرى لتعادل مجلس الوزراء (الذي يجمع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية) او لتخفف على الأقل من اندفاعه في ممارسة السلطة السياسية . وربما امكن تحقيق هذا التوازن بزيادة اختصاصات مجلس السيادة كاختيار رئيس الوزراء والوزراء وقبول استقالتهم إن لم تكن إقالتهم[٢٤] . وقد ضمن الدستور لرئيس الوزراء منصبه مدى الحياة وحريته في اختيار وزرائه ، وبدلا من ان يكون مجلس السيادة هيئة منفصلة وعائقا اكيدا ضد هيمنة وتعسف مجلس الوزراء في استعمال سلطاته ، كان اعضاؤه يحضرون منذ اليوم الاول للثورة جلسات مجلس الوزراء ويناقشون معه الامور المعروضة وكانت موافقتهم كافية لتحقيق ما اشترطته المادة الحادية والعشرون من الدستور المؤقت[٢٥] .

٤ ـ إن موقف اعضاء الوزارة الاولى التي تشكلت في ١٤ تموز ١٩٥٨ من رئيس الوزراء لم يكن موقف زملاء من زميل آخر . وقد تجلى ذلك بوضوح يوم ٣٠ ايلول ١٩٥٨ حين عدّل رئيس الوزراء الوزارة دون ان يخبر احدا من زملائه .

٥ ـ إن نص المادة الثالثة من الدستور القاضي بأن « يقوم الكيان العراقي على اساس من التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ويعتبر العرب والاكراد شركاء في هذا الوطن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية » ، قد عزز روح الانفصال لدى ابناء الشعب العراقي وكان من الافضل ان تصاغ هذه المادة بشكل يمنع اية تفسيرات انفصالية[٢٦] .

٦ ـ إن نص المادة الثانية القاضي بأن « العراق جزء من الأمة العربية » ليس له معنى

---

(٢٤) كما ان مجلس قيادة الثورة الذي كان من الممكن ان يمارس اعمال السيادة ، لم يتم الاتفاق عليه بين الضباط الأحرار وبين قادة الثورة

(٢٥) د. مدر الشاوي ، المصدر السابق ، ص ١٦٢ ـ ١٦٣

(٢٦) وقد خطب رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في مؤتمر المحامين العرب المنعقد في بغداد في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٨ قائلا « اني اريد ان اوضح الحكم السبب في درج هذه المادة والتأكيد عليها في دستورنا فإن الطامعين في بلادنا ارادوا ان يوحدوا ثغره ينفذون منها ويفرقوا صفوفنا » . انظر عبد الكريم قاسم ، مبادىء ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ، ١٩٥٨ ص ٦٥ وانظر محمد توفيق حسين ، المصدر السابق ، ص ٢٢٦

علمي فإنه يصف واقعا اجتماعيا ، ويقف عند حدود هذا الوصف ولم يتعهد بأنه سوف ينضم الى الوحدة العربية او أنه يسعى الى تحقيق هذه الوحدة إذا لم يكن في إمكانه تحقيقها اليوم حيث ان المهم أن يكون العراق جزءاً من الدولة العربية الكبرى لا أن يكون جزءاً من الأمة العربية فقط .

٧ـ لقد اغفل المشرع قضية تعديل الدستور ولم يشر الى ذلك في الديباجة او المواد .

٣ ـ الوزارة الاولى للثورة

لقد كان من اهداف الثورة تأليف وزارة ائتلافية تضم قادة الحركة الوطنية في العراق وخلال فترة الانتقال التي لم تحدد مدتها ويتم خلالها تهيئة الجو الديمقراطي باجراء انتخابات عامة لانتخاب مجلس وطني يمثل الشعب اصدق تمثيل(٢٧) . وقد عرض الامر من قبل على اللجنة العليا للضباط الأحرار فرشحت عدداً من الأسماء لوزارة الثورة ، إلا أنه لم يتم الاتفاق بصورة نهائية على هذه الأسماء(٢٨) . ومن جهة اخرى كان عبد الكريم قاسم يجري اتصالات مع الحزب الديمقراطي وحزب الاستقلال بواسطة السيد رشيد مطلك حول تأييد الثورة والاشتراك فيها . فاتصل السيد رشيد مطلك في ربيع عام ١٩٥٨ بالحزبين المذكورين وطلب اليهما تحديد موقفيهما على نحو واضح وثابت ازاء الاشتراك بالثورة ، على أن يظل الأمر سرا ولا يطلع عليه احد من اعضاء الحزبين غير السادة كامل الجادرجي ومحمد حديد ومحمد مهدي كبه ومحمد صديق شنشل . واجتمع هؤلاء الأربعة مع السيد رشيد مطلك في زنزانة السيد كامل الجادرجي بسجن بغداد عندما كان يقضي فيه حكما عليه بالسجن ، فاتفق المجتمعون على مساهمة الحزبين بالثورة وتحمل المسؤولية فيها(٢٩) .

---

(٢٧) صبيح علي غالب ، المصدر السابق ، ص ٦٩ .

(٢٨) مقابلة شخصية مع أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار وهم . العقيد المهندس رجب عبد المجيد والزعيم الركن ناجي طالب والزعيم الركن محسن حسين الحبيب والزعيم الركن محيي الدين عبد الحميد و لمقدم الركن عبد الكريم فرحان والعقيد الركن صبيح علي غالب والمقدم الطيار محمد سبع

(٢٩) من اوراق المرحوم كامل الجادرجي غير المنشورة ، والموجودة في مكتبة السيد نصير الجادرجي .
وكان رأي الاستاذ كامل الجادرجي هو عدم مساهمة المدنيين في الوزارة الاولى للثورة وانما جعلها وزارة عسكرية صرفة حتى تستتب الامور ومن ثم تعهد الى المدنيين ، ولكن نتيجة لضغط الضباط الاحرار على زعماء هذين الحزبين حيث قرروا إما اشتراكهم في الحكم وإما تأجيل الحركة لمدة طويلة من الزمن على اقل تقدير ، وافق الاستاذ الجادرجي على اشتراك حزبه بالوزارة الاولى للثورة ، إلا أنه رفض ان يكون رئيس الوزارة عندما طرح عليه هذا المنصب ، وبذلك اصبح قاسم رئيسا للوزارة بسبب عدم موافقة المدنيين وبالذات الاستاذ الجادرجي استلام مسؤولية الحكم .

وكان الضباط الاحرار يتخوفون من القضايا المالية والمتاعب التي قد تثيرها الدول الغربية وفرضها الحصار على العراق وتجميدها ارصدته المالية المودعة في البنوك الغربية ولذلك كان سؤ الهم للحزب الوطني الديمقراطي : كيف يمكن حل ذلك ؟ فرد الحزب الوطني الديمقراطي بأن ذلك يجب ان لا يكون سببا معرقلا لقيام الثورة ، وإن معالجة هذا الأمر ممكن ، ويمكن تسيير شؤ ون الدولة المالية لمدة ستة اشهر في أسوأ الاحتمالات . ولهذا السبب كان الضباط الأحرار يؤ كدون على ضرورة تولي الحزب الوطني الديمقراطي الأمور المالية والاقتصادية بعد قيام الثورة وبالذات تولي السيد محمد حديد لوزارة المالية . وقد جاء ترشيح السيد حديد لوزارة المالية من قبل عبد الكريم قاسم نفسه لصلته به عن طريق السيد رشيد مطلك[٣٠] .

ولغرض تعيين الاشخاص المرشحين لتولي المناصب الهامة بعد قيام الثورة ، عقدت اللجنة العليا للضباط الأحرار اجتماعين احدهما في الأول من تموز عام ١٩٥٨ في منزل العقيد الركن عبد الوهاب الشواف لتشكيل لجنة من الضباط الاحرار تأخذ على عاتقها اسماء الاشخاص الذين سيتولون المناصب المهمة بعد نجاح الحركة ، إلا أن الخلافات داخل اللجنة العليا أحبطت تشكيل مثل هذه اللجنة ، وبذلك انفض الاجتماع المذكور دون اتخاذ أي قرار سوى عقد اجتماع آخر في ٤ تموز ١٩٥٨ في منزل الزعيم عبد الكريم قاسم[٣١] ، الذي لم يتوصل هو أيضا إلى أي قرار مهم بهذا الشأن بسبب انفضاض الاجتماع بشكل مفاجيء كما سبق أن ذكرنا ذلك من قبل .

وبذلك انفرد عبد الكريم قاسم والعقيد عبد السلام عارف والعقيد عبد اللطيف الدراجي بوضع اسماء الوزارة الأولى في اجتماعهم الخطير الذي عقد في ١١ تموز ١٩٥٨ والذي تقرر فيه قتل الثلاثة الكبار بالاضافة إلى وضع اسماء اعضاء مجلس السيادة والوزارة الأولى للثورة ، ورشح السادة التالية اسماؤ هم اعضاء في مجلس السيادة وهم : الفريق الركن محمد نجيب الربيعي لرئاسة المجلس وقد جاء ترشيحه من قبل عبد

---

(٣٠) نفس المصدر .
وذكر عبد الكريم قاسم في تصريح له بشأن استقالة السيد محمد حديد من وزارة المالية في نيسان ١٩٦٠ « اننا نعرف الاستاذ محمد حديد قبل قيام الثورة المظفرة بمدة سنتين ، وقد اجرينا المداولة معه حول وضع الخطة المالية لحكومة الثورة قبل قيامها لضمان سلامة الوضع الاقتصادي في البلاد » . وانظر صحيفة الزمان ، العدد ٦٨٢٣ ، ٢٧ نيسان ١٩٦٠ ، بغداد .

(٣١) مقابلة شخصية مع اعضاء اللجنة العليا للضباط الاحرار وخاصة سكرتير اللجنة العقيد المهندس رجب عبد المجيد .

الكريم قاسم لكونه من اصدقائه ومن الضباط الأحرار ، والعقيد الركن خالد النقشبندي وقد اختاره العقيد عبد السلام عارف لكونه من اصدقائه وكذلك يمثل القومية الكردية ، واتفق الثلاثة على ترشيح الشيخ محمد مهدي كبه زعيم حزب الاستقلال لكونه من الطائفة الشيعية ومن زعماء الحركة الوطنية(٣٢) .

ويلاحظ أن اختيار إعضاء مجلس السيادة من قبل عبد الكريم قاسم والعقيد عبدالسلام عارف على هذا الشكل قصد منه تفويت الفرصة على أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار لتشكيل مجلس قيادة الثورة ، فضلا عن أن اولئك هم من الاشخاص الذين يسهل التأثير عليهم ومن ثم وضعهم في خدمة المخططات الشخصية لكبر سنهم وضعف شخصيتهم مما يسهل قيادتهم .

وبناء على الاتفاق المذكور اسندت المناصب المهمة في الوزارة إلى العسكريين فعهد إلى عبد الكريم قاسم رئاسة الوزارة ووزارة الدفاع بعد أن رفض العقيد الدراجي منصب وزارة الدفاع(٣٣) .

واستلم العقيد عبدالسلام عارف منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية والعقيد الركن ناجي طالب وزارة الشؤون الاجتماعية . أما الوزارات الأخرى فقد أسندت إلى المدنيين من زعماء الحركة الوطنية ، فحصل الحزب الوطني الديمقراطي على حقيبتين وزاريتين هما وزارة المالية للسيد محمد حديدووزارة الزراعةللسيدهديب الحاج حمود ، ونال حزب الاستقلال وزارة واحدة شغلها السيد محمد صديق شنشل وهي وزارة الارشاد . اما حزب البعث العربي الاشتراكي فنال وزارة الاعمار التي اسندت إلى امين سر الحزب في القطر العراقي السيد فؤاد الركابي(٣٤) . أما المناصب الوزارية الأخرى

---

(٣٢) مقابلة شخصية مع العقيد شمس الدين عبد الله احد الضباط الأحرار ورئيس المجلس العرفي العسكري بعد الثورة . وانظر :

د. فاضل حسين ، سقوط النظام . . . ، ص ٨١ ـ ٨٢ .

ويذكر الزعيم الركن ناجي طالب « إن عبد الكريم قاسم عرض عليه عضوية مجلس السيادة قبل الثورة بشهرين إلا أنه رفض ذلك » .

ونعتقد أن السبب الذي دعا عبد الكريم قاسم لعرض هذا المنصب على العقيد ناجي طالب هو كونه شيعيا ، بالاضافة إلى انه احد اعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار ، والهدف من ذلك هو جعل مجلس السيادة عسكريا صرفا حتى يكون البديل عن مجلس قيادة الثورة .

(٣٣) نفس المصدر .

(٣٤) وكان الاتفاق بين القيادة القطرية للحزب وقادة الثورة هو اعطاء مقعدين وزاريين للحزب عند نجاح الثورة . انظر :

فلقد اسندت إلى المدنيين المستقلين ولقد لعب عامل الصداقة والقرابة الشخصية دورا كبيرا في ذلك فقاسم رشح السيد مصطفى علي لوزارة العدلية لكونه من اصدقائه وأصدقاء عائلته المقربين . أما العقيد عارف فلقد رشح السيد جابر عمر لوزارة التربية وهو من اصدقائه المقربين ، ورشح العقيد الدراجي الدكتور محمد صالح محمود لوزارة الصحة وهو عسكري متقاعد ومن أقربائه . أما الوزارات الأخرى وهي الخارجية والاقتصاد والمواصلات ، فقد جاء الترشيح لها من قبل الضباط الأحرار أعضاء اللجنة العليا قبل الثورة بفترة ليست بالقصيرة ، فرشح العقيد الركن عبد الوهاب الأمين ابراهيم كبه لوزارة الاقتصاد ، ورشح باقي الضباط الأحرار الدكتور عبد الجبار الجومرد والسيد بابا علي الشيخ محمود الحفيد لماضيهما النضالي المشرف ضد النظام الملكي (٣٥) .

أما أسباب استبعاد الحزب الشيوعي عن الوزارة الأولى فهي :

١ ـ كثرة الاخطار المحيطة بالعراق عند قيام الثورة وخاصة من قبل دول حلف بغداد ، ولاظهار الثورة بأنها ليست ثورة شيوعية .

٢ ـ عدم تقبل الدول الاستعمارية الغربية هذه الخطوة خوفا على مصالحها في العراق ، ولذلك تجنب قادة الثورة إشراك الحزب الشيوعي في الوزارة الأولى .

٣ ـ تعيين ابراهيم كبه في الوزارة وهو من الماركسيين المستقلين والذي يعتبر من مؤيدي الشيوعية .

طبيعة تركيب الوزارة

بالرغم من كون الوزارة الأولى للثورة قد ضمت أغلب القوى الوطنية الممثلة في

= المكتب الثقافي القومي ، حول المؤتمرات القطرية للحزب في القطر العراقي ، مطبوعة بالرونيو ، ١٩٧٦ . ص ١٥ كذلك مقابلة شخصية مع السيد علي صالح السعدي

(٣٥) مقابلة شخصية مع العقيد المتقاعد شمس الدين عبدالله وانظر اوراق المرحوم كامل الجادرجي غير المنشورة

أماد . فاضل حسين فيذكر « ذكر لي العقيد الدراجي أن قائمة اسماء الوزارة الأولى كانت تضم حين اطلع عليها اسم السيد فائق السامرائي وزيرا للداخلية والسيد كامل الجادرجي وزيرا للاقتصاد ، ولكن عبدالسلام عارف رغب في أن يكون وزيرا للداخلية فوافق قاسم على ذلك مسايرة له ، أما الاستاذ الجادرجي فإنه رفض المساهمة بالوزارة لتجربته السابقة مع العسكريين إبان انقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦ ، إلا أنه وافق على ترشيح عضوين من حزبه في الوزارة الأولى » انظر د. فاضل حسين ، سقوط النظام .. ، ص ٨٢

جبهة الاتحاد الوطني ، إلا أن عوامل كثيرة كانت تدفع إلى ضعفها منذ بداية تشكيلها ، هي ما يأتي :

١ ـ عدم وجود برنامج واضح للوزارة مما أدى إلى سيطرة العسكريين على الوزارة منذ اليوم الأول للثورة واتخاذهم القرارات الهامة في المجالات السياسية والاقتصادية ، واقتصر دور الوزراء المدنيين على تقديم المشورة والتوقيع على ما يقدم إليهم .

٢ ـ عدم الانسجام الفكري بين الوزراء بسبب اختلاف ذهنياتهم وتفاوت مستوياتهم ، فضلا عن أن العسكريين كانوا بعيدين عن الأمور التي تولوا معالجتها .

٣ ـ عدم تمثيل الوزارة لمجموع القوى السياسية في البلاد ، مما أدى إلى إفساح المجال لبعض القوى والفئات غير المشتركة في الحكم بالسيطرة على الشارع بعيدة عن الرقابة والالتزام اللذين تفرضهما المشاركة في الحكم ، كما فوت على الحكومة إمكانية السيطرة على نشاط هذه الفئات في الخط العام المشترك كما أن تمثيل الأحزاب السياسية في الوزارة جاء متفاوتا ، فالحزب الوطني الديمقراطي شغل أعضاؤه وزارتين ، وحزب الاستقلال شغل أعضاؤه وزارة واحدة وعضوية مجلس السيادة ، أما حزب البعث العربي الاشتراكي فقد شغل منصبا وزاريا واحدا ، والحزب الشيوعي لم يشغل أي منصب وزاري بالرغم من كونه ممثلا في جبهة الاتحاد الوطني .

٤ ـ عدم التزام الوزراء الحزبيين بأسس منهجية واضحة مما أفسح المجال لطغيان العفوية والتسيب في أعمال مجلس الوزراء ، كما ان أكثرية الوزراء كانوا مستقلين وغير ملتزمين بخطط ووجهات نظر واضحة [٣٦] .

٥ ـ سيطرة العسكريين على الوزارات المهمة مما أعطاهم الغلبة في اتخاذ القرارات وتسيير أمور الدولة . فرئيس الوزراء ونائبه ووزير الدفاع ووزير الداخلية ووزير الشؤون الاجتماعية ورئيس مجلس السيادة وأحد أعضائه من العسكريين ، كما ان الوزراء المدنيين المستقلين هم من الأصدقاء الشخصيين والبعض الأخر من أقارب العسكريين ، الذين بيدهم زمام الأمور ، مما أفقد الأحزاب السياسية وجبهة الاتحاد الوطني حرية التحرك ووضع برنامج أو منهاج عمل للسير على منواله .

٦ ـ غلبة الطابع الوسطي غير الملتزم على أكثرية الوزراء ، وهذا الطابع أبعد ما

---

(٣٦) ابر هيم كبه ، المصدر السابق ، ص ١٦ . كذلك مقابلة شخصية مع السيد علي صالح السعدي امين سر حزب البعث العربي الاشتراكي سابقا .

يكون عن إدراك الحلول الجذرية لمشاكل الثورة وأقرب للروح التساومية والحلول الوسطى والذهنية المترددة ، وقد أدى كل ذلك من ناحية التطبيق إلى ضياع بعض الحلول الجوهرية التي اقترحت في بداية الثورة من جهة وإلى سرعة الخضوع والاستسلام للإرادة العسكرية ومن ثم للإرادة الدكتاتورية لعبد الكريم قاسم الذي كان يشجع هذا الاتجاه الوسطي لكي يستطيع بواسطته محاربة الروح الثورية الملتزمة تمهيدا لسيطرته الفردية[٣٧] .

٧ ـ عدم نجاح الوزراء العقائديين وخاصة الحزبيين منهم في وضع منهاج وزاري ملزم للجميع ومبني على نقاط الالتقاء المشتركة بين القوى السياسية الرئيسية في البلاد ، ولقد جرت محاولة في هذا الاتجاه لوضع منهاج وزاري للسياسة العربية إلا أنها أحبطت من قبل عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء[٣٨] .

٨ ـ عبث وجود « مجلس السيادة » لعدم ممارسته أية سلطة حقيقية واستغلاله احيانا من قبل عبد الكريم قاسم في غير الاتجاه الثوري الصحيح[٣٩] .

٩ ـ ويعتبر البعض أن عدم مشاركة الحزب الشيوعي في الوزارة الأولى للثورة وعدم اثارة هذا الموضوع داخل مجلس الوزراء من قبل الوزراء الحزبيين الممثلين في جبهة الاتحاد الوطني ، بمثابة هدم لجبهة الاتحاد الوطني . لأن الوزراء الحزبيين اخذوا يتجاهلون الجبهة واحزابها وركزوا كل جهودهم على مجلس الوزراء من اجل تحقيق المكاسب الحزبية[٤٠] .

٤ ـ إجازة الاحزاب السياسية

تميزت سياسة عبد الكريم قاسم على الصعيد الداخلي بإثارة المشاكل السياسية

---

(٣٧) ابراهيم كبه ، المصدر السابق ، ص ١٦ .

(٣٨) حيث تم تشكيل لجنة مؤلفة من السادة محمد صديق شنشل ومحمد حديد وابراهيم كبه والزعيم الركن احمد محمد يحيى لوضع منهاج عمل للسياسة العربية ، وقد اجتمعت اللجنة مرتين تم خلالها صياغة خطاب عبد الكريم قاسم بمناسبة ذكرى تأسيس الجيش العراقي في ٦ كانون الثاني ١٩٥٩ والذي تم التركيز فيه على القومية العربية وضرورة اتباع سياسة عربية موحدة . وبعد ذلك انتهت أعمال اللجنة دون أن تحقق أي تقدم في هذا المجال بسبب عدم التزام بعض الأحزاب بتلك السياسة وكذلك عدم التزام رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم بها . (مقابلة شخصية مع السيد محمد صديق شنشل وزير الارشاد في الوزارة الأولى وكذلك مع الزعيم الركن أحمد محمد يحيى وزير الداخليه في عهد عبد الكريم قاسم)

(٣٩) ابراهيم كبه ، المصدر السابق ، ص ١٧ .

(٤٠) مقابلة شخصية مع السيد عبد القادر اسماعيل البستاني عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي سابقا ، بتاريخ ٤ ـ ٢ ـ١٩٧٧ .

ومحاولة حلها ، وبالاعلان المستمر عن انتهاء فترة الانتقال وإقامة النظام الدستوري حتى يستطيع كسب افراد الشعب والفئات والأحزاب السياسية في العراق إلى جانبه ، وقد توجت سياسته هذه بإصدار قانون الجمعيات في ١ كانون الثاني ١٩٦٠[٤١] .

وقد عرف القانون المذكور الحزب بأنه « جمعية ذات هدف سياسي » كما اشترط في عضو الحزب أن يكون عراقي الجنسية . ولا يجوز لأفراد القوات المسلحة ومن يعمل بامرتها ولا للقضاة « الحكام » ولا لموظفي الخدمة الخارجية ولا لكل تلميذ بالدراسة الابتدائية والثانوية وما يعادلها ولا لرؤساء الوحدات الادارية في (اللواء والقضاء والناحية) أن ينتموا إلى حزب من الأحزاب ولا يجوز للحزب أن يقبل بين اعضائه عضوا منهم[٤٢] . واشترط القانون « على مؤسسي الحزب أن يقدموا إلى وزير الداخلية بيانا

---

(٤١) اما الاسباب الموجبة لاصدار قانون الجمعيات رقم ١ لسنة ١٩٦٠ فهي : « لقد كان قانون الجمعيات المرقم ٦٣ لسنة ١٩٥٥ مبنيا على اساس منح السلطة التنفيذية (وزارة الداخلية ومجلس الوزراء) سلطات مطلقة في اجازة الأحزاب ورقابتها وحلها اضافة إلى حرمانه لفئات عديدة من المواطنين العراقيين من حقهم في الانتماء الى الاحزاب دون سبب مقنع الى غير ذلك من الأحكام المنافية لمبادىء التنظيم السياسي المتعارف عليها في البلاد الديمقراطية .

ولما كانت فترة الانتقال التي أعقبت ثورتنا المباركة أصبحت على وشك الانتهاء حيث سبق لقاسم أن حدد يوم ٦ كانون الثاني ١٩٦٠ (يوم الجيش) للبدء بتشكيل احزاب وجمعيات جديدة تأخذ مكانها في خدمة جمهوريتنا الخالدة ولضمان ممارسة هذه الجمعيات لنشاطها في جو من الديمقراطية وعلى أسس الحرية التي نادت بها ثورة الرابع عشر من تموز لذلك فقد شرع قانون جديد ينظم احكام الجمعيات ويكفل حماية النشاط الاجتماعي والسياسي الذي تقوم به . ويسعى لتكوين وعي عام ينمي الفعاليات الاجتماعية ويطور الحياة السياسية في البلاد وفقا لما تقتضيه المصلحة الوطنية . وقد ابتنى هذا التشريع الجديد عن الأسس التالية :

١ ـ أقر مبدأ حق التنظيم لكل جمعية لا تتعارض اغراضها مع استقلال البلاد ووحدتها الوطنية ونظامها الجمهوري ومتطلبات الحكم الديمقراطي ولا تهدف إلى بث الشقاق بين القوميات والأديان والمذاهب على أن تقوم بفعالياتها السياسية بالطرق السلمية الديمقراطية .

٢ ـ اناط السلطة النهائية في إجازة الاحزاب ومراقبتها وحلها بالهيئة العامة لمحكمة التمييز وهي اعلى هيئة قضائية في البلاد وفي ذلك ما يضمن استقلال النشاط الحزبي وحمايته مع ضمان سيادة العدل .

٣ ـ اشراك كل المواطنين الراشدين في ممارسة حق تكوين الجمعيات والانتماء إليها عدا فئات قليلة اقتضت مسؤولياتهم او طبيعة نشاطهم الابتعاد عن الاشتراك في الاحزاب حفظا للمصلحة العامة

٤ ـ اوجب القانون أن تقوم الانظمة الداخلية للجمعيات على أسس ديمقراطية تضمن التعرف الحر على آراء اعضائها وتضمن احترام هذه الآراء .

هذا اضافة الى احكام عديدة اخرى تساعد الأحزاب على القيام بفعالياتها كمنحها الحق في إصدار صحيفة تنطق باسمها بمجرد نشوئها والسماح لها بالتعاون مع أحزاب أخرى لتحقيق أهداف مشتركة بدون أن يتطلب ذلك انشاء شخصية معنوية جديدة » .

انظر : الوقائع العراقيه ، العدد ٢٨٣ ، ٢ كانون الثاني ١٩٦٠ ، ص ٧

(٤٢) م ٣١ من قانون الجمعيات ، المصدر السابق الذكر ، ص ٤

موقعا من قبل خمسين شخصا تتوفر فيهم شروط العضوية يتضمن تأييدهم للحزب المؤسس وذلك عند تقديم الاخبار » . كما نص القانون على أن « للحزب بمجرد إنشائه أن يصدر صحيفة سياسية تعبر عن آرائه »[٤٣] . كما نص على نفاذ القانون اعتبارا من ٦ كانون الثاني ١٩٦٠ (يوم عيد الجيش) .

وفي ٩ كانون الثاني ١٩٦٠ تقدمت أربعة أحزاب بطلباتها الى وزارة الداخلية وهي :

١ ـ الحزب الشيوعي العراقي (جماعة اتحاد الشعب)

قدم زكي خيري ورفاقه الى وزارة الداخلية طلبا بالموافقة على إجازة حزبهم المسمى « الحزب الشيوعي العراقي »[٤٤] . وقد ارفقوا بطلبهم هذا منهاج الحزب حيث أطلقوا عليه اسم « الميثاق الوطني » . وقد تضمن الميثاق خمسة ابواب ومقدمة وقد جاء في الباب الأول الذي سمي « صيانة الجمهورية وتعزيز نهجها التحرري والديمقراطي » أن الحزب يكافح بحزم ضد اعداء الثورة في الداخل والخارج ، ويعمل من أجل انتهاج سياسة تنسجم مع ارادة الشعب وتلبي حقوقه ، كما يعمل من اجل ضمان الحقوق القومية للشعب الكردي والاقليات القومية في العراق . كما يعمل الحزب من اجل السير في سياسة عربية تحررية تأخذ بنظر الاعتبار حقيقة أن العراق جزء من الوطن العربي . كما يعمل الحزب على انتهاج سياسة خارجية وطنية مستقلة تقوم على صيانة وتعزيز الاستقلال الوطني والسير بثبات في سياسة مكافحة الاستعمار واقامة وتوثيق علاقات الصداقة والتعاون مع البلدان الاشتراكية[٤٥] .

أما الباب الثاني من الميثاق فقد خصص للسياسة الاقتصادية وقد تضمن وجوب تصنيع البلاد وذلك بتعبئة الموارد والطاقات الانتاجية في البلاد ، كما تضمن ضرورة انجاز الاصلاح الزراعي وتنشيط التجارة وتعزيزها ، ورسم سياسة مالية سليمة تضمن

---

(٤٣) م ٣٦ من قانون الجمعيات ، نفس المصدر ، ص ٥ .

(٤٤) قدم الطلب كل من : زكي خيري سعيد ، توفيق أحمد محمد ، حسين أحمد الرضي ، عزيز أحمد الشيخ ، عبد الرحيم شريف ، كاظم الجاسم د . خليل جميل جواد ، عامر عبد القادر ، عبد القادر اسماعيل ، كريم احمد الداوود ، الياس حنا كوهاري ، محمد حسين ابو العيس ، د . حسين علي الوردي ، احمد ملا قادر البانجيلاني وعبد الأمير عباس الحميد انظر :
صحيفة اتحاد الشعب ، العدد ٢٩٨ ، السنة الأولى ، ١٠ كانون الثاني ١٩٦٠ ، بغداد .

(٤٥) المواد من ١ ـ ٥ من الميثاق ، الميثاق الوطني والنظام الداخلي للحزب الشيوعي العراقي ، مطبعة الرابطة ، بغداد ١٩٦٠ ص ٨ .

تعزيز النقد ومعالجة السياسة النفطية وفقا لمصلحة الوطن[٤٦] .

أما الباب الثالث فخصص للعمل والطبقة العاملة وتضمن معالجة البطالة بين العمال ورفع الحد الأدنى للأجور وتعديل قوانين العمل والضمان الاجتماعي[٤٧] .

أما الباب الرابع فخصص لحقوق الفلاحين وتضمن ضرورة اتخاذ التدابير الكفيلة بتمكين الفلاحين من حقوقهم في الأرض ومساعدتهم على استغلالها[٤٨] .

أما الباب الخامس فخصص لحياة الشعب وتضمن العمل من أجل السير بخطوات عملية لرفع مستوى الشعب المعاشي والمساهمة في مستواه الصحي وتطوير سياسة ومستوى التعليم والثقافة والعمل على تمتع المرأة بحقوقها السياسية الكاملة[٤٩] .

٢ ـ الحزب الشيوعي العراقي (جماعة داوود الصايغ)

قدم داوود لصايغ ورفاقه طلبا الى وزارة الداخلية لتأسيس حزب باسم « الحزب الشيوعي العراقي »[٥٠] ، وقد ارفقوا بطلبهم هذا منهاج الحزب الذي تضمن ان : الحزب يناضل من اجل توطيد استقلالنا الوطني وتطوير جمهوريتنا الديمقراطية كما يناضل من اجل تكوين الجبهة الوطنية الديمقراطية الموحدة ، كما يناضل من اجل تصفية الاستعمار وصيانة السلم العالمي ، كما يؤمن الحزب بحق تقرير المصير لجميع الشعوب ويعمق التاخي القومي بين العرب والاكراد تحت راية الوحدة العراقية ، كما يناضل الحزب من اجل تحقيق التضامن العربي بين الدول العربية المستقلة وعلى اساس رفع المستوى الاقتصادي والسياسي باتجاه ديمقراطي للشعوب العربية[٥١] . أما في المجال الاقتصادي فإن الحزب يناضل لتطبيق قانون الاصلاح الزراعي وضمان مصلحة الفلاحين ، كما يعمل من أجل تطوير الصناعة الوطنية وبناء صناعة ثقيلة لتحرير

---

(٤٦) المواد من ٦ ـ ١٠ من الميثاق ، نفس المصدر ، ص ٩ .

(٤٧) م ١١ من الميثاق ، نفس المصدر ، ص ١٠ .

(٤٨) م ١٢ من الميثاق ، نفس المصدر ، ص ١٠ .

(٤٩) المواد من ١٣ ـ ٢٢ من الميثاق ، نفس المصدر ، ص ١١ ـ ١٣ .

(٥٠) قدم الطلب كل من : المحامي داوود لصايغ ، سليم شاهين ، ابراهيم عبد الحسين ، جميل العلوي ، السيدة زكية ناصر ، كاظم الشاوي ، السيدة سالمة جاسم الصالحي ، عجاج خلف ، عبد محسن ، كاظم محمد وجاسم محمد .

(٥١) من خطاب داوود الصايغ رئيس الحزب في افتتاح مؤتمر الحزب في ٩ تشرين الثاني ١٩٦٠ صحيفة المبدأ ، الاعداد ٢٦١ ـ ٢٦٢ ، التاريخ ١٠ و ١١ تشرين الثاني ١٩٦٠

اقتصادنا الوطني من هيمنة الشركات الاجنبية الاحتكارية . كما يؤمن الحزب بضرورة تقوية وتعزيز الرقابة على التجارة الخارجية بتحديد الاستيراد وفق مصلحة البلاد وحاجتها للحيلولة دون تبديد الثروة الوطنية ، كما يؤمن الحزب بمساواة المرأة والرجل امام القانون وفي كافة الحقوق الاجتماعية مساواة تامة وبروح العدل التام[٥٢] .

٣ ـ الحزب الوطني الديمقراطي

قدم محمد حديد ورفاقه طلبا الى وزارة الداخلية للموافقة على اجازة تأليف حزب سياسي باسم « الحزب الوطني الديمقراطي »[٥٣] وقد ارفقوا بطلبهم هذا منهاج الحزب الذي تضمن :

١ ـ الناحية السياسية ـ يعمل الحزب على صيانة النظام الجمهوري وتعزيز سيادته واستقلاله وعلى إقامة العلاقات بين العراق والدول الأخرى على اساس الصداقة والمنافع المتبادلة . ويعمل الحزب على تحقيق وحدة الأمة العربية بدولة اتحادية تقوم على اسس ديمقراطية مع ضمان حقوق القوميات والعناصر الأخرى فيها . كما يتبع الحزب سياسة الحياد الايجابي ويدعو الى التعاون الدولي المتكافيء على اساس المصالح المتبادلة ، ويعمل على إقامة مجتمع ديمقراطي يحترم كيان الفرد ويحقق العدالة الاجتماعية وكذلك إقامة نظام ديمقراطي نيابي برلماني ينتخب فيه نواب الشعب انتخابا مباشرا حرا[٥٤] .

٢ ـ الناحية العسكرية ـ يعمل الحزب على تسليح وتدريب الجيش العراقي على مستوى عال وحديث لأداء مهمته الوطنية والقومية في الدفاع عن سلامة البلاد واستقلالها .

٣ ـ الناحية الاقتصادية ـ يعمل الحزب على إقامة مجتمع تسود فيه العدالة الاجتماعية والاقتصادية وتكافؤ الفرص ، وفي مجال الصناعة يعمل على تصنيع البلاد بمقياس واسع سريع بقيام الدولة بالمشاريع العمرانية الكبيرة وحماية الصناعة الوطنية

---

(٥٢) نفس المصدر السابق

(٥٣) قدم الطلب كل من

محمد حديد ، حسين جميل ، هديب الحاج حمود ، جعفر البدر ، عواد علي النجم ، حدوري خدوري ، مطهر العراوي ، عبدالله عباس ، يوسف الحاج الياس ، نائل سمحيري ، سلمان علي العزاوي ، عراك الزكم ، محمد السعدون ود. حسن زكريا .

والملاحظ ان رئيس الحزب كامل الجادرجي لم يكن من بين مقدمي الطلب والسبب هو خلافه مع محمد حديد وهديب الحاج حمود حيث كان قد طلب منهما الاستقالة من الوزارة إلا أنهما لم يستجيبا لندائه

(٥٤) منهاج الحزب الوطني الديمقراطي ، صحيفة الأهالي ، العدد ٣٣٠ ، التاريخ ١٠ كانون الثاني ١٩٦٠

ودعمها ، وعلى تنظيم التجارة الداخلية والخارجية بما يحقق مصالح الاقتصاد الوطني وتشجيع الصادرات العراقية . أما في مجال الزراعة فيعمل الحزب لتحقيق الاصلاح الزراعي بحيث تملك الأرض للفلاح وتعطى له حرية التصرف فيها وتنظيم الفلاحين بجمعيات تعاونية .

٤ ـ الناحية الاجتماعية ـ يعمل على تحقيق الضمان الاجتماعي للأفراد وتحقيق مستوى أفضل من النواحي الصحية والتعليمية والثقافية ، كما يؤمن الحزب بالمساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق والواجبات(٥٥) .

٤ ـ الحزب الديمقراطي الكردستاني

قدم الملا مصطفى البارازاني ورفاقه طلبا الى وزارة الداخلية للموافقة على اجازة حزبهم(٥٦) ، وارفقوه بمنهاج الحزب والذي تضمن في المادة الثانية منه ان « الحزب ديمقراطي ثوري يمثل مصالح العمال والفلاحين والكسبة والحرفيين والمثقفين الثوريين في كردستان العراق » . ونصت المادة الثالثة على ان الحزب « ينتفع في نضاله السياسي وفي تحليلاته الاجتماعية من النظرية العلمية الماركسية اللينينية » . أما المادة الرابعة فنصت على أن الحزب « يناضل من اجل صيانة الجمهورية العراقية وتوسيع وتعميق اتجاهها الديمقراطي على اساس الديمقراطية الموجهة التي تضمن اطلاق الحريات الفردية والعامة » . ويناضل الحزب من اجل صيانة السلام في العالم والسير على هدى قرارات مؤتمر باندونك وميثاق الأمم المتحدة . ومواصلة السير على انتهاج سياسة وطنية معادية للاستعمار وتصفية بقية الاتفاقيات والمعاهدات المخلة بسيادة العراق واستقلاله وتقوية علاقات الصداقة مع دول العالم كافة على أساس المنافع المتبادلة وخاصة دول المعسكر الاشتراكي وانتهاج سياسة اخوية مع دول الجامعة العربية واسناد حركة التحرر الوطني التي تخوض غمارها الشعوب المكافحة من اجل استقلالها وحقها في تقرير المصير . كما يناضل الحزب من اجل تعزيز علاقات الأخوة والصداقة بين الشعبين العربي والكردي وسائر الاقليات القومية وتعزيز الوحدة الوطنية والعمل على توسع الحقوق القومية

---

(٥٥) منهاج الحزب الوطني الديمقراطي ، نفس المصدر .

(٥٦) قدم الطلب كل من :

ملا مصطفى البارزاني ، ابراهيم احمد المحامي ، نوري صديق شاويس ، عمر مصطفى ، علي عبدالله ، صالح عبدالله يوسف ، ملا عبدالله اسماعيل ، حلمي علي شريف ، اسماعيل عارف وشمس الدين المفتي .

للشعب الكردي على اساس الحكم الذاتي ضمن الوحدة العراقية وإقرار ذلك في الدستور الدائم[٥٧] .

كما نص المنهاج على توطيد علاقات الأخوة والصداقة والتعاون مع الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديمقراطي والمنظمات الديمقراطية في العراق . كما يناضل الحزب من اجل حصول الشعب الكردي على حق التمثيل والتوظف في جميع مرافق الدولة والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية بشكل يتناسب مع نفوس الأكراد في العراق . ويناضل الحزب من أجل تطوير الاقتصاد الوطني ورفع مستوى حياة الشعب من كافة النواحي عن طريق السير وفق مبدأ التخطيط الاقتصادي الحديث . كما يؤمن الحزب بأن الصناعات الثقيلة هي عماد الاستقلال الاقتصادي والسياسي . كما يناضل في سبيل زيادة عائدات الحكومة من النفط وإعادة النظر في الاتفاق وتحديد نطاق عمل الشركات ضمن حدود الآبار المستغلة حاليا واستثمار الحكومة للآبار والمناطق الأخرى . ويعمل الحزب من أجل تحسين احوال الفلاحين وزيادة مداخيلهم كما يسعى الحزب لتحقيق جميع الوسائل التي تكفل ذلك . كما نص المنهاج في المادة الثالثة والعشرين منه على أن الحزب « يساند نضال الشعب الكردي في مختلف أجزاء كردستان للتحرر من النير الاستعماري والرجعي . . . »[٥٨] .

وفي شباط ١٩٦٠ تقدمت أحزاب أخرى لوزارة الداخلية بطلب إجازتها وهي :

الحزب الاسلامي العراقي :

في ٢ شباط ١٩٦٠ قدم ابراهيم عبدالله شهاب ورفاقه طلبا إلى وزارة الداخلية للموافقة على إجازة حزبهم[٥٩] ، وأرفقوا طي طلبهم هذا منهاج الحزب الذي تضمن : إن غاية الحزب تطبيق أحكام الاسلام تطبيقا كاملا شاملا لجميع شؤون الحياة وأمور الأفراد والدولة . كما يعمل الحزب على محاربة جميع الدعوات المفرقة للصفوف كالطائفية والعنصرية وجميع الأفكار والمفاهيم الالحادية التي لا تعترف بغير المادة ويرى في شيوعها

---

(٥٧) منهاج الحزب الديمقراطي لكردستان العراق ، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد ١٤ ، السنة الثامنة ، كانون الثاني وشباط ١٩٦٠ ، ص ١٣٠ - ١٣٦ .

(٥٨) نفس المصدر السابق .

(٥٩) قدم الطلب كل من : ابراهيم عبدالله شهاب ، نعمان عبدالرزاق السامرائي ، صبري محمود آل ليل ، وليد عبدالكريم الأعظمي ، ابراهيم منير المدرس ، فليح حسن الصالح ، فاضل دولان ، حميد الحاج حمد ذهيبة ، الحاج محمد اللامي ، عبد الجليل ابراهيم ، يوسف طه ود جاسم العاني . انظر : صحيفة الزمان ، العدد ٦٧٥٦ ، التاريخ ٣ شباط ١٩٦٠ .

هدما للمجتمع لا يجوز السكوت عنه . كما يؤمن الحزب بضرورة الوحدة العراقية بين جميع المواطنين على اساس جنسيتهم العراقية ، ويعتبر العراق جزءاً من الأمة العربية التي يجب أن تتوحد في دولة قوية على أساس الاسلام لا على أساس آخر وتكون هذه الدولة الواحدة نواة للوحدة الاسلامية الشاملة بين جميع الشعوب الاسلامية ولتقم في العالم دولة اسلامية تضم جميع المسلمين . وكذلك يؤمن الحزب بضرورة التضامن العربي ويعتبره ضرورة من ضرورات كفاح الشعب العربي لنيل استقلاله وتحرره . كما يؤمن الحزب بسياسة الحياد الحقيقي بين المعسكرين المتنازعين في العالم[٦٠] .

حزب التحرير

وقدم عبدالجبار عبدالوهاب الحاج بكر ورفاقه طلبا إلى وزارة الداخلية لغرض ترخيصهم بتأسيس حزب سياسي[٦١] ، وقد ارفقوا بطلبهم هذا منهاج الحزب الذي لم يختلف في مضمونه وجوهره عن منهاج الحزب الاسلامي حيث هو الآخر نص على تطبيق الأحكام والتعاليم الاسلامية تطبيقا كاملا وشاملا لجميع شؤون حياة الأفراد والدولة .

الحزب الجمهوري

وفي ١٢ شباط ١٩٦٠ قدم عبدالفتاح ابراهيم ورفاقه طلبا إلى وزارة الداخلية لتأسيس حزب سياسي باسم « الحزب الجمهوري »[٦٢] ، وأرفقوا بطلبهم هذا منهاج الحزب الذي نصت المادة الأولى منه على أن الحزب يسعى بالوسائل الديمقراطية إلى صيانة الجمهورية وتوطيد أركان الوحدة العراقية وتعزيز النهج الجمهوري الديمقراطي بإقامة نظام نيابي برلماني يستند إلى مجلس وطني واحد منتخب بصورة حرة وبطريقة الانتخاب السري المباشر ، كما يعمل الحزب من أجل تعزيز التآخي بين الشعبين العربي والكردي

---

(٦٠) منهج الحزب الاسلامي ، المطبعة الاسلامية ، بغداد ١٩٦٠ ، ص ٢ ـ ١٠ .

(٦١) قدم الطلب كل من : عبد الجبار عبد الوهاب الحاج بكر ، محمد عبيد البياتي ، عبد الجبار حسين الشيخلي ، غصوب يونس الجبوري ، صالح عبدالوهاب الحاج بكر ، عبد الهادي علي النعيمي ، محمد سليم الكواز ، السيد علي السيد فتحي ، حسن سلمان التميمي وأحمد حامد الابراهيمي انظر :
صحيفة الزمان ، العدد ٦٧٥٦ ، ٣ شباط ١٩٦٠ ، بغداد .

(٦٢) قدم الطلب كل من : عبد الفتاح ابراهيم ، محمد مهدي الجواهري ، احمد جعفر الأوقاتي ، د . صديق الأتروشي ، عبود مهدي زلزلة ، عبد الرزاق مطر ، طه باقر ، صالح الشالجي ، عبد الحليم كاشف الغطاء ، عبد الحميد الحكاك ، رفيق حلمي ، فريد مهدي الأحمر ، حسن الأسدي ، د. عبد الأمير مجيد الصفار ، سليم حلاوي ، حسن حدوع ، نيازي فرنكول ، شاكر الحريري ، نايف الحسن ، سعيد عباس ، عبد الصمد ، عبد القادر الطالباني وجلال شريف .

وتوطيد الوحدة الوطنية على أساس متين ، كما يقر الحزب ممارسة الشعب الكردي لكافة حقوقه القومية ويعمل على إقامة إدارة ذاتية موحدة للشعب الكردي ضمن الوحدة العراقية ، كما يعمل الحزب من اجل تعزيز استقلال العراق وسيادته الوطنية ومقاومة الاحلاف العدوانية ، وكذلك على تثبيت سياسة التضامن العربي وتحقيق أهداف العرب القومية بمساندة حركة التحرير العربية والتعاون مع جميع الأقطار العربية في تحرير أجزاء الوطن العربي من القواعد الاجنبية ، كما يعمل الحزب من أجل توطيد سياسة الحياد الايجابي وتوثيق الصداقة مع شعوب آسيا وأفريقيا(٦٣) .

أما في السياسة الاقتصادية فإن الحزب يؤمن بمبدأ التوجيه الاقتصادي على أساس وضع وتنفيذ خطة اقتصادية وطنية تقوم على تخصيص أعلى نسبة من الدخل الوطني للاستثمار الانتاجي والانتفاع بجميع الامكانيات الاقتصادية انتفاعا يؤدي إلى بناء الاساس الاقتصادي وزيادة الدخل الوطني وضمان حسن توزيعه بين جميع طبقات الشعب ، كما يؤمن الحزب بضرورة الاهتمام بحل المشاكل الزراعية الخاصة بتقديم المساعدات المالية والفنية للمزارعين وإرشادهم إلى أفضل الطرق الزراعية ، كما يؤمن الحزب بضرورة تمتع المرأة بكامل حقوقها السياسية وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في جميع مناحي الحياة ومبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي(٦٤) .

احزاب أخرى

لقد جرت محاولات عديدة لاقناع عبد الكريم قاسم لتأسيس حزب سياسي بقيادته ، وقد حمل لواء هذه المحاولات يونس الطائي صاحب صحيفة الثورة المؤيدة لقاسم وسياسته ، حيث دعا من خلال صحيفته قاسم إلى تاسيس حزب سياسي يجسد فيه أهداف الثورة ، وكانت هذه المحاولات في بداية تشرين الثاني ١٩٥٩ واستمرت حتى إجازة الأحزاب في كانون الثاني ١٩٦٠(٦٥) .

---

(٦٣) منهاج الحزب الجمهوري ، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد ١٥ ، السنة الثامنة ، آدار ونيسان ١٩٦٠ ص ١١٥ - ١٢٢

(٦٤) نفس المصدر ، ص ١٢٢

(٦٥) صحيفة الثورة ، الاعداد من ٣٠٠ - ٣٤٠ ، ١ تشرين الثاني ١٩٥٩ - ٦ - كانون الثاني ١٩٦٠ ، بغداد

وقد أيد الطلب بعض الوزراء ومنهم هاشم جواد وزير الخارجية وحسن الطالباني وزير المواصلات حيث ذكر (سوف لا أتأخر لحظة واحدة عندما يعلن قاسم ولادة حزبه عن تلبية دعوته فأنا منه وإليه ، وهذا يعني كوني عضوا طبيعيا في حزبه وبصورة تلقائية » أنظر : صحيفة الثورة ، العدد ٣٠٦ ، ١٢ تشرين الثاني ١٩٥٩ .

وقد رفض قاسم هذا الاقتراح واقتراحات سابقة منذ نيسان ١٩٥٩ حيث قال في خطاب له بتاريخ ٣٠ نيسان ١٩٥٩ :

« إنني أنتمي إلى حزب الشعب وإننا كلنا حزب الله ، وحزب الحق ، وحزب العدل وحزب الكفاح »[٦٦] .

كما جرت محاولات من قبل العقيد فاضل عباس المهداوي رئيس المحكمة العسكرية العليا الخاصة (محكمة) من أجل تأليف حزب سياسي باسم « حزب الشعب » إلا أن محاولاته باءت بالفشل بسبب معارضة قاسم لذلك حيث ذكر العقيد المهداوي « إن طلبه بتأسيس حزب الشعب مرهون بموافقة عبد الكريم قاسم »[٦٧] .

الحزب الوطني التقدمي

سبب الخلاف الذي حصل بين كامل الجادرجي ومحمد حديد داخل الحزب الوطني الديمقراطي وذلك نتيجة لاستمرار الأخير في وزارة عبدالكريم قاسم بالرغم من اتفاق اقطاب الحزب الوطني الديمقراطي على الخروج من الوزارة بسبب تنفيذ أحكام الاعدام بالضباط القوميين في ٢٠ ايلول ١٩٥٩ ، استقال محمد حديد من الحزب الوطني الديمقراطي ومن ثم من الوزارة في ٢٣ نيسان ١٩٦٠ .

وفي ٢٩ حزيران ١٩٦٠ قدم محمد حديد ورفاقه طلبا إلى وزارة الداخلية من أجل تأليف حزب سياسي باسم « الحزب الوطني التقدمي »[٦٨] ، وقد أرفق بالطلب منهاج الحزب الذي تضمن بأن الحزب يعمل على رعاية مصالح الفلاحين

---

(٦٦) خطب الزعيم ، ج ١، ١٩٥٩ ، ص ٨٠ ـ ٨١ .

(٦٧) صحيفة الزمان ، العدد ٦٧٦٢ ، ١٠ شباط ١٩٦٠ ، بغداد . وكان العقيد المهداوي قد صرح « بأن الحزب الذي سيقوم بتأليفه سيكون منهاجه ديمقراطيا كما أن عددا من زملائه الضباط سوف يشتركون معه في تقديم الطلب ومنهم العقيد ماجد محمد أمين والعقيد وصفي طاهر وعدد آخر من العسكريين والمدنيين » . انظر :
صحيفة البلاد ، العدد ٥٧٣٨ ، ١٦ شباط ١٩٦٠ ، بغداد .

(٦٨) قدم الطلب كل من : محمد حديد ، خدوري خدوري ، محمد السعدون ، نائل سمحيري ، عراك الزكم ، سلمان العزاوي ، عباس حسن جمعة ، رجب علي الصفار ، د. جعفر الحسني ، د. رضا حلاوي ، عبد الأمير درويش ، الحاج عباس جودي ، السيد حميد السيد كاظم الياسري وعبد الرزاق محمد . انظر :
صحيفة البيان ، العدد ٥٠ ، ٣٠ حزيران ١٩٦٠ ، بغداد .

والعمال والكسبة والمثقفين والمصالح المشروعة لسائر الطبقات وفقا لما تستلزمه مصلحة المجموع من أجل تحقيق تقدم سريع شامل في جميع نواحي حياة الشعب ، كما يعمل الحزب من أجل صيانة النظام الجمهوري وتعزيز استقلال العراق وسيادته وتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز التعاون الحر والأخوة الصادقة بين العرب والأكراد والتركمان . كما يعمل الحزب من أجل إقامة نظام ديمقراطي برلماني ينتخب فيه النواب انتخابا مباشرا حرا . كما يعمل الحزب من اجل تحقيق وحدة الأمة العربية بدولة اتحادية تقوم على أسس ديمقراطية وتضمن فيها حقوق القوميات والأقليات الأخرى . كما يعمل الحزب من اجل اتباع سياسة خارجية من شأنها تحسين العلاقات مع الدول الأجنبية بوجه عام كما يعمل بمبادىء باندونك وبالحياد الايجابي ويعمل لدعم السلم في العالم[٦٩] .

أما في الشؤون الاقتصادية فإن الحزب يعمل من أجل تحقيق الرخاء الاقتصادي العام في البلاد باتباع سياسة اقتصادية ومالية واجتماعية موجهة لخدمة مجموع الشعب[٧٠] .

وبانتهاء المدة القانونية التي عينتها المادة الخامسة من قانون الجمعيات لسنة ١٩٦٠ ولعدم اعتراض وزير الداخلية على الأنظمة الداخلية لثلاثة احزاب فقد اعتبرت هذه الأحزاب الثلاثة مجازة منذ التاسع من شباط ١٩٦٠ وهي الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الشيوعي العراقي (جماعة داوود الصايغ)[٧١] .

أما الأحزاب الأخرى التي تقدمت بطلباتها فقد اعترض وزير الداخلية على منهاجها طالبا إجراء بعض التعديلات عليها . فالحزب الشيوعي العراقي (جماعة اتحاد الشعب) اعترض وزير الداخلية على منهاج الحزب طالبا من مؤسسيه تصحيح بعض الفقرات وهي :

« ١ ـ إضافة كلمة (كتابة) إلى آخر الفقرة الأولى من المادة الثالثة منه وفقا للفقرة (٤) من المادة الثالثة من قانون الجمعيات .

---

(٦٩) منهاج الحزب الوطني التقدمي ، صحيفة البيان ، العدد ٥٠ ، ٣٠ حزيران ١٩٦٠ ، بغداد .
(٧٠) منهاج الحزب الوطني التقدمي ، نفس المصدر .
(٧١) صحيفة الزمان ، العدد ٦٧٦٢ ، ١٠ شباط ١٩٦٠ ، بغداد .

٢ ـ حذف كلمة « الثورية » الواردة في الفقرة الأولى من المادة الثامنة منه لتعارضها مع أحكام الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من القانون .

٣ ـ نظرا إلى أن الفقرة الثانية من المادة الثانية عشرة منه لم توضح النسبة اللازمة من أصوات أعضاء المؤتمر الوطني لاقرار تعديل منهاج ونظام الحزب فإنه يقتضي تقييد ذلك بموافقة اكثرية ثلثي الأعضاء كما تشترط الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون .

٤ ـ إن الفقرة الرابعة من المادة الثانية عشرة لم تشر إلى الحد الأدنى لأعضاء اللجنة المركزية لذلك يقتضي تقييدها بما يتفق وحكم الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون .

٥ ـ حذف كلمة « الثورية » من الفقرة هـ ـ ٢ من المادة الرابعة عشرة منه لنفس الاسباب الواردة في الفقرة ٢ أعلاه .

٦ ـ إعادة صياغة المادة الخامسة عشرة منه في ضوء أحكام المادةالثالثة عشرة من القانون .

٧ ـ إن نظام الحزب غير موقع من الأعضاء المؤسسين كما اشترط في مستهل المادة الثانية من القانون ، كما لم تدون فيه المعلومات عن كل عضو ، كما تشترط الفقرة الثانية من المادة المذكورة » .

وطلب منه أيضا وجوب تحديد وإيضاح القصد من تعبير « الميثاق الوطني » وكذلك إيضاح تعابير « الماركسية ـ اللينينية » بالنسبة إلى أهداف الحزب .

والملاحظ على الاعتراض السابق الصادر من وزارة الداخلية بأنه شكلي بحت لا يمس جوهر المنهاج ، كما أن ما ورد حول حذف كلمة « الثورية » هي الأخرى شكلية لأن الوزارة أجازت الحزب الديمقراطي الكردستاني دون أي اعتراض على منهاجه وهو يحوي كلمة « الثورية » أيضا ، كما يحوي تعابير « الماركسية ـ اللينينية » . ولهذا كان اعتراض وزارة الداخلية مقصودا وهو عدم اجازة الحزب

---

(٧٢) كتاب وزارة الداخلية المرقم ش / ح ٤٩٧ والمؤرخ في ٦ شباط ١٩٦٠ الى طالبي انشاء الحزب الشيوعي العراقي انظر :
الميثاق الوطني والنظام الداخلي للحزب الشيوعي العراقي ، مطبعة الرابطة ، بغداد ١٩٦٠ ص ٣٧ ـ ٣٨

المذكور تنفيذا لسياسة عبد الكريم قاسم الرامية إلى ايجاد حزب شيوعي بزعامة داوود الصايغ موال له . ولهذا لا يعقل إجازة حزبين شيوعيين في بلد واحد .

وعلى الرغم من أن الحزب الشيوعي (جماعة اتحاد الشعب) استجاب لرغبة وزارة الداخلية وقدم الايضاحات المطلوبة منه كما اجرى تعديلا على منهاج الحزب إلا أن الوزارة رفضت الطلب في ٢٢ شباط ١٩٦٠ بالرغم من توفر الشروط القانونية في الحزب وفي أعضائه المؤسسين وهذا ما جاء في كتاب مديرية الأمن العامة في ٢٣ كانون الثاني ١٩٦٠ إلى الوزارة[٧٣] . وقد جاء الرفض استنادا إلى الأسباب التالية [٧٤] :

«١ - إن من شروط المادة الثانية من قانون الجمعيات رقم (١) لسنة ١٩٦٠ ، أن يشتمل نظام الحزب على بيان اسم الحزب . وواضح أن الغرض من الاشتراط أن يكون الحزب متميزا عن غيره من الأحزاب حيث أن الاسم يعتبر من مقومات الحزب من ناحية كونه شخصية معنوية طبقا لأحكام القانوني المدني . ولما كان قد تم انشاء حزب باسم « الحزب الشيوعي العراقي » فلا مجال لقيام حزب آخر بالاسم نفسه .

٢ - أما تعديل اسم الحزب إلى حزب « اتحاد الشعب » بعد الاخبار الواقع من قبلكم إلينا في حينه فهو أمر غير مقبول قانونا حيث أن الاسم يعتبر جزءا من نظام الحزب كما هو مفهوم من صراحة المادة الثانية من قانون الجمعيات وعلى ذلك يكون تغير الاسم بعد تقديم الاخبار بالانشاء تغييرا للنظام دون جواز قانوني .

٣ - إن الأهداف والأغراض المبينة في المنهج والنظام المقدمين من قبلكم تتفق وأهداف الحزب الشيوعي العراقي القائم أو تكاد ، لذلك فإن قيام حزبكم مع وجود الحزب الشيوعي العراقي أمر لا ينسجم مع المبادىء القانونية العامة التي لا تقر قيام حزبين سياسيين بأهداف وأغراض واحدة أو متقاربة . فضلا عن أن ذلك لا يأتلف وسياسة الجمهورية الخالدة في توحيد الجهود للعمل في خير مجموع الشعب .

٤ - يستفاد من المعلومات التي توفرت لدى هذه الوزارة من المراجع المسؤولة

---

(٧٣) مصادر خاصة .

(٧٤) كتاب وزارة الداخلية رقم س .ح / ٦٧١ في ٢٢ شباط ١٩٦٠ الى الأعضاء المؤسسين للحزب الشيوعي العراقي / زكي خيري ورفاقه .

ان الشروط الواردة في المادة الرابعة من القانون المذكور غير متوفرة في أغراض الحزب » .

ونتيجة للأسباب السابقة التي حددتها وزارة الداخلية رفض طلب الحزب الشيوعي العراقي (جماعة اتحاد الشعب) بممارسة نشاطه العلني وكما ذكرت سابقا بأن الرفض جاء بموافقة عبد الكريم قاسم لأنه سبق وأن أجاز حزب داوود الصايغ بإيحاء وتوصية منه والسبب الذي دفع قاسم لاجازة حزب داوود الصايغ هو :

١ ـ لاظهار الجمهورية العراقية أمام العالم وخاصة الدول الاشتراكية بأنها جمهورية ديمقراطية حيث تم إجازة الحزب الشيوعي مع بقية الاحزاب السياسية .

٢ ـ لمنع جماعة اتحاد الشعب من العمل العلني وذلك نتيجة للحوادث الخطيرة والدامية التي قامت بها خلال عام ١٩٥٩ .

٣ ـ إيجاد حزب شيوعي مساند لحكمه وسياسته الداخلية والخارجية .

وبالرغم من أن قانون الجمعيات لسنة ١٩٦٠ اجاز للأحزاب السياسية حق الاعتراض امام الهيئة العليا لمحكمة التمييز ، إلا أن الحزب الشيوعي العراقي (جماعة اتحاد الشعب) لم يمارس حقه في تمييز الحكم وذلك لقناعته بأن الحكومة واقفة ضد الحزب ومقدمي الطلب لأنهم غير مرغوب فيهم وذلك لنشاطهم الواسع وعملهم الدؤوب للشيوعية كما أن قاسم اصطنع حزبا سياسيا مواليا له باسم الحزب الشيوعي العراقي حيث أن أغلب أعضاء ومؤيدي الحزب المذكور هم من رجال الأمن والشرطة[٧٥] .

وعلى الرغم من عدم إجازة (جماعة اتحاد الشعب) إلا أن صحيفتهم المركزية « اتحاد الشعب » بقيت مستمرة على الصدور وعلى سياستها ببث أفكار ومبادىء الحزب ومواقفه من جميع القضايا الداخلية والدولية حتى ٣٠ أيلول ١٩٦٠ حيث أصدر المجلس العرفي العسكري الثاني قراره بمنع الصحيفة عن الصدور لمدة ٩ أشهر بسبب نشرها حادثة قتل أحد الشيوعيين في مدينة الكاظمية واعتبار عملية اغتياله « جريمة وخيانة » . وبعد انقضاء مدة التسعة أشهر لم تعد الصحيفة إلى

(٧٥) مقابلة شخصية مع اللواء الركن أحمد محمد يحيى وزير الداخلية في عهد قاسم بتاريخ ٢٠ ـ ١٠ ـ ١٩٧٦ . كذلك مع العميد الركن جاسم العزاوي مرافق قاسم .

الصدور بصورة علنية وإنما أصدر الحزب صحيفته السرية « طريق الشعب » وذلك في تشرين الثاني عام ١٩٦١ .

ولقد رفضت وزارة الداخلية الطلبين المقدمين من قبل الحزب الاسلامي العراقي وحزب التحرير لاجازة حزبيهما لأن مناهج هذين الحزبين والاشخاص المؤسسين والمؤيدين لهما لا يؤمنون بالمبادىء والأفكار الديمقراطية التي تسير عليها الجمهورية وإنما أفكارهما ومبادئهما رجعية ولا تسير مع خط الثورة . إلا أن الحزب الاسلامي العراقي استأنف الحكم لدى الهيئة العامة لمحكمة التمييز وقد جاء قرار المحكمة في صالح الحزب المذكور وبذلك بدأ نشاطه السياسي بشكل علني . وقد كان الحزب المذكور شديد العداء للشيوعية فأخذ يحاربها بشكل عنيف وذلك من خلال صحيفة الحزب « الجهاد » ، كما أن الحزب المذكور في بداية تأسيسه لم يكن يحارب حكم عبدالكريم قاسم إلا أنه في أواسط عام ١٩٦٠ بدأ بنقده اللاذع والعنيف وكان آخره البيان الذي أصدره الحزب ونشر في صحيفة الفيحاء في ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٠ والذي يصف فيه حكم قاسم بأنه حكم استبدادي عسكري .

أما الحزب الجمهوري الذي تقدم بطلب تأسيسه عبدالفتاح ابراهيم ورفاقه فإنه رفض من قبل وزارة الداخلية والسبب كما يبدو هو انضمام الشيوعيين (جماعة اتحاد الشعب) تحت لواء هذا الحزب حتى يستطيعوا ممارسة عملهم بشكل رسمي لأن منهاج الحزب المذكور لا يختلف عن منهاج الحزب الشيوعي إلا بشيء قليل ، كما أن الوزارة لم توافق على بعض النقاط التي وردت في منهاجه كما أنها لم توافق على بعض طالبي الترخيص وذلك لنشاطهم الشيوعي الواسع .

أما الحزب الوطني التقدمي فاعتبر قائما بصورة رسمية منذ التاسع والعشرين من تموز ١٩٦٠ بعد أن مضت المدة القانونية للاخبار الذي تقدم به مؤسسو الحزب إلى وزارة الداخلية بشأن السماح له بممارسة عمله السياسي وفقا للمادة الخامسة من قانون الجمعيات لسنة ١٩٦٠ .

والملاحظ على الحزب المذكور أنه أخذ يدعم حكم قاسم بقوة وخاصة خلال عامي ١٩٦٠ و١٩٦١ وذلك بسبب دعم قاسم للحزب المذكور ولمؤسسه محمد حديد ، إلا أن الحزب المذكور أوقف نشاطه في أيلول ١٩٦٢ نتيجة لاستمرار الحكم بزعامة قاسم دون أي تغيير في سياسته الداخلية والخارجية .

وبذلك سمح لأربعة أحزاب سياسية فقط بالعمل العلني وهي الحزب الوطني

الديمقراطي والحزب الشيوعي العراقي (جماعة د و د الصايغ) والحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الوطني التقدمي .

أما الأحزاب القومية فإنها لم تتقدم بطلباتها إلى وزارة الداخلية وذلك لإيمانها بأن حكم قاسم هو حكم دكتاتوري عسكري لا يؤمن بالحياة الديمقراطية . وقد جاء ذلك في بيان حزب البعث العربي الاشتراكي في القطر العراقي في آذار ١٩٦٠ حيث قال : « ورغم ادعاء الحكم بالحرية والديمقراطية فإننا نجده يقضي بكل عنف على أي نوع للمعارضة ولا يسمح حتى بالكلمة المكتوبة . ونراه يستمر في تزييف شعارات الحرية والديمقراطية فيجعل من الحياة الحزبية مسخ يمثل في جوهره ديكتاتورية فردية ساخرة . فأية حياة حزبية هذه ، إذا كان لم يعد هناك حزب قومي واحد في العراق ، الذي عرف بتعلق جماهيره بأمانيها القومية وإخلاصها لأهداف العروبة المتحررة »[٧٦] .

كما أكدت ذلك الرابطة القومية في العراق في بيانها الصادر في ٣٠ آب ١٩٦٠ حيث ذكرت « إن مثل هذه الخطوة تعني أولاً ـ قبول بعض الالتزامات التي ينص عليها قانون الجمعيات الأخير وأولها وأخطرها الاعتراف بكيان الجمهورية العراقية (الخالدة) ، أي الالتزام بتجميد حدود العراق السياسية كما هي عليه الآن إلى الأبد والوقوف في وجه كل مجهود يرمي إلى التوحيد مع الجمهورية العربية المتحدة . وتقديم الطلب يعني الرغبة في المساهمة رسمياً في حياة الوضع السياسي الحاضر وبالتالي الاعتراف بشرعيته وتدعيمه ومنحه واجهة سياسية خداعة تضفي عليه صفة الحياة والديمقراطية ، وهذا ما لا يمكن لأي عربي مخلص أن يفعله وهو انحراف لا نسكت عنه وتواطؤ مع سلطات الخيانة لا يغتفر وهو غاية ما يتمناه قاسم . إن وضع العراق السياسي الرسمي الراهن حرب على عروبتنا وقوميتنا ولكل ما نرمي إلى تحقيقه في صالح العرب . إنه وضع مفروض علينا فرضا بقوة السلاح »[٧٧] .

استنتاج

ولم يمض على إجازة الأحزاب السياسية في العراق عام واحد حتى شرع

---

(٧٦) نضال البعث ج ٧ ، ص ٥٧ ـ ٥٩

(٧٧) الرقيب ، العدد ٥ ، السنة الأولى ، ٣٠ آب ١٩٦٠ ، صحيفة سرية تصدرها الرابطة القومية في العراق

عبدالكريم بمطاردة الحياة الحزبية وملاحقة واعتقال اعضائها . كما أغلقت صحف هذه الأحزاب لأنها أخذت تنتقد سياسة قاسم الديكتاتورية والتعسمية . وبذلك فشلت سياسة قاسم الداخلية بكسب الشعب والفئات السياسية .

فكانت الأحزاب القومية هي من أول الأحزاب التي فضحت حكم قاسم الدكتاتوري وعارضت سياسة حكمه واعتبرته حكما ديكتاتوريا منحرفا عن مبادىء ثورة ١٤ تموز القومية التقدمية وبذلك لم تقدم طلباتها إلى وزارة الداخلية عندما سمح قانون الجمعيات لسنة ١٩٦٠ بإجازة الأحزاب السياسية وإطلاق حرية عملها بالرغم من أنها كانت تعمل سرا وتصدر صحفها السرية .

أما الأحزاب الأخرى التي تقدمت بطلباتها فهي الأخرى لاقت التقييد والتضييق ، فرفضت بعض الأحزاب التي تقدمت بطلباتها بالرغم من توفر الشروط القانونية التي حددها قانون الجمعيات وكان سبب رفضها هو نشاطها الواسع وموقفها المناوىء للديكتاتورية ومطالبتها بالديمقراطية واطلاق الحريات أما الأحزاب التي اجيزت فإنها هي الأخرى تعرضت لمضايقات السلطة بالرغم من أن بعضها أجيز بدفع من عبدالكريم قاسم وموافقته .

وفي عام ١٩٦١ لم يبق حزب سياسي يمارس نشاطه بشكل علني حيث عمل قاسم على مراقبة نشاطات هذه الأحزاب وأغلق صحفها خوفا من انتقادها لسياسته وحكمه وخاصة بعد قيام الحركة المسلحة في الشمال ، حيث كانت الأحزاب تطالب بحل المسألة بشكل سلمي دون استخدام القوات المسلحة وذلك بإطلاق الحريات الديمقراطية وبإعطاء الحقوق القومية المشروعة للأكراد والمنصوص عليها في الدستور المؤقت .

٥ ـ المسألة الكردية

منذ البداية كانت القضية الكردية جزءا من الحركة الوطنية في العراق ، لأنها أيضا وليدة النفوذ الأجنبي والاقطاع والتخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلاد بصورة عامة . فلا غرو إن شكلت العناصر الكردية المثقفة والواعية فصائل في الحركة الوطنية ، ورأت في تحقيق الاستقلال الوطني التام وتحرر البلاد اقتصاديا واجتماعيا تحقيقا لأهداف ومطامح الأكراد أيضا .

وعند قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ مثل الأكراد في مجلس السيادة بعضو من أصل ثلاثة أعضاء يتكون منهم المجلس وهو العقيد خالد النقشبندي ، كما مثل الأكراد

وزير واحد وهو بابا علي الشيخ محمود الحفيد وزيرا للمواصلات من أصل عشرةوزراء تصمهم الوزارة الأولى للثورة . كما أن الأكراد ساهموا أيضا جنبا إلى جنب مع العرب في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وذلك لأن تنظيم الضباط الأحرار الذي خطط للثورة كان يضم في صفوفه ضباطا اكرادا ، كما ساهم قسم منهم في الزحف على بغداد والسيطرة عليها يوم الثورة ومنهم المقدم عبد الفتاح الشالي الذي عين بعد ذلك عضوا في المحكمة العسكرية العليا الخاصة .

وقد نص الدستور المؤقت في المادة الثالثة منه على أن « العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية » وهي خطوة لم تكن موجودة في القانون الاساسي الذي ألغي في ١٤ تموز ١٩٥٨ . كما صدر العفو عن الذين شاركوا في الثورة على النظام الملكي والذين هربوا من البلاد بسبب اضطهادهم وملاحقتهم ومنهم الملا مصطفى البارزاني واتباعه وكان ذلك في ٣ أيلول ١٩٥٨ أي بعد مرور أقل من شهرين على قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

وفي ٥ تشرين الأول ١٩٥٨ عاد الملا مصطفى البارزاني ومعه شقيقه الشيخ أحمد البارزاني وأولاده وعائلته ، وخصصت لهم الحكومة العراقية بيت نوري السعيد في الصالحية للسكن فيها . كما خصصت له سيارة عبدالإله لتنقله ، كما صرفت لهم رواتب شهرية سخية فكان الملا مصطفى يتقاضى راتباً قدره (٥٠٠) دينار والشيخ أحمد (١٥٠) دينار[٧٨] .

---

(٧٨) ادمون غريب ، الحركة القومية الكردية ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص ٣٨ - ٣٩

وقد ذكر عبد الكريم قاسم في مؤتمره الصحفي الذي عقده بتاريخ ٢٣ أيلول ١٩٦١ في وزارة الدفاع . « أن البارزانيين كانوا خارج العراق وأعيدوا إلى البلاد معززين مكرمين بعد الثورة فقد قلنا ان أعمالهم قد حدثت في عهد الحكومة البائدة . والآن يجب أن يعود المواطنون لموطنهم ، وباشرنا الصرف على منطقتهم وإعمارها ، ولما عادوا إلى هنا كانوا لا يملكون شيئا فرأينا أن من الصالح العام أن تقوم الحكومة بمساعدتهم لبناء الدور والمساكن لهم ورفع مستواهم . وحتى تنتظم حالتهم خصصت الحكومة العراقية رواتب لكل بارزاني قادم من هناك . للمتزوج ٤٥ ديناراً وللمتزوج الذي له اولاد ٥٠ دينارا ولكل شخص أعزب ٣٥ ديناراً، يسري ذلك على جميع البارزانيين الذين عادوا من الخارج بدون استثناء . بالاضافة إلى ذلك فقد سعت الحكومة لتعيين الأشخاص الذين يجب أن يعينوا بالنظر لمؤهلاتهم كما خصص لكل عائلة برزانية قسم من الذين كان أفرادها قد سجن في العهد المباد رواتب تتراوح بين ٣٠ إلى ٥٠ إلى ١٥٠ ديناراً » . كما ذكر قاسم : « إن الحكومة صرفت حوالي ٥٢٢ ألف و١٨٣ دينار لإعمار منطقة بارزان وطرقها والكهرباء فيها والمشاريع العمرانية فيها » .

انظر تفاصيل المؤتمر في :

أحمد فوزي ، خناجر وجبال ، القاهرة ، ١٩٦١ ، ص ١٨٢ - ١٩٥ . كذلك انظر : العقيد امين سامي العزاوي ، المصدر السابق ، ص ٢٥٧ - ٢٥٩ .

وفي ١٦ نيسان ١٩٥٩ رست الباخرة السوفياتية « جورجيا » في ميناء البصرة وعلى متنها (٧٥٥) شخصا من اتباع البارزاني وقد استقبلهم في ميناء البصرة مدير شرطة بغداد وضباط آخرون كما كان على رأس المستقبلين الملا مصطفى وحمزة سلمان عبدالله من المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني وجماهير غفيرة من المواطنين[٧٩] .

ما ان حل عام ١٩٥٩ حتى كان الأكراد البارزانيون على صلة وثيقة بعبد الكريم قاسم فشاركوا مع القوات الحكومية في ضرب حركة الشواف في الموصل بأكثر من ألفي مسلح كردي ، كما شاركوا مع المنظمات الشيوعية في الحوادث التي وقعت في كركوك في ١٤ تموز ١٩٥٩ وذهب ضحيتها أكثر من ٧٩ شخصا[٨٠]

وبعد هذه الأحداث توثقت إلى حد كبير علاقات الملا مصطفى البارزاني بعبدالكريم قاسم[٨١] . بحيث تقدم الملا مصطفى ورفاقه في ٩ كانون الثاني ١٩٦٠ بطلب إلى وزارة الداخلية لإقامة حزب سياسي باسم الحزب الديمقراطي لكردستان العراق . وأجيز الحزب في ٩ شباط ١٩٦٠ وكان برنامج الحزب في معظمه يسير على الخطوط الماركسية ـ اللينينية ولهذا فإن وزير الداخلية أصر على حذف المادتين الثالثة والثالثة والعشرين قبل إجازة حزبهم . وعمل الحزب بنجاح في بث الدعوة القومية بين الأكراد إلى أن ساءت العلاقات بين قاسم والملا مصطفى ، حيث انحصر نشاط الحزب على المنطقة الشمالية . وكان سبب تدهور العلاقات بينهما هو مماطلة عبدالكريم قاسم في تحقيق الاصلاحات الاجتماعية وفي تحقيق الحقوق القومية للأكراد وخاصة المادة الثالثة من الدستور المؤقت . فبدأت صحيفة الحزب المركزية

---

(٧٩) صحيفة اتحاد الشعب ، العدد ٧١ ، ٢٠ نيسان ١٩٥٩ كذلك انظر العقيد امين سامي العزاوي ، المصدر السابق الذكر ص ٢٤٨ ـ ٢٤٩

(٨٠) د جورج حجار ، المسألة الكردية ـ نحو أخوة عربية كردية ، نشرة دراسات ، دار القدس ، بيروت (بلا) ص ٢٣ وانظر منير رزوق ، المصدر السابق الذكر ص ٢٦ ـ ٢٧

(٨١) حيث يذكر لوقا رودو في كتابه « لقد ذهب الملا مصطفى البارراني لمقابلة قاسم في اليوم التالي لعودته من المنفى عام ١٩٥٨ وقال له « إني حديث المطيع » ولكن بعد اجتماعه الأول بقاسم لاحظ تعيرا في موقف الملا من حزبه ثم عندما فيها بعد أن قاسم قد اخبره اشياء عديدة عن نشاط الحزب الديمقراطي الكردستاني خلال غيابه وهذ أصبح يشك فيه » ولكن قاسم فشل في النهاية ، بالرغم من أنه نجح في إحداث الشقاق بين القوميين العرب وبين حزب البارزاني وحتى الشيوعيين » أنظر لوقا رودو ، المسألة الكردية والحركة العصرية في العراق ، بيروت ، ١٩٦٩ ، ط ١ ، ص ١١٣ ١١٤

« خه بات » تهاجم الحكم وتطالب بإلغاء الأحكام العرفية والأوضاع الاستثنائية وانهاء فترة الانتقال والشروع بإجراء انتخابات حرة ، كما طالبت بإطلاق سراح السجناء والمحكومين السياسيين والكف عن مطاردة الحياة الحزبية والنقابية والجمعيات الفلاحية والمنظمات الديمقراطية(٨٢) .

وعندئذ رأى عبد الكريم قاسم في الحزب الديمقراطي الكردستاني عقبة في طريق دكتاتوريته الفردية ، رد على معارضة الحزب له بسد مراكزه ومطاردة قادته واعتقال اعضائه وأغلق صحيفة الحزب في آذار ١٩٦١ بعد فشل محاولة إصدار حكم من المجلس العرفي العسكري الثاني حيث قدمت « خه بات » امامه بتهمة نشرها مقالا ناقشت فيه المادتين الثانية والثالثة من الدستور المؤقت . وفي تموز ١٩٦١ وصل التوتر بين الأكراد وعبدالكريم قاسم أشده ، فحشد قواته المسلحة لضرب التجمع الكردي المسلح الذي حدث في المنطقة الشمالية احتجاجا على ضريبة الأرض وسياسة الحكومة(٨٣) .

وفي أعقاب ذلك قدم المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني في ٢٠ تموز ١٩٦١ مذكرة إلى عبدالكريم قاسم شرح فيها مساندة الأكراد لثورة ١٤ تموز ولحكمه ، كما ذكر فيها الاهمال الذي أصاب المنطقة الكردية من الناحية العمرانية ، وعدم تطبيق ما جاء في الدستور المؤقت من حقوق قومية للأكراد ، وطالب بالقيام بالاجراءات التالية وبصورة سريعة (٨٤) :

١ ـ سحب القوات المرسلة أخيراً إلى مناطق معينة من كردستان إلى مقراتها الأصلية وعدم إجراء تحركات عسكرية غير اعتيادية في غير الاماكن المعتادة لها في السنين السابقة .

٢ ـ سحب رؤساء الادارة والامن والشرطة والمسؤولين الذين لهم دور بارز

---

(٨٢) جلال الطالباني ، كردستان والحركة القومية الكردية ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧١ ، ط ٢ ، ص ٢٧٨ . وانظر :
ادمون غريب ، المصدر السابق الذكر ، ص ٤٤ ـ ٤٨ .

(٨٣) ادمون غريب ، المصدر السابق ، ص ٤٩ ، وانظر :
جلال الطالباني ، المصدر السابق ، ص ٢٨٨ . وانظر :
Uriel Dann, op cit., p.333.

(٨٤) جلال الطالباني ، المصدر السابق ، ص ٢٨٨ ـ ٢٩٦ وانظر : ادمون غريب ، المصدر السابق ، ص ٤٩ ـ ٥٠ .

في الحوادث الأخيرة اما بالاهمال المتعمد أو بالتحريض أو تشويه الحقائق ، وسوقهم إلى المحاكم المختصة لينالوا العقاب الرادع العادل .

٣ ـ إعادة الموظفين المبعدين والمنقولين في كردستان إلى اماكنهم وتعيين المتصرفين والقائممقامين للألوية والاقضية الكردية من الاكراد المخلصين للجمهورية وللأخوة العربية الكردية .

٤ ـ تطبيق المادة الثالثة من الدستور العراقي تطبيقاً كاملا وتحقيق المساواة التامة بين القوميتين العربية والكردية من كل الوجوه كقوميتين متآخيتين في ظل الدولة العراقية .

٥ ـ تطهير جهاز الحكومة من العناصر المعادية لروح ثورة ١٤ تموز التحررية .

٦ ـ إطلاق الحريات الديمقراطية للشعب وانهاء فترة الانتقال بأسرع وقت لكي تدار البلاد وفق نظام ديمقراطي سليم من قبل حكومة مسؤولة امام برلمان منتخب من قبل الشعب في انتخابات حرة مباشرة والغاء الاحكام العرفية وتصفية آثارها .

٧ ـ تنفيذ مقررات مؤتمر المعلمين الأكراد لسنة ١٩٦٠ لتطوير الثقافة الكردية .

٨ ـ جعل اللغة الكردية لغة رسمية في جميع الدوائر الرسمية في منطقة كردستان .

٩ ـ إزالة آثار جميع سياسات التفرقة العنصرية المتبعة بحق الاكراد مما سلف بيانه ومعاقبة الداعين إلى التفرقة من ابناء الشعب العراقي .

١٠ ـ إطلاق زراعة التبغ من قيد الدونم في الاماكن الصالحة للزراعة .

١١ ـ تعديل قانون ضريبة الأرض بما يرفع عن كاهل الفلاحين العبء الثقيل الذي ألقاه عليهم القانون الجديد .

١٢ ـ معالجة البطالة المتفشية بالمباشرة بمشاريع عمرانية وصناعية والاسراع بانهاء المشاريع الموقوفة ووضع اخرى في الخطة الاقتصادية .

١٣ ـ القضاء على الغلاء الفاحش وذلك بالضرب على أيدي المتلاعبين بالاسعار والمحتكرين لقوت الشعب » .

غير أن عبد الكريم قاسم رفض ما جاء في المذكرة ، فاستمرت الحشود العسكرية في المناطق الشمالية للقضاء على أعمال الشغب التي قامت بها بعض العناصر المسلحة من الاقطاعيين والاغوات الأكراد ، الذين هربوا بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ واصدار قانون الاصلاح الزراعي إلى إيران ، ضد مراكز الحكومة في الأقضية والنواحي الشمالية من القطر . ومن بين هؤلاء حسين آغا المنكوري وعباس ما مند ، واحتل آخرون سد دربندخان مما حدا بالحكومة إلى تسليح بعض القبائل الموالية للحكومة وأمرها بالزحف على الاغوات المتمردين وعلى مقاطعة برزان أيضاً[٨٥] .

وعندئذ ثار الاكراد الأخرون ضد القبائل الموالية للحكومة واعقبت ذلك فوضى واضطرابات وحركات تمرد واسعة الأمر الذي اضطر الحكومة الى اصدار الاوامر للقوات المسلحة بالتدخل وحسم الموضوع[٨٦] .

وأعلن الحزب الديمقراطي الكردستاني الاضراب السياسي العام في المنطقة الشمالية في يوم ٦ أيلول ١٩٦١ وشمل معظم المنطقة الشمالية ، وعطلت الأسواق والمعامل والورشات اعمالها . فسارعت الحكومة إلى كسر هذا الاضراب بالقطعات العسكرية التي بدأت في ٩ أيلول ١٩٦١ بضرب تجمعات الأكراد بالمدفعية والقصف الجوي في دربندخان ، ثم قامت بحركات عسكرية منظمة في يوم ١٠ أيلول ١٩٦١ لقمع التحشدات الكردية والأعمال الاستفزازية ضد منشآت الحكومة والقبائل الموالية لها واستمرت حوادث الشمال حتى سقوط حكم قاسم في ٨ شباط ١٩٦٣[٨٧] .

وقد سادت في شتاء ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣ فترة هدوء نسبي بين الجانبين ، بل وفي غضون ذلك أصدر عبد الكريم قاسم أوامره بوقف الهجمات على الأكراد ووجه

---

(٨٥) مصادر خاصة .

(٨٦) لوق زودو ، المصدر السابق ، ص١٤٤ وانظر : ادمون غريب ، المصدر السابق ، ص ٥٠ ـ ٥١ .

(٨٧) جلال الطالباني ، المصدر السابق ، ص٢٩٦ ـ ٢٩٧ .

« وخلال آب ١٩٦٢ تمكن الثوار الأكراد من السيطرة على نصف كردستان العراق التي تقارب مساحتها ٤٥ ألف ميل مربع ، كما التحق ما يقدر بالمئين من رجال الشرطة الأكراد وألف من الجنود الأكراد بالحركة الكردية المسلحة في الشمال » انظر :

ادمون غريب ، المصدر السابق ، ص٥٨

انذاراً يدعو فيه المتمردين الى الاستسلام واعدا اياهم بالعفو ، وأعلن الشيخ أحمد البارزاني شقيق الملا مصطفى البارزاني ولاءه لعبد الكريم قاسم وحث الاكراد على قبول العفو . وقد مدد عبد الكريم قاسم فترة العفو حتى الأول من آذار ١٩٦٣ ، ولكن حدوث ثورة شباط ١٩٦٣ أدت إلى وقف الحرب في الشمال مؤقتا لاتفاق سابق بين الأكراد والجبهة القومية يقضي بوقف القتال في حالة قيام حركة شعبية ضد حكم عبد الكريم قاسم(٨٨)

ردود الفعل تجاه الحركة الكردية في الشمال

لقد اتهم عبد الكريم قاسم في مؤتمره الصحفي الذي عقده في مبنى وزارة الدفاع بتاريخ ٢٣ أيلول ١٩٦١ ، الشركات النفطية الاحتكارية بتحريض الاقطاعيين الأكراد على التمرد ليمارسوا ضغطا على العراق في مجالين :

١ ـ مفاوضات النفط التي كانت جارية آنذاك بين الحكومة العراقية والشركات الأجنبية حول مطالب العراق المشروعة في ثرواته النفطية .

٢ ـ مطالبة العراق بالكويت والانزال البريطاني الذي حدث فيها .

كما اتهم عبد الكريم قاسم في مؤتمره المذكور بريطانيا والولايات المتحدة بانهما وراء حركة التمرد في الشمال وقال : « لقد صرفت السفارة البريطانية ما يقارب نصف مليون دينار على هذه الأعمال العدوانية الخبيثة التي لفت الرجعية وقطاع الطرق والسراق والاقطاعيين والانتهازيين وعملاء الاستعمار »(٨٩) .

ويذكر السفير البريطاني في بغداد « همفري تريفليان » بأنه قام بجولة في جبال العراق اجتمع خلالها بالشيوخ الاكراد . إلا أنه لم يذكر دعمه المالي لهؤلاء الشيوخ(٩٠) .

---

(٨٨) مقابلة شخصية مع الأستاذ محمد صديق شنشل بتاريخ ٥-٤-١٩٧٦

(٨٩) انظر تفاصيل المؤتمر الصحفي في
احمد فوزي ، المصدر السابق ، ص١٨٢ ـ ١٩٥ وانظر . طالب مشتاق ، مذكرات سفير عراقي في تركيا ، جـ٢ ، دار الكاتب العربي ، بيروت ، ص٣٤٨ ـ ٣٤٩ . كذلك أنظر . محمود الدره ، القضية الكردية والقومية العربية في معركة العراق ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٣ ، ط ١ ص ١٧١ ـ ١٧٢

(٩٠) Humphrey Trevelyan, The Middle East in Revolution, Macmillan, London, 1970, P203

أما مواقف الاحزاب السياسية في العراق من الحركة فكانت متباينة . ان حزب البعث العربي الاشتراكي في القطر العراقي قد حدد طبيعة الحركة الكردية في الشمال وارتباطاتها الاستعمارية فذكر في بيانه الصادر في أيلول ١٩٦٢ « إن الحركة المسلحة في الشمال وموقف عبد الكريم قاسم منها ، تفوح منها رائحة التآمر والتواطؤ مع الاستعمار ، فقيادة الحركة المسلحة بماضيها وحاضرها الملطخ بالدماء والمتصف بالاعتداء ، ونياتها العدوانية التي افصحت عنها مرارا وتعصبها الأعمى يجعلها محلا للشبهة والاتهام . وإن موقف تركيا وإيران (عضوي) (السنتو) من الحركة ورعايتهما لهذه الحركة وتغذيتها بكل ما تحتاجه من مؤن وعتاد ، يحول هذا الاتهام إلى يقين وادانة . وبالمقابل فإن موقف عبد الكريم قاسم من هذه الحركة ، الذي استعصى فهمه على الكثيرين يبعث على الاعتقاد بالتواطؤ مع الاستعمار »[٩١] .

أما الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الوطني التقدمي فقد أيدا فكرة الحكم الذاتي للاكراد ضمن الوحدة العراقية . وفي أيار ١٩٦٢ وقع مائة مفكر عربي عريضة رفعت إلى عبد الكريم قاسم دعوا فيها إلى إجراء مفاوضات مع الأكراد من بينهم الأستاذ كامل الجادرجي وعبد الرحمن إبراهيم . إلا أن عبد الكريم قاسم رفض الفكرة وقبض على ثمانية ممن وقعوا العريضة وحكم على بعضهم بالسجن لمدة خمس سنوات[٩٢] .

أما الحزب الشيوعي العراقي (جماعة اتحاد الشعب) فقد نبه مرارا إلى تردي الأوضاع في شمال العراق وقد جاء بيان الحزب الصادر في ٢٢ آب ١٩٦١ « حول

---

(٩١) نضال البعث ، جـ٧ ، ص٢٥٥-٢٥٧ .

ويذكر السيد علي صالح السعدي نائب أمين سر الحزب سابقا : « لقد عارض حزبنا انضمام الحزب الديمقراطي الكردستاني لجبهة الاتحاد الوطني عام ١٩٥٧ ، للمعلومات المؤكدة لدينا بعمالة الملا مصطفى رئيس الحزب المذكور للاستخبارات البريطانية » .

مقابلة شخصية مع السيد علي صالح السعدي .

ويذكر وليم ايكلتون في كتابه « لقد أشار رئيس وزراء اذربيجان السوفياتية جعفر باقروف خلال مقابلة محمد القاضي عام ١٩٤٥ الى ثورة الملا مصطفى وطلب منه أن ينظر إليه بريبة ويعامله بحذر وذلك لأن الملا مصطفى جاسوس بريطاني » . انظر :

William Eaghaton, The Kurdish Republic 1946, apord university press, London, 1963, P 45,46.

(٩٢) أدمون غريب ، المصدر السابق ، ص٦٢ .

الوضع الراهن في كردستان » مؤكدا على ضرورة « النضال من اجل تسوية الوضع المتأزم في كردستان بضرب نشاط عملاء الاستعمار وحلف السنتو في المناطق المتاخمة للحدود الايرانية وبالوقوف ضد أي اصدام بين القوات الحكومية المسلحة والمواطنين البارزانيين وسائر الوطنيين في كردستان وبتحقيق الحقوق القومية العادلة للشعب الكردي »[٩٣] .

كما جاء في تقرير اللجنة المركزية للحزب المذكور والذي اقرته في اجتماعها الاعتيادي المنعقد في تشرين الثاني ١٩٦١ ما يأتي : « ان حزبنا قد وقف موقف الحذر واليقظة من الأحداث التي وقعت في كردستان وكان يراقبها عن كثب ويتابع تطوراتها ولقد نبه حزبنا منذ مدة طويلة إلى تفاقم النشاط الاستعماري الرجعي في كردستان ، إذ استغل العملاء والاقطاعيون سوء الاوضاع الاقتصادية والسياسية المعادية للديمقراطية والتنكر من قبل البرجوازية لحقوق الشعب الكردي القومية المشروعة ، وأرشد الى الطريق الصائب للخروج من الأزمة ، مشيرا الى تجربة الشعب العراقي نفسه ابان السنة الأولى من عمر الثورة ، ففي ذلك الوقت وبسبب من ممارسة الشعب العراقي بعربه واكراده وتركمانه . . الخ للحريات الديمقراطية جابه الشعب الكردي المصاعب الاقتصادية بروح الأمل والتفاؤ ل ، وكان ينظر الى حقوقه القومية المشروعة من خلال التعاون الأخوي بين الشعبين العربي والكردي والنضال المشترك بينهما ضد الاستعمار والرجعية . ولكن الحكم الفردي لم يصغ إلى هذه النصيحة بل تمادى في سياسته وأوغل فيها لأن دور حزب القوميين الأكراد قد حل حسب الخطة المسيطرة بعد أن اضطهد الاحزاب والقوى السياسية في القسم العربي ، وهكذا نراه يشجع الاقطاعيين والعملاء ويزودهم بالسلاح وقد التفت الحزب الى هذه الخطة المغامرة مبكرا فشجبها . وطالب الحكومة بالكف عنها ، ونبه القوميين الاكراد اليها وطلب منهم أن يتحاشوا الانجرار وراء الاستفزازات وأن يفضحوا نشاط العملاء المشبوهين الذين يحاولون استغلال سوء الأوضاع والتقرب اليهم ، وأن يلتزموا الحكمة وعدم التورط في أعمال إنعزالية مغامرة يائسة . وقد أظهرت الحوادث أن القوميين الأكراد لم يصغوا إلى نصائحنا وكانوا نشطين في كسب أي آغا مهما كان مريبا أو مفضوحا كعميل لمجرد مساهمته أو رغبته بالمساهمة في حركتهم » . ومضى التقرير يقول « ان اشتراك عملاء الامريكان والانكليز في

---

(٩٣) بيان الحزب الشيوعي العراقي « حول الوضع الراهن في كردستان » بتاريخ ٢٢ آب ١٩٦١

الحوادث الأخيرة في كردستان في ظروفنا الراهنة إضعاف للاستقلال الوطني أولا بتصديع الوحدة بين الشعبين وثانيا بخلق استياء لدى الشعب الكردي جراء موقف الحكومة منه مما يمكن استغلاله من قبل الاستعماريين في الوقت المناسب »(٩٤) .
وقد طالب التقرير بضرورة تحقيق المطالب التالية :

« ١ ـ وقف الاضطهاد القومي بالغاء الحملة العسكرية النظامية وغير النظامية على كردستان فورا .

٢ ـ حل المسألة الكردية بالطرق السلمية باصدار بيان رسمي بالاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي ضمن الوحدة العراقية .

٣ ـ اصدار عفو عام عن المشتركين في الحركة .

٤ ـ اطلاق سراح جميع المعتقلين وارجاع المفصولين لاعمالهم .

٥ ـ دفع التعويضات للمتضررين »(٩٥) .

وفي شباط عام ١٩٦٢ وبعد تأزم العلاقات بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين بدأت محطات الاذاعة الشيوعية السرية اذاعة بيانات تأييد للثورة الكردية كما أخذت تنقل اخبار انتصارات الأكراد على القوات الحكومية .

فأعلن راديو برلين الشرقية في ٢٣ حزيران ١٩٦٢ أن « عبد الكريم قاسم يفتقر إلى الحكمة السياسية في مهاجمة الأكراد » وأخذ يعلن الانباء المؤيدة للأكراد في العراق . أما الاتحاد السوفياتي فكان موقفه مؤيدا لسياسة عبد الكريم قاسم الخارجية ، كما استمر في تزويده بالسلاح الذي استعمل بعضه ضد الاكراد ، وزادت العلاقات توثقا بينهما في الأشهر الاخيرة من حكمه .

أما الدول المجاورة فكانت إيران تساعد الأكراد عن طريق مدهم بالمؤن والسلاح والعتاد كما كانت تسمح لهم بالدخول إلى أراضيها ، وقد حدثت عدة مصادمات بين القوات الحكومية العراقية وبين القوات الايرانية نتيجة لقصف بعض القرى الايرانية من قبل السلاح الجوي العراقي وذلك بسبب ايوائها للمتمردين(٩٦) .

---

(٩٤) تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي الذي اقرته في اجتماعها الاعتيادي في تشرين الثاني ١٩٦١ .

(٩٥) نفس المصدر .

(٩٦) وثائق الحدود بين العراق وإيران

في حين أن تركيا كانت تمنع دخول المتمردين إلى أراضيها وقد حدثت بعض الحوادث بين العراق وتركيا على الحدود ، فقصف سلاح الجو العراقي احدى القرى التركية التي كانت تساعد المتمردين ، واسقطت الطائرات التركية احدى الطائرات العراقية بسبب تكرر حوادث القصف[٩٧] .

استنتاج

إن المسألة الكردية في العراق ليست جديدة العهد ، وإنما هي قديمة منذ تأسيس الحكومة العراقية عام ١٩٢١ . إلا أنها اتخذت طابعاً جديداً بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وذلك لأن القائمين بالحركة بعد الثورة هم من الأغوات والاقطاعيين الذين تضرروا من قانون الاصلاح الزراعي ، كما رفعوا السلاح بوجه الثورة ، ولذلك هربوا إلى إيران واخذوا يجمعون فلولهم للقيام بحركة مسلحة بمساعدة إيران وحلف السنتو بعد إنسحاب العراق منه ، ولم يكن الحزب الديمقراطي الكردستاني المخطط والمنفذ للحركة المسلحة في الشمال عام ١٩٦١ وإنما ابتدأت من جهتين الأولى من قبل الاغوات وكبار الملاكين الرجعيين الأكراد الذين بعثت بهم إيران وحلف السنتو والدوائر الاستعمارية الامريكية والبريطانية ، والثانية من قبل بعض العشائر والعناصر الكردية العراقية دفاعا عن حقوقها وضد استفزازات واعتداءات الجهة الأولى ، ولكن الحزب الديمقراطي الكردستاني وقد حسب أن عناصر التذمر والتمرد قد تصاعدت، زج بنفسه في هذه الحركة محاولا السيطرة عليها وتسخيرها لاهدافه ضد عبد الكريم قاسم بعد أن اعتقل اعضاء اللجنة المركزية للحزب واغلق جريدة الحزب المركزية (خه بات) ، ولتلافي العزلة المتصورة في حالة عدم المساهمة في هذه الحركة . وقد جاء تأكيد ذلك على لسان احد قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني في مؤتمر جمعية الطلبة الأكراد الذي انعقد في مدينة هانوفر بالمانيا الاتحادية عام ١٩٦٤ بعد فترة قصيرة من الانشقاق الذي حدث في الحزب المذكور في نفس العام[٩٨] .

أما اسباب ودوافع الحركة الكردية فهي :

١ ـ ارباك الوضع الداخلي في البلاد واضعاف حكومة عبد الكريم قاسم في

---

(٩٧) وثائق الحدود العراقية ـ التركية .

(٩٨) ماجد عبد الرضا ، المسألة الكردية في العراق الى عام ١٩٦١ ، مكتبة بغداد ، بغداد ، ١٩٧٠ ص١١٣ .

المفاوضات النفطية التي كانت جارية ائئد ، والضغط عليه بغية دفعه للاستسلام والتراجع عن المطالب العراقية المشروعة في هده المفاوضات .

٢ ـ الضغط على عبد الكريم قاسم لسحب ادعائه بالكويت التي هي كنز النفط في الشرق الأوسط والذي تسيطر عليه الشركات البريطانية والأمريكية .

٣ ـ اعاقة تطبيق قانون الاصلاح الزراعي في شمال العراق ، لأنه أدى الى تضرر الأغوات والاقطاعيين كما أنه يؤدي الى ضغط الفلاحين في إيران على حكومتهم من اجل سن قانون للاصلاح الزراعي .

وعليه دعمت حكومة إيران وحلف السنتو والولايات المتحدة الحركة الكردية المسلحة في شمال العراق وأمدتها بالمساعدات المادية والمعدات الحربية كما ساعدتها اعلاميا . ومما يؤكد ذلك هو أن « في الفترة بين ٢٠ ـ ٢٣ تموز ١٩٦١ ، اجتمع السفير الامريكي في إيران (هولمز) وبمساعدة الملحقين العسكريين الأمريكيين وقنصل امريكا في مدينة رضائية الايرانية بعد أن نظموا سفرات في المناطق الكردية من إيران واتصلوا ببعض الشيوخ والأغوات ـ وفي نفس لوقت قام رئيس الاستخبارات الايرانية ببعض السفرات المريبة في المناطق الكردية من إيران . وكانت باكورة النشاط التآمري الامريكي على الجمهورية العراقية إرسال علي حسين آغا المنكوري على رأس عصابة مسلحة بالاسلحة الامريكية باشراف مبعوثين امريكيين والسلطات الايرانية ، وقد اجتاز الحدود العراقية ليفرض سيطرة عصابته المسلحة على ناحية ناودشت ويعتقل بعض موظفيها »[٩٩] .

كما اكدت اعترافات بعض المتمردين الذين القي القبض عليهم خلال حوادث عام ١٩٦١ بأن المتمردين يستمدون العون المادي والمعنوي والأسلحة من بريطانيا وأمريكا عن طريق إيران ، كما أن العشائر الكردية في إيران تجهز المتمردين بالمؤن والأرزاق[١٠٠] .

ثانياً ـ في المجال الاقتصادي والاجتماعي

قامت الثورة ومنذ الأيام الأولى بوضع الأسس لالغاء النظام الاقطاعي ، فالغت نظام دعاوى العشائر وتعديلاته وذيوله وذلك لتحقيق المساواة بين

---

(٩٩) بيان الحزب الشيوعي لعراقي « حول الوضع الراهن في كردستان » بتاريخ ٢٢ آب ١٩٦١ .
(١٠٠) اعترافات سعد الله واخرين ، تشرين الثاني ١٩٦٢

المواطنين ، كما قامت بمصادرة أموال وأملاك الاسرة المالكة العراقية السابقة وتسجيلها باسم الدولة كما نظمت شؤون مجلس الاعمار ، فألغت عقود بعض الشركات الأجنبية ، ووضعت مخططا عمليا للاعمار يضمن مصلحة البلاد ، كما اصلحت الثورة المصارف ونقحت المناهج الدراسية بما يلائم خط الثورة والعهد الجمهوري . وقامت باصلاحات واسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية من الصعب التطرق إليها جميعا ولذلك سوف نتناول أهم واعظم هذه التغييرات والمنجزات .

١ ـ الاصلاح الزراعي

إن الاصلاح الزراعي تغيير يراد به مجموعة الاجراءات التشريعية والتطبيقية التي تقوم بها السلطات العامة بقصد احداث تغييرات في حقوق التصرف في الأراضي الزراعية وتحسين طرق استغلالها ، بحيث تنتج عن هذه التغييرات غلة زراعية أوفر كمية واحسن نوعا ، وتوزيع اكثر عدالة في الثروة والدخل الزراعيين ، وبحيث يؤدي ذلك كله إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية لا في مجال الزراعة فحسب وإنما في جميع أوجه النشاط الاقتصادي الأخرى في البلاد[١٠١] .

فالاصلاح الزراعي يجب ان يهدف الى حل مشكلتين هما : التوزيع والانتاج ، فهو والحالة هذه مسألة اجتماعية واقتصادية . وللاصلاح الزراعي اهداف ونتائج سياسية بالغة الأهمية بالاضافة إلى اهدافه ونتائجه الاقتصادية والاجتماعية . فلا يمكن للديمقراطية ان تنجح وتزدهر في ظل نظام تتركز فيه الملكية في يد عدد قليل من الأفراد . لأن ملكية الأرض تتضمن سلطة اقتصادية وقوة سياسية لا يمكن نكرانها . وإذا ما تركزت هذه في أيد قليلة لم يعد ثمة مجال للادعاء بالحكم الديمقراطي ، حيث ان الديمقراطية هي حكم غالبية الشعب ولا تتحقق ما لم توزع الملكية على اكبر عدد ممكن من السكان وإذا ما تم ذلك لم يعد هناك مجال لظهور حكومات أوتوقراطية مستبـدة تعتمد في حكمها على نفوذ الاقطاعيين وكبار الملاك وقد تصبح آلة بيد المستعمر يسيرها كيف يشاء لتنمية مصالحه والمحافظة عليها[١٠٢] .

---

(١٠١) د. عبد الصاحب العلوان ، دراسات في الاصلاح الزراعي ، مطبعة الاسواق التجارية ، بغداد ، ١٩٦١ ، ط١ ص١٠

(١٠٢) نفس المصدر السابق ، ص١٣ ـ ١٤

ولقد كان الشعب العراقي قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ يرزح تحت نوع من الاستعباد القائم على حيازة الأرض الزراعية ، إذ كان الاقطاعيون « كبار الملاك من شيوخ ومدنيين » يسيطرون على جهاز الدولة سواء كانت هذه السيطرة على الجهاز التشريعي ممثلا في البرلمان أم الجهاز التنفيذي ممثلا في الوزارات . كما استمر سوء استغلال الأرض وسوء توزيع حقوق التصرف فيها ، كما استمر معه شقاء الفلاحين ، ولذلك فقد كانت من أولى أهداف الثورة إيجاد حل جذري لهذه المشكلة بالقضاء على النظام الاقطاعي باعتباره سببا رئيسيا من أسباب تخلف البلاد في المجالات الزراعية والاقتصادية والاجتماعية[١٠٣] .

وعليه فقد نص الدستور المؤقت في المادة ١٤ منه على أن :

« آ ـ الملكية الزراعية تحدد وتنظم بقانون .

ب ـ تبقى حقوق الملكية الزراعية مصونة بموجب القوانين المرعية إلى حين استصدار التشريعات وإتخاذ التدابير الضرورية لتنفيذها »[١٠٤] .

وبموجب النص قرر مجلس الوزراء تأليف لجنة الاصلاح الزراعي لدراسة الوضع الزراعي العام في البلاد ووضع لائحة قانون الاصلاح الزراعي[١٠٥] .

وتمخضت اعمال هذه اللجنة عن إعلان قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ الذي اصبح نافذ المفعول اعتبارا من ٣٠ أيلول ١٩٥٨ ، وبمقضتاه اصبح الحد الأعلى للملكية الزراعية ألف دونم في الأراضي المروية (سيحا أو بالواسطة) والفين دونم في الأراضي الديمية (المطرية) ويوزع مايزيد عن الحد الأعلى على الفلاحين بملكيات صغيرة ذات حد ادنى قدره ثلاثون دونماً في الأراضي المروية وستون دونماً في الأراضي الديمية[١٠٦] .

---

(١٠٣) نفس المصدر ، ص١٦٧ .

(١٠٤) الوقائع العراقية ، العدد ٢ ، لتاريخ ٢٨ تموز ١٩٥٨ .

(١٠٥) كانت اللجنة برئاسة وزير الزراعة السيد هديب الحاج حمود وعضوية كل من: د. طلعت الشيباني ، عبد الرزاق الطاهر ، د. عبد الصاحب العلوان ، د. حسن كتاني ، د. باقر كاشف الغطاء ، د. تحسين علي ، قره ني دوغرامجي ، عبد الرزاق الزبير ، فريد أحمد ، مسعود محمد ، جوهر ديرهي ، قاسم المفتي ، يوسف الحاج إلياس ، أنور الحاف ولطفي الدليمي (سكرتير اللجنة) وقد اشترك مع اللجنة ممثل واحد عن كل وزارة . انظر :
د. عبد الصاحب العلوان ، المصدر السابق ، ص١٦٧ .

(١٠٦) الوقائع العراقية ، العدد ٤٤، ٣٠ أيلول ١٩٥٨

ما الذي حدا بالمشرع على جعل الحد الأعلى ألف دونم من الأرض المسقية وألفي دونم من الأراضي المطرية ؟ « إن الذي حمل المشرع العراقي على جعل الحد الأعلى ألف دونم هو أنه تراءى للمسؤولين والخبراء بعد بحث طويل مستفيض أن الطبقة المتوسطة من المزارعين التي ينبغي الابقاء عليها هي تلك الطبقة من المزارعين الذين اذا هم استغلوا ألف دونم من الأراضي المسقية وألفي دونم من الأراضي المطرية وأحسنوا استغلالها فانها تؤمن لهم دخلاً محترما لا يقل معدله في الأراضي المسقية عن ١٢٠٠ دينار إلى ١٥٠٠ دينار وذلك في السنوات الاعتيادية وعلى أساس الزراعة بوضعها الحاضر في العراق من حنطة وشعير وحبوب صيفية ومخضرات واقطان »[١٠٧] .

كما نص هذا القانون أيضاً (بالنسبة الى الأراضي الديمية على رفع الحد الأعلى إلى الألفي دونم وسبب ذلك أن الأراضي الديمية لا تنتفع في الموسم الصيفي كما أنها في كثير من السنين لا تنتج إلا اليسير الذي لا يسد النفقات أو ربما انعدم الانتاج بسبب المطر أو الآفات الزراعية ولهذا فقد وجد المشرع أن من العدل أن يرفع الحد الأعلى إلى ألفي دونم»[١٠٨] .

أهمية قانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨

عندما شرع قانون الاصلاح الزراعي في العراق كانت الوزارة الأولى للثورة متماسكة وجادة في العمل من أجل تحقيق أهداف الثورة وتغيير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية ، وكانت الاحزاب السياسية المؤتلفة في جبهة الاتحاد الوطني الممثلة في الوزارة ، تسعى بكل طاقاتها من اجل تشريع هذا القانون الذي هو هدف جميع هذه الأحزاب السياسية ، فضلا عن أن الخلافات الشخصية لم تكن قد برزت بعد بين قادة الثورة . ولذلك يمكن اعتبار قانون رقم ٣٠ لسنة **١٩٥٨** ثمرة من ثمار ثورة **١٤** تموز وجبهة الاتحاد الوطني معا . ولذلك فلم يعترض عليه احد في مجلس الوزراء اثناء مناقشته باستثناء اعتراض العقيد عبد السلام عارف على الحد الأعلى للملكية الزراعية ومطالبته بأن يكون خمسين دونما في الأراضي المروية ومائة

---

(١٠٧) عبد الرزاق الطاهر ، الاصلاح الزراعي والسياسي ، مطبعة شفيق، بغداد، **١٩٥٩** ط١ ص**١٥**.

(١٠٨) نفس المصدر، ص١٦.

دوسم للأراضي المطرية ، ولم يؤيده احد في ذلك لأنه لم يقم على أية أسس علمية أو أيديولوجية[١٠٩] .

ويمكن إجمال أهمية قانون الاصلاح الزراعي كما يلي :

١ ـ أنه صدر من سلطة وطنية بعد قيام ثورة ١٤ تموز استجابة لمصلحة وارادة طبقة الفلاحين الفقيرة الواعية . فهو إذن اشبه بمنهاج مشترك للحركة الوطنية في ميدان الاصلاح وفي النضال المشترك ضد الاقطاع لأن جميع الاحزاب المؤتلفة في جبهة الاتحاد الوطني كانت تؤكد على ضرورة قيام أصلاح زراعي لتخلص البلاد من هذا التخلف[١١٠] .

٢ ـ إن اعلان قانون الاصلاح الزراعي كان أقوى ضربة عنيفة وجهتها ثورة ١٤ تموز على الفور ضد سلطة الاقطاع وهيبته وأقوى مشجع وحافز لمد الثورة نفسها . إن الاصلاح الزراعي وإثارة قضية تصفية الاقطاع قد افهمت الفلاحين بأن ثورة تموز يجب أن تكون ثورتهم ، ثورة زراعية فلاحية في محتواها الجوهري ، وأن الجمهورية معناها الأرض والفلاح . وعليه فإن صدور القانون كان دافعاً عظيما للحركة التي جرت أوسع جماهير الفلاحين إلى النشاط السياسي .

٣ ـ إن القانون يخفض مساحة الاقطاعيات واقتصاد الاقطاعيين بنسبة الثلث تقريبا .

٤ ـ لقد وضع القانون بيد الحركة الفلاحية سلاحاً شرعياً كان ضروريا لتعبئة وتنظيم أوسع الجماهير في الريف ضمن الجمعيات الفلاحية التي تعتبر ثمرة مباشرة من ثمار القانون[١١١] .

ملاحظات حول قانون الاصلاح الزراعي

لا شك ان قانون الاصلاح الزراعي يمثل خطوة عظيمة نحو تفتيت الملكية الزراعية الكبيرة ، ومع ذلك نلاحظ ان القانون اعتمد كثيراً على قوانين الاصلاح الزراعي في الأقطار الأخرى ولا سيما مصر والهند ومن ثم لم يأخذ بنظر الاعتبار بعض الخصائص المحلية ، وخاصة من الناحية التطبيقية ومنها :

---

(١٠٩) مقابلة شخصية مع الأستاذ محمد صديق شنشل وزير الارشاد في الوزارة الأولى للثورة .
(١١٠) زكي خيري ، المصدر السابق الذكر ، ص٥٩
(١١١) زكي خيري ، المصدر السابق ، ص٥٩

١ ـ إن تحديد مدة خمس سنوات للاستيلاء على الأراضي الخاضعة للاصلاح الزراعي كان من أضعف نقاط القانون إذ ينبغي أن لا تزيد هذه المدة على سنتين كحد أقصى وبصرف النظر عن المدة المطلوبة لتوزيع هذه الأراضي على الفلاحين[١١٢] .

٢ ـ إن الحد الأعلى للملكية الزراعية لا يأخذ بنظر الاعتبار التطور الزراعي ، لأن الألف أو الألفي دونم التي تغل ما بين ثلاثة آلاف وخمسة آلاف دينار سنويا تبعا لنوع المحصول ، يمكن أن تغل لاصحابها اضعاف هذه المبالغ بعد إدخال المكائن والاسمدة والطرق الزراعية الحديثة . هذا من ناحية ومن الناحية الأخرى كلما زاد الحد الأعلى ، قلت المساحة الخاضعة للاصلاح الزراعي وبقي عدد الفلاحين المعدمين كبيراً . ولذلك فإن الحد الأعلى المقرر في القانون مرتفع جداً ونصفه (أي ٥٠٠ ـ ١٠٠٠ دونم) أقرب إلى الاجراء الاقتصادي الذي يؤمن الأرض لأكبر عدد من الفلاحين المعدمين .

٣ ـ إن عدم التمييز بين الملاكين العشائريين أو الاقطاعيين والملاكين المدنيين أمر خطير ألحق الضرر بالانتاج الزراعي كما ساعد على عرقلة تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي . إن الملاكين العشائريين لايقدمون أية خدمة للانتاج الزراعي بينما قدم الملاكون المدنيون بعض الخدمة للانتاج الزراعي عن طريق المضخات والآلات الزراعية والطرق الحديثة التي ادخلوها إلى مزارعهم . وعلى هذا فإن حرمان الملاكين العشائريين من الحد الأعلى أمر ضروري لصيانة الانتاج ومنح الملاكين المدنيين الذين طوروا وسائل الانتاج الحد الأعلى يساعد على عدم عرقلتهم تنفيذ الاصلاح الزراعي بعض الشيء .

٤ ـ إن القانون أقر مبدأ التعويض للملاكين عن جميع الأراضي المستولى عليها ، كما ألزم الفلاحين الذين ستوزع عليهم الأراضي بدفع التعويض خلال عشرين سنة ، وحتى الملاكين الخونة والعملاء لم يستثنهم القانون من التعويض . ولذا كان من الضروري وضع حد أعلى للأراضي التي يجب قانونا التعويض عنها كعشرة آلاف دونم مثلا ، لعدم ارهاق الفلاحين المتملكين من جهة ، وتحسين توزيع الدخل الوطني من الجهة الأخرى[١١٣] .

---

(١١٢) د. محمد سلمان حسن ، دراسات في الاقتصاد العراقي ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٦ ، ط١ ص٤٧ .

٥ - لم يستدرك قانون الاصلاح الزراعي تفصيلاً مشكلة صيانة الانتاج الزراعي اثناء عملية الاستيلاء وخلال الفترة بين تاريخ المباشرة بالاستيلاء على الأراضي الخاضعة للقانون وبين تاريخ توزيع الأراضي الفعلي على الفلاحين ، أي ما يسمى بمرحلة الادارة المؤقتة[١١٤] .

٢ - انسحاب العراق من المنطقة الاسترلينية

لا يتم التحرر سياسيافقط وإنما لا بد أن يتبعه التحرر الاقتصادي من التبعية الأجنبية . وبما ان النظام النقدي جزء هام من النظام الاقتصادي ، لذلك لا بد من تحرير هذا الجزء الهام من التبعية الأجنبية . وبعد أن تحرر العراق سياسيا من ارتباطاته بالاحلاف العدوانية ، أعلن عبد الكريم قاسم في مؤتمر المهندسين الذي عقد في ٤ حزيران ١٩٥٩ ، إنسحاب العراق من المنطقة الاسترلينية[١١٥] .

وبناء على ذلك دعت حكومة الجمهورية العراقية حكومة المملكة المتحدة للتفاوض في بغداد حول الترتيبات اللازم اتخاذها للخروج من المنطقة الاسترلينية ولتحويل جميع الأرصدة الاسترلينية المتراكمة الراهنة وجميع إيرادات العراق الاسترلينية المقبلة إلى الذهب والعملات الاجنبية الأخرى على اختلاف أنواعها .

إن الاضرار التي لحقت بالاقتصاد العراقي لارتباطه بالمنطقة الاسترلينية هي ما يأتي :

آ - خضوع العراق لتقلبات النقد البريطانية . إن ارتباط الدينار العراقي بالجنيه الاسترليني من شأنه أن يخضعه لكل التغييرات التي تلحق سعر الجنيه في الارتفاع أو الانخفاض . فقد يكون من مصلحة بريطانيا أن تخفض من قيمة عملتها تخفيضا تقتضيه كثرة ديونها مثلا أو حالتها التجارية ، وقد يكون الانخفاض نتيجة عوامل إقتصادية لا نستطيع معها بريطانيا أن تحتفظ بقيمة عملتها وقد يحدث

---

(١١٣) زكي خيري ، المصدر السابق ، ص٥٥ . وانظر
د. محمد سلمان حسن ، لمصدر السابق ، ص٤٨

(١١٤) د. محمد سلمان حسن ، المصدر لسابق ، ص٤٨

(١١٥) خطب الزعيم ، جـ١ ١٩٥٩ ، ص ١٠٢

العكس فترتفع قيمة الجنيه وعندئذ فلا مفر من أن تشمل تلك التطورات العملة العراقية[١١٦] .

ب ـ إن ارتباط الدينار العراقي بالاسترليني قد يؤدي إلى تضخم العملة العراقية إلى أقصى الحدود . فقد أنطوى التضخم الهائل في العملة الذي حدث خلال الحرب العالمية الثانية على كثير من المساوىء ، وحمل الشعب العراقي مختلف الاضرار . فكل تضخم يحدث في بريطانيا لا بد أن ينتج عنه تضخم في العراق وهو تهديد مستمر تتعرض له المصالح الاقتصادية والمالية العراقية[١١٧] .

جـ ـ عرقلة الانتاج وخفض أرباح التصدير والتأثير في الأسعار . فالمبدأ المقبول في مجال تقرير سعر الصرف هو أن السعر يتعين حسب قدرة البلد الانتاجية التي تتطور بتطور الظروف ، ولا سيما في البلاد الناشئة كالعراق . ويترتب على تطور القوة الانتاجية وعلى ثبات سعر الصرف ارتفاع قيمة النقد عن مقتضى أحوال الانتاج احيانا ، وانخفاض تلك القيمة عن هذا المقتضى في احيان اخرى . ومن البين ان حالة الارتفاع تشيع عرقلة التصدير ، وتستلزم حماية شديدة للانتاج القومي وتؤدي إلى اضعاف حركة دخول رؤوس الأموال ، وإلى الانكماش النقدي وإلى النتيجة النهائية لمجموع هذه الظواهر وهي الاضرار بالأسس الرصينة لحركة الانتاج[١١٨] .

د ـ إن الكتلة الاسترلينية وسيلة جوهرية للدفاع عن الجنيه البريطاني وانها اتخذت وسيلة لتنظيم التجارة حيث تتطلب المصالح الاستراتيجية البريطانية ذلك .

هـ ـ ارتباط تطور الانتاج القومي بظروف الكتلة . مما لا شك فيه أن الرابطة النقدية المقررة بين عملات الكتلة الاسترلينية تؤثر فيما يجري لدى اعضائها من تصنيع ومن تطور في الانتاج القومي بصورة عامة . فإن رقابة بنك انكلترا وصندوق موازنة الصرف على التحويل بين دول الكتلة وبين غيرها تحتمل عرقلة اتجاه رؤوس الأموال الخارجية إلى هذه الدول ، كما تحتمل خفض تجهيزها بسلع الانتاج وبذلك

(١١٦) سعيد عبود السامرائي ، العراق والمنطقة الاسترلينية ، مكتبة النهضة ، بغداد ، ١٩٦١ ، ط ٢ ص١٩ .

(١١٧) سعيد عبود السامرائي ، المصدر السابق الذكر ، ص٢١ وأنظر . د . مظفر حسين جميل ، سياسة العراق التجارية ، (بلا) ، ص٣٦٠-٣٦٢

(١١٨) سعيد عبود السامرائي ، المصدر السابق ، ص٢١-٢٢

يرتبط مصير التطور الاقتصادي بقدرة الكتلة على تجهيز ما يلزم لهذا التطور من رؤوس أموال ، ومن معدات ومواد أولية[119] .

وعليه وبعد مباحثات أجراها الجانبان العراقي والبريطاني في **٣١** مايس **١٩٥٩** و**١٥** حزيران **١٩٥٩** انسحب العراق من المنطقة الاسترلينية مع اعتبار موجوداته الاسترلينية كلها من الحسابات الخارجية[120] . وأصبح العراق حرا في استعمال أرصدته الأجنبية بالصورة التي يراها ملائمة لمصلحته سواء في ذلك ايراداته المستجدة بالاسترليني وغيره من العملات عن الصادرات المنظورة وغير المنظورة الأخرى والأرصدة الحالية التي تراكمت بالاسترليني نتيجة لزيادة مقبوضات العراق لهذه العملة على مدفوعاته بها والتي تمثل في الوقت الحاضر قسما كبيرا من غطاء العملة العراقية كما تمثل الجزء الأعظم من رصيد العراق من التحويل الخارجي .

ولا شك ان الدينار العراقي اكتسب قوة جديدة لم تكن له قبلا في ظل النظام الملكي حيث اصبح غطاؤه مكونا من مجموعة من أقوى العملات الدولية ومن الذهب بدلا من الاسترليني وحده .

وقد كانت موجودات العراق الاسترلينية خارج العراق بتاريخ **٣١** مايس **١٩٥٩** لدى البنك المركزي **٩٨,٢٥٣,٠٠٠** باون استرليني ، ولدى المصارف

---

(١١٩) سعيد عبود السامرائي، لمصدر السابق، ص٢٤. وانظر: د. مظفر حسين جميل، المصدر السابق، ص٣٦٢.

(١٢٠) ايضاح وزارة المالية، الوقائع العرقية، العدد ١٨٨، ٢٤-٦-١٩٥٩. أما نص البيان المشترك الذي اذيع بعد الاتفاق بين الحكومتين فهو: « بناء على طلب حكومة الجمهورية العراقية جرت مباحثات في بغداد بين ممثليه وممثلي حكومة المملكة المتحدة حول العلاقات المالية بين البلدين في المستقبل. وقد اشترك في المباحثات المذكورة ممثلو لبنك المركزي العراقي وممثلو بنك انكلترا .

وقد ابلغ ممثلو حكومة جمهورية العراقية ممثي حكومة المملكة المتحدة بقرار حكومة لجمهورية العراقية انهاء عضويتها في المنطقة الاسترلينية وتسويع احتياطي العملة العراقية وأرصدة العراق الأجنبية موافقت حكومة المملكة المتحدة على ادخال التعديلات اللازمة في أنظمتها الخاصة بالتحويل الخارجي طبقا للقرارات المذكورة بما في ذلك اعتبار حسابات العراق الاسترلينية حسابات خارجية اعتبارا من هذا التاريخ ان الترتيبات الضرورية لتمهيد هذا التعيير ستتحد بين البنكين المركزيين اللذين سيحتفظان بعلاقات ودية » .

بغداد في ٢٣ حزيران ١٩٥٩

انظر . لوقائع العراقية ، العدد ١٨٨، التاريخ حزيران ١٩٥٩

التجارية ١٤,٤٣٦,٠٠٠ باون استرليني وبذلك كان المجموع ١١٢,٦٨٩,٠٠٠ باون استرليني[١٢١] .

وعاد بالامكان تحويل هذا المبلغ بالاضافة إلى واردات النفط المقبلة إلى ذهب وعملات اخرى غير الاسترليني وبذلك اصبح النقد العراقي متحررا ومستقلا واكتسب الدينار العراقي قوة اكبر .

لقد عانى العراق كثيرا من ارتباطه بالمنطقة الاسترلينية لسيطرة بنك انكلترا ووساطته في التحويل وربط مصير التصنيع في العراق بظروف المنطقة الانتاجية والمالية والتأثير في مستوى الأسعار وضياع بعض أرباح التصدير والاخلال بالميزان التجاري بوقف اثر تغير سعر الصرف في معادلته[١٢٢] .

إن خروج العراق من المنطقة الاسترلينية يعتبر انجازا عظيما حققته حكومة الثورة في المجال النقدي .

٣ ـ السياسة النفطية

النفط في العراق مصدر هام للدخل القومي ويلعب دورا رئيسيا في عملية التنمية والتحرر الاقتصادي ، ولذلك كان من أولى المهام الملقاة على عاتق الثورة ، تحرير ثروته النفطية من احتكار الشركات الأجنبية واتباع سياسة تخدم مصلحة العراق . لذلك فقد اصدرت الثورة بيان النفط الهام والذي اكد على حرص العراق الجمهوري على استمرار جريان النفط مع المحافظة على مصلحة البلاد العليا[١٢٣]

---

(١٢١) ايضاح وزارة المالية حول الاتفاقية المعقودة بين البنك المركزي العراقي وبنك انكلترا

(١٢٢) سعيد عبود السامرائي ، المصدر السابق ، ص٥٠

(١٢٣) أما نص البيان فهو :

بيان من رئيس الوزراء حول السياسة النفطية

« نظرا لاهمية النفط للاقتصاد العالمي تود حكومة الجمهورية العراقية أن تعلن عن حرصها على استمرار استخراج النفط وجريانه وتجهيزه للاسواق التي تباع فيها لاهميته للثروة القومية والمصالح الاقتصادية والصناعية الوطنية و الدولية ، وهي تحترم التزاماتها مع الفرقاء المعنيين وقد اتخذت جميع الخطوات الضرورية لصيانة آبار النفط ومراكز الضخ والأنابيب وجميع المنشآت الأخرى داخل حدود الجمهورية العراقية ، وستعمل حكومة الجمهورية العراقية في الوقت نفسه على حماية مصالحها القومية العليا وتأمل من ذوي العلاقة أن يتجاوبوا مع رغبتها هذه في استمرار هذا المرفق الحيوي لمنفعة الاقتصاد الوطني والاقتصاد الدولي معا »

رئيس الوزراء

انظر :

الوقائع العراقية ، العدد ١ ، التاريخ ٢٣ تموز ١٩٥٨ ، ص٤ .

وترك هذا البيان أثرا هاما في تطمين الاوساط الدولية ومن ثم عدم التعرض للحكم الجمهوري الجديد ، بل واعتراف الدول الغربية به . ولم يمض على الثورة إلا بضعة أسابيع حتى بدأت المفاوضات مع شركات النفط (أوائل آب ١٩٥٨) حول القضايا الجوهرية والهامة كزيادة حصة العراق من العوائد ، والمساهمة في رأسمال الشركات واستعادة جميع الأراضي غير المستثمرة والمشاركة في أرباح التصفية والنقل ، واخضاع الشركات للقوانين العراقية ، والمساهمة في ادارتها الفعلية (أي الاجرائية) وتصحيح أسس حسابات النفقات والأسعار ، وحل مشكلة الاجارة الميتة أو المقطوعة(١٢٤) .

وقد استطاعت حكومة الثورة أن تحقق في الأشهر الأولى الانجازات التالية :

آ - إنشاء إدارة وطنية لمصلحة المصافي الحكومية وتصفية الادارة الاستعمارية ، وقد وفر ذلك وحده للخزينة خمسين ألف دينار .

ب - طرد الخبراء الأجانب من مصفى الدورة والتعريف الكامل للمصفى ، وقد وفر ذلك للخزينة اكثر من مليون دينار سنويا . حيث بلغ عدد الفنيين الأجانب (١٥٧) خبيرا كانوا يكلفون الخزينة حوالي مليون ومائة وخمسين ألف دينار(١٢٥) .

جـ - السيطرة التامة على قسم المشتريات الخارجية في المصفى والغاء وكالات الشركات الأجنبية (وخاصة الشركة الكيمياوية الامبراطورية وشركة لوسي) وقد وفر ذلك للخزينة ٣٨٠ ألف دينار خلال عشرة أشهر فقط(١٢٦) .

د - زيادة الطاقة الانتاجية لمصفى الدورة من ١,٤٠٠,٠٠٠ مليون طن إلى ٢,٢٠٠,٠٠٠ مليون طن سنويا .

هـ - تصفية شركة نفط خانقين ، وذلك وفق خطة سرية دقيقة وحكيمة وعلى مراحل مدروسة بعناية مسبقا ومن دون ضجة دعائية وذلك على الوجه التالي :

١ - الغاء امتياز شركة نفط خانقين في الأراضي المحولة واستلام حقوق نفط خانقين في ١ كانون الثاني ١٩٥٩ .

---

(١٢٤) إبراهيم كبه ، المصدر السبق الذكر ، ص٤١ .

(١٢٥) عبد الكريم قاسم ، أهداف الثورة في الخطاب الذي ألقاه في المؤتمر الصحفي المعقد في مستشفى السلام في ٣ كانون الأول ١٩٥٩ ، وزارة الارشاد ، بغداد ١٩٥٩ . ص٤٥ .

(١٢٦) إبراهيم كبه ، المصدر السابق ، ص٤٢ - ٤٣ .

٢ ـ استلام مصفى الوند وذلك في نيسان ١٩٥٩[١٢٧] .

٣ ـ الغاء وكالة التوزيع لشركة نفط خانقين واستلام هيئة النفط لشؤون التوزيع في ١ تموز ١٩٥٩ . وقد وفر ذلك للخزينة (١٧٠) ألف دينار .

٤ ـ طرد الخبراء الأجانب في الادارة العراقية الجديدة ، وقد وفر ذلك (٢٠٠) ألف دينار سنويا .

٥ ـ انشاء جهاز لتوزيع الغاز السائل على المستهلكين .

٦ ـ تم تخفيض أسعار المشتقات النفطية وخاصة البنزين منذ الأيام الأولى للثورة[١٢٨] .

وبالرغم من تجميد المفاوضات النفطية وعرقلة تنفيذ الخطة الطويلة الأمد لتحرير القطاع النفطي من الشركات الأجنبية تحريرا كاملا ، استطاعت ثورة ١٤ تموز أن تحقق الانجازات التالية[١٢٩] :

١ ـ استرجاع المياه الاقليمية واخراجها من امتياز شركة نفط البصرة .

٢ ـ استعادة غالبية الأراضي غير المستثمرة وذلك لاستثمارها مباشرة في ادارة الحقول في هيئة النفط العامة .

٣ ـ تسهيل استلام الحصة العينية من النفط الخام وذلك بتقليل مدة الاخطار للشركة من جهة وإمكان التسلم داخل العراق بدل نقاط التصدير البحرية وبأسعار نقل عن سعر موانىء التصدير من جهة أخرى .

٤ ـ مشروع اتفاق لتجهيز المصفى بالنفط الخام بكميات لتصدير المشتقات النفطية وليس لسد الحاجات المحلية فقط .

٥ ـ مشروع اتفاقية لتجهيز الغاز الطبيعي للمشاريع الصناعية الحكومية مجانا مع العلم أن ١٠٠ مليون م^{3} يحرق من هذا الغاز يوميا في الوقت الحاضر .

٦ ـ تعديل اتفاقية القرض مع الشركات لسنة ١٩٥٧ ، وذلك في عدة نقاط هامة منها تخفيض الفائدة من ٥,٥ الى ٣٪ وحصر الأقساط المسددة بمبالغ لا تزيد

---

(١٢٧) نفس المصدر السابق ، ص٤٣
(١٢٨) عبد الكريم قاسم ، أهداف الثورة ، ص٤٥ ـ ٤٦
(١٢٩) إبراهيم كبة ، المصدر السابق ، ص٤٤ ـ ٤٥

على نصف مليون دينار فقط كل ربع سنوي . وضمان عدم دفع اكثر من مليون دينار سنويا ، مع ضمان حد ادنى من موارد النفط للخزينة سنويا .

٧ ـ تعريق الشركات اي طرد الاجانب والسيطرة على سياسة الاستخدام ، وذلك باتخاذ عدة اجراءات هامة لتحقيق هذا الغرض منها تحديد المدة بشهرين لاختيار شاغلي الشواغر من العراقيين (بدل الشهر الواحد) وتعليق استخدام الاجانب على موافقة وزارة الاقتصاد وعدم تجديد عقود الاجانب عند انتهائها .

٨ ـ زيادة انتاج النفط الخام على الحد الادنى المنصوص عليه في الاتفاقية ، وذلك بانشاء مشروع الميناء العميق الذي يوسع تصدير البصرة الى ٢٢ مليون طن سنويا وكذلك حفر آبار جديدة وتحوير في الأنابيب في شركة النفط العراقية لزيادة ومضاعفة انتاجها .

٩ ـ اتباع سياسة عربية موحدة للنفط ، وقد تم تقديم مذكرة بهذا المعنى للمجلس الاقتصادي للجامعة العربية ، وقد كانت الفكرة الأساسية في ذلك انشاء جبهة موحدة للبلدان المنتجة للنفط لمواجهة الشركات الاحتكارية . وكانت هذه الفكرة هي النواة لانشاء منظمة (الاوبك)[١٣٠] .

قانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١

قامت حكومة الثورة بدراسات مستفيضة لاحكام الامتيازات الجائرة لشركات النفط والمشاكل الناجمة عن تطبيقها وقد توصلت الى القضايا التي ينبغي حلها مع الشركات بالمفاوضات بشكل يؤمن مصلحة الوطن ولا يفرط بحقوق الشعب وحددت هذه القضايا كما يلي[١٣١] :

١ ـ احتساب كلفة انتاج النفط والعناصر التي تتألف منها لضمان حق العراق .

٢ ـ طريقة تعيين الاسعار تحتسب بموجبها عوائد العراق من النفط .

---

(١٣٠) ابراهيم كبه ، المصدر السابق ، ص ٤٥ .

(١٣١) وزارة النفط ، حكومة الثورة ومفاوضات النفط ، سلسلة الثقافة الشعبية ٢٧ ، بغداد ، ١٩٦١ ص ١ ـ ٢
كذلك انظر .
هارفي اوكونور ، الازمة العالمية في البترول : ترجمة د. عمر مكاوي ، دار الكاتب العربي للطباعة ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٣٨٧ وانظر : ابراهيم علاوي ، المصدر السابق ، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣

٣ ـ الغاء الحسم الذي تتقاضاه الشركات

٤ ـ تعيين المدراء العراقيين وإشراكهم في مجالس ادارة الشركات في لندن وإشراف الحكومة العراقية على مصاريف الشركات بما يضمن مصلحة العراق .

٥ ـ تعريق وظائف الشركات تدريجيا .

٦ ـ تخلي الشركات عن الأراضي غير المستثمرة تمهيدا لاستفادة العراق منها .

٧ ـ تنازل الشركات عن الغاز الطبيعي الفائض عن حاجة الحقول النفطية وحقول الغاز الأخرى والحيلولة دون قيام الشركات جزافا بالاستمرار على حرق الغاز مع علمها بضياع ثروة العراق بدون مقابل .

٨ ـ ضمان استخدام الناقلات العراقية في نقل النفط العراقي .

٩ ـ وجوب مساهمة العراق فعلا في رأس مال الشركات بنسبة لا تقل عن ٢٠٪ من المجموع العام .

١٠ ـ وجوب زيادة حصة العراق من عوائد النفط .

١١ ـ دفع العوائد بعملة قابلة للتحويل تضمن مصلحة العراق .

١٢ ـ رفع الغبن والضرر الذي اصاب الجانب العراقي بسبب جور الاتفاقيات ونصوصها غير الواضحة التفسير .

ولما كانت حكومة الثورة راغبة في حل مشاكلها مع الشركات الاحتكارية واستخلاص حقوق العراق منها بصورة سلمية وودية فقد بادرت بدعوة ممثلي شركات النفط منذ تاريخ ٢٠ آب ١٩٥٨ الى التفاوض وايجاد حل عادل للخلافات القائمة ورفع الغبن الذي تضمنته امتيازاتها . وقد استمرت هذه المفاوضات ولم تنقطع بين الطرفين رغم تعنت الشركات حوالي الثلاث سنوات عقد خلالها ثمانية وعشرون اجتماعا مع مقابلات اخرى غيرها حيث تبين بنتيجتها ان شركات النفط لا زالت تفكر بنفس العقلية التعسفية الاحتكارية التي دأبت على التفكير بها منذ حصلت على امتيازاتها في العهد الملكي الرجعي ولم تزل غير مدركة لتطور الوضع في العراق او تقدم صناعة النفط نفسها وغير مدركة لحقوق العراق العادلة .

ولقد اتسم موقف الوفد المفاوض العراقي إزاء ذلك بروح من الصبر

والحكمة ، ولكن ذلك لم يجد نفعا مع الشركات ولم يحملها على تغيير موقفها رغم الجهود المضنية التي بذلها الجانب العراقي في تبادل وجهات النظر لاقناع الشركات بوجوب الاعتراف بحق العراق العادل وتذليل العقبات التي كانت تعترض سبيل المفاوضات(١٣٢) .

ونتيجة لذلك فقد شرع القانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ الذي حددت بموجبه مناطق الاستثمار لشركات النفط الاحتكارية العاملة في العراق وفق جدول ملحق بالقانون انتزعت بموجبه ٩٩,٥٪ من الأراضي الممنوحة للشركات الاجنبية غير المستثمرة(١٣٣) .

نتائج صدور القانون

لقد كان صدور القانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ خاتمة ثلاثة اعوام من المباحثات العقيمة مع شركات النفط الاحتكارية العاملة في العراق . وقد وضع هذا القانون مبدأ جديداً في العلاقات بين شركات النفط والحكومة العراقية . فرغم بقاء القانون حبرا على ورق خلال فترة حكم عبد الكريم قاسم إلا أنه جاء تسجيلا صريحا لحق العراق في تقرير سياسته النفطية ضمن حقوقه في السيادة الوطنية دون الرجوع الى الشركات الاحتكارية وأخذ رأيها في الموضوع . ذلك ان العلاقة بين الحكومة العراقية وشركات النفط الاجنبية العاملة في العراق ، هي علاقة حكومة ذات سيادة بشركات تجارية لا تملك الحصانة من احكام القوانين التي تصدرها الحكومة العراقية ، شأنها شأن غيرها من الشركات(١٣٤) .

ولقد كان إقدام العراق على استعمال حقه في السيادة الوطنية مبعث اعجاب وتأييد مختلف الاوساط المتحررة في العالم . فوصفته مجلة المصور المصرية « بأنه اخطر قانون صدر في تاريخ صناعة النفط منذ استخراجه في العراق »(١٣٥) . ورحب خبير

---

(١٣٢) وزارة النفط ، المصدر السابق ، ص ٢ . وانظر :
الاسباب الموجبة لصدور قانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ ، الوقائع العراقية ، العدد ٦١٦ ، ٢١ كانون الاول ١٩٦١ . ص ٤ ـ ٩ .
(١٣٣) للاطلاع على نص القانون انظر :
الوقائع العراقية ، العدد ٦١٦ ، ٢١ كانون الاول ١٩٦١ . ص ١ ـ ٣ .
(١٣٤) ابراهيم علاوي ، المصدر السابق ، ص ٢١٠ .
(١٣٥) مجلة المصور المصرية ، التاريخ ١٩ اب ١٩٦٦

النفط المعروف الشيخ عبد الله الطريقي بالقانون قائلا « اعتبر قانون رقم ٨٠ عملا وطنيا عظيما »[١٣٦] .

أما الأوساط الغربية فأعتبرته ظاهرة يجب حصرها وعدم السماح ها بالانتشار ,

وبهذا يعتبر صدور القانون خطوة نحو التحرر الاقتصادي من سيطرة شركات النفط الاحتكارية إذ ترتبت عليه الاثار الهامة التالية :

١ ـ تثبيت حق العراق في السيادة على اراضيه . وهو ما كانت تخشاه الشركات الاحتكارية اشد الخشية وحاولت بكل الطرق الاجهاز على القانون[١٣٧] .

٢ ـ إتاحته الفرصة للحكومة العراقية لأن تعقد اتفاقيات جديدة مع شركات اخرى لاستثمار الاراضي غير المستثمرة المنزوعة من الشركات الاجنبية . كما أتاح الفرصة لتأسيس شركة نفط وطنية تأخذ على عاتقها استثمار هده الأراضي بصورة مباشرة ومن ثم إقامة صناعات بتروكيمياوية وطنية[١٣٨] .

٣ ـ القضاء على احتكار الشركات الأجنبية لجميع الأراضي العراقية وتحرير الثروة النفطية المجمدة والتمكن من استثمارها فأدى ذلك إلى ارتفاع الدخل القومي وتكريسه لتطوير البلاد عن طريق خطط التنمية القوميه .

٤ ـ انشاء قطاع نفطي وطني تابع للحكومة يحرر بموجبه الاقتصاد العراقي من الاعتماد على تصدير النفط الخام فقط .

٥ ـ حصر نقاط امتيازات الشركات الاجنبية مما ساعد على مواصلة الضغط

---

(١٣٦) جريدة الثورة العربيه ، التاريخ ٨ آب ١٩٦٥ ، بغداد

(١٣٧) فقد انذرت الحكومة العراقية بضرورة التحكيم ، باعتبار ان لها الحق ، كطرف مساو في اتفاقية ١٩٥٢ ، في ابداء الرأي في أي تشريع او اجراء يمس مصالحها ولكن الحكومة العراقية لم تعبأ بانذار الشركات بل اصدرت تعليماتها بمنع الشركات (حتى بالقوة اذا استدعى الامر) من التحري او العمل في المناطق المستولى عليها بموجب قانون رقم ٨٠ وطلبت من الشركات تسليم ما لديها من خرائط ومعلومات عن تلك المناطق وبالفعل سلمت الى الحكومة العراقية . انظر . ابراهيم علاوي ، المصدر السابق ، ص ٢١١

(١٣٨) لقد اعدت حكومة عبد الكريم قاسم مسودة قانون لشركة النفط الوطنية لاستثمار الاراضي المستولى عليها ، وصرح عبد الكريم قاسم في ٧ شباط ١٩٦٣ في آخر مقابله صحفيه اجراها ، بأن الحكومة العراقية ستشرع القانون خلال الايام المقبلة ، ولكنه لم يعش ليشهدها انظر ابراهيم علاوي ، المصدر السابق ، ص ٢١١

عليها لتعديل شروط استثمار النفط لغرض انتزاع حقوق العراق عن طريق المفاوضة او التشريع بهدف الوصول الى إجراء تغييرات ضرورية تؤدي الى الغاء الامتيازات النفطية السابقة .

٦ ـ اقتطع القانون حقولا نفطية غنية أمثال حقل عين زالة الذي يحتوي على قبة عميقة قابلة للانتاج وحقل الرميلة الذي يحتوي على كميات غزيرة من النفط .

٧ ـ أتاح الفرصة للخبراء العراقيين والعرب لممارسة اختصاصاتهم فساعد ذلك على نجاح إنشاء شركة النفط الوطنية وقيام شركات نفطية وطنية وعربية في مساهمتها بانتاج النفط العراقي من الأراضي التي انتزعت من الشركات .

٤ ـ تغييرات أخرى

كما حققت الثورة في مدى اربع سنوات ونصف اصلاحات اجتماعية وثقافية وصحية واسعة وذلك نتيجة للهوة الواسعة بين الطبقات الاجتماعية في العهد الملكي وما يتنعم به الاقطاعيون والبرجوازية الكبيرة من امتيازات ووسائل عيش مترفة وما يقاسيه أغلبية ابناء الشعب من ظلم وفقر مدقع وتخلف صحي واجتماعي وما يقاسونه من خلال سكناهم في الصرائف ونتيجة كون الضباط الأحرار من الطبقات دون المتوسطة ويشعرون بما تقاسيه الأغلبية الساحقة في المجتمع من شظف العيش ، لذلك كانت من ضمن اهداف الثورة تضييق الفوارق الطبقية ومساواة الفقير بالغني عن طريق توفير مستلزمات الحياة له ، وحل مشكلة السكن بتوفير المساكن للمواطنين وتوفير الخدمات الاجتماعية والصحية وتيسيرها لجميع افراد الشعب ، وتعميم التعليم الابتدائي والثانوي وتوسيع المعاهد المهنية والعالية ، وتهيئة الفرص المتساوية للجميع . وقد حققت حكومة الثورة الكثير من هذه المنجزات فوزعت الدور السكنية على الموظفين ومن ذوي الدخل المحدود ، كما تم بناء احياء سكنية للضباط وضباط الصف في جميع محافظات القطر تقريبا ، كما تم بناء المستشفيات والمدارس وسعت لتوفير الخدمات لكافة المواطنين . وبهذا فإن الثورة قد سعت الى تغيير الأوضاع الاجتماعية نحو الأفضل .

ونتيجة للاهمال المتعمد الذي سار عليه النظام الملكي في مسألة تسليح الجيش ، إذ لم يجر تسليحه تسليحا كافيا ، حيث كشفت الثورة بأن تسليح الجيش كان اكذوبة ، وانه لم يكن في العراق جهاز رادار لكشف الطائرات ، كما ان اغلب اسلحته ومعداته قديمة وبالية . فإن حكومة الثورة عملت منذ الأيام الأولى على

تسليح الجيش العراقي فتم عقد الاتفاقيات العسكرية مع الكتلة الاشتراكية لاستيراد الأسلحة وجلب الخبراء لتدريب افراد القوات المسلحة ، كما حصل العراق لاول مرة على اسلحة متطورة وحديثة منها الدبابات والصواريخ كما حصل على اسراب من طائرات الميك السوفياتية . وبهذا فإن الثورة قد أولت عنايتها بهذا الجزء الحيوي من اجل الدفاع عن البلاد .

ونتيجة لتفشي الأمية بشكل فظيع بين ابناء الشعب العراقي حيث ان نسبتها بلغت ٦٥٪ من نفوس العراق . كان من ضمن اهداف الثورة القضاء على الأمية باعتبارها الخطوة الاولى لكل تقدم اجتماعي وثقافي وصحي في البلاد . ولذلك عملت الثورة عن طريق حملات مكافحة الأمية ان تقضي ولو على نسبة قليلة من الأمية بين أبناء الشعب ، كما قامت ببناء المدارس لتعليم النشء الجديد القراءة والكتابة ، كما قامت ببناء المهنية لتعليم الشباب الحدادة والنجارة . كما تز باء المكتبات العامة حتى يتم الاستفادة منها قبل الطلاب والمتعلمين لتطوير قابلياتهم الثقافية .

إن الثورة عملت ما في وسعها من أجل نشر التعليم والثقافة بين ابناء الشعب ، كما انها سعت الى تطوير الوضع الصحي عن طريق باء المستشفيات والمستوصفات ، كما قامت بربط الريف بالمدينة عن طريق فتح طرق المواصلات البرية والحديدية في اغلب محافظات القطر ، كما تم ايصال القوة الكهربائية والمائية الى الأرياف والقرى التي كانت محرومة منها خلال العهد الملكي . كما اصدرت قانون الأحوال الشخصية الجديد لبناء العلاقات الاجتماعية والعائلية على أسس متطورة ومتينة تضمن فيها حقوق المرأة .

ولذلك يمكننا القول بأن الثورة قامت بتغييرات في المجالات والقطاعات كافة ، إلا أن هذه التغييرات كانت قليلة بالنسبة لأوضاع العراق الاجتماعية والاقتصادية السيئة ، والسبب يعود الى قلة امكانيات حكومة الثورة سواء المادية او البشرية للقيام بالتغيير المطلوب الذي كانت تطمح في تحقيقه الأحزاب السياسية والتنظيمات العسكرية السرية قبل قيام الثورة ، كما ان الصراعات والمشاكل الداخلية والخارجية قد لعبت دورا في عدم تحقيق جميع الأهداف والوعود التي اطلقها قادة الثورة عند قيامها .

المبحث الثاني

التغييرات في المجالين القومي والدولي

لقد حررت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ سياسة العراق الخارجية من كل سلطان وتوجيه خارجي ، واصبحت لا تستهدف الا مصلحة العراق ومصلحة العرب والحرية والسلام في العالم . كما عملت الثورة في الأيام الأولى من انبثاقها على ازالة الفرقة بين العرب ، فلم يعد من وجود لمعسكرين يتناحران ، وعاد العرب جبهة واحدة وصفا واحدا . كما تعاونت الجمهورية العراقية تعاونا متينا مع الشقيقة الكبرى الجمهورية العربية المتحدة في جميع الميادين كما وحد العراق سياسته الخارجية مع الجمهورية العربية المتحدة في خدمة العروبة والتحرر . وعقدت معها اتفاقا للتعاون العسكري التام بعد ايام قليلة من قيام الثورة ، وثلاث اتفاقيات للتكامل الاقتصادي والتجاري والتعاون الفني ، وعقدت معها ميثاق الوحدة الثقافية العربية[1] .

إلا ان هذا التعاون والتقارب مع الجمهورية العربية المتحدة لم يستمر سوى أشهر معدودة حيث بدأت الخلافات والصراعات تنشب بين الطرفين وانتهت

---

(١) محمد توفيق حسين ، المصدر السابق ، ص ٢٣٦ .

وقد جاء في الاسباب الموجبة لعقد ميثاق الوحدة العربية الثقافية بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة الجمهورية العربية المتحدة ما يلي : « ان التعاون الثقافي بين ابناء الامة العربية امر قائم منذ سنوات طويلة وهو ليس غاية في حد ذاته ولكنه احدى الوسائل التي تسلكها الامة العربية لتدعيم الوحدة العربية . إن حكومتي الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة تحقيقا لما ينص عليه دستوراهما من انهما جزء من الامة العربية وتمشيا بالروح مع ما رسمه دستوراهما من ان المواطنين بجميع فئاتهم شركاء متعاونون في الوطن والحياة القومية ، واستجابة للشعور بالوحدة الطبيعية بين ابناء الامة العربية ، وايمانا بأن وحدة الفكر والثقافة اسس لوحدة الشعب العربي في كل مكان وتثبيت لاركان القومية التي لا تعرف التمييز بين مواطنيها في الجنس او المذهب او العقيدة وتنفيذا لما جاء في المادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية المعقودة في مايس ١٩٤٥ وعملا باحكام المادة الرابعة من الاتفاقية الثنائية بين وفد الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة في ١٩ تموز ١٩٥٨ ورغبة في عقد ميثاق لتقوية التعاون وتنسيق الجهود في سبيل تحقيق هذا الهدف ، قد اتفقا على عقد هذا الميثاق والعمل بموجبه ». انظر : الوقائع العراقية ، العدد ١٤٥ ، ٢٤ آذار ١٩٥٩ ، ص ٧

بالقطيعة على أثر حركة الشواف في الموصل في ٨ آذار **١٩٥٩** حيث اتهمت الجمهورية العراقية الجمهورية العربية المتحدة بمساعدة القائمين بالحركه ومدهم بالسلاح والمال وجهاز الاذاعة الذي اذيع منه بيان الحركة الاول ، واستمرت هذه القطيعة حتى نهاية حكم عبد الكريم قاسم في ٨ شباط **١٩٦٣** .

كما قامت الحكومة العراقية بعد قيام الثورة بمد يد العون والمساعدة الى حركات التحرير العربية فخصصت في الميزانية مليوني دينار سنويا لدعم حكومة الجزائر المؤقتة بالاضافة الى تخصيصات الأسلحة والمعدات الحربية وفتح الدورات التدريبية للمجاهدين الجزائريين(٢) .

كما قدمت الحكومة العراقية المساعدات المالية والعسكرية الى حركات التحرير في عمان والخليج العربي ، وسلكت في سياستها الخارجية سياسة الحياد الايجابي بين المعسكرين المتنازعين ، ودعمت قضية فلسطين في اروقة الامم المتحدة وخارجها ودعت الى تشكيل جيش التحرير الفلسطيني ليكون النواة لتحرير فلسطين .

كما عقدت الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والثقافية مع الدول الاشتراكية والمحايدة وبذلك كسرت التعامل القائم مع الغرب فقط والذي كان سائدا في العهد الملكي ، وبذلك حققت المساواة في التعامل الدولي على اساس المصلحة المشتركة والمنافع المتبادلة(٣) .

---

(٢) حيث حاء تأكيد دلك ي خطاب عبد الكريم قاسم قائلا :
« ابي اشركم بأن الاسلحة التي حصصت للجرائر كانت بدرجة كافية وقد حصصنا اسلحة احرى ، وسوف بخصص اسلحة احرى حتى تتحرر الجرائر وسوف بدعمها بكل ما اوتينا من قوة فهذه معاهدنا ومدارسنا العسكرية ومعاهد العلم الاحرى مفتوحة ابوابها امامهم فهم اخواننا وما عليهم الا ان يحضروا هدا البلد ويدرسوا على حساب هده الدولة وهي دولتهم ». انظر :
خطب الزعيم ،حـ٢، ١٩٥٩ ، ص ٢٨ - ٢٩

(٣) حيث عقدت حكومة الثورة حلال العام الاول من مسيرتها اتفاقيات اقتصادية وتجارية وفنية مع عشر دول صديقة اشتراكية ومحايدة هي . يوعسلافيا ، الاتحاد السوفياتي ، المانيا الديمقراطية ، جيكوسلوفاكيا،رومانيا ، بولونيا ، هنغاريا ، بلغاريا ، الصين الشعبيه ، الهند .
وكان الهدف من عقد هده الاتفاقيات هو تطوير الروابط الاقتصادية مع هذه البلدان على اسس جديدة من المساواة والمنفعة المتبادلة والمعاملة بالمثل ضمن الخط العام للحياد التجاري وفك التبعية للاقتصاد الاستعماري والسوق الرأسمالية وفتح اسواق جديدة للصادرات العراقية في العالم الاشتراكي وفي العالم الآسيوي - الافريقي الواسع النطاق انظر
ابراهيم كبه ، المصدر السابق ، ص ٧٣

وبسبب كثرة الانحازات في المجال الخارجي فسوف نتناول اهمها .

١ ـ الانسحاب من الاتحاد العربي الهاشمي

لقد كان قيام الجمهورية العربية المتحدة في شباط عام ١٩٥٨ السبب الرئيسي الذي دعا حكومتي العراق والأردن في الاسراع لعقد اتحاد بينهما في ١٤ شباط من نفس العام وذلك لخلق وزن سياسي يقاوم الضغوط السياسية الجديدة الداخلية والخارجية التي قدتعصف بكيانيهماوتلحقهما بالجمهورية العربية المتحدة ، وذلك لأن قيامها قد خلق عاملين جديدين مؤثرين ساعدا على قيام الاتحاد الهاشمي وهما :

آ ـ تزايد الثقل السياسي للجمهورية العربية المتحدة في العالم العربي والدولي .

ب ـ تعاظم عطف الجماهير العربية في العراق والأقطار العربية الاخرى للتلاحم مع هذه الجمهورية أملا في تحقيق الوحدة العربية .

وقد ضاعف التجاور الجغرافي بين الاقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة وبين العراق والأردن مخاوف حكومتيهما من تزايد النشاط السياسي للجمهورية العربية المتحدة واشتداد التيار القومي ان يؤديا الى تحطيم الأنظمة الملكية في بعض البلدان ودمج قطريهما بالجمهورية الجديدة . وبرزت هذه الحقيقة في المناقشات التي دارت في مفاوضات عقد الاتحاد . إذ أوضح وزير الخارجية الأردني بأن حكام مصر لم يكتفوا بحصر نشاطهم في الاطار الجغرافي المصري ولكن توسعوا في اهدافهم ورفعوا فلسفة الثورة والوحدة العربية حتى شملت العالم العربي كله . وإنه من واجب حكومتي العراق والأردن ان توقفا النشاط المصري عند حده ، وان الاردن هدفهم الأول وهي الحلقة التي توصلهم الى العراق والسعودية[٤] .

كذلك ادرك المسؤولون في العراق والأردن ان انتصار الثورة الشعبية اللبنانية واحتمال ضم لبنان للجمهورية العربية المتحدة سوف يعزل بلديهما سياسيا عن العالم العربي ، لذلك قامت حكومة الاتحاد العربي الهاشمي بالاتفاق مع حكومتي بريطانيا

---

(٤) محاضر الاتحاد العربي الهاشمي ، عمان ، ١٩٥٨ ، ص ٥٨ .
مصادر خاصة

والولايات المتحدة بتقديم المساعدات العسكرية والمالية للحكومة اللبنانية بهدف دعمها ضد الثورة الشعبية .

وإصافة لما سبق فقد كانت هناك عوامل داخلية ساعدت على قيام هذا الاتحاد . وكـان أبـرزها عامل القربى بين التاجين العراقي والاردني ، وكذلك المصلحة المشتركة بينهما والتجاور الجغرافي بينهما وبين الاقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة وتشابه نظامي الحكم فيهما. كما أن البلدين سبق أن عقدا معاهدة تعاون بينهما في عام ١٩٤٧ ، اذ التزم العراق بموجبها حماية الاردن من اي اعتداء يقع عليه[٥] .

كما قام الاستعمار البريطاني بتشجيع قيام هذا الاتحاد لاستعماله أداة لمنع احتمال توسع الجمهورية العربية المتحدة لتشمل أقطارا عربية اخرى بهدف تحقيق الوحدة العربية الشاملة التي يعرض قيامها مصالحه للخطر .

ويلاحظ على هذا الاتحاد انه قد أقام جبهة سياسية استعمارية مناهضة للجبهة العربية المتحررة التي قادتها الجمهورية العربية المتحدة وأقام حاجزا جغرافيا وسياسيا لمنع احتمال انتشار التيار الوحدوي إلى لبنان ، وكذلك سهل عملية تدخل الحكومة العراقية في شؤون لبنان الداخلية في دعم الرئيس اللبناني كميل شمعون بالمال والسلاح للقضاء على الثورة اللبنانية الشعبية ، وقد كشفت محكمة الشعب في بغداد كميات المال والسلاح التي تم إرسالها إلى لبنان لضرب الثورة الشعبية[٦] .

إضافة إلى ذلك فإنه أثار الصراع والفتنة بين الدول العربية في اختلاف مواقفها بين الاتحاد وبين الوحدة المصرية السورية . ولكنه من ناحية أخرى دمج الجيشين العراقي والأردني بجيش عربي موحد . ويعني ذلك أنه من الناحية النظرية قد أزال الحاجز الجغرافي أمام اشتراك الجيش العراقي في صد الاعتداءات الصهيونية عن الأردن . بعبارة أخرى يمكن اعتباره وفقا لالتزامات ميثاق هذا الاتحاد لم يترتب عليه انتهاء الأردن لحلف بغداد إلا أن الجيش الأردني اصبح بسبب اندماجه بالجيش العراقي بموجب ميثاق هذا الاتحاد مرتبطا بالتزامات العراق

(٥) د. صلاح العقاد ، المشرق العربي المعاصر ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٠ ص ٣٠٣

(٦) المحاكمات ، ج ١ ، ص ٣٦٥ - ٣٧٦ ، وج ٢ ، ص ٤٩٢ وانظر ارسكين تشايلدرز ، الطريق إلى السويس ، ص ٣٨٤

الدفاعية في حماية حدوده التي اقرها ميثاق بغداد، ويعني ذلك اشتراكه في الدفاع عن المصالح البريطانية في العراق .

ويلاحظ على هذا الاتحاد من جهة أخرى أنه قد أدى إلى نتيجة عكسية ، في حين انشىء لحماية النظام الملكي في كلا البلدين من احتمال سقوطهما أمام المد القومي الوحدوي ، إلا أنه أصبح من أهم الأسباب التي أدت إلى تعجيل قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ والتي قضت على النظام الملكي الرجعي .

ثم أعقب ذلك هدم هذا الاتحاد بانسحاب العراق منه مباشرة بعد قيام الثورة(٧) .

وقد أعطى هذا الاتحاد خبرة سياسية عملية تدعو إلى الاعتقاد بأن الاتحادات السياسية الزائفة التي لم تقم على رغبة الشعب وعلى أسس سليمة تحمل عوامل فنائها معها . وعلى ضوء ذلك نستطيع أن نبين نتائج انسحاب العراق من الاتحاد الهاشمي في النقاط التالية :

١ ـ أضعف النظام الملكي الأردني من الصمود أمام الجماهير العربية الأردنية مما أدى إلى إنزال القوات البريطانية لحماية هذا النظام من السقوط .

٢ ـ برهن على أن الاتحادات الزائفة لن تصمد أمام ضربة الجماهير الشعبية والفصائل الوطنية في القوات المسلحة .

٣ ـ أعطى قوة وزخما للوحدة العربية بين مصر وسوريا وضرورة انضمام الدول العربية الأخرى إليها .

٤ ـ أضعف قوة الاستعمار البريطاني والأمريكي في المنطقة العربية .

---

(٧) اما نص بيان انسحاب العراق من الاتحاد الهاشمي فهو :

« إن الاتحاد بين العراق والأردن على الصورة التي تم بها في العهد السابق لم يكن اتحادا حقيقيا يستهدف مصلحة الشعب في القطرين وإنما كان لتدعيم النظام الملكي الفاسد ولتمزيق وحدة الصف العربي المتحرر ولتحقيق مصالح زمرة الحاكمين الذين لم يأتوا الحكم عن طريق الشعب ولم يعملوا على تحقيق أمانيه . لذلك فإن حكومة الجمهورية العراقية تعلن انسحابها فورا من هذا الاتحاد وتعتبر جميع الاجراءات والتشريعات التي تمت بموجبه باطلة وملغية كما تعتبر نفسها في حل من جميع الالتزامات المالية والعسكرية وغيرها مما فرض على العراق نتيجة لقيام هذا الاتحاد » . انظر :
الوقائع العراقية ، العدد ١ ، التاريخ ٢٣ تموز ١٩٥٨ ، ص ١٥ .

٢ ـ القضاء على النفوذ الأجنبي في البلاد وخاصة البريطاني

تركزت السياسة الاستعمارية البريطانية تجاه العراق على ضرورة ربطه باتفاقيات ثنائية معها للحفاظ على امتيازاتها ومصالحها والتدخل في شؤونه الداخلية والخارجية بحجة المحافظة على الأمن والاستقرار في المنطقة .

وكان التدخل الاستعماري البريطاني واضحا ومكشوفا في القوات المسلحة العراقية حيث أن أغلب الخبراء وضباط التدريب هم من البريطانيين ، وكانوا ينظرون للضباط العراقيين نظرة ازدراء وسخط مما ولد عند الضباط الشباب فكرة التخلص من هذا الوضع السيء الذي يسيطر فيه البريطانيون على شؤون الجيش ، فتشكلت تنظيمات الضباط الأحرار في مختلف الوحدات العسكرية لبث الوعي الوطني والقومي بين الضباط والجنود وحثهم على التخلص من هذا الوضع السيء[٨] .

كما ان الأحزاب السياسية هي الأخرى كانت تشجب تدخل الاستعمار البريطاني في شؤون العراق الداخلية والخارجية ، فمن ضمن أهداف جبهة الاتحاد الوطني التي تشكلت في آذار ١٩٥٧ من الأحزاب السياسية العاملة في العراق مقاومة التدخل الاستعماري بشتى أشكاله ومصادره[٩] .

وقد سعت حكومة الثورة إلى التخلص من السيطرة الأجنبية على شؤون البلاد الداخلية والخارجية وذلك عن طريق :

أ ـ الانسحاب من حلف بغداد

بالرغم من قيام الثورة في ١٤ تموز ١٩٥٨ وكان من ضمن اهدافها الخروج من حلف بغداد ، وإعلان قادة الثورة في البيان الأول التمسك بقرارات مؤتمر باندونك التي تنص على سياسة الحياد الايجابي ورفضها لسياسة الانحياز إلى أي من المعسكرين ، إلا أن حكومة الثورة لم تنسحب من الحلف المذكور إلا في ٢٤ آذار ١٩٥٩ ، وكانت خلال هذه المدة مجمدة العضوية في الحلف ولم تحضر اجتماعاته . كما أن مقر الحلف في بغداد احتلته القوات العسكرية في اليوم الأول للثورة وحتم من

---

(٨) مقابلة شخصية مع العميد الركن المتقاعد محسن حسن الحسب أحد أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار بتاريخ ٩ ـ ١ ـ ١٩٧٧

(٩) بيان اللجنة الوطنية العليا لجبهة الاتحاد الوطني في ٩ آذار ١٩٥٧

قبلها ولم يدخله أحد من أعضاء السكرتارية ، ولم يعقد بعد ذلك اجتماع لأية جماعة لها علاقة بالحلف المذكور[١٠] .

لقد دعت عدة عوامل إلى عدم الانسحاب الفوري من حلف بغداد يمكن إجمالها على النحو التالي :

١ ـ ضمان عدم تدخل دول الحلف ضد الثورة ، وعلى الأخص بعد حدث الانزال الامريكي في لبنان والبريطاني في الأردن .

٢ ـ ضمان اعتراف دول الحلف بحكومة الثورة وبالنظام الجمهوري في العراق[١١] .

٣ ـ لم يكن من أهداف الثورة قطع العراق علاقاته بالدول المجاورة وقد أكد البيان الأول عندما بين ضرورة التعاون مع الدول الاسلامية .

٤ ـ رغبة حكومة الثورة باستمرار الحصول على الاسلحة من الدول الغربية[١٢] .

٥ ـ قرب انتهاء مدة عضوية العراق في الحلف عام ١٩٦٠ وإمكان الخروج منه بصورة طبيعية .

٦ ـ إن تجميد نشاطات العراق في الحلف اعتبر بمثابة انسحاب منه .

---

(١٠) ولدمار غولمان ، المصدر السابق ، ص ١٥١ .

(١١) وقد ذكر عبد الكريم قاسم في المؤتمر الصحفي الذي عقده في مبنى وزارة الدفاع في ٢٤ تموز ١٩٥٨ : « إن دول الميثاق ما زالت غير معترفة بالوضع الجديد ، وعليه فلا يمكننا بحث هذا الموضوع (ويقصد اجتماع الحلف في ٢٨ تموز في لندن وموقف العراق من المؤتمر) قبل اعتراف الدول المعنية بالجمهورية العراقية » . انظر :
صحيفة الجمهورية ، العدد ٨ ، ٢٥ تموز ١٩٥٨ ، بغداد ، وانظر : ولدمار غولمان ، المصدر السابق ، ص ١٥١ ـ ١٥٢ .
كما ذكر عبد الكريم قاسم في ٦ آب ١٩٥٨ لمراسل بولندي قائلا : « إن حكومة الثورة ستعالج عضوية العراق في حلف بغداد الذي عقد من قبل نظام الحكم السائد بدون أخذ رأي الشعب » وقال أيضا « إنك تستطيع أن ترى بنفسك ما إذا كان هذا الحلف في صالح البلاد » .
انظر : صحيفة الجمهورية ، العدد ١٩ ، ٧ آب ١٩٥٨ ، بغداد .

(١٢) حيث ذكر عبد الكريم قاسم في المؤتمر الصحفي الذي عقده في ٢٠ آب ١٩٥٨ قائلا « إن المساعدات العسكرية الامريكية ستصل في الأسبوع القادم ، وإن مبدأنا أن نكون أصدقاء مع دول العالم لذلك لا يوجد سبب لرفض الأسلحة » . انظر :
صحيفة الجمهورية ، العدد ٣١ ، تاريخ ٢١ آب ١٩٥٨ ، بغداد .

٧ ـ عدم استقرار الأوضاع الداخلية في العراق ، والصراعات العسكرية والسياسية التي نشبت بعد ذلك ، دفعت عبد الكريم قاسم إلى عدم توضيح سياسته الخارجية ليكسب بعض الوقت للسيطرة على الموقف .

٨ ـ رغبة حكومة الثورة بعدم إثارة الحكومة البريطانية ضدها وخلق المشاكل السياسية والاقتصادية لها عن طريق شركات النفط والأرصدة العراقية هناك .

غير ان الضغوط التي بذلت في داخل العراق وخارجه دفعت إلى الانسحاب منه في ٢٤ آذار ١٩٥٩ .

لقد كان الرأي العام العراقي يصر على ضرورة الانسحاب من الحلف لأنه يتنافى مع سياسة الحياد الايجابي التي يتبعها العراق والتي أعلنها البيان الأول للثورة ، كما أن الحلف المذكور هو من مخلفات العهد الملكي ولم يوافق عليه الشعب العراقي في حينه بل وقاومه[١٣] .

---

(١٣) يذكر ولدمار غولمان السفير الامريكي السابق في العراق بان « وزير الخارجية العراقي السيد عبد الجبار الجومرد قال خلال حديث معه في ٢ آب ١٩٥٨ بان التوقيع على ميثاق بغداد باسم العراق تم بمعرفة ما لا يزيد عن عشرين شخصا . ولذلك فميثاق ينقصه التأييد الشعبي » . انظر

ولدمار غولمان ، المصدر السابق الذكر ، ص ١٥٢

كما جاء في مقررات الاجتماع الجماهيري الذي دعت إليه جبهة الاتحاد الوطني بمناسبة حيء ذكرى وثبة كانون والمنعقد في ساحة الكشافة يوم ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٩ ما يلي

« ندعو إلى المبادرة بخروج العراق رسميا من حلف بغداد وخروجه من الاتفاق الخاص مع بريطانيا وتحرير بلادنا تحريرا تاما من بقايا السيطرة الاستعمارية ، ونشجب بشدة التدابير التي تتخذ لتعزيز حلف بغداد وإقامة القواعد الذرية والصاروخية بمتاخمة حدودنا ونعتبر هذه التدابير خطرا يهدد جمهوريتنا ووطننا العربي » انظر

صحيفة اتحاد الشعب البغدادية ، العدد ٤ ، التاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٩ .

كما ان الصحف التي كانت تصدر في الفترة من ١٤ تموز ١٩٥٨ وحتى خروج العراق من حلف بغداد كانت تؤكد على ضرورة الانسحاب من الحلف حتى تستكمل الجمهورية العراقية تحررها السياسي . انظر :

صحيفة الجمهورية البغدادية ، الاعداد ٢٦ و٣٤ و٤٣ و٥٤ في آب وأيلول ١٩٥٨ كذلك انظر

صحيفة اتحاد الشعب البغدادية الاعداد ١ و٢ و٣ في كانون الثاني ١٩٥٩

كما ان الأحزاب السياسية العاملة في العراق بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ كانت تؤكد على ضرورة انسحاب العراق من حلف بغداد فقد جاء في المذكرة التي رفعتها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي إلى عبد الكريم قاسم في صبح يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ ما يلي :

« وهذا يستوجب في الظرف الراهن إعلان انسحاب العراق فورا من ميثاق بغداد ، والغاء الاتفاقية الثنائية مع بريطانيا » انظر

صحيفة اتحاد الشعب ، العدد ١٤٢ ، السنة الثانية ، التاريخ ١٧ تموز ١٩٦٠ ، ص ١٠

لقد هاجمت الجمهورية العربية المتحدة بأجهزتها المختلفة ورئيسها جمال عبد الناصر العراق بعد فشل حركة الشواف في الموصل خلال شهر آذار ١٩٥٩ ، واتهمته بممالأة الدول الامبريالية[١٤] .

ولذلك فقد انصرف عبد الكريم قاسم إلى العناية بالسياسة الخارجية ، فأرسل وفدا اقتصاديا برئاسة السيد وزير الاقتصاد ابراهيم كبه إلى الاتحاد السوفياتي لعقد اتفاقيات اقتصادية ، ثم اعلن الانسحاب من حلف بغداد وإلغاء الاتفاقية العسكرية الثنائية مع بريطانيا ، كما تم في نفس العام الانسحاب من المنطقة الاسترلينية ومن مبدأ آيزنهاور والاتفاقات العسكرية الامريكية .

وفي ٢٤ آذار ١٩٥٩ أعلن وزير الخارجية العراقي السيد هاشم جواد إلى سفراء تركيا وإيران وباكستان وبريطانيا في بغداد بأن ثورة ١٤ تموز قد استهدفت تحرير العراق من كل قيد أو معاهدة أو اتفاق يمس سيادة الجمهورية العراقية ، ثم سلم كلا منهم مذكرة حول هذا الانسحاب تضمنت رغبة الحكومة العراقية في الانسحاب من الحلف .

وقد جاء في نص المذكرة المذكورة « إن ثورة ١٤ تموز قد احدثت تبدلا جوهريا في كيان العراق الداخلي كان من أبرز مظاهره تغيير نظام الحكم وقيام الجمهورية في البلاد التي أصبحت تعبر تعبيرا صادقا عن إرادة الشعب بكافة طبقاته وعن رغبته بوجوب قيام تعاون وثيق بين حكومته وبين الدول كافة على أساس الصداقة وعلى قدم المساواة وفقا لمصالحه المتبادلة معها . للعمل في سبيل حفظ السلام في العالم تمشيا مع مبادىء ميثاق الأمم المتحدة ، واتباع سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز إلى أي من المعسكرين الشرقي أو الغربي . وإن بقاء العراق طرفا في ميثاق بغداد لا

---

(١٤) وقد جاء في خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في ١١ آذار ١٩٥٩ في دمشق ما يلي :
« وقاومنا الضغط والاحلاف العسكرية وحاربنا حلف بغداد وحتى لا ندخل ضمن مناطق النفوذ ، ولا زال حلف بغداد حتى اليوم يضم بغداد وقد سقط من أجله الشهداء وسقط من أجله الذين كافحوا ليخرج العراق من مناطق النفوذ » .

وجاء في خطاب آخر في ١٢ آذار ١٩٥٩ في دمشق أيضا ما يلي :
« شعب العراق الذي قاسى وحارب نوري السعيد ليتخلص من التبعية ويتخلص من حلف بغداد ولا زال اليوم في حلف بغداد ولا زال اليوم يحارب مرة أخرى ليتخلص من التبعية » . انظر : جمال عبد الناصر ، نحن والعراق والشيوعية ، دار النشر العربية ، بيروت (بلا) ، ص ٦١ ـ ٦٥ .

يتماشى مع سياسة الحياد الايجابي التي اعلنتها وسارت بموجبها فعلا منذ ١٤ تموز ١٩٥٨ . كما أنه لا ينسجم مع رغبات الشعب العراقي الذي أعرب عن معارضته للحلف»[١٥] .

ومن جهة أخرى أعلمت الحكومة العراقية السفير البريطاني في بغداد عن طريق السيد هاشم جواد وزير الخارجية بأن : « الحكومة العراقية على استعداد لعقد معاهدة صداقة مع بريطانيا لرعاية المصالح المتبادلة بين الدولتين كبديل عن انسحاب العراق من حلف بغداد » . إلا أن الحكومة البريطانية رفضت هذا الاقتراح[١٦] .

ولم يمنع ذلك الحكومة العراقية من إعلام كل من تركيا وإيران وباكستان الأعضاء بحلف بغداد أيضا بالتزام العراق بمعاهدات الصداقة المعقودة بينها والتمسك بميثاق الأمم المتحدة للمحافظة على السلم في الشرق الأوسط[١٧] . وأعلن العراق أيضا انسحابه من جميع الاتفاقيات التي عقدها في ظل النظام الملكي والتي لا تتفق مع مصالح الشعب العراقي بما فيها برنامج المساعدات الامريكية ومبدأ آيزنهاور[١٨] .

وبالرغم من انسحاب العراق فقد اعتبر حلف بغداد نفسه مسؤ ولا عن حفظ الأمن في الشرق الأوسط بصورة عامة وفي الأقطار العربية منه بصورة خاصة ، ولذلك فقد بحث في اجتماعاته التي انعقدت فيها بعد موضوع السلام في المنطقة والصراع العربي ـ الصهيوني والوضع في العراق وتأثيراته على دول المنطقة . وكان موضوع العراق مطروحا على الأخص في اجتماع الحلف الذي عقد في طهران في تشرين الثاني ١٩٥٩ عندما بحث الموقف في العراق وعرض أن العناصر الشيوعية قد

---

(١٥) مذكرة وزارة الخارجية العراقية / الدائرة السياسية / الشعبية الغربية ، الرقم ع/١٣/٦٣/٦٣ ، بغداد في ٢٤ آذار ١٩٥٩ . انظر :
ثورة ١٤ تموز في عامها الأول ، مطابع دار الاخبار ، بغداد، ١٩٥٩ ص ٢٩١ ـ ٢٩٢
(١٦) نفس المصدر ، ص ٢٩٢ .
(١٧) نفس المصدر ، ص ٢٩٢ .
(١٨) خطاب عبد الكريم قاسم في مؤتمر اتحاد الصناعات العراقيه في ١٤ مايس ١٩٥٩ حيث ذكر « إننا لا نريد أن نبقى طرفا باتفاقية عدوانية ، أو طرفا مع دولة معتدية ضد دولة اخرى ولهذا قررنا الخروج من مبدأ ايزنهاور في هذا الاسبوع » . انظر :
خطب الزعيم ، ج ١ ، ١٩٥٩ ، ص ٨٩ .

تغلغلت في أجهزة الدولة وأصبحت تشكل خطورة على الأمن في الشرق الأوسط وتعرض مصالح الدول الغربية فيه للخطر[١٩] .

وقد أكد ذلك مدير الدائرة السياسية بوزارة الخارجية الايرانية للسفير العراقي في طهران ، كما بحث خلال الاجتماع المذكور ضرورة مساعدة العراق للوقوف بوجه التحشدات العسكرية للجمهورية العربية المتحدة على حدود العراق الغربية[٢٠] .

ومن ناحية أخرى طلبت السفارة البريطانية ببغداد عن طريق سفيرها من وزارة الخارجية العراقية نقل وثائق حلف بغداد المتعلقة بالحكومة البريطانية إلى أنقره ، فوافقت وزارة الخارجية العراقية بعد استئذان مجلس الوزراء وسمح لعدد من الضباط والجنود الانكليز بالذهاب إلى مقر الحلف في بغداد وهم قائد الجناح لادبليوفي بيو والعريف الطيار سميث دي.جي والجندي الأول بال.سي.ي. وأمنت الحكومة العراقية وصول هؤلاء الجنود إلى الحدود الايرانية بعد استلام هذه الوثائق في مقر الحلف[٢١] .

كما ضغطت السفارة البريطانية مرة أخرى عام ١٩٦٠ على الحكومة العراقية عن طريق سفيرها في بغداد أيضا لأجل حرق وثائق الحلف الأخرى ، ووافق مجلس الوزراء على الطلب ، وأحرقت ، وبذلك استطاعت بريطانيا ودول الحلف الأخرى ضمان عدم تسرب مخططات الحلف السرية[٢٣] .

ويبدو أن هذا الضغط من قبل الحكومة البريطانية حول سحب الوثائق المهمة وحرق الوثائق الأخرى هو خوفها من انكشاف المخططات العسكرية السرية لدول حلف بغداد في حالة قيام حرب بين هذه الدول والاتحاد السوفياتي وربما شملت مخططات عسكرية هجومية من قبل جيوش حلف بغداد في حالة قيام حرب بين الدول الأعضاء في الحلف والاتحاد السوفياتي ، وربما تضمنت أيضا بعض الأمور التي تتعلق بالموقف في الشرق الأوسط بصورة عامة .

---

(١٩) كتاب السفارة العراقية بطهران إلى وزارة الخارجية العراقية الرقم ٧١٥,٩٠/١/٧ في ٢ تشرين الثاني ١٩٥٩ ، ص ١ ـ ٢ .

(٢٠) نفس المصدر ، ص ٢ .

(٢١) قرارات مجلس الوزراء العراقي لعام ١٩٥٩ ،ص ٦١ ـ ٦٢ . ملف رقم ١/٣ لعام ١٩٥٩ .

(٢٢) كتاب وزارة الخارجية العراقية إلى وزارة الدفاع / سري / الرقم ع/٦٠٠/ ٦٠٠ / ١٢ في ٨ آذار ١٩٦٠ ، ص ١

نتائج انسحاب العراق من حلف بغداد

لقد ترتبت على انسحاب العراق من حلف بغداد الآثار التالية :

١ ـ الانسحاب من الاتفاق الخاص العراقي ـ البريطاني وملاحقه السرية وتجميد اتفاقية قاعدة الحبانية السرية وبذلك استكمل العراق سيادته وتحرره من ارتباطاته العسكرية غير المتكافئة مع بريطانيا .

٢ ـ ألغت الحكومة العراقية في ١٤ مايس ١٩٥٩ ثلاث اتفاقيات عقدها النظام الملكي مع الولايات المتحدة وهي اتفاقية المساعدات العسكرية الامريكية المعقودة في عام ١٩٥٤ واتفاقية المساعدة العسكرية والاقتصادية المعقودة في عام ١٩٥٥ ، ثم اتفاقية المساعدة العسكرية وفقا لمبدأ آيزنهاور التي عقدها الطرفان عام ١٩٥٧[٢٣] .

٣ ـ انسحاب العراق من المنطقة الاسترلينية في ٤ حزيران ١٩٥٩ أي بعد شهرين من انسحاب العراق من حلف بغداد انسجاما مع سياسة الحياد الايجابي وتحرير الاقتصاد العراقي من التبعية البريطانية[٢٤] .

٤ ـ قيام الولايات المتحدة بعقد اتفاقيات عسكرية ثنائية مع كل من تركيا وإيران والباكستان في مايس ١٩٥٩ ، تعهدت فيها بتقديم مساعدات عسكرية لتلك الدول لحفظ الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط إثر انسحاب العراق من حلف بغداد وشرائه الأسلحة من الاتحاد السوفياتي .

٥ ـ تغير الاسم إلى حلف المعاهدة المركزية Centopact وذلك خلال المؤتمر الذي عقد في أنقره بتاريخ ٢١ آب ١٩٥٩ ، وبررت التسمية الجديدة بكون الحلف يحتل مركزا وسطا بين حلف شمال الأطلسي Nato وحلف جنوب شرقي آسيا Seato[٢٥] .

ب ـ سياسة الحياد الايجابي .

تضمن البيان الأول اشارة واضحة إلى اتجاه سياسة حكومة الثورة الجديدة

---

(٢٣) خطب الزعيم ، ج ١ ، ١٩٥٩ ، ص ٨٩ انظر
ثورة ١٤ تموز في عامها الأول ، مصدر السابق ، ص ٢٩٢ ـ ٢٩٣

(٢٤) خطب الزعيم ، ج ١ ، ١٩٥٩ ، ص ١٠٢

(٢٥) أحمد نوري النعيمي ، المصدر السابق الذكر ، ص ٢٧٠

بإقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية مع جميع دول العالم على أساس من المساواة والمصالح المتبادلة ، والتزام العراق بسياسة الحياد الايجابي ورفضه الاعتراف بسياسة الانحياز إلى أي من المعسكرين المتصارعين وتمسكه بمقررات مؤتمر باندونك التي أكدت على عدم الانحياز لأي من الكتلتين[٢٦] . كما ركز عبد الكريم قاسم في خطاباته التي ألقاها في مناسبات عديدة على اتباع حكومته سياسة الحياد الايجابي ، كذلك سعت حكومة الثورة إلى إقامة علاقات الصداقة مع جميع دول العالم وقامت بتوسيع العلاقات والروابط الودية في مختلف الميادين مع الدول الاشتراكية[٢٧] .

وقد برزت هذه السياسة في الناحية التطبيقية العملية لسيسة حكومة قاسم عن طريق الانسحاب من حلف بغداد عام ١٩٥٩ ومن جميع مواثيق الانحياز التي ارتبط بها العراق مع انكلترا والولايات المتحدة في العهد الملكي ، وفي إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية مع دول المعسكر الاشتراكي إضافة إلى الدول الغربية .

وتوسع عبدالكريم قاسم في تفسيره لمفهوم هذا الحياد ، إذ شمل عدم اعتداء دولة على دولة أخرى ، كما شمل مفهوم الحياد الايديولوجي وذلك في منع اتباع العراق أفكارا أيديولوجية أجنبية ، موضحا ذلك في احدى خطبه التي أكد فيها بأن العراق دولة محايدة لا تعتدي على أحد « لنا ديننا وتراثنا ومبادئنا »[٢٨] .

وبالرغم من تعدد مفاهيم سياسة الحياد التي أعلنها عبد لكريم قاسم ، إلا أنه يمكن تحديدها بالاتجاهين التاليين :

الاتجاه الأول ـ مناهضة الاستعمار في البلاد العربية

لم يقتصر مفهوم سياسة الحياد الايجابي على مبدأ رفض الانضمام إلى الأحلاف العسكرية المرتبطة بأي من المعسكرين ، بل توسع عبدالكريم قاسم في تفسير مفهوم

---

(٢٦) البيان الأول للثورة ، الوقائع العراقية ، العدد ١ ، التاريخ ٢٣ تموز ١٩٥٨ ، ص ١ .
(٢٧) خطب لزعيم ، ج ١ ، ١٩٥٩ ، ص ٥ وكذلك ج ٢ ، ١٩٥٩ ، صفحات ٨ و١٤ و١٥
(٢٨) خطب الزعيم ، ج ٣ ، ١٩٦٠ ، ص ٣٥٨ ـ ٣٥٩ .
وقد ذكر عبد الكريم قاسم في المؤتمر لصحفي الذي عقده في ٢٤ آذار ١٩٥٩ « نحن لا نحارب فئة معينة من الاستعماريين وحسب ، نحن نحارب كل قوى لاستعمار الغاشمة التي تقيد لشعوب وحريتها وبالدرجة الأولى تلك التي تحاول التآمر والاعتداء على شعبنا وسنبذل العون لبقية الشعوب في كفاحها من أجل تحررها الوطني » . انظر :
عراق ١٤ تموز ، مطبعة النجاح ، بغداد ، ١٩٥٩ ص ١٤ ـ ١٥

الحياد إلى رفض تدخل الاستعمار في شؤون البلاد العربية ، وإلى مقاومة هذا التدخل عن طريق تقديم المساعدات العسكرية والمالية إلى الأقطار العربية التي كانت تتعرض إلى هذا التدخل مهما كان نوع النظام السياسي السائد في تلك الأقطار[٢٩] .

وبعبارة أخرى إن هذا المفهوم قد قصد به دعم حركات التحرر العربي وإضعاف النفوذ الاستعماري بالمنطقة العربية . ذلك لأنه من الواضح أن تواجد النفوذ الاستعماري في أي من الأقطار العربية كان يؤثر من الناحية العملية وبصورة مباشرة على سياسة الدول العربية المتحررة وذلك عن طريق توجيه الدول الاستعمارية ضغوطا عسكرية أو سياسية أو اقتصادية بنفسها أو عن طريق تسخير بعض حكومات دول الشرق الأوسط الخاضعة لنفوذها لتوجيه هذه الضغوط أو لإثارة شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق بتوجيه مثل هذه الضغوط وذلك في محاولة لحمل الحكومة العراقية للانحياز سياسيا إلى المعسكر الغربي بعد انسحابها من حلف بغداد[٣٠] .

وكان رد فعل حكومة عبدالكريم قاسم تجاه هذه الضغوط هو اتجاهه إلى إضعاف مركز هذه الشركات باعتبارها الأدوات التي استخدمها الاستعمار الغربي ضدها وذلك عن طريق إلغاء بعض الامتيازات التي كانت تتمتع بها في العراق . ولهذا تم إصدار قانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ والذي انتزع بموجبه ٩٩,٥٪ من الأراضي غير المستثمرة التي كانت تقع تحت دائرة امتيازاتها .

على ان جهود عبد الكريم قاسم لم تقتصر على إضعاف النفوذ الاستعماري داخل العراق فقط بل امتدت إلى مقاومته في المنطقة العربية أيضا بالمساهمة في هدم مراكزه العسكرية والاقتصادية وذلك عن طريق المساعدات العسكرية والمالية وتبني بعض القضايا العربية في المحافل الدولية وخصوصا في الأمم المتحدة .

---

(٢٩) وقد جاء في خطاب عبدالكريم قاسم في ٢ ادار ١٩٥٩
« من دواعي سروري أن تكون الجمهورية العراقية أول دولة خصصت مليوني دينار في الميزانية لدعم حكومة الجزائر تدفع إليها سنويا ولا شك أن هذه المبالغ تضاف إلى الأسلحة وتضاف إلى الإخلاص والجهود التي تبذلها حكومة الجزائر وأهلها وشعبها » انظر : خطب الزعيم ، ج ١ ، ١٩٥٩ ، ص ٢٩

(٣٠) خطاب عبد الكريم قاسم في الذكرى الحادية والأربعين لتأسيس الجيش العراقي في ٦ كانون الثاني ١٩٦٢ .

الاتجاه الثاني ـ المحافظة على كيان العراق السياسي

وقد عبر عن هذا الاتجاه بالانسحاب من حلف بغداد ومن الاتفاق الثنائي مع بريطانيا ، كما تم إلغاء الاتفاقيات العسكرية المعقودة مع الولايات المتحدة في العهد الملكي ، كما تم الانسحاب من المنطقة الاسترلينية . بالاضافة إلى ذلك فإن عبدالكريم قاسم لعب دورا كبيرا مع القوى الشيوعية والاقليمية لمنع قيام الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة ، فتم عزل وتصفية جميع القوى القومية والوحدوية خلال فترة حكمه والتي امتدت حتى قيام ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ .

وفي ضوء ذلك نستطيع أن نخلص إلى النتائج التالية :

١ ـ إن سياسة الانحياز نحو الغرب والتي سار عليها النظام الملكي أدت إلى إضعاف العراق عسكريا ، لأن الدول الغربية لم تزود العراق بالسلاح خلال تلك الفترة حيث كشفت ثورة ١٤ تموز بأن العراق لم يكن يملك شبكة رادار بالرغم من كونه عضوا في حلف بغداد . أما سياسة الحياد التي سار عليها النظام الجمهوري فإنها أدت إلى حصول العراق على الأسلحة من كلا المعسكرين الشرقي والغربي .

٢ ـ إن اتباع سياسة الحياد الايجابي من قبل الحكم الجمهوري في العراق أدى ليس فقط إلى خروجه من دائرة الاحلاف العسكرية الغربية وإنقاذ العراق والمنطقة العربية من أخطار الحرب الباردة والساخنة بين الشرق والغرب ، وإنما إلى كسر القيود التي وضعت على قواته المسلحة لمنعها من المشاركة في معارك العرب المصيرية .

٣ ـ استطاع العراق من خلال اتباعه سياسة الحياد الايجابي الحصول على كميات كبيرة من الأسلحة السوفياتية رفع بها قدرة وكفاءة الجيش العراقي القتالية وذلك عن طريق تزويده بالأسلحة والطائرات الحديثة التي لم يستطع الحصول على ما يماثلها من الدول الغربية .

٤ ـ مؤازرة الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية لمواقف العراق والدول العربية المصيرية في المحافل الدولية وخاصة الأمم المتحدة .

٥ ـ ساعدت سياسة الحياد الايجابي التي اتبعها العراق على منع الغرب من استخدامه للتآمر على البلدان العربية المتحررة وعلى منع استخدام اراضيه من قبل القوات الغربية في حالة قيام حرب بين المعسكرين .

٣ ـ اتفاقية التعاون الاقتصادي مع اتحاد الجمهوريات السوفياتية .

بعد اعتراف دول المعسكر الاشتراكي بدأت حكومة الثورة تفكر بعقد علاقات اقتصادية وتجارية وثقافية مع هذه الكتلة . ولذلك فقد عقدت اتفاقية اقتصادية مع اتحاد الجمهوريات السوفياتية ، فجاءت تعبيراً صادقاً لحريته في اقامة روابط واسعة ومختلفة ومتعددة تنم عن رغبته في الاستفادة من وسائل التقدم الذي حققته هذه الكتلة في مجالات الاقتصاد الدولي والداخلي بفضل المشاريع التي انجزتها تنفيذاً لقواعد التخطيط الاقتصادي . والواقع ان العراق أيضاً كان يسعى إلى اتباع سياسة التخطيط والتطور الاقتصادي في اقصر فترة ممكنة عن طريق المساعدات التي تتناول تنفيذ جملة من المشاريع المختلفة[٣١] .

لقد جاء في مستهل الاتفاقية « ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية استنادا إلى العلاقات الودية القائمة بينهما ورغبة في تطوير التعاون الاقتصادي والفني القائم على مبادىء المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والاحترام التام للسيادة وللكرامة الوطنية لكلا البلدين »[٣٢] .

ويستفاد من هذه المقدمة ان الاتفاقية المعقودة بين البلدين قد ابدت إلى حد كبير غايتها بمسألتين :

الأولى ـ هي مسألة تشجيع وتوسيع العلاقات التي عادت بينهما على أثر ثورة ١٤ تموز بعد أن كانت مفصومة العرى لمدة طويلة قاسى من جراء انفصامها كلا البلدين من الناحية السياسية كما فاتت على العراق من خلالها فرص اقتصادية جمة كان في مقدوره حيالها أن يقطع شوطا كبيرا في مضمار النهوض الاقتصادي .

أما الثانية ـ وقد أولتها الاتفاقية كثيرا من الحرص والاهتمام والرعاية فهي التي تتعرض لحماية المبادىء والعقائد والأهداف الوطنية والقومية ، إذ قامت الاتفاقية بين الطرفين على مبادىء المساواة وعدم التدخل في الشؤون الوطنية مع الاحترام التام للسيادة والكرامة .

وبهذا يكون العراق قد ضمن في هذه الاتفاقية كرامته وسيادته واستقلاله ،

---

(٣١) د . محمد علي رضا الجاسم ، دراسة حول اتفاقية التعاون الاقتصادي بين الجمهورية العراقية واتحاد الجمهوريات السوفياتية ، دار التضامن ، بغداد ، ١٩٦١ . ص ٣ ـ ٤ .

(٣٢) الوقائع العراقية ، العدد ١٤٧ ، ٢٩ آدار ١٩٥٩ ، ص ٢ .

ضمن حياته الكريمة وكرامة شعبه وسيادة جمهوريته ، بتأكيده على أن الاتفاقية قائمة في كل بنودها على أساس المنافع المتبادلة والمصالح المتقابلة . وهو بهذا تفانى في دفع كل شبهة أو محاولة ذات نوايا سيئة يمكن أن تعرض كيان الوطن ومصالح الشعب إلى الهدر والتفريط . وجدير بالاهتمام أنه لم يرد في الاتفاقية أي شرط أو قيد ينم عن غرض غير واضح ، الأمر الذي يكشف عن نية المتعاهدين على تحقيق التعاون الصادق ، وبذل المعونة الاقتصادية من أجل توطيد صداقة حقة[٣٣] .

ولعل أهم ما ورد في الاتفاقية هو ما يلي :

١ ـ مساعدات مالية من الاتحاد السوفياتي قوامها قرض يبلغ يعادل (٥٥) مليون دينار عراقي[٣٤] ، بفائدة سنوية قدرها ٢,٥ ٪ ، يقدمه الاتحاد السوفياتي على هيئة نفقات للتصاميم والمسوح والبحوث وعلى هيئة نفقات تنقل وسفر الخبراء السوفيات وعلى هيئة مكائن ومعدات وآلات ومواد ، ويمكن الاستفادة من كل ذلك خلال سبع سنوات اعتبارا من تاريخ تنفيذ الاتفاقية .

٢ ـ مساعدات فنية قوامها الخبرات والاستشارات والارشادات يقدمها الاتحاد السوفياتي بواسطة الخبراء والاخصائيين لشؤون الخطط والتصاميم والنصب والتنفيذ ، ثم تدريب العراقيين للعمل في المشاريع التي تؤسس في العراق أو تدريبهم في الاتحاد السوفياتي في المشاريع المماثلة[٣٥] .

٣ ـ التزام الجانب العراقي بما يلي :

آ ـ انشاء المشاريع وتنفيذ الأعمال المتفق عليها والقيام بتمويلها ودفع النفقات الخاصة بالخبراء السوفيات[٣٦] .

ب ـ تزويد الخبراء بكافة المعلومات اللازمة لوضع التصاميم الخاصة بالمشاريع السالفة[٣٧] .

---

(٣٣) د . محمد علي رضا الجاسم ، المصدر السابق ، ص ٩ .
(٣٤) مقدار القرض بالروبل (٥٥٠) مليونا ، يعادل الروبل ٢٢٢١٦٨ر . غرام ذهبا حسبما جاء في المادة الخامسة من الاتفاقية . انظر : الوقائع العراقية ، نفس المصدر ، ص ٣ .
(٣٥) م ٢ من نص الاتفاقية ، نفس المصدر ، ص ٣ .
(٣٦) م ٤ من نص الاتفاقية ، نفس المصدر .
(٣٧) م ٤ من نص الاتفاقية ، نفس المصدر .

ج ـ تسديد مبالغ القرض باقساط سنوية متساوية عددها اثنا عشر ، يبدأ استحقاقها بعد مرور مدة معينة من اكمال المشاريع وتسليم المعدات[٣٨] .

د ـ دفع الفوائد المترتبة على القرض بعد مرور خمسة عشر شهراً من تاريخ استعمال القرض . ويتم تسديد القرض وفوائده بالدنانير وبالعملات الأخرى وبالبضائع العراقية حسبما ورد في الاتفاقية[٣٩] .

وقد ذيلت الاتفاقية بملحقين تضمنا قائمتين بالمشاريع والدراسات التي بموجبها تقدم المؤسسات السوفياتية المعونة الفنية إلى مؤسسات الحكومة العراقية . ويشمل الملحق الأول على خمس وعشرين فقرة تتناول في مجموعها مشاريع الفولاذ والأسمدة والكبريت والعقاقير الطبية ومعامل انتاج المكائن والمعدات الزراعية ومعمل اللوازم والعدد الكهربائية ومعمل المصابيح الكهربائية ومحطة اداعة تشتمل على أربع مرسلات ومعمل للزجاج ومعمل للمنسوجات القطنية وآخر للمنسوجات الصوفية وآخر للتريكو وآخر للخياطة . كما اشتمل على القيام بالأعمال الجيولوجية من مسح جيولوجي ومركز تصليح للأجهزة الجيولوجية ، كما اشتمل على بناء سايلوين كونكريتيين ومعمل للتعليب ، وتقديم مساعدة فنية لتأسيس خمس مزارع حكومية ، ومساعدات فنية لتأسيس أربع محطات لتأجير التركتو ات وبزل الأراضي والري في جنوب العراق واعداد مشروع لاستغلال مياه حوض الفرات وتحسين الملاحة النهرية في نهري دجلة والفرات ، كما نصت على انشاء خط سكة حديد بغداد ـ بصرة وآخر بين كركوك ـ سليمانية[٤٠] .

في حين يشتمل الملحق الثاني على دراسات لمشاريع أخرى يبلغ عددها الثمانية عشر تنصب على انشاء معامل لانتاج الصودة الكاوية والبلاستك ومعامل لبناء السفن والمنشآت الخاصة بالسكك والملاحة والاذاعة والتلفزيون والبدالات التلفونية وغير ذلك[٤١] .

تقييم الاتفاقية .

تعتبر الاتفاقية العراقية السوفياتية خطوة جريئة في وضع وتنفيذ سياسة

---

(٣٨) م ٦ من نص الاتفاقية ، نفس المصدر ، ص ٤

(٣٩) م ٧ من نص الاتفاقية ، نفس المصدر

(٤٠) الوقائع العراقية ، العدد ١٤٧ ، ٢٩ آذار ١٩٥٩ ص ٦ ـ ٩ .

(٤١) نفس المصدر ، ص ١٠ .

جديدة . لأن الظرف العصيب الذي كان عليه الاقتصاد العراقي المتخلف استدعى من المسؤولين التحفظ في تخطي العقبات والمشاكل الاقتصادية . أما كونها سياسة جديدة فذلك واضح من طراز الاتفاقية التي جاءت شاملة لبرنامج كبير من المشاريع مستهدفة السرعة في الانجاز والتوفير في الوقت والاقتصاد في التكاليف وفي أجور الخبراء والمستشارين .

ففي الوقت الذي كان العهد الملكي يقوم بابرام العقود حول مشاريع مستقلة منفردة (عن طريق المناقصة والاستشارات والتقارير وعقد جلسات والموافقة والمصادقة إلى غير ذلك) مما يستدعي وقتا طويلاً وانفاقا جزيلا ، وروتينا مملا ، فضلا عن فوضوية وارتباك وصعوبة التنفيذ ، جاءت هذه الاتفاقية وصفا صادقا للرغبة في سرعة الانجاز للانتاج الواسع ودعوة صريحة لحشد القوى المتناسقة للعمل المثمر . ويمكن اعتبار اتفاقية التعاون هذه من أكبر واضخم الانجازات التي حققتها الثورة خلال حكمها الذي استغرق اربع سنوات ونصف .

٤ ـ مسألة الكويت .

رحب شيخ الكويت عبدالله السالم الصباح بقيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ لأن الثورة قد خلصته من ضغوط نوري السعيد من أجل الانضمام إلى الاتحاد العربي الهاشمي وتحمل نفقات الأردن المالية ، وقد كانت المباحثات جارية حول هذا الموضوع بين الكويت والعراق وتم الاتفاق على مسودة اتفاقية لانضمام الكويت إلى الاتحاد الهاشمي[٤٢] . كما كانت المباحثات جارية حول نفس الموضوع بين العراق

---

(٤٢) نص مسودة الاتفاقية :

معاهدة اخوة وتحالف بين حكومتي الاتحاد العربي وامارة الكويت الديباجة ـ

الفريق الأول ـ حكومة الاتحاد العربي .

الفريق الثاني ـ امارة الكويت المستقلة .

م ١ ـ تسود اخوة وصداقة دائمتين بين حكومة الاتحاد العربي وبين امارة الكويت المستقلة ويؤسس بين الفريقين المتعاقدين تحالف وثيق توطيدا لصداقتهما وصلاتهما الطيبة .

م ٢ ـ تعترف حكومة الاتحاد العربي بكيان امارة الكويت المستقلة وبنظام الحكم القائم بها .

م ٣ ـ يقوم بين الفريقين المتعاقدين تشاور تام في شؤون السياسية الخارجية التي لها علاقة بمصالحهما المشتركة وتتعهد حكومة الاتحاد العربي باسداء كافة المساعدات المقتضية لتنظيم هذه الشؤون بعد مشاورة الفريق الثاني كما تقوم حكومة الاتحاد بتمثيل الكويت دبلوماسيا وقنصليا في البلاد الأجنبية وحماية مصالح رعايا الفريق الثاني في الخارج .

م ٤ ـ يمثل كل من الفريقين المتعاقدين لدى الفريق الآخر ممثل دبلوماسي بدرجة (   ) يعتمد وفقا للأصول المرعية .

=

م ٥ ـ يوافق امير الكويت على قيام حكومة الاتحاد بتنظيم القوات المسلحة في الكويت وتدريبها على احدث الأساليب العصرية . وتحقيقا لذلك تتعهد حكومة الاتحاد العربي بأن تقوم بجميع التدابير الضرورية
ومنها :
١ ـ تعليم الضباط الكويتيين الفنون الحربية والعسكرية والجوية في المعاهد العسكرية العراقية
٢ ـ تقديم الأسلحة والعتاد والتجهيزات الضرورية لذلك .
٣ ـ تقديم ضباط عراقيين للخدمة بصفة استشارية في القوات العسكرية الكويتية .
م ٦ ـ إذا اشتبك أحد الفريقين المتعاقدين في حرب نتيجة وقوع عدوان على أراضيه من قبل جهة اجنبية فيتعهد الفريق المتعاقد الآخر المباشرة إلى معاونته في رد العدوان بجميع ما في وسعه من امكانيات
م ٧ ـ اتفق الفريقان المتعاقدان على ضرورة قيام تعاون وثيق بينهما في شتى مجالات الادارة والقضاء والاقتصاد والتعليم والمواصلات كما اتفقا على توحيد النظم والتشكيلات المتعلقة بهذه الشؤون وعلى قيام اتحاد جمركي بينهما وذلك على ضوء مصالحهما المشتركة .
م ٨ ـ يتمتع مواطنو كل من الفريقين المتعاقدين بحرية التملك والتنقل في جميع انحاء اقليم الفريق الآخر وكذلك بحرية السكن والاقامة في أية جهة من جهاته . واختيار المهنة وممارسة أية حرفة أو تجارة أو عمل والالتحاق بالمعاهد التعليمية .
م ٩ ـ تساهم حكومة الكويت (الفريق الثاني) بنسبة (   ) في ميزانية حكومة الاتحاد العربي (الفريق الأول) لقاء قيام هذه الحكومة بالالتزامات والخدمات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .
م ١٠ ـ تبرم هذه الاتفاقية وفقا للأصول الدستورية المتبعة في بلاد كل من الفريقين وتعتبر نافذة من تاريخ ابرامها وتبقى نافذة المفعول لمدة خمس سنوات قابلة للتحديد .
مسودة اتفاقية الانضمام ـ
انضمام امارة الكويت المستقلة إلى الاتحاد العربي ـ
الديباجة ـ
م ١ ـ تنضم امارة الكويت المستقلة إلى الاتحاد العربي وتعتبر عضوا ثالثا فيه .
م ٢ ـ مع مراعاة احكام هذه الاتفاقية تحتفظ امارة الكويت بشخصيتها المستقلة وبنظام الحكم القائم فيها .
م ٣ ـ تحتفظ امارة الكويت بعلمها الخاص في اقليمها . ويكون علم الاتحاد العربي المنصوص عليه في المادة السابعة من دستور الاتحاد العربي علما اتحاديا للكويت
م ٤ ـ يتمتع مواطنو امارة الكويت على اختلاف اجناسهم واديانهم في اقليمي الاتحاد العربي بجميع الحريات والحقوق التي يتمتع بها مواطنو الاتحاد العربي . ويكون لكل فرد منهم حرية التملك والتنقل في جميع انحاء الاتحاد وحرية السكنى والاقامة في أية جهة من جهاته واختيار المهنة وممارسة أية حرفة أو تجارة أو عمل أو التحاقه بالمعاهد التعليمية كما يتمتع مواطنو الاتحاد العربي بنفس هذه الحقوق والامتيازات في الاقليم الكويتي .
م ٥ ـ أ ـ توافق امارة الكويت على أن تكون الشؤون المتعلقة بالأمور التالية منحصرة في حكومة الاتحاد :
أولا ـ الشؤون الخارجية
ثانياً ـ حماية دول الاتحاد للمحافظة على سلامتها وامنها في الداخل والخارج .

وبريطانيا وتحدد موعد لعقد مؤتمر انكلو عراقي في لندن لبحث هذا الموضوع في ٢٠ تموز ١٩٥٨[٤٣] .

وقد بعث شيخ الكويت عبد الله السالم الصباح برقية تهنئة لعبد الكريم قاسم بنجاح الثورة ، كما بعث في ٢٥ آب ١٩٥٨ كتابا إلى قاسم يشرح فيه « بعض ما تلاقيه الكويت من مصاعب فيما يتعلق باستيرادها المواد الغذائية من شقيقتها العراق ، وعن القيود التي فرضت على تنقل الكويتيين إلى العراق »[٤٤] . وقد اجاب عبد الكريم قاسم على الكتاب مبينا فيه بأن التعليمات قد صدرت لاطلاق حرية التنقل والنقل بين البلدين .

وفي ٢٥ تشرين الأول ١٩٥٨ زار شيخ الكويت العراق ليقدم التهنئة لقادة

= ثالثا ـ انشاء وادارة القوات المسلحة تحت اسم الجيش العربي .
رابعا ـ شؤون الجمرك وتشريعاته .
خامسا ـ تنسيق السياسة المالية والاقتصادية .
سادسا ـ شؤون العملة وتنظيم شؤون الصيرفة .
سابعا ـ توحيد سياسة التعليم ونظمه ومناهجه .
ثامنا ـ شؤون الطرق والمواصلات المشتركة .
ب ـ تبقى من اختصاص امارة الكويت جميع الأمور والصلاحيات الأخرى .
على حكومة الاتحاد العربي بمفاتحة أمير الكويت وأخذ رأيه في جميع المسائل المتعلقة بالشؤون الخارجية والدفاعية للكويت . وذلك قبل أن تتخذ قرارا نهائيا بهذا الشأن .
م ٦ ـ (ينظم دستور خاص بانضمام الكويت للاتحاد ويتضمن جميع الأسس الواردة في اعلاه) .
انظر : وزارة الخارجية العراقية ، وثائق الحدود العراقية الكويتية ، دائرة الشؤون القانونية والمعاهدات .

(٤٣) د . حسن علي الابراهيمي ، الكويت ـ دراسة سياسية ، دار النهار ، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص ١٤٢ .

إن قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ومقتل الثلاثة الكبار قد قلب أمور المباحثات التي كانت جارية بين العراق والكويت وبريطانيا من اجل انضمام الكويت إلى الاتحاد العربي الهاشمي وتحملها نفقات الأردن المالية . ومن هنا جاء اتهام خليل كنه أحد اقطاب العهد الملكي لثورة ١٤ تموز بأنها قامت نتيجة لموقف نوري السعيد المتصلب تجاه الكويت وضرورة انضمامها للاتحاد الهاشمي . انظر :
خليل كنه ، المصدر السابق الذكر ، ص ٢٩٩ .

إن الاتهام باطل ولا يستند إلى أسس واضحة ومؤكدة لأنه يتناسى الظروف الموضوعية الناضجة للثورة في العراق ، كما أنه يتناسى دور تنظيمات الضباط الأحرار من أجل الاطاحة بالنظام الملكي والتي بدأت عملها منذ عام ١٩٥٢ في حين أن مباحثات نوري السعيد حول انضمام الكويت إلى الاتحاد العربي الهاشمي بدأت في عام ١٩٥٨ .

(٤٤) وزارة الخارجية العراقية ، وثائق الحدود العراقية الكويتية ، دائرة الشؤون القانونية والمعاهدات

الثـورة فـي العراق ، وقد كان في زيارته وتوديعه عبد الكريم قاسم . وبالرغم من أن الزيارة استمرت خمسة أيام إلا أن قاسم كان متحفظاً في مباحثاته ولهذا لم يصدر بيان مشترك عن هذه المباحثات، كما أن شيخ الكويت أراد خلال زيارته للعراق أن يتعرف على موقف قادة الثورة من الكويت وعن سير العلاقات بينهما وتطورها وهل لدى قادة الثورة طموح في اثارة قضية الكويت مجددا كما فعل من قبل الملك غازي ونوري السعيد .

وقد حدثت بادرة لتقوية العلاقات بين البلدين في ١٩ كانون الأول ١٩٥٨ عندما طلبت الحكومة العراقية فتح قنصلية أو ممثلية تجارية لها في الكويت لتقوم برعاية مصالح العراقيين فيها ، ولتنفيذ القضايا التي أثارها شيخ الكويت عند زيارته الأخيرة للعراق[٤٥] .

واستمرت العلاقات بين الكويت والعراق بشكل طبيعي خلال السنوات التي تلت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، وتم تبادل الوفود التجارية والاقتصادية بين الدولتين بشكل طبيعي وبناء ايضاً .

وعندما اعلنت بريطانيا في ١٩ حزيران ١٩٦١ عن توقيعها على معاهدة الاستقلال مع الكويت أسرع عبد الكريم قاسم في ارسال برقية إلى شيخ الكويت

---

(٤٥) نص الكتاب المرسل من وزارة الخارجية العراقية إلى أمير الكويت للموافقة على قيام التمثيل القنصلي بينهما :

حضرة صاحب السمو الشيخ عبدالله السالم الصباح

ـ حفظه الله وابقاه ـ

سلام الله عليكم ورحمته وبركاته :

لي عظيم الشرف أن أنهي لسموكم الكريم أنه بالنظر لرغبة الجمهورية العراقية في توثيق أواصر المودة والتعاون مع شقيقاتها من الدول العربية ولا سيما المجاورة منها فإنها تعتقد بأن أول واجباتها التعاون مع الجارة العزيزة الكويت واقامة العلاقات معها على أساس جديد من الصداقة الخالصة الأخوية المتكافئة ، وترى الحكومة العراقية ان أمثل طريقة لتحقيق ذلك في الوقت الحاضر هو فتح قنصلية أو ممثلية تجارية للجمهورية العراقية في الكويت ، لتقوم برعاية العراقيين من جهة وتكوين حلقة اتصال بين القطرين الشقيقين من جهة أخرى ، وخصوصا لتنفيذ القضايا التي تفضل سمو الشيخ الكريم بطلبها من الحكومة العراقية عند زيارته الأخيرة ولي وطيد الرجاء أن اتسلم جواب سموكم قريبا .

وتفضلوا سموكم بقبول فائق تحياتي واحتراماتي

مع أطيب التمنيات

التوقيع ـ وزير خارجية الجمهورية العراقية

انظر :

بين الكويت والعراق ، دار الحياة ، دمشق (بلا) ص ٨٣ ـ ٨٤ .

يبلغه فيها سروره بالغاء اتفاقية ١٨٩٩ المزورة وغير الشرعية المعقودة بين قائمقام الكويت الشيخ مبارك الصباح وبين الانكليز دون علم السلطات الشرعية في العراق آنذاك[٤٦] .

وفي ٢٥ حزيران ١٩٦١ عقد عبد الكريم قاسم مؤتمراً صحفياً في مبنى وزارة الدفاع ، أثار فيه مسألة تبعية الكويت إلى العراق بوصفها قضاءً عراقيا تابعا لمحافظة البصرة واشار في مؤتمره الصحفي إلى الأسس التاريخية التي يستند إليها في دعوته هذه ، كما اظهر بعض الوثائق التاريخية التي تؤكد ذلك واشار إلى « اننا باستطاعتنا أن نحصل على حقوقنا كاملة ولكننا نلجأ دوما وابدا إلى السلم (وإن جنحوا للسلم فاجنح لها) ألا إنني أؤكد لكم أن الاستعمار لا يفيد معه السلم فهو عدو السلم »[٤٧] .

---

(٤٦) نص البرقية التي أرسلها عبد الكريم قاسم إلى شيخ الكويت في ٢٠ حزيران ١٩٦١ . سيادة الأخ الجليل عبدالله السالم الصباح .

علمت بسرور بأن الانكليز اعترفوا في يوم ١٩ ـ ٦ ـ ١٩٦١ بالغاء الاتفاقية المزورة غير الشرعية وغير المعترف بها دوليا والتي سموها اتفاقية ١٨٩٩ بعد أن عقدوها بالباطل مع الشيخ مبارك الصباح قائمقام الكويت التابع لولاية البصرة دون علم اخوته في الكويت ودون علم السلطات الشرعية في العراق انذاك ، وقد سبق للشيخ حمود أن رفض التوقيع عليها أو تنفيذها الأمر الذي اضطر الانكليز على تهيئة شهود الزور من عملائهم للتصديق على توقيعها وفعلا فقد وقع البريطاني ويكهام هور الرئيس في خدمة الطبابة الهندية مع العميل الممثل البريطاني في البحرين اغا محمد رحيم بصفتها شاهدين على صحة توقيع شيخ الكويت الجليل .

فالحمدلله الذي هو وحده ينقذ العالم من التبعية والاستعماريين ومن جريمة الكفر بحق العرب في كل مكان وحذار من دسائس الانكلير المستعمرين ومكائدهم لتفرقة الصفوف داخل الوطن وبين الاشقاء ليضمنوا بقاءهم من وراء الستار يتلاعبون بمصالح العرب والمسلمين وبقاء سيطرة الاستعمار واعوانه على أوطاننا .

ونؤكد لكم بأننا سبقى ، ونحن إخوانكم في الجمهورية العراقية الخالدة لا تنطلي علينا خدعة الاستعمار وسنظل نعمل بقوة وعزم لنصرة العرب والمسلمين والنصر من عند الله .
وختاما فإننا نرجو لشخصكم الكريم بالذات ولاخواننا أهل الكويت الشقيق كل خير وتقدم ورفاه .
بغداد ٢٠ حزيران سنة ١٩٦١ .

عبد الكريم قاسم

انظر :
وزارة الارشاد ، الكويت القضاء العراقي السليب ، سلسلة الثقافة الشعبية (٣١) ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، ١٩٦١ ، ص ١٦ .

(٤٧) انظر :
المؤتمر الصحفي الذي عقده عبد الكريم قاسم في ٢٥ حزيران ١٩٦١ ، المصدر السابق ، ص ١٥ ـ ٢٨ .

وقبل هذا المؤتمر الصحفي كان مجلس الوزراء قد عقد عدة جلسات بحث فيها مسألة الكويت والطريقة التي يجب اتباعها لاسترجاعها إلى الوطن الأم ، وظهر في مجلس الوزراء رأيان :

الأول ـ ويمثله العسكريون وبضمنهم عبد الكريم قاسم وكانوا يرون أن عودة الكويت لا تتم إلا عن طريق الحل العسكري باحتلال الكويت ومن ثم اعلان نبأ انضمامها إلى العراق .

الثاني ـ ويمثله المدنيون ويؤكدون على ضرورة اتباع الطرق الدبلوماسية لضم الكويت ومن اشد مناصري هذا الرأي وزير الخارجية هاشم جواد إذ عرض ان الطرق الدبلوماسية هي أسهل واضمن لعودة الكويت ولا حاجة للتدخل العسكري ، كما أكد بأنه يستطيع أن يحصل على تأييد ٧٠٪ من دول العالم .

وبعد المناقشات الطويلة اقتنع الوزراء العسكريون بوجهة نظر وزير الخارجية ، كما اقتنع عبد الكريم قاسم ايضا ولهذا تم عقد المؤتمر الصحفي دون أي تحرك عسكري(٤٨) .

ويمكن أن نرجح أسباب ادعاء عبد الكريم قاسم بالكويت إلى :

١ ـ اشغال الرأي العام العراقي بهذه المشكلة باعتبارها مسألة قومية مهمة والهاؤه بها نتيجة للوضع الاقتصادي والسياسي المتردي في الداخل .

٢ ـ إن عبد الكريم قاسم قدر بأن الاحتلال العسكري للكويت سوف يعرض العراق والكويت لخطر الحرب مع بريطانيا وخاصة أن القوات العسكرية البريطانية كانت متواجدة في البحرين ولذلك فضل الحل السلمي .

٣ ـ شعر عبد الكريم قاسم بقوته العسكرية وأراد أن يظهرها للعالم بوجه عام وللدول العربية بوجه خاص وأن يكسب عطف الجماهير العربية على دعوته هذه لكونها تدخل ضمن الجهود القومية من أجل الوحدة العربية

٤ ـ حاجة العراق للأموال لتغطية المشاريع الكبيرة التي تمت خلال عامي ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ ، كما ان موارد النفط في العراق لم تعد تكفي لسد نفقات هذه

---

(٤٨) مقابلة شخصية مع اللواء الركن أحمد محمد يحيى وزير الداخلية في عهد قاسم بتاريخ ١٣ ـ ١٠ ـ ١٩٧٦

المشاريع وعليه يمكن الاستفادة من موارد النفط الكويتية بدلا من أن تجمد في البنوك البريطانية .

٥ ـ أراد عبد الكريم قاسم أن يحصل على قوة أكثر في مفاوضاته مع شركات النفط الاحتكارية والتي استغرقت اكثر من عامين دون حل ولذلك طالب بالكويت حتى تدخل ايضا ضمن مفاوضاته مع شركات النفط وبهذا يكسب قوة اكبر لاسترجاع حقوق العراق المشروعة من الشركات .

إلا أن المشكلة أخذت أبعادا جديدة ، إذ اثيرت امام الأمم المتحدة بعد أن رفع العراق شكوى امام مجلس الأمن من انزال القوات البريطانية في الكويت . فطرح في مجلس الأمن مشروعان أحدهما مصري والأخر بريطاني لحل المشكلة . ووقف الاتحاد السوفياتي بجانب العراق وقد استخدم « حق الفيتو » ضد المشروع البريطاني ، أما المشروع المصري فلم يحصل على الأصوات اللازمة لصدوره[٤٩] .

ونتيجة لاخفاق مجلس الأمن في حل المشكلة بحثت المسألة في مجلس الجامعة العربية وتقرر ارسال قوات عربية بديلة عن القوات البريطانية في الكويت طبقا للمشروع الذي تقدمت به السعودية في تموز ١٩٦١ ، فانسحب العراق من مناقشات مجلس الجامعة احتجاجا على ذلك . ثم ألفت أربع دول عربية قوات عسكرية باسم جامعة الدول العربية لتحل محل القوات البريطانية في الكويت وهذه الدول هي السودان والأردن والسعودية والجمهورية العربية المتحدة . وبلغ تعدادها (٢٣٠٠) جندي وصلت الكويت في شهر أيلول عام ١٩٦١ . وفي تشرين الأول ١٩٦١ غادرت جميع القوات البريطانية الكويت بعد أن استبدلت بقوات عربية[٥٠] .

موقف الأحزاب العراقية من المطالبة بضم الكويت .

كان موقف الأحزاب متباينا ازاء قضية الكويت ، فقد أيد الحزب الوطني

---

(٤٩) د. حسن علي الابراهيمي ، المصدر السابق لذكر ، ص١٤٣ . وانظر : Uriel Dann, op. cit., P. 349- 352.

(٥٠) انظر تفاصيل مناقشات لجنة الشؤون السياسية التابعة لجامعة الدول العربية في ٢٠ تموز ١٩٦١ في الكراس الذي أصدرته وزارة الخارجية بعنوان ـ حقيقة الكويت ، ج ٢ ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، ١٩٦١ . وانظر :
تفاصيل الأزمة في كتاب مارث دوكاس ، أزمة الكويت ـ العلاقات الكويتية العراقية ١٩٦١ ـ ١٩٦٣ ، دار النهر ، بيروت ، ١٩٧٣ .

الديمقراطي مطالبة عبد الكريم قاسم بضم الكويت إلى العراق ، باعتبار أنها جزء من العراق وقد فصلها الاستعمار البريطاني عنه وأقام فيها كيانا شكليا لخدمة مصالحه في الخليج ثم اكتشاف النفط فيه من بعد . وعليه فإن مقومات الدولة لا تتوفر في الكويت وإنها مرتبطة اجتماعيا واقتصاديا بالعراق عن طريق البصرة . غير ان الحزب لم يؤيد ضم الكويت إلى العراق بدون موافقة الدول العربية الأخرى ، ورأى في تهديدات عبد الكريم قاسم بقطع العلاقات الدبلوماسية مع أية دولة تعترف بالكويت سياسة غير مجدية ، بل ومتهورة لأنها تؤدي إلى عزل العراق عربيا ودوليا[٥١] .

أما الحزب الشيوعي العراقي (جماعة اتحاد الشعب) فكان يعارض الطريقة التي اتبعها عبد الكريم قاسم في ضم الكويت ويؤكد على « أن المسألة الأساسية في الظرف الراهن هي مسألة تحرير الكويت من الاستعمار وهي جزء من قضية العرب الكبرى قضية التحرر العربي وإن كانت ذات مساس مباشر اكثر بالعراق نظرا للعلاقات الخاصة التاريخية والاجتماعية والاقتصادية ، ولهذا كان ينبغي التركيز على هذا الهدف الرئيسي والمباشر الذي من شأنه أن يجمع تحت لوائه كل القوى العربية المعادية للاستعمار وإن لا يدع مجالا لدسائس الاستعمار ضد هذه القضية العادلة وضد التضامن العربي .

أما مسألة الرابطة بين العراق المتحرر والكويت الذي يناضل من أجل التحرر فإن الحزب الشيوعي يرى بأن المستقبل سيقررها طبقا للإرادة الحرة للجماهير الشعبية في العراق والكويت معا ، يمارسونها بمعزل عن الاستعمار وعن الأساليب الاستبدادية في الحكم وفي ظروف التمتع بالحريات الديمقراطية »[٥٢] .

وأكد الحزب الشيوعي بأن حل مسألة الكويت لا يتم إلا عن طريق :

« ١ ـ تصحيح عرض القضية الكويتية والتمسك بجوهرها باعتبارها قضية تحرير الكويت من الاستعمار ومن نهب احتكاراته النفطية ومن مخلفات القرون الوسطى ، نظام حكم المشايخ الاستبدادي ، واستبعاد كل مسألة ثانوية أو مصلحة ضيقة من شأنها أن تصرف الأنظار عن هذا الجوهر أو أن تثير الغبار حوله .

---

(٥١) قاسم جبيل قاسم ، الحزب الوطني الديمقراطي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٧١ ، ص ٢٩٣ ـ ٢٩٤ .

(٥٢) بيان الحزب الشيوعي العراقي « حول قضية الكويت » صادر في ٢٨ حزيران ١٩٦١

٢ ـ إن الشعوب والحكومات العربية أمام مهمة وطنية وقومية تستدعي التضامن مع العراق في عدم الاعتراف بالاتفاقية البريطانية ـ الكويتية الجديدة والعمل المشترك الفعال لابطال مفعولها والغائها . والوقوف بيقظة وحزم صفا واحدا متراصا ضد التدخل الاستعماري في شؤون الكويت وضد محاولات الاستعمار والصهيونية للنفاذ من الخلافات الناشئة .

٣ ـ اتخاذ خطوات حاسمة لاخراج مشكلة تحرير الكويت على الصعيد الدولي والدفاع عن عدالتها لكسب تأييد شعوب العالم وحكوماتها »[٥٣] .

أما الأحزاب والقوى القومية فقد استنكرت مطالبة عبد الكريم قاسم بالكويت باعتبار ان دوافعها اقليمية وشخصية يراد بها بعث الروح في حكمه الموشك على الانهيار . فاصدرت حركة القوميين العرب بيانا في ١٠ تموز ١٩٦١ بهذا الشأن جاء فيه « إن هذه الدعوة في جوهرها دوافع اقليمية وشخصية كان النضال العربي قد لفظها منذ زمن طويل وإن هذا الادعاء لا يمت إلى دعوة الوحدة العربية بصلة »[٥٤] .

أما الرابطة القومية في العراق فإنها أصدرت بيانا اكدت فيه « ان عبد الكريم قاسم في دعوته هذه قد نفذ رغبة الاستعمار الانكليزي وعبر عن امانيه واطماعه أصدق تعبير عند مناداته بضم الكويت جبرا وبالقوة إلى العراق حتى يمكننا أن نقول أن السفير البريطاني في بغداد قد لقن عليه حتى الكلمات التي قالها في المؤتمر الصحفي الذي عقده في وزارة الدفاع »[٥٥] .

واضاف البيان المذكور ان الآثار التي ترتبت على ذلك هي :

« ١ ـ عودة القوات البريطانية إلى الخليج العربي ووقوفها في وجه تيار التحرر العربي في المنطقة .

٢ ـ تخوف جميع امراء ومشايخ الخليج من المطالبة بالاستقلال والسيادة ذلك لأن تخليهم عن الاستعمار سيؤدي إلى ابتلاعهم بالقوة من قبل أية دولة عربية مجاورة .

---

(٥٣) نفس المصدر السابق .
(٥٤) بيان حركة القوميين العرب « حول أزمة الكويت » صدر في ١٠ تموز ١٩٦١ .
(٥٥) بيان الرابطة القومية في لعراق « حول أزمة الكويت المفتعلة » صادر في ٩ تموز ١٩٦١ .

٣ ـ تجديد الخلافات وتوسيع شقة الخلاف بين الدول العربية نتيجة هذه المشكلة .

٤ ـ إن قاسم أراد بلعبته هذه أن يشغل شعب العراق عن جرائمه وعن واقعه السياسي المهترىء »[٥٦] .

ولم يصدر حزب البعث العربي الاشتراكي في القطر العراقي بيانا حول الموضوع . وقد فسر السيد علي صالح السعدي نائب امين سر الحزب يومذاك موقف الحزب بقوله « إن أسلوب عبد الكريم قاسم الدعائي في المطالبة بالكويت جعل القوى والأحزاب القومية ترى في دعوته هذه أنها مجرد ضم اقليمي لأن الوحدة لا تتحقق إلا بالأسلوب الشعبي وبالاستناد إلى الجماهير »[٥٧] .

غير ان القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي أصدرت بيانا في ١٦ تموز ١٩٦١ حول ازمة الكويت بعنوان « العدوان البريطاني على الكويت مؤامرة استعمارية على مجموع حركة التحرر العربي » اكدت فيه أن « الاخلاص للوحدة العربية والعمل لها لا ينفصل عن الاخلاص للاسلوب الشعبي في تحقيق الوحدة والاستناد إلى الارادة الشعبية والاعتماد على مشاركتها سواء في مرحلة تحقيق الوحدة أو بنائها ، وكل محاولة للفصل بينهما طعن للوحدة وتأخير لمسيرتها . وعبد الكريم قاسم بمنطقه الاقليمي ، وبماضيه الأسود في طعن اتجاه الوحدة ، وبحكمه الفردي وتصرفاته المشبوهة لا يستطيع أن يجمع حوله الارادة الشعبية في العراق شعبا وجيشا مهما كانت براءة دعوته ، لأن الشعب في العراق يدرك أن غرض قاسم من طرح هذا الموضوع في هذا الوقت بالذات هو صرف انظار الشعب في العراق عن مساوىء حكمه وجرائمه في حق حركة التحرر العربية والوحدة العربية »[٥٨] .

استنتاج .

نستطيع أن نؤكد بأن دعوة عبد الكريم قاسم لضم الكويت لم تلاق تأييدا لها ، لأن أغلب الأحزاب السياسية عارضت اسلوب المطالبة بها ، كما أنها لم تكسب التأييد العربي والدولي أيضاً . وانعزل النظام عن القوى الشعبية كما انعزل عربيا

---

(٥٦) نفس المصدر .

(٥٧) مقابلة شخصية مع السيد علي صالح السعدي أمين سر حزب البعث في القطر العراقي سابقا

(٥٨) نضال حزب البعث عبر بيانات قيادته القومية (١٩٥٥ ـ ١٩٦٢) ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧١ ، ط ٢ . ص ١٥٩ ـ ١٦٢ .

ودوليا بعد قراره بقطع العلاقات الدبلوماسية مع أية دولة تعترف بكيان الكويت .

وفشل عبد الكريم قاسم في محاولته هذه التي كان من الممكن أن تحقق له نتائج كبيرة ومهمة منها :

١ ـ تحقيق موقع استراتيجي مهم للعراق على الخليج العربي . كما يعطيه منفذا واسعا على البحر يستطيع به أن يلعب دوراً مهما في تحديد سياسته في الخليج العربي الغني بالنفط .

٢ ـ الوقوف بوجه الاطماع الايرانية في الخليج العربي ومنع عمليات التسلل الاستيطاني الايراني إلى الدول العربية المطلة على الخليج .

٣ ـ مد يد العون إلى حركات التحرير في الخليج العربي والجزيرة العربية التي تكافح ضد الاستعمار البريطاني .

٤ ـ اضعاف مركز بريطانيا والدول الاستعمارية الأخرى في الخليج عن طريق بث الوعي الوطني والقومي بين ابناء الشعب العربي في هذه المنطقة .

٥ ـ تحقيق موارد مالية كبيرة للعراق لغرض التنمية الاقتصادية بدلا من تبديدها في البنوك البريطانية .

٦ ـ توفير مركز ثقل مهم للعراق في الوطن العربي وفي منطقة الخليج بالذات من حيث امكاناته المادية وموقعه الاستراتيجي المهم .

٧ ـ الحصول على مركز مهم وقوي لمنع تصدير نفط عبادان إلى الكيان الصهيوني وذلك عن طريق الضغط السياسي والعسكري عليها .

٨ ـ تحقيق قوة ضغط بيد العراق على شركات النفط الاحتكارية لاسترجاع حقوقه النفطية المشروعة(٥٩) .

التعثرات والتراجعات

بالرغم من التغيرات العديدة التي حصلت في المجالات الوطنية والقومية والدولية ، التي تم ذكرها ، فقد حصلت بعض التعثرات والتراجعات في كثير

---

(٥٩) انظر وجهة نظر مخالفة في كتاب :
أحمد فوزي ، بترول ودخان ، دار الشرق الجديد ، القاهرة . ١٩٦١

من هذه المجالات وخاصة منذ عام ١٩٦٠ حيث استفحلت مظاهر التفسخ والانحلال والتسيب والفوضى في جميع ميادين النشاط العام في السنوات الأخيرة من حكم عبد الكريم قاسم .

ففي السياسة الداخلية العامة تميز الحكم القاسمي بكل مساوىء الديكتاتورية الفردية وكان من أبرز هذه المساوىء اثرا في التفسخ السياسي العام ، تفتيت القوى الوطنية وضرب بعضها بالبعض الآخر وتصديع الأخوة العربية والكردية ، واستفحال مظاهر الشوفينية والانفصالية ، كما تميز الوضع أيضاً بالاجهاز على جميع الحريات العامة والشخصية ، وفقدان الأمن وسيادة الفوضى الكاملة مع تزييف الحريات الحزبية تزييفاً مبتذلاً واستعمال شتى الأساليب والمناورات لشق الأحزاب وتجميد نشاطاتها ، مما حدا بجميع الأحزاب الهامة إلى العمل السري ، هذا فضلا عن تزوير جميع المنظمات المهنية والاجتماعية والشعبية[٦٠] ، واستفحال الفساد والتجسس والانتهازية والوصولية في جميع اجهزة الدولة واطلاق الصحافة المأجورة لفرض سياسة الأرهاب والفزع والتهديد بالويل والثبور[٦١] .

ففي السياسة الاقتصادية ، سار الحكم القاسمي في السنوات الأخيرة

---

(٦٠) فقد جاء في بيان حزب البعث العربي الاشتراكي في القطر العراقي في آب ١٩٦٢ حول « الانتخابات العمالية » :

« ولما كانت حكومة قاسم في أمس الحاجة إلى أي مظهر من مظاهر الشعبية والديمقراطية ، مهما كان زائفا ، للاستفادة منه في واقعها هذا الذي يتميز بسخط الشعب عليها ، واحتقاره لها ، وانفكاكه عنها فانها لم تلغ الانتخابات النقابية وإنما عملت على تزييفها لمصالحها واستخدمت في عمليات التزييف هذه كل ما لديها من أساليب البطش والقسر والتزوير والاغراء والدعاية الكاذبة ، وزجت في معركتها ضد العمال كل عملائها ووكلائها ومأجوريها » . أنظر : نضال البعث ، جـ٧ ، ص٢٣٢ ـ ٢٣٣ .

اما الحزب الشيوعي العراقي فقد اصدر بيانا في ٢٢ كانون الأول ١٩٦٢ « حول انتخابات المنظمات المهنية » جاء فيه : « لقد ساهمت الدكتاتورية العسكرية واجهزتها القمعية المعادية للشعب في انتزاع بعض هذه المنظمات المهنية من منتسبيها وتسليمها إلى عناصر العهد البائد وهذا ليس بغريب ، إذ ان الدكتاتورية والسلطة الحاكمة ترى في الديمقراطية خطرا على سياستها المستبدة . لذا فمن الطبيعي أن تثابر على تجميد هذه المنظمات ومن ثم الغائها وتدميرها » . انظر ، بيان الحزب الشيوعي العراقي الصادر في ٢٢ كانون الأول ١٩٦٢ بعنوان « حول انتخابات المنظمات المهنية .

(٦١) إبراهيم كبه ، المصدر السابق، ص١٠٨ .

بخطى سريعة نحو تعميق التبعية الاقتصادية والرجوع بسرعة عن كثير من الانجازات الهامة التي امكن تحقيقها خلال العام الأول من الثورة . وقد بدأ ذلك في جميع الحقول الاقتصادية . ففي الاصلاح الزراعي جرت تعديلات رجعية هامة في قانون الاصلاح الزراعي كان اخطرها قانون تمليك أراض اميرية شاسعة لملاكي العمارة والناصرية باسم الالتزام وحق اللزمة واصحاب المحارم والسركلة . كما زورت الجمعيات الفلاحية اشنع تزوير وعاد النفوذ الاقطاعي الى الريف وانعدمت الشروط العامة الضرورية لكل اصلاح اجتماعي كبير وخاصة شروط الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية والوضع الديمقراطي والتخطيط العام[٦٢] .

---

(٦٢) إبراهيم كبه ، المصدر السابق ، ص١٠٨ - ١٠٩ وقد كان الحزب الشيوعي يؤيد سياسة عبد الكريم قاسم ويساندها ، بعكس ما يجيء في بياناته .

وقد جاء في بيانه الصادر في أواسط أيلول ١٩٦١ « حول الوضع الاقتصادي » ما يلي :

« إن الارتفاع المتواصل في أسعار مواد الاستهلاك الواسعة ، قد جعل الارقام القياسية لاسعار اللحوم ومنتجات الالبان في شهر آذار ١٩٦١ تساوي ٨٤٦,٢ بالنسبة إلى سنة الأساس (١٩٣٩) وكانت تساوي ٦٠٤,٣ في سنة ١٩٥٨ مقسة في سنة الأساس نفسها ، أي انها ارتفعت في العهد الجمهوري بنسبة ٤٠ بالمائة تقريبا . وقد شهدت أسعار الرز على اختلاف اصنافه ارتفاعا خياليا لم تشهد له البلاد مثيلا من قبل إطلاقاً » . « وإلى جانب موجة الغلاء المتفاقمة باستمرار يستفحل شر البطالة ، وصبح يعاني منها جيش جرار ، متزايد من ابناء الطبقة العاملة في المدن فالاحصائيات الرسمية تشير إلى أن الذين هم في سن العمل في العراق نحو (٣,٦٠٠,٠٠٠) نسمة لا يمارس منهم عملا اقتصاديا بالفعل سوى نصف هذا العدد أما النصف الآخر فهو في حالة بطالة كاملة » . « وإلى جانب صعوبات العيش التي تعاني منها الطبقة العاملة وأوساط واسعة من الحرفيين والمثقفين في المدن تتفاقم الصعوبات أمام الفلاحين في الريف والمهاجرين منهم إلى أطراف المدن ، تحت وطأة الاضطهاد الذي يمارسه الاقطاعيون بالاستناد إلى أجهزة الدولة القمعية . وبدلا من التفكير الجدي بوضع حد للأسباب الفعلية للهجرة القسرية وللحياة المزرية التي يحياها المهاجرون ، تواصل الحكومة سياسة التساهل مع الاقطاعيين وممالىء حقدهم اللئيم ضد الفلاحين . ومقابل سياسة التبذير والسخاء على مظاهر الفخفخة والبهرجة نجدها تبدي منتهى البخل ازاء معسكرات المهاجرين في المدن ومئات الألوف من سكانها ، فهي لا تخصص لهم شيئا من ميزانية الدولة ومن مخصصات الأعمال والمشاريع العامة ، بل تعالج قضايا سكناهم باجراءات عسكرية بتخريب الآلاف من صرائفهم في أطراف بغداد ، وحرق المئات من الصرائف في البصرة وتشريد سكانه إلى محلات نائية حتى دون تهيئة لابسط الشروط المادية والصحية لتوطيفهم من جديد ، وكل ذلك لأنها (تخجل) من منظر الصرائف وبؤس سكانها من أن تشوه مناظر العاصمة وتخشى من احتكاكهم بالمدينة وبالحركة ومن تعمق الوعي بين جماهيرهم » .

« بالاضافة إلى تفاقم الغلاء وتفشي البطالة والكساد وتضخم جيش المهاجرين من الريف تستحكم ازمة السكن وترتفع بدلات الايجار ، لدرجة لم يسبق لها مثيل في تاريخ العراق ، فهي

وفي الحقل التجاري ، تميز الوضع بزيادة العجز في الميزان التجاري زيادة خطيرة بعد أن امكن تخفيضه تخفيضا كبيرا خلال العام الأول من الثورة ، واهملت المبادىء الجديدة للسياسة التجارية وخاصة مبدأ الاستيراد النسبي وعاد نفوذ الشركات والاحتكاريين في حقل التجارة الخارجية بعد أن أمكن تقليم اظافرهم خلال العام الأول للثورة .

وفي الحقل الصناعي ، حورب القطاع العام محاربة مسعورة ووضعت العراقيل أمام تنفيذ مشاريع اتفاقات التعاون الاقتصادي والفني مع الدول العربية والاشتراكية ، وكادت تقتصر الحماية على الفئات العليا من القطاع الصناعي نفسه تحت شعارات اقتصادية زائفة كشعار التعريق والمشاركة والتجميع ، وما إلى ذلك من الشعارات التي تهدف في حقيقتها إلى عقد زواج غير شرعي بين الرأسمال الاستعماري والرأسمال الوطني الاحتكاري لمتابعة وتشديد سياسة الاستغلال والاستثمار على حساب الجماهير الكادحة[٦٣] .

= تستنزف ٣٥٪ ـ ٤٠٪ من اجر العامل والكاسب ومورد ذوي الدخل المحدود ، وبدلا من انتهاج سياسة جدية من شأنها الاسراع في الحد من هذه الأزمة ، وخاصة بالنسبة للطبقة العاملة وسائر فئات الشعب الكادحة ، وذوي الدخل المحدود . بدلا من ذلك تمضي الحكومة في سياسة قائمة على تبذير عشرات ملايين الدنانير على مظاهر الفخفخة والبهرجة وعلى مشاريع تعتبر غير ضرورية في ظروف تدهور الوضع الاقتصادي واستفحال ازمة السكن ، فالحكومة ترصد مثلا ثلاثة ملايين دينار لانشاء بارك واكثر من ثلاثة ملايين لانشاء ساحة رأس القرية وانفقت ثلاثة ملايين دينار على إنشاء قناة الجيش ودفعت للملاك الكبير حكمت سليمان مليوني دينار بدل استملاك اراضيه التي مرت بها القناة . . . » .

« إن البطء في تطبيق قانون الاصلاح الزراعي والتحيز للملاكين بإعطائهم حق الاختيار المطلق ليختاروا لانفسهم احسن القطع خصوبة وافضلها موقعا والاحتفاظ بوسائط السقي وصدور الجداول واعطاء الاقطاعيين من الملتزمين السابقين أراضي أميرية صرفة خلافاً لقانون الاصلاح الزراعي الذي خصص الأراضي للفلاحين ، والتحيز ضد الفلاحين في قسمة الحاصلات وتوزيع المياه والبطالة الجزئية السائدة في الريف حيث لا يجد الفلاح عملا في اكثر أيام السنة ، وتردي الحالة المعاشية منذ سنتين ، وخاصة منذ تزييف جمعيات الفلاحين واتحاداتهم ، فضلا عن الآفات الطبيعية كطاعون الخيل والجفاف والامراض . . الخ كل هذه الأسباب وغيرها قد ادت الى استئناف الهجرة من الريف إلى المدن بنطاق واسع في النظام الجمهوري وقانون الاصلاح الزراعي مفخرته الاجتماعية » . أنظر :

بيان الحزب الشيوعي العراقي حول الوضع الاقتصادي « ناضلوا من احل سياسة اقتصادية تقدمية سليمة » الصادر في أواسط أيلول ١٩٦١ .

(٦٣) إبراهيم كبه ، المصدر السابق ، ص١٠٩ .

وقد جاء في بيان الحزب الشيوعي العراقي السابق الذكر « فرغم مرور ثلاث سنوات تقريبا منذ ثورة ١٤ تموز ، ورغم ان الحكومة الجديدة تسلمت البلاد دون ان تصيبها تخريبات حرب اهلية =

أما في الحقل المالي ، فقد استفحلت جميع المساوىء الكلاسيكية لميزانيات العهد الملكي من زيادة العجز المالي غير الموجه والاعتماد الكامل على المنتوج الواحد أي النفط والتركيز في التمويل على الضرائب الاستهلاكية غير المباشرة الى تركيز الانفاق على المشاريع القمعية والتبذيرية ، إلى تزييف مفهوم التخطيط الاقتصادي وجعل الخطط الاقتصادية مجرد تجمعات لمشاريع لا صلة لها بأهداف ووسائل ومقومات التخطيط العلمي . وقد أدت جميع هذه المساوىء المالية الخطيرة إلى ظهور بوادر التضخم النقدي والغلاء الفاحش وزيادة الهجرة الداخلية واستفحال التهريب واستشراء البطالة بكل أنواعها . وتحويل ميزانية الدولة إلى ميزانية (موظفين) لا ميزانية (خدمات) أي العودة بمفهوم الدولة وميزانيتها إلى أساليب أوائل القرن التاسع عشر(٦٤) .

= أو دولية ، فإن الحكومة لم تفتح أي مشروع انتاجي عدا بعض المشاريع التي بدأ انشاؤه في العهد الملكي السابق للثورة . وقد اجلت الحكومة بعد الثورة بعض المشاريع لمجلس الاعمار التي تتغلب فيها الاعتبارات العسكرية أو المطبوعة بطابع الاسراف والتبذير ، لتعيد دراستها . ولكنها الآن وبعد ثلاث سنوات عادت إلى تنفيذها ومنها الميناء البحري في أم قصر الذي طبلت له الحكومة وزمرت في حين كان من الضروري تأجيله إلى عدة سنوات وتنفيذ لمشاريع الانتجية السريعة المردود بدلا منه ومن بين مجموع « المشاريع » التي افتتحتها أو وضعت حجرها الأساسي دوائر الدولة بمناسبة الذكرى الثالثة للثورة والبالغة ستمائة وعشرين مشروعا لم يكن بينها أي مشروع ضخم للري ولم يكن بينها غير (ثلاثة مصانع) فقط كانت قد بنيت قبل الثورة ، وغير بضعة مصانع (وضعت حجرها الأساسي) من مشاريع الاتفاقية العراقية السوفياتية بعد أن تعثر البت فيها طوال سنتين دون أي مبرر ». انظر :
بين الحزب الشيوعي العراقي السابق الذكر .

(٦٤) وجاء في بيان الحزب الشيوعي العراقي « حول الوضع الاقتصادي » : « ليست قوانين الضرائب هذه وحدها ، هي التي تكشف الطابع الطبقي الضيق للسياسة الاقتصادية للحكومة بل تكشف عنه كذلك طبيعة الميزانية العامة للدولة ، فحتى بالنسبة الضئيلة ١٥٪ التي كان يتحملها الاغنياء عن طريق (ضريبة الدخل) وهي (ضريبة مباشرة) قد خفضت نتيجة الغاء بعض الضرائب وتخفيض بعضها . أما الضريبة غير المباشرة (ضريبة الجمرك والمكوس) التي يتحمل عبأها مجموع الشعب واكثريته من الفقراء فتبلغ (٣٣) مليون دينار تقريبا وتساوي ٢٥٪ من الميزانية . وقد ازدادت الاعباء على جماهير الشعب الواسعة بموجب قوانين الضرائب الجديدة وإن كانت واردات الميزانية قائمة على أساس غير ديمقراطي باعتبارها تتحقق بالدرجة الأولى وباستثناء من عوائد النفط من الضرائب غير المباشرة التي يتحملها مجموع الشعب الذي اكثريته من الفقراء ، كذلك يجري انفاق الميزانية وفق أسس غير ديمقراطية باعتبارها تذهب بالدرجة الأولى لخدمة مصالح الاغنياء بصورة مباشرة ، فيما عدا بعض الزيادة في تخصيصات المعارف والصحة ، نجد اكثر من ٤٠٪ من الميزانية لشؤون الشرطة والأمن والدفاع ، وان الجانب الرئيسي من الباقي يذهب لمشاريع ومؤسسات ونفقات ليست هي ما تقتضيه الآن تلبية حاجات =

أما في الحقل الثقافي ، فقد حوربت الثقافة الحرة واضطهد الاساتذة والطلاب الوطنيون والقوميون وزورت الانتخابات المهنية للطلاب والمعلمين وعادت جميع المفاهيم والشعارات الزائفة ، من عزل العلم عن المجتمع وإبعاد الطلاب والأساتذة عن الحقل الوطني ومفهوم (العلم للعلم)[٦٥] .

وقد بدأ هذا منذ عام ١٩٦٠ بينما تميز العام الأول للثورة باطلاق حرية النشر وديمقراطية الانتخابات .

أما في السياسة الخارجية فقد ازدادت عزلة العراق في الميدان العربي وخاصة بعد حركة الشواف في الموصل في آذار ١٩٥٩ وفقدت البلاد كل هيبة واحترام في الميدان الدولي وذلك لكثرة التصريحات والتهجمات على دول العالم وخاصة من قبل محكمة المهداوي حيث بلغت الاحتجاجات من هذه الدول ستة وثلاثين احتجاجا نتيجة لتعليقات المهداوي غير المتزنة على هذه الدول . وقد وصف سعيد فريحة صاحب دار الصياد اللبنانية محكمة المهداوي بقوله « لو لا فاضل المهداوي وتهريجه وبذاءة لسانه ، لما انكشفت حقيقة عبد الكريم قاسم بهذه السرعة ولما زال عن حكمه طابع الجد والوقار ليتخذ طابع الهزء والزراية والاستخفاف . إن مائة محطة إذاعية وألف صحيفة وطنية ما كانت لتستطيع الوصول إلى ما وصل إليه المهداوي من النجاح في شرشحة حكم قاسم وتدمير هيبته وإظهار تفاهته للعالمين »[٦٦] .

وازدادت عزلة النظام اثر قرار عبد الكريم قاسم بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الدول التي تعترف بالكويت وتقيم علاقات دبلوماسية معها ، وبسبب هذا القرار تم سحب السفراء العراقيين من معظم الدول العربية وغير العربية التي اعترفت بالكويت ، كما انسحب العراق من جامعة الدول العربية وبذلك أصبح بعيدا عن اشقائه العرب .

= الملايين من فقراء الناس ، إن إنفاق عشرات الملايين من الدنانير على شؤون البناء والاسكان لذوي الدخول العالية وكبار الموظفين وما يقابلها من تخطيط وتوزيع بضعة آلاف من الأمتار لسكان الصرائف ليعكس إلى درجة كبيرة الطابع الطبقي لمحمل الوضع الاقتصادي للدولة » أنظر : بيان الحزب الشيوعي حول الوضع الاقتصادي بعنوان « ناضلوا من أجل سياسة اقتصادية سليمة » الصادر في أواسط أيلول ١٩٦١

(٦٥) إبراهيم كبه ، المصدر السابق ، ص١١٠

(٦٦) الحاج صادق البغدادي ، المهداوي ، سلسلة كتب قومية ، الكتاب (٢٣) ، القاهرة ، (١٩٥٩) .

القسم الثالث

الصِّراع

لقد عقدت آمال كبيرة على قيام الثورة في ١٤ تموز ١٩٥٨ ، فالتفت حولها جماهير واسعة تساندها وتدفع بها إلى الأمام نحو انجازات عظيمة لتحقيق الديمقراطية والقضاء على ظروف التخلف في البلاد ثم الانطلاق مع الشعوب المتحررة نحو بناء عالم جديد متقدم . غير ان الخلافات التي نشبت فيها بين العناصر والقوى السياسية التي قامت بها ، ثم دخول ظروف عربية ودولية تفاعلت مع الأوضاع الداخلية وعمقت شقة الخلافات أدت إلى انحراف الثورة عن مسيرتها ، ثم حيادها عن الأهداف الحقيقية التي قامت من أجلها .

ولذلك فسنعالج في هذا القسم الصراع بين العسكريين في الفصل الأول ، ثم الصراع بين الاحزاب السياسية في الفصل الثاني .



الفصل الأول

الصراع بين العسكريين

كان منطلق الصراع بين العسكريين هو عدم تنفيذ قرار اللجنة العليا للضباط الأحرار القاضي بتشكيل مجلس لقيادة الثورة من اعضاء اللجنة العليا وفور القيام بالحركة ، وأن يعهد إليه ممارسة السلطتين التشريعية والتنفيذية في البلاد ، وأن يستمر في ممارسة اختصاصاته خلال فترة انتقالية تحدد مسبقا . وفي نفس الوقت تتشكل حكومة مدنية مؤلفة من زعماء الحركة الوطنية ، ثم تجري انتخابات عامة لتكوين مجلس وطني يمثل كافة القوى الوطنية التقدمية ، وإرساء قواعد النظام الديمقراطي في البلاد ، ثم حل مجلس قيادة الثورة ورجوع العسكريين إلى ثكناتهم أو اعتزال الخدمة العسكرية والانصراف إلى المشاركة في الحياة السياسية[1] .

ولذلك كانت دهشة واستغراب الضباط الاحرار عندما صدرت قرارات بتولي عبد الكريم قاسم رئاسة الوزراء ووزارة الدفاع والقيادة العامة للقوات المسلحة ، واصبح العقيد الركن عبد السلام عارف نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية ونائبا للقائد العام للقوات المسلحة ولم يذكر شيء عن تشكيل مجلس قيادة الثورة[2] .

فعقدت اللجنة العليا للضباط الأحرار اجتماعا في وزارة الدفاع مساء ١٤

(١) صبيح علي غالب ، المصدر السابق الذكر ، ص٥١ ـ ٥٢ . وانظر : د. فاضل حسين ، سقوط النظام ... ، ص٦٩ ، وانظر : د. مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ص٦٩-٧٠. وكذلك مقابلات شخصية مع اعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار

(٢) الوقائع العراقيه ، العدد الأول ، ٢٣ تمور ١٩٥٨ ، ص٢

تموز ١٩٥٨ وبحثت موضوع تشكيل مجلس قيادة الثورة ، فعارض عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف ذلك ، وشرعا ، من مركز القوة ، يوزعان المناصب الهامة على الضباط الأحرار[٣] .

فعين الزعيم الركن احمد صالح العبدي رئيسا لاركان الجيش والزعيم الركن عبد العزيز العقيلي قائدا للفرقة الأولى والزعيم الركن ناظم الطبقجلي قائداً للفرقة الثانية والزعيم الركن خليل سعيد قائدا للفرقة الثالثة والزعيم الركن محيي الدين عبد الحميد قائداً للفرقة الرابعة[٤] .

كما عين العقيد الركن عبد الوهاب الشواف حاكما عسكريا عاما وطلب منه بتنسيب رئيس للمحكمة العرفية العسكرية فنسب العقيد شمس الدين عبد الله ، ولكن في صباح اليوم التالي الموافق ١٥ تموز ١٩٥٨ الغي تعيين العقيد الشواف واصبح آمر حامية لواء الموصل وحل مكانه الزعيم الركن احمد صالح العبدي حاكما عسكريا عاما[٥] . وترك ذلك أثرا بليغا في نفس العقيد الشواف ، واعتبر تعيينه بهذا المنصب هو إبعادا له ، وأن قاسم وعارف يحاولان إبعاد اعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار وعدم تشكيل مجلس قيادة الثورة . وعليه فقد أصر على عدم الالتحاق بمنصبه في الموصل ، كما اخذ يجمع الضباط

---

(٣) ويذكر السيد فؤاد الركابي : « جاءت الساعة الرابعة من بعد الظهر من يوم الثورة وكان قد انتهى (الموقف تماما) وبدأ الضباط الأحرار يدخلون إلى وزارة الدفاع ، ثم توجه عدد منهم يطلب إلى الزعيم قاسم تشكيل مجلس قيادة الثورة ، ولكن قاسم تجاهل الطلب ، فأعاد الضباط الطلب عليه فقال : أنا لا أستطيع أن أقرر شيئا إلا إذا وافق اخي عبد السلام أنه هو الذي قاد الثورة ، لذلك نرجو ان تتركوا لنا الموضوع لكي نبحثه . وقال عبد السلام عارف : « اخواني ـ كلمة قصيرة اريد أن أقولها لكم ، الآن استطيع أن اخبركم أن الثورة قد انتصرت واصبح على كل فرد منكم الآن أن يؤدي مسؤولياته كاملة تجاه الثورة ، ولكي تؤدى هذه المسؤوليات بنجاح على كل فرد منا أن يلتحق بالمهمة الموكولة إليه ، وغدا صباحا سيباشر مجلس الوزراء دراسة جميع القضايا المقدمة من جميع الجهات وسنضع مقترحاتكم امام اعيننا . أما الآن فارجو كل فرد منكم أن ينصرف إلى مهمته » . انظر : ناصر الدين النشاشيبي ، حفنة رمال ، دار الموعد للطباعة ، بيروت ، ١٩٦٥ . ص٢٩٤ ـ ٢٩٥ .

(٤) الوقائع العراقية ، العدد ١ ، التاريخ ٢٣ تموز ١٩٥٨ ، ص٢ .

(٥) وقد كان السبب في الغاء تعيينه السابق هو العقيد الركن عبد السلام عارف حيث كان على خلاف شديد مع العقيد الشواف ولذلك أراد إبعاده عن بغداد فتم تعيينه بمنصب آمر حامية لواء الموصل .

(مقابلة شخصية مع العقيد شمس الدين عبد الله والزعيم محمد علي سعيد أحد الضباط الأحرار) .

الأحرار من خليته وبعض الخلايا الأخرى للقيام بحركة انقلابية ضد قاسم وعارف للاستيلاء على السلطة وتشكيل مجلس قياده الثورة . إلا أن جهوده هذه باءت بالفشل بسبب الانزال الامريكي في لبنان ومن ثم ظهور خطر على الثورة من دول حلف بغداد والدول الاستعمارية الأخرى ، كما سعى الضباط الموالون لقاسم باقناع العقيد الشواف للالتحاق بمنصبه في الموصل بعد تدهور الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط وظهور بوادر الزحف على العراق واسقاط ثورته من قبل الجيوش التركية المحتشدة على طول خط الحدود التركية ـ العراقية والقوات الامريكية والبريطانية في لبنان والأردن ، ولذلك تأجلت حركة الانقلاب التي كان الشواف يخطط للقيام بها[٦] .

وبنفس الوقت كان الضباط الأحرار من اعضاء اللجنة العليا متذمرين من تصرف قاسم والعقيد عارف بسبب عدم اخبارهم بموعد الثورة ، فالعقيد رفعت الحاج سري رفض الالتحاق بوزارة الدفاع عند سماعه نبأ الثورة من اذاعة بغداد ، غير ان قاسم وعارف بعثا المقدم نعمان ماهر الكنعاني إلى دار رفعت الحاج سري ليأتي به إلى وزارة الدفاع بعد ساعات من إعلان الثورة . ولقد رفض العقيد رفعت في أول الأمر ، إلا أن إلحاح المقدم نعمان ماهر جعله يلتحق بوزارة الدفاع على مضض[٧] .

كما ان العقيد الركن ناجي طالب والعقيد الركن محيي الدين عبد الحميد والعقيد المهندس رجب عبد المجيد والعقيد الركن عبد الوهاب الأمين والعقيد الركن محسن حسين الحبيب وباقي اعضاء اللجنة العليا لم يقروا تصرف قاسم وعارف للاستحواذ على السلطة وقد بدا ذلك من الساعات الأولى للثورة ما داما لم يخبرا اعضاء اللجنة العليا بساعة الصفر بالرغم من أن أغلبهم كان مع قاسم والعقيد عارف قبل قيام الثورة بأيام[٨] .

إن تصرف قاسم وعارف السابق الذكر قد ولد الشكوك لدى اعضاء اللجنة العليا بانهما تآمرا عليهم من اجل الانفراد بالسلطة وابعادهم عنها في مناصب ثانوية وعدم تطبيق مبادىء تنظيم الضباط الأحرار التي تم الاتفاق

(٦) مقابلة شخصية مع العقيد شمس الدين عبد الله والزعيم محمد علي سعيد .
(٧) مقابلة شخصية مع العقيد نعمان ماهر الكنعاني أحد الضباط الأحرار وسكرتير عبد الكريم قاسم لشؤون الصحافة سابقا
(٨) مقابلة شخصية مع اعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار .

عليها في الاجتماعات الأولى للجنة العليا ، اضافة الى تشكيل مجلس السيادة بدلا من مجلس قيادة الثورة الذي كان مزمعا الاعلان عنه في صباح يوم الثورة وفي البيانات الأولى التي تذاع من محطة الاذاعة[٩] .

وسوف نعالج موضوع الصراع بين العسكريين في مبحثين ، يتناول المبحث الأول الصراع بين قاسم وعارف والعناصر التي التفت حولها . ونتناول في المبحث الثاني التمردات العسكرية المسلحة .

(٩) صبيح علي غالب ، المصدر السابق الذكر ، ص٥١-٥٢

المبحث الأول

الصراع بين عبد الكريم قاسم والعقيد عبد السلام عارف

قبل أن أبين الخلافات التي حدثت بين عبد الكريم قاسم والعقيد الركن عبد السلام عارف وطبيعتها، لا بد من التطرق بإيجاز إلى حياة وشخصية وعقيدة كل واحد منها للتعرف على الاسباب والدو نع التي أدت إلى حدوث هذه الخلافات ومن ثم إلى إحداث الفوضى وا `ضطرابات ومن ثم الانقسام داخل صفوف القوات المسلحة والشعب العراقي

عبد الكريم قاسم

ولد عبدالكريم قاسم في محلة المهدية في جانب الرصافة ىن بغداد في ٢١ تشرين الثاني عام ١٩١٤م . وكان والده قاسم بن محمد البكر الزبيدي من قبيلة زبيد القحطانية ، وهو مسلم من الطائفة السنية ، أما ىالدته فهي كيفية حسن اليعقوبي من قبيلة تميم العدنانية وهي من عائلة شيعية . وكان أصغر أخوته وهم حامد وعبداللطيف وله شقيقتان(١٠) .

نشأ عبد الكريم في بيئة خشنة وعاش حياته بحركة ونشاط وعمل وانكباب على الدراسة ، وكان يبلغ السابعة من عمره ، عندما انتقل والده الذي كان يشتغل عاملا في النجارة مع سائر أفراد أسرته ، وبسبب سوء أحواله المالية ، من بغداد إلى الصويرة حيث أخوه علي محمد البكر الزبيدي الضابط السابق في الجيش العثماني يملك مزرعة ، وأخذ يزاول الزراعة معه . ودخل عبد الكريم قاسم مدرسة الصويرة الابتدائية عام ١٩٢١ واستمر فيها حتى الصف الرابع الابتدائي عندما عاد

---

(١٠) وزارة الارشاد ، دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠ ، مطبعة التمدن ، بغداد ، ١٩٦١ . ص ٣١٦ . وانظر .

عبد الكريم الجدة ، المصدر السابق الذكر . ص ٥ . وانظر : محمد عبد الكريم الصفار ، عبد الكريم قاسم البطل الثائر ، مكتبة الثورة الفكرية ، بغداد ١٩٦١ . ص ٢٧ وانظر

محمد عبد الكريم الصفار ، عبد الكريم قاسم كما عرفته في شخصيته وزعامته ، مكتبة الثورة الفكرية ، بغداد ، ١٩٥٩ ، ص٢ ، وانظر : صحيفة الجمهورية ، العدد ٤١ ، ايلول ١٩٥٨ ، بغداد ، ص ٣ .

والده عام ١٩٢٦ إلى بغداد وسكن في محلة قبر علي . وواصل عبد الكريم دراسته في مدرسة الرصافة الابتدائية وتخرج منها عام ١٩٢٧ ، ثم دخل المدرسة الثانوية المركزية فألم به مرض في السنة الرابعة أثناء الامتحان النهائي مما اضطره إلى الدخول للمستشفى وفاتت عليه فرصة الامتحان المذكور ، ولما شفي من مرضه امتحن مع المكملين ونجح في جميع الدروس بتفوق ثم حاز شهادة الدراسة الاعدادية/ الفرع الأدبي[11] .

وسعى بعد حصوله على شهادة الدراسة الاعدادية الى التعيين في وزارة التربية فعين معلما في مدرسة الشامية الابتدائية في قضاء الشامية بلواء الديوانية في جنوب العراق ، وقضى في التدريس سنة واحدة ١٩٣١ ـ ١٩٣٢ . ويبدو أن مهنة التدريس لم ترق له فقد ذكر السيد هديب الحاج حمود الذي كان تلميذا في الصف السادس في المدرسة المذكورة ان : « عبد الكريم قاسم كان معلما ناجحا في درس اللغة الانكليزية وكان منعزلا عن زملائه وعن سكان القضاء ، فلم يقم أية علاقات صداقة مع أي شخص في قضاء الشامية بالرغم من أن زملاءه المعلمين كانوا يترددون على مجالس الضيافة في القضاء »[12] .

---

(١١) عبد الكريم الجدة ، المصدر السابق الذكر ، ص ٥ ، كذلك انظر : محمد عبد الكريم الصفار ، عبد الكريم قاسم البطل الثائر ، ص ٢٧ .

ويذكر طالب مشتاق عن عبدالكريم قاسم : « إنه تلميذ قديم من تلامذتي في المدرسة الثانوية المركزية في بغداد سنة ١٩٢٧ ، إنه تلميذ هادىء يبتعد عن مخالطة زملائه ويقضي فترة التنفس في زاوية منعزلة ، مظهره يعلن عن فقر الحال وفقدان المال ، مكتئب النفس عابس الوجه ، ضعيف البنية ، مشروم الشفة العليا من جهتها اليسرى ، وهذه العاهة على ما يبدو سببت له شعورا بالنقص جعلته منقبضا على نفسه ، يتجنب الاجتماع برفاقه وبالناس أجمع » . انظر

طالب مشتاق ، أوراق ايامي ١٩٠٠ ـ ١٩٥٨ ، ج ١ ، دار الطليعة ، بيروت ، (بلا) ص ٥٦٨

أما حامد قاسم شقيق عبد الكريم فيذكر : « بأن عبد الكريم كان قليل الاختلاط بزملائه في المدرسة ولا يختلط بهم إلا في المناسبات العامة وكان صبورا جدا » انظر :

مجلة المصور المصرية ، بتاريخ ٣ تشرين الأول ١٩٥٨ .

ويذكر حامد قاسم أيضا « بأن عبد الكريم طول عمره منعزل عنا ، الححنا عليه بالزواج فرفض » . انظر :

ناصر الدين النشاشيبي ، المصدر السابق الذكر ، ص ٢٨٠ .

(١٢) مقابلة شخصية مع السيد هديب الحاج حمود وزير الزراعة في عهد قاسم بتاريخ ٢٧ حزيران ١٩٧٧ .

وقد ذكر عبدالكريم قاسم ذلك في خطابه الذي ألقاه في حفلة افتتاح المؤتمر الأول للتربية والتعليم في العراق في ١٥ أيلول ١٩٦٠ « ما زلت ذلك الفرد البسيط من زمرتكم ، من زمرة التعليم ، فقد=

في منتصف عام ١٩٣٢ وعندما أعلن عن حاجة الجيش العراقي إلى ضباط جدد وفتح القبول في الكلية العسكرية ، استشار عبدالكريم قاسم صديقه وصديق العائلة المقرب السيد مصطفى علي حول الالتحاق بالكلية العسكرية فأثناه عن عزمه ونصحه بمهنة التدريس لأنها أفضل له من مهنة الجيش ، غير ن عبد الكريم دخل الكلية العسكرية بعد نصيحة قريبه الزعيم عبدالجبار جواد وكان ذلك في ١٥ أيلول ١٩٣٢ وتخرج منها برتبة ملازم ثان في ١٥ نيسان ١٩٣٤[١٣] .

وكان عبد الكريم قاسم خلال فترة دراسته في الكلية العسكرية دائم الانطواء على نفسه ، كما كان قليل الاصدقاء لا يمتاز بأية فعالية أو نشاط[١٤] .

وفي ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٠ دخل كلية الأركان وتخرج منها بتاريخ ١١ كانون الأول ١٩٤١ بدرجة ممتاز ، ثم دخل دورة الحروب الجبلية للضباط الأقدمين الأولى . كما اشترك بامتحان اللغة الانكليزية وحاز على الجائزة المخصصة للناجحين في الامتحان ، ومن ٤ تشرين الأول ١٩٥٠ لغاية ٢٢ كانون الأول من نفس السنة اشترك بدورة الضباط الأقدمين في انكلترا[١٥] .

وقد تدرج عبدالكريم في الرتب العسكرية إلى أن وصل إلى رتبة زعيم ركن بتاريخ ٢ مايس ١٩٥٥[١٦] .

= سبق لي أن اشتغلت بمهنة التعليم مدة من الزمن وخبرت بنفسي الصعوبات والمصاعب التي يعانيها ويلاقيها اخواني واخواتي المعلمون والمعلمات . . » . انظر :
عبدالكريم قاسم ، من خطب الزعيم ، ابناء الأسرة التعليمية إنني أحد أفرادكم ، وزارة الارشاد ، بغداد ، ١٩٦٠ . ص ٢ .

(١٣) مقابلة شخصية مع السيد مصطفى علي وزير العدل في عهد قاسم بتاريخ ٢٠ نيسان ١٩٧٦ .

(١٤) أحمد فوزي عبدالجبار ، غرب أم غروب ، ص ٦٠ . كذلك انظر :
أحمد فوزي عبد الجبار ، قصة عبدالكريم قاسم كاملة ، ص ٧١ .
ويذكر الزعيم محمود الدرة : (أن عبد الكريم قاسم كان يلقب من قبل زملائه حين كان تلميذا في الكلية العسكرية وحين كان ضابطا صغيرا في الجيش باسم « كريم ابو جنية » . انظر : محمود الدرة ، قاسم كما عرفته ، مجلة الأحد اللبنانية ، العدد ٤٥١ ، التاريخ ٤ تشرين الأول ١٩٥٩ .

(١٥) وزارة الارشاد ، دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠ ، ص ٣١٧ .
كذلك انظر : عبد الكريم الجدة ، المصدر السابق الذكر ، ص ٦ .

(١٦) حيث كتب عنه قائد الفرقة الثالثة : « إنه ضابط ممتاز بالامانة والحرص على أداء واجبه وإدراك التبعات الملقاة على عاتقه » انظر . فالح الشاوي ، زعيم ملهم وقائد عظيم ، دار اليقظة العربية للطباعة ، بغداد ، ١٩٦٢ ، ص ٢٧ . وكذلك انظر : عبدالله حدوع ، مولد زعيم ، شركة التجارة والطباعة بغداد ١٩٥٩ ، ص ١٨

وترفع في ٦ كانون الثاني ١٩٥٩ إلى رتبة لواء ركن وفي ٦ كانون الثاني ١٩٦٣ ترفع إلى رتبة فريق ركن .

وقد اشترك بحركات الفرات الأولى من ١١ مايس إلى ٢٩ تموز ١٩٣٥ وكان آنذاك ضمن الفوج الثالث ، كما اشترك ضمن القيادة الغربية لحركات مايس عام ١٩٤١ التحررية .

ومن ٣ أيلول ١٩٤٥ اشترك في حركات برزان الثالثة لغاية ٢٠ تشرين الأول ، كما اشترك في حرب فلسطين من ٥ مايس ١٩٤٨ إلى ١١ حزيران ١٩٤٩[١٧] .

أوسمته

حصل عبدالكريم قاسم اثناء خدمته العسكرية على عدة أوسمة ، ففي ١٣ آب ١٩٣٥ منح نوط الخدمة الفعلية لاشتراكه في حركات الفرات الأولى . وفي ١ تشرين الثاني عام ١٩٤٥ منح نوط الشجاعة لاشتراكه في الحركات الفعلية في منطقة الزيبار والمناطق المجاورة[١٨] . كما حصل على شكر قائد القوات العراقية في الأردن اثناء الهجوم على مواقع الصهاينة على رأس التل في ١٣ حزيران ١٩٤٨ ، وحصل على شكر آخر من نفس القائد أثناء صد هجوم للعدو الصهيوني استرجع فيه المواضع وغنم بعض الأسلحة منه . كما منح نوط الحرب والنصر في ٩ أيلول عام ١٩٥١ ، ومنح وسام الرافدين من الدرجة الرابعة ومن النوع العسكري في ٣٠ نيسان ١٩٥٣ ، كما منح وسام الانقاذ عام ١٩٥٤ . وفي ٢٩ نيسان ١٩٥٧ منح نوط الشرطة للخدمة الممتازة[١٩] .

أما سفراته فقد زار انكلترا مرتين الأولى ذهب لاجراء عملية تجميل لشفته العليا عام ١٩٤٧ ، أما الثانية فكانت في أيلول عام ١٩٥٠ للمشاركة في دورة

---

(١٧) وزارة الارشاد ، دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠ ، ص ٣١٦ وانظر :
عبد الكريم الجدة ، المصدر السابق الذكر ، ص ٧ .

(١٨) حيث كتب عنه آمر اللواء الثالث في تقريره السنوي بعد الحركات الفعلية التي جرت في منطقة الزيبار والمناطق المجاورة لها بين ٩ آب ١٩٤٥ و٢٠ تشرين الأول ١٩٤٥ :
« إنه ضابط ركن حلوق جدا ، وكريم النفس ، شهم مخلص لأمره ودقيق في أعماله ، وثقافته العامة جيدة وسوف يكون في المستقبل من ضباط الجيش القديرين » انظر :
فالح الشاوي ، المصدر السابق الذكر ، ص ١٧ .

(١٩) عبد الكريم الجدة ، المصدر السابق الذكر ، ص ٧ وانظر فالح الشاوي ، المصدر السابق الذكر ، ص ٢٠ .

التعبئة للضباط الأقدمين وحصل على تقدير ممتاز من مدرسة الضباط الأقدمين في انكلترا ، كما سافر إلى تركيا في نيسان عام ١٩٥٥ ضمن بعثة عسكرية لحضور مناورات الجيش التركي[٢٠] .

تحليل شخصية عبد الكريم قاسم

إن دراسة شخصية عبد الكريم قاسم لا يمكن أن تنفصل عن دراسة أوضاع العراق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي عاشها منذ الحرب العالمية الأولى حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ فتبلورت في تفاعلاتها وأحداثها شخصيته وتعقيداته وكرهه للاستغلال والاستعمار .

عاش عبد الكريم قاسم في عائلة فقيرة تسكن حيا فقيرا وقضى طفولته حافي القدمين ، كما اشتغل في صباه مع والده في النجارة ثم في الزراعة في الصويرة . وقضى حياته حتى دخوله الكلية العسكرية في فقر وعوز[٢١] .

أحس عندما كان معلما في الريف ما يعانيه الفلاحون من اضطهاد واستغلال طبقي من قبل الاقطاع . كما أدرك ما يعانيه العامل من سوء أحواله المعاشية عندما كان يشتغل مع والده في النجارة . كما عاش ضابطا فقيرا يحس بما يعانيه الجنود

(٢٠) وزارة الارشاد ، دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠ ، ص ٣١٧ .
كذلك انظر :
عبد الكريم الجدة ، المصدر السابق ، ص ٦ . وانظر :
عبد الله جدوع ، المصدر السابق الذكر ، ص ١٨ .

(٢١) خطب الزعيم ، ج ١ ، ١٩٥٩ ، ص ٧٨ - ٧٩ .
وذكر عبد الكريم قاسم في خطابه الذي القاه في الذكرى الحادية والأربعين لتأسيس الجيش العراقي في ٦ كانون الثاني ١٩٦٢ : « إنني ابن الفقراء ، إنني فقير ، شخص فقير ، وجدت وعشت في حي الفقراء وقاسيت زمنا طويلا من مرارة العيش ، ولكننا نملك الغنى ، غنى النفس وكنا نملك الغنى ، غنى الاباء . . . » انظر : عبد الكريم قاسم ، جيشنا المظفر في ذكرى تأسيسه الحادية والأربعين ، وزارة الارشاد ، بغداد ١٩٦٢ ، ص ٢٠ .
ويذكر د. عزيز الحاج : « إن عبد الكريم قاسم من أصل برجوازي صغير » . انظر : مجلة آفاق عربية البغدادية ، العدد ١١ ، السنة الثانية ، تموز ١٩٧٧ ، ص ٣ .
ولا أعرف ما هو السبب الذي دفع د. عزيز الحاج إلى جعل عبدالكريم قاسم من أصل برجوازي صغير وهو يعرف حق المعرفة بأن أباه قاسم كان عاملا في النجارة وقد انتقل ليشتغل في مزرعة أخيه في الصويرة بعد سوء أحواله المالية ، ولم يكن لعبد الكريم قاسم ولا لوالده أية ملكية خاصة يستطيع من خلالها أن يجعله هو أو والده برجوازيا صغيرا . أما إذا كان د. عزيز الحاج يقصد بالبورجوازية الصغيرة نظرته الاصلاحية ولتأثره بأفكار الفريق بكر صدقي وكمال أتاتورك الاصلاحية فكان الأجدر به أن يذكر بأن له تطلعات وأفكار البرجوازية الصغيرة في الاصلاح والتقدم

والضباط الصغار من استغلال قومي وطبقي فرضه الاستعمار البريطاني والفئة الحاكمة .

وقد تنقل عبد الكريم قاسم خلال حياته بين الريف والمدينة ، ورأى الفارق الكبير بينهما وما يقاسيه ابناء الريف من سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية . كما شاهد الفرق الشاسع بين العراق وظروفه واوضاعه السيئة وبين الحالة في البلدان الأخرى التي زارها وخاصة انكلترا وما وصلت إليه من تقدم حضاري وازدهار اقتصادي وارتفاع في مستوى المعيشة . كما ان نشأة عبد الكريم قاسم الأولى في حي المهدية ثم محلة قنبر علي في جانب الرصافة حيث تقيم عائلات تنتمي إلى أعراق ومذاهب دينية متعددة قد وفرت له جوا سمحا غير مشوب بتعصب عرقي أو تزمت ديني وقد أثر ذلك على عقيدته السياسية .

عقيدته السياسية

إن ترعرع عبد الكريم قاسم في مثل هذه الظروف قد ولد لديه أفكارا إصلاحية لانقاذ الطبقات الكادحة من الظروف السيئة التي تعيش فيها وأحس بأن ذلك لا يتم إلا بالتخلص من الاستعمار البريطاني والحكم الملكي الرجعي . فلقد اشترك في أول جمعية للضباط القوميين في عام ١٩٣٥ عندما كان ملازما في الجيش وكانت تلك الجمعية تسير على هدى المبادىء القومية التي خططها العقداء الأربعة صلاح الدين الصباغ ورفاقه[٢٢] .

كما تأثر عبد الكريم قاسم بالافكار والآراء السياسية التي كانت جماعة بكر صدقي تدين بها اثناء انقلاب عام ١٩٣٦ والتي تؤكد على الوحدة الوطنية والتعاون بين العرب والاكراد ، كما أنه تأثر بالاصلاحات التي قام بها كمال اتاتورك في تركيا خلال زيارته لها في نيسان عام ١٩٥٥ مع البعثة العسكرية لحضور مناورات الجيش

---

(٢٢) يذكر محمد الدرة بأن عبد الكريم قاسم « قد استهوته المبادىء الماركسية فقرأ على هامشها بعض مبادئها وأهدافها ، ولكنه اشترك معنا وكان ملازما مثلنا في أول جمعية للضباط القوميين في سنة ١٩٣٥ ، وكانت تلك الجمعية تسير على هدى المبادىء القومية التي خططها العقداء الأربعة صلاح الدين الصباغ ورفاقه . ولكن عبد الكريم سرعان ما انحرف عنا ليقف إلى جانب بكر صدقي وابن عمه محمد علي جواد في انقلابهما عام ١٩٣٦» انظر
محمود الدرة ، المصدر السابق الذكر ، ص ٢٢ ، كذلك نظر : احمد فوزي ، غرب أم غروب ، ص ٦٢ .

التركي ، وحاول أن يطبق هذه الأفكار والأعمال الاصلاحية في العراق عندما تسلم السلطة في ١٤ تموز ١٩٥٨[٢٣] .

ولقد ادعى البعض ان عبدالكريم قاسم كان شيوعيا فذكر العقيد طاهر يحيى أحد أعضاء اللجنة العليا للضباط الاحرار ان « عبد الكريم قاسم كان شيوعيا منذ عام ١٩٥٦ وهذا شيء مؤكد لي »[٢٤] . أما الملازم فالح حنظل فيذكر « بأن السيد خروشوف رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي أدلى بتصريح في أسوان عام ١٩٦٤ أمام عدد من رؤساء الدول العربية وسفرائها بأن عبدالكريم قاسم كان قد انضم رسميا إلى الحزب الشيوعي العراقي قبل أربع سنوات من قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨»[٢٥] .

وهناك من يقول بأن عبدالكريم قاسم له علاقات مع الانكليز ، فالدكتور جابر عمر وزير التربية في الوزارة الأولى للثورة يقول : « حتى الانكليز لا يريد أن يتعرض مطلقا إلى ازعاج مصالحهم بأي شكل من الاشكال وقد يكون حضور الحفلة في السفارة البريطانية في وداع السير « مايكل رايت » الذي عقد حلف بغداد ، والمخطط لسياسة العراق السعيدية في تلك الظروف إشارة صريحة إلى ما في مخطط قاسم السري من ولاء للانكليز »[٢٦] . كما ذكر العقيد فاضل عباس المهداوي في محكمة الشعب : « كان لقاسم قبل الثورة جار يسكن بالقرب منه من كبار جواسيس الانكليز ، وكان قاسم على صلة شديدة واختلاط قوي بهذا الجاسوس » ، واضاف المهداوي قائلا « إنه كان يتعجب بينه وبين نفسه كيف تقوم مثل هذه الصداقة بين رجل وطني كتوم مثل قاسم وبين أحد جواسيس الانكليز المشبوهين ، فلما قامت الثورة ، عرف المهداوي أن قاسم كان يخدع هذا الجاسوس الخطير »[٢٧] . ويذكر الدكتور فاضل حسين بأن عبد الكريم قاسم كان

---

(٢٣) مقابلة شخصية مع السيد مصطفى علي وزير العدل في عهد قاسم وصديق عبد الكريم منذ الطفولة .

(٢٤) ناصر الدين النشاشيبي ، المصدر السابق الذكر ، ص ٢٩٦ .

(٢٥) فالح حنظل ، المصدر السابق الذكر ، ص ٧٠ .

(٢٦) أحمد فوزي ، قصة عبد الكريم . . . ، ص ٢٠٠ .

(٢٧) نفس المصدر ، ص ٢٠٧ .

ولقد ذكر بعض وزراء الوزارة الأولى للثورة : « إن عبد السلام عارف قد تم طرده ثم اعتقاله بناء على تقرير قدمته السفارة البريطانية إلى قاسم تقول فيه ، أن تأكد لديها ان عبد السلام عارف يدبر خطة لقلب نظام الحكم وطرد قاسم من رئاسة الوزارة » . أنظر : احمد فوزي ، المصدر السابق الذكر ، ص ٢٠٩ .

=

« من المحسوبين على نوري السعيد ومن ضباط اللواء الركن غازي الداغستاني قائد الفرقة الثالثة . قيل ان نوري طلب من غازي الداغستاني القيام بانقلاب للتخلص من عبدالإله وان الداغستاني يعتمد على عبد الكريم قاسم ، ومن المحتمل ان الانكليز علموا بما كان يدور وان عبد الكريم أراد الاستفادة من رغبة الانكليز ورغبة نوري السعيد والداغستاني للتخلص من عبدالإله فنفذ الثورة لصالحه وصالح الانكليز »[٢٨] .

ويضيف المقدم الركن جاسم العزاوي على ذلك بقوله « بأن قاسم عندما كان يجتمع بالسفير البريطاني في مقره بوزارة الدفاع كان يطلب من عندي مغادرة الغرفة ، ويظل بمفرده مع السفير البريطاني »[٢٩] .

والواقع ان عبد الكريم قاسم لم يكن شيوعيا ولا قوميا ولا اشتراكيا ولا ديمقراطيا ولا انكليزيا . لقد كان قاسميا فقط ، واعني بـ« القاسمية » هنا السعي وراء السلطة السياسية من اجل السلطة بحد ذاتها ، لا من اجل بعض المبادىء والعقائد التي لا يمكن وضعها موضع التطبيق الا بتسلم السلطة السياسية[٣٠] .

ويذكر المقدم الركن جاسم العزاوي بأن عبد الكريم قاسم « لم يكن له انتماء سياسي معين وإنما كان يحكم وفق مبادئه الخاصة » لقد كان « يوقظني في منتصف الليل كي يأخذني معه في جولة بالسيارة ندور بها شوارع بغداد[٣١] » . « لقد كان

= وذكر العقيد رفعت الحاج سري امام محكمة الشعب قائلا : « إن لدي أسراراً لو قلتها لنفعتني ، ولكني اخشى على سمعة وطني » ويقول البعض أنه أراد أن يقول عن علاقة قاسم بالانكليز والكيان الصهيوني حيث ان قاسم قد طلب من السفير البريطاني في مساء ٨ آذار ١٩٥٩ أن يتصل باسرائيل لتقوم بعمل عسكري ضد سوريا حتى لا تساعد الشواف في حركته في الموصل » انظر . احمد فوزي ، المصدر السابق ، ص ١١٥

(٢٨) د. فاضل حسين ، سقوط النظام . . ص ٨٩ .

ولقد ذكر العقيد الركن عبد السلام عارف في إفادته أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة : « لقد كانت خطة مدبرة بيني وبين قاسم لستر الفعاليات فيقال على قاسم أنه عائد لنوري السعيد ويقال عني أني عائد لرفيق عارف وبذا نتخلص من شر الجواسيس وفعلا نجحنا بذلك » انظر : المحاكمات ، ج ٥ ، ١٩٥٩ ، ص ٤٢٦

(٢٩) مقابلة شخصية مع العميد الركن جاسم العزاوي مرافق عبد الكريم قاسم خلال فترة حكمه

(٣٠) خلدون ساطع الحصري ، ثورة ١٤ تموز وحقيقة الشيوعيين في العراق ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٣ ، ط٢ ، ص ١٢١ . كذلك انظر

Humphrey Trevelyan, op. cit., P 204 205

(٣١) مقابلة شخصية مع العميد الركن جاسم العزاوي كذلك انظر : ناصر الدين النشاشيبي ، المصدر السابق الذكر ، ص ٢٨٥

قاسم في غروره ما يبعث على الضحك ، مثلا كنا في الطريق الى افتتاح مؤتمر المحامين العرب في بغداد ، وفتح السائق جهاز الراديو واذا بالمذيع يعلن وقوع انقلاب في تركيا ، ولم نكد نصل الى مكان المؤتمر ويتبين قاسم الخبر وقف وقال ان العراق يؤيد الانقلاب الذي وقع في تركيا . هكذا بلا درس ولا تفكير ولا معلومات ولا عقيدة معينة . وكذلك وقعت المحاولة الانقلابية في الحبشة ، اذا بقاسم يعلن استنكاره لها بعد خمس دقائق من سماعه النبأ في الراديو ، وعندما سألناه عن سر موقفه في استنكاره الانقلاب ، أجابنا : « أنا اعرف كل شيء ، انا عندي حاسة سادسة تستطيع ان تتنبأ بالغيب »[٣٢] .

لقد كان عبد الكريم قاسم رجلا بسيطا سواء قبل الثورة او بعدها ، لم يتكبر على احد . ويذكر السيد طالب مشتاق : « أنه كان عفيفا لا يطمع في مال وقنوعا لا يحب العيش في القصور بين الرياش الثمينة عيشة الملوك والعظماء والاثرياء مع انه كان في متناول يده متى شاء وحيثما اراد » . كما كان « مجاملا يحترم الكبير ، ووفيا لا ينسى من سبق له فضل عليه »[٣٣] .

ويذكر البعض ان عبد الكريم قاسم كان معقدا من عدة نواح فهو شخص اعزب وقد سبق ان تقدم الى فتاة قبل الثورة ليقترن بها إلا أنها رفضته ، وظلت هذه العقدة مؤثرة عليه حتى وفاته فهو لم يحاول الزواج بعد ذلك[٣٤] . واخيرا نستطيع

(٣٢) نفس المصدر ، ص ٢٨٥ .

ويضيف جاسم العزاوي : « إن قاسم شخص لا قياس له ولا قياس عليه ، لقد عشت معه عشر سنوات لم استطع أن اعرف عنه حقيقة واحدة تصلح أن تكون مقياسا لما يحب أو يكره ، إنه مثلا ينام مرة في السابعة مساء ، وينام مرة اخرى في السابعة صباحا ، لا قيمة له للوقت ولا للمواعيد ، لا يهمه ما يأكل وفي اكثر الاحيان كان يأتيه الطعام من منزل اخيه حامد » . انظر :

ناصر الدين النشاشيبي ، المصدر السابق الذكر ، ص ٢٨٤ . كذلك مقابلة شخصية مع العميد الركن جاسم العزاوي .

(٣٣) طالب مشتاق ، مذكرت سمير عراقي في تركية ، جـ٢ ، دار الكاتب العربي ، بيروت ، (بلا) ، ص ٥٠٨ - ٥٠٩ .

وذكر الرئيس جمال عبد الناصر في خطاب لقاه في دمشق مساء ١٥ آذار ١٩٥٩ قائلا : « إن عقدة العقد في قاسم العراق انه كان يشعر أن الشعب العربي يعرف دور قاسم العراق في ثورة العراق ، لأن دور قاسم العراق في ثورة العراق كان يتلخص في أن يدخل إلى بغداد بعد ان يستولي عليها عبد السلام عارف ، فإذا نجح عبد السلام فينصب قاسم او يدخل بعد هذا الى بغداد إذا كانت ثورة العراق فشلت ، وإذا كان عبد السلام فشل لينهي ثوره العراق ثم ليعلن ولاءه لعبد الاله ونوري السعيد » . انظر : جمال عبد الناصر ، نحن والعراق والشيوعية ، دار النشر العربية ، بيروت (١٩٥٩) ، ص ٩٥

(٣٤) مقابلة شخصية مع الأستاذ محمد صديق شنشل وزير الارشاد في عهد قاسم ويذكر شنشل ايضا . =

القول بأن عبد الكريم قاسم قد تأثر بأفكار الحزب الوطني الديمقراطي وصحيفته الاهالي إذ كان قبل الثورة يقرأ هذه الصحيفة باستمرار ، كما ان عبد الكريم قاسم قد ذكر مرة للجادرجي بعد قيام الثورة بأنه متأثر بأفكار الأهالي وأنه يعتبر نفسه تلميذ الأهالي[٣٥] . إلا أن عبد الكريم قاسم لم يكن ينتمي الى حزب من الاحزاب السياسية ولم تكن له ميول سياسية ظاهرة وقد ذكر ذلك في خطبه التي كان يرتجلها باستمرار ، كما ذكر ذلك اغلب الأشخاص الذين زاملهم سواء قبل الثورة أم بعدها[٣٦] .

= « إن زيارات قاسم لمدارس البنات وكذلك زيارات المدارس لقاسم في مقره في وزارة الدفاع كانت لسبب هو أن الفتاة التي خطبها قاسم قبل الثورة ورفضته هي معلمة في احدى مدارس البنات وعند زيارة وفد المدرسة التي توجد فيها هذه المعلمة رأى حلقة الزواج في يدها . وعد ذلك مع زيارات المدارس اليه »

(٣٥) من أوراق المرحوم الجادرجي غير المنشورة في مكتبة السيد نصير الجادرجي

(٣٦) وقد ذكر ذلك عبد الكريم قاسم خلال المقابلة الصحفية مع المستر انتوني ناتنك الوزير البريطاني السابق حيث ذكر « انني دائما مع مجموع الشعب وانني دائما فوق الميول وفوق الاتجاهات وانني لا انتمي الى فئة معينة او اتجاه معين بل انني انتمي لمجموع الشعب واعمل مع الجميع وراعي مصلحة الجميع واسير مع الجميع وكلهم اخواني يعملون لمصلحة البلد » . انظر :
المقابلة الصحفية بين قاسم والمستر انتوني ناتنك الوزير البريطاني السابق في ٢٨ مايس ١٩٥٩ ، مطبعة الجيش ، بغداد ، ١٩٥٩ ، ص ٦ ولقد ذكر السيد كمال عمر نظمي عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي إبان فترة حكم قاسم وعضو اللجنة الوطنية العليا لجبهة الاتحاد الوطني عام ١٩٥٧ : « انني صديق عبد الكريم قاسم منذ عام ١٩٥٣ وكانت صداقتي معه شخصية ، وكانت معرفتي به انه لا ميول سياسية لديه ، وإنه مستقل وغير منتم لأي حزب من الأحزاب » .
انظر :
إفادة كمال عمر نظمي امام الهيئة التحقيقية في ١٧ نيسان ١٩٦٣ . وذكر زعيم الجو عارف عبد الرزاق : « ان عبد الكريم قاسم رجل جسور ، وإنه لم يكن شيوعيا ولكنه احتضنهم واحتضنوه »
انظر ناصر الدين النشاشيبي ، المصدر السابق ، ص ٢٩٨
ويذكر العقيد نعمان ماهر الكنعاني سكرتير قاسم لشؤون الصحافة . « ان عبد الكريم قاسم مخلص للعراق ووطني وغير مرتبط بأية جهة أجنبية أو حزبية ، إنه يتعاون مع الشيطان في سبيل الحكم إنه متشكك ومتردد ونزعته غير قومية »
(مقابلة شخصية مع العقيد نعمان الكنعاني في ١٢ - ٤ - ١٩٧٦) ويذكر السيد علي صالح السعدي امين سر القطر العراقي لحزب البعث العربي الاشتراكي سابقا « إن عبد الكريم قاسم زعيم وطني تقدمي جريء ، إلا أن وسائل تحقيقه لأهدافه كانت ملتوية » . (مقابلة شخصية مع السيد علي صالح السعدي) .
ويذكر السيد مصطفى علي وزير العدل في عهد قاسم . « إن عقيدة عبد الكريم قاسم وطنية صرفة ، عراقية صرفة ، كان يعبد الشعب العراقي بعد الله » ، ويضيف قائلا . « إن عبد الكريم جاء =

عبد الكريم قاسم والزعامة الملهمة

لقد ظل عبد الكريم قاسم طيلة سنوات حكمه يوصف بكونه (زعيم ملهم) من قبل اتباعه ومريديه . فالى اي مدى تنطبق صفات الزعامة الملهمة عليه ، وما هي الظروف التي ساعدت على بروز وتعزيز شخصيته ، ومن ثم زعامته الملهمة ؟

إن أول من استعمل مصطلح الزعامة الملهمة هو « ماكس فيبر » السوسيولوجي الالماني في تصنيفه المعروف لأنواع السلطة . أما اصل كلمة الالهام فيرجع الى اللغة الاغريقية التي كانت تعني « الموهبة » . ثم صارت مرادفة لتعبير الموهبة السماوية او الالهية . وظل هذا التعبير متداولا في الاوساط الدينية والمسيحية حتى استعمله ماكس فيبر بعد ان جرده من طابعة الديني[٣٧] .

الملاحظ ان الالهام خضع لعدة تفسيرات هي :

الاول ـ بعض السوسيولوجيين رأى انه اصطلاح ديني قاصر على ذوي الالهام السماوي ولا ينسحب على الزعماء السياسيين بأي حال من الاحوال فلا يمكن معاملة مارتن لوثر كأدولف هتلر .

الثاني ـ يؤكد على أن مصدر الزعامة الملهمة هي المزايا الشخصية الخارقة للعادة لدى لعض الأفراد المتفوقين الذين يقومون بأعمال عظيمة تقرب في بعض الأحيان من مرتبة المعجزات ولذلك فإن الجماهير تخضع لهم وتسير وفقا لمشيئتهم .

الثالث ـ الالهام في الزعامة لا يتعلق بماهية الزعيم ذاته وإنما برؤ ية الأفراد الذين يخضعون لزعامته ، اي اتباعه ومريديه . إن هذا التفسير كان قد وضع الزعامة الملهمة في إطارها الاجتماعي والسياسي وقد تبناه « ماكس فيبر » فالزعامة الملهمة في نظره لا يمكن فصلها عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع في زمن ومكان معيين[٣٨] .

= بثورة عظيمة ولكن جاء بفنائها معها جاء بعبد السلام عارف » . (مقابلة شخصية مع السيد مصطفى علي) .

إن السياسة التي انتهجها عبد الكريم قاسم في ضرب الاحزاب السياسية بعضها بالبعض « فرق تسد » تبرهن على أنه غير منتم لأي حزب من الأحزاب السياسية في العراق . أما الذين يقولون عنه بأنه كان شيوعيا فإن السياسة التي اتبعها في ضرب الحزب الشيوعي وخاصة بعد شهر تموز ١٩٥٩ وحتى شباط ١٩٦٣ تبرهن عكس ذلك .

(٣٧) د. صادق الاسود ، الزعامة الملهمة في العالم الثالث ، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية ، العدد ٣ ، المجلد الثاني ، حزيران ١٩٧٣ . ص ٧٠ .

(٣٨) نفس المصدر ، ص ٧١ ـ ٧٢ .

ونرى ان هذا التفسير الاخير هو اقرب الى الحقيقة وسأخذ به في تحليل زعامة عبد الكريم قاسم .

لقد بدأت ثورة ١٤ تموز بحركة الضباط الأحرار التي سعت قبل كل شيء الى التمرد على قواعد الانضباط العسكري التي تحكم المؤسسة العسكرية في الدولة العراقية ، وهدفت من ثم الى تقويض النظام السياسي القائم ومؤسساته المختلفة ، وبهدف إعادة تنظيم المجتمع على نحو جديد بقواعد جديدة ومؤسسات جديدة . وقد تهيأ لهؤلاء الضباط الأحرار الوطنيين ما لم يتوفر لغيرهم من المدنيين بحكم انتمائهم الى المؤسسة العسكرية التي تملك امكانات القوة والتنظيم والحركة الذاتية من ناحية ، وامكانات التطلع الى المستويات العليا التي بلغتها الدول المتقدمة من خلال رفعة وتقدم مؤسساتها العسكرية . ولا ريب ان هذه العناصر عندما تتواجد في دول العالم الثالث ، عالم التخلف والاستغلال والنفوذ او السيطرة الاجنبية ، غالبا ما تدفع اكثر العناصر الوطنية وعيا في الجيش الى الاندماج بالحركة الوطنية وتصدر مسيرتها الثورية[٣٩] . ولقد كان عبد الكريم قاسم بين هذه العناصر وقد تفاعل مع الظروف التاريخية التي مرت على العراق ، حتى اذا ما انطلقت حركة الجيش في ١٤ تموز ١٩٥٨ نجم عن تفاعل شخصيته مع الاحداث التي مرت ، ظاهرة الزعامة الملهمة مجسدة في شخصيته . ويمكن ان نجمل عوامل التفاعل على النحو التالي :

١ ـ تصدع البنى الاجتماعية القائمة نتيجة للانتفاضات الشعبية المتكررة والانقلابات العسكرية المقرونة بالأزمات الحادة والثورات والحروب[٤٠] .

٢ ـ عندما تحدث تغييرات في المجتمع تقاومها بعض القطاعات او تتقاعس

---

(٣٩) د. صادق الاسود ، السياسة في الدول النامية ، محاضرات القيت على طلبة الصف الثاني في قسم السياسة ٦٩ ـ ١٩٧٠ ، مطبوعة بالرونيو ، ص ١٢١ ـ ١٢٥ . والدلائل التي تشير الى عدم قدرة السلطة التقليدية للقيام بعملية تغيير المجتمع هي كثيرة حيث ان انتفاضات الفلاحين امتدادا من ثورة العشرين حتى الخمسينات لم تكن تستطيع ان تحقق تغيير المجتمع والأكثر من ذلك فإنها قد فشلت بسرعة ، وهذا ينطبق ايضا على السلطة الحديثة فإنها هي الأخرى لم تكن قادرة على التغيير ، فالاحزاب السياسية مثلا حتى اليسارية منها لم تكن تبغي التغيير الا من خلال المؤسسات العقلانية القانونية وذلك عن طريق الفوز بالانتخابات البرلمانية ومحاولة سن القوانين والانظمة التي من خلالها تقام عملية التغيير .

(٤٠) مثل الانتفاضات الشعبية في لأعوام ١٩٤٨ ، ١٩٥٢ ، ١٩٥٦ والانقلابات العسكرية في الاعوام ١٩٣٦ , ١٩٣٧ و ١٩٤١

عن المساهمة فيها قطاعات اخرى في حين تندفع فئات اخرى اندفاعا جامحا لتأييدها[٤١] .

٣ ـ وجود تيار فكري ديني يهيء وسطا نفسيا ملائما لظهور شخصية الزعيم الملهم .

٤ ـ الخلفية التاريخية التي حفلت بملامح شخصيات ملهمة مثل السعدون ابو التمن ، بكر صدقي ، ياسين الهاشمي ، رشيد عالي الكيلاني .

وقد عزز من زعامة عبد الكريم قاسم الملهمة العوامل التالية :

١ ـ كسب ثقة الجماهير عن طريق ما قدمه من انجازات في كافة المجالات[٤٢] .

٢ ـ استطاع استقطاب ولاء الجماعات المختلفة في المجتمع العراقي عن طريق تصريحاته الدائمة بأنه فوق الاتجاهات والميول وأنه من حزب الحق والعدالة[٤٣] .

٣ ـ وسائل اخرى استعملها عبد الكريم قاسم للحفاظ على زعامته ومنها :

آ ـ تصفية خصومه (عبد السلام ـ رشيد عالي الكيلاني ـ حركة الشواف ـ الطبقجلي ـ) .

ب ـ وسائل الدعاية والاعلام التي كالت له الأسماء والألقاب جزافا بحيث بلغت حوالي خمسة وخمسين اسما ولقبا[٤٤] .

---

(٤١) مثلا : اعلان الجمهورية ، اطلاق الحريات السياسية ، الاصلاح الزراعي ، اعادة العلاقات مع الدول الاشتراكية . . . الخ .

(٤٢) الاصلاح الزراعي ، المشاريع العمرانية ، قانون رقم (٨٠) الذي يحدد منطق استثمار الشركات النفطية الاجنبية ، تأسيس قاعدة صناعية للاقتصاد العراقي .

(٤٣) خطب الزعيم ، جـ١ ، ١٩٥٩ ، ص ٨٠ ـ ٨١ . وكذلك ص ٩٠ .

(٤٤) والاسماء والالقاب الخمسة والخمسون هي : « الزعيم الاوحد ، الزعيم العبقري ، الزعيم الحبيب ، الزعيم الغالي ، الزعيم الذي لا ينام ، الزعيم المعجزة ، الزعيم القديس ، الزعيم البطل ، الزعيم الامين ، الزعيم الديمقراطي ، الزعيم المقدام ، الزعيم الشريف ، زعيم العرق الاوحد ، الزعيم الغضنفر ، الزعيم الفذ ، الزعيم الذي يهابه الموت ، زعيم الملايين ، الزعيم معجزة السماء ، الزعيم اللوذعي ، الزعيم الالمعي ، الزعيم الاوحد والاوحد ، زعيمنا المفدى ، زعيم العالم كله ، بطل الثورة ، بطل ١٤ تموز ، مفجر ثورة ١٤ تموز ، قائد الدنيا الجديدة ، الأسد المنصور ، زعيمنا العظيم ، المهدي المنتظر ، الرجل الرجل ، الرجل المعجزة ، عملاق العالم =

٤ ـ ضعفت المؤسسات السياسية في العراق حيث اضفت الالهام وعلى شخصيته . فقوة المؤسسات السياسية في الدولة تتناسب عكسيا مع قوة الشخصية الملهمة .

= الجديد ، امل الشعوب الخيرة والمحبة للسلام ، القائد الملهم ، حامل مشعل راية تموز ، صانع التاريخ ، البطل المغوار ابو الاحرار ، رجل اقوى من الموت ، القائد الى كل نصر ، عملاق تموز ، ابن الآلهة ، ابن الفقراء ، نصير الفقراء ، ابن الشعب البار ، ابن تموز ، المعلم الأول ، نصير العمال والفلاحين ، نصير السلام ، حبيب الملايين رسول السلام ، مهندس ثورة ١٤ تموز ، البطل الحر الشجاع ، مفجر الثورات ». انظر

احمد فوزي عبد الجبار ، قصة عبد الكريم قاسم كاملة ، ص ٧٤ . اما العقيد فاضل عباس المهداوي رئيس محكمة الشعب فكان هو الآخر وسيلة دعاية واعلام لزعامة قاسم الملهمة فقد ذكر في احدى جلسات المحكمة :

« من الذي يؤثر على افكار الزعيم ، هل يوجد بشر يؤثر على افكاره ، هذا العبقري العظيم كلما تلقى الافكار منه وحتى المتهم ». انظر :

المحاكمات ، جـ ٥ ، ص ٣٢٨ .

واصبح عبد الكريم قاسم يعتقد بأنه أهل بهذه النعوت والأوصاف وان العناية الالهية ارسلته ليحقق المعجزات وليكون رعيا للعرب . و سيقا وراء هذه العقيدة الوهمية التي رسخت في ذهنه واستحوذت على تفكيره ، اصبح يصدق حتى ببعض الخرافات التي كانت تنقل اليه على لسان الانتهازيين ، رغما عن كونها خرافات لا تنطلي حتى على ابسط الناس ، فمثلا .

« كان بعض الضباط الاحرار جالسين في ساحة وزارة الدفاع ، وكان القمر بدرا ، و دا بأحد الضباط يقول انظروا الى القمر ، إن صورة الزعيم في وسطه فصدق الضباط ذلك ونقلوا هذه الخرافة الى قاسم ولربما امن بها وصدق »

والحادثة الاخرى الأغرب منها :

« إن احد افراد الشرطة من مرتبات شرطة لواء الرمادي راجع متصرف اللواء وبيده بيضة رسمت فوقها صورة الزعيم قاسم وادعى ان دجاجة في بيته قد باضتها بهذا الشكل ، وابتدأت الاتصالات ببغداد منذ تلك اللحظة بالتلفونات والمر سلات ، وحتى اصبحت لدى المتصرفية ملفة ضخمة تحتوي على كل هذه المراسلات حول المعجزة الربانية التي منحها الله لعبد الكريم قاسم ، وإن كان لا يؤمن في قرارة نفسه بصحتها ». نظر · طالب مشتاق ، مذكرات سفير عراقي في تركية ، جـ ٢ ، ص ٥٠٥ ـ ٥٠٦ .

« أما صوره فكان يطبع منها بعشرات الألوف وتوزع بالمئات على كل الدوائر والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية والشركات والفنادق والمقاهي بالمجان وتلصق على الجدران في الشوارع والأزقة بالعشرات واحدة جنب الأخرى وقد علق على كل عمود من اعمدة وزارة الدفاع المطلة على الشارع العام صورة محاطة باطار من الزجاج مزين بالمصابيح الكهربائية الملونة ، والزعيم يتطلع الى هذه الصورة كلما خرج من وزارة الدفاع » انظر :

طالب مشتاق ، المصدر السابق ، ص ٥٠٧ .

وفي احدى اجتماعات مجلس الوزراء عرض مشروع شعار الجمهورية العراقية الجديد امام المجلس ، فاقترح قاسم ان يكون عدد السنابل في الشعار الجديد ١٣ سنبلة بدلا من ١٤ سنبلة التي كانت ترمز الى الوية العراق الأربعة عشر والسبب الذي حدا بقاسم إلى اختيار الرقم ١٣ ، بالرغم من =

٥ ـ لا يوجد ما يقيد عبد الكريم قاسم مثل مجلس قيادة الثورة أو مؤسسات اخرى وإنما كان هو الحاكم والناهي في كل الأمور .

وباتجاه معاكس لذلك حطمت زعامة عبد الكريم قاسم العوامل التالية :

١ ـ إن من مميزات الزعامة الملهمة أنها غير ثابتة بل متحركة وتتحول بالنتيجة الى إحدى السلطتين إما التقليدية او العقلانية ـ القانونية .

٢ ـ تحوله إلى دكتاتور ، وذلك لعدم قبوله اي نقد بناء يوجه الى سياسته واعتباره ذلك خيانة وطنية .

٣ ـ فشله وعجزه عن إقامة قواعد لنظام سياسي جديد مستقر مثل مجلس وطني يجسد ارادة الشعب ، او دستور دائم ينظم علاقة السلطة بالشعب .

٤ ـ عدم حفاظه على استقطاب كافة ولاءات الجماعات حيث كان يتحول من تأييد فئة الى اخرى وفقا لسياسته « فرق تسد » التي مارسها مع الجماعات والأحزاب السياسية في البلاد ، فتارة يؤيد الشيوعيين واحيانا اخرى القوميين بالاضافة الى المشاكل الداخلية كمشكلة الأكراد في شمال العراق وحركة الشواف في الموصل وتدهور الوضع الاقتصادي . . . الخ .

معارضة اغلب الوزراء لذلك لأنه رقم مشؤوم ، هو ان اسم عبد الكريم قاسم يتكون من ١٣ حرف » . انظر :

احمد فوزي عبد الجبار ، قصة عبد لكريم قسم كملة ، ص ٧٣ .

ويذكر الزعيم لركن حمد محمد يحيى وزير الداخلية في عهد قاسم « إن عبد لكريم قاسم كان يعتقد بأن العناية الالهية هي التي حفظته وجعلته عى قيد الحياة إثر محاولة الاغتيال التي تعرض ها في شارع الرشيد عام ١٩٥٩ ، ولذلك وضع بدلته العسكرية المطلخة بالدماء في حافظة زجاجية ، وكان اي وفد او شخص يزوره يطلعه على هذه البدلة بعد ان يقول له بأن الله قد خلقه لينقذ هذا الشعب وليحكمه » . (مقابلة شخصية مع الزعيم الركن احمد محمد يحيى) .

« م لسيارة التي تعرض فيه لمحاولة الاغتيال فقد وضعها في الساحة الامامية لوزارة الدفاع لمشاهدتها ، وعندما تأتيه الوفود والشخصيات السياسية لزيارته يريهم السيارة وكثرة الثقوب التي فيها من جراء محاولة الاغتيال بعد ان يقول لهم بأن العناية لالهية حفظته لأن من يتعرض لمثل هذا الرصاص الكثير لا بد ون يفقد حياته » . انظر :

طالب مشتاق ، لمصدر السابق ، ص ٥٠٩ .

ومما يذكر ان السيارة التي تعرض فيها لمحاولة الاغتيال كانت « كالمنخل » من كثرة الثقوب لتي فيها ، ويقول لبعض ن قاسم امر ضباطه وجنوده بعد محاولة لاغتيال بأيام بأن يطلقوا رصاص بنادقهم الرشاشة على السيارة حتى تصبح بهذا الشكل . والسبب الذي دعا قاسم الى ذلك هو حتى يعتقد الشعب بأن العناية لالهية حفظته من اجل ان يبقى في السلطة

٥ ـ افتقاره الى التجربة السياسية في إدارة دولة ذات مشاكل عديدة وشائكة .

نهاية عبد الكريم قاسم

أما نهاية حياة عبد الكريم قاسم فقد كانت في ضحى يوم ٩ شباط ١٩٦٣ حيث اعدم رميا بالرصاص وكان ذلك اثر قيام ثورة ١٤ رمضان (٨ شباط ١٩٦٣) حيث اقتيد عبد الكريم قاسم من وزارة الدفاع اثر استسلامه بعد مقاومة دامت ٢٤ ساعة الى دار الاذاعة في الصالحية مع العقيد فاضل عباس المهداوي والزعيم طه الشيخ احمد والملازم كنعان خليل حديد وحوكموا من قبل المجلس الوطني لقيادة الثورة بجلسة سرية تقرر فيها اعدام الأربعة مع التنفيذ فورا ، وقد نفذ حكم الاعدام النقيب منعم حميد .

وبذلك انتهت حياة عبد الكريم قاسم بعد ان عاش ٤٩ عاما وبعد أن دام حكمه ١٦٦٦ يوما أي اربع سنوات وستة أشهر واربعة وعشرين يوما .

تقييم شخصية عبد الكريم قاسم

كان عبد الكريم قاسم نموذجا فذا للانسان الفردي ، وكانت مجموع خصائصه النفسية والذهنية والسلوكية أبعد ما تكون عن البناء والقدرة على الزعامة الثورية .

وفي الواقع ان شخصية عبد الكريم قاسم تنقسم الى قسمين :

أولا ـ المقومات الايجابية

آ ـ إن عبد الكريم قاسم شخص اقليمي ومخلص للعراق فقط وغير عميل لأية جهة أجنبية(٤٦) .

ب ـ أنه وفيّ لاصدقائه إلا أن تنفيذه لهذا الوفاء قليل بسبب تردده وشكوكه فإنه كان مترددا على الرغم مما يحاول كتمانه من التردد ، كما انه كان متشككا إلى حد الوهم(٤٧) .

---

(٤٦) مقابلات شخصية مع الضباط الاحرار اعضاء اللجنة العليا وكذلك مع العقيد نعمان ماهر الكنعاني والعميد الركن جاسم العزاوي والزعيم الركن احمد محمد يحيى والمقدم طه ياسين الدوري والسادة علي صالح السعدي ومصطفى علي ومحمد صديق شنشل

(٤٧) فنلاحظ ان قاسم قد عفا عن عبد السلام عارف وأطلق سراحه في أيلول ١٩٦١ وذلك بعد أن حكمت عليه المحكمة العسكرية العليا الخاصة بالاعدام منذ شباط ١٩٥٩

=

جـ ـ إن ثقافته محدودة ولذلك كان يشطح أحيانا في خطاباته وتعليقاته وكان يسد هذا النقص من ذكائه وتحمله المشاق .

د ـ شخص كتوم وحذر جداً ، لا يختلط بأحد قبل الثورة ، لا يدخن ولا يشرب الخمر ، ولا توجد عنده جوانب خلقية سيئة كما يدعي البعض[٤٨] .

هـ ـ كان زاهدا في المال فلم يستغل منصبه لاقتناء الأموال والعقارات ، وإنما جاء بملابسه العسكرية ومات بها ولم توجد له عقارات أو أموال في البنوك سواء داخل العراق أو خارجه[٤٩] .

ثانياً ـ المقومات السلبية

آ ـ كان عبد الكريم نموذجا للتأثر بالعلاقات الشخصية والأهواء الفردية ، وكانت مقاييسه في التعيين وإصدار القرارات متأثرة بهذه العلاقات (كزمالة طفولة أو زمالة تلمذة أو علاقة قربى أو صداقة معينة أو زمالة في الجيش أو فضل شخص عليه .. الخ)[٥٠] .

ب ـ كان نموذجاً للعناد وعدم المنهجية وإنعدام العقيدة وكراهية روح النقد والمناقشة والادعاء بمعرفة كل شيء ، وهذا المزاج هو الذي ادى به ـ إلى جانب عوامل موضوعية أخرى ـ إلى التخلص من جميع المعارضين وخاصة العقائديين ، وتقريب التافهين والمصفقين والامعات والانتهازيين[٥١] .

جـ ـ كان يفتقر تمام الافتقار إلى ما يمكن تسميته بـ(حسن التناسب) ، أي تمييز الأهم من المهم ، فكان يهتم بأتفه الأشياء ويسهر أياما وليالي عليها (كصورة تمثال أو لون العملة الورقية أو شكل العلم أو النشيد الوطني) ولكنه يهمل أخطر

= ويذكر العميد الركن جاسم العزاوي « ان عبد الكريم قاسم كان حذر ، ويشك حتى في نفسه وطالما نقل فنجان الشاي الذي يضعه الخادم أمامه من مكانه إلى أمام أحد الضيوف خوف من أن يكون الخادم قد دس له فيه السم » . (مقابلة شخصية مع العميد الركن جاسم لعزاوي) كذلك أنظر : ناصر الدين النشاشيبي ، المصدر السابق ، ص٢٨٥ .

(٤٨) مقابلات شخصية مع العميد الركن جاسم العزاوي و لعقيد نعمان ماهر الكنعاني وكذلك أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار .

(٤٩) مقابلات شخصية مع أعضاء اللجنة لعليا للضباط لأحرار وكذلك مع السادة مصطفى علي وأحمد محمد يحيى

(٥٠) إبراهيم كبة ، المصدر السابق ، ص١٧

(٥١) نفس المصدر ، ص١٧

الأمور واكثرها اثرا في حياة البلاد ومستقبلها كتنظيم جلسات مجلس الوزراء أو الاهتمام بخطة التنمية أو محاولة فهم المفاوضات النفطية أو محاولة دراسة جدية لمسألة الوحدة العربية(٥٢) .

د ـ كان نموذجا للاابالية والتصريح حول اخطر الأمور من دون تدقيق أو مع علمه بأنها غير صحيحة ، كدعوى رسمه خطة الثورة منذ عشرين عاما(٥٣) .

هـ ـ كان يفتقر إلى الثقافة السياسية لفهم طبيعة الثورات وشروط نجاحها ومستلزمات استمراريتها(٥٤) .

و ـ كان يلجأ إلى الدرس وتفتيت القوى وتحريض البعض على الآخر ، وعدم التورع حتى عن الافتراء والقاء التهم جزافا ضد خصومه(٥٥) .

---

(٥٢) ويذكر العقيد المتقاعد نعمان ماهر الكنعاني سكرتير عبد الكريم قاسم لشؤون الصحافة سابقا :
« ان عبد الكريم قاسم يحقد على القومية العربية منذ البداية وان ما قيل بأن اذاعات القاهرة ودمشق أثارت فيه هذه النزعة قول مردود فإنه لا يميل حتى إلى سماع إسم العروبة »
ويضيف الكنعاني قائلاً : « ويبدو لي ان السبب ناتج عن عاملين الأول ـ عامل شعوري بأنه منحدر من أصل غير عربي . والثاني ـ عامل ذاتي نتيجة مقتل إبن عمته اللواء محمد علي جواد قائد القوة الجوية في عهد بكر صدقي ثم قتله مع بكر صدقي على يد الضباط القوميين العرب في مدينة الموصل »
ويذكر أيضاً « لذلك فقد كانت نزعته ضد القومية العربية واضحة وضد مدينة الموصل بالذات ، لذلك نراه قد استباح المدينة عند حدوث حركة الشواف فيها في آذار ١٩٥٩ »
(مقابلة شخصية مع العقيد المتقاعد نعمان ماهر الكنعاني)

(٥٣) حيث ذكر في المؤتمر الصحفي الذي عقده في وزارة الدفاع يوم ٢٤ تموز ١٩٥٨ منذ تخرجي من الكلية العسكرية لاحظت أن الأوضاع تسير من سيء إلى أسوء ، وصممت من ذلك الوقت على قلب هذه الأوضاع رأساً على عقب » . أنظر
صحيفة الجمهورية ؛ العدد ٨ ، ٢٥ تموز ١٩٥٨ ، بغداد
كما ان العقيد الشواف عندما جاء إلى بغداد واجتمع بعبد الكريم قاسم في وزارة الدفاع « طلب منه تأجيل عقد مؤتمر أنصار السلام في الموصل لتجنب اراقة الدماء . لكن قاسم فتح درج مكتبه ثم اخرج علبة صغيرة فيها ميدالية العودة إلى فلسطين وقال للشواف : « لقد انشأت ميدالية وزعتها فعلا وكتبت عليها (عائدون) وهذه المدالية الثانية التي سوف نوزعها وعليها (عدنا) وعاد العقيد الشواف إلى الموصل دون نتيجه » أنظر أحمد فوزي ، قصة عبد الكريم ص١٥٩ ـ ١٦٠

(٥٤) إبراهيم كبة ، المصدر السابق ، ص١٧
ويذكر العميد جاسم العزاوي مرافق عبد الكريم قاسم حتى شباط سنة ١٩٦٣ : « ان عبد الكريم قاسم لم يقرأ منذ ١٤ تموز ١٩٥٨ وحتى ٨ شباط ١٩٦٣ كتابا واحدا انه كان ثلاثة أرباع الأمي ، وهذه هي عقدة عبد الكريم » . (مقابلة شخصية مع العميد جاسم العزاوي) . أنظر : ناصر الدين الشاشيبي ، المصدر السابق ، ص٢٨٦

(٥٥) نفس المصدر ، ص١٧

ز ـ كان مفهومه لأمن الدولة ـ وهو الشيء الوحيد الذي يحرص عليه ـ مفهوما بوليسيا صرفا ، دون ادراك الشروط السياسية العامة لتحقيق الأمن ، وتوقفه في التحليل الأخير على موقف الجماهير الشعبية ، فأدى به ذلك الى التخلص من كل القوى السياسية الواحدة بعد الأخرى ، مبتدئا بالقوميين ومارا بالشيوعيين ومنتهيا حتى بتلك القوى الوسطية التي بقيت تسند انحرافاته مدة طويلة ، وبذلك عزل نفسه عن مجموع قوى الشعب وسار في الطريق المحتوم لكل حاكم فردي معزول[٥٦] .

حـ ـ كان عبد الكريم قاسم يخلق المشاكل الداخلية والخارجية ويثير المشاكل لا لحلها طبعا بل للتغطية على المشاكل والأزمات الكثيرة التي كان يعصف بها حكمه[٥٧] .

عبد السلام محمد عارف

ولد عبد السلام في ٢١ آذار ١٩٢١ في محلة سوق حمادة في منطقة الكرخ ببغداد ، وهو حي شعبي من احياء بغداد الفقيرة ، وكان والده محمد عارف الجميلي (من عشيرة الجميله) يشتغل بزازا بالمفرد ، وقد هاجر من مدينة الرمادي إلى بغداد .

وينتمي عبد السلام إلى عائلة لها ماضيها في الجهاد ضد الاستعمار البريطاني ، فخاله الشيخ ضاري الذي قتل الكولونيل لجمن القائد البريطاني اثناء ثورة العشرين ، وعمه السيد عباس الذي قتله الانكليز في الرمادي .

ولا يزال ابناء عمومته وابناء أخواله يسكنون في تلك المنطقة حتى يومنا هذا[٥٨] .

= ويذكر السيد عبد القادر اسماعيل البستاني عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي سابقا : « لقد كان عبد الكريم قاسم متأثرا بكتاب « الامير » لميكافيلي ، ويحاول أن يطبق ما جاء فيه من اجل الاستمرار في الحكم » . مقابلة شخصية مع السيد عبد القادر إسماعيل البستاني .

(٥٦) نفس المصدر ، ص١٨ .

(٥٧) اثار المشكلة الكردية بعد أن زود العشائر الكردية بالسلاح لتضرب بعضها البعض ، ولكن في ١٩٦١ ، اتفقت هذه العشائر ضد حكمه كما اثار مسألة الكويت بشكل دعائي وتهريجي دون أية خطوة عسكرية لضمها .

(٥٨) تنتشر عشيرة الجميلة ما بين الفلوجة والرمادي ، أما عشائر زوبع التي تنتمي إليها والدته فتنتشر ما بين أبي غريب والفلوجة . أنظر : عبد السلام عارف ، مذكرات الرئيس الراحل ، المؤسسة القومية للتأليف والنشر ، بغداد ، ١٩٦٧ ، ط١ ص ٩ ـ ١٠ وانظر :المحاكمات ، جـ ٥ ، ص ٤٢٤ وكذلك أنظر : =

دخل عبد السلام المدارس الابتدائية والثانوية في منطقة الكرخ ببغداد وتخرج من ثانوية الكرخ الرسمية عام ١٩٣٨ وبنفس السنة دخل الكلية العسكرية وتخرج منها عام ١٩٤١ برتبة ملازم ثان وعمره لا يتعدى العشرين عاما .

واشترك في حركة مايس ١٩٤١ التحررية فكان آمرا لرعية المدرعات في القوة الآلية ومهمته محاصرة القصور الملكية . وبعد فشل الحركة عين مسؤولا عن حراسة سجن معسكر الرشيد الذي زج فيه مئات الوطنيين من أبطال حركة ١٩٤١ التحررية . وكان عبد السلام يساعد هؤلاء الضباط المعتقلين عن طريق تدبير لقاءات ليلية مع ذويهم وأسرهم . كذلك أحد ينقل الرسائل التي يطلب منه توصيلها ، والسبب الذي دعاه لذلك هو شعوره بوجوب مساعدتهم لأن حركتهم قد فشلت إلا أن دورهم لم ينته[٥٩] .

ويبدو أن السلطة علمت بذلك فتم نقله من بغداد إلى البصرة . حيث عين ضابطاً في الاستخبارات العسكرية وبقي فيها إلى عام ١٩٤٤ عندما نقل إلى لواء الناصرية ، واختير عام ١٩٤٦ مدربا في الكلية العسكرية فامضى فيها عاما كاملا نقل بعدها إلى كركوك ومنها سافر إلى فلسطين للاشتراك في حرب عام ١٩٤٨[٦٠] .

اما صداقته مع عبد الكريم قاسم فإنها بدأت منذ عام ١٩٣٨ عندما كان تلميذا في الكلية العسكرية وكان عبد الكريم يحاضر الفصائل الأربعة الموجودة فيها وكان عبد السلام تلميذا في الفصيل الأول فنشأت علاقات صداقة بين الاثنين[٦١] .

وبعد تخرج عبد السلام افترقا لمدة عام كامل عادا بعدها فالتقيا في البصرة جنوب العراق . ويبدو انهما تكلما عن سوء الأوضاع الداخلية في العراق وتدمرهما من التدخل البريطاني السافر في شؤون القوات المسلحة بصورة خاصة والبلاد بصورة عامة وانه لا يمكن تخليص البلاد من هذا الوضع السيء سوى تدخل الجيش[٦٢] .

= مجلة روز اليوسف المصرية ، العدد ١٩٧٩ ، لتاريخ ١٦ مايس ١٩٦٦ ، ص١٥

(٥٩) نفس المصدر، ص١٥

(٦٠) عبد السلام عارف ، المصدر السابق لذكر ، ص١٨- ١٩

(٦١) ناصر الدين النشاشيبي ، المصدر السابق لذكر ، ص٢٨٨ ٢٨٩

(٦٢) عبد السلام عارف ، المصدر السابق، ص١٧

واستمرت صداقتهما حتى فرق بينهما اللواء بهاء الدين نوري ، فأمر بنقل عبد الكريم قاسم إلى حلولاء وعبد السلام عارف الى الناصرية[٦٣] .

وفي عام ١٩٤٧ نقل عبد السلام إلى كركوك فالتقى مرة أخرى بعبد الكريم قاسم الذي كان آمرا للفوج وعبد السلام مساعدا له . وعندما وقعت حرب فلسطين عام ١٩٤٨ سافرا معا وكان عد السلام في مدينة جنين وعبد الكريم في مدينة كفر قاسم القريبة منه ، فكنا يلتقيان باستمرار ، ويبدو انهما تكلما عن مهزلة الحرب وما يدور فيها من مؤامرات ضد القضية الفلسطينية . وعند انتهاء حرب فلسطين وعودة القوات العراقية عاد عبد السلام إلى بغداد ثم نقل إلى الموصل فكركوك ، وعندما اصبح الفريق نور الدين محمود رئيسا لاركان الجيش نقل عبد السلام عارف إلى مقر قيادة الجيش وتولى فيها عدة مناصب مهمة استطاع من خلالها أن يسدي بعض الخدمات إلى صديقه وزميله قاسم[٦٤] . ونقل عام ١٩٥٢ إلى « دائرة تدريب المناورات » كما نقل قاسم إلى نفس الدائرة وعملا معا حتى عام ١٩٥٤ عندها نقل قاسم إلى منصب آمر اللواء التاسع عشر ونقل عارف إلى منصب آمر فوج في نفس اللواء[٦٥] . وفي نفس السنة أرسل عبد السلام في دورة للالتحاق بالقطعات العسكرية البريطانية في دسلدورف بالمانيا الغربية للتدريب ، وبقي فيها حتى عام ١٩٥٦ وعاد إلى بغداد وبلغ للاستعداد للسفر مع اللواء التاسع عشر الذي يقوده قاسم إلى الأردن .

وفي تشرين الثاني ١٩٥٦ سافر اللواء التاسع عشر إلى المفرق ليكون على أتم الاستعداد لمعاونة الأردن ضد الكيان الصهيوني ، بينما كان الغرض الحقيقي من إرساله هو تهديد سوريا واسقاط نظامها التحرري وضمها إلى العراق الملكي منتهزاً فرصة الاعتداء الثلاثي على مصر . ولكن عبد الكريم قاسم وزميله العقيد الركن عبد السلام عارف اتصلا بالضباط السوريين ومنهم رئيس اركان الجيش السوري اللواء عفيف البزري وأكدا لهم بأن الجيش العراقي لن يقوم بحركة عدائية ضد سوريا ، وأنهما لا يتأخران عند الاقتضاء عن الانضمام إليها بقواتهما[٦٦] .

---

(٦٣) ناصر الدين النشاشيبي ، المصدر السابق ، ص٢٨٩ .
(٦٤) ناصر الدين النشاشيبي ، المصدر السابق الذكر ، ص٢٩٠ .
(٦٥) نفس المصدر ، ص٢٩٠
(٦٦) عبد الكريم الجدة ، المصدر السابق الذكر ، ص٢٦-٢٨ .

وقد انضم عبد السلام عارف إلى اللجنة العليا للضباط الأحرار بناء على طلب عبد الكريم قاسم ، كما بينا ذلك من قبل ، وظل عبد السلام عارف وفيا لعبد الكريم قاسم في إجتماعات اللجنة العليا للضباط الأحرار وأيده بتولي رئاسة اللجنة العليا باعتباره أعلى رتبة عسكرية(٦٧) .

تحليل شخصية عبد السلام عارف

إن نشأة عبد السلام عارف في محيط احتماعي ضيق تسوده نزعة طائفية وطموح لا حدود له ، خلق له مصاعب كثيرة منذ الأيام الأولى للثورة(٦٨) . فهو يحقد على جميع من تخاصم معه سواء في أيام الطفولة أو في مرحلة الدراسة وحتى عندما أصبح عضوا في اللجنة العليا للضباط الأحرار(٦٩) .

إن عبد السلام عارف جريء وشجاع منذ أن كان طالبا يشترك في المظاهرات الطلابية ويحمل الشعارات المنددة بوجود القوات البريطانية ، وعندما كان ضابطاً في الجيش عرف عنه اقتحام المواقف الصعبة . فهو أجرأ من عبدالكريم قاسم إذا كان

= ولقد ذكر العقيد عبد الكريم الجدة في شهادة أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة « ان عبد الكريم قاسم لم يشرك عبد السلام عارف بموضوع الثورة إلا بعد أن ذهب اللواء التاسع عشر إلى المفرق وذلك بمناسبة الاعتداء الثلاثي على مصر ، فأخذه وذهب إلى الضباط السوريين واشركه بالموضوع » أنظر
المحاكمات ، جـ٥ ، ص٢٤٥

(٦٧) المحاكمات ، جـ٥ ، ١٩٥٩ ، ص٢٣٧
وذكر الزعيم الركن محيي الدين عبد الحميد في شهادته أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة :
« ان عبد الكريم كان يعتمد على عبد السلام عارف ويعتبره اكثر من صديق ، ويعتبره كأخ ، وكانت جميع الأمور السرية والقرارات أتصور يطلع عليها عبد السلام ويتذاكران لأنهما كانا هناك قريبين إلى بعضهما واجتماعاتنا كانت تحدث بين أسبوع وآخر عندما كان يحضر قاسم إلى بغداد وعبد السلام كان يحضر أيضاً » أنظر .
المحاكمات ، جـ٥ ، ١٩٥٩ ، ص٢٣٧-٢٤١

(٦٨) ويذكر السيد هديب الحاج حمود وزير الزراعة في عهد قاسم
« إن عبد السلام عارف ذكر لأحد الضباط الأحرار الموجودين معه في الفوج ليلة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، بأنهم سينفذون الثورة وهناك ثلاث جماعات يجب استئصالها وهم : الأكراد والمسيحيون والشيعة »
(مقابلة شخصية مع السيد هديب الحاج حمود بتاريخ ٢١-٦-٧٧)

(٦٩) فنتيجة لخصومة عبد السلام مع سكرتير اللجنة العليا للضباط الاحرار العقيد المهندس رجب عبد المجيد تراه بعد قيام ثورة ١٤ تموز يعارض اسناد أي منصب مهم إليه ويحاول ابعاده عن القطعات العسكرية وذلك باسناد منصب مدير عام مجلس الاعمار إليه .
(مقابلة شخصية مع الزعيم الركن ناجي طالب والعقيد المهندس رجب عبد المجيد)

هناك سبب للمقارنة بينهما ، ولولا إقدام عبد السلام عارف على تنفيذ الثورة لما تجرأ أحد من اعضاء اللجنة العليا على تنفيذها[٧٠] .

غير ان عبد السلام كان يثير الخصومات الكثيرة ولا يتجنبها كما ينبغي لمن يكون في منصب خطير كمنصبه نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ونائب القائد العام للقوات المسلحة ، فمزاج عبد السلام جدل وخصومة ومعارضة . وقد حاول أن يكون اكثر شهرة من عبد الكريم قاسم بالاكثار من زيارة المواقع العسكرية والمحافظات والخطابة في الضباط والجنود والجماهير الشعبية والادعاء بأنه هو مفجر الثورة ولا أحد سواه ، وكان هذا الموقف يغيظ الزعيم قاسم إلا أنه يغض النظر ويخطط ضده[٧١] .

وبسبب صفات عبد السلام السالفة الذكر ، فقد نفر منه كثير من الضباط الأحرار ، على الرغم من أن هؤلاء الضباط هم أقرب إليه من حيث ميوله القومية والإسلامية من عبد الكريم قاسم[٧٢] . ولذلك فقد خلق له خصمين خطرين في الشهرين اللذين اعقبا الثورة ، وهما :

---

(٧٠) سبق وأن حدثت مناقشات عديدة داخل اللجنة العليا للضباط الاحرار حول تنفيذ الثورة ، ولكن أغلب اعضاء اللجنة العليا كانوا يتذرعون بأسباب واهية خوفا من التنفيذ وعند ذلك قرر عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف بمفردهما دون اخبار أي عضو من اعضاء اللجنة العليا تنفيذها .
المحاكمات ، جـ٥ ، ص٤٢٧ .

(٧١) فخطاب عبد السلام عارف في دمشق قد اثار عبد الكريم قاسم لأنه لم يذكر أسمه في الثورة حيث جاء في خطابه المذكور :
« فارسلت القوات إلى عدة أهداف ، وأمرت بتوجيه جماهير الشعب إلى باستيل عبد الاله . . . ، واستلمت النتائج ، وقلت الحمد لله » .
انظر نص الخطاب في :
صحيفة الجمهورية ، العدد ٣ ، ٢٠ تموز ١٩٥٨ ، بغداد .
ويذكر السيد محمد صديق شنشل وزير الارشاد في الوزارة الأولى للثورة « بأنه تكلم مع عبد الكريم قاسم حول زيارات عبد السلام عارف للمحافظات وخطبه المرتجلة أمام الجماهير التي كانت تسبب مشاكل داخلية وخارجية في غنى عنها ، وطلب من قاسم أن يحدث عبد السلام بذلك أو يمنعه من الخطب المرتجلة إذا اقتضى الأمر » فكان جواب قاسم للسيد شنشل « دع الحبل يلتف حول عنقه » (مقابلة شخصية مع السيد محمد صديق شنشل وزير الارشاد سابقاً) .

(٧٢) حيث ذكر العقيد رفعت الحاج سري في شهادته أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة « بعد نجاح الثورة حب عبد السلام أن يظهر ويبرز ، وركبه حب الظهور واعتبر نفسه كثير حسبما بين في خطاباته » وأضاف قائلا « واعتقد ان الهتافات والتصفيق الشعبي هو الذي اخرجه عن طوره الطبيعي فدفعه إلى الظهور والتوصل إلى الحكم المطلق وهذا لدى جعل الاكثرية تنسحب من جانبه » . أنظر : المحاكمات ، جـ٥ ، ص٢٤٩

الخصم الأول ـ عبد الكريم قاسم الذي كان يحاول إبعاده ليستأثر بالسلطة .

الخصم الثاني ـ الضباط الأحرار اعضاء اللجنة العليا الذين كانوا ينتقدون أسلوب عمله وتصرفاته وخطبه المرتجلة البعيدة عن الموضوعية بالرغم من انهم يعارضون عبد الكريم قاسم في نفس الوقت ، إلا أن معارضتهم لعبد السلام كانت أشد وأقوى مما حدا بعبد الكريم قاسم إلى الاستفادة من ذلك حتى يبعد عبد السلام عن مناصبه التي اسندت إليه في يوم الثورة وتحقق ذلك عندما اعفي عبد السلام من منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة في ١١/أيلول /١٩٥٨ بعد أن اشتد الخلاف بينهما إلى درجة حاول فيها عبد السلام عارف تحريض القوات المسلحة ضد عبد الكريم قاسم بعد أن خاطبها في بعقوبة في ١٠/ أيلول /١٩٥٨ مؤكدا على تشكيل مجلس قيادة الثورة في حين أن المجلس لم يشكل ولم تحدد أسماء اعضائه ، وإنما أراد عبد السلام من ذلك كسب الضباط الأحرار من أعضاء اللجنة العليا إلى جانبه في صراعه مع عبد الكريم قاسم ، لأنهم كانوا يسعون إلى تشكيل مجلس قيادة الثورة[٧٣] .

عقيدته السياسية

إن البحث في عقيدة عبد السلام عارف السياسية مسألة شائكة ومعقدة فرغم ان احساسه القومي لا شك فيه ، إلا أن أفكاره القومية كانت غير واضحة وغالبا ما يكرر « أنه لا يؤمن بديمقراطية الانكليز ولا بنازية الألمان ولا ببلشفية الروس وإنما بالعروبة والإسلام فقط » دون أية مبادىء وأفكار محددة

ويذكر أغلب الأشخاص الذين قابلتهم ، أن عبد السلام عارف كان ساذجا ولا يفهم من المبادىء والأفكار السياسية سوى مصلحته الشخصية وطموحه الكبير[٧٤] . ويذكر السيد علي صالح السعدي أمين سر القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق سابقا ان « عبد السلام عارف كان طموحا كبيرا ، ولا يمكن أن يوجد في تاريخ العراق إنسان أسوء منه عقلا وتفكيرا وسياسة وسلوكا ، شخص يعيش في تناقض يومي بين ادعاءاته وبين سلوكه ، وليست لديه

---

(٧٣) وقد جاء في خطابه في معسكر سعد للدبابات في بعقوبة في ١٠ أيلول ١٩٥٨ « إخواني الأعزاء ، الضباط وأبو خليل الورد اهنئكم باسم الثورة ومجلس قيادة الثورة وضباط الثورة وجنود الثورة » انظر نص الخطاب في .
صحيفة الجمهورية ، العدد ٤٩ ، ١١ أيلول ١٩٥٨ وانظر : المحاكمات ، جـ٥ ، ص٣٧٩

(٧٤) مقابلات شخصية مع اعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار

(٧٥) مقابلة شخصية مع السيد علي صالح السعدي

أية عقيدة اطلاقا ، شخص يغدر بأخيه وبولده وبكل شيء من أجل أن يبرز »[٧٥] . أما السيد مصطفى علي وزير العدل في عهد قاسم فيذكر بأن « عبد الكريم قاسم جاء بثورة عظيمة ، ولكن جاء بفنائها معها ، جاء بعبد السلام عارف »[٧٦] .

سلبيات عبد السلام بعد قيام الثورة

بسبب طبيعة شخصية عبد السلام الطموحة والمعقدة برزت من ناحيته مواقف سلبية عديدة تركت اثرا بليغاً في سلوكه السياسي وخاصة في صراعه مع عبد الكريم قاسم ومنها :

حادثة صحيفة الجمهورية :

بعد أن ألغت الثورة امتياز جميع الصحف الصادرة في العراق ولم يعد هناك صحيفة يمكن أن تعبر عن الثورة ، عرض عبد السلام عارف على مجلس الوزراء إصدار صحيفة تكون لسان حال الثورة وأنه قبل امتياز الصحيفة المقترحة اعتقادا منه بأنه يجوز للوزير اصدار صحيفة[٧٧] . ولكن عند صدور العدد الأول من الصحيفة في ١٧ / تموز / ١٩٥٨ دون ان تحمل اسم العقيد عبد السلام عارف وإنما اسم الدكتور سعدون حمادي صاحب الامتياز ، ونتيجة لمناقشة حصلت في مجلس الوزراء بين وزير الارشاد محمد صديق شنشل وبين عبد السلام عارف ، اقترح شنشل بأن تصدر الصحيفة باسم عبد السلام عارف لأنه هو الذي طلب امتياز الصحيفة ، ولذلك لا يمكن اعطاؤ ها لأي حزب من الأحزاب ، لأنه لم يتم الاتفاق داخل مجلس الوزراء لاعطاء صحف للأحزاب السياسية العاملة في العراق[٧٨] ،

---

(٧٦) مقابلة شخصية مع السيد مصطفى علي .

ويذكر العقيد الركن عبد الوهاب الأمين في شهادته أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة : « ان السيد فائق السامرائي سفير العراق لدى القاهرة نقل إليه حديثه مع الرئيس عبد الناصر حول رأيه بشخصية عبد السلام عارف قال : « عند إجتماع الرئيس عبد الناصر بالعقيد عارف في دمشق يوم ١٩ تموز ١٩٥٨ ، أخذ انطباعا عن عبد السلام عارف بانه طفل ، والسبب هو بينما كان جالسين على مائدة الطعام لتناول الغذاء تحدث الرئيس عبد الناصر عن قضية الدكتور فاضل الجمالي وزير الخارجية العراقي في العهد الملكي ، فأجابه عبد السلام عارف بلهجة شديدة بعد أن رمى السكين والملعقة من يده بشدة على المنضدة هل تريد ان أقتله ، طلقة بعشرين فلس » انظر المحاكمات ، ج ٥ ص ٢٥٥ - ٢٥٦

(٧٧) والسبب هو ان وزير الداخلية عبد السلام عارف غلق صحيفة « الشعب » واراد الاستعاضة عنها بصحيفة الجمهورية . انظر : المحاكمات ، ج ٥ ، ١٩٥٩ ، ص ٣٧٢

(٧٨) مقابلة شخصية مع السيد محمد صديق شنشل وزير الارشاد سابقا

ثم صدر العدد السابع من الصحيفة يحمل اسم عبد السلام عارف صاحب الامتياز ، ولكن الملاحظ ان الأعداد التي سبقت العدد السابع والتي تلته لم تحمل اسم عبد السلام ، ولقد ذكر عبد السلام بأنه اعطى امتياز الصحيفة الى الرئيس المتقاعد رشيد فليح بعد أن علم بأنه ليس من اختصاص وزير الداخلية إصدار الصحف أو إعطاء امتيازاتها وإنما هي من اختصاص وزير الارشاد[٧٩] .

والملاحظ ان صحيفة الجمهورية كانت تعبر عن افكار ومبادىء حزب البعث العربي الاشتراكي ، وان المسؤولين عن إصدارها ومحرريها هم أعضاء في حزب البعث ، ولذلك عملت الصحيفة منذ اليوم الأول لصدورها على نشر مبادىء وأفكار وآراء الحزب . بالاضافة إلى ذلك كانت تنشر صور عبد السلام عارف وفؤاد الركابي في صفحاتها الأولى وبشكل واضح وكبير ، وقلما تنشر صورا لعبد الكريم قاسم أو تنشر صورا أصغر حجما من صور عبد السلام عارف ، مما أثار حفيظة عبدالكريم قاسم نحوها ، وهاجم سلوكها واعتبرها متحيزة لعبد السلام عارف . ولم تفعل الصحيفة ذلك فحسب وإنما كانت ترسل مندوبين منها أثناء زيارات عبد السلام عارف للمحافظات وتنقل خطبه واستقباله من قبل الجماهير بشكل واضح وفي صفحاتها الأولى[٨٠] .

حوادث مجلس الوزراء :

كان عبد السلام عارف كثير المعارضة داخل مجلس الوزراء ، وكانت معارضته كما يذكر أغلب الوزراء لمجرد المعارضة وبدون حجج معقولة . فقد حدث مثلا اثناء مناقشة قانون الاصلاح الزراعي داخل مجلس الوزراء أن عارض عبد السلام عارف جعل الحد الأعلى للملكية الزراعية ألف دونم للسقي وألفي دونم للمطري واقترح بأن يكون الحد الأعلى خمسين دونما للسقي ومائة دونم للمطري . وكان عبد السلام عارف المعارض الوحيد على القانون المذكور ، كما ان الدراسة العلمية والموضوعية لجعل الحد الأعلى خمسين دونما للسقي ومائة دونم للمطري لم تكن تتفق مع واقع الملكية الزراعية في العراق ومع أفكار ومبادىء ثورة ١٤ تموز في بداية مسيرتها[٨١] .

---

(٧٩) المحاكمات ، ج ٥ ، ١٩٥٩ ، ص ٣٤٠ - ٣٤١ . وكذلك ص ٤٣٠ - ٤٣١ .

(٨٠) راجع صحيفة الجمهورية ، الأعداد ، من ١ - ٦٣ ، ١٧ تموز - ٣٠ أيلول ١٩٥٨ . وانظر المحاكمات ، ج ٥ ، ١٩٥٩ ، ص ٤٧٢ .

(٨١) مقابلة شخصية مع السادة محمد صديق شنشل وهديب الحاج حمود عضوي مجلس الوزراء في عهد قاسم .

أما الحادثة الأخرى في داخل مجلس الوزراء فكانت حول تسعيرة الفواكه والخضر . فقد أصدر العقيد الركن عبد السلام عارف تسعيرة تحدد أسعار الفواكه والخضر بصفته وزيرا للداخلية دون أخذ رأي مجلس الوزراء بذلك ، هذا في نفس الوقت الذي كان فيه اجتماع في مبنى وزارة الدفاع ضم بعض الوزراء وممثلين عن أصحاب العلاوي والخضر لوضع تسعيرة ترضي المنتج والوسيط والمستهلك . وفجأة دخل عبد السلام على المجتمعين وقال لهم :

« ماكو داعي للاجتماع ، أصدرت تسعيرة هذا اليوم وتمت إذاعتها » .
وكانت التسعيرة التي اصدرها عبدالسلام عارف لا تتناسب مع واقع السوق ، كما أنها غير مقبولة من قبل المنتجين لأن فيها إجحافاً بتعبهم ومحصولهم ولم يوافق عليها مجلس الوزراء فأصدر عبد الكريم بيانا ألغى فيه التسعيرة التي وضعها عارف وأصدر بدلاً منها تسعيرة جديدة في نفس اليوم ، فامتعض عبد السلام من هذا البيان واعتبره ضربة موجهة إليه من قبل مجلس الوزراء(٨٢) .

بداية الخلاف بين عبد الكريم قاسم وعبدالسلام عارف

بعد أن بينا شخصية كل من عبد الكريم قاسم وعبدالسلام عارف والعوامل المؤثرة في سلوكيتهما وتاريخ صداقتهما ومدى عمقها وأهميتها ، نستطيع الآن أن نبين الخلاف الذي نشب بينهما وأسباب ذلك :

من النادر حدوث خلاف معقد وواسع بالشكل الذي حدث بين اثنين يعتبر أحدهما مكملا لشخصية الآخر ، كما أن صداقتهما القديمة والحميمة كانت تثير إعجاب واستغراب الضباط الأحرار من أعضاء اللجنة العليا ، وقد وصفهما أكثر من شخص بأنهما كانا أكثر من الأخوة(٨٣) . ولكن ما أن نجحت ثورة ١٤ تموز حتى بدأ الخلاف يدب بينهما منذ اليوم الأول للثورة ، وكان سبب الخلاف هو طموح كل من قاسم وعارف نحو السلطة ، ومحاولة إيجاد المبررات لازاحة كل منهما الآخر . وقد حدث الخلاف الأول حول تصفية العائلة المالكة بالشكل الذي تمت فيه إذ كان عبدالكريم قاسم غير مقتنع بقتلهم جميعا(٨٤) . وبسبب تذمر أغلبية الضباط الأحرار استغل عبد الكريم قاسم هذه الحادثة وأخذ يلقي اللوم على عبدالسلام

(٨٢) مقابلة شخصية مع السيد محمد صديق شنشل وزير الارشاد في الوزارة الأولى للثورة
(٨٣) مقابلات شخصية مع أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار كذلك انظر . المحاكمات ، ج ٥ ، ص ٢٧٣ .
(٨٤) مقابلة شخصية مع السيد مصطفى علي وزير العدل في عهد قاسم .

عارف نكونه هو الذي أمر بتصفيتهم جميعا ، وذلك لكي يكسب الضبط الأحرار إلى جانبه ويعزل عبدالسلام[٨٥]

أما الخلاف الثاني فقد حدث بسبب إجراء التعيينات للمراكز الهامة بعد الثورة ، فأخذ كل منهما يعين الأشخاص لذين يعتمد عليهم ، فالعقيد عبد لسلام عارف أراد تعيين الرائد صالح مهدي عماش بمنصب مندوب العراق الدائم في الأمم المتحدة نتيجة لمعارضة مندوب العراق السابق السيد عبدالمجيد عباس للحكم الجمهوري ، أما عبدالكريم قاسم فإنه اختار الزعيم الركن اسماعيل العارف لذلك المنصب ، ثم طرح الموضوع أمام مجلس الوزراء ، فتعالى صياح كل من قاسم وعارف بسبب ذلك لأن عبدالسلام كان يتهم اسماعيل العارف بأنه هو الذي وشى بتنظيم الضباط الأحرار عام ١٩٥٦ لدى رئيس أركان الجيش في العهد الملكي ، بينما عبد الكريم قاسم كان يصر على تعيينه لهذا المنصب لأنه أعلى رتبة من صالح مهدي عماش ، كما أنه من أصدقائه المخلصين . ونتيجة لعدم اقتناع مجلس الوزراء بهذين الشخصين اختير السيد جواد وذلك في جلسة ١٥ تموز/ ١٩٥٨[٨٦] .

وقد اعتبر عبد السلام عارف حادثة وضع اللواء المدرع السادس وكتيبة المدرعات التي يقودها العقيد عبد الرحمن عارف في منطقة ايج ثري (H3) إبعادا لأخيه عن بغداد ، ذلك أنه تقرر في ١٤ تموز ١٩٥٨ وضع خطة للدفاع عن العراق في حالة تعرضه للخطر . وكان من ضمن الخطة أن وضعت الفرقة المدرعة الرابعة للدفاع عن الجبهة الغربية أي باتجاه الأردن حذرا من مجيء قوات انكليزية أو

---

(٨٥) إن الضباط الثلاثة قاسم وعارف والدراجي اتفقوا وقرروا قتل الثلاثة الكبار من فيهم الملك في الاجتماع الذي عقد في ١١ تموز ١٩٥٨ . نظر المبحث الثاني من الفصل الأول من القسم الثاني

(٨٦) مقابلة شخصية مع أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار ، وكذلك مع السيد محمد صديق شنشل والسيد مصطفى علي . وانظر المحاكمات ، ج ٥ ، ١٩٥٩ ، ص ٢٦٩

ولقد حدث احتكاك آخر بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف حول موضوع التعيينات ، نتيجة لتعيين العقيد عبد اللطيف الدراجي مدرسا في الكلية العسكرية أصبح منصب آمر اللواء العشرين شاغرا ، فقاسم رشح الزعيم الركن هاشم عبد الجبار لاشغال هذا المنصب ، أما العقيد عبد السلام عارف فإنه رشح العقيد احمد حسن البكر لهذا المنصب ، إلا أن قاسم أصر على رأيه لأن هاشم عبد الجبار أعلى رتبة من السيد احمد حسن البكر كما انه يحمل رتبة أركان وبذلك تمت الغلبة لعبد الكريم قاسم (مقابلة شخصية مع العميد الركن جاسم العزاوي مرافق عبد الكريم قاسم)

(٨٧) المحاكمات ، ج ٥ ، ١٩٥٩ ، ص ٢٥٩

أردنية . وكانت كتيبة المدرعات التي يقودها عبد الرحمن عارف شقيق عبدالسلام ضمن الفرقة المدرعة الرابعة(٨٧) .

واشتد الخلاف بينهما إثر زيارة عبدالسلام عارف لدمشق في ١٩/تموز/١٩٥٨ واجتماعه بالرئيس جمال عبدالناصر إذ عرض عبدالسلام موضوع الوحدة الفورية العاجلة بين العراق والجمهورية العربية المتحدة ، ولكن عبدالناصر نصحه بالتريث وبتدعيم الثورة الجديدة أولا(٨٨) ، فضلا عن أن خطابه في دمشق قد اثار عبدالكريم قاسم لعدم ورود اسم عبدالكريم قاسم ودوره في الثورة ، واقتصاره على جهوده الشخصية فيها وكيفية سيطرته على بغداد ومن ثم نجاح الثورة(٨٩) . وقد نقل بعض الضباط الأعضاء في الوفد من انصار عبدالكريم قاسم ما قام به عبدالسلام في دمشق من اجتماعات وخطب وتصريحات ، فأيقن عبدالكريم قاسم بأن عبدالسلام هو الخطر الأكبر عليه . وأخذ يحاول إبعاد الضباط الأحرار عن عبدالسلام عارف ليعزله عنهم ثم يسهل عليه التخلص منه .

وانقطعت الجسور بين الطرفين بعد أن علم عبدالكريم قاسم بأن عبد السلام عارف قد أرسل برقية إلى السفارة المصرية ببغداد يعلمها بأنه سيسافر إلى القاهرة على رأس عدد من الضباط ، وفي وقت مناسب ، لغرض إعلان الوحدة ، حتى ولو اضطر إلى تنحية عبدالكريم قاسم عن الحكم إذا ما عارض ذلك(٩٠) .

---

(٨٨) رياض طه ، قصة الوحدة والانفصال ، دار الافاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص ١٤١ .

(٨٩) انظر نص الخطاب في صحيفة الجمهورية ، العدد ٣ ، ٢٠ تموز ١٩٥٨ ، بغداد .

(٩٠) اما نص البرقية فهو :

« ١٨ - ٧ - ١٩٥٨ .

من القائم بالاعمال في سفارة الجمهورية العربية المتحدة ببغداد الى وزارة الخارجية في ج ع م ، :
ذكر العقيد عبد السلام بانه سيموت دفاعا عن هدفه وهو الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة ، وانه سيذهب في الوقت المناسب لاعلان ولائه لسيادة الرئيس وتجنيد نفسه وضبطه تحت امرة سيادته ويقول إن تكتيك الحركة حاليا ينحصر في المناداة بالعروبة والوحدة بشكل عام حتى يستتب الأمر نهائيا ، وان عبد الكريم لا يستطيع الوقوف في وجه هذه الفكرة ، وقد يضطر (اي عبد السلام) في أي وقت الى التخلص منه (أي قاسم) وإن كان يعتقد انه سيخضع له في النهاية ويرجو العقيد عبدالسلام ان تدعم بكافة الوسائل جريدة الجمهورية التي تعبر عن الحركة ، وان يفتح مكتب استعلامات للجمهورية العربية المتحدة في بغداد ، ووعد بنشر كل ما يصدر عنه . والمفهوم انه يقصد بتدعيم مختلف الوسائل المادية والفنية كالات الطباعة وغيرها ، كما طلب تزويد السفارة بخبراء من المقاومة الشعبية والدفاع المدني وأيضا إبقاء سرب الطائرات في تدمر على اتم الاستعداد » انظر صحيفة اتحاد الشعب ، العدد ٣٨ ، التاريخ ١١ آذار ١٩٥٩ كذلك انظر عراق ١٤ تموز ، مطبعة النجاح ، بغداد ١٩٥٩ ، ص ١٧ - ١٨

وقد حاول عبد الكريم قاسم استغلال ذلك ، فعرض نص البرقية المكتوبة بالآلة الطابعة والمؤرخة في ١٨ / تموز/ ١٩٥٨ على كل من وزير الارشاد محمد صديق شنشل وعلى قادة الفرق من الضباط الأحرار لاثارتهم صد سياسة عبد السلام وتصرفاته[٩١] .

ويبدو لنا ان تاريخ البرقية يرجع إلى تاريخ لاحق ، وبعد استفحال الخلاف بينهما للأسباب التالية :

١ ـ إن تاريخ البرقية كان في نفس الوقت الذي تقرر فيه سفر الوفد العراقي برئاسة عبد السلام عارف إلى دمشق للاجتماع بالرئيس جمال عبد الناصر ، وليس هناك ما يدعو إلى إرسال مثل هذه البرقية وهو على وشك السفر والاجتماع بعبد الناصر .

٢ ـ من المحتمل ان البرقية قد أرسلت من قبل القائم بالأعمال في سفارة الجمهورية العربية المتحدة بدون علم عبدالسلام ، لأن القائم بالأعمال كان يثير المشاكل بين العراق والجمهورية العربية المتحدة[٩٢] .

٣ ـ إن عبد السلام عارف لا يؤمن بالوحدة الفورية حقيقة وإنما استخدم شعار الوحدة لازاحة عبدالكريم قاسم عن الحكم ، وليس من المعقول أن يرسل مثل هذه البرقية التي تؤكد على الوحدة الفورية والعاجلة[٩٣] . إن تحسن واندفاع عبدالسلام عارف وراء تيار الوحدة ظاهريا أديا إلى ابتعاد معظم الضباط الأحرار الذين شاركوا في تنفيذ الثورة عنه ، ويبدو انهم نجحوا أيضا في إقناع عبدالكريم قاسم بأن عبدالسلام عارف يشكل خطرا عليه[٩٤] .

---

(٩١) مقابلة شخصية مع السيد محمد صديق شنشل وزير الارشاد في الوزارة الأولى للثورة كذلك انظر المحاكمات ، ج ٥ ، ص ٣٨٠ .

(٩٢) مقابلة شخصية مع السيد محمد صديق شنشل

(٩٣) مما يؤكد ذلك أن عبد السلام عارف بعد عودته في عام ١٩٦٣ لم يعلن الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة بالرغم من أن حكمه قد استمر حتى نيسان ١٩٦٦ .

(٩٤) المحاكمات ، ج ٥ ، ١٩٥٩ ، ص ٧٤٣ .
وقد ذكر عبد السلام عارف في خطابه الذي ألقاه في لواء الناصرية في ١٢ آب ١٩٥٨ « إن الدعايات المغرضة والاذاعات الخبيثة تنشر التفرقة بين الشعب وتقول إن هناك فروقا وخلافا بين رجال الثورة ، فليس بين عبدالكريم وعبدالسلام من فروق فسلام من كريم وكريم من سلام وسلام كريم من الشعب وكلنا في خدمة الشعب » انظر :
صحيفة الجمهورية ، العدد ٣٤ ، ١٣ آب ١٩٥٨ ، بغداد

ومن ناحية أخرى دخل عبد السلام عارف في صراع مع العناصر اليسارية من الضباط والمدنيين ، وقد ترتب على جولاته في المحافظات والخطب الكثيرة التي كان يلقيها بهذه المناسبات وبدون تردد ، حول موضوع الوحدة ووجوب تحقيقها على الفور ، إلى احتدام الصراع بين القوى والأحزاب السياسية ، وعلى الأخص الانشقاق الذي حدث بين القوميين الذين كانوا يسيرون وراء شعار « الوحدة » والعناصر الأخرى بمن فيهم الديمقراطيون والشيوعيون الذين كانوا يرفعون شعار « الاتحاد الفدرالي »[٩٥] .

لقد كانت خطب عبد السلام الفتيل الذي أشعل التمزق بين هذه القوى التي كان يعرض كل منها قوته وجماهيره وشعاراته[٩٦] . إن الخطب التي كان يلقيها عبد السلام بدون تحفظ أو بعد نظر في الأمور أدت إلى استفزاز كثير من الجهات في داخل العراق وخارجه ، في وقت كانت فيه الثورة وما زالت في مراحلها الأولى . وعلى سبيل المثال تطرق إلى حركة مصدق مما أدى إلى استفزاز الحكومة الايرانية في نفس اليوم الذي اعترفت بالنظام الجديد في العراق[٩٧] .

وكانت أغلب هذه الخطب تفتقر إلى الوضوح الفكري أو الايديولوجي ، وذلك كما يأتي :

١ - يبتدىء الخطبة بآية من القرآن الكريم ، ثم يحيي الجماهير باسمه وباسم الرئيس جمال عبد الناصر وقلما يذكر اسم عبدالكريم قاسم[٩٨] .

٢ - غالبا ما وردت فيها العبارات التالية أو ما يشابهها :

« إن جمهوريتكم عراقية متماسكة من الشمال إلى لجنوب ومن الشرق إلى الغرب وأنها جزء لا يتجزأ من الأمة العربية » . « اعلموا ان لكم إخوانا في الشام والشمال الأفريقي والجزيرة العربية هم جزء منكم وعلى رأسهم أخونا الأكبر جمال عبدالناصر » . « باسم أخينا الأكبر بطل السلام أهديكم تحية جمال عبد الناصر فقد

---

(٩٥) جورج كيرك ، المصدر السابق ، ص ١٤٦ - ١٤٧ .
ومن الشعارات التي كانت تردد اثناء خطبه « إحنا جنودك يا سلام » « وحدة وحدة يا سلام » « عاش جمال العراق عبد السلام عارف » « اتحاد فدرالي صداقة سوفياتية » « ماكو زعيم غير كريم » . انظر ، صحيفة الجمهورية ، الاعداد من ٧ - ٩ ، ٤ ، ١١ ايلول ١٩٥٨ .
(٩٦) مقابلة شخصية مع السيد علي صالح السعدي .
(٩٧) المحاكمات ، ج ٥ ، ص ٢٤٩ . وكذلك ص ٢٦٩
(٩٨) نفس المصدر ، ص ٢٦٩ .

حملني تحياته واشواقه وبذل كل ما عنده في خدمتكم فليحيا أخونا جمال » . « لا إقطاع بعد اليوم ولا تفاوت ولا طبقات ولا جلالات ومعالي وفخامات بل حرية وعدل ومساواة » . « هدف واحد ، بلد واحد ، جمهورية واحدة ، أمل واحد ، غاية واحدة ، قومية واحدة ، مبدأ واحد ، حزبا واحدا إن حزب الله هم المفلحون » . « إنها جمهورية عراقية ، شعبية ، وطنية ، اشتراكية ، تحررية ، استقلالية وهي في خدمتكم » .

٣ ـ تقليد الرئيس عبد الناصر ، بالتحدث باللغة العامية ، ففي خطابه الذي ارتجله في مدينة بعقوبة كان يخاطب الجماهير والجنود بالعامية وذلك لكسبهم إلى جانبه في صراعه مع عبدالكريم قاسم الذي وصل إلى مرحلة خطرة[٩٩] .

لقد أثارت هذه الخطب نقمة الضباط الأحرار وخاصة عبد الكريم قاسم لأنها كانت تركز على دوره في الثورة والاشادة بخصال الرئيس جمال عبد الناصر والمديح له . وقد برر عبد السلام عدم ذكره اسم عبد الكريم قاسم في خطبه بقوله : « إن الثورة ليست ثورة عبدالكريم وإنما ثورة الشعب »[١٠٠] .

وأخذ عبدالكريم قاسم وضباطه بوضع الخطط للتخلص من عبد السلام ، فأزاح الضباط الموالين له أثناء ما كان منشغلا بسفراته إلى المحافظات وعهد المناصب الحساسة والمهمة في البلاد إلى الضباط الموالين له هو مستغلا منصبه كقائد عام للقوات المسلحة ورئيسا للوزراء . ثم أبعده عن منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة في ١١ / أيلول/ ١٩٥٨ بطريقة بارعة استطاع فيها أن يقنع عبد السلام بهذا الابعاد وأن يضع اللوم على الضبط الأحرار من قادة الفرق[١٠١] . واستطاع

---

(٩٩) إن عبد السلام عرف أراد أن يقلد الرئيس جمال عبد الناصر في خطبه ، فأخذ يرتجل الخطب ويخاطب الجماهير باللهجة العامية وذلك تقربا لهم كما يفعل عبد الناصر . وأثناء زيارة الوفد العراقي لدمشق في ١٩ تموز ١٩٥٨ رفض عبد السلام عارف قراءة الخطاب الذي اعده كل من السادة محمد صديق شنشل وعبدالجبار الجومرد قائلا لهم « إن فاتح بغداد يستطيع أن يخطب بدون ورقة » انظر د. عبدالجبار الجومرد ، المصدر السابق كذلك مقابلة شخصية مع السيد محمد صديق شنشل

(١٠٠) عبد السلام عارف ، المصدر السابق ، ص ٥٦ .
ويذكر أيضا في مذكراته « في الأيام الأولى للثورة كما نرى لمصلحة الثورة لا بد من وجه يتقدم الصفوف ليتحدث باسم الثورة ويعلن قراراتها » انظر :
نفس المصدر السابق ، ص ٥٧
ولهذا اخذ عبد السلام عارف على عاتقه هذه المهمة مستغلا خجل عبد الكريم قاسم في الأيام الأولى للثورة وتقوقعه في مقره بوزارة الدفاع ,

(١٠١) ويذكر الزعيم الركن محيي الدين عبد الحميد . « إن عبدالكريم قاسم ذكر لعبد السلام أن قادة

عبدالكريم قاسم أخيراً تجريد عبد السلام من جميع مناصبه في ٣٠/ أيلول/ ١٩٥٨ ، وتعيينه سفيراً للجمهورية العراقية في بون ، إلا أن عبدالسلام رفض الالتحاق بمنصبه الجديد ، وفي اليوم التالي قدم استقالته إلى عبد الكريم قاسم[١٠٢] ، هذا في نفس الوقت الذي صدر فيه قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ ، الذي يعتبر انجازا عظيما بالنسبة للثورة ، فتفادى بذلك حدوث أية ضجة .

محاكمة عبدالسلام عارف

أحيل العقيد الركن عبدالسلام عارف إلى المحكمة العسكرية العليا الخاصة في ٩/ كانون الأول/ ١٩٥٨ ليحاكم وفق المادة (٨٠) من قانون العقوبات البغدادي عن جميع الوقائع التي قد تظهر أثناء المحاكمة وتطبيق المواد القانونية بذلك[١٠٣] .

وفي ٢٧ / كانون الأول/ ١٩٥٨ عقدت المحكمة العسكرية العليا الخاصة جلستها السرية الخامسة لمحاكمته وقد وجهت إليه التهم التالية :

١ ـ عدم ذكر اسم عبد الكريم قاسم وترديده اثناء خطاباته في المحافظات عقب الثورة .

لفرق متذمرون لأن نائب لقائد العام للقوات المسلحة أقل منهم رتبة » . (مقابلة شخصية مع الزعيم الركن محيي لدين عبد الحميد).
كما صدر بيان مجلس لوزراء يقول :
« إن هذا التدبير ليس إقالة وإنما ليستطيع عبد السلام عارف الانصراف إلى مهام وزارته » . انظر : نعم الجندي ، المصدر السابق الذكر ، ص ٧٦ .
(١٠٢) الوقائع العراقية ، العدد ٤٦ ، ٤ تشرين الأول ١٩٥٨ .
أما نص استقالة عبد السلام عارف من منصب سفير الجمهورية العراقية في بون فهي :
عبد الكريم قاسم المحترم : اشكركم على ثقتكم لتعييني بمنصب سفير في المانيا الاتحادية ، ولما كانت ظروفي لا تساعدني على القيام بهذا المنصب ارجو اعفائي إن شئتم أو قبول استقالتي ولكم مزيد الشكر والاحترام » .

العقيد الركن عبد السلام عارف
١ ـ ١٠ ـ ١٩٥٨

انظر :
عبد السلام عارف ، المصدر السابق ، ص ٦٠ .
(١٠٣) المحاكمات ، ج ٥ ، ١٩٥٩ ، ص ٤٧٠

٢ ـ انحيازه إلى الفئات القومية ودعوته للوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة .

٣ ـ الاعداد لانقلاب ضد عبد الكريم قاسم .

٤ ـ محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم(١٠٤) .

ونظرت المحكمة في قضية عبد السلام ، واستمعت إلى شهادات الشهود وهم من الضباط الأحرار أعضاء اللجنة العليا ، فظهر للمحكمة ما يلي :(١٠٥) .

« أولا ـ لم يكن المتهم العقيد الركن عبد السلام محمد عارف من الضباط الأوائل الذين تبنوا فكرة الثورة ولكن قاسم هو الذي تقدم بطلب انضمامه إلى جماعته وقد حصل الاتفاق بوجوب وضعه تحت التجربة لمدة ما لعدم الاطمئنان إليه على ما يظهر ، وإن قاسم كان يلح كثيرا بالحاقه بهم بالرغم من صدور القرار بعدم الحاقه ، ونتيجة لتعهد قاسم اقسم المتهم اليمين حوالي نيسان عام ١٩٥٧ وصار مع إخوانه وساهم في الثورة معهم .

ثانياً ـ كانت الخطة للقيام بثورة ١٤ تموز هي من وضع قاسم دون سواه وإن واجب المتهم في الخطة هو عزل مقر لواء العشرين ومن ثم قيادة اللواء المذكور بصفته اقدم ضابط والحضور إلى دار الاذاعة والبقاء فيها لقراءة بيانات كتبت له من قبل قاسم وكانت معه سرية بأمره للمحافظة على دار الاذاعة عند قراءة البيانات في صبيحة ١٤ تموز .

ثالثا ـ عهدت إلى المتهم نيابة رئاسة الوزراء ونائب القائد العام للقوات المسلحة ووزارة الداخلية بالوكالة وحينما طولب بتأليف مجلس قيادة الثورة تردد في ذلك وتلكأ بينما كان الواجب يقضي بتأليف هذا المجلس لأن تأليف المجلس بند من بنود الثورة . ولو تم تشكيل المجلس لحد من تصرفات المتهم .

رابعاً ـ انحاز المتهم إلى فئة معينة بالرغم من ان مقررات ميثاق الثورة تشير إلى

(١٠٤) كان عبد الكريم قاسم قد طلب اضافة أية تهمة جديدة تراها المحكمة ، فقد ارسل خطابا إلى المحكمة جاء فيه

« يحاكم المتهم عن جميع الوقائع التي قد تظهر اثناء المحاكمة وتوجه له المحكمة التهمة التي تراها »
ولهذا قررت المحكمة اضافة تهمة اغتيال قاسم . انظر .
المحاكمات ، ج ٥ ، ص ٤٧٠ ـ ٤٧١ . وانظر
عبدالسلام عارف ، المصدر السابق ، ص ٧٩ ـ ٨٠

(١٠٥) المحاكمات ، ج ٥ ، ص ٤٧١ ـ ٤٧٤

عدم الانحياز إلى أي حزب أو جهة . وقد تبنت جريدة الجمهورية انحياز المتهم إلى تلك الفئة فكانت تصدر صور المتهم واصحة وبالصفحات الأولى وأكبر من صور قاسم كما ان المتهم أهمل ذكر اسم قاسم في خطبه وأخذ يدعو لنفسه مما دعا بعض المخلصين الحريصين على وحدة الصف إلى ارشاده وتوجيه النصح له . ولكن على ما ظهر ان البلبلة قد استفحلت ، وشقة الصف قد ازدادت . فأعفي من منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة ثم لجيء إلى إجراء التعديل الوزاري وتعيينه سفيرا في بون .

خامساً -رفض المتهم السفر الى بون بالرغم من ان الجهود التي بذلت من قبل المخلصين لاقناعه بقبول فكرة السفر وذلك حرصا على المصلحة العامة ، وحينما أنفرد بسيادته بمقره وكان الزعيم المتقاعد فؤاد عارف متشاغلا في جانب من الغرفة أستغل المومأ اليه أنشغال سيادته في التفتيش على اوراق موضوعة تحت ساعة على المنضدة فمديده إلى مسدسه خلسة فسارع قاسم بعد ان لمحه صدفة وأمسك يده وصرخ في وجهه ماذا تريد أن تعمل فأجابه انني لا أريد قتلك بل أريد أن انتحر فرد سيادته لماذا لاتنتحر في بيتك ، وعلى أثر ذلك هجم فؤاد عارف وانتزع المسدس من يد المتهم وافرغ اطلاقاته وحضر على أثر الحادثة الزعيم الركن محيي الدين عبد الحميد والعقيد عبد الكريم الجدة[١٠٦] .

سادساً - ثم سافر إلى بون على أن يعود بموافقة عبد الكريم قاسم بعد ثلاثة اسابيع ولم يبد من تصرفاته بأنه يريد البقاء بمنصبه كسفير في بون فارسل برقية

(١٠٦) يذكر عبد السلام عارف في مذكراته : « في صباح يوم ١١ اكتوبر ١٩٥٨ زارني طاهر يحيى ومعه فؤ د عارف في مسكني ، وفهمت منهما ان قاسم يرغب في مقابلتي لتسوية موضوع سفري . وتركتهما لارتدي ملابسي ، وداخل غرفتي كانت الفكرة قد حتمرت في ذهني ، سحبت مسدسي ووضعته في مكان امين في سترتي وخرجت معهما وتوجهنا الى وزارة الدفاع دخلت غرفة عبد الكريم قاسم فوجدته مع وصفي طاهر ثم طلب من وصفي ان يخرج من الغرفة ووقف يحدثني محاولا اقناعي بالعدول عن قراري وانه سيرودني في المانيا بكل ما طلب وعلي ن اذهب الى بون حتى تهدأ الامور ثم يعيدني مرة خرى فقلت له ان مجرد حروجي من بغداد شيء لا ارتضيه . ولايمكن ان ارضخ لارادة حفنة من الشعوبيين الذين يضمرون الشر هذا البلد ولكن قاسم عاد يلح علي مرة بالتهديد وحرى بالوعود . وعندما يئس من محاولته معي لمقابلة وذهب الى بـاب الغرفة ليفتحه لي في هده اللحظة تقدمت يدي نحو لمسدس واخرجته من مكمنه محذر بينما قاسم يحاول فتح باب الغرفة كان قد دخل الى مكتب قاسم عدد من الضباط فعدت ضع مسدسي في مكانه ، وكان لابد من حل آخر » انظر :

مجلة روز اليوسف ، العدد ١٩٨١ ، السنة ٤١ ، ٣٠ مايس ١٩٦٦ ، القاهرة ص ٢٩ .

مؤرخة في ٣٠ / ١٠ /١٩٥٨ يعلن فيها رغبته في العودة إلى العراق مدة قصيرة فكان جواب قاسم ان الموقف بالوقت الحاضر يقضي بذهابه إلى بون وبعد مدة يخبرنا برأيه فلم يمتثل لأمر قاسم من تبلغه به وتوجه إلى العراق على مسؤوليته في منتصف ليلة ٣ ـ ٤ / تشرين الثاني /١٩٥٨ في الطائرة العراقية راغبا في اخفاء شخصيته فوصل بغداد في صباح يوم ٤ /١١ /١٩٥٨ .

سابعاً ـ كانت قد راجت اشاعات كثيرة في بغداد حول عودة المتهم وإن احداثاً هامة ستحدث يوم ٥ /١١ وكانت تلك الاشاعات بشكل تهدد وحدة الصف وتبعث القلق في النفوس فقد يستفيد منها دوو النوايا السيئة تجاه الجمهورية . وعند وصول المتهم صباح يوم ٤ /١١ /١٩٥٨ استقل سيارة اجرة وذهب إلى بيته دون أن يتصل بأحد ثم استدعاه قاسم لمواجهته واذيع البيان باعتقاله ثم قامت مظاهرة ببغداد تقدر بمليون نسمة من جميع انحاء العراق تأييدا لموقف قاسم ولسياسته .

ثامناً ـ وعلى أثر احداث البلبلة في صفوف الشعب حدثت بعض المؤامرات سواء كانت في صفوف الجيش أو الشعب وحدثت بعض التكتلات وكانت تلك المؤامرات والتكتلات ضد مصلحة الشعب وضد النظام الجمهوري »(١٠٧) .

وفي ٥ / شباط /١٩٥٩ صدر الحكم على العقيد عبد السلام محمد عارف بالاعدام شنقا حتى الموت وبطرده من القوات المسلحة . كما صدرت فقرة خاصة في القرار « تودع الرأفة به لأمر عبد الكريم قاسم وذلك باستعمال سلطته الواردة في المادة ٢٠ من قانون معاقبة المتآمرين »(١٠٨) .

وبقي عبد السلام في السجن كما بقي قرار الحكم في درج مكتب عبد الكريم قاسم دون تصديق أو اعفاء حتى ايلول عام ١٩٦١ اثر انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة حيث تم اطلاق سراحه وبقي تحت المراقبة حتى قيام ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ .

استنتاجات المبحث الاول

١ـ ان التعديل الوزاري الذي تم في ٣٠/ ايلول/ ١٩٥٨ هو بداية

---

(١٠٧) المحاكمات ، ج ٥ ، ص ٤٧٣

(١٠٨) المحاكمات ، ج ٥ ، ١٩٥٩ ، ص ٤٧٥

الانحراف عن الخط القومي للثورة . لان التعديل المذكور لم يشمل العقيد عبد السلام عارف فقط ، وإنما شمل ايضا القوى القومية في الوزارة . فابعاد فؤاد الركابي عن وزارة الاعمار وجعله وزيرا للدولة انما هو ضربة وجهت الى حزب البعث العربي الاشتراكي الممثل في الوزارة بشخص امين سر الحزب في العراق ، كما تم ابعاد الدكتور جابر عمر وزير التربية والتعليم ايضا عن الوزارة وهو من المحسوبين على القوى القومية في العراق .

٢ ـ ان الحزب الوطني الديمقراطي اصبح ذا ثقل سياسي أكبر في الوزارة وذلك باستلامه أربع حقائب وزارية (١٠٩) .

٣ ـ ان اسناد منصب وزارة الداخلية الى الزعيم الركن احمد محمد يحيى يعتبر ضربة موجهة للضباط الاحرار اعضاء اللجنة العليا لان الوزير المذكور لم يكن من الضباط الأحرار، وقد تم تعيينه في هذا المنصب لانه من اصدقاء عبد الكريم قاسم الذي اصبح يسيطر على جميع شؤون الدولة(١١٠) .

٤ ـ ظهرت بوادر النزعة الفردية لدى عبد الكريم قاسم منذ هذا التعديل الوزاري فقد أعفى عبد السلام عارف والدكتور جابر عمر والسيد فؤاد الركابي دون استشارة مجلس الوزراء بذلك . كما ان تعيين الزعيم احمد محمد يحيى جاء ايضا بنفس الطريقة الفردية(١١١) .

٥ ـ ان الصراع الذي نشب بين قادة الثورة في هذه الفترة المبكرة من قيامها انما كان بسبب الطموح الشخصي للعسكريين الذين استلموا السلطة .

٦ ـ إن ابعاد عبد السلام عارف من مناصبه السياسية والعسكرية ومن ثم اعتقاله ومحاكمته إنما جاء نتيجة خطة مدبرة من قبل عبد الكريم قاسم للسيطرة على الحكم والانفراد به بعد ان شعر بان عبد السلام عارف يعمل من اجل ابعاده .

---

(١٠٩) وهي وزارة المالية ووزارة الاعمار بالوكالة للسيد محمد حديد ، ووزارة الزراعة ووزارة التربية والتعليم بالوكالة للسيد هديب الحاج حمود .

(١١٠) فالعقيد عبد الوهاب الشواف ابدى تذمره من هذا لتعيين احد الضباط الاحرار اعضاء اللجنة العليا . (مقابلة شخصية مع العقيد المهندس رجب عبد المجيد) .

(١١١) مقابلة شخصية مع السيد محمد صديق شنشل والسيد مصطفى علي .

المبحث الثاني

التمرّدات المسلّحة

لقد صحبت الحكم على عبد السلام عارف اعتقالات شملت عددا كبيرا من الضباط البعثيين والقوميين ، كما القي القبض على رشيد عالي الكيلاني احد المشاركين في حركة مايس ١٩٤١ التحررية والذي عاد الى العراق بعد سبعة عشر عاما من النفي خارج العراق وقد اتهموا جميعا بمحاولة التآمر لقلب نظام الحكم لمصلحة الجمهورية العربية المتحدة بالتعاون مع عبد السلام عارف[١] .

اولا ـ حركة رشيد عالي الكيلاني :

احيل كل من رشيد عالي الكيلاني ومبدر الكيلاني وعبد الرحيم الراوي الى المحكمة العسكرية الخاصة في ٩ كانون الاول ١٩٥٨ ليحاكموا وفق المادة « ٨٠ » من قانون العقوبات البغدادي[٢] .

ولقد مثل امام المحكمة العسكرية العليا الخاصة في الجلسة السرية الأولى المؤرخة في ٩ ـ ١٠ كانون الاول ١٩٥٨ الثلاثة السابقون بتهمة التآمر على الجمهورية ومحاولة قلب نظام الحكم بالتعاون مع الجمهورية العربية المتحدة . ولقد جاء في ملخص القضية : « لقد علمت الجهات المختصة المسؤولة ان هناك مؤامرة على جمهوريتنا وان هناك خطرا على قاسم ، لذلك انتدبت الجهات المعنية كلا من الرئيس حسون الزهيري والملازم الاول احمد محمد العلي والمحامي عبد الرسول الصراف والسيد جاكوب بلاكن والملازم الاحتياط محمد محسن سميسم فاجتمع هؤلاء فيما بينهم وكونوا جمعية وهمية اسمها (الاخاء العربي) وغرضها تغيير الوضع بالقوة واتصلوا بادىء الامر بالمدعو فارس ناصر اذ هو الشخص

---

(١) جورج كيرك ، المصدر لسابق الدكر ، ص ١٤٨ .
ويدكر لسيد محمد صديق شنشل « ان عبد السلام عارف كان من المعارضين لعودة رشيد عالي الكيلاني للعراق بعد ثورة ١٤ تموز ، والسبب في دلك هو ان عبد السلام عارف ار د الاستئثار بالسلطة لوحده » . (مقابلة شخصية مع لسيد محمد صديق شنشل وزير الارشاد في الوزارة الاولى للثورة) .
(٢) المحاكمات ، ج ٥ ، ١٩٥٩ ، ص ٦١

المشبوه بانه من المتامرين على سلامة الجمهورية واستطاع هؤلاء الاتصال به عن طريق جاكوب الذي له صلة قوية بفارس ناصر . فاخذ فارس ناصر يتكلم عن الوضع ويقول انه غير صحيح وان الاستخبارات والامن معهم واخذ ينعت قاسم بارذل النعوت وانهم مستعدون للتعاون مع الجهات البريطانية والامريكية وعشائر العراق وعقدوا اجتماعات مع عبد الرحيم الراوي واستطاعوا ان يجعلوا اقواله مسجلة على ثلاثة شرائط فاعترف باشتراكه بالمؤامرة لاحداث الانقلاب واغتيال قاسم والاستعانة بالعشائر وان شريكه بالمؤامرة مبدر كامل الكيلاني ورشيد عالي الكيلاني وقد تم ضبط الاسلحة وهي الرشاشات والبنادق والمسدسات والسكاكين والفؤوس والبوكسات في بيت مبدر الكيلاني . كما ان المبالغ التي سلمها الى الملازم احمد محسن العلي هي ٢٥٠٠ دينار »[٣] .

« وقد تبين للمحكمة من مجموع الادلة ان المتهم عبد الرحيم الراوي قد شرع في إستعمال القوة لقلب نظام الحكم وذلك حسبما جاء في الشرائط المسجلة ولاعترافه وتردده على بيت جاكوب وحسبما جاء في شهادات الشهود المتوافرة والذين لا يتطرق الشك الى شهاداتهم وان المتهم نفى معرفته السابقة بهم لذلك قررت المحكمة تطبيق المادة ٨٠ من قانون العقوبات البغدادي . اما المتهم مبدر الكيلاني فانه قد اشترك بالمؤامرة باعطائه الاسلحة والاموال الى احمد محسن العلي كما ان اسمه ورد على لسان عبد الرحيم الراوي واعترف المتهم نفسه مبدر بان احمد محسن قد زاره وعليه فقد قررت المحكمة تطبيق المادة ٨٠ من قانون العقوبات البغدادي .

اما المتهم رشيد عالي الكيلاني فلم يثبت اشتراكه بالمؤامرة الا ان هؤلاء حاكوا المؤامرة دون علمه راغبين في اعطائه السلطة لذلك قررت المحكمة براءته من التهمة المسندة اليه »[٤] .

ولقد صدر الحكم بتاريخ ١٠ كانون الاول ١٩٥٨ والذي نص على اعدام كل من عبد الرحيم الراوي ومبدر الكيلاني وبراءة رشيد عالي الكيلاني[٥] .

وفي ١١ كانون الاول اعترف كل من المحكومين عبد الرحيم الراوي ومبدر الكيلاني بان رشيد عالي الكيلاني ابدى تذمره الكثير من وضع الحكومة الحاضرة في

---

(٣) المحاكمات ، ج ٥ ، ص ٦١
(٤) نفس المصدر ، ص ٦٤ .
(٥) نفس المصدر ، ص ٦٥

مجالسه الخاصة سواء امام أبناء الشعائر أو العسكريين او المدنيين وحرض كلا من عبد الرحيم الراوي ومبدر الكيلاني على القيام بالمؤامرة والاتصال برجال دولة اجنبية (ويقصد الجمهورية العربية المتحدة) للتزود بالمال والسلاح من الرجال المذكورين واشراك افراد العشائر وبعض افراد الجيش بالمؤامرة المذكورة وابعاد قاسم عن الحكم باي ثمن كان [٦] . ولذلك احيل رشيد عالي الكيلاني مرة ثانية الى المحكمة العسكرية العليا الخاصة في ١٤ كانون الاول ١٩٥٨ ليحاكم بموجب المادة الثانية من الباب الثاني عشر من قانون العقوبات البغدادي[٧] .

وبالفعل عقدت المحكمة العسكرية العليا الخاصة جلستها السرية الثانية في ١٥ كانون الاول ١٩٥٨ للنظر في قضية رشيد عالي الكيلاني بعد اعتراف عبد الرحيم الراوي ومبدر الكيلاني .

وفي ١٧ كانون الاول ١٩٥٨ حكمت عليه المحكمة بالاعدام شنقا حتى الموت[٨] .

وقد بقي حكم الاعدام في درج مكتب عبد الكريم قاسم دون تصديق وبذلك لم ينفذ حكم الاعدام .

ثانيا ـ حركة الموصل :

منذ اليوم الثاني للثورة اخذ العقيد الركن عبد الوهاب الشواف يفكر بالتمرد والاطاحة بكل من عبد الكريم قاسم وعبدالسلام عارف ، فشرع بالاتصال بالضباط الاحرار الذين كانوا ناقمين لعدم اخبارهم بموعد الحركة ، ولعدم تشكيل مجلس قيادة الثورة ، فضلا عن اعتقاد الشواف بانه اولى منهما بممارسة السلطة ، سيما وانه حاول تنفيذ الثورة من قبل [٩] .

---

(٦) المحكمات ، ج ٥ ، ص ٢١٧ .

ويذكر المقدم طه ياسين الدوري : « ان محاولة رشيد عالي لكيلاني هي مؤامرة مدبرة من قبل العناصر الشيوعية والاقليمية في مديرية الاستخبارت العسكرية للتخلص من رشيد عالي لكيلاني وجميع لقوى القومية من مدنية وعسكرية ولاتهام لجمهورية العربية المتحدة بالتآمر على العراق . وقد ثبت لنا بانه من تدبيرهم للتخلص من العناصر القومية بعد ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ حيث اعترف مدبروها بانه كانت من صنعهم للايقاع بالقوى القومية ولاتهام لجمهورية العربية المتحدة بالتآمر » (مقابلة شخصية مع المقدم طه ياسين الدوري احد الضباط لاحرار ومعاون مدير الامن لعام بعد ثورة ١٤ رمضان ١٩٦٣) .

(٧) نفس المصدر ، ص ٢١٦

(٨) نفس لمصدر ، ص ٢٢١

(٩) مقابلة شخصية مع العقيد شمس الدين عبدالله والعميد الركن محمد علي سعيد . وانظر

وزاد في نقمته ايضا تعيينه حاكما عسكريا عاما ثم الغاؤه وتعيينه آمرا لحامية لواء الموصل[10] ، كما بينا ذلك سابقا ، علما بان الشواف كان ذا مطامح سياسية واسعة .

وعندما اشتد الصراع بين عبدالكريم قاسم وعبد السلام عارف وبين القوى المؤيدة لكل منهما ، وحسم للاتجاه الاول ، وبدا ان عبدالكريم قاسم اخذ ينفرد بالسلطة ، ويحيد عن مبادىء واهداف حركة الضباط الأحرار ، بل وينحرف عن الاتجاه القومي . اخذ الكثير من الضباط وعلى رأسهم الضباط الاحرار يتكتلون للقيام بحركة ضد السلطة القائمة[11] . وقد بادر الى ذلك العقيد رفعت الحاج سري والزعيم الركن ناظم الطبقجلي والعقيد الركن عبد العزيز العقيلي ثم انضم اليهم المقدم الطيار محمد سبع والعقيد الركن عبدالوهاب الشواف والرئيس الطيار عارف عبد الرزاق والعقيد نعمان ماهر الكنعاني والرئيس الاول خليل ابراهيم وفريق كبير من الضباط ذوى الميول القومية[12] .

واستقر رأي هؤلاء على ان يعلن الزعيم الركن ناظم الطبقجلي العصيان والتمرد في المنطقة الشمالية ويسانده العقيد عبدالوهاب الشواف في الموصل ، ثم تتحرك العناصر العسكرية المؤيدة للحركة في بغداد فتستولي على معسكر الوشاش[13] ومعسكر الهندسة في الرستمية[14] وحامية وزارة الدفاع[15] ، ثم تقوم عناصر الحركة باعتقال عبدالكريم قاسم وانصاره ، ومطالبته بتقديم إستقالته ثم مغادرة العراق ، فاذا رفض ذلك ، يقضى عليه حالا ، اما في مكتبه بوزارة الدفاع أو في الطريق أثناء خروجه منها ، وفي الوقت نفسه يقوم فوج المدرعات الموالي

المصل الاول من القسم الثاني ، محاولة ٢٤ مايس ١٩٥٨

(١٠) ولقد كان سبب الغاء تعيينه السبق هو العقيد الركن عبد السلام عارف حيث كان مع الشواف على خلاف شديدولدلك اراد ابعاده عن بغداد فتم تعيينه آمر حامية لواء الموصل (مقابلة شخصية مع العقيد شمس الدين عبدالله والعميد الركن محمد علي سعيد)

(١١) مقابلة شخصية مع العقيد نعمان ماهر الكنعاني احد الضباط الاحرار كذلك مع اعضاء اللجنة العليا للضباط الاحرار .

(١٢) مقابلة شخصية مع العقيد نعمان ماهر الكنعاني وانظر :
جاسم مخلص المحامي ، مذكرات الطبقجلي وذكريات جاسم مخلص المكتبة العصرية ، صيدا ، ١٩٦٩ ، ص ٣٠٥ .

(١٣) من قبل العقيد نعمان ماهر الكنعاني وبعض الضباط القوميين في المعسكر

(١٤) من قبل العقيد رفعت الحاج سرى والضباط القوميين في المعسكر

(١٥) من قبل الرائد الركن صبحي عبدالحميد والنقيب عدنان ايوب صبرى وضباط اخرين

للحركة باحتلال محطتي الارسال والاذاعة . اما القطعات المرابطة في الديوانية والمسيب واربيل وعقره فتتحرك في الساعة السابعة صباحا من يوم الثورة بعد اعلانها من محطة الاذاعة في الموصل[١٦] . واجرى الضباط الاحرار اتصالات مع زعماء الاحزب القومية واشركت فيها ، وتقرر ان يقوم اعضاء هذه الاحزاب والمؤيدون لها بتنظيم المظاهرات للسيطرة على الشارع والتصدي لكل حركة مناوئة اضافة الى حماية بعض المراكز الهامة من أي عمل تخريبي[١٧] . وقد وافق على خطة الحركة هذه رئيس مجلس السيادة الفريق الركن محمد نجيب الربيعي دون ان يطلع على تفاصيلها[١٨] .

وبعد نجاح الحركة يجرى تعديل على الوزارة القائمة باخراج البعض واشراك عناصر قومية معروفة فيها [١٩] . ورأى القائمون بالحركة الاقتصار على اخراج عبد السلام عارف من السجن وعدم اسناد اي منصب له لتحميلهم اياه مسؤولية انحراف الثورة عن خطها القومي جنبا الى جنب مع مسؤولية عبدالكريم قاسم عنها [٢٠] ، ومن ثم الابقاء على مجلس السيادة برئاسة الفريق الركن محمد نجيب

---

(١٦) محمود الدرة ، ثورة الموصل بعد سبع سنوات ، مجلة دراسات عربية ، السنة الثانية ، العدد ٦ ، نيسان ١٩٦٦ ، ص ٥٤ .

(١٧) مقابلة شخصية مع العقيد نعمان ماهر الكنعاني .

(١٨) محمود الدرة ، المصدر السابق الذكر ، ص ٥٤ .

(١٩) مقابلة شخصية مع العقيد نعمان ماهر الكنعاني والمقدم الطيار محمد سبع .
وتذكر بعض المصادر بان الوزارة التي كان من المتوقع تشكيلها بعد نجاح الثورة كالاتي :
العقيد الركن عبدالوهاب الشواف وزيراً للدفاع ورئيسا للوزراء .
الرائد الركن محمود عزيز وزيرا للدولة .
السيد فاضل الشقرا وزيرا للداخلية .
السيد هاشم عبدالسلام وزيرا للاوقاف .
اما الوزارات الاخرى فتوزع بين الرائد محمود الدرة والسيد سامي باش عالم والسيد محسن العاني والسيد عبدالقادر العاني . انظر :
منير رزوق ، مؤامرة عبدالناصر ، دار البلاد للصحافة ، بغداد ١٩٥٩ ص ٣٠ .

(٢٠) مقابلة شخصية مع العقيد نعمان ماهر الكنعاني والمقدم الطيار محمد سبع .
ويذكر عبدالسلام عارف في مذكراته : « بينما كنت اعيش في انتظار اللحظة التي سينفذون فيه حكم الاعدام ، اذ برسالة تأتيني من الشهيد رفعت الحاج سري . كانت الرسالة من تنظيم الضباط الاحرار الذين بدأوا يعملون من جديد لمواجهة طغيان قاسم . وقد حملت لي الرسالة تفاصيل الحركة التي يعتزم القيام بها الضباط الاحرار وخطة اخراجي من السجن بمساعدة احد حراسي . كانت الخطة المرسومة مكونة من جزئين . الاول يتم داخل وزارة الدفاع حيث يعقد مجلس الوزراء ومجلس السيادة اجتماعهما . واثناء الاجتماع ستقوم مجموعة من الضباط باحاطة مبنى الاجتماع على ان يتقدم عدد ـــ

الربيعي ، وتشكيل مجلس قيادة الثورة ، واحتفاظ قادة الفرق في الجيش بمراكزهم . وقد ضمن كل ذلك واعلن في البيان الاول للحركة واذيع من محطة الاذاعة في معسكر الغزلاني في الموصل[٢١] .

= منهم وعلى رأسهم الشهيد رفعت برششاتهم الى غرفة الاجتماع وارغام قاسم على التنازل عن سلطاته والقاء القبض عليه واصدار مرسوم بالافراج عن المعتقلين الذين دخلوا السجن لمعارضتهم سياسة قاسم . اما الجزء الثاني ـ فيتضمن القوة التي ستتحرك سواء في بغداد او في الالوية الاخرى . وكان من المقرر ان تتحرك سريتان من الفوج الاول اللواء التاسع وفوج الاذاعة والفرقة الثانية بكاملها » انظر :

عبدالسلام عارف ، المصدر السابق ، ص ٧٢ ـ ٨١ وانظر : د . فاضل حسين ، سقوط النظام . . ، ص ٩٩ .

(٢١) نص البيان الاول : ايها المواطنون

عندما اعلن جيشكم الباسل ثورته الجبارة في صبيحة ١٤ تموز الخالد ، عندما حطم الاستعمار وعملاءه فقضى على النظام الملكي الفاسد واقام بمؤازرتكم وبتأييدكم نظامه الجمهوري الخالد عندما فعل جيشكم الباسل ذلك كله لم يدر بخلده ولابخلدكم ان يحل طاغية مجنون محل طاغية مستبد ، وتزول طبقة استغلالية بشعة ليحل محلها فئة غوغائية تعبث بالبلاد والنظام والقانون فسادا . ويستبدل مسؤولون وطنيون باخرين يعتنقون مذهبا سياسيا لايمت هذه البلاد العربية الاسلامية العراقية بصلة . اجل لم يدر بخلد جيشكم الباسل ولانجدكم انتم ايها المواطنون الاباة وقد انصرم على قيام ثورتكم الخالدة ثمانية اشهر ولم تكن بلادكم الوفية الخيرات الا مسرحا للفوضى والبطالة فيتحطم اقتصادها الوطني وتتعطل مشاريعها العمرانية وتنتزع الثقة في النفوس ويختفي النقد في الاسواق وتعبث بالبلاد مقابل ذلك كله فئة ضالة باغية لادين لها ولاضمير تحلق لها صنما به لوثة في عقله وتعبده ولاتخشى الله وتنادي به ربا للعالمين وتسخر الدولة ومواردها لتحلق منه زعيما اوحد ومنقذا اعظم هذا الزعيم الذي خان ١٤ تموز بمبادئها واهدافها ونكث بالعهد وغدر باخوانه الضباط الاحرار ونكل وابعد اعضاء مجلس الثورة الاشاوس وأحل محلهم زمرة انتهازية رعناء ودفعته شهواته العارمة إلى تصدر الزعامة واعتمد على فئة تدين بعقيدة سياسية معينة لا تملك من رصيد التأييد الشعبي غير التصليب والهتافات والمظاهرات غير الزبد الذي يذهب جفاء وركب رأسه واعلنها دكتاتورية غوغائية فضحى ووراء الثورة عن المسؤولية واطلق للاذاعة والصحف عنان الفوضى لتخاصم جميع الدول وتشنها حربا اعتدائية على الجمهورية العربية المتحدة التي جازفت بكيانها من اجل نجاح ثورتنا ودعم قيام كيان جمهوريتنا واستهتر بدستور جمهوريتنا المؤقت وسلب مجلس السيادة المؤقت كل مسؤولياته الدستورية واحتكرها لنفسه واعلنها حربا شعواء على الجهات الوطنية والعناصر القومية المخلصة ، فزج في المعتقلات آلاف المواطنين الابرياء مما لم يسبق له مثيل حتى الطاغية نوري السعيد ولا المجرم عبدالاله ولم يجرؤ على فعلته الاجرامية احد لهذه الاسباب كلها ايها المواطنون الاباة في شتى انحاء جمهوريتنا الخالدة عزمنا باسم الله العلي القدير بعد اتفاقنا مع اخينا الزعيم الركن ناظم الطبقجلي قائد الفرقة الثانية ومع كافة الضباط الاحرار في جيشكم الباسل وبعد مشاوراتنا مع سائر العناصر السياسية المخلصة عزمنا في هذه اللحظة الحاسمة في تاريخ جمهوريتنا على تحرير وطننا الحبيب من الاستعباد وتخليصه من الفوضى معلنين إلى كافة المواطنين عربا واكرادا وسائر القوميات العراقية الاخرى التي يتألف في مجموعها شعبنا العراقي الكريم اننا حافظون على العهد متمسكون باهداف ثورة ١٤ تموز الخالدة ، مراعون مبادىء دستور جمهوريتنا الفتية نصا وروحا ، عاملون على حسن تنفيذ وتطبيق =

اما من كتب نص البيان فان اغلب الباحثين يؤكد بان العقيد الشواف هو الذي كتبه[٢٢] . الا ان الرئيس الاول محمود الدرة يؤكد بانه هو الذي كتب نص البيان بعد ان اطلع على البيان الذي كتبه الشواف واعترض عليه بقوله : « إن هذا ليس بياناً للثورة وانما عريضة مرفوعة الى رئيس الوزراء تطالبونه بالتنازل عن بعض مناصبه وبتعديل وزاري فقط »[٤٣] .

قانون الاصلاح الزراعي وغيره من القوانين التي تكفل تحقيق عدالة اجتماعية شاملة وتطبيق سياسة اقتصادية اشتراكية ديمقراطية تعاونية ونطلب بعزم و صرار بتنحي الطاغية المجنون وزمرته الانتهازية الرعناء عن الحكم فورا والقضاء على السياسة الغوغائية التي اخذت تمدرسها فئة ضالة من شعبنا لكي يسود النظام وحكم القانون في ارجاء وطننا الحبيب . ونعلن في هذه اللحظة لتاريخية لنعلم اجمع ان سياستنا الخارجية منبثقة من مصالح شعبنا واننا اذ نتبنى سياسة الحياد الايجابي الدقيق ازاء الدول الاخرى نصادق من يصادقنا ونعادي من يعادينا . ونعلن باسم العراق اننا سنحافظ على التزاماتنا الدولية بوصفنا عضوا في الامم المتحدة . نعتز بصداقة البلاد التي ادت لنا ولامتنا العربية اجل العون في محنتنا الماضية ، ومن هذه البلاد الاتحاد السوفيتي وسائر البلاد الاشتراكية ، الى جانب هذا فاننا نعلن باصرار تمسكنا بالاتفاقيات النفطية مع الشركات الاجنبية مراعين في ذلك مصالح اقتصادنا وحقوقنا الشرعية وسنضمن بحزم سير اعمال الشركات النفطية بكل حرية . ويسرنا ان نفتح صفحة جديدة في الصداقة القائمة على اساس المنافع المتبادلة بينناوبين الحكومتين البريطانية و لامريكية وبيننا وبين سائر دول العالم على اساس الند للند مع كل دولة . ونود ان نوضح بجلاء ان اي تدخل خارجي في شؤوننا من اية دولة كانت في هذه الفترة والتي تسبق قيام مجلس لسيادة بمسؤولياته الدستورية ليؤلف وزارة شرعية في العاصمة بغداد بالتعاون مع مجلس قيادة الثورة فان هذه التدخل يعتبر ماسا باستقلال وسيادة جمهوريتنا ويؤدي ذلك الى اوخم العواقب. ان حركتنا حركة داخلية محضة من اختصاص الشعب العراقي وحده .

أيها المواطنون : اننا الى ان يستجيب عبدالكريم قاسم والى ان ينصاع للحق ويتنحى عن الحكم فورا والى ان يمارس مجلس السيادة سلطاته ليؤلف وزارة بالتعاون مع مجلس الثورة قد اخذنا على عاتقنا بعد الاتكال على الله مسؤولية ادارة البلاد طالبين من اخواننا المواطنين الكرام شد ازرنا وعوننا ليخلدوا الى الهدوء و لسكينة دون ان يلزمونا الى اتخاذ تدابير من شأنها الاضرار بالممتلكات او الى سفك الدماء وليكن كافة ابناء الشعب مطمئنين الى اننا سنكون عند حسن ظنهم بتولي المطالبة بتحقيق امانيهم . ونحذر في الوقت ذاته لفئات الهدامة من اننا سنأخذ بالشدة ان عرضوا حياة المواطنين وحياة الاجانب وممتلكاتهم للخطر . وليعلم الجميع ان حركتنا لوطنية هذه تستوي عندها جميع الفئات والهيئات وانها تحفظ لهم حقهم في الحرية ان لم يجاوزوا حدود القانون المرسوم والله ولي التوفيق .

توقيع العقيد الركن عبدالوهاب الشواف

قائد الثورة .

انظر :

احمد فوزي ، غرب ام غروب ، ص ١٣٩ ـ ١٤٢ كذلك انظر : جمال عبد الناصر ، نحن والعراق والشيوعية ، دار النشر العربية ، بيروت ، ١٩٥٩ ، ص ٣٢ .

(٢٢) مقابلة شخصية مع العقيد بعمان ماهر الكنعاني ـ كذلك انظر . احمد فوزي ، المصدر السابق الذكر ، ص ١٣٩ . كذلك انظر . احمد فوزي ، قصة عبدالكريم قاسم كاملة ، ص ١٦٤ .

(٢٣) محمود الدرة ، المصدر السابق الذكر ، ص ٥٦ .

وبعد مناقشة مع العقيد الشواف طلب من محمود الدرة كتابة نص البيان الأول وكتبه الدرة في مساء ٧ آذار ١٩٥٩ أي قبل اعلان الثورة بساعات واطلع الشواف على نص البيان الذي كتبه الدرة وخفف في لهجة الفقرة التي تشير إلى صلة الثورة الوثيقة بالحركة القومية العربية الممثلة في الجمهورية العربية المتحدة ، كما كتب بخط يده فوق كلمة قائد الثورة التي وضعت في نهاية البيان اسم العقيد الركن عبد الوهاب الشواف[٢٤] .

خطة تنفيذ بغداد :

إن قيام الحركة في الموصل إذاً لم يكن سوى بدء الاشارة للقيام بحركة على نطاق واسع تتركز في بغداد وتعم جميع انحاء القطر . أما سبب اختيار الموصل منطلقا للحركة فلأن اغلب الضباط فيها ذوو ميول قومية فضلا عن تأييد سكان المنطقة لهم ، وبعدها عن العاصمة[٢٥] . اضافة إلى ذلك ان اسناد الفرقة الثانية في

---

(٢٤) وقد اعترض محمود الدرة على اسم قائد الثورة وطلب من الشواف أن يكون الزعيم الركن ناظم الطبقجلي قائداً للثورة والشواف النائب المتكلم باسم الثورة فرفض الشواف ذلك قائلا بأن الطبقجلي متردد باعلان الثورة انظر :

محمود الدرة ، المصدر السابق الذكر ، ص ٥٦ ـ ٥٧

أما اهداف الثورة فيذكر الزعيم الركن ناظم الطبقجلي في مذكراته : أهداف الجمهورية

١ ـ العراق جمهورية مستقلة ذات سيادة وهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي وشعبه جزء من الأمة العربية .

٢ ـ الوحدة العربية هدف قومي يعمل العراق على تحقيقه بمختلف الوسائل والامكانيات وتعتبر الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة الخطوة الأساسية الكبرى للوحدة العربية

٣ ـ المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات وتعتبر الدولة العرب والاكراد والتركمان وباقي القوميات الأخرى شركاء في الوطن وتعمل على حفظ حقوقهم جميعا ضمن الوحدة العراقية وتعمل كل ما من شأنه رفع مستواهم المادي والمعنوي .

٤ ـ أ ـ تعمل الثورة على تحقيق نظام اشتراكي يضمن الأوضاع الاقتصادية المختلفة ويكفل النهوض بمرافق البلاد واستغلال مواردها لأبعد الحدود واحداث اعمار شامل واسع يرفع مستوى المعيشة ويضمن استقلال البلاد ومناعتها العسكرية .

ب ـ المرأة والرجل أساسا كيان المجتمع ومتساويان في الحقوق والواجبات

السياسة الداخلية والاعمارية

٥ ـ تكون اهداف البرنامج الاقتصادي هي رفع مستوى الانتاج من جهة وتحقيق العدل في توزيع ثمار هذا البرنامج من جهة اخرى واعطاء الأهمية القصوى للاصلاح الزراعي والري وتوزيع الأراضي وتحديد الملكية باتباع انجح واحدث الأساليب العلمية والنظرية

٦ ـ تؤكد الثورة في برنامج الاعمار على تصنيع البلاد ليتم التوازن الاقتصادي ورفع مستوى معيشة الأكثرية ولتحقيق الضمان الاجتماعي .

انظر : جاسم مخلص المحامي ، المصدر السابق الذكر ، ص ٣٤٦ ـ ٣٤٩

(٢٥) مقابلة شخصية مع العقيد نعمان ماهر الكنعاني

كركوك التي كان يقودها الزعيم الركن ناظم الطبقجلي ، وهي من الفرق ذات الأهمية البالغة من ناحية قوتها الضاربة بالنسبة إلى فرق الجيش الأخرى ، يوفر للحركة زخما يؤثر إلى حد كبير على القطعات الاخرى وعلى زعزعة السلطة ببغداد . غير ان تقاعس الزعيم الركن ناظم الطبقجلي عن مساندة الحركة في الموصل جعل القطعات في بغداد ، وكذلك في انحاء العراق الأخرى تتردد هي الأخرى عن التمرد ، الأمر الذي أدى إلى انعزال حركة الموصل ، وتوفر فرصة اتخاذ اجراءات سريعة وحاسمة لعبد الكريم قاسم للانقضاض على الضباط الموالين للحركة واعتقالهم ، ثم سحق الحركة في الموصل عسكرياً . فانهارت الحركة تماما بعد مقتل العقيد الشواف (قتله المضمد طه المختار) وفرار قسم كبير من ضباطه إلى سوريا[٢٦] .

أسباب فشل حركة الموصل :

١ ـ عدم الانسجام بين الضباط القائمين بالحركة ، بسبب اختلاف مبادئهم واهدافهم فكان منهم من يؤيد الوحدة العربية الشاملة ، في حين أن الآخرين منهم كانوا شيوعيين أو انتهازيين[٢٧] .

٢ ـ الاعلان المفاجىء للثورة دون استعداد مسبق ، فلم تعلم بها العناصر المؤيدة للحركة ، إلا بعد أن اذاعت عنها محطة بغداد مساء ٨ آذار ١٩٥٩[٢٨] .

---

(٢٦) محمود الدرة ، المصدر السابق الذكر ، ص ٤٧ . وانظر : احمد فوزي قصة عبد الكريم . . . ، ص ١٧٢ .
وتذكر مصادر أخرى : « ان الشواف قتل على يد جنود معمل الميدان بعد ان اصيب بشظايا قنابل الطائرات التي قصفت مقره ، وخرج للتداوي » . انظر :
منير رزوق ، المصدر السابق الذكر ، ص ٦٠ .

(٢٧) وذكر المقدم الطيار محمد سبع : « ان العقيد الشواف قبل سفره إلى الموصل لاعلان الثورة ذهب معي إلى معسكر الدبابات في أبي غريب واتصل بالرائد حميد العلي والرائد حزعل السعدي آمري دبابات في أبي غريب والمحسوبين على الشيوعيين ، وعرض عليهما التعاون معه في الحركة ، وابديا استعدادهما لذلك بعد أن وعدهما بمناصب مهمة عند نجاح الحركة » . (مقابلة شخصية مع المقدم الطيار محمد سبع) . وانظر : طالب مشتاق ، مذكرات سفير عراقي في تركية ، ج ٢ ، دار الكاتب العربي ، بيروت ، ص ٧٥ .

(٢٨) مقابلة شخصية مع العقيد نعمان ماهر الكنعاني والمقدم الطيار محمد سبع .
ويذكر عبد السلام عارف في مذكراته : « أعلن الشواف الثورة ، أعلنها في الموصل وهو على رأس اللواء الخامس ، علنها في وقت سابق لموعدها ، لقد فرضت كل الضغوط والمآسي التي شهدتها الموصل ساعة الصفر ، وجعل الشواف من بيانه الأول انذاراً لبقية القوات للتحرك ولكن قاسم كان الأسبق » . انظر :

٣ ـ ولم تعلم بها الأحزاب والقوى القومية سواء في الموصل أو في بغداد إلا بعد ظهر يوم ٨ آذار ١٩٥٩ ، وبذلك لم تتح لها مساندتها في الوقت المناسب[٢٩] .

٤ ـ سرعة تحرك عبد الكريم قاسم واعوانه مما شل حركة الضباط الأحرار في بغداد ، فقد اصدر فوراً باعتباره قائد القوات المسلحة قرارات باحالة العقيد الشواف على التقاعد واعطاء مكافأة نقدية قدرها عشرة آلاف دينار لمن يقبض عليه حيا أو ميتا[٣٠] .

٥ ـ مقتل قائد الحركة العقيد الشواف بعد أقل من ٢٤ ساعة من اعلانها وهروب مساعده الرئيس الأول الركن محمود عزيز إلى سوريا مما أدى إلى اضعاف الحركة واستسلام اغلبية القوات المشاركة فيها[٣١] .

= عبد السلام عارف ، المصدر السابق ص ٨٥ . وانظر
د . فاضل حسين ، المصدر السابق الذكر ، ص ١٠٠ .

(٢٩) فؤاد الركابي ، الحل الأوحد ، الشركة العربية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ٢٩ .

(٣٠) منير رزوق ، المصدر السابق ، ص ٣٩ . كذلك انظر :
عبد السلام عارف ، المصدر السابق ، ص ٨٦
« وكان للاكراد من رجال القبائل الدور الكبير في اخماد حركة الموصل ، حيث ظهر خمسة الاف رجل كردي مسلح قدموا من مختلف النواحي والقرى الكردية وعسكروا على تل نينوي قرب الموصل حيث وضعوا أنفسهم تحت تصرف السلطات الحكومية ، وبالفعل نزل الف منهم إلى شوارع الموصل واشتركوا في مقاتلة القائمين بالحركة حتى تم اخمادها وبقي افراد العشائر الكردية يشتركون مع قوات الجيش وافراد المقاومة الشعبية يجوبون شوارع الموصل لمدة اسبوع حتى تم انسحابهم استجابة لنداء الحاكم العسكري العام اللواء أحمد صالح العبدي » .
انظر :
منير رزوق ، المصدر الخامس ، ص ٢٦ ـ ٢٧
وقد جاء تأكيد ذلك على لسان المدعي العام لمحكمة المهداوي العقيد الركن ماجد محمد أمين حيث ذكر بعد اصدار حكم الاعدام على الضباط الطيارين الذين اشتركوا في حركة الموصل :
« باسم الشعب الكردي الذي نزل من أعالي الجبال واحاط بالموصل المناضلة ليدافع عنها بإباء . باسم التركمان والاشوريين والأرمن الشرفاء ،باسم هؤلاء احييكم جميعا ، لاصداركم الحكم العادل برمي هؤلاء الخونة »
انظر : المحاكمات ، ج ١٢ ، ص ٣٠٧ .

(٣١) وقد صرح الزعيم محمود الدرة . « بأن الرئيس جمال عبد الناصر وجه لوما إلى اللاجئين من القائمين بحركة الموصل قائلا « ألم يكن بمقدور هذه الحركة أن تصمد ٤٨ ساعة لتصل إليها الامدادات من سوريا » .
انظر :
عبد الغني الملاح ، المصدر السابق ، ص ١٨ .

٦ ـ وهناك اسباب تتعلق بشخص قائد الحركة العقيد عبد الوهاب الشواف ، منها :

أ ـ إنه كان ينتظر منصبا اكبر من منصب آمر لواء ، لأنه عندما ذهب إلى منصب آمر حامية الموصل ذهب مجبرا ومرغما على ذلك .

ب ـ تذمر واستياء الشواف من اسناد المناصب المهمة بعد الثورة لضباط ليسوا من تنظيم الضباط الأحرار[٣٢] .

ج ـ إن العقيد الشواف قد استغل من قبل تنظيم الضباط الثوار في الموصل لاعلان الحركة قبل نضوج الظروف الموضوعية والذاتية ، وقبل أن تأتيه الاشارة من الضباط الأحرار المتعاونين معه ، والذين أوكلت إليهم مهمة السيطرة على وزارة الدفاع للبدء بالحركة .

د ـ إن العقيد الشواف كان طموحا إلى أعلى المناصب العسكرية والسياسية في الدولة ، وقد فرض نفسه في البيان الأول قائدا للثورة بدلا من الزعيم ناظم الطبقجلي .

وبالرغم من فشل حركة الموصل إلا أنها ادت إلى نتائج مهمة وهي :

١ ـ كشفت عن الصراع داخل المؤسسة العسكرية بعد قيام الثورة وخاصة بين اعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار الذين اشترك بعضهم فعليا فيها يوم الثورة[٣٣] .

٢ ـ كشفت عن عمق وقوة الشعور بالوحدة العربية والقومية العربية والمنادين بها .

٣ ـ ادت إلى ضعف موقف الحكومة بسبب عدم ولاء الجيش لها وانقسامه إلى

---

(٣٢) مقابلة شخصية مع العقيد المهندس رجب عبد المجيد وانظر : عبد الغني الملاح ، المصدر السابق الذكر ، ص ٢٢ .

ومن هؤلاء الضباط : الزعيم الركن أحمد محمد يحيى وزير الداخلية ، العقيد الطيار جلال الأوقاتي قائد القوة الجوية ، الزعيم طه الشيخ أحمد مدير الخطط العسكرية بوزارة الدفاع .

(٣٣) والضباط الأحرار المشتركون في الحركة من اعضاء اللجنة العليا هم :

العقيد الركن عبد الوهاب الشواف ، العقيد رفعت الحاج سري ،العقيد طاهر يحيى ، المقدم عبد الكريم فرحان ، المقدم الطيار محمد سبع (مقابلة شخصية مع المقدم الطيار محمد سبع والعميد الركن عبد الكريم فرحان)

اتجاهات متعارضة ، ومن ثم تدبير خطط للقضاء على النظام القائم[٣٤] .

٤ ـ أججت الصراع بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين بسبب اعمال القمع التي حدثت في الموصل ، ثم انصرافه عنهم ، وعلى الأخص بعد مطالبتهم اياه بالاشتراك في الحكم[٣٥] .

---

(٣٤) ولقد جاء في النشرة الداخلية السرية التي اصدرتها الأمانة العامة لحزب البعث العربي الاشتراكي في آذار ١٩٥٩

« إن ثورة العقيد الشواف التي جاءت كانفعال وجداني بسبب سوء الأوضاع وازدياد نفوذ الشيوعيين واستفزازاتهم المتكررة ، وكانتفاضة قومية صادرة من القلق من خطر الشيوعية ، قد وضعت للشعب العربي لأول مرة في تاريخه كيف يمكن أن يكون حكم الشيوعيين »

« إن لثورة الشواف عبرة مهمة هي أن الشيوعيين مصممون على الاستيلاء نهائيا على الحكم وانهم في سبيل ذلك مستعدون لابادة الملايين وسفك دماء الشعب وتكبيله بالسلاسل والقيود وأنهم يستهدفون في حملة الابادة قبل كل شيء الاتجاه القومي الذي يمثله حزبنا لأنه هو المعارضة العقائدية » انظر نضال البعث العربي الاشتراكي عبر بيانات قيادته القومية ، ١٩٥٥ ـ ١٩٦٢ ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧١ ، ط ٢ ، ص ٥٧ ـ ٥٨

ويذكر د. سعدون حمادي عن ثورة الموصل :

« ودخل في الأزمة الحاضرة عامل جديد هو في الواقع من نتائجها . إن الارهاب الذي سلط على الحركة القومية في العراق والطريقة الدموية التي قوبلت بها المعارضة خصوصا بعد ثورة الموصل قد كونت قناعة ملموسة عند جماهير الشعب العربي والفئة الواعية به والحركة القومية إن الشيوعية ليست تلك الحركة الانسانية التي تقيم للانسان وزنا وليس بها من صفات الديمقراطية التي تدعيه الشيء الكثير» انظر . د . سعدون حمدي ، نحن والشيوعية في الأزمة الحاضرة ، دار الطليعة بيروت ، ١٩٥٩ ص ٥٠ .

(٣٥) حيث بلغ عدد الذين سحلوا في شوارع الموصل ثلاثين شخصا من المدنيين والعسكريين بضمنهم العقيد الشواف ، عدا الذين جرى اعدامهم في الدملماجة بعد أن حكمت عليهم المحاكم لقصابية بالاعدام حيث بلغ عددهم سبعة عشر شخصا (مقابلة شخصية مع العقيد شمس الدين عبدالله الحاكم العرفي العسكري في عهد قاسم) وانظر .

منير رزوق ، المصدر السابق الذكر ، ص ٣٣

وذكر عدنان جليميران عضو اللجنة المحلية للحزب الشيوعي العراقي في مدينة الموصل اثناء حركة الشواف

« في رأيي ان أبرز الجرائم التي نتحمل نحن الشيوعيين مسؤوليتها الكاملة مجزرة الموصل ومذبحة كركوك ، ففي الموصل كانت لدى الحزب أوامر قاطعة باتة من القيادة بابادة القوميين حالما يتحركون ، وبعد ثورة الشواف اندفعنا لتصفية القوميين واقمنا المحاكم البروليتارية التي شكلت بالجملة حيث كان كل شيوعي على رأس محكمة تحاكم وتقتل وتعلق جثثهم ، وكنا نحن الشيوعيين أبطال مجزرة الدملماجة التي راح ضحيتها سبعة عشر شخصا انتزعناهم من الموقف بعد أن انتهى كل شيء في الموصل ، وهناك في موقع الدملماجة فتحت النار عليهم » .

انظر :

اعترافات عدنان جليميران في ٢٨ آذار ١٩٦٣ ، الكتاب الأسود « اعترافات الشيوعيين » وزارة=

٥ ـ ادت إلى عزلة عبد الكريم قاسم بين الأقطار العربية وازدياد الحملات الاعلامية ضد نظام حكمه[٣٦] .

محاكمة المتهمين بحركة الموصل :

اثر فشل حركة الموصل جرت اعتقالات عديدة شملت جميع العناصر القومية سواء داخل صفوف القوات المسلحة أم خارجها ، وقد مثل امام المحكمة العسكرية العليا الخاصة بتهمة الاشتراك في حركة الموصل خمسة وسبعون متهما من ضباط الجيش ومن المدنيين[٣٧] .

وصدرت الأحكام باعدام تسعة وعشرين من ضباط الجيش والمدنيين[٣٨] .

كما شملت الأحكام بالسجن المؤبد والأشغال الشاقة لسبعة وعشرين من ضباط الجيش ومن المدنيين[٣٩] ، وبرأت المحكمة ثمانية عشر شخصا من

= الارشاد ، بغداد ، ١٩٦٣ ، ص ٣٧ ـ ٣٩ .
وانظر :
مديرية الأمن العامة ، الحركة الشيوعية في العراق ١٩٥٨ ـ ١٩٦٣ ، ج ٢ ، بغداد ، ١٩٦٣ ، ص ١٢٩ .

(٣٦) انعام الجندي ، المصدر السابق الذكر ، ص ٨٢ . وانظر : جمال عبد الناصر ، المصدر السابق الذكر ، ص ٦١ ـ ٦٥ .

(٣٧) المحاكمات ، الأجزاء ١٢ ـ ١٣ ـ ١٤ ـ ١٥ ـ ١٦ ـ ١٧ ـ ١٨ ـ ١٩ ـ .

(٣٨) وهم : ١ ـ عقيد الجو عبدالله ناجي ٢ ـ الرئيس الطيار قاسم العزاوي . ٣ ـ الملازم الطيار أحمد مهدي عاشور ٤ ـ الملازم الطيار فاضل ناصر ٥ ـ المقدم الركن علي توفيق ٦ ـ المقدم يوسف كشمولة ـ ٧ ـ الرئيس هشم الدبوني ٨ ـ الرئيس سعيد قاسم ٩ ـ الرئيس صديق علي الصفر ١٠ ـ الملازم الأول حاز خطاب ١١ ـ المقدم اسماعيل هرمز ١٢ ـ المقدم كامل طه الدبوني ١٣ ـ الرئيس الأول مجيد حميد الجلبي ١٤ ـ الرئيس زكريا طه ١٥ ـ الرئيس صديق اسماعيل ١٦ ـ الرئيس حازم حسين العلي ١٧ ـ العقيد خليل سلمان ١٨ ـ المقدم عبدالله الجبوري ١٩ ـ الرئيس الأول توفيق يحيى اغا ٢٠ ـ الرئيس يحيى حسين الحمادي ٢١ ـ الرئيس الركن نافع داوود ٢٢ ـ الرئيس محمد أمين عبد القادر ٢٣ ـ الملازم الأول سالم حسين ٢٤ ـ الملازم مظفر صالح ٢٥ ـ لملازم محسن اسماعيل عموري ٢٦ ـ الزعيم ناظم الطبقجلي ٢٧ ـ العقيد الاحتياط مصطفى رفعت الحاج سري ٢٨ ـ الرئيس الركن داود سيد خليل ٢٩ ـ المقدم الركن عزيز أحمد شهاب ٣٠ ـ السيد فاضل حمادي الشكرة .

(٣٩) وهم : ١ ـ الملازم سعيد عبد العزيز ٢ ـ الملازم الأول غانم فتحي ٣ ـ الملازم هاشم يونس ٤ ـ الملازم هاشم عبد العزيز ٥ ـ الملازم طارق حسين ٦ ـ الملازم حاتم عبد العزيز ٧ ـ الملازم الأول كامل اسماعيل ٨ ـ الملازم حازم هاشم العمري ٩ ـ الملازم هاني عبد القادر ١٠ ـ الملازم سالم محمد سعيد الحجية ١١ ـ النائب الضابط أنور عبد الحميد عساف ١٢ ـ الملازم الأول غانم محمد العبدالله ١٣ ـ الملازم الأول حسن محمد صالح ١٤ ـ الملازم عبد الرحمن مصطفى ١٥ ـ الملازم داود يونس ١٦ ـ الملازم سالم يحيى الحافظ ١٧ ـ العقيد الركن جميل مهدي الخشالي ١٨ ـ الرئيس منعم حميد ١٩ ـ =

العسكريين والمدنيين المحالين اليها[٤٠] .

وفي ٥ نيسان ١٩٥٩ تم تنفيذ حكم الاعدام بالضباط الطيارين الأربعة الذين شاركوا بالحركة وحاولوا قصف وزارة الدفاع ومرسلات الاذاعة في أبي غريب وهم : عقيد الجو عبدالله ناجي الرئيس الطيار قاسم العزاوي ، الملازم الطيار أحمد مهدي عاشور والملازم الطيار فاضل ناصر بعد أن حكمت عليهم المحكمة بتاريخ ٢٨ آذار ١٩٥٩ بالاعدام بعد اجراء محاكمة سريعة لهم[٤١] .

وفي ٢٥ آب ١٩٥٩ تم تنفيذ حكم الاعدام بكل من الرئيس الركن نافع داوود والرئيس محمد امين عبد القادر والملازم الأول سالم حسين والملازم محسن اسماعيل عموري والملازم مظفر صالح والسيد فاضل حمادي الشكره بعد أن حكمت عليهم المحكمة العسكرية العليا الخاصة بتاريخ ٩ آب ١٩٥٩ بالاعدام[٤٢] .

وفي ٢٠ أيلول ١٩٥٩ تم تنفيذ حكم الاعدام بالوجبة الثالثة والأخيرة المشتركة في حركة الموصل وهم :

الزعيم الركن ناظم الطبقجلي ، العقيد الاحتياط مصطفى رفعت الحاج سري ، المقدم الركن عزيز أحمد شهاب ، الرئيس داوود سيد خليل ، العقيد خليل سلمان ، الرئيس الأول توفيق يحيى اغا ، الرئيس يحيى حسين الحمادي ، المقدم علي توفيق ، الرئيس هاشم الدبوني ، الملازم حازم خطاب ، المقدم اسماعيل هرمز ، الرئيس الأول محمد الجلبي والرئيس زكريا طه[٤٣] .

= الرئيس الصيدلي أمين مجيد كوركجي ٢٠ ـ العقيد الركن محمد سعيد الشيخ ٢١ ـ العقيد الركن منير فهمي الجراح ٢٢ ـ العقيد الركن ابراهيم الكيلاني ٢٣ ـ المقدم الركن يونس عطار باشي ٢٤ ـ الملازم عبد الرزاق اسماعيل ٢٥ ـ الملازم سعيد محمد فتحي ٢٦ ـ الملازم ساطع شريف الحاتم ٢٧ ـ الملازم سلطان خلف .

(٤٠) وهم : ١ ـ النائب الضابط الحربي سامي فتحي ٢ ـ الرئيس الأول محمد سليم أحمد ٣ ـ الرئيس الأول حامد سعيد ٤ ـ الرئيس الأول فيصل الخوجة ٥ ـ الرئيس محمد رجب ٦ ـ الرئيس نجم عبدالله ٧ ـ الرئيس عدنان شمس الدين ٨ ـ الملازم الأول ادريس إبراهيم ٩ ـ الملازم خلدون صديق ١٠ ـ الملازم حازم صالح ١١ ـ الملازم سعدي شريف العمري ١٢ ـ الملازم طه حمو سليمان ١٣ ـ عبد الباسط يونس ١٤ ـ العقيد نوري الراوي ١٥ ـ اللواء الركن حسين العمري ١٦ ـ الزعيم الركن عزيز العقيلي ١٧ ـ المقدم ذياب العلكاوي ١٨ ـ عبد الرحمن محمود .

(٤١) المحاكمات ، ج ١٢ ، ص ٣٠٧ .

(٤٢) المحاكمات ، الأجزاء ١٦و ١٧ ، ص ٤١٦ .

(٤٣) بيان رقم ١١٧ الصادر من الحاكم العسكري ، جاسم مخلص المحامي المصدر السابق الذكر ، ص ٢٧٢ ـ ٢٧٤ . كذلك انظر :

وخفضت عقوبة الاعدام الصادرة من المحكمة العسكرية العليا الخاصة إلى الاشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمسة عشر عاما بحق كل من : المقدم عبدالله الجبوري ، المقدم يوسف كشمولة ، الرئيس محمد سعيد قاسم ، الرئيس صديق علي الصفار ، المقدم كامل الدبوني ، الرئيس صديق اسماعيل ، الرئيس حازم حسن العلي . وذلك في البيان الصادر من الحاكم العسكري العام بتاريخ ١٩ أيلول ١٩٥٩[٤٤] .

استنتاجات المبحث الثاني :

١ ـ إن اعتقال رشيد عالي الكيلاني واتهامه بالتآمر ومن ثم محاكمته إنما جاء أيضاً بدافع شخصي لابعاد العناصر والفئات التي يخشى أن تنافس عبد الكريم قاسم في سلطته العسكرية شبه الفردية .

٢ ـ إن قيام حركة الموصل قد جاءت بسبب تعاظم نفوذ الشيوعيين وسيطرتهم على جميع المرافق الحيوية في الدولة وملاحقة واعتقال دعاة القومية العربية وابعادهم عن المراكز الحساسة في الدولة ، كذلك الطموح الشخصي للشواف الذي ادى إلى قيامه بالحركة قبل موعدها مما جعل فشلها امرا محتوما بسبب عدم توفر الظروف الموضوعية والذاتية للحركة .

٣ ـ إن اعدام الضباط القوميين المشتركين في حركة الموصل إنما جاء ردا على وسائل الاعلام العربية في كل من دمشق والقاهرة والتي كانت تستفز عبد الكريم قاسم وتؤكد على أنه لا يجرؤ على اعدامهم خوفا من غضبة الجماهير ومن ثم سقوط حكمه وكذلك لضرب منافسيه من دعاة القومية العربية .

المحاكمات ، الأجزاء ١٢و ١٤و ١٥و ١٦و ١٧و ١٨و ١٩ والخاصة بمحاكمة المشتركين بحركة الموصل .

(٤٤) بيان رقم ١١٧ الصدر من الحاكم العسكري العام .

الفصل الثاني

الصراع بين الاحزاب السياسية

جاء ١٤ تموز ١٩٥٨ وجبهة الاتحاد الوطني التي سبق ان تألفت عام ١٩٥٧ قائمة ، ومؤلفة من كل من حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي العراقي والوطني الديمقراطي والاستقلال ، وعناصر وطنية اخرى مستقلة ، وقد وضعت لها برنامج عمل مشترك ، لإقامة نظام وطني وديمقراطي متحرر . ورغم أنها كانت تعمل في الخفاء ، إلا أنها استقطبت حولها جماهير واسعة ودفعت بها في حركة وطنية متصاعدة . وقد كانت الجبهة باتصال وتنسيق مع حركة الضباط الاحرار بحيث يمكن القول ان هذه الأخيرة بحكم المركز الذي تتبوأه في جهاز الدولة كانت بمثابة القوة الضاربة في الحركة الوطنية بصورة عامة .

وعليه فما ان بدت طلائع حركة الضباط الأحرار حتى سارعت هذه الأحزاب بجماهيرها الغفيرة إلى الالتفاف حولها منذ ساعاتها الأولى سواء بالسيطرة على الشارع أو المراكز الحيوية للحكومة أو بإشغال المناصب الهامة في الدولة ، اعتبارا من مجلس السيادة ، اكبر هيئة في الدولة ، إلى الوزارات المختلفة والممثليات الخارجية وغيرها .

وكان طموح اطراف الجبهة ، بعد نجاح الثورة ، إقامة نظام سياسي ديمقراطي يضمن الحريات العامة للشعب ومنظماته وهيئاته المختلفة ، وعقد علاقات دبلوماسية مع الدول العربية والأجنبية على قدم المساواة وبما يضمن مصلحة العراق والقضية العربية بصورة عامة .

وعلى هذا الأساس فسوف نقسم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول :
انهيار جبهة الاتحاد الوطني .

المبحث الثاني
تناحر الأحزاب السياسية .

المبحث الأول

إنهيار جبهة الإتحاد الوطني

ولقد استطاعت الجبهة خلال الأربعة او الخمسة اشهر الاولى من قيام الثورة ، أن تحافظ على وحدة صفوفها ، وأن تثبت أركان الجمهورية وتدفع الأخطار عنها سواء في الداخل أو في الخارج[1] .

غير ان الخلافات التي كانت طفيفة في البداية ، استفحلت عندما اشتد الصراع بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف ، وخلالها وعبرهما الخلافات بين اطراف الجبهة الوطنية ذاتها . وكان في مقدمة هذه الخلافات واخطرها على الاطلاق هو موضوع « الوحدة » فتزعم عبد السلام عارف الاتجاه الذي ينحو إلى الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة ، ويسانده في ذلك حزب البعث العربي الاشتراكي وحزب الاستقلال والعناصر القومية الاخرى . في حين ذهب اتجاه آخر تزعمه عبد الكريم قاسم إلى تحقيق « الاتحاد الفدرالي » وسانده في ذلك الحزب الشيوعي والحزب الوطني الديمقراطي إضافة إلى عناصر أخرى .

وقد وضع الحزب الشيوعي العراقي ، منذ البداية ، ثقله السياسي إلى جانب عبد الكريم قاسم ، وربما كانت البرقية التي بعث بها صباح ١٤ تموز ١٩٥٨ مهنئا[2] .

---

(١) نضال البعث ، جـ ٧ ، ص ٤٥ .

(٢) أما نص البرقية فهو :

رئيس مجلس الوزراء عبد الكريم قاسم :

« مهنئكم من صميم قلوبنا على خطوتكم المباركة التي وضعت نهاية حاسمة لعهد طويل من المآسي والمحن والتي قاسى منها شعبنا المجاهد النبيل على يد الاستعمار واعوان الاستعمار . =

وكذلك المذكرة الايضاحية حول السياسة التي ينبغي الأخذ بها في قيادة الثورة ، تعبران إلى حد كبير عن موقف الحزب من الثورة ، والاحداث اللاحقة ، وما جدّ من صراع بين الاطراف المختلفة . لقد جاء في المذكرة ما يلي(٣) :

« أولا ـ سياسة وطنية واضحة وحازمة . وهذا يستوجب في الظرف الراهن اعلان انسحاب العراق فورا من ميثاق بغداد والغاء الاتفاقية الثنائية مع بريطانيا ، واعلان الاتحاد الفدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة واليمن واعادة النظر في علاقات العراق الخارجية على أساس مستقل ، وتبادل التمثيل السياسي مع الاتحاد السوفياتي والبلاد الاشتراكية الصديقة والوفية في الملمات .

ثانيا ـ سياسة تعتمد على الثقة بالشعب وعلى يقظته ووعيه وطاقاته الخلاقة وهذا يقتضي اطلاق حرية التنظيم والنشر والاجتماع للشعب واطلاق سراح السجناء السياسيين وتشجيع قيام اللجان الشعبية للدفاع عن الجمهورية وتكوين فصائل المقاومة الشعبية وتسليحها حالا . ولن من تجربة اقليمي الجمهورية العربية المتحدة مصر وسوريا ولبنان وغيرها خير دليل على اهمية وجود مثل هذه الفرق وتسليحها .

ثالثا ـ فرض رقابة سريعة وحازمة على مؤسسات شركات النفط والبنوك

= إننا نعبر عن تفاؤلنا بأن هذه الخطوة الحاسمة ستكون فاتحة عهد جديد عهد حرية وتطور عراقنا الحبيب ، وتبوؤ شعبنا البطل مركزه في الموكب الظافر ، موكب العروبة المتحررة الناهضة المحبة للسلام ، وموكب الانسانية العاملة من اجل تحررها الى الابد من انهيار الاضطهاد والاستعمار .
إن شعبنا العراقي ، بعربه وكراده ، سيسجل لكم بفخر جرأتكم وتفانيكم من اجل تحقيق اهدافه الوطنية الكبرى وهو يحمي ويصون بدمائه لعالية جمهوريته الوطنية الفتية . وإنه لعلى ثقة كبرى من قدرته على القيام بهذا الواجب المقدس ، ومن مساندة القوى التحررية العربية في جميع ديارها وعلى راسها الجمهورية العربية المتحدة ومن قوى الحرية والسلم في جميع انحاء العالم وعلى راسها الاتحاد السوفييتي ان اللجنة المركزية لحزبنا الشيوعي تضع قوى لحزب لمؤازرتكم وللدفاع عن جمهوريتنا البطلة ».

سكرتير اللجنة المركزية
للحزب الشيوعي العراقي
١٤ تموز ١٩٥٨

انظر
صحيفة اتحاد الشعب ، العدد ١٤٧ ، ١٨ تموز ١٩٥٩ ، السنة الاولى ، ص ٦ ونظر
صحيفة اتحاد الشعب ، العدد ١٤٢ ، ١٧ تموز ١٩٦٠ ، السنة الثانية ، ص ١٠ .

(٣) مصادر خاصة .

والمخازن والمؤسسات الاقتصادية الكبرى غايتها حماية ثورتنا واقتصادنا الوطني وقطع الطريق على المؤامرات المحركة .

رابعا ـ إن تجربة اليوم الاول من قيام الجمهورية تؤكد على ضرورة اتخاذ تدابير سريعة ايضا في نطاق التوجيه والاذاعة بما يضمن تعبيرها تعبيرا صحيحا عن أهداف الحركة ومحتواها الوطني الديمقراطي . وتجنب كل ما من شأنه فتح ثغرات في صفوف الشعب . وقد لاحظنا خلال اليوم الاول تجاهلا صارخا للشعب الكردي وموقفا متعسفا من عشرات ومئات البرقيات التأييدية بسبب من طابعها الوطني الديمقراطي .

إننا نعتقد بالاهمية الكبيرة لتسليم جهاز الدعاية والاذاعة إلى أيد وطنية ديمقراطية تحسن التعبير عن إرادة حركتكم المباركة وتكشف وجهها الناصع للشعب العراقي والبلدان العربية والعالم أجمع الى أيد تستطيع فعلا أن توجه الى ما فيه ضمان وحدة شعبنا وتضامنه الحثيث ورفع اليقظة للوقوف كرجل واحد بوجه مؤامرات الاستعمار واعوان الاستعمار ».

وعليه فإن انحياز عبد الكريم قاسم إلى الحزب الشيوعي والتفاف بعض اعضاء لجنته المركزية حوله على نحو أو آخر ، اقتضته ظروف الصراع مع التيار الذي كان يتزعمه عبد السلام عارف سواء من اجل الاستحواذ على السلطة ، أو الاختلاف في الأهداف الوطنية والقومية .

أما حزب البعث العربي الاشتراكي والقوى القومية الاخرى فقد وضعت ثقلها إلى جانب عبد السلام عارف بهدف تحقيق الوحدة قبل تحقيق اي هدف آخر، وإن الظروف العامة في الوطن العربي كانت تسير بهذا الاتجاه العام . وقد كان توقيع اتفاقية التعاون العسكري مع الجمهورية العربية المتحدة في ١٩ تموز ١٩٥٨ بارقة أمل في أن تتوالى الخطوات في هذا السبيل وتصل إلى حقيقة الوحدة التامة . ولهذا الغرض كان السيد فؤاد الركابي امين سر حزب البعث العربي الاشتراكي في القطر العراقي ملازما لعبد السلام عارف أثناء جولاته المتعددة في محافظات القطر وداعيا إلى إقامة الوحدة الفورية .

وازداد الصراع حدة بين التيارين ، فخرجت مظاهرات صاخبة نظمها الحزب الشيوعي في ٥ آب ١٩٥٨ في بغداد ، وهي تحمل شعار « اتحاد فدرالي ـ صداقة سوفياتية » . وقد رفع هذا الشعار فيما بعد وبمواجهة شعار « الوحدة الفورية

مع الجمهورية العربية المتحدة » عندما كانت تحدث تجمعات جماهيرية لانصار الطرفين .

ومع ذلك فإن الخلافات بين اطراف الجبهة لم تكن قد استفحلت لحد التمزق والاصطدام ، وقد سعت على نحو أو آخر إلى تجاوز هذه الخلافات ، وضبط النفس ، وبهذا المعنى اصدرت القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في أواخر شهر آب من نفس العام بيانا أكـد على ضرورة : « التعاون مع الحركات الوطنية الاخرى من أجل تحقيق اهداف الثورة » ودعوة « هذه الحركات بكل صدق واخلاص للتعاون والابتعاد عن المهاترات الحزبية التي لا تخدم مصلحة الشعب في أي حال من الأحوال »[٤] .

ومع ان الحزب الشيوعي وحزب البعث العربي الاشتراكي سعيا كل من جانبه الى السيطرة على الشارع وتوجيه الثورة من خلاله حينا ، وبواسطة العسكريين حينا آخر ، فقد اقتصر حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي على تركيز جهودهما في داخل مجلس الوزراء من اجل تحقيق بعض المكاسب الحزبية لهما ، غير ان الخلافات أخذت تتعمق فاصدر المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي بيانا في ٣ ايلول ١٩٥٨ بعنون « حول الاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة واليمن » .

وقد كان هذا البيان بمثابة الفتيل الذي اشعل نار الصراع بين احزاب الجبهة ، لأن الحزب الشيوعي العراقي ادان في هذا البيان الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة ودعاتها مما حدى بالاحزاب القومية والوحدوية وكذلك الجمهورية العربية المتحدة للرد على البيان ، وقد جاء في بيان الحرب الشيوعي السالف الذكر[٥] :

١ ـ « إن حزبنا والقوى الديمقراطية الاخرى ، واوساط وطنية مختلفة وجماهير شعبية غفيرة ، قد ابدت رأيها حتى الآن باعتبار الاتحاد الفدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة واليمن ، وهو خير خطوة يعمل من أجلها العراق في كفاحه القومي نحو الوحدة العربية الشاملة » . ومضى البيان يقول :

« إن هذه القوى لم ترفع شعار الاتحاد الفدرالي على الهوى ولا هي مدفوعة

---

(٤) انظر نص البيان في نضال البعث ، جـ٧ ، ص ١٤ - ١٧ .
(٥) مصادر خاصة .

بعواطفها وحسب ، بل إن الدراسة الموضوعية والذاتية النزيهة لواقع شعبنا ولواقع امتنا والشعور بالمسؤولية التاريخية إزاء القضية القومية العربية ومستقبل تطورها الوطني الديمقراطي هما العاملان الأساسيان اللذان اوصلاها إلى رفع هذا الشعار ».

٢ ـ وأكد البيان على « ان جمهوريتنا العراقية الفتية تحمل معها الآن آمال جماهير شعبنا العراقي بعربه واكراده وبمختلف طبقاته الاجتماعية وتعطشها الى الحريات الديمقراطية التي حرمها منها الاستعمار طوال عشرات السنين بغية تمكين سيطرته عليها ومنعها من تنظيم نفسها والافصاح عن ارادتها للدفاع عن حقوقها العادلة . وهي عندما تسمع بالانضمام للجمهورية العربية المتحدة تقلق اشد القلق على مصير حقوقها الديمقراطية بسبب انعدام حرية التنظيم الحزبي والاجتماعي وحرية ابداء الرأي في الجمهورية العربية المتحدة ولا يهون عليها أن تستسلم لمستقبل لا يضمن لها حرية النشاط الوطني السياسي والاجتماعي والفكري والكفاح الاقتصادي في الدفاع عن حقوقها المعاشية » .

٣ ـ « والشعب الكردي الذي امتزجت دماء ابنائه الشجعان بدماء ابناء الشعب العربي الميامين في الكفاح ضد عهود الظلم والطغيان ، هو الآخر قلق على مصير حقوقه القومية كشعب ينشد لنفسه بحق اسباب التقدم والرفاه ».

٤ ـ « ولا يمكن لجيشنا العراقي وضباطه المغاوير ، هذا الجيش الذي ضرب مثلا رائعا في الوطنية والشعور بالمسؤولية تجاه قضية الشعب والاخلاص لمبادىء حركتنا التحررية الديمقراطية في ثورة ١٤ تموز الخالدة ، إلا أن يقلقه التفكير في الأسلوب الذي تم به توحيد الجيشين في الجمهورية العربية المتحدة » .

٥ ـ وأكد البيان على « ان بلادنا ذات ثروات طبيعية وخيرات وافرة ينبغي أن يعاد النظر في استثمارها واستغلالها وصون مواردها على اساس تأمين الحاجات الملحة لسائر جماهير الشعب وعلى اساس تطوير الاقتصاد والرأسمال الوطني ، وعلى اساس التعاون المتين والمنافع المتبادلة مع الاقطار العربية الشقيقة . وإن التفكير في الانضمام للجمهورية العربية المتحدة يقلق جماهير الشعب لأن الانضمام لن يوفر للاقتصاد والرأسمال الوطني العراقي فرصا كافية للازدهار والتطور ، ولن يوفر شروطا عادلة للتعاون الاقتصادي بين العراق والجمهورية العربية المتحدة نظرا لاختلاف درجة تطور كل منهما ».

٦ ـ ويخلص البيان إلى « أما القول بأن هدف الوحدة العربية الكبير بانضمامنا الى الجمهورية العربية المتحدة تهون أمامه النتائج السلبية مهما كانت ، وإن مصلحة الجزء يمكن أن يضحى بها في سبيل مصلحة الكل . . الخ ، فإن مثل هذا القول خاطىء لا مبرر له . فاذا كانت مثل هذه الخطوة ذات اثر سلبي على العراق ولا تخدم الديمقراطية في الجمهورية العربية ذاتها ولا تجتذب اليها مشاعر الشعوب العربية الاخرى فأية مصلحة كبرى اذن تلك التي دفعتنا اليها . بينما العمل على اساس الاتحاد الفدرالي وانضمام الجمهورية العراقية الى اتحاد الدول العربية المؤسس بين الجمهورية العربية المتحدة واليمن ، لا يحمل معه أية نتائج سلبية مهما كانت » .

طرح هذا البيان في نفس الوقت الذي كانت فيه اطراف جبهة الاتحاد الوطني مجتمعة للاتفاق على صيغة ميثاق للعمل الجبهوي بعد الثورة . وبالرغم من توقيع الاحزاب الخمسة آنفة الذكر على الميثاق في اوائل تشرين الثاني ١٩٥٨ ، إلا أن الصراعات اشتدت إثر صدور بيان المكتب السياسي للحزب الشيوعي والذي أدان الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة كما تم توضيح ذلك اعلاه .

فأصبح كل حزب بعد ذلك يعمل من اجل السيطرة على الحكم وعلى الجبهة واضعاف الاحزاب الاخرى .

ورفع الحزب الشيوعي العراقي مذكرة اخرى الى الزعيم عبد الكريم قاسم في ٥ تشرين الثاني ١٩٥٨ اتهم فيها بعض الوزراء القوميين بعدم الاخلاص للثورة ولقاسم ودعا قاسم الى الاعتماد على الحزب الشيوعي والحزب الوطني الديمقراطي في المرحلة القائمة والى اسناد جميع المناصب المهمة في الدولة إلى هذين الحزبين[٦] .

---

(٦) وبالنظر لاهمية المذكرة التي رفعها الحزب الشيوعي العراقي الى عبد الكريم قاسم في ٥ تشرين الثاني ١٩٥٨ نثبت ادناه النص الكامل لها :

« عبد الكريم قاسم المحترم .

نعتقد ايها الاخ : إن تجربة الحكم خلال الاشهر القلائل التي انقضت منذ بدء الثورة ، قد اوصلتكم الى حقائق واضحة أن تسمحوا لنا في التحدث معكم بشأنها

إن اصطفاءكم للحكم بعض العناصر الحزبية ولا سيما بعض قادة الحزب الوطني الديمقراطي . وهو بلا شك عمل سديد ، وقد برهنت التجربة على سداده ، حيث قام وزيرا الحزب الوطني الديمقراطي بواجباتهما بكفاءة واخلاص كما نظن وكان اختياركم لبعض العناصر المستقلة في بدء الثورة ، امرا ربما وجدتم ان الظروف كانت تستلزمه وقتئذ لكن سير الثورة الحثيث بقيادتكم الواعية النشطة ، قد=

محاولة إحياء جبهة الاتحاد الوطني :

إن الخلافات التي استفحلت بين الضباط الاحرار ، وعلى الاخص الصراع

= خلق للحكم مهمات جديدة وخطرة ، عاصرتها بعض الصعوبات الحدية المنبعثة اساسا من نشوء تناقض بين تركيب السلطة وبين القوى الشعبية الحقيقية التي تمثلها هذه السلطة .

من المعلوم ايها الاخ ، ان الغالبية الساحقة من ابناء الشعب ، هي من الفلاحين والعمال والجماهير الكادحة . وثمة تاريخ طويل من الجهاد يشهد بأن ليس في العراق حزب من الاحزاب يستطيع ان يمثل اماني واهداف هذه الجماهير الواسعة كما يمثلها حزبنا اولا وسائر الاحزاب والقوى الديمقراطية ثانية . إن تاريخنا حافل بالحقائق يشهد بأن هذه الجماهير قد اولت حزبنا وسائر القوى الديمقراطية ثقتها التامة . ومنحتها حق التعبير عن مصالحها . هذا بالاضافة الى فئات واسعة من المثقفين ترى في كفاح حزبنا تحقيق لامانيها في التحرر والازدهار . ومما لا ريب فيه ان متابعة السير في ابعاد الممثلين الحقيقيين لهذه الجماهير عن السلطة السياسية ، سيوجد حالة من التناقض ستعصي حلها ، وستنشأ من ذلك صعوبات حقيقية في ادارة شؤون السلطة . كما اتضح لكم من تجربة الاشهر الاخيرة .

لقد كان اعتمادكم في تكوين السلطة على بعض العناصر البعيدة في الفكر عن مشاعر الشعب والتي لا تملك تجربة جهادية تمكنها من التعرف على حقائق الوضع الشعبي ، قد اوجد للحكم بعض الصعوبات التي تخفاكم واقام في طريق الثورة بعض العراقيل ، كما ان ادخالكم في السلطة بعض العناصر المشبوهة او الضعيفة القدرة على تفهم حقيقة الثورة ومجاراة سيرها الحثيث ، وقد خلق للحكم ولكم شخصيا صعوبات واعباء نعتقد انكم قد عانيتم منه كثير .

ونتيجة لذلك كله ، اضطررتم الى توزيع الجهد ، بدلا من تركيزه اضطررتم لأن تعملوا بيد واحدة وتحجزوا الخطر باليد الاخرى اضطررتم لأن تناموا بعين واحدة ، وتتركوا الاخرى ساهرة مرتقبة .

نحن نعرف ـ كما يعرف ابناء الشعب ـ انكم اصبحتم مضطرين ـ بسبب هذا الوضع غير الطبيعي في تركيبات السلطة ـ ان تكرسو قسطا كبير من جهودكم ومن وقتكم لرقابة المساعي المريبة ولشل الايادي العابثة . كما حملتم انفسكم مهمة اخذ الاعباء عن بعض المسؤولين الذين تعوزهم الجدارة والنية الخالصة ، وكذلك عن بعض الاجهزة التي لم تبرهن على نزاهة قصدها في تثبيت كيان الجمهورية ومسايرة سياستها الديمقراطية . لقد اصبح واضحا انكم اخذتم تجمعون بأيديكم جملة من المسؤوليات والمهام التفصيلية حرصا منكم على تحقيق اهداف الثورة وضمان سيرها الظفر ، ومما لا شك فيه ان هذه المسؤوليات والمهام لو كانت بأيد امينة قديرة ، لما اضطررتم الى ذلك ولتيسرلكم وقت فسيح تستطيعون فيه التفكير والمساهمة بقسط اوفر في رسم السياسة العليا للبلاد والتركيز على المسائل الكبرى فقط .

إننا نعلم ان رئيس الوزراء يأخذ على عاتقه الآن قسطا كبيرا من المهام الكثيرة والثقيلة وانه هذا السبب يحمل نفسه فوق طاقتها . ونحن على يقين بأن ذلك ليس في مصلحة الجمهورية ابدا ـ لأن شؤون الحكم ينبغي ان توزع الى ايد مخلصة امينة . لكي يستطيع قائد الدولة ان ينصرف الى مسائل السياسة العليا .

إن تفسيرنا لهذا الوضع المرهق ، هو ـ كما بينا ـ هذا الوضع غير الطبيعي في تركيب السلطة .

إن في العراق وضع خاص فريد . ونحن لا نضيف الى الحقيقة جديدا عندما نذكر ان القوى الديمقراطية في البلاد ، هي القوى الساحقة الكفؤة والدرع الحقيقي لوقاية مكاسب الثورة والحكم الوطني تلك هي الحقيقة التي برهنتها حقائق السنوات العصيبة فيما قبل الثورة وكشفت عنها وقائع ما

بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف من جهة ، وبين اطراف جبهة الاتحاد الوطني من جهة اخرى خلال الاشهر الاولى من عمر الثورة ، باتت تهدد مسيرة

= بعد الثورة ، ليس اعتباطا ان تمحض الجماهير الشعبية ثقتها المطلقة للحركة الديمقراطية ، وتتبنى شعاراتها واهدافها وتذود عن سياستها . إن الجماهير الساحقة من الشعب تمنح بقوة لا مثيل لها صوت الحركة الديمقراطية وهي تفعل ذلك عن وعي اصيل وادراك واقعي سليم

لقد تعرفت الجماهير من تجاربها المريرة ، إن القوى الديمقراطية إنما تمثل عن إخلاص وجدارة اعز امانيها ومطامحها ، وإنها تضم في صفوفها صفوة من ابناء البلاد النجباء البواسل الذين لم يتلوثوا بادران الخيانة ، ولم يهادنوا المستعمر او يستسلموا لطغيانه ولم يطمحوا الى اكثر من تحقيق الخير للبلاد .

تعلمون ، ايها الاخ ، إن القوى الديمقراطية كانت ولم تزل وستظل الى النهاية الاساس المتين للحكم الوطني الشعبي الاصيل ، والصخرة العنيدة التي تتحطم عليها مؤامرات المستعمرين ومكائد اعداء الثورة . ولقد رأى الجميع بأم اعينهم ان الذين تنكروا هذه الحقيقة وراحوا يناطحون هذه الصخرة ، لم يجنوا من وراء طيشهم غير تهشيم رؤوسهم وارتدادهم على اعقابهم خاسرين . ذلك هو واقع العراق ، ايها الاخ !.

ولذلك يصبح واضحا ان قضية الحكم لا يمكن ان تحل الا بالاستناد الى هذا الواقع ، وان اي حل آخر لا يمكن الا ان ينتهي الى نتيجة واحدة الى ان تأخذوا على عاتقكم اعباء تفيض عن قدرة الانسان وفي هذه الحالة ستجدون انفسكم في حالة ارهاق مستمر ـ تعملون بيد وتضربون باليد الاخرى وتنامون بعين وتحرسون بالعين الاخرى !.

إن الحل الوحيد ، الحل الطبيعي المنسجم مع واقع حال العراق ، هو الحل الذي يتوجه الى اعادة النظر في تشكيلات السلطة على اساس الاستناد الى مبدأ التعاون بين قيادة الحكم العليا من جهة وبين الجبهة الشعبية المكونة من الحزب الشيوعي والحزب الوطني الديمقراطي والقوى الديمقراطية الجديدة في الجيش والاوساط الديمقراطية الاخرى والعناصر القومية النظيفة

تلك هي الحقيقة الكفؤة المخلصة التي تمثل عن جدارة وحق اهداف ومصالح الغالبية الساحقة من الشعب . وان الحكم الذي يستند الى هذه القاعدة الشعبية الواسعة المتينة هو الحكم الديمقراطي الصحيح والسلطة التي تتكون على هذا الاساس ، هي السلطة القوية التي تتمتع بالنفوذ والبأس والقادرة فعلا على قيادة الثورة نحو اهدافها والصمود بوجه احداث الزمن ، ثمة من له مصلحة في تجنيب سياسة البلاد عن السير في هذا الطريق القويم ، انهم يهدفون الى تعميق التناقضات في طبيعة الحكم وارباك مسيرة الثورة ، وبالتالي اضعاف السلطة وحفر هوة بينها وبين الجماهير الواسعة من الشعب . ان هؤلاء الذين يضربون على وتر « الخطر الشيوعي » انما هم اناس يرددون شعارات الاستعمار وينفذون خططه ومؤامراته على كيان جمهوريتنا الفتية . انهم يسيرون على سنة الاستعمار في التخريب والدس على ذات الطريق التي سار عليها نوري السعيد واحزابه من الطغاة في كل زمان ومكان انهم مثلا يهوشون ويفترون ويدسون على حزبنا المنشورات والشعارات والسياسات ، يزعمون اننا اذ نضع كل امكانياتنا وطاقاتنا في خدمة اهداف الثورة وحراسة الحكم الوطني من الاخطار ، انما نسعى الى هدف خفي ، الا وهو اغتصاب السلطة وفرض النظام الشيوعي !.

إن المرء لا يحتاج الا الى قليل من حسن النية لكي يتبين اهدافنا الحقيقية في دعم الحكم الوطني ـ تلك الاهداف التي ليس من اخلاقنا ان نكتمها على احد ان الشيوعيين اناس لا يتقنون صناعات السياسة وهم اذ يسيرون للدفاع عن حياض الجمهورية ويدعمون قيادة عبد الكريم قاسم وسياسته ، انما هم يفعلون ذلك عن ايمان بأن في عملهم هذا خدمة كبرى لمصالح شعبنا ولذلك فهم ـ رغم كل =

الثورة وتعرضها لاخطار التمزق الداخلي والتهديدات الخارجية ، ولذلك فقد بذلت مساعٍ جديدة لبعث الحياة في جبهة الاتحاد الوطني ، قدم على أثرها كل حزب من احزاب الجبهة مشروع ميثاق عمل ، وطرح للبحث والمناقشة ، وتوصلت هذه الاحزاب الى وضع ميثاق عمل مشترك ، وانضم اليها الحزب الديمقراطي

= هذه لضوضاء التي تثار حولهم ـ واثقون بأنفسهم ثقة لا تترعرع وسيتابعون موقفهم هذا الى النهاية وبمزيد من الاصرار ونكران الذات . وثمة آخرون ممن يدعون الى « الاعتدال »! ولكنهم رغم نياتهم الحسنة يلتقون مع الفريق الاول في نتيجة واحدة ـ هي وضع السلطة في موضع صعب لا يأتلف مع واقع العراق الذي يسير مسيرة الثورة ، وهو بالتالي يساهم في عزل السلطة عن الجماهير الشعبية الواسعة ويضعف كفاءتها القيادية . هؤلاء مثلا يصرون على ابعاد الشيوعيين والتقدميين والعناصر الديمقراطية الكفؤة عن الحكم . وذريعتهم في ذلك هو تحاشي استفزاز المستعمرين . ان الانسان السوي لا يحتاج الى اعمال الفكر لكي يدرك بوضوح ان المستعمرين قد استفزوا وروعوا وانتهى الامر منذ فجر ١٤ تموز . لقد استفزوا منذ ان دكت هياكل نظامهم الاستعماري وابيد عملاؤهم صبيحة ١٤ تموز . وإن عدوهم اللدود الذي استفزهم هو عبد الكريم وصحبه ـ وليس الشيوعيين وحدهم . ولذلك فقد عملوا وسيعملون كل ما في وسعهم لتحطيم النظام الذي قام على انقاض نظامهم البائد ومصالحهم الزائلة . وان كانوا لم يستطيعوا حتى الآن ان يبلغوا هدفهم ، فليس ذلك الا لان ثمة يدا قديرة ماحقة ستلطمهم، ولان شعب العراق وجيشه يقفان حارسا قويا على مصائر الوطن . ان تجربة سورية ومصر واندونيسيا وايران والاردن وكل بلد انتزع حريته من بين مخالب الوحش الاستعماري ، تدل دلالة قاطعة على ان المستعمرين لا يرتضون باقل من عودة نظام عبوديتهم القديم ، بقيادة صنائعهم واذنابهم ، كما تدل هذه التجارب على ان المراضاة والمصانعة لا تجدي ابدا مع المستعمرين . إن ثورة العراق الظافرة ، قد جاءت ضربة موجعة هائلة للمستعمرين واعوانهم ، ولذلك فسيظل العراق هدفا لمؤامراتهم وعدوانهم سواء اتجه الحكم نحو اشراك التقدميين في الحكم او سار في طريق المراضاة والمصانعة .

تلك هي مسألة فوق الجدل وفوق كل ريب !

إن تهويشات عملاء الاستعمار في الداخل ضد « الخطر الشيوعي » وسعيهم المحموم لابعاد التقدميين من الشيوعيين والديمقراطيين والعناصر النظيفة الكفؤة عن المساهمة في اجهزة السلطة ، ليس الا تنفيذا امينا لخطط الاستعمار الرامية الى اضعاف السلطة تمهيدا لضربها واسقاطها . ودعاة « الاعتدال » و « تحاشي استفزاز العدو » ـ رغم نياتهم الحسنة ـ هم على خطأ مبين ، وسيظلون ينقبون عبثا ودونما طائل عن عناصر معتدلة ، لا حزبية ، غير مشهورة بأفكارها التقدمية ، كفؤة نزيهة ومخلصة ! إن مثل هذه العناصر الفريدة موجودة فعلا ، ولكنها غير موجودة الا في اوساط الحركة الديمقراطية في اوساط الشيوعيين والحزب الوطني الديمقراطي والجيش والديمقراطيين المستقلين والقوميين الحقيقيين النظيفين .

إن هذا هو الطريق الوحيد والصحيح والمتآلف مع حقيقة الواقع إن هذا هو الحل المجدي الصائب لمسألة الحكم . وإن الاخذ بهذا الواقع ، هو الذي سيرسي قواعد الحكم على أسس ديمقراطية وطيدة ، ويهيء لقيادة البلاد جهاز كفؤا فعالا ومخلصا يأخذ على عاتقه نصيبه من مهام قيادة الحكم ويوفر لزعيم البلاد معالجة مسائل السياسة العليا كما يتيح له فرصة الاطمئنان على مصائر البلاد .

إننا يا الأخ الكريم اذ نضع امامكم هذه الحقائق نرجو ان تكونوا على يقين أننا لا نفكر قط بأنفسنا =

الكردستاني عند التوقيع عليه في تشرين الثاني ١٩٥٨ . وقد تضمن ميثاق الجبهة النقاط التالية :

١ ـ ان العراق جزء من الأمة العربية وإنه سيسعى لبلوغ افضل وامتن اشكال الروابط مع الجمهورية العربية المتحدة في المستقبل وذلك لتحقيق الوحدة العربية الشاملة .

٢ ـ إن الجبهة ستسعى لتطبيق ما جاء في الدستور المؤقت الصادر في ٢٧ تموز ١٩٥٨ الخالص بالحقوق القومية للشعب الكردي .

٣ ـ ضرورة اتباع سياسة وطنية من قبل الحكومة وتحقيق مطالب الشعب بالتحرر السياسي والاقتصادي من الاستعمار .

٤ ـ اكد الميثاق على دعم الثورة والجمهورية وعلى ضرورة قيام حياة ديمقراطية عليه سليمة تعطي الاحزاب السياسية حق العمل السياسي بصورة علنية .

والواقع لقد كان هذا الميثاق ايجابيا من النواحي التالية :ـ

١ ـ إنه يخدم وحدة الحركة الوطنية في الظرف الذي نشأ بعد قيام الثورة والذي كانت الجهود فيه تنصرف لتصفية بقايا النظام الملكي داخل مؤسسات الدولة وتحقيق الاهداف الوطنية للشعب العراقي .

٢ ـ إنه جاء ضربة للمفاهيم الخاطئة التي حملتها بعض الأوساط الوطنية بعد الثورة مباشرة حول كون الجبهة قد انتهى عملها بقيام ثورة ١٤ تموز وقيام الحكم الجمهوري .

٣ ـ إن اعادة الحياة لجبهة الاتحاد الوطني هو انتصار للحياة الحزبية وللديمقراطية واندحار للمفاهيم المنادية بإلغاء الحياة الحزبية خلال فترة الانتقال التي تمر بها الثورة .

= ولا نحني اية مكاسب حزبية وانما نفكر اولا وقبل كل شيء وفوق كل شيء ، بمصلحة البلاد ، بنجاح الثورة بترصين الحكم الوطني والسير معكم نحو الظفر النهائي .
هذا وتفضلوا بقبول خالص اعتزازنا واحترامنا .

المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي
٥ ـ ١١ ـ ١٩٥٨

انظر :
كراس داخلي لاعضاء الحزب الشيوعي ، في سبيل استيعاب سياسة الحزب

٤ ـ إنه جاء ضربة قوية لاعوان الاستعمار والنظام الملكي في العراق والذي تتجه جهودهم لتعميق الصراع الداخلي وشق القوى الوطنية تمهيدا لضربها واسقاط الحكم الجمهوري واعادة الملكية .

أما النواحي السلبية في الميثاق فهي :

١ ـ إنه جاء مقتضبا إلى حد بعيد بحيث اضعفه كثيرا ، فكان الأولى تفصيل اهداف الشعب بوضوح لتوحيد نضال الاحزاب وتحقيق الاهداف الوطنية والقومية للثورة .

٢ ـ إن الجبهة لم تتفق على أية خطوة قانونية من أجل تشكيلها وعملها ومن أجل تبني السلطة لميثاقها . ولذلك بقي التناقض قائما بين حقيقة الحكم الجمهوري وبين سرية عمل الجبهة .

٣ ـ إن الجبهة لم تتعهد بالقيام بعمل جدي وفوري لتعبئة وتنظيم الشعب بشكل جبهوي لتحقيق اهداف الثورة .

٤ ـ عدم اتفاق احزاب الجبهة على جميع قضايا الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة من ناحية اشكالها الدستورية وطبيعتها الدولية ومن ناحية اساليب تحقيقها ومراحلها وشروطها وذلك اهم ركن من اركان الصراع الذي نشب بعد الثورة بين هذه الاحزاب .

وبالرغم من توقيع ميثاق الجبهة إلا أن الأحزاب السياسية أخذت تعمل بصورة منفردة لعقد الاتفاقات الحزبية فسعت الأحزاب القومية إلى تشكيل « الاتحاد القومي » مستبعدة الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديمقراطي ، كما وقع الحزب الشيوعي ميثاقا للتعاون مع الحزب الديمقراطي الكردستاني في ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٨ جاء فيه :

١ ـ « صيانة الجمهورية العراقية وتعزيز اتجاهها الوطني والديمقراطي بجميع الوسائل .

٢ ـ مواصلة النهج الوطني في السياسة الخارجية على أساس التعايش السلمي وتعزيز استقلال العراق .

٣ ـ اطلاق الحريات الديمقراطية : حرية التنظيم الحزبي والنقابي

والاجتماعي وحرية النشر والصحافة ... الخ للقوى الوطنية .

٤ ـ اتخاذ التدابير لحماية اقتصادنا الوطني وكل مشاكل الجماهير المعاشية بالخروج من الكتلة الاسترلينية وتحرير تجارتنا الخارجية .

٥ ـ العمل على تعبئة الجماهير بمساندة الحكومة من أجل تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي ومن اجل تصفية النظام شبه الاقطاعي .

٦ ـ الاعتراف المبدئي بحقوق الشعب الكردي بما في ذلك حقه في تقرير مصيره بنفسه »[٧] .

وقد جرت محاولات أخرى لاعادة نشاطات جبهة الاتحاد الوطني إلا أن هذه المحاولات كانت شكلية بحتة ولم تحقق شيئا في الواقع . ومن ذلك اجراء احتفال جماهيري في ساحة الكشافة ببغداد في مساء ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٩ من أجل احياء ذكرى الوثبة الذي حضره ممثلون عن الأحزاب بالاضافة إلى جماهير غفيرة . والقى السيد عبد الستار الدوري كلمة حزب البعث العربي الاشتراكي اكد فيها على ضرورة وحدة الصف الوطني كما القى زكي جميل حافظ كلمة حزب الاستقلال وعبد القادر اسماعيل البستاني كلمة الحزب الشيوعي وخدوري خدوري كلمة الحزب الوطني الديمقراطي وابراهيم أحمد كلمة الحزب الديمقراطي الكردستاني والشاعر محمد مهدي الجواهري كلمة المستقلين الديمقراطيين اكدوا فيها جميعهم على صيانة الجمهورية واقامة الديمقراطية في البلاد[٨] .

وانتهى الاحتفال بمقررات اجمعت عليها الأحزاب الخمسة واكدت فيها على ضرورة « صيانة وحدة الصف الوطني بغية الحفاظ على انتصارات الثورة والذود عن

---

(٧) انظر نص الميثاق في كتاب
جاسم مخلص المحامي ، مذكرات الطبقجلي . ، ص ٤٤١ ـ ٤٤٥ .

(٨) يذكر السيد علي صالح السعدي . « إن اجتماع ساحة الكشافة كان اجتماعا شكليا بحتا ولم يتم فيه بحث أية أمور جوهرية مهمة وذلك لأن الصراع بين القوى والأحزاب القومية من جهة والقوى والأحزاب الاقليمية من جهة أخرى كان قد وصل إلى درجة لم يكن بالمستطاع تلافيه ، وإن كل حزب أخذ يحشد اعضاءه وانصاره لخوض المعركة ، كما ان القوى والأحزاب القومية كانت ترى أن ثورة ١٤ تموز قد انحرفت عن مبادئها وأهدافها القومية ولذلك كان العمل يجري من أجل اصلاح لأوضاع السياسية في البلاد عن طريق عمل عسكري جماعي للتخلص من قاسم وزمرته » (مقابلة شخصية مع السيد علي صالح السعدي) .

الجمهورية ومواصلة الكفاح في سبيل حرية ومجد الشعب العراقي والأمة العربية »[٩] .

---

(٩) لقد نصت مقررات الاجتماع الجماهيري الكبير الذي دعت إليه جبهة الاتحاد بمناسبة احياء ذكرى الوثبة على ما يلي :

« نحن آلاف المواطنين المجتمعين بمناسبة الذكرى الحادية عشرة لوثبة كانون الثاني الخالدة لعام ١٩٤٨ بدعوة من اللجنة الوطنية العليا لجبهة الاتحاد الوطني في العراق :

١ ـ نحيي باخلاص وحرارة ذكرى الشهداء الأبرار الذين سقطوا في ميادين الشرف دفاعا عن حق الشعب في الحرية والكرامة وضحوا بأرواحهم في سبيل قضية الشعب العراقي والأمة العربية التي انتصرت في ثورة ١٤ تموز .

٢ ـ نعلن عن ارادتنا الموحدة في مواصلة النضال من أجل توطيد جمهوريتنا وحراسة مكاسب ثورتنا ودعم الحكم الوطني الديمقراطي لجمهوريتنا بزعامة عبد الكريم قاسم .

٣ ـ نؤكد على ضرورة اليقظة ونشير إلى ان وحدة القوى الوطنية كانت العامل الأساسي في الانتصار الذي حققه الشعب في وثبة كانون وبالتالي في ثورة تموز الخالدة ونعلن عن تصميمنا على صيانة وحدة الصف الوطني وتدعيمها بغية الحفاظ على انتصاراتنا والذود عن جمهوريتنا ومواصلة الكفاح في سبيل حرية ومجد شعبنا وامتنا العربية .

٤ ـ نعمل باخلاص وحزم من أجل المحافظة على التضامن ووحدة الكفاح العربي ضد الاستعمار والصهيونية باعتبار أن ذلك هو الطريق الصحيح لوحدة الأمة العربية والضمان الأكيد لانتصارها .

٥ ـ نرفع عاليا شعار الأخوة العربية ـ الكردية ونعمل من أجل الحفاظ على حقوق الاكراد القومية ضمن الوحدة العراقية .

٦ ـ نعمل متضامنين مع اخواننا في سائر اجزاء الوطن العربي في سبيل دعم النضال البطولي لشعب الجزائر الشقيق والشعب العربي في عمان وعدن وفي سبيل استرداد حقنا السليب في فلسطين .

٧ ـ نعمل من أجل حرية الوطن العربي الكبير من المحيط إلى الخليج ونرفع عاليا لواء القومية العربية المتحررة .

٨ ـ نعمل من أجل الحياد الايجابي وعدم الانضمام إلى المحالفات العسكرية الأجنبية وندعو إلى التعاون الدولي المتكافىء على أساس المصالح المتبادلة ، لمصلحة شعبنا وأمتنا العربية ، وندعم مقررات مؤتمر باندونك ومؤتمر التضامن الاسيوي ـ الأفريقي المنعقد في القاهرة ونساهم في صيانة السلام في العالم .

٩ ـ ندعو إلى المبادرة لخروج العراق رسميا من حلف بغداد وخروجه من الاتفاق الخاص مع بريطانيا وتحرير بلادنا تحريرا تاما من بقايا السيطرة الاستعمارية . ونشجب التدابير التي تتخذ لتعزيز حلف بغداد واقامة القواعد الذرية والصاروخية بمتاخمة حدودنا ونعتبر هذه التدابير خطرا يهدد جمهوريتنا ووطننا العربي ويضاعف من الأخطار على السلام العالمي .

١٠ ـ نعمل متضامنين من اجل تدعيم الحكم الوطني واقامته على أسس ديمقراطية « متينة » والتزام الحزم ضد الاستعمار وعملائه وتعزيز القدرة الدفاعية لجيشنا المقدام .

١١ ـ نحيي جيشنا الباسل في ذكرى تأسيسه التي مرت على البلاد في عهد ثورتنا المباركة ونعرب عن اعتزازنا بالدور المجيد الذي انجزه جيشنا في تحقيق انتصار ثورة الشعب .

١٢ ـ نعمل على تسوية ما قد ينشأ من خلافات بين اطراف جبهة الاتحاد الوطني بالأساليب الديمقراطية وبروح الحرص على الوحدة الوطنية ومصلحة الأمة العربية في كفاحها ضد الاستعمار =

وتطورت الأحداث فيما بعد إلى جانب مصلحة الحزب الشيوعي العراقي فاعتقل عبد السلام عارف واحيل إلى المحكمة العسكرية العليا الخاصة بتهمة التآمر على سلامة الجمهورية . كما اعتقل رشيد عالي الكيلاني والضباط القوميون بتهمة التآمر على الجمهورية وعبد الكريم قاسم بالتعاون مع الجمهورية العربية المتحدة .

وكان ذلك ضربة قوية لدعاة القومية العربية وانتصارا للأفكار الأقليمية التي يتزعمها الزعيم عبد الكريم والحزب الشيوعي .

وقد طالب الوزراء القوميون بما يلي :

١ ـ فسح المجال لأحزاب الجبهة بممارسة نشاطاتها السياسية بحرية ، والسماح لها باصدار الصحف التي تعبر عن مواقفها اسوة بالحزب الشيوعي الذي كان يصدر صحيفة « اتحاد الشعب » .

٢ ـ وجوب وضع سياسة واضحة للحكومة في الشؤون الداخلية والخارجية خلال فترة الانتقال .

٣ ـ وجوب توضيح موقف الحكومة العراقية ازاء الدول العربية الأخرى ، وعلى الأخص الجمهورية العربية المتحدة .

٤ ـ أن يكون لمجلس الوزراء الحق في بحث موضوع الوحدة أو الاتحاد الفدرالي واتخاذ القرار المناسب ازاء ذلك .

غير ان عبد الكريم قاسم لم يعط هذه المطالب أية أهمية أو عناية ، فقدم كل من الزعيم الركن ناجي طالب وزير الشؤون الاجتماعية والدكتور عبد الجبار الجومرد وزير الخارجية وبابا علي الشيخ محمود وزير المواصلات والأشغال والدكتور محمد صالح محمود وزير الصحة استقالاتهم بتاريخ ٥ شباط ١٩٥٩ ، ثم

= ١٣ ـ نساند الجهود المبذولة لتنفيذ قانون الاصلاح الزراعي وتصنيع البلاد ودعم الاقتصاد الوطني وتوفير الفرص الضرورية لانعاش رأس المال الوطني والتشجيع والتنشيط الفردي ورفع المستوى المعاشي والصحي لجميع المواطنين . هذا وإننا نعاهد أنفسنا في هذه الذكرى المجيدة وباسم الشهداء الأبرار على أن نحفظ وحدة الصفوف الوطنية والعربية من التصدع ونعمل متكاتفين متعاونين موحدي العزم لخير شعبنا وإعلاء شأن امتنا العربية » . انظر :
صحيفة اتحاد الشعب ، العدد ٤ ، السنة الأولى ، ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٩ ، بغداد .

اعقب ذلك استقالة محمد صديق شنشل وزير الارشاد وفؤاد الركابي وزير الدولة في اليوم التالي . وقد بذل الأخيران جهدا لاقناع ممثلي الحزب الوطني بالاستقالة ايضا من الوزارة غير أنهما فشلا . وفي الوقت نفسه قدم الشيخ محمد مهدي كبه استقالته من مجلس السيادة . ثم تألفت وزارة جديدة في ٧ شباط ١٩٥٩ كان أغلب وزرائها اما أعضاء في الحزب الوطني الديمقراطي أو مؤيدين لأفكاره وزعمائه[١٠] .

والواقع ان القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي كانت قد قررت سحب وزيرها السيد فؤاد الركابي ، بل وكتبت له نص الاستقالة اثر اعفاء عبد السلام عارف من مناصبه ، إلا أن الركابي لم يقدم استقالته إلا بتاريخ ٦ شباط ١٩٥٩ في أعقاب استقالة الوزراء القوميين[١١] ، وقد برر أسباب ذلك بما يأتي :

١ ـ الاستقالة الجماعية أكثر وقعا واشد تأثيرا من استقالته بصورة منفردة .

٢ ـ كان الرئيس عبد الناصر ضد فكرة الاستقالة[١٢] .

٣ ـ إن بقاءه في الوزارة حماية للحزب ، رغم أن كثيرا من البعثيين كانوا إما مطاردين أو معتقلين ، وإن صحيفة الجمهورية التي تعبر عن الحزب قد اغلقت منذ السادس من تشرين الثاني ١٩٥٨[١٣] .

٤ ـ اقتناعه بأن عبد السلام عارف لم يكن مخلصا في عقيدته القومية ولا في ارتباطه سواء بالقوميين أو بحزب البعث العربي الاشتراكي ، وإنما مجرد مغامر يسعى إلى استخدام القوميين من أجل السلطة[١٤] .

كما ان الركابي شخصيا كان يريد البقاء في الوزارة حتى ولو كان ذلك في غير مصلحة الحزب ، لأن منصب الوزارة قد وفر له مركزا مرموقا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا[١٥] .

---

(١٠) يؤكد السيد محمد صديق شنشل : « إن وزارة ٧ شباط ١٩٥٩ هي وزارة كامل الجادرجي لأن أغلب وزرائها اما اعضاء في حزبه واما مؤيدون له ولأفكاره » . (مقابلة شخصية مع السيد محمد صديق شنشل) .

(١١) نضال البعث ، ج ٧ ص ١٣٤ .

(١٢) مقابلة شخصية مع السيد محمد صديق شنشل وزير الارشاد في الوزارة الأولى للثورة

(١٣) صحيفة الجمهورية ، العدد ٩٥ ، ٦ تشرين الثاني ١٩٥٨ .

(١٤) مقابلة شخصية مع السيد محمد صديق شنشل .

(١٥) مقابلة شخصية مع السيد علي صالح السعدي نائب أمين سر القيادة القطرية للحزب في العراق سابقا

وقد كانت استقالة الوزراء الحزبيين وخاصة القوميين منهم فرصة جديدة استغلها عبد الكريم قاسم لملء الشواغر بوزراء جدد يغلب على اكثريتهم الطابع الوسطي والملكي وذلك لتحقيق مخططه في تصفية جميع القوى السياسية بدون استثناء لفرض دكتاتوريته العسكرية . وكانت خطته تتضمن شقين :

الأول ـ تنفيذ مخطط التصفية على مراحل ، معتمدا في كل مرحلة من مراحلها على مساندة سائر القوى الباقية غير المصفاة ايهاما لها بإسناد حكمه اليها واعتماده الكامل عليها .

الثاني ـ القاء ستار من الدخان الكثيف لستر الهدف النهائي للمخطط واثارة حملة من التضليل على الصعيدين الداخلي والخارجي .

وقد اعتمد عبد الكريم قاسم في تنفيذ هذا المخطط على سياستين الأولى في الداخل ، وهي اعلانه المستمر عن انتهاء فترة الانتقال واقامة النظام الدستوري الديمقراطي . والثانية في الخارج وهي تبنيه على الصعيد الدولي سياسة تحررية في الظاهر تقوم على التضامن مع القوى الاشتراكية وقوى السلم في العالم[١٦] .

وقد جرت محاولات لاعادة نشاط جبهة الاتحاد الوطني إلا أن هذه المحاولات قد استبعدت القوى والأحزاب القومية منها . فلقد وجهت صحيفة « اتحاد الشعب » الناطقة بلسان الحزب الشيوعي العراقي في افتتاحية عددها الصادر في ٢٢ حزيران ١٩٥٩ نداء إلى القوى الوطنية من أجل قيام جبهة وطنية موحدة . وكانت المداولات والمناقشات قبل هذا التاريخ تجري بين ممثلي الحزب الشيوعي والحزب الوطني الديمقراطي والحزب الديمقراطي الكردستاني حول أسس بناء الجبهة ، إلا أن الاتفاق لم يتم بين ممثلي الحزب الشيوعي والأستاذ كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي حيث ان الجادرجي اصر على بحث المسائل الأساسية قبل الاتفاق على ميثاق الجبهة ومن هذه المسائل المقاومة الشعبية وكيفية عملها ونشاطاتها وكذلك المنظمات والجمعيات المهنية والشعبية وكيفية قيامها . . . الخ . إلا أن ممثلي الحزب الشيوعي أوضحوا للسيد الجادرجي بأن الدخول في بحث هذه المسائل لا توصل إلى نتيجة واصروا على ضرورة الاسراع بالاتفاق على المشروع الذي قدمه الحزب الشيوعي والذي يتلخص في[١٧] :

---

(١٦) ابراهيم كبه ، المصدر السابق الذكر ، ص ٢٣ ـ ٢٤ .
(١٧) مصادر خاصة .

١ ـ « الجبهة تضم الأحزاب الخمسة : الشيوعي والوطني الديمقراطي والبارتي والمستقلين الديمقراطيين والقوميين ممن لا يعادون الجمهورية وقاسم.

٢ ـ تعلن الجبهة واحزابها علنيتها وتبدأ بالعمل فورا على هذا الاساس وتأخذ طابعا رسميا.

٣ ـ تبدأ الأحزاب بممارسة العمل العلني رسمياً.

٤ ـ اشتراك المنظمات الجماهيرية والاجتماعية في الجبهة لاعطاء قوة لتنفيذ قرارات الجبهة ولتقوية التزام الجماهير بالاتجاه المشترك لأطراف الجبهة.

٥ ـ يعطى للأحزاب السياسية امتياز داخل الجبهة مثل حق الاعتراض والرفض (الفيتو) »[١٨].

وعقدت عدة اجتماعات للمداولة حول أسس بناء الجبهة وميثاقها غير أنها باءت بالفشل كلها بسبب وجهات النظر المختلفة ومحاولة الحزب الشيوعي فرض شروطه على الأحزاب الأخرى.

غير أن الحزب الشيوعي استطاع أن يتوصل في ٢٨ حزيران ١٩٥٩ إلى وضع ميثاق لجبهة جديدة مع كل من الجناح اليساري للحزب الوطني الديمقراطي والحزب الديمقراطي الكردستاني نشرته صحيفة اتحاد الشعب في اليوم التالي، ثم رفعت الجبهة هذه المذكرة مرفقا بها ميثاق الجبهة إلى عبد الكريم قاسم[١٩].

---

(١٨) مصادر خاصة.

(١٩) انظر نص ميثاق جبهة الاتحاد الوطني في صحيفة اتحاد الشعب، العدد ١٣١، السنة الأولى، ٢٩ حزيران، ص ١ وص ٥ وص ٨.

أما نص المذكرة التي قدمها إلى عبد الكريم قاسم ممثلو الأحزاب السياسية والمنظمات الديمقراطية فهي:

منذ أن وطأ الاستعمار بلادنا وطوال سنوات الكفاح المريرة في العهد المباد كان العمل من أجل وحدة الصفوف الوطنية هدف الشعب الاسمى وسلاحه التعبوي الحاسم لتحقيق انتصاراته وبالعكس كانت الفرقة أحد الأسباب الرئيسية للانتكاسات، وفي غمرة الكفاح الوطني في ظروف مده وجزره ومن خلال تجارب النجاحات والاحفاقات انبثقت فكرة الجبهة الوطنية الموحدة وتبلورت وغدت ستار الشعب بحق. وكان لا بد للقوى والأحزاب والعناصر الوطنية أن تستجيب لارادة الشعب في الوحدة فتظافرت جهودها واتحدت صفوفها وادركت كل واحدة منها بتجربتها وبتجربة الحركة الوطنية عموما وبالإستناد إلى تقدير موضوعي ان أية قوة بمفردها وبدون مساندة الشعب لن يكون بمستطاعها تحقيق =

وقد تضمن ميثاق جبهة الاتحاد الوطني الجديد الأهداف والمبادىء التالية :

= مهمة الانتصار على الاستعمار واعوانه . وبفضل تضامن الجيش والقوى السياسية وبفضل جهودهما المشتركة - بصرف النظر عن تباين الأساليب النضالية وتفاوت الطاقات العملية - وبفضل مساندة الشعب الحازمة كتب الانتصار الساحق والسريع لثورة ١٤ تموز الظافرة . إن هذه الحقيقة لم تفقد اهميتها وصحتها بعد انتصار الثورة وبعد تحقيق هدف الشعب في ضرب النظام الملكي الاستعماري والاقطاعي وفي اقامة نظام حكم جمهوري وطني متحرر . فلم يكن بامكان أية قوة بمفردها أن تصون الثورة وجمهورية الرابع عشر من تموز فقد آزر الشعب جيشه الباسل وحكومته الوطنية ووقف الجيش مع الشعب واستندت الحكومة على الشعب وقواه الوطنية المناضلة المخلصة وظل المخلصون لارادة الشعب ومبادىء الثورة وانتم على رأسهم متمسكين في كل الظروف والأوقات العصيبة التي مرت بجمهوريتنا بشعار (وحدة الصفوف) هذا الشعار الذي التزمت به ودافعت عنه الغالبية الساحقة من القوى الوطنية ، ولم تشذ عنه سوى بعض العناصر والجماعات التي تظافرت جهودها مع جهود الطامعين والقوى المعادية للجمهورية من الاستعماريين والاقطاعيين . ولولا وعي الشعب ويقظة القوى الوطنية لكان بمستطاع تلكم الزمر المعادية والمفرقة شق وحدة الشعب وتلاحم صفوفه والتسبب في جلب كوارث حقيقية على البلاد . بيد أن الشعب فوت الفرص على الأعداء والطامعين ومفرقي الصفوف وبقي صامدا موحدا تحت زعامتكم . وقد أصبح ذلك ممكنا بفضل وحدة الشعب والجيش بقيادتكم الحكيمة الحازمة ، الوحدة التي كانت العامل الأساس الذي مكن البلاد من تخطي المؤامرات والهزات التي تعرضت لها والقضاء عليها بتفوق باهر وسرعة فائقة .

وكما ان الشعب وقواه الوطنية وقيادة البلاد ادركت اهمية الوحدة الوطنية وضرورتها التي لا غنى عنها فقد أدرك الاستعمار وأعوانه الطامعون كذلك عظم خطر وحدة الصفوف على مشاريعهم ومؤامراتهم ومآربهم الهادفة إلى نسف كيان الجمهورية وضرب زعامتكم . لقد ركز الاستعمار خلال الأشهر الأخيرة بوجه خاص كل جهوده من أجل بث الشكوك والريبة داخل القوى الوطنية بغية الاخلال بوحدتها وتأليب بعضها ضد بعض لفتح الثغرات والنفوذ منها جريا على سياسته التقليدية « فرق تسد » وتعلمون سيادتكم ان الاستعمار لا ينهج لتحقيق أغراضه سبلا مكشوفة يمكن تمييزها بسهولة أو بيسر ، بل يعمد وهو العدو المسلح بتجربة واسعة في هذا المضمار إلى استخدام اعقد الخطط واكثر السبل الماكرة وغير المباشرة والملتوية والخبيثة . ولئن كان الاستعمار أخفق في نسف استقلال البلاد وقلب الحكم الجمهوري الديمقراطي والاطاحة بزعامتكم فإن هدفه هذا لم يتغير ولن يتغير حيث لا يمكن للاستعمار أن يتخلى عن مساعيه ودسائسه في سبيل ارجاع نيره المهشم واستعادة نفوذه المنهار حتى ولو ادى ذلك إلى اغراق الوطن في بحر من الدماء الزكية . إن مما يأسف له كل مخلص حدوث بعض الأمور والالتباسات والمواقف التي صدرت من هذا أو ذاك من الأطراف الوطنية والتي أدت إلى تقوية أمل المستعمرين وانتعاش مقاصدهم اللئيمة ضد بلدنا الحبيب . وكان من نتائج ذلك مع الأسف هذه البلبلة الواضحة التي سرت في صفوف الشعب وقواه الوطنية وخلخلت الصف الوطني .

إننا حينما نشير إلى هذا الوضع المؤسف فنحن لا نتطير منه بحال من الأحوال ولسنا مساقين بنظرة التشاؤم وإنما نستند إلى وقائع ملموسة اطلع عليها الرأي العام وتحسستها أوسع الجماهير والعناصر الوطنية المخلصة وفعلت فعلها السلبي في سريان قلق مشروع في الأوساط الشعبية والجماهير المحقة حق الحق في استنتاجاتها وشعورها ، خاصة وإن الشعب تعلم من خلال تجربته وتجارب الأمم الأخرى إن الاستهانة بالاعداء المتربصين - سواء كانوا خارجيين أم داخليين - هي داء وبيل اصابت عدواه حركات وطنية كثيرة وادت بها إلى الانتكاس والخذلان . ومما لا ريب فيه ان المخلصين كافة لا يوجد =

١ - « صيانة الجمهورية وتوطيدها والسير بحزم في تطهير جميع مؤسسات الدولة العسكرية والمدنية من العناصر الفاسدة والمعادية للثورة واحلال عناصر مخلصة محلها .

= بينهم من يرغب أو يقبل مثل هذا المصير لثورتنا المباركة المظفرة التي هي - كما أكدتم سيادتكم دائما للشعب - بأنها حصيلة دماء عزيزة وغزيرة وجهود والام بذلتها الملايين من ابناء الشعب خلال سنوات طويلة من الكفاح والعذاب المتواصل . وقد آن للشعب المكافح الصابر عقودا من السنين بل دهورا أن يحصد الثمر ويتمتع بحريته الكاملة وحقوقه الديمقراطية العادلة وخيرات بلاده الوافرة وهذا ما يناضل من اجله كل المخلصين كما سبق لسيادتكم إن صرحتم به دائما . إن الواقع الوضيع المؤسف هذا الذي أشرنا إليه قبل قليل قد أثار - ولم يكن بالامكان إلا أن يثير - اقصى درجات اليقظة لدى الشعب وحفز وعيه على الاستعانة بتجاربه وتجارب الأمم الأخرى التاريخية فبرز على الألسن كما تغلغل في القلوب اكثر من أي وقت مضى شعار (اعادة الوحدة إلى الصف الوطني) وتقويتها بالدفاع وللدفاع عن الجمهورية وعن مكاسب ثورة الشعب وجيشه المقدام . وما كان لهذه الرغبة النبيلة الواعية لدى جماهير الشعب إلا أن تعكس على مختلف قواه الوطنية التي يقف على رأسها ويرعاها سيادتكم .

ونحن كجزء من هذه القوى الوطنية حملنا شعورنا بالمسؤولية ازاء هذا الوضع الراهن وإزاء مهمة الحفاظ على مكاسب الشعب على تظافر الجهود ودفعنا إلى التقارب بين بعضنا لبعض لدراسة المعالم المميزة للظرف الذي يكتنف الجمهورية وتحديد واجباتها فيها . ولقد توصلنا بنتيجة دراستنا للعوامل التي أدت إلى الاخلال بوحدة الصف والاساءة إليه وتحري الحلول الممكنة والعملية التي تساعدنا على بعض الوحدة مجددا وعلى أفضل وجه ، توصلنا إلى مواصلة نشاطنا في « جبهة الاتحاد الوطني » واتخاذ جميع الخطوات المقتضية لاعادة حيويتها وتحويلها إلى واقع عملي ملموس وجهاز وطني فعال قادر على تعبئة وتوحيد صفوف الشعب . وبناء عليه فقد تم الاتفاق فيما بيننا على قرار « ميثاق انشائي » نبلور ونصوغ فيه وجهة نظرنا المشتركة في المسائل الكبرى التي نصت عليها بنود الميثاق والتي تواجه البلاد في الظرف الراهن سواء ما يتعلق منها بصيانة الجمهورية أو بتخطيط وبناء مستقبل البلاد . وهذا الميثاق الوطني هو عهد مقدس بين القوى المنضوية - أو التي ستنضوي في المستقبل - تحت لواء جبهة الاتحاد الوطني التي ستمارس نشاطها المشترك تحت قيادتكم الحكيمة .

وما من شك إن ما جاء في هذا الميثاق قد يحتمل الاضافة أو التعديل والتغيير متى ما قدمت الأطراف المشتركة فيه ذلك أو متى ما ارتأت القوى الوطنية ضرورتها .

باعتقادنا ان خطوتنا هذه من أجل وحدة الصفوف ستكون ذات أهمية اكبر واكثر جدوى في خدمة الجمهورية كلما ضمت جبهة الاتحاد الوطني قوى شعبية أخرى وامكانيات جديدة .

واننا إذا نقدم اليكم بصورة من ميثاقنا الوطني الذي تم اتفاق كلمتنا عليه - برغم الاختلاف في اتجاهاتنا وميولنا السياسية - نحن القوى المؤتلفة في جبهة الاتحاد الوطني لنا الأمل الوطيد بأننا سنجد من لدن سيادتكم كل التشجيع والرعاية .

وتقبلوا فائق احترامنا .

بغداد في ٢٨ حزيران ١٩٥٩ .

عن الحزب الشيوعي العراقي

عامر عبد الله ، عبد القادراسماعيل ، زكي خيري ، محمد حسين أبو العيس ، بهاء الدين نوري ، عرير الحاج ، كريم أحمد .

عن الحرب الوطني الديمقراطي

=

٢ ـ التضامن العربي مع كافة البلدان والشعوب العربية في كفاحها ضد الاستعمار والصهيونية والرجعية .

٣ ـ سياسة الحياد الايجابي ومقاومة الاستعمار .

٤ ـ الاخوة العربية ـ الكردية وتقوية أواصر الوحدة الوطنية .

٥ ـ الأخذ بمبدأ الديمقراطية الموجهة بتوطيد وتوسيع الحريات الديمقراطية وخصوصا حرية التنظيم السياسي والاجتماعي والمهني والعمل الحزبي وحرية العقيدة لكل القوى المدافعة عن الجمهورية والمناوئة للاستعمار والاقطاع » .

إلا أن عبد الكريم قاسم تجاهل هذه المذكرة وميثاق الجبهة انسياقا وراء مخططه السابق الذكر لضرب الأحزاب السياسية وتحقيق دكتاتوريته العسكرية متسترا وراء الشعارات العامة التي رفعها في أواسط ١٩٥٩ كشعار « التوازن بين اليمين واليسار » وشعار « فوق الميول والاتجاهات » و « كل الشعب من حزب قاسم » إلى غير ذلك من الشعارات المضللة التي تعكس بوضوح نية الاستئثار بالحكم .

والواقع ان عبد الكريم قاسم كان يمهد لالغاء الحياة الحزبية في البلاد أو على الأقل اضعافها والحد من نشاطاتها ، ولذلك فقد طلب إلى الأحزاب أن تجمد نشاطها السياسي ، فانصاع لذلك الحزب الوطني الديمقراطي وحده وفي غياب رئيسه كامل الجادرجي بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٥٩[٢٠] . ثم اعلن بعد ذلك ، في

= ناجي يوسف المحامي ، الدكتور احمد الجلبي ، الدكتور صلاح خالص ، عبد المجيد الونداوي ، علي جليل الوردي ، نايف الحسن ، حسين أحمد العادلي .
عن الحزب الديمقراطي الموحد لكردستان
حمزة عبدالله المحامي . نوري شاويس المهندس . خسرو توفيق . نزاد أحمد . عزيز صالح الحيدري ، شمس الدين المفتي ، صبغة الله المزوري .
انظر : صحيفة اتحاد الشعب ، العدد ١٣١ ، السنة الأولى ، التاريخ ٢٩ حزيران ١٩٥٩ ص ١ .

(٢٠) لقد هاجم الأستاذ كامل الجادرجي قرار ايقاف نشاط الحزب وذلك في الاجتماع الذي جرى بين اقطاب الحزب المذكور في ٢٤ ايلول ١٩٥٩ وقد حضر الاجتماع محمد حديد وزير المالية وهديب الحاج حمود وزير الزراعة وقد بدأ كامل الجادرجي الحديث قائلا : « إن عملكم بتجميد أعمال الحزب كان خطأ كبيرا ، فكيف يجوز لكم البقاء في الوزارة والحزب مجمد » فاجابوه : « إن ما قمنا به كان استجابة لأمر قاسم » . فقال الجادرجي : « إن الحزب ليس ملكا لعبد الكريم قاسم » . وأضاف الجادرجي قائلا « كان عليكم أن تنتهزوا فرصة تنفيذ احكام الاعدام بالزعيم الطبقجلي ورفاقه للتخلي عن الحكم قبلها » . مصادر خاصة .

احتفالات الذكرى الأولى للثورة عن قرب انتهاء الفترة الانتقالية وعودة الأمور الطبيعية إلى البلاد[٢١].

غير ان تجميد نشاطات الأحزاب السياسية، وعلى الأخص الحزب الوطني الديمقراطي اثار ردود فعل عنيفة لدى الأحزاب الأخرى، وعلى الأخص لدى الحزب الشيوعي الذي اعتبره ضربة للحياة الحزبية في البلاد وهاجم هذا التجميد على صدر صحيفته «اتحاد الشعب»، كما اصدر المكتب السياسي للحزب بيانا في ٢٢ مارس ١٩٥٩ حول «ايقاف نشاط الحزب الوطني الديمقراطي» شجب فيه ذلك القرار ودعا قادة الحزب المذكور لمواصلة نشاطهم الحزبي. كما سارع الشيوعيون للاستنجاد بالعناصر اليسارية في الحزب الوطني الديمقراطي ليجتمعوا ويطلقوا على أنفسهم الحزب الوطني الديمقراطي. وبالفعل اصدروا بيانهم الأول والأخير في صحيفة اتحاد الشعب في ٢٢ مايس ١٩٥٩ استنكروا فيه قرار وقف النشاط الحزبي[٢٢].

وبقي الحزب الشيوعي وحيدا في العمل السياسي في البلاد بعد أن فشلت جهوده لاقامة جبهة الاتحاد الوطني بشكل علني للقيام بواجباتها.

وجاء تأسيس الأحزاب السياسية في ٦ كانون الثاني ١٩٦٠ لمزاولة العمل العلني للأحزاب السياسية إلا أن الحزب الشيوعي لم يُجز رسميا من قبل وزارة الداخلية وبقي نشاط الأحزاب الأخرى التي اجيزت بشكل فردي وفشلت جميع المحاولات لاقامة الجبهة الوطنية وكانت آخر هذه المحاولات في تشرين الثاني ١٩٦٢ لأحياء الجبهة بين الأحزاب الثلاثة الحزب الشيوعي والوطني الديمقراطي والوطني

---

(٢١) حيث ذكر في الخطاب الذي القاه في الكلية العسكرية مساء ١٤ تموز ١٩٥٩:
«إننا في فترة انتقال وهذه الفترة تنتهي قريبا جدا، وسوف لا يحل يوم الجيش ٦ كانون الثاني إلا ونحتفل جميعا باجازة الأحزاب السياسية في هذا البلد». انظر:
خطب الزعيم، ج ٢، ١٩٥٩، ص ١٢-١٤.

(٢٢) وقد وقع البيان كل من: عبدالله البستاني وعبد المجيد الونداوي وعلي عبد القادر ونايف الحسن والمحامي حسان عبدالله مظفر والمحامي ناجي يوسف وعلي جليل الوردي وحسين أحمد العاملي والمحامي سليم الحسني والمحامي عادل الياسري.
ومما جاء في البيان المذكور: «نحن إذ نعلن مخالفتنا للقرار المذكور. فإننا ندعو اعضاء الحزب الوطني الديمقراطي المؤمنين بأداء واجبهم الحزبي في هذا الظرف إلى الاستمرار في النشاط الحزبي. كما إننا نعتبر الذين أصدروا قرار وقف النشاط الحزبي ومن يؤيدهم من أعضاء الحزب قد قرروا ذلك بالنسبة لأنفسهم فقط». انظر:
صحيفة اتحاد الشعب، العدد ٩٨، السنة الأولى ٢٢ مايس ١٩٥٩ بغداد.

التقدمي ، إلا أن هذه المحاولة فشلت ايضا لامتناع محمد حديد المشاركة فيها حيث أكد بأنه من المستحيل اقامة جبهة مع من يعملون من وراء ظهر الأحزاب ، مما جعل الشيوعيين يتهجمون عليه وعلى حزبه ويتهمونه بالانتهازية[٢٣] .

استنتاج :

إن جبهة الاتحاد الوطني قد انتهت عمليا منذ قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، وإن ما جرى بعد ذلك من محاولات لاحياء الجبهة وممارسة نشاطاتها كانت شكلية ، فالميثاق الذي تم الاتفاق عليه في تشرين الثاني ١٩٥٨ قد نسف بعد أيام قلائل من التوقيع عليه من قبل الأحزاب الخمسة وذلك لأن الحزب الشيوعي رفع مذكرة إلى عبد الكريم قاسم في ٥ تشرين الثاني ١٩٥٨ يتهم فيها بعض الوزراء وبعض القوى الحزبية بالتآمر على الجمهورية وقاسم ، كما ان الأحزاب والقوى القومية كانت تعقد اجتماعاتها ومناقشاتها من أجل اقامة « الاتحاد القومي » فيما بينها . كما ان الحزب الوطني الديمقراطي أخذ يعمل بصورة منفردة عن باقي الأحزاب وركز جهوده على مجلس الوزراء فجاءت وزارة ٧ شباط ١٩٥٩ من الحزب الوطني الديمقراطي حيث ان أغلب وزرائها إما أعضاء في الحزب المذكور وإما مؤيدون لسياسته وأفكاره .

أما الاحتفال الذي جرى في ساحة الكشافة في ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٩ بمناسبة ذكرى وثبة كانون الثاني عام ١٩٤٨ ، والذي دعت إليه جبهة الاتحاد الوطني فكان احتفالا شكليا لم يتعدَّ القاء كلمات لممثلي الأحزاب الخمسة المؤتلفة في الجبهة . وهذا ما أكده بعض زعماء الأحزاب السابقة الذكر[٢٤] .

وجاءت حركة الموصل لتقضي على جبهة الاتحاد الوطني بشكل نهائي تماما حيث ان الأحزاب والقوى القومية قد اشتركت في الحركة مما ادى بعد ذلك إلى محاربتها واعتقال قادتها ومؤيديها .

أما جبهة ٢٨ حزيران ١٩٥٩ فإنها جبهة لم تر النور بالواقع العملي لأن عبد الكريم قاسم كان قد طلب من الأحزاب السياسية تجميد نشاطها خلال فترة

---

(٢٣) مصادر خاصة .

(٢٤) حيث أكد ذلك كل من السيد علي صالح السعدي نائب أمين سر القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي ، والسيد محمد صديق شنشل أمين عام حزب الاستقلال ، والسيد هديب الحاج حمود من أقطاب الحزب الوطني الديمقراطي والسيد عبد القادر اسماعيل البستاني عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي . (مقابلة شخصية مع السادة السابقي الذكر) .

الانتقال ، كما ان الجبهة المذكورة لم تقم بأي عمل أو نشاط من أجل تمتين هذه الجبهة وإنما فقط رفع ميثاقها ومذكرتها إلى عبد الكريم قاسم .

أما المحاولات الأخرى التي جرت في عامي ١٩٦١و ١٩٦٢ فإنها هي الأخرى لم تر النور لعدم اتفاق الأحزاب السياسية على عمل موحد ومنهاج ثابت .

وبذلك نستطيع أن نخلص إلى النتائج التالية :

١ ـ ان جبهة الاتحاد الوطني قد انتهت عمليا في قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وذلك للأسباب التالية :

آ ـ عدم تمثيل جميع الأحزاب السياسية المؤتلفة في الجبهة بالوزارة الأولى للثورة ، حيث استبعد الحزب الشيوعي عنها .

ب ـ عدم التمثيل المتكافىء للاحزاب التي مثلت في الوزارة فبعض الاحزاب استلم منصبين وزاريين بينما البعض الآخر استلم منصباً واحداً ، كما ان توزيع هذه المناصب الوزارية جاء بصورة غير متوازية فبعض الأحزاب حصل على وزارات مهمة بينما البعض الآخر حصل على وزارات أقل شأناً .

جـ ـ العمل الحزبي المنفرد للاحزاب السياسية المؤتلفة في الجبهة . بعضها اخذ يعمل داخل الوزارة من اجل كسب اكبر عدد من الوزراء إلى حزبه وإلى أهدافه ، بينما البعض الآخر ركز نشاطه على الصعيد الشعبي وعمل من أجل السيطرة على المنظمات المهنية والشعبية .

د ـ عدم وجود منهاج عمل للجبهة بعد قيام الثورة ، وان المنهاج السابق الذي تم الاتفاق عليه في آذار ١٩٥٧ كان منهاجاً إنقلابياً لاسقاط النظام الملكي دون وضع منهاج عمل وبناء وتغيير بعد اسقاط الملكية ولذلك بقيت الجبهة اسميا أما عمليا فقد انتهت منذ اليوم الأول للثورة .

هـ ـ إسناد الأحزاب لبعض العسكريين والاعتماد عليهم لتحقيق اهدافهم ومبادئهم . فالحزب الشيوعي اعتمد على عبد الكريم قاسم لتحقيق أهدافه وذلك باستغلال الصلة القديمة التي كانت بينهما . كما أن حزب البعث العربي الاشتراكي قد اسند العقيد عبد السلام عارف في تحقيق هدف الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة .

٢ ـ إن محاولات إعادة إحياء الجبهة كانت محاولات فردية من قبل بعض الأحزاب لم تستجب إليها الأحزاب الأخرى .

٣ ـ سيطرة بعض الأحزاب على جميع نشاطات الجبهة ، فالحزب الشيوعي فرض سيطرته على لجان الجبهة واستغل اسمها للسيطرة على المنظمات والجمعيات المهنية والشعبية .

٤ ـ استبعاد الاحزاب والقوى القومية من جبهة ٢٨ حزيران ١٩٥٩ الشكلية ، كما استبعدت من محاولات إعادة بناء جبهة الاتحاد الوطني التي جرت فيما بعد مما أدى إلى فشل تلك المحاولات .

المبحث الثاني

تناحر الأحزاب السياسيّة

أولاً ـ مواقف الحزب الشيوعي :

لقد ساند الحزب الشيوعي ثورة ١٤ تموز منذ بدايتها ، فأعلن في أول بيان علني أصدره يوم الثورة عن عزمه على وضع قواه لمؤازرة القائمين بالثورة والدفاع عن الجمهورية وصيانة انتصار الشعب[١] . ودعا في البيان نفسه إلى « المبادرة فورا بإطلاق سراح كافة السجناء السياسيين الأحرار والمناضلين الشجعان ضحايا الحكم الاستعماري عربا واكرادا ، وإعادة العراقيين الأحرار المسقطة عنهم الجنسية العراقية والمشردين والمنفيين والمحكومين بالاعدام كافة إلى الوطن[٢] » . كما ناشد جماهير الشعب « تأليف لجان الدفاع عن الجمهورية في المعامل والمحلات والقوى والمؤسسات » و« تنظيم فصائل المقاومة الشعبية والاستعداد لمجابهة أية حالة طارئة »[٣] .

وقد استطاع الحزب الشيوعي نتيجة تمرسه في النضال السري سنوات طويلة ، أن ينطلق في أعقاب الثورة فيهيمن على المقاومة الشعبية ولجان صيانة الجمهورية هيمنة تامة بحيث كادتا أن تصبحا من تنظيمات الحزب . كما هيمن أيضاً على المنظمات الشعبية الأخرى كاتحاد الشبيبة واتحاد الطلبة العام وحركة أنصار السلام ورابطة المرأة واتحاد نقابات العمال واتحاد الجمعيات الفلاحية ونقابة المعلمين ونقابة المهندسين ونقابة الاطباء وجمعيات الصداقة المختلفة وبذلك امكن له أن يظلل جماهير واسعة في مختلف المجالات[٤] .

وفي صراعه مع القوى السياسية الأخرى ، لعبت « المقاومة الشعبية » دورا

---

(١) بيان الحزب الشيوعي العراقي الصادر في ١٤ تموز ١٩٥٨ . انظر : صحيفة اتحاد الشعب ، العدد ١٤٧ ، السنة الأولى ، ١٨ تموز ١٩٥٩ . وكذلك العدد ١٤٢ ، السنة الثانية ، ١٧ تموز ١٩٦٠ .

(٢) نفس المصدر

(٣) نفس المصدر .

(٤) مصادر خاصة .

هاما في محاربة خصوم الحزب ، وعلى الأخص القوميين منهم بعد فشل حركة الموصل في آذار ١٩٥٩ .

وقد التف الحزب الشيوعي ، كما ذكرنا ذلك من قبل ، حول عبد الكريم قاسم على الأخص . فكان يوضح مواقفه ازاء مسيرة الثورة والخطوات التي يجب اتباعها لدعمها وتعزيزها .

فبعث بمذكرة في ٢٦ تموز ١٩٥٨ « حول جهاز التجسس القديم » وطلب فيها تصفية مديرية الأمن العامة والوكلاء التابعين لها كما طالب بتصفية الشعب الخاصة سواء في المؤسسات المدنية أم العسكرية . وبعث بمذكرة اخرى في ٢٧ تموز ١٩٥٨ « حول الأخطار المحدقة بالجمهورية جراء العدوان الاستعماري على لبنان والأردن والتدابير الملحة العاجلة لتعبئة قوى الشعب » . وطالب فيها بضرورة تصفية الاقطاعيين فورا لانهم ركائز للتآمر والنشاط العدواني ضد الجمهورية ، كما طالب بضرورة الاسراع بتطهير جهاز الدولة وتعبئة قوى الشعب وتدريبه على حمل السلاح عن طريق تأسيس المقاومة الشعبية ، كما طالب بجعل الاذاعة ووسائل الاعلام الأخرى في خدمة الثورة[٥] .

واستمرت اتصالات الحزب الشيوعي بعبد الكريم قاسم عن طريق السيد رشيد مطلك وكذلك عن طريق اعضاء اللجنة المركزية والمكتب السياسي للحزب الذين كانوا يزورون قاسم في مكتبه بوزارة الدفاع بناء على بطاقات زيارة دائمية وفي جميع الأوقات[٦] .

وامكن للحزب الشيوعي أن يتمتع بوسائل اعلام هامة ، فبناء على طلبه عين الرائد سليم الفخري مديرا للاذاعة واستطاع أن يصدر صحيفة « اتحاد الشعب » في ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٩ التي كان يشرف على تحريرها السيد عامر عبد الله واستمرت تصدر حتى ٣٠ أيلول ١٩٦٠ .

---

(٥) انظر نص المذكرات في صحيفة اتحاد الشعب ، العدد ١٤٧ ، السنة الأولى ، ١٨ تموز ١٩٥٩ ، بغداد .

(٦) ويذكر السيد عبد القادر اسماعيل البستاني « لقد استمرت زيارتنا لعبد الكريم قاسم بصورة مستمرة حتى ٨ شباط ١٩٦٣ ، وكان المقربون لقاسم ويعتمد عليهم في نقل الأخبار والتقارير كل من عامر عبد الله وعبد القادر إسماعيل وعبد الله البستاني وبهاء الدين نوري ورشيد مطلك » (مقابلة شخصية مع السيد عبد القادر إسماعيل البستاني عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي سابقا) . كذلك أنظر
افادة عبد القادر اسماعيل أمام هيئة التحقيقية في ١٥-٤-١٩٦٣ كذلك إفادة عزيز الشيخ

مطالبة الحزب للاشتراك في مسؤولية الحكم :

رأى الحزب بعد سحق حركة الشواف في الموصل في آذار ١٩٥٩ وتعبئة جماهيره للمشاركة في قمع الحركة بعنف بالغ ، ان الوقت قد حان للمطالبة بتمثيله في مجلس الوزراء . وربما لأنه حمل العبء ثقيلا في اسناد حكم عبد الكريم قاسم بعد ان انفضت عنه القوى القومية وبعض العناصر الوطنية . وفي الوقت نفسه كانت جماهير واسعة تسير وراء الحزب ، بل وتتبوأ مراكز هامة في اجهزة الدولة المختلفة . فتقدمت قيادة الحزب تطلب المشاركة في مسؤولية الحكم ببيان اصدرته اللجنة المركزية بتاريخ ٢٨ نيسان ١٩٥٩ ، جاء فيه : « وحرصا من حزبنا الشيوعي على تعزيز حكومة الجمهورية وترصينها على أساس الثقة الشعبية التامة ووحدة الصفوف المتراصة فإنه يطالب بمشاركته في مسؤولية الحكم جنبا إلى جنب مع ممثلي الأحزاب والقوى الديمقراطية المخلصة ، وأن هذه المطالبة لا تصدر من رغبة في جني المكاسب السياسية أو أية رغبة ضيقة أخرى ، بل انها مطلب شعبي ملح يتجاوب مع ضرورات صيانة الجمهورية وتعزيزها[٧] .

كما ركزت صحيفة الحزب المركزية « اتحاد الشعب » في مقالاتها الافتتاحية حول ضرورة مساهمة الحزب الشيوعي في الحكم فكتبت في عددها الصادر في ٢٩ نيسان ١٩٥٩ مقالا افتتاحيا بعنوان « مساهمة الحزب الشيوعي في مسؤولية الحكم عامل هام في ضمان مساندة الشعب والرأي العام العربي والعالمي » ، وفي ٣٠ نيسان ١٩٥٩ كان المقال الافتتاحي للصحيفة بعنوان « التهيب من اشراك الحزب الشيوعي في مسؤولية الحكم يشجع المستعمرين واعوانهم على التدخل في شؤوننا الخاصة وعلى التطاول على استقلالنا الوطني »[٨] .

---

(٧) أنظر بيان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي بمناسبة ١أيار عيد العمال الصادر في ٢٨ نيسان ١٩٥٩ في : صحيفة الانسانية ، العدد ٧، ١مايس ١٩٥٩ . بغداد .

كما أصدر المكتب السياسي للحزب بيانا في ٩ تموز ١٩٥٩ جاء فيه : « وحزبنا اذ دعا إلى مشاركته في الحكم جنبا إلى جنب مع القوى لوطنية الأحرى إنما إنطلق في هذ الموقف من ضرورات صيانة الجمهورية وتأمين سيرها الديمقراطي والمساهمة في الدفاع عن مصالح العمال والفلاحين وجمهور الكادحين وتدارك لتناقض في تمثيل السلطة السياسية لمختلف جماهير الشعب كما أنه بنى موقفه هذا على الموقف الايجابي الذي اعلنه عبد الكريم قاسم من مختلف القوى الوطنية التي تمتلك على قدر لمساواة حق المشاركة في الحياة السياسية ، فضلا عن ن مطالبتنا في لمساهمة في الحكم بما تعكس ثقتنا في الحكم الوطني وقيادته وضرورة التحالف معه بدرجة أشد » . أنظر نص البيان في : صحيفة الانسانية ، لعدد ٢١ ، السنة الأولى ، ١٤ تموز ١٩٥٩ ، بغداد

(٨) صحيفة اتحاد الشعب ، الاعداد ٧٨، ٧٩، في ٢٨ و٢٩ نيسان ١٩٥٩

وفي أول أيار ١٩٥٩ وبمناسبة احتفالات القطر بيوم العمال العالمي خرجت منظمات الحزب واعضاؤه وأنصاره ومؤيدوه في تظاهرات تهتف وترفع شعارات « المطالبة باشراك الحزب الشيوعي بالحكم » وتصدر هذه المظاهرات بعض قادة الحزب وهم : جمال الحيدري وعبد القادر اسماعيل وعامر عبد الله ومحمد حسين أبو العيس وزكي خيري وبهاء الدين نوري وعزيز الحاج وكريم احمد الداوود[٩] .

واستمر الحزب الشيوعي برفع هذا الشعار قرابة الشهرين إلى أن أجري التعديل الوزاري في ١٣ تموز ١٩٥٩[١٠] .

وباقتراب ذكرى ١٤ تموز اخذت صحيفة « اتحاد الشعب » تعرض باستمرار « النشاطات الاستفزازية والعدوانية التي تمارسها القوى الرجعية » ، وكان الظرف ملائما لأن هذه الذكرى كانت ستصادف يوم عشرة (عاشوراء) حيث تتجمع جماهير واسعة بهذه المناسبة الدينية . لذلك فقد حذر الحزب اعضاءه ومناصريه من توقع مصادمات بينه وبين القوى المناوئة وعليهم أن يجابهوا اجراءات السلطة ونشاطات القوى والعناصر الرجعية بالعنف الثوري للدفاع عن منجزات ومكاسب الثورة[١١] .

وخلال الاحتفالات بعيد الثورة جرت مصادمات دموية في المسيب والديوانية والحي وغيرها في وسط وجنوب العراق ذهب ضحيتها عدد كبير من الافراد من كلا الطرفين . كما حدثت اضطرابات دامية أيضاً في كركوك اتخذت ابعادا اوسع مما تقدم وذهب ضحيتها ٧٩ قتيلاً أو اكثر من ذلك[١٢] .

---

(٩) مديرية الأمن العامة ، الحركة الشيوعية. . ، جـ٢ ، ص١٣٦-١٣٧ .
وكانت هتافات جماهير الحزب « عاش زعيمي ، عبد الكريم ، حزب الشيوعي بالحكم مطلب عظيمي » .

(١٠) فتم تعيين د. نزيهة الدليمي وزيرة للبلديات ـ رئيسة رابطة المرأة وهي منظمة شيوعية .
عوني يوسف وزيرا للاشغال والاسكان ـ ماركسي وعضو في الحزب الديمقراطي الكردستاني
د. فيصل السامر وزيرا للارشاد ـ يساري ومن اعضاء حركة السلم في العراق .
عبد اللطيف الشواف وزيرا للتجارة ـ من اليساريين .
ويذكر عدنان جليمران في اعترافاته : « عندما طرح الحزب الشيوعي العراقي شعار المشاركة في الحكم كان جورج تلو عضو المكتب السياسي للحزب يعالج مرضه في موسكو وفجأة عاد إلى العراق مزودا بتعاليم صريحة توصي الحزب الشيوعي العراقي بعدم استمرار عبد الكريم قاسم وسحب شعار الاشتراك في الحكم » (اعترافات عدنان جليمران عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في ٢٨ آذار ١٩٦٣)

(١١) صحيفة اتحاد الشعب ، العدد ١٤٠ ، السنة الأولى ، ٩ تموز ١٩٥٩ ، بغداد

(١٢) حديث عبد الكريم قاسم إلى وفد الاتحادات والنقابات العمالية في ٤ آب ١٩٥٩ . أنظر نص =

وقد اثارت هذه الأحداث عبد الكريم قاسم فألقى كلمة في كنيسة مار يوسف في ١٩ تموز ١٩٥٩ هاجم فيها أعمال العنف التي ارتكبت في كركوك ومدن اخرى[١٣] . ثم عقد مؤتمرا صحفيا في ٢٩ تموز ١٩٥٩ تحدث فيه عن الجرائم التي ارتكبت في كركوك ومدن اخرى من العراق أشار من طرف خفي إلى أن الشيوعيين هم الذين قاموا بها ، إذ جاء في حديثه « لو لم اشجب هذه الأعمال في كلمتي في مار يوسف ، فإن كرامتنا كانت ستهدر في الخارج ، وكانت ستثار ضجة حولنا في الصعيد الدولي . لدي تصاوير التقطت خلال الحوادث تدين بعض الجماعات ، فانظروا إلى هذه الأعمال الوحشية التي صدرت عن ابناء الشعب الواحد . نحن نريد الديمقراطية ، فهل هذه هي الديمقراطية ؟ وهل هؤلاء هم أعداء الشعب ؟ ماذا كانوا يريدون ؟ أنظروا إلى هذه الأوضاع . فهل فعل الصهاينة مثل هذا في دير ياسين ؟ إن هذا العمل أريد به أن يتكرر في الناصرية والسماوة وفي بغداد وفي الأعظمية والكرادة والكرخ إلا أننا أوقفناه في اللحظات الأخيرة ، إن الذي يفكر بهذا التفكير الفوضوي فهو سافل وهو احط من الفاشست »[١٤] .

لذلك عقد الحزب الشيوعي اجتماعاً موسعا للجنة المركزية في أواسط تموز ١٩٥٩ أي بعد وقوع هذه الحوادث واتخذ عدداً من القرارات انتقد فيها هذه الأعمال التي وصفها بالعفوية وصدرت عن الجماهير للحفاظ على المكتسبات التي حققتها الثورة . اي أن الحزب مارس النقد الذاتي والاعتراف بالخطأ واعتبر ما

= الحديث في: صحيفة اتحاد الشعب، العدد ١٦٣، ٥ آب ١٩٥٩، بغداد .

(١٣) حيث جاء في خطابه : « أما ما حدث اخيرا في كركوك فانني اشجبه شجب تاما ، وباستطاعتنا أيها الأخوان أن نسحق كل من يتصدى لابناء شعبنا باعمال فوضوية نتيجة للحزازات والاحقاد والتعصب الأعمى » .

كما قال : « انني سوف احاسب حساب عسيرا اولئك الذين اعتدوا على حرية الشعب في كركوك بصورة خاصة وفي المدن الأخرى والقرى والأرياف » . أنظر :

خطب الزعيم ، جـ٢ ، ١٩٥٩، ص٤٢-٤٧ .

(١٤) المؤتمر الصحفي الذي عقده عبد الكريم قاسم في ٢٩ تموز ١٩٥٩ ، أنظر نصه الكامل في : صحيفة اتحاد الشعب ، العدد ١٥٨ ، ٣١ تموز ١٩٥٩ .

وقد ذكر عبد الكريم قاسم في حديث له مع وفد لاتحادات والنقابات العمالية :

« إن الذين يدعون بالحرية والذين يدعون بالديمقراطية لا يعتدون اعتداء وحشيا إن حوادث كركوك لطخة سوداء في تاريخنا ولطخة سوداء في تاريخ ثورتنا هل فعل ذلك جنكيز وهولاكو ؟ هذه مدنية القرن العشرين ؟ لقد ذهب ضحية هذه الحوادث ٧٩ قتيلاً يضاف إليهم ٤٦ شخصا دفن بعضهم وهم أحياء وقد امكن إنقاذ ٣ اشخاص منهم فقط » . أنظر :

صحيفة اتحاد الشعب ، العدد ، ١٦٣ ، ٥ اب ١٩٥٩ .

حدث في مدن العراق أخيراً بأنها « اندفاعات خاطئة »[15] .

وفي اعقاب ذلك بدأت السلطة بمطاردة الشيوعيين واعتقالهم ، ومنعت صحيفة اتحاد الشعب من التداول في الالوية الجنوبية بموجب أمر قائد الفرقة الأولى الزعيم سيد حميد سيد حسين .

ثانياً ـ مواقف الحزب الوطني الديمقراطي :

كانت مسؤولية الحزب الوطني الديمقراطي في الحكم بعد قيام الثورة أكبر من

---

(١٥) تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في اجتماعها الموسع الذي عقد في أواسط تموز ١٩٥٩ . وقد جاء فيه :

« وشخص التقرير النتائج السلبية الناشئة من بعض المواقف التي اتخذها الحزب في هذا المضمار . ويتناول التقرير بالنقد مبالغة الحزب خلال فترة معينة في التطير من احتمالات الانحراف في سياسة الجمهورية وما ترتب على ذلك من مواقف متشددة ساهمت في الاخلال بعلاقة التضامن مع السلطة الوطنية ومع بعض القوى الوطنية الأخرى . ويتطرق التقرير باسهاب لمعالجة شعار مطالبة الحزب للاشتراك في مسؤولية الحكم . ويؤكد على ان عدم دراسة نتائج هذه المطالبة دراسة معمقة والخطأ في أسلوب عرض هذا الشعار على الجماهير وما ترتب على ذلك من سريانه إلى مظاهرة أول أيار ثم إلى الاحتفالات ومنتسبي الجيش قد أدى إلى ردود فعل سلبية واخل بعلائق التضامن مع السلطة الوطنية . وتناول التقرير كذلك المضاعفات التي نشأت في مجرى تطور الوضع السياسي وتعقد العلائق بين القوى الوطنية نتيجة الموقف من الحياة الحزبية الذي تجسد في الاعلان عن وقف النشاط السياسي للحزب الوطني الديمقراطي وانتقد الاجتماع الأسلوب الذي لجأ إليه الحزب في هذا الشأن . وعالج التقرير اندفاعات الجماهير الخاطئة الناشئة عن جزعها الشديد من احتمال خسران مكاسبها ، مما ادى الى تجاوزات واعمال تكتيل خاطئة ويشير التقرير إلى تقصيرات الحزب في هذا الشأن استنادا إلى التحرج الخاطىء في تقريع الجماهير باعتبار أن مثل هذا التقريع سيكون عقابا على حماستها وخلوص نيتها في الكفاح لصد الأخطار عن الجمهورية . لقد انشغلت منظمات الحزب بمكافحة النشاطات التآمرية انشغالا لم يدع لها فرصة كافية للتثقيف ، ولذا تخلف التطور النوعي لمنظمات الحزب عن مستوى تطورها العددي . إن عوائق جدية اخرى لم يمكن تذليلها قد عرقلت قيام الحزب باستيعاب المد الثوري المطلوب . وأهم تلك العوائق مشكلة بقاء تنظيماته سرية رغم علنية نشاطه السياسي . وهذا ما جعل من الصعب ضمان اشراف دقيق من القيادة على القواعد مما أدى وساعد على ارتكاب اخطاء واساءات . وقد قصر الحزب في حينه بعدم وقوفه الحازم ضد تلك التصرفات وقد وقع في اخطاء نتيجة نشوة النصر والغرور الناشيء في نجاحاته الكبرى . فأخطأ في تقديراته السياسية بمبالغته في تقدير قواه وباستهانته بدور القوى الوطنية الأخرى مما أوقعه في أخطاء سياسية يسارية انعكست في خطته التنظيمية أيضاً . وقد انتهك في الحزب المبدأ اللينيني مبدأ القيادة الجماعية ، وحصل تجاوز على حقوق اللجنة المركزية . وبقدر ما انتهكت القيادة الجماعية وحلت محلها القيادة الفردية وجدت الميول البيروقراطية وانخفاض مستوى النقد والنقد الذاتي سبيلها إلى الظهور والتسامي خصوصا لدى بعض كوادر الحزب الذين اساؤوا بتصرفاتهم الخاطئة إلى الحزب » أنظر

صحيفة اتحاد الشعب ، العدد ١٦١ ، التاريخ ٣ آب ١٩٥٩ . أما نص التقرير فانظره : صحيفة اتحاد الشعب ، العدد ١٨٤ ، ٢٩ آب ١٩٥٩ .

مسؤولية أي حزب آخر من جبهة الاتحاد الوطني . إذ أشرك في الوزارة الأولى اثنان من اعضائه هما محمد حديد لوزارة المالية وهديب الحاج حمود للزراعة .

ونتيجة لذلك عدل الحزب منهجه وأعلن تأييده للجمهورية ونسقه بحيث لا يخرج عن دائرة فلسفته الديمقراطية في السياسة والاقتصاد . وعمل ممثلا الحزب في مجلس الوزراء على وضع برنامج الحزب موضع التطبيق وخاصة اعلان مبدأ الحياد بين المعسكرين الشرقي والغربي ومبدأ فتح تجارة العراق مع دول العالم كافة بشرط تحقيق المنافع المتبادلة للطرفين ، وعقد محمد حديد وزير المالية الاتفاقية التجارية الخاصة بالتعاون العلمي والفني مع جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية في ٢٢ كانون الأول ١٩٥٨ ومع جمهورية رومانيا الشعبية في ١٣ كانون الثاني ١٩٥٩ ومع جمهورية هنغاريا الشعبية في ٢١ كانون الثاني ١٩٥٩ ، تطبيقاً لهذا المبدأ(١٦) .

كما شارك هديب الحاج حمود وزير الزراعة بوضع مسودة قانون الاصلاح الزراعي حيث عين رئيسا للجنة التي وضعت مسودة القانون المذكور ، كما قام بالتصديق على قانون الاستيلاء على المضخات الزراعية تنفيذا لاحكام قانون الاصلاح الزراعي والذي بموجبه أقر استيلاء الحكومة على المضخات الأهلية المنصوبة في الأراضي الأميرية ، لقاء تعويض عادل تقرره لجنة حكومية في محاولة للحفاظ على الانتاج الزراعي واستمراره خاصة وان شراء مضخات جديدة من الخارج وتنصيبها في العراق يستغرق وقتا طويلا ويكلف مالا كثيرا ، اضافة إلى ما يسببه من أضرار وعرقلة الانتاج الزراعي .

وعندما طرح شعار الوحدة أو الاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة على الصعيد الشعبي تبنى الحزب الوطني الديمقراطي شعار الاتحاد الفدرالي كأساس لأية وحدة مع الجمهورية العربية المتحدة . كما سافر كامل الجادرجي رئيس الحزب إلى القاهرة في نهاية شهر أيلول ١٩٥٨ لملاقاة الرئيس جمال عبد الناصر ، وتحادث معه حول موضوع الوحدة والاتحاد وطلب منه أن يوقف دعمه لدعاة الوحدة الفورية ويقبل فكرة الاتحاد فورا لأن الخلاف على الوحدة والاتحاد في العراق سيؤدي إلى نتائج وخيمة ويجعل الاتحاد نفسه متعذرا . وكان جواب الرئيس عبد الناصر على ذلك أن الأمر متروك للعراقيين وحدهم الذين يقررون الوحدة أم الاتحاد(١٧) .

---

(١٦) الوقائع العراقية ،و الاعداد ١٠٣ و١١٤ و١٢٣ في ١ و٢١ كنون الثاني و٤ شباط ١٩٥٩ .
(١٧) من أوراق المرحوم كامل الجادرجي غير المنشورة والموجودة في مكتبة السيد نصير الجادرجي .
كذلك أنظر :

وعندما قرر الوزراء القوميون الستة الاستقالة من الوزارة اتصل محمد صديق شنشل وزير الارشاد وأمين عام حزب الاستقلال بوزيري الحزب الوطني الديمقراطي محمد حديد وهديب الحاج حمود بغية اتخاذ موقف موحد ومتضامن مع الوزراء الأخرين وتقديم الاستقالة الجماعية ، إلا أن وزيري الحزب المذكور عدلا عن استقالتهما في اللحظة الاخيرة بعد أن وعدا شنشل بالتفكير في الموضوع[١٨] . ثم اجتمع اقطاب الحزب واتخذوا قرارا باسناد عبد الكريم قاسم وتمثيل الحزب في الوزارة بشكل أوسع إذا طلب منهم ذلك فاحتوت وزارة ٧ شباط ١٩٥٩ اعضاء آخرين من الحزب الوطني الديمقراطي[١٩] .

غير ان الأستاذ حسين جميل عضو الحزب الوطني الديمقراطي ووزير الارشاد

رياض طه ، قصة الوحدة والانفصال ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٧٤ ص١٤١ .
وقد ذكر الرئيس جمال عبد الناصر في خطابه بمناسبة الذكرى السابعة لثورة ٢٣ يوليو وذلك في عام ١٩٥٩ :
« الجادرجي زار القاهرة ، وقابلني وتكلم في هذا الموضوع وقلت له بصراحة ووضوح وأن أحنا مفيش في جدول اعمالنا أي كلام عن الوحدة والاتحاد وأن فيه قوى جديدة طلعت بعد ثورة ١٤ تموز ، أساسها الجيش . وحدوا بلدكم ولا تدخلوا في حرب أهلية وأنا لا يمكن بأي حال من الأحوال أن احتكم إلى وحدة أو اتحاد » . انظر :
خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في احتفالات العيد السابع لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، دار القاهرة للطباعة ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص٥٦ .

(١٨) مقابلة شخصية مع السيد محمد صديق شنشل وزير الارشاد في الوزارة الأولى للثورة . حيث ان محمد حديد وهديب الحاج حمود كانا قد كتبا نص استقالتهما لتقديمها لقاسم على أثر استقالة الوزراء القوميين الستة إلا انهما عدلا عن ذلك خلال الاجتماع الذي جرى لاقطاب الحزب .
أما نص استقالتهما التي كان من المتوقع تقديمها فهي :
ـ بعد درس الموقف الراهن لا نجد طريقا لمعالجته إلا باستمرار جبهة الاتحاد الوطني التي تضم جميع الهيئات والفئات الوطنية وبالعمل للمحافظة على هذه الجبهة ورص الصفوف لدعم الجمهورية العراقية والدفاع عنها ضد الأخطار الداخلية والخارجية . ونتيجة لذلك نرى أن الوزارة يجب أن تعكس الحقيقة بأن تمثل فيها فئات جبهة الاتحاد الوطني إذا أريد اشراك هذه الفئات في الحكم ، وإلا فمن المرجح أن تقوم وزارة من المستقلين تدعم من قبل جبهة الاتحاد الوطني المشار إليها ، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام . ٧ ـ ٢ ـ ١٩٥٩ .

هديب الحاج حمود — محمد حديد
وزير الزراعة — وزير المالية

(١٩) حيث تم تعيين هاشم جواد وزيرا للخارجية وحسين جميل وزيرا للارشاد وحسن الطالباني وزيراً للمواصلات والاشغال وطلعت الشيباني وزيرا للاعمار وهم من الحزب الوطني الديمقراطي . كما تم تعيين الزعيم الركن محيي الدين عبد الحميد وزيرا للمعارف وهو من مؤيدي الحزب الوطني الديمقراطي ومبادئه .

استقال في ٩ شباط ١٩٥٩ احتجاجا على نشر صحيفة اتحاد الشعب مقالا افتتاحيا هاجمت فيه الوزراء القوميين الستة الذين استقالوا كما بينا من قبل ، ووصفتهم بأن لهم « ارتباطات مع الاوساط الاستعمارية وجهات اجنبية اخرى »[٢٠] .

وقد حاول محمد حديد وهديب الحاج حمود الاستقالة أيضاً من الوزارة تضامنا مع حسين جميل إلا أنهما عدلا أخيراً عن قرارهما[٢١] .

وقد استمر الحزب الوطني الديمقراطي في نشاطه السياسي على المستوى الحكومي والمستوى الشعبي حتى اصطدم بالحزب الشيوعي متهما أياه باستغلال نقابات العمال والجمعيات الفلاحية والمنظمات الديمقراطية الأساسية لأغراضه الخاصة ولنشاط الحزب الضيق تحت ستار الجمهورية والديمقراطية .

والواقع ان الخلافات بين الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي بهذا الشأن أدت إلى اصطدامات بين اعضاء الحزبين في كل من النعمانية وكربلاء والحي والشامية مما زاد في تصدع الصف الوطني[٢٢] .

وقد تذرع عبد الكريم قاسم بوقوع هذه الأحداث ليعلن في عيد العمال عن عدم رغبته أو تشجيعه للحياة الحزبية في المرحلة الانتقالية وحذر من توسع شقة

---

(٢٠) مقابلة شخصية مع الأستاذ حسين جميل أحد أقطاب الحزب الوطني الديمقراطي ووزير الارشاد في الوزارة الثانية في عهد قاسم . كذلك أنظر : صحيفة اتحاد الشعب ، العدد ١٤ ، السنة الأولى ، ٩ شباط ١٩٥٩ ، ص١ .

(٢١) أما نص الاستقالة الذي كتباه وعدلا عن تقديمه لعبد الكريم قاسم فهو : بغداد في ١٢ شباط ١٩٥٩ .

كنا قد بينا لسيادتكم قبيل التعديل الوزاري أنه ما لم تمثل في الوزارة الجماعات السياسية التي تتكون منها جبهة الاتحاد الوطني ، فالأرجح أن تؤلف الوزارة من أشخاص مستقلين فقط لأن ذلك اجدى لرص الصفوف وانفع لخدمة الجمهورية العزيزة في مثل هذا الموقف . وقد اثبتت الحوادث وما عقبها من تطورات في الأيام التي تلت التعديل الوزاري ، صحة هذا الراي كما جعلت من الصعب علينا الاستمرار في الوزارة ولذلك نرجو التفضل بقبول استقالتنا منها .

ونود بهذه المناسبة ان نتقدم إلى سيادتكم بجزيل الشكر لما لقيناه من شخصكم الكريم من الالتفات والتأييد أننا سنكون دوما في خدمة الجمهورية العزيزة التي نعمل جميعا لاجل تقدمها وازدهارها وفقا لاهداف ثورة ١٤ تموز الخالدة . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

هديب الحاج حمود
وزير الزراعة

محمد حديد
وزير المالية

انظر : صحيفة الأهالي ، العدد ٤١٨ السنة الثانية ، ٣ مايس ١٩٦٠ ، بغداد

(٢٢) محمود العبطة ، الديمقراطية في العراق ، مطبعة النعمان ، النجف ، ١٩٦٠ ، ص١٥٥

الخلاف بين العناصر الوطنية لأجل المكاسب الحزبية الضيقة[٢٣] . وأكد ذلك فيما بعد ، حيث قال : « إن هذه الفترة هي فترة إنتقال ، إن ما يهمني هو أن تتكتل كل هذه الفئات وتكون قوة هائلة جبارة لا ينفذ إليها العدو ، ولا يفرق بينها مفرق » . كما أكد على إيمانه بقيام الأحزاب وأنه لم يطلب وقف نشاطها إلا في الفترة الانتقالية الحاضرة التي تمر بها الجمهورية لتجنيب البلاد مخاطر الاحتكاكات واستغلالها من قبل القوى الاستعمارية ، كما وعد بأن « هذه الفترة ستكون أقصر فترة إنتقالية عرفت في تاريخ الثورات »[٢٤] . واثر ذلك عقد الحزب الوطني الديمقراطي اجتماعين عامين كبيرين حضرهما ممثلو منظمات الحزب ولجانه في ١١ و١٣ مايس ١٩٥٩ ، وقرر تجميد نشاط الحزب السياسي اثناء فترة الانتقال . وقد أيد وقف النشاط السياسي للحزب ستة وعشرون ممثلا فيما عارضه ممثل واحد[٢٤أ] .

وقد اتخذ قرار تجميد نشاط الحزب للاسباب التالية :

١ ـ لتدارك الموقف وإعادة الاستقرار إلى المواطنين بعد وقوع حوادث المصادمات الدموية بين الحزب الشيوعي والحزب الوطني الديمقراطي في مناطق عديدة من العراق ذهب ضحيتها عدد من الناس .

٢ ـ إستجابة لرغبة قاسم بايقاف النشاط الحزبي والسياسي خلال فترة الانتقال التي تمر بها البلاد .

٣ ـ تكريس نشاط الحزب داخل مجلس الوزراء فقط من أجل القيام بالبناء الاقتصادي والنهوض الاجتماعي .

٤ ـ إبقاء الحزب الشيوعي وحيدا في العمل السياسي حتى يستطيع قاسم توجيه ضرباته لهذا الحزب وذلك لأنه لم يستجب لندائه بوقف النشاط الحزبي والسياسي خلال فترة الانتقال .

غير ان فريقا من اعضاء الحزب خالف قرار التجميد وأصدر بيانا جاء فيه : « نحن إذ نعلن مخالفتنا للقرار المذكور ، فاننا ندعو أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي المؤمنين باداء واجبهم الحزبي في هذا الظرف إلى الاستمرار في النشاط الحزبي ، كما اننا نعتبر أن الذين اصدروا قرار وقف النشاط الحزبي ومن يؤيدهم من

---

(٢٣) خطب الزعيم ، جـ، ١٩٥٩ ، ص٨٠ـ ٨١ .
(٢٤) صحيفة الأهالي ، العدد ١٤٥ ، التاريخ ٢٤ مايس ١٩٥٩ .
(٢٤أ) محمود الدبطة ، المصدر السابق الذكر ، ص١٥٧ .

أعضاء الحزب قد قرروا ذلك بالنسبة لانفسهم فقط »[٢٥] .

لقد اتخذ الحزب الوطني الديمقراطي قراره بتجميد نشاطه في غياب رئيسه كامل الجادرجي الذي كان يستشفي في الاتحاد السوفياتي ، وعند عودته إلى العراق هاجم القرار واعتبره خطأ كبيراً ، سيما وان للحزب ممثليه في الوزارة ، وكان موقف محمد حديد وهديب الحاج حمود هو أن القرار اتخذ استجابة لرغبة عبد الكريم قاسم الذي دعا إلى وقف النشاط الحزبي والسياسي خلال فترة الانتقال . غير ان الجادرجي أفاد بأن الحزب ليس ملكا لقاسم وانما هو ملك الشعب ، وطلب من أعضاء الحزب ومن مؤازريهم من الوزراء التخلي عن مناصبهم الوزارية وبتقديم استقالاتهم . إلا أن هؤلاء حافظوا على مناصبهم الوزارية إلى أن اجيزت الأحزاب السياسية في كانون الثاني ١٩٦٠ ، فاستقال هديب الحاج حمود من وزارة الزراعة وبقي محمد حديد في الوزارة حتى ٢٣ نيسان ١٩٦٠ ثم استقال منها ومن الحزب الوطني الديمقراطي على أثر خلاف حدث بينه وبين الجادرجي . ثم تقدم السيد حديد مع عدد من مؤيديه بطلب إلى وزارة الداخلية لتأسيس حزب سياسي باسم الحزب الوطني التقدمي كما أصدر صحيفة ناطقة باسم الحزب وهي « البيان » شنت حملات واسعة على الجادرجي وحزبه ، وقد استمر نشاط الحزب حتى أيلول ١٩٦٢ حيث أوقف نشاطه ، أما الحزب الوطني الديمقراطي فهو الآخر أوقف نشاطه كما استقال الجادرجي في أيلول ١٩٦١ من رئاسة الحزب الوطني الديمقراطي[٢٦] .

ثالثا ـ مواقف الأحزاب والقوى القومية :

كانت استقالة الوزراء القوميين نهاية مرحلة تعاون العناصر القومية مع نظام الحكم ، وانعطافا نحو تكتيل صفوفها وتوجيهها نحو الاطاحة بالسلطة والتخلص من عبد الكريم قاسم على الأخص . وقد تراوحت جهود القوميين بهذا الشأن من محاولات اغتيال عبد الكريم قاسم إلى القيام بحركة جماهيرية للانقضاض على

---

(٢٥) صحيفة اتحاد الشعب ، العدد٩٨ ، السنة الأولى ، ٢٢ مايس ١٩٥٩ ، بغداد .
(٢٦) نص استقالة الأستاذ كامل الجادرجي من الحزب الوطني الديمقراطي بغداد ٢٢ أيلول ١٩٦١ .
« إن الظروف السائدة في العراق لا تمكنني من اداء واجباتي الحزبية لذا ارجو التفضل بقبول استقالتي من رئاسة الحزب ومن عضويته » .

كامل الجادرجي

أنظر :
صحيفة الأهالي ، العدد ٧٣١ ، ١٣ تشرين الأول ١٩٦١ ، بغداد

السلطة . وعليه فسوف نستعرض هذه الأحزاب والقوى القومية والمواقف التي اتخذتها :

١ ـ حزب البعث العربي الاشتراكي :

لقد لعب حزب البعث العربي الاشتراكي دورا هاما في اسناد الثورة والالتفاف حولها سواء كان ذلك على صعيد الجماهير الشعبية أو من خلال تحمل مسؤولية الحكم ممثلا بشخص أمين سره . وكان الحزب يسعى لتحقيق هدفين لا انفصام بينهما ، هما تحقيق مطامح الشعب في حياة حرة كريمة من جهة وتحقيق الوحدة العربية من جهة أخرى ، وكان الهدف الأخير ذا أهمية بالغة بالنسبة للحزب . ولذلك فعندما اشتد الصراع على موضوع الوحدة وكان الحزب يدعم شعار « الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة » وتأزم الوضع بين اتجاهين متناحرين انحاز عبد الكريم قاسم إلى جانب تيار « الاتحاد الفدرالي » واستند في ذلك إلى الحزب الشيوعي وبعض العناصر الاقليمية ، بدا للحزب ان النظام قد انحرف عن خطه القومي العربي وابتعد عن أهداف الثورة التي أقرت من قبل .

غير ان الحزب كان يقدر الموقف بدقة ، ويخشى أن يؤدي تمزق الجبهة إلى تعريض الثورة لمخاطر جسيمة ، ولذلك سعى لتجاوز هذه الخلافات بين الأطراف المختلفة وأصدر بيانا بهذا الشأن[٢٧] .

ولكن الصراع اشتد وعلى الأخص بعد سحق ثورة الشواف في الموصل في آذار ١٩٥٩ ، فتحول الحزب الى العمل الجاد للاطاحة بالنظام القائم .

محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم :

منذ شباط ١٩٥٩ بدأت الاتصالات بين المقدم رفعت الحاج سري والسيد فؤاد الركابي أمين سر حزب البعث العربي الاشتراكي آنئذ ، عن طريق الرئيس الأول الركن صبحي عبد الحميد لغرض التخلص من عبد الكريم قاسم باغتياله . وقد وافق السيد الركابي على ذلك، فعقدت القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي اجتماعا لها وتباحثت في الموضوع ووافقت بالاجماع على تنفيذ المهمة .

وفي اعقاب الاجتماع بيومين تطوع السيد فاضل الشقرة للقيام باغتيال عبد الكريم قاسم ، وكانت خطة الاغتيال تقضي بأن يلقي على عبد الكريم قاسم حقيبة مليئة بالقنابل والمتفجرات عند انعطافه من شارع الرشيد إلى ساحة التحرير ،

---

(٢٧) انظر نص البيان في : نضال البعث ، ج٧ ، ص١٤ ـ ١٧ .

ومن شقة قريبة من ذلك . غير ان الرئيس الأول الركن صبحي عبد الحميد لم يقر هذه الخطة لأنها غير مضمونة النجاح تماما . فرفضها وطلب إعداد خطة أخرى بدلا منها[٢٨] . ومع ذلك فلم تعرض خطة جديدة ، لأن الشواف فاجأ الجميع بحركته في الموصل ولم يعلم الأحزاب والقوى القومية ببدء حركته[٢٩] .

وعادت فكرة اغتيال عبد الكريم قاسم مرة اخرى بعد فشل حركة الموصل . فأجرى ممثلون عن حزب البعث العربي الاشتراكي اتصالات مع العناصر القومية الأخرى من اجل تنفيذ العملية ، ومن بينهم محمد صديق شنشل أمين عام حزب الاستقلال الذي وافق على العملية وأبدى استعداده للمشاركة فيها وتقديم معونة مالية لتغطية جزء من تكاليفها[٣٠] .

وعهد إلى أياد سعيد ثابت وخالد الدليمي مسؤولية متابعة تنفيذ الخطة وجميع قرارات القيادة الخاصة بها وتوزيع المهمات . واختير الاشخاص الذين سيقومون بالعملية[٣١] . وامكن الحصول على الاسلحة اللازمة ، ثم بدأت تدريبات هؤلاء على استعمال الاسلحة في اماكن قصية وبعيدة عن الأنظار . ثم اجتمعت القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في اواخر تموز ١٩٥٩ وناقشت الموضوع من جديد واتخذت قرارا بوجوب وضع خطة يتلاحم فيها الشعب والجيش للاطاحة بحكم عبد الكريم قاسم . واتصل بالمقدم صالح مهدي عماش واعلم بالخطة ،

---

(٢٨) « حيث جرى احتماع للقيادة القطرية في دار مدحت ابراهيم جمعة في مدينة المأمون ببغداد وكان الحاضرون كلاً من :
أياد سعيد ثابت ، خالد الدليمي ، كريم محمود ، مدحت ابراهيم جمعة ،عبد الله الركابي ، طالب شبيب وفؤاد الركابي » . أنظر :
فؤاد الركابي ، الحل الأوحد ، دار الكتب العربي بمصر ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص٢٨ ـ ٢٩ .

(٢٩) نفس المصدر ، ص٢٩ .

(٣٠) نفس المصدر ، ص٣٥ .
ويذكر السيد محمد صديق شنشل : بانه « قدم مبلغ ألف دينار مساهمة من حزب الاستقلال لتغطية تكاليف العملية ، واعتبار عملية اغتيال عبد الكريم جزءاً من خطة أوسع لاستلام السلطة من قبل الفئات والأحزاب القومية » . (مقابلة شخصية مع السيد محمد صديق شنشل بتاريخ ٢٢-٤-١٩٧٦)

(٣١) وهم عبد الوهاب الغريري ، صدام حسين (السيد الرئيس حاليا) ، حاتم العزاوي ، عبد الكريم الشيخلي ، احمد طه العزير ،سليم الزيبق ، سمير عزيز النجم ، ميسر السمرائي وآخرون أنظر :
فؤاد الركابي ، المصدر السابق الذكر ، ص٢٠ . وانظر : المحاكمات ، جـ٢٠ ، جـ٢١ ، جـ٢٢

فأبدى استعداده هو وعدد من الضباط الأحرار للمشاركة في الخطة . ومثل ذلك فعل الفريق الركن نجيب الربيعي رئيس مجلس السيادة على أن يقوم بدوره بعد تنفيذ العملية وفي السيطرة على الموقف والحيلولة دون القوى غير القومية من ممارسة السلطة ، واشترط لقاء ذلك عدم الاندفاع الفوري في الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة ، وتشكيل مجلس قيادة الثورة من الضباط القوميين فقط ، وتأليف حكومة من عناصر قومية تأخذ على عاتقها مهمة التعاون إلى أقصى الحدود مع الجمهورية العربية المتحدة[٣٢] .

وانصرفت النية الى تنفيذ عملية اغتيال عبد الكريم قاسم قبل تنفيذ حكم الاعدام بالضباط الذين ساهموا بحركة الموصل ، غير ان عبد الكريم قاسم كان أسرع منهم ، إذ نفذ أحكام الأعدام في ٢٠ أيلول ١٩٥٩ وصاحبها غليان شعبي عبرت عنه المظاهرات الصاخبة في بغداد والتي قمعتها السلطة بالقوة .

واثر ذلك قررت قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي الاسراع بتنفيذ العملية . وفي مساء ٧ تشرين الأول ١٩٥٩ خرج عبد الكريم قاسم من وزارة الدفاع حوالي الساعة السادسة والنصف متجها نحو الباب الشرقي لحضور الحفل الذي كانت تقيمه قنصلية المانيا الديمقراطية بمناسبة عيدها الوطني . فاتصلت نقطة المراقبة القريبة من وزارة الدفاع بعيادة الدكتور حازم البكري واعطت اشارتها بتحرك عبد الكريم قاسم باتجاه الباب الشرقي عبر شارع الرشيد فهبط الفدائيون إلى شارع الرشيد وكل واحد منهم ممسك بمدفعه الرشاش الصغير ، وعند وصول سيارة عبد الكريم قاسم الى نقطة التنفيذ أطلق عبد الوهاب الغريري نار مدفعه الرشاش على السيارة فقضى على السائق وأصاب المرافق الرائد قاسم الجنابي بجروح سقط بعدها ، وأطلق الفدائيون الآخرون نيرانهم على عبد الكريم قاسم فسقط هو الآخر في حوض السيارة. ونتيجة للسرعة في تنفيذ العملية وتعطل بعض الرشاشات بيد بعض الفدائيين وانحدار سيارة عبد الكريم قاسم بعد ان توقفت في أرض مرتفعة ، سقط عبد الوهاب الغريري بعد اصابته برصاصات من زملائه اردته قتيلا كما تعرض صدام حسين وسمير عزيز النجم لنيران رفاقهما فاصيبا بجروح ، وتم نقلهما بسرعة دون التأكد من مقتل عبد الكريم قاسم . على الرغم

(٣٢) فؤاد الركابي ، المصدر السابق ، ص٥٣ ـ ٥٥

من أن اثنين من الفدائيين كانا قد كلفا باطلاق الرصاص على رأسه حتى بعد سقوطه للتأكد من موته بصورة نهائية[٣٣] .

وبعد انسحاب الفدائيين اتصل فؤاد الركابي بالمقدم صالح مهدي عماش وابلغه بأن الخطة قد نجحت وعلى الضباط الأحرار التحرك . ولكن اللواء الركن احمد صالح العبدي الحاكم العسكري العام سيطر على الموقف وحال دون تحرك الضباط الاحرار، كما ان الفريق الركن نجيب الربيعي ذهب الى وزارة الدفاع فوجد امامه العبدي عقبة ، واقترح بعض الضباط الأحرار على العبدي التعاون معهم ولكنه رفض وانذرهم بأنه سيفضح أمرهم إن هم قاموا بأية محاولة من هذا القبيل[٣٤] .

وفي الساعة الثامنة والنصف من مساء نفس اليوم اذاع اللواء الركن أحمد صالح العبدي بصفته الحاكم العسكري العام بيانا عبر محطات الاذاعة والتلفزيون أعلن فيه أن محاولة جرت لاغتيال عبد الكريم قاسم وقد أصيب بجروح طفيفة وان صحته على خير ما يرام[٣٥] .

---

(٣٣) نفس المصدر ، ص٨١ - ٨٣ .

(٣٤) نفس المصدر ، ص٨٤ - ٨٥ .

ويذكر إبراهيم الراوي : « عند وقوع الاعتداء الجريء على عبد الكريم قاسم ذهبت صباح اليوم التالي لمواجهة الربيعي وبعد التحية قلت له : عبد الكريم طريح الفراش في مستشفى دار السلام لا يحل ولا يربط فالواجب القومي يقضي عليك أن تذهب أنت وأحمد العبدي وتقولا له : انت مريض لأن وصحتك غالية علينا ولذا نقترح عليك أن تذهب إلى روسيا للمعالجة ثم تضمانه في طيارة وترسلانه إلى موسكو . هذا أولا وحيث يوجد لأن منع تجول يمكنكما أن تقبضا على كل من تعتقدان نضررهم أمثال عبد القادر إسماعيل وحسين الرضوي والمهداوي ووصفي وماجد وطه الشيخ . . الخ من مدنيين وعسكريين من الذين اشتهروا بميولهم اليسارية وتسجنوهم وتشكلان وزارة قومية ومجلس ثورة تجانبها ومتجانس معها وبذا تخدمان البلد خدمة لائقة . فقال العبدي غير مستعد فقلت له : أن اضمن لك القناعه . فنكس راسه - أي جبن » . انظر :

ابراهيم الراوي ، المصدر السابق الذكر ، ص٢٢٣ .

(٣٥) وبالنظر لأهمية بيان الحاكم العسكري العام نثبت أدناه النص الكامل له

« لقد جرت محاولة اثمة للاعتداء على حياة عبد الكريم قاسم باءت بالاخفاق والفشل . إن صحة قاسم على خير ما يرام ، وقد تحدث بنفسه إلى ابناء شعبه فطمأنهم وبعث في نفوسهم الفرح والسعادة ، ولقد اتخذت السلطات المختصة كافة التدابير اللازمة لحفظ الأمن والاستقرار وأنها قائمة بالتحقيق الدقيق في الجريمة النكراء باهتمام بالغ .

انا نهيب بابناء الشعب ان يركنوا إلى الهدوء والسكينة وينصرفوا إلى اعمالهم الاعتيادية ونطلب إليهم أن لا يقوموا بأي عمل يؤدي إلى تعكير الأمن ويعرقل سير التحقيق انهم بركونهم إلى الهدوء =

لقد استنكرت القيادة القطرية في العراق عملية الاغتيال لانها جرت بشكل فردي من قبل أمين سر الحزب في العراق دون استشارة القيادة القومية بالموضوع . واشارت إلى أنه بالرغم من أن الفدائيين ابدوا جرأة في العملية إلا أن أمين سر الحزب يتحمل المسؤولية لأن الحزب لا يؤمن بعمليات الاغتيال السياسي وإنما بالعمل الثوري لاسقاط عبد الكريم قاسم . وقد جاء في بيان القيادة القطرية في أواخر تموز ١٩٦١ اثر فصل فؤاد الركابي من الحزب : « إن النضال الشعبي هو أسلوب العمل الحزبي ، وقد يصل النضال الشعبي إلى أعمال عنف ثورية قد ترافقها حوادث قتل وهذا أمر طبيعي ولكن القتل المجرد كعملية اغتيال مثل الاغتيال السياسي أسلوب يتناف مع عقيدة الحزب ويهدده بالانحراف . إن الحزب حينما يخطيء محاولة الاغتيال فإنه يعلن في نفس الوقت تقديره لبطولة الرفاق الدين ساهموا بتنفيذها بجرأة ، ولا سيما وان جرأتهم خلال المحاكمة لم تمنع ظهور موقفهم المتمسك بعقيدة الحزب والاخلاص لاهدافه اكثر من التمسك بالمحاولة »(٣٦) .

وكانت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي قد اصدرت من قبل بيانا حول عملية الاغتيال في ١٣ كانون الثاني ١٩٦٠ حملت عبد الكريم قاسم مسؤولية هذه العملية نتيجة لجرائمه التي ارتكبها ضد الشباب العقائدي وقد جاء في

= والسكينة سيفسحون المحال للسلطات المسؤولة لكي تؤدي واجبها حسب الأصول وتتوصل إلى وضع يدها على الجناة المجرمين .

إننا نذكر ابناء الشعب بتوجيهات الزعيم العالية التي طلب فيها إليهم أن لا يدعوا أي دساس أو مستغل أن يفرق صفوفهم ويزعزع ثقتهم ويدفعهم إلى القيام بما من شأنه الاخلال بالامن والنظام مما ينتفع منه الطامعون والمستعمرون واذنابهم وعليه وبناء على الصلاحية المخولة لنا بموجب الفقرة الثالثة من المادة ١٤ من مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ قررنا ما يلي

أولاً ـ منع كافة التظاهرات والتجمعات في مدينة بغداد وفي كافة أنحاء الجمهورية العراقية

ثانياً ـ يعتبر تجمع خمسة اشخاص فاكثر لاي غرض كان مخالفا لبياننا هذا

ثالثاً ـ إن المخالف سيعاقب وفقا لاحكام مرسوم الادارة العرفية والقوانين المرعية الأخرى .

رابعاً ـ على السلطات العسكرية والشرطة والأمن الحيلولة دون قيام أية مظاهرة أو اجتماع يعتبر مخالفا لما ورد في بياننا هذا

الحاكم العسكري العام

اللواء الركن احمد صالح العبدي

انظر :

بيان رقم ١٢٠ الصادر من الحاكم العسكري العام ، صحيفة اتحاد الشعب ، العدد ٢١٨ ، السنة الأولى ، ٨ تشرين الأول ١٩٥٩ ص ٨

(٣٦) نضال البعث ، جـ٧ ، ص١٣٥

البيان : « ان القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي تنفي تنظيم الحزب لمحاولة الاغتيال وتعتبران تمادي قاسم في اغتيال قادة الشعب والجيش والشباب العقائدي في العراق ، عن طريق السحل في الشوارع دون اتهام أو محاكمة وعن طريق أحكام الاعدام في محكمة المهداوي الصورية ، هو الذي دفع قسما من الشباب الوطني للدفاع عن النفس بهذا الأسلوب الذي فرضته الأوضاع الشاذة . ان موجة الاعدام والاغتيال التي انطلق بها قاسم بقتل آلاف الشباب والنساء والأطفال ومئات المناضلين وضباط الجيش الابطال ، قد دفعت بعض المواطنين المخلصين وبينهم بعض الأعضاء البعثيين ، تحت ضغط الحوادث العنيفة المرعبة إلى محاولة الاغتيال من اجل إيقاف حملة التقتيل الجنونية » ومضى البيان يقول :

« إن حزب البعث العربي الاشتراكي ، في الوقت الذي يحيي فيه بطولة الماثلين الآن أمام محكمة المهداوي ، ويحيي المناضلين الابرياء في المحكمة وفي سجون ومعتقلات قاسم ، يؤكد ان قاسم بجرائمه وتقتيله وتشريده هو المسؤول عن محاولة الاغتيال »[٣٧] .

واحيل بعض الذين نفذوا عملية الاغتيال إلى المحكمة العسكرية العليا الخاصة فاجرت محاكمتهم بتاريخ ٢٦ كانون الأول ١٩٥٩ في حين استطاع البعض منهم الهرب إلى دمشق ومنها إلى القاهرة وهم السادة فؤاد الركابي ، صدام حسين ، عبد الكريم الشيخلي ، حاتم حمدان العزاوي ومدحت إبراهيم جمعه .

وقد واجهت المحكمة العسكرية العليا الخاصة لأول مرة شبابا عقائديا مؤمنا بقضيته القومية وبضرورة زوال حكم قاسم الاقليمي[٣٨] .

---

(٣٧) نضال البعث عبر بيانات قيادته القومية ١٩٥٥ـ١٩٦٢ ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧١ ، ط٢ ، ص٦٢ ـ ٦٣ .

(٣٨) وهم : ١ ـ احمد طه العزوز ٢ ـ سليم عيسى لزبيق ٣ ـ أياد سعيد ثابت ٤ ـ خلد علي الصالح ٥ ـ غانم عبد الجليل ٦ ـ يسري سعيد ثابت ٧ ـ مثنى حمدان العزاوي ٨ ـ هاشم محمد لعامر ٩ ـ حميد مرعي ١٠ ـ طارق فضل محمد ١١ ـ محمود موفق سليم ١٢ ـ بشير طه ١٣ ـ عبد المنعم قدوس ١٤ ـ خالد محمد الطير ١٥ ـ وليد عبد الرحمن ١٦ ـ اسماعيل الحوري ١٧ ـ سعدون اليرماني ١٨ ـ أنور محمد حان ١٩ ـ عي حسون ٢٠ ـ د. حزم البكري ٢١ ـ د. تحسين عباس معلة ٢٢ ـ علي جاسم ٢٣ ـ محمد مجيد الحلي ٢٤ ـ كريم محمود شتاف ٢٥ ـ شعلان حاسم العدو ن ٢٦ ـ محمد رشيد الفرحان ٢٧ ـ رجا فتيحان ٢٨ ـ إبراهيم توفيق الديري ٢٩ ـ سمير عبد العزيز النجم ٣٠ ـ شاكر إبراهيم حليوة ٣١ ـ عبد الرزاق عبود الغريري ٣٢ ـ إبراهيم عاصم محسن ٣٣ ـ يحيى يونس ٣٤ ـ د. فؤاد شاكر مصطفى ٣٥ صدر حسين علي ٣٦ ـ لطمي شاكر أوحي ٣٧ ـ حميد لطيف السامرائي ٣٨ ـ رياض إبراهيم الحاج حسين ٣٩ ـ سامي حميد ياسين ٤٠ ـ رياض علي سبع العزاوي ٤١ ـ زهير توفيق =

وقد استمرت المحاكمة مدة شهرين صدرت بعدها احكام مختلفة تتراوح بين الاعدام والاشغال الشاقة والسجن على كل من اشترك في التخطيط أو في تنفيذ عملية الاغتيال[39] . إلا أن هذه الأحكام لم تنفذ لاسباب عديدة منها :

١ ـ الضغط السياسي والحملة الاعلامية التي شنتها القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي ضد عبد الكريم قاسم وحكمه وضد أحكام الاعدام الصادرة من محكمة المهداوي

٢ ـ شعور عبد الكريم قاسم بأنه يواجه حزبا سياسيا قوميا وليس أفرادا كما هو الحال في حركة الموصل .

٣ ـ الضغط الذي مارسه الضباط القوميون المحيطون بقاسم والوزراء القوميون على عبد الكريم قاسم .

= ثابت ٤٢ ـ شعبان جاسم ٤٣ ـ حمدي عبد المجيد ٤٤ ـ محمد زكي يونس ٤٥ ـ محمود محمد حمو ٤٦ ـ عبد الوهاب عبد الامير العكيلي ٤٧ ـ داحس محمد ٤٨ ـ عبد جاسم حديدة ٤٩ ـ شمس كاظم ٥٠ ـ موسى جاسم الحمداني ٥١ ـ ماهر سعيد وصفي ٥٢ ـ عبد القادر علي النعيمي ٥٣ ـ خالد حميد الصانع ٥٤ ـ أحمد الشيخ علي ٥٥ ـ جعفر قاسم حمودي ٥٦ ـ محمد جميل شلش ٥٧ ـ كاظم إبراهيم العزاوي انظر . المحكمات ، جـ٢٠ ، ص١

(٣٩) حيث اصدرت المحكمة العسكرية العليا الخاصة حكمها بقضية اغتيال عبد الكريم قاسم في ٢٦ آذار ١٩٦٠ وكانت الاحكام كالآتي

أ ـ بالاعدام شنقا حتى الموت لكل من اياد سعيد ثابت ، أحمد طه العزوز ، سليم عيسى الزيبق ، خالد علي الصالح ، حميد مرعي ، سمير عبد العزيز النجم وعلى الهاربين عبد الكريم الشيخلي ، عبد الله الركابي ، حاتم حمدان العزاوي ، صدام حسين ، طه ياسين ، عبد الجبار السامرائي ، فاضل عبد الغفور الشاهر ، صالح شعبان ، فؤاد الركابي ، مدحت إبراهيم جمعة وهلال ناجي

٢ ـ بالاشغال الشاقة المؤبدة لكل من شاكر إبراهيم حلوة ، علي حسون ، حازم سكري ، كريم محمود شتاف ، شمس كاظم وفيصل حبيب الخيزران

٣ ـ كما أصدرت المحكمة أحكاما بالسجن لمدد مختلفة على كل من مثنى حمدان العزاوي ، يحيى يونس ، صدر حسين ، إبراهيم عاصم محسن ، فؤاد شاكر مصطفى ، عاصم عبد الخليل ، محمد زكي ، جعفر قاسم حمودي ، محمد جميل شلش ، ماهر سعيد وصفي ، عبد القادر النعيمي ، هاشم العامر ، شعبان جاسم ، محمد توفيق ، وليد عبد الرحمن ، عبد المنعم القدوس ، تحسين معلة ، طالب شبيب ، سلمان عبد الله ، فدك رضا الصافي ، رياض إبراهيم حسن ، سامي حميد ، خالد حميد الصانع ، أحمد الشيخ ، رياض علي سبع العزاوي ، نظمي شاكر أوجي ، زهير توفيق . وآخرين

٤ ـ كما برأت المحكمة كل من يسري سعيد ثابت ، خالد محمد الطاهر ، عبد الوهاب عبد الامير العكيلي ، إسماعيل جميل الجبوري ، نور محمد جان وعلي جاسم

انظر :

صحيفة الأهالي العدد ، ٣٧١ ، ٢٦ شباط ١٩٦٠ ، بغداد

٤ ـ التظاهرات الجماهيرية والانتقادات الشديدة التي واجهت أحكام الاعدام السابقة وخاصة اعدام الضباط القوميين الذين اشتركوا في حركة الموصل مما جعل عبد الكريم قاسم لا يقدم على تصديق أحكام جديدة بالاعدام خوفا من غضب الجماهير والقوات المسلحة .

ولهذا اصدر عبد الكريم قاسم بيانا في ٣١ آذار ١٩٦٠ ألغى فيه هذه الأحكام وذلك قبل ثلاث ساعات من تنفيذ الاعدام بهم حيث كان قد صدر في يوم ٢٦ آذار ١٩٦٠ موعد لتنفيذ أحكام الاعدام في الساعة الرابعة صباحا من يوم ٣١ آذار ١٩٦٠[٤٠] .

وعلى الرغم من معارك التصدي الشجاعة التي خاضها البعثيون ضد الحكم وحلفائه ، إلا أنه كان على الدوام حريصاً على أن لا يترك مجالا لاستخدامه من قبل عبد الكريم قاسم ضد الشيوعيين عندما انفجر الخلاف بينهم ، وقد أوضح الحزب ذلك في النشرة الداخلية الصادرة في ٨ نيسان ١٩٦٠ ، كما ادان في نشرة اخرى صدرت في مايس ١٩٦٠ بعض التصرفات الخاطئة المتمثلة بالاعتداء على الشيوعيين في بعض الكليات في وقت تستطيع السلطة أن تستفيد من هذه التصرفات إلى أبعد الحدود[٤١] .

ولم يقتصر نشاط الحزب على ما تقدم ، وإنما أخذ يخطط للقضاء على عبد الكريم قاسم ، فاعد تدبيرا لاغتياله بتاريخ ١٤ آذار ١٩٦٢ عندما كان مقررا أن يجتمع بالسيد ناظم القدسي في الرطبة ، غير ان الحزب تراجع عن ذلك بعد أن بدا له احتمال وقوع ضحايا عديدة .

وارتأى الحزب أيضاً أن يتم ذلك خلال افتتاحه معمل الأحذية الشعبية في الكوفة بتاريخ ١٧ تموز ١٩٦٢ ، ثم عدل عن هذه الخطة أيضاً في اللحظات الأخيرة ، وأجل ذلك إلى ٢ كانون الأول ١٩٦٢ ولم تنفذ هذه الخطة أيضاً .

وكانت آخر محاولة لقيام حزب البعث العربي الاشتراكي بالثورة قبل ٨ شباط ١٩٦٣ هي تلك التي كان من المفروض أن تبدأ في صباح ١٩ كانون الثاني ١٩٦٣ . ولكنها كشفت اثر وشاية مكتوبة قدمها المقدم جابر علي الكاظم إلى عبد الكريم قاسم قادت إلى اعتقال عدد كبير من الضباط[٤٢] .

---

(٤٠) خطب الزعيم ، حـ١ ، ١٩٦٠ ، ص١٢٦-١٤٠
(٤١) نضال البعث ، حـ٧، ص٧١-٧٢
(٤٢) مقابلة شخصية مع السيد علي صالح السعدي أمين سر القطر العراقي حزب البعث العربي=

٢ ـ حزب الاستقلال :

يعتبر حزب الاستقلال من أكبر المشركين في حكومة الثورة فقد أصبح رئيس الحزب الشيخ محمد مهدي كبه عضوا في مجلس السيادة وهو أعلى هيئة في البلاد ومثل الحزب في الوزارة الأولى محمد صديق شنشل وزير الارشاد وعين فائق السامرائي نائب رئيس الحزب سفيرا للعراق في القاهرة غير ان السيد السامرائي اعتبر ذلك ابعادا له عن العراق(٤٣) .

ومع ذلك فقد قام بدور مهم في القاهرة خلال الأيام الأولى للثورة حين أرسل بمهمة عسكرية للحصول على الأسلحة والعتاد من الجمهورية العربية المتحدة واجتمع بالمشير عبد الحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية وامكنه الحصول على الأسلحة المطلوبة لأن تسليح العراق كان اكذوبة كبرى(٤٤) .

ومنذ الأيام الأولى للثورة اصطدم السيد محمد صديق شنشل ، ممثل الحزب في الوزارة مع عبد السلام عارف لاصداره صحيفة باسمه دون استشارة وزير الارشاد(٤٥) . ولم يكن لمجلس السيادة ولاعضائه دور يذكر في عملية اصدار القرارات أو تحديد سياسة الدولة الداخلية أو الخارجية ، كما ان اعضاء المجلس ومن ضمنهم الشيخ كبه لم يعترضوا على أي قرار طيلة وجودهم في المجلس .

وعندما ثار الخلاف حول « الوحدة أو الاتحاد » مع الجمهورية العربية المتحدة كان حزب الاستقلال من مؤيدي الوحدة ، وقد جاء ذلك على لسان أمين عام الحزب محمد صديق شنشل لدى عبد الكريم قاسم ، إذ قال « إني أؤيد الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة » بينما كان قاسم ومصطفى علي يؤيدان الاتحاد الفدرالي(٤٦) .

= الاشتراكي سابقاً . وانظر
أحمد فوزي ، ثورة ١٤ رمضان ، الشركة العربية للنشر ، القاهرة ، ١٩٦٣، ط١ . ص١٥٥ - ١٥٨ .

(٤٣) يذكر د. فاضل حسين « ان قائمة اسماء الوزارة كانت تضم حين اطلع عليها عبد اللطيف الدراجي اسم فائق السامرائي وزيرا للداخلية ولكن عبد السلام عارف رغب أن يكون وزيرا للداخلية فوافق عبد الكريم مسايرة له » انظر
د. فاضل حسين ، سقوط النظام ، ص٨٢

(٤٤) أنظر نص استقالة فائق السامرائي في كتاب ، نعمان الحديثي ، المصدر السابق الذكر ، ص١٠٩ - ١١٠

(٤٥) مقابلة شخصية مع السيد محمد صديق شنشل

(٤٦) مقابلة شخصية مع السيد مصطفى علي والسيد محمد صديق شنشل

وقد كان ممثل حزب الاستقلال أحد الوزراء القوميين الستة الذين قدموا استقالاتهم اثر اتساع الخلاف بين القوميين واليساريين . ثم تبعهم الشيخ محمد مهدي كبه عضو مجلس السيادة . وقد أيد حزب الاستقلال حركة الشواف في الموصل وتعرض اعضاء الحزب للاعتقال والمطاردة ، كما استقال نائب رئيس الحزب فائق السامرائي من منصبه كسفير للعراق في القاهرة في ٢٦ آذار ١٩٥٩ وكانت أسباب الاستقالة هي[٤٧] .

١ ـ إن تعيينه سفيرا في القاهرة هو ابعاد له عن العراق . وقد قبل بصورة مؤقتة القيام بمهمات خطيرة .

٢ ـ أنه يؤمن بالوحدة العربية الفورية ولا يقر نشاطات الشيوعيين ولا مواقفهم ازاء ذلك .

٣ ـ أنه يدين الحملة ضد الجمهورية العربية المتحدة في الصحف والاذاعة ومحكمة المهداوي من تقريع وتجريح وسب وشتم ، وبالرغم من كل المساعدات التي قدمتها إلى العراق أثناء قيام ثورة ١٤ تموز وبعدها .

٤ ـ إن عبد الكريم قاسم يريد الاحتفاظ بزعامته ولو على حساب الوحدة العربية ، ولذلك يرفض كل تقارب أو وحدة مع الجمهورية العربية المتحدة برئاسة جمال عبد الناصر .

وعمل حزب الاستقلال من اجل اسقاط حكم عبد الكريم قاسم فتعاون مع فؤاد الركابي أمين سر القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي ، وساهم أمين عام الحزب محمد صديق شنشل ماليا في محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم[٤٨] . كما سعى الحزب إلى قيام الجبهة القومية في عام ١٩٦١ مع حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب . ولم يكن للحزب المذكور صحيفة سرية أو علنية خلال سنوات الثورة ، كما أنه لم يعتمد على نظام الخلايا في تنظيماته وظل بعيدا عن الجماهير الواسعة .

---

(٤٧) أنظر نص الاستقالة في كتاب :
انعام الجندي ، المصدر السابق الذكر ، ص١٠٤ ـ ١٣٤ .
وانظر :
طالب مشتاق ، مذكرات سفير ، جـ٢ ، ص٨٧ـ٨٨ .

(٤٨) مقابلة شخصية مع السيد محمد صديق شنشل . وانظر .
فؤاد الركابي ، المصدر السابق الذكر ، ص٣٥

٣ ـ حركة القوميين العرب :

بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ارسلت القيادة القومية للحركة هاني الهندي أحد قادتها إلى العراق لتنظيم عناصر الحركة ووضع سياسة جديدة للعمل ، وعندما تحقق ذلك أطلق إسم « حركة القوميين العرب » لأول مرة على القوميين الذين كثيرا ما اعتبروا خطأ من اتباع حزب الاستقلال في العراق(٤٩) .

وكانت هذه أول خطوة عملية للحركة لتأكيد وجودها كحرب سياسي . ومن ناحية ثانية قام هاني الهندي بالتخطيط من اجل قيام « الجبهة القومية » التي حققت تحالف كافة القوى الوحدوية في العراق وزجها بوجه نظام عبد الكريم قاسم . ومن ناحية ثالثة وافق هاني الهندي على توصية القيادة المحلية للحركة الداعية إلى السماح لها بالعمل في صفوف القوات المسلحة . وكنت هذه أهم خطوة اتخذها مبعوث القيادة القومية للحركة إذ لم يعد القوميون العرب يحجمون عن تجنيد اعضاء هم في القوات المسلحة ، بل اخذوا يعتمدون بصورة متزايدة على ضباطهم من اجل القيام بحركة ثورية(٥٠) .

وقد شنت الحركة حملة عنيفة على أعمال الشيوعيين في الموصل وكركوك والحي وباقي مدن العراق . فهاجمت في نشرتها السرية « الوحدة » نشاط الحزب الشيوعي واتهمته بالعمل ضد مبادىء القومية العربية والوحدة . ولأن قضية الوحدة كانت أهم القضايا المطروحة في ذلك الحين ، قامت الحركة بنشر عدد من الدراسات التي ركزت على الوحدة . وأبدت الجمهورية العربية المتحدة التي كانت تشن حملة اذاعية وصحفية مركزة ضد الشيوعية اهتماما متزايدا بنشر بعض هذه الدراسات . كما اصدرت الحركة مجلة « الحرية » في ٤ كانون الثاني ١٩٦٠ وضحت فيها موقفها من الصراع الدائر قائلة « نحن راغبون فكريا في خوض معركة مع كافة القوى المعادية لحركتنا سواء كانت شرقية أم غربية يمينية أو يسارية » .

وعلى الرغم من اعتبار حركة القوميين العرب نفسها قوة وحدوية في الساحة العربية فانها لم تفكر بامكانية قيام أية وحدة خارج نطاق الجمهورية العربية المتحدة خشية أن تقود هذه الوحدة إلى تحويل مركز القوة في المنطقة إلى خارج إطار الجمهورية العربية المتحدة(٥١) .

---

(٤٩) باسل الكبيسي ، حركة القوميين العرب ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص٧٩ .
(٥٠) باسل الكبيسي ، المصدر السابق الذكر ، ص٧٩
(٥١) نفس المصدر ، ص٨٠

وكان برنامج الحركة خلال فترة حكم قاسم يتضمن :

١ - التركيز على قضية الوحدة العربية .
٢ - الصراع ضد الشيوعيين المحليين والقوى الرجعية في الوطن العربي .
٣ - التأكيد على سياسة الحياد الايجابي .
٤ - دعم حركات التحرير العربية وخاصة ثورة الجزائر .
٥ - دعم الجمهورية العربية المتحدة .

وقد اشتركت حركة القوميين العرب في الجبهة القومية التي تشكلت في العراق عام ١٩٦١ لكي تساهم في جمع القوى والاحزاب القومية وفي دفعها من اجل العمل المشترك لاسقاط حكم عبد الكريم قاسم ، وقيام الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة .

وفي تموز عام ١٩٦١ أي بعد مرور عدة أشهر على قيام الجبهة نشأ تأزم حاد في العلاقات داخل المعسكر القومي وخاصة بعد ادعاء عبد الكريم قاسم في الكويت حيث ان بعض اطراف الجبهة اعتبرها خطوة وحدوية بينما أطراف اخرى عارضتها ونتيجة لذلك قررت حركة القوميين العرب الخروج من الجبهة القومية والعمل بشكل انفرادي من اجل تحقيق اهدافها المرحلية باسقاط حكم قاسم وقيام الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة[٥٢] .

٤ - الرابطة القومية :

تأسست الرابطة القومية في شهر آب ١٩٥٨ من عناصر قومية أبرزها هشام الشاوي وعدنان الراوي ، لغرض تحقيق (التحرر والوحدة والاشتراكية) أما شعارها فهو (شعب عربي واحد - دولة عربية واحدة) . ومن ثم هي منظمة قومية لا حزبية تدعو إلى تجميع القوى القومية وتعمل في سبيل بناء مجتمع عربي اشتراكي موحد (على اسس الاشتراكية الديمقراطية التعاونية) . وتأخذ بالوحدة العربية الشاملة . وإن وحدة العراق مع الجمهورية العربية المتحدة خطوة كبرى لتحقيقها .

وترى الرابطة ان العراق جزء من الوطن العربي ، والعرب والأكراد متساوون في الحقوق والواجبات فيه[٥٣] . وقد هاجمت الرابطة القومية هجوما عنيفا عبد الكريم قاسم والشيوعيين بنشراتها وعن طريق صحيفتها السرية المسماة « الرقيب »

---

(٥٢) بيان حركة القوميين العرب في تموز ١٩٦١ .
(٥٣) كراس حول الرابطة القومية ، صادر عن المكتب السياسي للرابطة القومية في ٢٥ نيسان ١٩٦٠

كما قامت بنشر عدد من الكتب والكراسات واقتصر عمل الرابطة على العمل الدعائي دون أن يصل إلى استعمال العنف .

٥ ـ **الحزب العربي الاشتراكي :**

وهو جناح انشق عن حزب الاستقلال وتأسس عام ١٩٦٠ ، تحت شعار (كفاح ـ وحدة ـ اشتراكية) يؤمن بالقومية العربية لكونها قومية انسانية لا عدائية تعتز بمقوماتها وتحترم القوميات الأخرى وبأن الوطن العربي وحدة جغرافية وتاريخية وقومية ولغوية وإجتماعية وسياسية وأن الاستعمار هو الذي جزأ هذا الوطن[٥٤] . أما سياسة الحزب الداخلية فهي : أنه يؤمن بأن العراق جزء لا يتجزأ من الوطن العربي ويعمل على استرداد الاجزاء السليبة منه كعربستان وديار بكر ، ويؤمن الحزب بأن المواطنين متساوون أمام القانون ويعمل على ضمان حياة دستورية تستند على أسس ديمقراطية سليمة . ويؤمن الحزب بأن السياسة العربية يجب أن تقوم على أسس ضمان مصلحة الأمة العربية وتحرير جميع أجزاء الوطن العربي والحيلولة دون اخضاعه لأي نفوذ اجنبي ، ويرى ان السياسة الخارجية يجب أن تستمد من مصلحة الوحدة العربية وتنسجم مع اهدافها القومية وانتهاج سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز والتمسك بمبدأ التعايش السلمي[٥٥] . ولم يكن للحزب المذكور دور فعال في النضال القومي من اجل اسقاط حكم عبد الكريم قاسم وإنما اقتصر نشاطه على توزيع نشرات في فترات متباعدة . وكان يتزعم الحزب عبد الرزاق شبيب وفيصل الوائلي واحمد الحبوبي ومالك دوهان الحسن[٥٦] .

٦ ـ **التجمع القومي العراقي في القاهرة :**

انبثق التجمع القومي العراقي في القاهرة بعد فشل حركة الموصل في آذار ١٩٥٩ ولجوء بعض المدنيين والعسكريين إلى الجمهورية العربية المتحدة باقليميها الشمالي والجنوبي ، وابرز الذين كانوا في القاهرة : فائق السامرائي ، الرائد محمود الدرة ، سلمان الصفواني ، د. جبر عمر ، فؤاد الركابي ، مدحت إبراهيم جمعة ، صدام حسين ، عبد الكريم الشيخلي ، د. فيصل الوائلي ، أحمد

---

(٥٤) المكتب الثقافي القومي ، الأحزاب السياسية في العراق ، مطبوعة بالرونيو ، ١٩٧٥ ، ص ١ ـ ٥ .
(٥٥) وثائق خاصة
(٥٦) المكتب الثقافي القومي ، الثورة العربية ، جريدة الحزب الداخلية ، العدد ٨ ، لسنة ١٩٦٩ ، ص٦١ .

الجزائري ، عبد الرحمن البزاز ، هشام الشاوي ، عدنان الراوي ، هلال ناجي ، احمد الحوبي ، رؤوف الواعظ ، سليم الزبيدي ، علاء الدين الريس ، رشيد البدري وبتول الخطيب .

أما الذين لجأوا إلى سوريا فهم : العقيد نعمان ماهر الكنعاني ، المقدم الركن محمود عزيز ، أحمد عجيل الياور وغالبية ضباط حركة الموصل الذين يقرب عددهم من ثلاثين ضابطا . أما مجموع اللاجئين السياسيين الذين ضمهم مكتب التجمع القومي في القاهرة فكان سبعة وثمانين شخصاً[٥٧] . وتشكلت هيئة للتجمع القومي من قبل فائق السامرائي امين سر الهيئة وأحمد فوزي عبد الجبار المدير الاداري ، واتخذت مقرها في إحدى البنايات في الدقي في القاهرة ، وضم التجمع القومي ممثلين عن حزب الاستقلال[٥٨] وحزب البعث العربي الاشتراكي[٥٩] والرابطة القومية[٦٠] وحركة القوميين العرب[٦١] والحزب العربي الاشتراكي[٦٢] والقوميين المستقلين[٦٣] . وكذلك ممثلين عن جماعات اخرى كانت تتردد على المكتب منهم شباب الاخوان المسلمين وهم د. حبيب السامرائي وعبد الكريم الشوكه وحمد الكبيسي وبعض جماعات الحزب الاسلامي وبعض الأكراد ومنهم شوكت عقراوي . لقد كان هدف التجمع القومي اسقاط حكم عبد الكريم قاسم لكونه مناهضاً للقومية وللروح الاسلامية . وقد حدثت خلافات عديدة داخل الهيئة في مقدمتها وأهمها الموقف الواجب اتخاذه ازاء قضية الكويت عندما طالب العراق بضمها إليه واتخذت الجمهورية العربية المتحدة موقفا معارضا واعتبرت ذلك محاولة اقليمية وليست وحدوية فرفع فائق السامرائي وسلمان الصفواني ومحمود الدرة وعلاء الدين الريس مذكرة إلى الجامعة العربية أيدوا فيها مطلب العراق وقدموا الوثائق والخرائط التي تؤكد ذلك . ثم قرروا الانسحاب من هيئة التجمع القومي ومقاطعتها .

---

(٥٧) مقابلة شخصية مع السيد أحمد فوزي عبد الجبار المدير الاداري لمكتب التجمع القومي في القاهرة سابقا . بتاريخ ٧-١٠-١٩٧٧ .

(٥٨) وهم : فائق لسامرائي وسلمان لصفواني واحمد الجزائري .

(٥٩) وهم : مدحت إبراهيم جمعة وصدام حسين وعبد الكريم لشيخلي .

(٦٠) وهم : هشام الشاوي وعدنان الراوي .

(٦١) محمود الدرة .

(٦٢) وهما : فيصل الواثي وأحمد الحبوبي .

(٦٣) وهم : أحمد فوزي ، عبد الرحمن البزاز ود . جابر عمر .

والواقع كان مكتب التجمع القومي مرتبط بمكتب شؤون اللاجئين التابع لرئاسة الجمهورية في العربية المتحدة . ويقوم باعمال السفارة في القاهرة بالرغم من وجود السفارة العراقية هناك وذلك لأن أغلب العراقيين كانوا يراجعون المكتب وخاصة الطلاب منهم كما كان يقوم بأعمال حوارات السفر وتمديد الاقامة وقضايا الزواج والطلاق وكافة القضايا الثقفية والاجتماعية للعراقيين الموجودين في القاهرة[٦٤] .

وكان التجمع القومي يقوم بالدعاية ضد حكم عبد الكريم قاسم عن طريق محطات الاذاعة في الجمهورية العربية المتحدة في القاهرة ودمشق وكان مسؤ ولا عن براجها المخصصة للعراق عدنان الراوي ونعيم العزاوي . كما كان المكتب يقوم باصدار ونشر الكتب الدعائية ضد النظام القائم ويتم ارسالها إلى العراق بالتعاون مع رجال الحمارك ثم نشرها وتوزيعها عن طريق مكتبة المثنى في بغداد[٦٥] . واستمر المكتب القومي في العمل حتى قيام ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ حيث أغلق بقرار من رئاسة الجمهورية في العربية المتحدة بعد مرور ثلاثة أشهر على الثورة وبعد أن انتفى الغرض من قيامه .

٧ ـ الجبهة القومية :

تألفت الجبهة القومية عام ١٩٦١ في أعقاب انهيار جبهة الاتحاد الوطني ، من كل من حزب البعث العربي الاشتراكي وحزب الاستقلال وحركة القوميين العرب ، وهدفها الرئيسي تحقيق الوحدة العربية الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة[٦٦] . ومع ذلك فقد دفعت عوامل أحرى أيضاً إلى وحود هذه الجبهة ، هي كما حددها حزب البعث العربي الاشتراكي في القطر العراقي بما يلي[٦٧] :

١ ـ إن الجماهير القومية التي تعارض الحكم القائم وفصائله ، ليست بالضرورة مؤيدة لحزب دون آخر لاندفاعها بشعور قومي عاطفي فحسب . ولذا فإن حزب البعث يجدها مترددة في المشاركة الجدية في المعركة ، وإن حححتها تتلحص

(٦٤) مقابلة شخصية مع السيد أحمد فوري
(٦٥) وأهمها كتب أحمد فوري وهي : لمهداوي ، عرب أم عروب ، تترول ودحال ، هوفي هب ، حباحر وجبال ، قصة عبد الكريم قاسم كاملة ، وكذلك كتب هلال ناحي وهي : حتى لا ننسى ، أضواء على مجزرة لموصل ، أضواء على حكم عبد الكريم قاسم وغيرها
(٦٦) نضال البعث ، ج ٧ ، ص ٦٣
(٦٧) نفس المصدر ، ص ٦٦ ـ ٦٧

في أنه لا تجد الجو الملائم للعمل لتشتت القوى القومية وتفرقها ، وإنها تأخذ على الفئات القومية وخصوصا حزب البعث ، هذا التفرق .

٢ ـ كسر الطوق المحيط بحزب البعث العربي الاشتراكي وانفتاح مجال الجماهير القومية والمستقلة امامه .

٣ ـ عدم فسح المجال للعناصر القومية المستقلة في احداث تكتلات قومية جديدة مما يزيد من بعثرة القوى القومية .

٤ ـ الذي يؤخذ على حزب البعث أنه منغلق على نفسه يرفض أي تعاون أو تفاهم مع الفئات القومية الأخرى ، وقد أتخذ هذا سلاح ضد الحزب ، مما أدى إلى عزل أوساط قومية واسعة عن الحزب واساء إلى سمعته في تلك الأوساط .

٥ ـ إن بين الفئات القومية عناصر خيرة ودوافعها في العمل نبيلة حتى عندما تزج في مخاصمتها فهي تكون مدفوعة بتوجيهات مغرضة ، والتعاون سييسر لحزب البعث مجال الاتصال بها لتطويرها وجذبها نحو الحزب ، عندما تجد ان الحزب عميق في مفاهيمه واع في تخطيطه عنيد في نضاله .

٦ ـ اضعاف بعض التكتلات القومية المشبوهة ، بعزلها عن جو العمل القومي مثل الحزب العربي الاشتراكي والرابطة القومية والحزب الاسلامي .

٧ ـ قبول الفئات القومية التعاون على الشعارات المطروحة كديمقراطية الحكم ومقاومة الرجعية وتبني الاشتراكية سيسهل مهمة حزب البعث في تعميق هذه المفاهيم في أوساط الشعب .

٨ ـ إن نشر شعارات حزب البعث في الوسط القومي واتساعه سيخدم الحزب في الفترات القادمة في صراعه المحتمل من أجل هذه الشعارات .

٩ ـ لا شك ان المعركة القائمة أكبر من أن يفيها حزب البعث حقها لوحده ، وذلك لما للاعداء من امكانيات واسعة . فلا بد إذاً من أن يكتل أكبر عدد من المعارضين إلى جانبه ولا سيما حزب البعث الوحيد بينها الذي يتميز بتنظيم متين وعقيدة راسخة مما يؤهل الحزب لقيادة وتوجيه الجبهة »[٦٨] .

وفضلا عن ذلك كانت الجبهة تؤكد على ان الوطن العربي وحدة سياسية

(٦٨) نفس المصدر ، ص ٦٦ ـ ٦٧

متكاملة وأن التجزئة فرضها الاستعمار ، كما ان الجبهة تسعى لتحرير فلسطين والأجزاء السليبة من الاستعمار كما انها تعطف على الحقوق المشروعة للقوميات الأخرى وتؤمن بسياسة الحياد الايجابي وتتبنى الاشتراكية المستمدة من واقع وظروف الشعب العربي الخاصة وتجارب الشيوعية والصهيونية والاستعمار(٦٩) .

وبادرت الجبهة منذ أوائل عام ١٩٦١ بالعمل لأجل اسقاط حكم عبد الكريم قاسم ، كما ساهمت الجبهة من خلال عملها المتواصل في بث الوعي القومي بين الجماهير الشعبية وتهيئتها لاسقاط حكم قاسم وقامت باتصالات مع الحزب الديمقراطي الكردستاني من اجل وقف القتال في شمال العراق ، إذا ما قامت ثورة شعبية أو حركة عسكرية من قبل العناصر القومية(٧٠) .

انسحبت حركة القوميين العرب من الجبهة القومية في تموز ١٩٦١ نتيجة لتأزم العلاقات بين الأحزاب والقوى القومية داخل الجبهة وخارجها لأن الجبهة القومية لم تضم جميع القوى القومية فبقي خارج الجبهة الحزب العربي الاشتراكي والرابطة القومية والحزب الاسلامي ، التي أبعدت عن الانضمام إلى الجبهة بسبب عدم فاعليتها وافتقار غالبيتها إلى الشعبية بين الجماهير . أما أسباب انسحاب حركة القوميين العرب من الجبهة فهي كما حددها منشور الحركة في تموز ١٩٦١ بما يلي(٧١) :

١ ـ « إن الجبهة القومية القائمة ستتحول هي نفسها في مثل هذا الجو إلى طرف في الصراع وإنها ستتحول بالتالي عن مهمتها الرئيسية الأولى التي قامت من اجلها والتي هي تجميع الصف القومي على أساس استراتيجية واضحة ضمن اطار من العلاقة السليمة .

٢ ـ إن الجبهة القومية لم تعد في وضعها الحالي ونتيجة هذه التطورات الأخيرة قادرة على جمع كافة اطراف النضال القومي في العراق .

---

(٦٩) المكتب الثقافي القومي ، الأحزاب السياسية في القطر العراقي ، مطبوعة بالرونيو ، (بلا) ، ص ١١

ويذكر السيد علي صالح السعدي : « إن الجبهة القومية كانت جبهة شكلية لتفادي الصراعات بين الأحزاب والقوى القومية ، وإن حزب البعث العربي الاشتراكي كان يتعامل مع احزاب وقوى الجبهة بحذر شديد ، فكانت الاتصالات التي يجريها أعضاء الحزب تجري بأسماء مستعارة خوفا من انكشافهم أمام تلك الأحزاب والسلطة » (مقابلة شخصية مع السيد علي صالح السعدي) .

(٧٠) مقابلة شخصية مع السيد محمد صديق شنشل أمين حزب الاستقلال ومن أعضاء الجبهة القومية .

(٧١) بيان حركة القوميين العرب في تموز ١٩٦١

٣ ـ إن حركة القوميين العرب لن تتمكن في ظل هذا الوضع الجديد للجبهة وفي ظل الصراع القائم بين بعض قواها القومية وبعض القوى القومية الأخرى من أن تستمر في جمع القوى القومية في العراق على أسس سليمة ، لأن الشرط الأول لتحقيق هذه الغاية هو ألا تكون حركتنا في جانب دون آخر » . وأضافت على ذلك بأنها :

« تعلن بأنها ستواصل عملها الجدي الدائب للاتصال مع كافة القوى القومية في العراق لكي تساهم في تصحيح الموقف والأوضاع التي نجمت عن هذا التأزم وتبديل الصورة القائمة حاليا تدريجيا . وتؤكد بأن الجبهة القومية في العراق سلاح نضالي هام لتحقيق هدف الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة عندما تتوفر لهذه الجبهة الشروط المهيئة لأن تقوم على القواعد والمقاييس السليمة التي يحددها مفهوم الحركة للجبهة القومية الصحيحة »[٧٢] .

استنتاجات المبحث الثاني :

١ ـ لعب الحزب الشيوعي دورا هاما في إسناد عبد الكريم قاسم في صراعه مع عبد السلام عارف والقوى القومية وذلك من خلال سيطرته على المنظمات المهنية والشعبية وقوات المقاومة الشعبية .

٢ ـ استغل الحزب الشيوعي الصلة القديمة بينه وبين عبد الكريم قاسم فأخذ يرسل المذكرات الواحدة تلو الأخرى تطالب قاسم بتحقيق بعض ما يصبو إليه الحزب الشيوعي ومنها سيطرته على اجهزة الاعلام المختلفة ، كما يرسل المذكرات التي تطالب قاسم باتباع سياسة موالية لأفكاره .

٣ ـ قام الحزب الشيوعي بدور كبير في قمع حركة الشواف في الموصل وذلك عن طريق تنظيماته وجماهيره .

٤ ـ رفع الحزب الشيوعي شعار المشاركة في الحكم في فترة تعاظم نفوذه حيث كان الحزب يسيطر على المنظمات المهنية والشعبية كما كان يسيطر على المؤسسات الهامة في الدولة إلا أن هذا الشعار اختفى بعد مرور شهرين وذلك لمعارضة الاتحاد السوفياتي ومطالبته للحزب بعدم استفزاز عبد الكريم قاسم وبسحب شعار الاشتراك في الحكم .

---

(٧٢) نفس المصدر

٥ ـ يعتبر خطاب عبد الكريم قاسم في كنيسة مار يوسف في ١٩ تموز ١٩٥٩ انتكاسة للحزب الشيوعي حيث بعد هذا التاريخ بدأت مطاردة واعتقال الشيوعيين كما وضعت الرقابة على صحيفة الحزب « اتحاد الشعب » وعلى جميع اعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية . كما بدأت محاكمة الشيوعيين المسؤولين عن حوادث الموصل وكركوك في المجالس العرفية العسكرية حيث صدرت احكام الاعدام إلا أنها لم تنفذ .

٦ ـ بعد الانتكاسة التي تعرض لها الحزب الشيوعي في أواسط عام ١٩٥٩ و١٩٦٠ رفع الحزب شعار الجبهة الوطنية مع الأحزاب الأخرى إلا أن الجبهة لم تتحقق وذلك لامتناع أغلب هذه الأحزاب عن التعاون مع الحزب الشيوعي وذلك لعدم ثقتهم بالحزب المذكور بعد المصادمات الدموية التي فجرها الحزب المذكور مع الأحزاب الأخرى .

٧ ـ يعتبر الحزب الوطني الديمقراطي ذا ثقل سياسي كبير داخل الوزارة الأولى والثانية التي تم تشكيلها بعد قيام الثورة حيث كان الحزب المذكور يسيّر سياسة الحكومة الاقتصادية والمالية منذ اليوم الأول للثورة .

٨ ـ إن ممثلي الحزب الوطني الديمقراطي في الوزارة الأولى للثورة خرجوا عن تضامنهم مع الأحزاب الأخرى وذلك لعدم استقالتهم مع الوزراء القوميين الستة .

٩ ـ أوقف الحزب الوطني الديمقراطي نشاطه السياسي بطلب من عبد الكريم قاسم ، واحدث ذلك ردود فعل من قبل الحزب الشيوعي الذي استنكر هذا الاجراء كما ان رئيس الحزب كامل الجادرجي هو الآخر لم يوافق على ايقاف نشاط الحزب لأن القرار المذكور اتخذ في فترة غيابه عن العراق .

١٠ ـ يعتبر عام ١٩٦١ نهاية النشاط السياسي للحزب الوطني الديمقراطي بسبب استقالة ممثليه من الوزارة ، كما ان رئيس الحزب كامل الجادرجي استقال من رئاسة وعضوية الحزب فادى ذلك إلى تجميد نشاطات الحزب . وكان الانشقاق الذي حدث في نيسان ١٩٦٠ والذي ادى إلى خروج محمد حديد من الحزب وتأسيسه الحزب الوطني التقدمي قد اضعف الحزب الوطني الديمقراطي كثيرا وذلك بسبب حملات التشهير والانتقاد التي كانت تقوم بها صحف الحزبين المذكورين ضد بعضها .

١١ ـ إن نضال الأحزاب القومية لم يكن بصورة متوازنة أو متساوية فبعضها

كان له الدور الكبير في زعزعة حكم قاسم ومن ثم اسقاطه كحزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب بينما لم يكن للبعض الآخر دور يذكر كالحزب العربي الاشتراكي وحزب الاستقلال .

١٢ ـ لعب التجمع القومي العراقي في القاهرة دوراً اعلامياً كبيراً فكان يشن الحملات الصحفية والاذاعية ضد حكم قاسم في كل من القاهرة ودمشق .

١٣ ـ لم تقم الجبهة القومية بدور أساسي لاسقاط نظام الحكم ، وإنما كانت تسعى قبل كل شيء إلى التنسيق بين الأحزاب والقوى القومية والحيلولة دون أي احتكاك أو اصطدام فيما بينها .

١٤ ـ لعب الخط العسكري في حزب البعث العربي الاشتراكي دور المخطط والمنفذ لجميع محاولات اسقاط حكم عبد الكريم قاسم وكان آخرها ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ القومية . .



الخاتمة

إن ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ هي نتاج ظروف موضوعية وظروف ذاتية . من الناحية الموضوعية ، هي نتاج التناقضات بين المراكز والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، بين القوى الصاعدة والقوى المتمركزة في السلطة التي كانت تتحكم في الشؤون العامة للبلاد وتحول دون تطور المجتمع بشكل طبيعي .

أما من الناحية الذاتية ، فإن التناقضات الموضوعية دفعت القوى الصاعدة إلى رفع مستوى وعيها الاجتماعي والوطني والقومي ، ومن ثم إلى رص صفوفها واحكام تنظيماتها المختلفة . وانعكس ذلك على وجه الخصوص جماهيريا وتنظيميا باتساع حجم الأحزاب السياسية وازدياد نشاطها وتعميق مفاهيمها وأفكارها في المطالبة باصلاحات جزئية إلى التغيير الجذري لبنية المجتمع وطبيعة العلاقات القائمة فيه .

ووضحت الأهداف المشتركة الطريق نحو العمل المشترك فتألفت الجبهات ، وعلى الأخص « جبهة الاتحاد الوطني » عام ١٩٥٧ . وبخط مواز لذلك دخلت صفوف العسكريين رياح الوعي بالتناقضات القائمة في البلاد والوشائج الوثيقة التي تربطهم بالقوى الوطنية ، فانطلقوا يضمون أنفسهم في حلقات ثم في خلايا ، ثم في تنظيم كامل للضباط الأحرار ارتبط على نحو أو آخر بمجمل الحركة الوطنية .

غالبا ما شككت الأوساط الاستعمارية العالمية والرجعية العراقية والعربية بطبيعة ثورة ١٤ تموز وهوية القائمين بها . فهي حينا مجرد حركة ضباط انقلابية ، وحينا آخر هي من تدبير جهات أجنبية . وما لم يقم الدليل على صحة هذه

الادعاءات ، وهو ما لم يحدث حتى الآن ، فإن الآثار التي احدثتها الثورة على جميع الأصعدة هي التي تحدد جوهر الثورة وابعادها وهوية القائمين بها . وعلى قدر المعطيات المتوفرة في الوقت الحاضر ، بوسعنا أن نقول إن الثورة كانت منعطفا أساسيا في تاريخ العراق وفي الوطن العربي وفي العلاقات الدولية .

وطنيا ، غيرت الثورة النظام الملكي إلى نظام جمهوري ، واتسمت السلطة لأول مرة في العراق بطابع وطني لا غبار عليه إذ تألفت الوزارة الأولى من ممثلي الحركة الوطنية بقطاعاتها المختلفة ، وأجري تطهير في جهاز الدولة للتخلص من العناصر المرتبطة بالنظام الملكي ارتباطا وثيقا وشغلت المراكز الهامة عناصر مشهود لها بالوطنية والكفاءة في الجيش والادارة والمؤسسات التعليمية والاقتصادية . وشرعت الثورة بناء المجتمع الجديد ، فألغت نظام العشائر وتعديلاته وذيوله ثم أردفت ذلك بتشريع قانون الاصلاح الزراعي لتحرير الفلاحين من الاستغلال الاقطاعي ثم الخروج من المنطقة الاسترلينية وتحرير النقد الوطني من الارتباط بالجنيه الاسترليني ، كما خطت الثورة خطوة واسعة باصدار قانون رقم « ٨٠ » لتحرير الثروة النفطية من سيطرة الاحتكارات الأجنبية . وعملت الثورة على اقامة المشاريع الصناعية والزراعية والاسكانية ووفرت الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية على نطاق واسع . ثم اصدرت قانون الأحوال الشخصية لبناء العلاقات الاجتماعية والعائلية على أسس متطورة . كما شرعت قانون الجمعيات فأعادت الحياة الحزبية إلى البلاد .

وعربيا ، انسحب العراق من الاتحاد الهاشمي المرتبط بالنفوذ الامبريالي في المنطقة العربية والموجه لضرب القومية العربية ، ووقفت حكومة الثورة إلى جانب القضايا العربية وعلى الأخص ثورة الجزائر والقضية الفلسطينية .

ودوليا ، خرج العراق من حلف بغداد العدواني وتخلص من كل ما كان يكبله من قيود فرضتها الاتفاقيات العسكرية الثنائية التي عقدها النظام الملكي من قبل ، وأقام علاقات دولية متكافئة مع جميع الدول بما فيها الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية .

غير انه إذا كان تقويض النظام قد تم بدون اشكالات معقدة ولم تعقبه مضاعفات داخلية أو عربية أو دولية ، فإن ترسيخ السلطة الثورية وأسلوب ممارستها ومن ثم بناء المجتمع الجديد ألقت أعباء ثقيلة على أطراف الحركة الوطنية ناءت بها

كواهلهم ، فنجمت عنها خلافات وتمزقات وتناحرات أدت إلى الصراع المسلح .

فبغياب مجلس قيادة الثورة برز الصراع بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف ، وكذلك بين الضباط الأحرار ، وبرزت الطموحات الشخصية والقطاعية ، مع الاقلال من أهمية كل من مجلس السيادة ومجلس الوزراء أدى إلى تعزيز النزعة الفردية لدى عبد الكريم قاسم في الحكم ، ومن ثم إلى انعدام التخطيط في دفع السياسة العامة للدولة على نحو موضوعي دقيق يأخذ بنظر الاعتبار جميع الاحتمالات والجوانب الايجابية والسلبية في أي قرار يتعلق بالشؤون الداخلية والخارجية ، وعلى الأخص القرارات التي تتعلق بالأمور الخطيرة منها .

ومن ناحية أخرى ان الخلافات التي نشبت بين العسكريين تأتي أيضاً من عدم التجانس الفكري فيما بينهم ، سيما وإن أهداف ومبادىء حركة الضباط الأحرار كانت عامة يمكن تفسيرها تفسيرات مختلفة . وقد اجج هذه الخلافات اللاتجانس أيضاً بين أهداف ومبادىء الأحزاب الوطنية ، والخلط الذي ساد بين الأهداف المرحلية والأهداف الاستراتيجية ، بحيث لم يعد هناك وضوح رؤية لما هو ممكن التحقيق ، وما هو طموح مستقبلي يقتضي التمهيد له عبر مراحل طويلة . كموضوع « الوحدة الفورية » مع الجمهورية العربية المتحدة أو « الاتحاد الفدرالي » .

إن لا تكافؤ القوى بين الأحزاب الوطنية واندفاع البعض نحو احتواء جماهير واسعة وتلكّؤ أو عدم قدرة البعض الآخر منها ، خلق جوا من الريبة والتوجس والقلق ثم الخوف الشديد من سيطرة حزب على أحزاب أخرى . وقد أججت هذه الصراعات أيضاً بشكل أو بآخر التأثيرات الخارجية العربية منه والدولية .

إن تفتت جبهة الاتحاد الوطني ، وتناحر الأحزاب السياسية ، وتصدع الأخوة العربية الكردية واستفحال المظاهر الشوفينية والانفصالية ثم الاجهاز على الحريات العامة والحريات الشخصية ، وفقدان الأمن وسيادة القانون ، والحملة التي شنتها السلطة على بعض الأحزاب السياسية لغرض شلها وتجميد نشاطها مما دفع بها إلى العمل السري وغير ذلك من مظاهر التفسخ السياسي العام ادى بحكم الضرورة إلى عزلة النظام عن الجماهير الشعبية ، ومن ثم إلى ظهور النزعة الفردية في الحكم واستعمال وسائل القمع والقسر بشدة وعلى نطاق واسع .

وبخط متواز مع ذلك أخذت مسيرة الثورة في تغيير المجتمع تتعثر بل وترتد في

كثير من المجالات ، فأصابت قانون الاصلاح الزراعي تغييرات لمصلحة الملاكين الكبار ، كان أخطرها تمليك أراضٍ أميرية شاسعة لبعض الملاكين في العمارة والناصرية وفق حق اللزمة وأصحاب المحارم والسركلة . وعاد نفوذ الاقطاع إلى الريف . وازدادت الهجرة من الريف إلى المدينة . وارتفعت الأسعار على نحوٍ لم يعهده الاقتصاد العراقي من قبل فأثقل كاهل الطبقات الفقيرة بل والمتوسطة أيضاً . ومن ناحية أخرى ازداد العجز في الميزان التجاري زيادة خطيرة بعد أن أمكن تخفيضه خلال العام الأول للثورة ، وأطلق استيراد البضائع الأجنبية وعاد من ثم نفوذ الشركات والمحتكرين في حقل التجارة الخارجية .

ووجهت إلى القطاع الصناعي ضربات موجعة عرقلت تطور الصناعة الوطنية وعلى الأخص في القطاع العام ، إذ وضعت العراقيل أمام تنفيذ مشاريع اتفاقات التعاون الاقتصادي والفني مع الدول العربية والدول الاشتراكية وبدأت التبعية الاقتصادية تعم القطاع الصناعي تحت شعارات اقتصادية زائفة كالتصديق والمشاركة والتجميع . . . وغيرها .

إن تراكم كل هذه العوامل الاجتماعية والاقتصادية أدى إلى انحراف ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ عن مسارها الطبيعي وإلى عزلة النظام عن القوى السياسية الوطنية والقومية والتقدمية ومن ثم اصبح النظام يعاني من عزلة قاتلة من مختلف القوى الوطنية والقومية داخلياً وعربياً ودولياً ، مما أدى بهذا النظام لأن يتهاوى ويسقط بأول ضربة توجه إليه وذلك لعدم قدرته على الصمود بسبب ابتعاد القوى الشعبيه والقومية عنه وذلك منذ عام ١٩٦٠ حيث أخذ عبد الكريم قاسم يقرب القوى الرجعية إلى حكمه كما انه فقد كل هيبة واحترام سواء على الصعيد الداخلي أو العربي أو الدولي وخاصة بعد أن قرر قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدول التي تقيم علاقات مع دولة الكويت أو تعترف بها . وبالفعل تهاوى حكم عبد الكريم قاسم بفعل ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ القومية .

مصادر البحث

أ ـ باللغة العربية

أولا ـ الوثائق المنشورة

١ ـ حزب الاتحاد الدستوري . المنهاج الاساسي والنظام الداخلي . شركة التجارة والطباعة ، بغداد ، ١٩٤٩ .

٢ ـ حزب الاستقلال . في شؤون النفط . مطبعة الصباح ، بغداد ، ١٩٥١ .

٣ ـ الحزب الاسلامي العراقي . منهاج الحزب الاسلامي . المطبعة الاسلامية ، بغداد ، ١٩٦٠ .

٤ ـ حزب البعث العربي الاشتراكي . نضال البعث في القطر العراقي ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨ . ج ٥ ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٦ ، ط ٣ .

٥ ـ حزب البعث العربي الاشتراكي . نضال البعث في القطر العراقي ١٩٥٨ ـ ١٩٦٣ . ج ٧ ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٦ ، ط ٣ .

٦ ـ حزب البعث العربي الاشتراكي . نضال حزب البعث عبر بيانات قيادته القومية ١٩٥٥ ـ ١٩٦٢ . دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧١ ، ط ٢ .

٧ ـ الحزب الشيوعي العراقي . في سبيل استيعاب سياسة الحزب . تشرين الأول ١٩٥٨ .

٨ ـ الحزب الشيوعي العراقي . الميثاق الوطني والنظام الداخلي . بغداد ١٩٦٠ .

٩ ـ الذكرى الأربعينية لوفاة السيد خالد النقشبندي . مطبعة الادارة المحلية ، بغداد ١٩٦٢ .

١٠ ـ سفارة الجمهورية العراقية في بيروت . أضواء على المشكلة البارزانية . ١٩٦٣ .
١١ ـ قاسم ، عبد الكريم . ابناء الأسرة التعليمية إنني أحد أفرادكم . وزارة الارشاد ، بغداد ، ١٩٦٠ .
١٢ ـ قاسم ، عبد الكريم . أهداف الثورة . وزارة الارشاد ، بغداد ، ١٩٦٠ .
١٣ ـ قاسم ، عبد الكريم . تحيات ورسائل إلى المؤتمرات الدولية بغداد ، ١٩٦٠ .
١٤ ـ قاسم ، عبد الكريم . جيشنا المظفر في ذكرى تأسيسه الحادية والأربعين . وزارة الارشاد ، بغداد ١٩٦٢ .
١٥ ـ قاسم ، عبد الكريم ، طريق التحرر العربي في خطب عبد الكريم قاسم . وزارة الارشاد ، بغداد ١٩٦٠ .
١٦ ـ قاسم ، عبد الكريم . العروبة نحن حماتها . وزارة الارشاد ، بغداد ١٩٦٠ .
١٧ ـ قاسم ، عبد الكريم . مبادىء ثورة ١٤ تموز في خطب ابن الشعب البار . ج ١ ، ١٩٥٩ ، مطبعة الحكومة ، بغداد .
١٨ ـ قاسم ، عبد الكريم . مبادىء ثورة ١٤ تموز في خطب ابن الشعب البار . ج ٢ ، ١٩٥٩ ،مطبعة الحكومة ، بغداد .
١٩ ـ قاسم ، عبد الكريم . مبادىء ثورة ١٤ تموز في خطب ابن الشعب البار . ج ٣ ، ١٩٦٠ ، مطبعة الحكومة ، بغداد .
٢٠ ـ قاسم ، عبد الكريم . مبادىء ثورة ١٤ تموز في خطب الزعيم ، ١٩٥٨ ، بغداد .
٢١ ـ قاسم ، عبد الكريم . مقابلة صحفية بين عبد الكريم قاسم والمستر انتوني ناتنك . مطبعة الجيش ، بغداد ، ١٩٥٩ .
٢٢ ـ الكلية العسكرية . الحزب والقوات المسلحة ـ يوميات من ايار ١٩٤١ ـ شباط ١٩٧٦ . بغداد ، مطبوعة بالرونيو .
٢٣ ـ مدرسة الاعداد الحزبي . الجوانب التنظيمية والنضالية وتطورها في حزب البعث ١٩٤٩ ـ ١٩٥٨ بغداد ، مطبوعة بالرونيو .
٢٤ ـ مديرية الأمن العامة . الحركة الشيوعية في العراق ١٩٤٨ ـ ١٩٥٨ ، ج ١ ، بغداد ، ١٩٦٦ .

٢٥ ـ مديرية الأمن العامة . الحركة الشيوعية في العراق ١٩٥٨ ـ ١٩٦٣ ، ج ٢ ، بغداد ١٩٦٦ .
٢٦ ـ المكتب الثقافي القومي . الأحزاب السياسية في القطر العراقي . مطبوعة بالرونيو .
٢٧ ـ المكتب الثقافي القومي . حول المؤتمرات القطرية للحزب في القطر العراقي . مطبوعة بالرونيو ، ١٩٧٦ .
٢٨ ـ المكتب الثقافي القومي . لمحات من نضال البعث ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤ . مطبوعة بالرونيو .
٢٩ ـ المكتب الثقافي القومي . مسألة الحدود بين العراق والكويت . مطبوعة بالرونيو .
٣٠ ـ المكتب الثقافي القومي . المسألة الكردية في تراث حزب البعث العربي الاشتراكي . مطبوعة بالرونيو .
٣١ ـ مكتب الطلاب القومي . دور الطلبة في الثورة . مطبوعة بالرونيو .
٣٢ ـ وزارة الارشاد . حكومة الثورة ومفاوضات النفط . سلسلة الثقافة الشعبية « ٢٧ » ، بغداد ١٩٦١ .
٣٣ ـ وزارة الارشاد . دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠ . مطبعة التمدن ، بغداد ، ١٩٦١ .
٣٤ ـ وزارة الارشاد . الكتاب الاسود « اعترافات الشيوعيين » . بغداد ١٩٦٣ .
٣٥ ـ وزارة الارشاد . الكويت ، القضاء العراقي السليب . سلسلة الثقافة الشعبية « ٣١ » مطبعة الرابطة ، بغداد ، ١٩٦١ .
٣٦ ـ وزارة التخطيط . دائرة الاحصاء المركزية ـ المجموعة الاحصائية السنوية العامة ـ الأعوام ١٩٥٧ و١٩٥٨ و١٩٥٩ و١٩٦٠ و١٩٦١ و١٩٦٢ و١٩٦٣ . مطبعة الحكومة ، بغداد .
٣٧ ـ وزارة الخارجية . حقائق عن الحدود العراقية ـ الايرانية . ١٩٦٠ .
٣٨ ـ وزارة الخارجية . حقيقة الكويت . ج ٢ ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، ١٩٦١ .
٣٩ ـ وزارة الخارجية . حقيقة الكويت . ج ٣ . مناقشات مجلس الامن في ٣٠ ـ ١٠ ـ ١٩٦١ ، مطبعة الحكومة ، بغداد .
٤٠ ـ وزارة الخارجية . الحدود العراقية ـ الكويتية . دائرة الشؤون القانونية والمعاهدات ، مطبوعة بالرونيو .

٤١ ـ وزارة الداخلية . في العام الرابع من عهد الثورة المباركة ١٤ ـ تموز ١٩٦٢ . مطبعة الارشاد ، بغداد ١٩٦٢ .
٤٢ ـ وزارة الداخلية ـ مديرية النفوس العامة . المجموعة الاحصائية لتسجيل عام ١٩٥٧ ـ اثنان وعشرون جزءا .
٤٣ ـ وزارة الدفاع . محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة ـ المحاضر للجلسات التي عقدتها المحكمة . مطبعة الحكومة ، بغداد ، اثنان وعشرون جزءا .
٤٤ ـ وزارة النفط . بيان تاريخي هام عن مفاوضات النفط والنص الكامل لمحضر الاجتماعين المنعقدين في مقر قاسم بتاريخ ٢و٦ ـ نيسان ١٩٦١ بين الوفد العراقي وشركات النفط . بغداد ١٩٦١ .
٤٥ ـ وزارة النفط . بيان وزارة النفط عن نتيجة المفاوضات مع شركات النفط بتاريخ ١٧ ـ ١٠ ـ ١٩٦١ . بغداد ، ١٩٦١ .
٤٦ ـ وزارة النفط . حكومة الثورة ومفاوضات النفط . سلسلة الثقافة الشعبية ، بغداد ، ١٩٦١ .

ثانيا ـ الوثائق غير المنشورة

١ ـ تقرير الاستخبارات العسكرية حول موقف رتل الهادي من ثورة الجيش في ١٤ تموز ١٩٥٨ .
٢ ـ مديرية الأمن العامة .
٣ ـ وزارة الخارجية .

ثالثا ـ الكتب

١ ـ ابراهيم ، أكرم نشأت . مآسي ومهازل للحقيقة والتاريخ من أحداث الماضي القريب . الشركة الشرقية للطبع ، بغداد ، ١٩٦٢ .
٢ ـ ابراهيم ، عبد الفتاح . معنى الثورة ـ أضواء على ثورة ١٤ تموز . مطبعة الرابطة ، بغداد ، ١٩٥٩ .
٣ ـ الابراهيمي ، حسن علي . الكويت ـ دراسة سياسية . دار النهار ، بيروت ، ١٩٧٢ .
٤ ـ أبو العيس ، محمد حسن . مهمات الثورة في المرحلة الراهنة . دار بغداد ، بغداد ، ١٩٥٩ .
٥ ـ أحرار العراق ، انتفاضة العراق الأخيرة ، القاهرة ، ١٩٥٧ .

٦ ـ أحمد ، ابراهيم . الأكراد والعرب . مطبعة صلاح الدين ، بغداد ، ١٩٦١ .
٧ ـ اسراعيلان وآخرون . سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية . دار التقدم ، موسكو .
٨ ـ الاسود ، صادق ، السياسة في الدول النامية . مكتبة الجامعة ، بغداد ، ١٩٧٠ (مطبوعة بالرونيو) .
٩ ـ أمين ، عبدالله . الشيوعية على السفود . مطبعة شفيق ، بغداد ، ١٩٦٣ .
١٠ ـ اوكونور ، هارفي . الأزمة العالمية في البترول . ترجمة د. عمر مكاوي ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
١١ ـ ايدن ، انتوني . مذكرات انتوني ايدن . القسم الثاني ، دار مكتبة الحياة ، بيروت .
١٢ ـ ايونيدس ، ميشيل . فرق تخسر . تعريب خيري حماد ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦١ .
١٣ ـ البارح ، عبد الرزاق . معنى عبد الكريم قاسم . مطبعة العهد الجديد ، بغداد ١٩٦٢ . ط ١ .
١٤ ـ بحري ، يونس . سبعة أشهر في سجون بغداد ، بيروت ، ١٩٦٠ .
١٥ ـ البديري ، ناصر . إرادة الشعب تحققت في ثورة ١٤ تموز الخالد . مطبعة القضاء ، النجف ، ١٩٥٨ .
١٦ ـ البرازي ، نوري خليل . الملكية والتطوير الزراعي في العراق . مطبعة العاني ، بغداد ١٩٦٧ .
١٧ ـ البزاز ، عبد الرحمن . الدولة الموحدة والدولة الاتحادية . دار القلم ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ط ٣ .
١٨ ـ البزاز ، عبد الرحمن . صفحات من الأمس القريب . دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٦٠ .
١٩ ـ البزاز ، عبدالرحمن . نظرات في التربية والاجتماع والقومية ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٦٧ .
٢٠ ـ بطي ، فائق ، الأحزاب وتاريخ الحركة الوطنية . مطبعة الأديب ، بغداد ، ١٩٦٩ .
٢١ ـ بطي ، فائق . الخيانة الكبرى . دار البلاد للصحافة ، بغداد ، ١٩٥٩ .
٢٢ ـ بطي ، فائق ، الموسوعة الصحفية العراقية . مطبعة الأديب ، بغداد ، ١٩٧٦ .

٢٣ ـ البغدادي ، الحاج صادق . المهداوي . سلسلة كتب قومية «٢٣ » ، القاهرة ، ١٩٦٠
٢٤ ـ البناء ، هاشم . الحزب الشيوعي في الميزان . مطبعة دار المعرفة ، بغداد ، ١٩٥٩ .
٢٥ ـ بونداريفسكي . سياستان إزاء العالم العربي . ترجمة خيري الضامن ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٥ .
٢٦ ـ بيرجر ، مورو . العالم العربي اليوم . ترجمة محيي الدين محمد ، دار مجلة شعر ، بيروت ، ١٩٦٣ .
٢٧ ـ تشايلدرز ، آرسكين . الحقيقة عن العالم العربي . تعريب خيري حماد ، منشورات المكتب التجاري ، بيروت .
٢٨ ـ تشايلدرز ، آرسكين . الطريق إلى السويس . تعريب خيري حماد ، الدار القومية للنشر ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
٢٩ ـ الجادرجي ، كامل . مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي . دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٠ .
٣٠ ـ الجادرجي ، كامل . من أوراق كامل الجادرجي . دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧١ .
٣١ ـ جار الله ، عبد الكريم حسون . تصدع البشرية من ضلال وويلات الاستبداد والعبودية . المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٦٩ .
٣٢ ـ جاسم ، عزيز السيد . تحليل في طبيعة الثورة من ١٤ إلى ١٧ تموز . منشورات دار الثورة .
٣٣ ـ الجاسم ، محمد علي رضا . دراسة حول اتفاقية التعاون الاقتصادي بين العراق والاتحاد السوفياتي . دار التضامن ، بغداد ، ١٩٦١ .
٣٤ ـ جاعد ، حميد . الحركة النقابية في العراق . مطبعة دار السلام ، بغداد ، ١٩٧٤ .
٣٥ ـ الجاوشلي ، هادي رشيد . مشاكل العراق الداخلية مع الأيام . مطبعة سلمان الأعظمي ، بغداد ، ١٩٦٧ .
٣٦ ـ الجده ، عبد الكريم . ثورة الزعيم المنقذ . مطبعة البرهان ، بغداد ، ١٩٦٠ .
٣٧ ـ جدوع ، عبدالله . مولد زعيم . شركة التجارة والطباعة ، بغداد ، ١٩٥٩ .

٣٨ ـ جعفر ، نوري . الثورة مقدماتها ونتائجها . مطبعة الزهراء ، بغداد ، ١٩٥٨ .

٣٩ ـ الجمالي ، محمد فاضل . ذكريات وعبر . دار الكتاب الجديد ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ط ٢ .

٤٠ ـ الجمالي ، محمد فاضل . العراق الحديث ـ آراء ومطالعات في شؤونه المصيرية . بيروت .

٤١ ـ الجمالي ، محمد فاضل . من واقع السياسة العراقية . مطابع دار الكشاف ، بيروت ، ١٩٦٥ .

٤٢ ـ جميل ، حسين . العراق الجديد . دار منيمنة ، بيروت ، ١٩٥٨ ..

٤٣ ـ الجندي ، انعام . إلى اين يسير الشيوعيون بالعراق . دار النشر العربية ، بيروت ، ١٩٥٩ .

٤٤ ـ جواد، هاشم ، مقدمة في كيان العراق الاجتماعي . مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٤٦ .

٤٥ ـ الحاج ، عزيز . أين يقفون وأين يقف العراق ؟ دار الفكر الجديد ، بيروت ، ١٩٥٩ .

٤٦ ـ الحاج ، عزيز . ثورتنا في العراق وقضية الوحدة . دار الفكر الجديد ، بيروت ، ١٩٥٩ .

٤٧ ـ الحاج ، عزيز . القومية العربية والديمقراطية . دار بغداد ، بغداد ، ١٩٥٩ .

٤٨ ـ حافظ ، محمود . استراتيجية الغرب في الوطن العربي . مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٤٩ ـ حبيب ، موسى . ثورة ١٤ تموز . شركة فرج الله للمطبوعات ، بغداد ، ١٩٥٨ .

٥٠ ـ حجار ، جورج . المسألة الكردية ـ نحو اخوة عربية كردية . دراسات ، دار القدس ، بيروت .

٥١ ـ حسن ، رزاق ابراهيم . تاريخ الطبقة العاملة في العراق ١٩١٨ ـ ١٩٦٨ . المؤسسة العربية للدراسات ، بيروت ، ١٩٧٦ .

٥٢ ـ حسن ، محمد سلمان . دراسات في الاقتصاد العراقي . دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٦ .

٥٣ ـ الحسني ، عبد الرزاق . تاريخ الوزارات العراقية . عشرة أجزاء ، دار الكتب ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ط ٤ .
٥٤ ـ حسين ، باقر محمد . ثورة ١٤ تموز ، النجف ، ١٩٥٩ .
٥٥ ـ حسين ، فاضل . تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ١٩٤٦ ـ ١٩٥٨ . مطبعة الشعب ، بغداد ، ١٩٦٣ .
٥٦ ـ حسين ، فاضل . سقوط النظام الملكي في العراق . دار الهنا للطباعة ، القاهرة ، ١٩٧٤ .
٥٧ ـ حسين ، محمد توفيق . عندما يثور العراق ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٥٩ .
٥٨ ـ حسين ، محمد توفيق . نهاية الاقطاع في العراق ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٥٨ .
٥٩ ـ حسين ، نوري عبد الرزاق . تيارات سياسية في الحركة الوطنية العراقية . المؤسسة القومية للنشر ، القاهرة ، ١٩٥٨ .
٦٠ ـ الحصري ، خلدون ساطع . ثورة ١٤ تموز وحقيقة الشيوعيين في العراق . دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٣ ، ط ٢ .
٦١ ـ الحلي ، صبيح نشأت . ١٤ تموز يوم خالد . بغداد ، ١٩٥٩ .
٦٢ ـ حمادي ، سعدون . نحن والشيوعية في الأزمة الحاضرة . دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٥٩ .
٦٣ ـ حمادي ، سعدون . نحو إصلاح زراعي اشتراكي . دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٤ .
٦٤ ـ الحمداني ، باهرة . ثورة رمضان . مطبعة سلمان الأعظمي ، بغداد ، ١٩٦٣ .
٦٥ ـ حنا ، جورج . عندما يتكلم الشعب . دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٥٨ .
٦٦ ـ حنظل ، فالح . اسرار مقتل العائلة المالكة في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨ . بيروت ، ١٩٧١ .
٦٧ ـ خدوري ، مجيد . الاتجاهات السياسية في العالم العربي . الدار المتحدة للنشر ، بيروت ، ١٩٧٢ .

٦٨ ـ خدوري ، مجيد . العراق الجمهوري . الدار المتحدة للنشر ، بيروت ، ١٩٧٤ .
٦٩ ـ خدوري ، مجيد . عرب معاصرون ـ أدوار القادة في السياسة . الدار المتحدة للنشر ، بيروت ، ١٩٧٣ .
٧٠ ـ خصباك ، شاكر . الكرد والمسألة الكردية . منشورات الثقافة الجديدة ، بغداد ، ١٩٥٩ .
٧١ ـ خيري ، زكي . ملاحظات أولية عن الاصلاح الزراعي المنشود في العراق . مطبعة الشعب ، بغداد ، ١٩٧٤ .
٧٢ ـ خيري ، سعاد . من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق ١٩٢٠ ـ ١٩٥٨ . ج ١ ، مطبعة الأديب ، بغداد ، ١٩٧٤ .
٧٣ ـ دار التحرير العربي . ثورات الحق ولقاء الأحرار . دمشق .
٧٤ ـ دار الحياة . بين الكويت والعراق . دمشق ، ١٩٦٢ .
٧٥ ـ الدجيلي ، حسن . ميثاق بغداد . مطبعة الرابطة ، بغداد ١٩٥٦ .
٧٦ ـ دروزه ، الحكم . الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية . مكتبة منيمنة ، بيروت ، ١٩٦٣ ، ط ٣ .
٧٧ ـ الدره ، فاروق . انطلاقة العراق ١٤ تموز ١٩٥٨ والقضية العربية . مؤسسة حسين النوري ، دمشق ، ١٩٥٨ .
٧٨ ـ الدره ، محمود . القضية الكردية والقومية العربية في معركة العراق . دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٣ .
٧٩ ـ دواره ، فؤاد . احلاف العدوان الامريكية . دار القاهرة للطباعة ، القاهرة ، ١٩٥٨ .
٨٠ ـ دوغان ، محمد أمين . الحقيقة كما رأيتها في العراق . دار الشعب ، بيروت ، ١٩٦٢ .
٨١ ـ دقاق ، باسيل . عهد المهداوي ، بيروت ، ١٩٥٩ .
٨٢ ـ دوكاس ، مارثا . أزمة الكويت ـ العلاقات الكويتية العراقية من ١٩٦١ ـ ١٩٦٣ . دار الهنا ، بيروت .
٨٣ ـ الراوي ، ابراهيم . ذكريات من الثورة العربية الكبرى إلى العراق الحديث . دار الكتاب الجديد ، بيروت ، ١٩٦٩ .

٨٤ ـ الراوي ، عدنان . من القاهرة إلى معتقل قاسم . دار الآداب ، بيروت ، ١٩٦٣ .
٨٥ ـ رزوق ، منير . مؤامرة عبد الناصر . دار البلاد ، بغداد ، ١٩٥٩ .
٨٦ ـ رسول ، اسماعيل . ضوء على الجذور التاريخية لثورة ١٤ تموز . دار ابن الشعب ، بغداد ، ١٩٥٩ .
٨٧ ـ الرشيد ، يعقوب عبد العزيز . الكويت في ميزان الحقيقة والتاريخ . ١٩٦٣ .
٨٨ ـ رفعت ، محمد . التوجيه السياسي للفكرة العربية الحديثة . دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٤ .
٨٩ ـ الركابي ، فؤاد . الحل الأوحد . الشركة العربية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٣ .
٩٠ ـ روندو ، بيير . مستقبل الشرق الأوسط تعريب نجدة هاجر وسعيد القز ، المكتب التجاري ، بيروت ، ١٩٥٩ .
٩١ ـ زهر الدين ، عبد الكريم . مذكراتي عن فترة الانفصال في سوريا . دار الاتحاد للنشر ، بيروت ، ١٩٦٨ .
٩٢ ـ زودو ، لوقا . المسألة الكردية والقوميات العنصرية في العراق . بيروت ، ١٩٦٩ .
٩٣ ـ زيدان ، محمد مصطفى . القومية العربية بين التحدي والاستجابة . دار مكتبة الأندلس ، بنغازي ، ١٩٧٣ .
٩٤ ـ السامر ، فيصل . تطور الحياة الحزبية في الوطن العربي وأثر الحرب الثانية . مطبوعة بالرونيو .
٩٥ ـ السامرائي ، سعيد عبود . العراق والمنطقة الاسترلينية . مكتبة النهضة ، بغداد ، ١٩٦١ ، ط ٢ .
٩٦ ـ ستيورت . دزموند . تاريخ الشرق الأوسط الحديث . ترجمة زهدي خير الله ، دار النهار، بيروت ، ١٩٧٤ .
٩٧ ـ سعدالله ، صلاح الدين محمد . كردستان والحركة الوطنية الكردية . مطبعة الأهالي ، بغداد ، ١٩٥٩ .
٩٨ ـ سعيد ، أمين . ثورات العرب في القرن العشرين . دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٦٠ .

٩٩ ـ سلطان ، سليم ، آراء في مسألة الثورة العراقية . منشورات جريدة الثورة ، (بلا) .
١٠٠ ـ سليم ، شاكر مصطفى . محكمة حسن الركاع . دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٠ .
١٠١ ـ السويدي ، توفيق . مذكرات نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية . دار الكاتب العربي ، بيروت ، ١٩٦٩ ، ط ١ .
١٠٢ ـ السيد ، جلال . حزب البعث العربي . دار النهار ، بيروت ، ١٩٧٣ .
١٠٣ ـ السيد ، جلال . حقيقة الأمة العربية وعوامل حفظها وتمزقها . دار اليقظة العربية ، بيروت ، ١٩٧٣ .
١٠٤ ـ سيف ، مالك . تجربتي في الحزب الشيوعي . منشورات فؤاد كرم ، بيروت ، ١٩٧٤ .
١٠٥ ـ سيل ، باتريك . الصراع حول سوريا . ترجمة سمير بده ، دار الأنوار ، بيروت ، ١٩٦٨ .
١٠٦ ـ شاخبازيان . رأسمالية الدولة والتطور الاقتصادي في الجمهورية العراقية ١٩٥٨ ـ ١٩٦٨ . ترجمة يوسف سلمان ، دار دمشق للطباعة ، دمشق .
١٠٧ ـ الشاوي ، فالح . زعيم ملهم وقائد عظيم . دار ليقظة العربية للطباعة ، بغداد ، ١٩٦٢ .
١٠٨ ـ الشاوي ، منذر . القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية العراقية . مطبعة شفيق ، بغداد ، ١٩٦٦ ، ط ٢ .
١٠٩ ـ شير ، حكمت . الجوانب القانونية لنضال الشعب العربي من أجل الاستقلال . وزارة الاعلام ، بغداد ، ١٩٧٤ .
١١٠ ـ الشبيبي ، حسين محمد . الجبهة الوطنية الموحدة طريقنا وواجبنا التاريخي . منشورات الثقافة الجديدة ، بغداد .
١١١ ـ شريف ، ابراهيم . الشرق الأوسط . بغداد ، دار الجمهورية ، ١٩٦٥ .
١١٢ ـ شريف ، عزيز . شعوب آسيا وأفريقيا ضد حلف بغداد ومبدأ آيزنهاور . دار الفكر ، القاهرة ، ١٩٥٧ .
١١٣ ـ شريف ، عزيز . من حلف بغداد إلى تحرير القنال . مطابع الجلاء ، بيروت .
١١٤ ـ شوكت ، ناجي . سيرة وذكريات ثمانين عاما ١٨٩٤ ـ ١٩٧٤ . دار الكتاب الجديد ، بيروت ، ١٩٧٥ ، ط ٢ .

١١٥ ـ شميس ، عبد المنعم . العراق الثائر . دار القاهرة للطباعة ، القاهرة ، ١٩٥٨ .
١١٦ ـ الشيباني ، طلعت ، واقع الملكية الزراعية في العراق . دار الأهالي للنشر ، بغداد ، ١٩٥٨ .
١١٧ ـ الشيتي ، عبدالله . معجزة العراق . دار الأيام ، دمشق ، ١٩٥٨ .
١١٨ ـ الشيخ ، عزيز . جبهة الاتحاد الوطني والمهام التاريخية الملقاة على عاتقها في الظرف الراهن . مكتبة النور ، بغداد ، ١٩٥٩ .
١١٩ ـ صبري ، انور . تجربة الاصلاح الزراعي في العراق . دار الثورة ، بغداد ، ١٩٧٤ .
١٢٠ ـ صبري ، موسى . مخبر صحفي وراء أحداث عشر ثورات . دار المعارف ، مصر ، ١٩٧٠ .
١٢١ ـ الصفار ، محمد عبد الكريم . عبد الكريم قاسم البطل الثائر ، مكتبة الثورة الفكرية ، بغداد ، ١٩٦١ .
١٢٢ ـ الصفار ، محمد عبدالكريم . عبد الكريم قاسم كما عرفته في شخصيته وزعامته . مكتبة الثورة الفكرية ، بغداد ، ١٩٥٩ ، ط ٢ .
١٢٣ ـ صفوة ، نجدة فتحي . العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب . المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٦٩ .
١٢٤ ـ الطالباني ، جلال . كردستان والحركة القومية الكردية . دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧١ ، ط ٢ .
١٢٥ ـ طه ، رياض . قصة الوحدة والانفصال . دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٧٤ .
١٢٦ ـ الظاهر ، عبد الرزاق . الاصلاح الزراعي والسياسي . مطبعة شفيق ، بغداد ، ١٩٥٩ ، ط ١ .
١٢٧ ـ عادل ، سلام . الحزب الشيوعي العراقي ـ حول بعض قضايا الوضع الراهن . دار بغداد ، ١٩٥٩ .
١٢٨ ـ العاني ، سهيل السيد نجم . فتنة الأوحد قاسم . مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٦٣ .
١٢٩ ـ العاني ، عاكف يوسف . الثورة العراقية والحكم الجمهوري . مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٥٨ .

١٣٠ ـ عبدالله ، عامر . الطريق التاريخي لوحدة الأمة العربية . منشورات مكتبة النور ، بغداد ، ١٩٥٩ .
١٣١ ـ عبد الله ، عامر . قضايا عربية . دار الفكر الجديد ، بيروت ، ١٩٥٩ .
١٣٢ ـ عبد الباقي ، زيدان . القومية العربية والمجتمع العربي . مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٤ .
١٣٣ ـ عبد الحميد ، محمد كمال . الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي . مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ط ٤ .
١٣٤ ـ عبد الرضا ، ماجد . المسألة الكردية في العراق إلى عام ١٩٦١ . مكتبة بغداد ، بغداد ، ١٩٧٠ .
١٣٥ ـ عبد الناصر ، جمال . خطب الرئيس عبد الناصر في احتفالات العيد السابع لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٩ . دار القاهرة ، القاهرة ، ١٩٥٩ .
١٣٦ ـ عبد الناصر ، جمال . نحن والعراق والشيوعية . دار النشر العربية ، بيروت ، ١٩٥٩ .
١٣٧ ـ العبدلي ، راجي . الحركة القومية للعمال العراقيين . الدار القومية للطباعة ، القاهرة ، ١٩٦٠ .
١٣٨ ـ العبطة ، محمود . الديمقراطية في العراق . ج ١ ، مطبعة النعمان ، النجف ، ١٩٦٠ .
١٣٩ ـ العجلي ، معن . ماذا في شمال العراق . بيروت ، ١٩٦٨ .
١٤٠ ـ العزاوي ، عبد الكريم . ثورة ١٤ رمضان المباركة ونهاية الطاغية الأرعن وأعوانه . بغداد ، مطبعة العامل ، ١٩٦٣ .
١٤١ ـ العزاوي ، محمد شكري . ثمار ثورة ١٤ تموز . مطبعة الأسواق التجارية ، بغداد ، ١٩٦٠ .
١٤٢ ـ العزاوي ، محمد شكري . ثورة ١٤ رمضان . دار العزاوي للطباعة ، بغداد ، ١٩٦٣ .
١٤٣ ـ العزاوي ، يونس . المحاورات الاساسية وأثرها في التطور السياسي في المنطقة العربية بعد الحرب الثانية ، مطبوعة بالرونيو .
١٤٤ ـ عضو سابق في الحزب الشيوعي العراقي . . اعترافات رائد أو مذكرات شيوعي . الدار العالمية للطباعة ، القاهرة .
١٤٥ ـ العظم ، خالد . مذكرات خالد العظم . ج ٣ ، الدار المتحدة للنشر ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ط ٢ .

١٤٦ ـ العقاد ، صلاح . الشرق العربي المعاصر . مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
١٤٧ ـ العكام ، عبد الأمير . حركة النقابات العمالية والفلاحية والمهنية والجمعيات العربية بعد الحرب الثانية في اتجاه الوحدة العربية . مطبوعة بالرونيو .
١٤٨ ـ علاوي ، ابراهيم . البترول العراقي والتحرر العربي . دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٧ .
١٤٩ ـ العلوان ، عبد الصاحب . دراسات في الاصلاح الزراعي . مطبعة الاسواق التجارية ، بغداد ، ١٩٦١ ، ط ١ .
١٥٠ ـ علوش ، ناجي . الثورة والجماهير . دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ط ٣ .
١٥١ ـ عودة ، محمد . ثورة العراق . دار النديم ، القاهرة .
١٥٢ ـ العيسمي ، شبلي . في الثورة العربية . المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ط ٤ .
١٥٣ ـ العيسمي ، شبلي . الوحدة العربية من خلال التجربة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧١ .
١٥٤ ـ غالب ، صبيح علي . قصة ثورة ١٤ تموز والضباط الأحرار . دار الجاحظ للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٧١ ، ط ٢ .
١٥٥ ـ غريب ، ادمون . الحركة القومية الكردية . دار النهار ، بيروت ، ١٩٧٣ .
١٥٦ ـ الغمراوي ، امين سامي . قصة الأكراد في شمال العراق . دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ط ١ .
١٥٧ ـ غنيم ، عادل . تطور الحركة الوطنية في العراق . سلسلة كتب قومية « ٦٦ » ، الدار القومية للنشر ، ١٩٦٠ ، القاهرة .
١٥٨ ـ الغنيمي ، محمد طلعت . نظرات في العلاقات الدولية العربية . منشأة المعارف بالاسكندرية .
١٥٩ ـ غولمن ، ولدمار . عراق نوري السعيد . مؤسسة الانتاج الطباعي ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ط ١ .
١٦٠ ـ فرج ، عبد الستار . موسوعة الجمهورية العراقية ـ سفر الثورة . مكتبة الثورة للصحافة ، بغداد ، ١٩٦٠ .

١٦١ ـ فرج ، محمد . الأمة العربية على الطريق إلى وحدة الهدف . دار الفكر العربي ، القاهرة .
١٦٢ ـ فرح ، الياس . الوطن العربي بعد الحرب الثانية . المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٥ .
١٦٣ ـ الفرزلي ، نيقولا . في ذكرى ثورة تموز في العراق . دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٤ .
١٦٤ ـ الفرع الثقافي العسكري . العراق الثائر . مطبعة الحكومة ، دمشق ، ١٩٥٨ .
١٦٥ ـ فرمان ، غائب طعمة . الحكم الأسود في العراق . دار الفكر ، القاهرة ، ١٩٥٧ .
١٦٦ ـ فوزي ، أحمد . بترول ودخان . دار الشرق الجديدة ، القاهرة ، ١٩٦١ ، ط ١ .
١٦٧ ـ فوزي ، أحمد . ثورة ١٤ رمضان . الشركة العربية للطباعة ، القاهرة ، ١٩٦٣ .
١٦٨ ـ فوزي ، أحمد . خناجر وجبال . القاهرة ، ١٩٦١ .
١٦٩ ـ فوزي ، أحمد . غرب أم غروب . دار الشرق الجديد ، القاهرة ، ١٩٦١ .
١٧٠ ـ فوزي ، أحمد . قصة عبد الكريم قاسم كاملة ، الشركة العربية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٣ .
١٧١ ـ فوزي ، أحمد . لهو في لهب . القاهرة ، ١٩٦١ .
١٧٢ ـ الفيل ، محمد رشيد . الأكراد في نظر العلم . (بلا) .
١٧٣ ـ قادر ، خالد . طريق إلى أم الطبول . شركة فرج الله للمطبوعات ، بيروت ، ١٩٥٩ .
١٧٤ ـ قلعجي ، قدري . تجربة عربي في الحزب الشيوعي . دار الكاتب العربي ، بيروت .
١٧٥ ـ كاراكتاكوس . ثورة العراق ١٤ تموز . ترجمة خيري حماد ، المكتب العالمي للتأليف ، بيروت .
١٧٦ ـ كارانجيا . الفجر العربي . الدار القومية للنشر ، القاهرة ، ١٩٥٨ .
١٧٧ ـ كبه ، ابراهيم . هذا طريق ١٤ تموز . دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٩ .

١٧٨ ـ كبه ، محمد مهدي . مذكرات في صميم الأحداث ١٩١٨ ـ ١٩٥٨ . دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ط ١ .
١٧٩ ـ كمال الدين ، محمد علي . التطور الفكري في العراق . شركة الطباعة والتجارة ، بغداد ، ١٩٦٠ .
١٨٠ ـ الكنعاني ، نعمان ماهر . ضوء على شمال العراق . دار الجمهورية للطباعة ، بغداد ١٩٦٥ ، ط ٢ .
١٨١ ـ كنه ، خليل . العراق أمسه وغده . دار الريحاني للطباعة ، بيروت ، ١٩٦٦ . ط ١ .
١٨٢ ـ كيرك ، جورج . السياسة العربية المعاصرة . سلسلة كتب سياسية ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة .
١٨٣ ـ الكيلاني ، هيثم . الجانب العسكري في النضال من اجل الوحدة العربية . دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٣ .
١٨٤ ـ لاكور ، والتر . الاتحاد السوفياتي والشرق الأوسط . المكتب التجاري للطباعة ، بيروت ، ١٩٥٩ ، ط ١ .
١٨٥ ـ لجنة احتفالات ثورة ١٤ تموز . ثورة ١٤ تموز في عامها الأول . مطابع دار الأخبار ، بغداد ، ١٩٥٩ .
١٨٦ ـ لنشوفسكي ، جورج . الشرق الأوسط في الشؤون العالمية . ج ٢ ، دار المتنبي ، بغداد ، ١٩٦٥ .
١٨٧ ـ المجمع العلمي العراقي . ١٤ تموز ثورة الجيش والشعب . مطبعة المجمع العلمي ، بغداد ، ١٩٥٩ .
١٨٨ ـ مجموعة من كبار الكتاب السوفييت . السياسة الخارجية السوفياتية ١٩٥٥ ـ ١٩٦٥ . دار الكاتب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٨ .
١٨٩ ـ محمد ، سالم علي . الاجرام الشيوعي في العراق . مطبعة بور سعيد ، القاهرة .
١٩٠ ـ محمد ، محمود أحمد . ثورة العراق . الدار القومية للنشر ، القاهرة ، ١٩٦٣ .
١٩١ ـ محمود ، حسن سليمان ، الكويت ماضيها وحاضرها . المكتبة الأهلية ، بغداد ، ١٩٦٨ .
١٩٢ ـ محمود ، عبد الحفيظ . العراق الشهيد والخطر الشيوعي . مكتبة الملك طلال ، عمان ، ١٩٥٩ ، ط ١ .

١٩٣ ـ محيي الدين ، عبدالرزاق . من اجل الانسان في العراق . مطبعة دار السلام ، بغداد ، ١٩٦٠ ، ط ١ .
١٩٤ ـ مخلص ، جاسم المحامي ، مذكرات الطبقجلي وذكريات جاسم مخلص . المكتبة العصرية ، بيروت .
١٩٥ ـ مخلص ، عفيفة رؤوف . المرأة والثورة . مطبعة الرابطة ، بغداد ١٩٥٨ .
١٩٦ ـ مرقص ، الياس . تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي . دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٤ .
١٩٧ ـ مرقص ، الياس . الماركسية السوفياتية والقضايا العربية . دار الحقيقة ، بيروت ، ١٩٧٣ .
١٩٨ ـ مروة ، حسين . ثورة العراق ١٩٥٨ . دار الفكر الجديد ، بيروت ١٩٥٨ ، ط ١ .
١٩٩ ـ مشتاق ، طالب . اوراق ايامي ١٩٠٠ ـ ١٩٥٨ ، ج ١ ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ط ١ .
٢٠٠ ـ مشتاق ، طالب . مذكرات سفير عراقي في تركيا . ج ٢ ، دار الكاتب العربي ، بيروت .
٢٠١ ـ معرض دمشق الدولي . ١٤ تموز الثورة العراقية بين الأمس واليوم . دمشق ، ١٩٥٨ .
٢٠٢ ـ مطبعة المنار . ١٤ تموز ثورة العراق . دمشق ، ١٩٥٨ ، ط ٢ .
٢٠٣ ـ مطبعة النجاح . عراق ١٤ تموز . بغداد ، ١٩٥٩ .
٢٠٤ ـ المقدادي ، محمد عباس . مشاكل شعبنا . مطبعة الجامعة ، بغداد ، ١٩٥٩ .
٢٠٥ ـ الملاح ، عبد الغني . التجربة بعد ١٤ تموز . مطبعة معتوق ، بيروت ، ١٩٦٦ .
٢٠٦ ـ منير ، علي . مذكرات عبد السلام عارف . المؤسسة القومية للتأليف والنشر ، بغداد ، ١٩٦٧ ، ط ١ .
٢٠٧ ـ ناجي ، هلال . أضواء على حكم عبد الكريم قاسم . دار العهد الجديد ، القاهرة ، ١٩٦١ .
٢٠٨ ـ ناجي ، هلال . جناية الشيوعيين على الأدب العراقي . دار الكرنك ، القاهرة ، ١٩٦٠ .

٢٠٩ ـ ناجي ، هلال ، حتى لا ننسى ـ فصول من مجزرة الموصل . مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٦٣ ، ط ٢ .
٢١٠ ـ الناصري ، عبد السلام . معارك طبقية . منشورات الطريق الجديد ، بغداد .
٢١١ ـ النجار ، مصطفى عبد القادر . التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي . مطبعة جامعة البصرة ، ١٩٧٥ .
٢١٢ ـ النشاشيبي ، ناصر الدين . حفنة رمال . دار الموعد للطباعة ، بيروت ، ١٩٦٥ .
٢١٣ ـ النشاشيبي ، ناصر الدين . ماذا جرى في الشرق الأوسط . المكتب التجاري ، بيروت ، ١٩٦٢ ، ط ٢ .
٢١٤ ـ النعيمي ، أحمد نوري . السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية . دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٥ .
٢١٥ ـ هاشم ، جواد . لمحات في تطور الاقتصاد العراقي . المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ط ١ .
٢١٦ ـ الهلالي ، عبد الرزاق . قصة الأرض والفلاح والاصلاح الزراعي .
٢١٧ ـ هومي ، جرجيس جبرائيل . القوميات العراقية ماضيها وحاضرها الفعال في ثورة ١٤ تموز . مطبعة الارشاد ، بغداد ١٩٥٩ .
٢١٨ ـ هيكل ، محمد حسنين . عبد الناصر والعالم . دار النهار ، بيروت ١٩٧٢ .
٢١٩ ـ الوردي ، علي . دراسة في طبيعة المجتمع العراقي . مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٦٥ .
٢٢٠ ـ اليوزبكي ، توفيق سلطان . دراسات في الوطن العربي ـ الحركات الثورية والسياسية . دار الكتب للطباعة ، جامعة الموصل ، ١٩٧٤ ، ط ٢ .

رابعا ـ الرسائل الجامعية

١ ـ اسعد ، فائز عزيز . انحراف النظام البرلماني في العراق . رسالة ماجستير منشورة ، وزارة الاعلام ، بغداد ١٩٧٥ .
٢ ـ حميدي ، جعفر عباس . التطورات السياسية في العراق ١٩٤١ ـ ١٩٥٣ . رسالة ماجستير منشورة ، مطبعة النعمان ، النجف ، ١٩٧٦ .
٣ ـ صالح ، غانم محمد . النظام السياسي في العراق ١٩٤٨ ـ ١٩٥٨ . رسالة

ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٧١ .
٤ ـ العكام ، عبد الأمير هادي . حزب الاستقلال العراقي ١٩٤٦ ـ ١٩٥٨ . رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، ١٩٧١ .
٥ ـ الفهد ، عبد الرزاق مطلق ، تاريخ الأحزاب السياسية في العراق ١٩٤٦ ـ ١٩٥٨ . رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، ١٩٧٠ .
٦ ـ قاسم ، جميل قاسم . الحزب الوطني الديمقراطي في العراق ـ دراسة سياسية اقتصادية اجتماعية . رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٧٣ .
٧ ـ الكبيسي ، باسل . حركة القوميين العرب . رسالة دكتوراه منشورة ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٤ .
٨ ـ محمود ، عبد النافع . ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق . رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٧٣ .
٩ ـ النعيمي ، أحمد نوري . السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الثانية ، رسالة ماجستير منشورة ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٥ .

خامسا ـ المقالات والبحوث والمخطوطات

١ ـ الاسود ، صادق . الزعامة الملهمة في العالم الثالث . مجلة مركز الدراسات الفلسطينية ، العدد ٣ ، المجلد ٢ ، حزيران ١٩٧٣ ، بغداد .
٢ ـ البامرني ، طه مصطفى . حول الوضع في قصر الرحاب يوم ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ . مخطوطة غير منشورة ، بغداد .
٣ ـ الجادرجي ، كامل . اوراق غير منشورة والموجودة في مكتبة السيد نصير الجادرجي .
٤ ـ جميل ، حسين . بداية فكرة الجمهورية في العراق . مجلة الهلال ، العدد ٦ ، السنة ٧٣ ، كانون الثاني ١٩٦٥ ، القاهرة .
٥ ـ الجومرد ، عبد الجبار ، من حياتي ١٩١٠ ـ ١٩٧١ . مخطوطة غير منشورة ، الموصل .

٦ ـ الحاج ، عزيز . بين تموزيين « خواطر لم تنشر بعد » . مجلة آفاق عربية ، العدد ١١ ، السنة ٢ ، تموز ١٩٧٧ ، بغداد .
٧ ـ حبيب ، كاظم . دراسة في مشاكل التطور الصناعي في العراق . مجلة الجامعة المستنصرية ، العدد ٢ ، السنة ٢ ، ١٩٧١ ، بغداد .
٨ ـ الحسني ، عبدالرزاق . الجبهة الوطنية في العراق جذورها التاريخية وتطورها . مستل من مجلة العرفان ، المجلد ٥٩ ، ١٩٧١ ، صيدا .
٩ ـ حوار مجلة الثقافة الجديدة مع السيد محمد حديد . صفحات من تاريخ العراق الحديث ـ حول جبهة الاتحاد الوطني عام ١٩٥٧ . مجلة الثقافة الجديدة ، العدد ١٤ ، تموز ١٩٦٩ ، بغداد .
١٠ ـ الدره ، محمود . ثورة الموصل بعد سبع سنوات . مجلة دراسات عربية ، العدد ٦ ، السنة ٢ ، نيسان ١٩٦٦ ، بيروت .
١١ ـ الطعان ، عبدالرضا . مساهمة في دراسة مفهوم الثورة . مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد الأول ، العدد ٣ ، ١٩٧٧ ، بغداد .
١٢ ـ عبدالرضا ، ماجد . الأصول التاريخية لشعار الجبهة الموحدة . مجلة الثقافة الجديدة ، العدد ٧ ، تشرين الأول ١٩٦٩ ، بغداد .
١٣ ـ عجينة ، رحيم ، الحالة الصحية في العراق . مجلة المثقف ، العدد ١ ، السنة الأولى ، تشرين الأول ١٩٥٨ ، بغداد .
١٤ ـ العقاد ، صلاح . تطور اليسار في العراق . مجلة الكاتب المصرية ، العدد ٧٢ ، السنة ٧ ، ١٩٦٧ ، القاهرة .
١٥ ـ العقاد ، صلاح . السياسة الايرانية والاستعمار الجديد . مجلة السياسة الدولية ، العدد ٤ ، نيسان ١٩٦٦ ، القاهرة .
١٦ ـ كبه ، ابراهيم . حول ثورة ١٤ تموز المجيدة . مجلة المثقف ، العدد ١٠ ، السنة ٢ ، تموز ، ١٩٥٩ ، بغداد .
١٧ ـ محيي الدين ، نجيب . المناهج الدراسية واهدافها . مجلة المثقف ، العدد ٢٦ ، شباط ـ آذار ١٩٦٢ ، بغداد .
١٨ ـ مذكرة قدمها نفر من رجال السياسة في العراق إلى رئيس الوزراء في ٤ أيلول ١٩٦٦ . مسألة الحكم في العراق . مجلة دراسات عربية ، العدد ١٢ ، السنة ٢ ، تشرين الأول ١٩٦٦ ، بيروت .
١٩ ـ منير ، علي . مذكرات عبد السلام عارف . مجلة روز اليوسف المصرية ،

الاعداد من ١٩٧٩ ـ ١٩٨٤ ، مايس وحزيران ١٩٦٦ ، القاهرة .

سادسا : المقابلات الشخصية

أ ـ اعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار

الاسم	التاريخ
١ ـ العقيد المهندس المتقاعد رجب عبد المجيد .	عدة مقابلات
٢ ـ العميد الركن المتقاعد ناجي طالب	١٩٧٦/٨/٣١
٣ ـ العميد الركن المتقاعد محيي الدين عبد الحميد	١٩٧٦/٩/٢ ١٩٧٧/٥/١٤
٤ ـ العميد الركن المتقاعد محسن حسين الحبيب	١٩٧٦/١/٩
٥ ـ العميد الركن المتقاعد عبد الكريم فرحان	١٩٧٤/٢/١٦
٦ ـ العقيد الركن المتقاعد صبيح علي غالب	١٩٧٧/٤/١٥
٧ ـ المقدم الطيار المتقاعد محمد سبع	١٩٧٦/٩/٤

ب ـ الضباط الأحرار من اللجنة الوسطية

١ ـ العميد الركن المتقاعد جاسم العزاوي	٥ و١٩٧٦/٦/٢٠
٢ ـ العقيد المتقاعد شمس الدين عبدالله	١٩٧٦/٩/٣
٣ ـ العقيد المتقاعد نعمان ماهر الكنعاني	٢٣و ٢٥و ١٩٧٦/٥/٢٦
٤ ـ المقدم المتقاعد طه ياسين الدوري	١٩٧٦/٩/١١
٥ ـ العميد المتقاعد محمد عليْ سعيد	١٩٧٧/١/٦

ج ـ الوزراء في عهد عبد الكريم قاسم

١ ـ اللواء الركن المتقاعد أحمد محمد يحيى وزير الداخلية	١٩٧٦/٩/١٩ و١٩٧٦/١٠/١٣
٢ ـ السيد محمد صديق شنشل وزير الارشاد	عدة مقابلات
٣ ـ السيد حسين جميل وزير الارشاد	١٩٧٦/١٠/١٨ و١٩٧٧/٦/٢٨
٤ ـ السيد مصطفى علي وزير العدل	١٩٧٦/٤/٢٠
٥ ـ السيد هديب الحاج حمود وزير الزراعة	١٩٧٦/٦/٢١

د ـ زعماء الأحزاب السياسية

١ ـ السيد علي صالح السعدي أمين سر القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق سابقا ١٩٧٦/٩/١٥

٢ ـ السيد عبد القادر اسماعيل البستاني عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي سابقا ١٩٧٧/٢/٩

٣ ـ السيد نصير الجادرجي نجل المرحوم
كامل الجادرجي ١٩٧٧/٥/١٤
رئيس الحزب الوطني الديمقراطي و١٩٧٧/٦/١٦

٤ ـ السيد أحمد فوزي عبد الجبار المدير الاداري ١٩٧٧/٩/٣٠
للتجمع القومي العراقي في القاهرة و١٩٧٧/١٠/٧

سابعا ـ الصحف والمجلات

اتحاد الشعب
الاستقلال
الانسانية
الأهالي
البلاد
البيان
الثقافة الجديدة
الثورة (١٩٥٩ ـ ١٩٦٠)
الثورة العربية
الجمهورية (١٩٥٨)
الحرية
خه بات
الرأي العام
روز اليوسف (١٩٦٦)
الزمان (١٩٥٨ ـ ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠)
السياسة الدولية
الشرق
صوت الأحرار

طريق الشعب
الفكر الجديد
الفيحاء
الكاتب
المبدأ
المثقف (١٩٥٩ - ١٩٦٠)
مجلة الجامعة المستنصرية
مجلة مركز الدراسات الفلسطينية
المساء
المنار (١٩٦٦)
الوقائع العراقية (١٩٥٨ - ١٩٥٩ - ١٩٦٠ - ١٩٦١ - ١٩٦٢ - ١٩٦٣) .
الهلال

ب - باللغة الانكليزية

1. Agwani, Mohammed Shafi. Communism in the Arab East. Asia publishing house, Bombay, 1969.
2. Arfa, Hassan. The kurds- in historical and political study. Oxford university press, London, 1966.
3. Birdwood, Lord. Nuri As-said- A study in Arab Leadership. Cassell, London, 1959.
4. Be'eri, Eliezer. Army Officers in Arab politics and society, preager, Ball Mall, London, 1970.
5. Callman, Waldman J. Iraq under General Nuri. The John Hopkins, Baltimore, U.S.A., 1963.
6. Caractacus. Revolution in Iraq. Victor gollancz, L.T.D., London, 1959.
7. Chubin, shahram. The foreign relations of Iran. University of California press, 1974.
8. Dann, Uriel. Iraq under Qassem - A political History, 1958- 1963. Praeger, Pall Mall, Jerusalem, 1969.
9. De Gaury, Gerald. Three kings in Baghdad 1921- 1958. Hutchinson, of London, 1961.
10. Eagleton, William. The Kurdish Republic of 1946. Oxford university press, London, 1963.

11.Hassan, Qassim Iraq Before and After the Revolution, 1958.
12.Khadduri, Majid. Independent Iraq, 1932-1958. Oxford university, 1960.
13.Khadduri, Majid. Republican Iraq. Oxford university, London, 1969.
14.Kimball, Lorenzo Kent. The changing pattern of political power in Iraq 1958 to 1971. Robert Speller and Sons, New York, 1972.
15.Lenczowski, George. The Middle East in World Affairs. Cornell university press, 1962.
16.O'Ballance, Edgar. The kurdish Revolt 1961- 1970. Faber and Faber limited, London ,1973.
17. Pasha, Harry C. Sindersson. Ten Thousand of one Nights memories of Iraq's Sherifian Dynasty. Hodder and stoughton, London, 1973.
18.Snow, Peter. Hussien. Barrle and Jenkins, London, 1972.
19.Trevelyan, Humphrey. The Middle East in Revolution. Macmillan, London, 1970.
20.Tully, Androw. CIA The Inside story. William Morrow and company.

محتويات الكتاب

القسم الثالث
الصراع

SUMMARY

The Revolution of 14th July, 1958, is the resultant of objective as well as subjective circumstances from the objective point of view, it is the output of discrepancies among socio-economical, political statuses and positions. It is between centrifugal and centripetal forces of power which were dominating the public affairs of the country and precluding the natural development of society.

As from the subjective viewpoint, the objective contradictions had motivated the centripetal forces of power to increase its levels of nationalist, national and social conscionsness besides setting underliness for its followers and keeping order for its various, organs. In particular, this has reflected its effect on the masses and public by an expansion of the size of political parties which intensified their activities and transplanted their concepts and ideologies in request of partial reformations. Then, they changed their method to ask for radical changes in society infrastructure and nature of its statues quo relationships.

The corporate objectives had cleared the way toward a corporate action which lead to the coalition of fronts especially the National Union joint of 1957. In line with this, consciousness of these antitheses which happened in the country had widely spread among military groups. Close ties between military groups and national forces had created the idea of organizing themselves in rings and cells that make the emergence of a perfect organizaton of free officers a fact and integrated themselves with the total national movement.

International imperialism and Arab as well as Iraqı reactionary gangs had always propagated doubts against the nature of 14th July Revolution and identification of its leaders. Sometimes, they accused it of being just a coup of officers, another time as a coup set up by foreign hands. It they cannot provide an evident to prove accuracy of their false claıms, which has not yet proved, the

accomplishments achieved by the Revolution on all levels are the determinant of the Revolution's essence and dimensions besides the identification of its leaders. According to the data available at that time, we can say that. July Revolution is a fundamental turnabout in the history of Iraq, Arab Nation, and the international relationships.

On the national level, the Revolution had put an end for the monarchy and established the republic. The power in Iraq, for the first toime, had shown an impression of strictly national loyalty. First cabinet of national movement representatives had aligned with its various groups and purged the state machinery from monarchist elements and tried to fill major positions in the government with national elements armed with efficiency and administrative capatility from the army, educational, and economical institutions.

The Revolution started to build up the modern society, and began to apply the Tribal Appeal Act and its modifications. Agrarian Reform Act had been legislated to emancipate the peasants from the feudal exploitation and the Republic had set itself free from Sterling Bloc in purpose of releasing the national currency from being related to sterling pound. The Revolution had taken a wide stride by issuing Act No. 80 to free its petroleum resources from the domination of foreign cartels.

Many industrial agricultural, and housing projects have been built-up by the Revolution and large-scale services were offered in many domains like health, education and social affairs. Personal Statute had been proclaimed to enforce social and family relationships on an evolutionary basis An act of establishing associations was lequislated and party life had comeback again to the country.

On the Arab level, Iraq withdrew from the Hashemite federation (Arab Union) which was related to imperialistic influence in the Arab legion and which was directed towards striking Arab Nationalism. The Revolutionary government had stood in support of most Arab issues especially the Algerian Revolution and the Palestine question.

Internationally, Iraq had made its withdrawal from aggressive Baghdad Pact and got rid of all its constraining fetters which were imposed by bilateral military agreements made by monarchy some years ago. The Revolution has concluded equivalent international relationships with most states comprising Soviet Union and Socialist States.

Though the downfall of monarchy has been achieved without any sophisticated shackles, it was not followed by any internal, international or Arab repercussions.

Stability of revolutionary power, the technique of how to practice it, and the construction of modern society had laid heavy loads upon the National.

Movement sides and held them responsible for its burden. As a result of that,

many dissensions, disruptions, and wrangles have emerged and led to armed conflict.

By the absence of a Revolutionary command Council a conflict had stemmed between Abd al-Karim Qasim and Abd al-Salam Arif as wel as among free officers through which some personal and group ambitions had been demonstrated. Deflation of the importance of Sovereignty Council and Cabinet exalted an individual inolination in Abd al-Karim Qasim for power. Lack of conscious planning in formulating the general state Policy did not depend on accurate and objective basis that takes into consideration all negative and positive aspects and probabilities in any decision relating to internal and external affairs, especially the decisions connected with decisive and perilous matters.

On the other hand, the dissensions tookplace among militarists had also sprung from intellectual incoherency among them because the objectivesand principles of free Officers Movement were general and could be elucidated into various interpretations. These dissensions had ignited the inconsistency among objectives and principles of national parties and confusion prevalent between stage objectives and strategic objectives. Thus, no clear insight could be seen of what was probable to be achieved for the time being, and what was a future ambition that needs preparatory measure for long stages such as the subject of «Prompt Unity» with United Arab Republic or «federal Union». Disequipollence of powers among national parties and the rush of some of them to recruit wide masses, the dalliance and inability of the others had created an atmosphere of dubiosity, premonition, anxiety as well as an overwhelming fear from the domination of our party over the others. Eventually, external influences such as Arabic or international ones had igniting to the conflicts in a way or another.

رقم الإيداع في المكتبة الوطنية ببغداد
٦٧٣ لسنة ١٩٨١

هذا الكتاب

لم يُكتب عن ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق الكثير، وأغلب ما كُتب لا يعتد به من الناحية التاريخية والعلمية، فقد كُتب لأسباب مختلفة ولم يكن منزهًا عن الغرض.

ولأول مرة يصدر كتاب واسع عن ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق كُتب وفق المنهج العلمي التحليلي القائم على عرض الوقائع التاريخية ومن ثم استنباط الحقائق منها وتحليلها وفق ايديولوجية علمية ثورية.

وقد اعتمد المؤلف على الوثائق المنشورة وغير المنشورة في إصدار هذا الكتاب وتشكل هذه الوثائق العامود الفقري للكتاب من حيث ما جاء فيها من وقائع وأحداث مهمة.

من المقدمة

الثمن: ديناران

